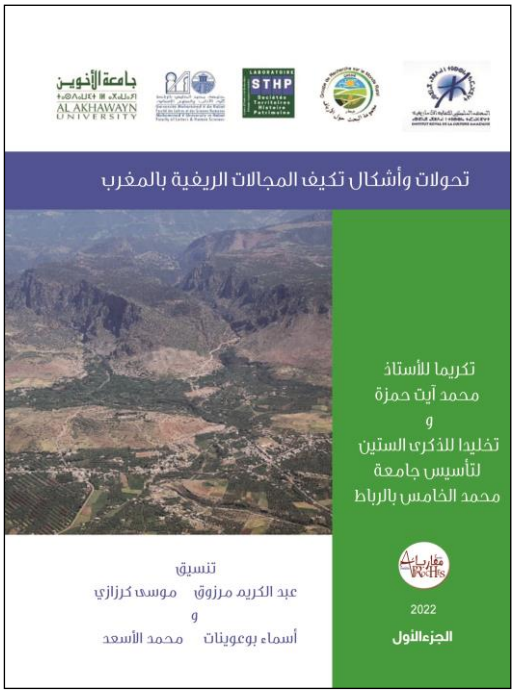
جامعة الأخوين
AL AKHAWAYN UNIVERSITY
STHP
تحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب
تكريما للأستاذ
محمد آيت حمزة
و
تخليدا للذكرى الستين
لتأسيس جامعة
محمد الخامس بالرباط
2022
الجزء الأول
تنسيق
عبد الكريم مرزوق موسى كرزازي
و
أسماء بوعوينات محمد الأسعد

جامعة الأخوين
AL AKHAWAYN UNIVERSITY
STHP
Changements et formes d'adaptation
des espaces ruraux au Maroc
En Hommage au Professeur
Mohamed AIT HAMZA
et
A l'occasion du 60 ème
anniversaire de l'Université
Mohammed V de Rabat
2022
Tome 2
Coordination
MARZOUK Abdelkrim KERZAZI Moussa
&
BOUAOUINATE Asmae

تحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب

تكريما للأستاذ محمد آيت حمزة

وتخليدا للذكرى الستين لتأسيس جامعة محمد الخامس بالرباط

تنسيق

عبد الكريم مرزوق – موسى كرزازي - أسماء بوعوينات
و
محمد الأسعد

2022

الكتاب: تحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب

المؤلفون: كتاب جماعي.

تنسيق: عبد الكريم مرزوق، موسى كرزازي، أسماء بوعوينات ومحمد الأسعد

تصميم الغلاف: محمد آيت حمزة

صورة الغلاف: أندري هامبر (الأطلس الصغير، 2010)

الناشر: كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة الأخوين، إفران

طبع ونشر: مؤسسة مقاربات 2022

العنوان: ص. ب. 2997، البريد المركزي – فاس– المملكة المغربية.

الهاتف:651288089 /535736164 (00212)

البريد الالكتروني: mokarabt@gmail.com

الإيداع القانوني:2021MO4831

ردمك: 978-9920-568-44-9

كل الحقوق محفوظة للناشر

أعضاء اللجنة العلمية

- إسماعيل العلوي
- موسى كرزازي
- محمد آيت حمزة
- عبد الكريم مرزوق
- محمد الطيلسان
- ابراهيم أقديم
- علي بنطالب
- هربيرت پوپ
- إدريس شحو
- ميلود شاكر
- محمد الأسعد
- حسن امباركي
- أسماء بوعوينات
- محمد حنزاز

أعضاء لجنة القراءة

- مرزوق عبد الكريم
- إدريس شحو
- ميلود شاكر
- حسن امباركي
- محمد حنزاز
- حسن رامو
- عبد النور صديق
- موسى كرزازي
- محمد آيت حمزة
- أسماء بوعوينات
- محمد الأسعد
- عبد المجيد السحنوني
- محمد ازهار
- عبد المجيد السامي
- عزيز بنطالب

فهرس

كلمة شكـر 10
رسالة شكر وامتنان للأستاذ المكرم (محمد آيت حمزة) 11
توطئــة 13
تقـديم 18

المحور الأول:

الواحات، تراث طبيعي حضاري في مواجهة التحديات

المؤسسات التقليدية والتراث الحضاري المعماري بالمغرب: تجديد وتثمين..... 23
موسى كرزازي

الواحات المغربية في مواجهة تحدي التغير المناخي: المظاهر والانعكاسات وتدابير التأقلم: حالة واحات درعة وتافيلالت 53
عبد العزيز باحو

حصيلة تدخل الدولة في إعداد التراب والتنمية المحلية بواحة تافيلالت 83
أحمد الشرقاوي

الأنظمة المائية وأشكال التكيف بواحات ميسور بملوية الوسطى 123
محمد أزهار –الطيب بومعزة –محمد الخباز

التحولات الاقتصادية والمجالية بالأوساط الواحية حالة ' محاميد الغزلان'.....143
عبد اللطيف الخليفي– أحمد أيت موسى– عزيز لبيهي

البنيات التقليدية في زمن العولمة بواحات درعة الأوسط. أي تأثير؟ 163
اوحدو عبد الحميد؛ بلقاسم عبد الحكيم؛ الحسن ودار

الممارسات الجيدة للحفاظ على الموروث الواحي بتودغة: مشروع واحة النخيل الجديدة لجمعية أفانور للتنمية (الجنوب الشرقي للأطلس الكبير الأوسط).....183
محمد نعيم –مصطفى عبد الشافق– امحمد أبو علا

المحور الثاني:
الجبال المغربية بين المخاطر البيئية ورهانات التنمية الترابية

مقاربة البيئة البشرية بكوص أزرو دراسة حالة قبيلة إيركلاون 207
ادريس شحو

"الجماعة التقليدية" بالأطلس الكبير والدور الممكن في التنمية الترابية.....237
موسى المالكي– حسن المباركي

تحول أنظمة الإنتاج المحلية بالمجالات الجبلية: حالة حوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي 263
مولاي الحسن الفارسي

تعبئة المياه لأجل الري بين التجديد ومراهنات تنمية المجالات الجبلية: حالة سد ابي العباس السبتي على وادي المال (إقليم شيشاوة).....285
حسن المباركي

المحور الثالث:
الانتشار الصناعي وديناميةالمشاهد الزراعية بالمجالات الريفية

قرارات الفلاحين في الأنظمة الزراعية وعلاقتها بتمثل التغايرية المناخية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب. حالة الوحدة الزراعية – الإيكولوجية "دكالة –عبدة". دراسة في الإيكولوجيا الثقافية 319
محمد الأسعد – وفاء كامل

دينامية المشاهد الزراعية وتحول طرق وتقنيات الري بالبحيرة الوسطى.....345
نصر الدين عدوق، عمر العروسي، محمد ياسن سايح

الانتشار الصناعي وتأثيره في النشاط الفلاحي بإقليم برشيد.....363
بشرى حساني – عبد الوهاب صديق

المحور الرابع:
ضواحي المدن ومظاهر التكيف

ضاحية مدينة وجدة: التحولات ومظاهر التكيف.....383
عبد الحفيظ حميمي – علال زروالي

ممارسة الأنشطة غير الفلاحية، شكل من أشكال التكيف بالعالم القروي حالة جماعة أولاد سلامة –إقليم القنيطرة– 405
امحمد بودواح ، عادل الصافي وبشرى الخبوس

ملف التكـــريم
شهادات في حق المحتفى به الأستاذ محمد آيت حمزة

ذ. عبد الكريم مرزوق
ذ. إدريس الفاسي
ذ. ابراهيم أقديم
ذ. عبد الرحمان العثماني
ذ. موسى المالكي

الانتشار الصناعي وتأثيره في النشاط الفلاحي بإقليم برشيد.....363
بشرى حساني – عبد الوهاب صديق

المحور الرابع:
ضواحي المدن ومظاهر التكيف

ضاحية مدينة وجدة: التحولات ومظاهر التكيف 383
عبد الحفيظ حميمي – علال زروالي

ممارسة الأنشطة غير الفلاحية، شكل من أشكال التكيف بالعالم القروي حالة جماعة أولاد سلامة -إقليم القنيطرة- 405
المحمد بودواح ، عادل الصافي وبشرى الخبوس

ملف التكـريم
شهادات في حق المحتفى به الأستاذ محمد آيت حمزة

ذ. عبد الكريم مرزوق

ذ. إدريس الفاسي

ذ. ابراهيم أقديم

ذ. عبد الرحمان العثماني

ذ. موسى المالكي

Prof. Moussa KERZAZI

Au cœur d'une expérience pédagogique et de recherche scientifique féconde (GREMR) (Ssi Mohamed Ait Hamza : Professeur de proximité, et chercheur compétent)

Prof. Brahim EL FASSKAOUI

Souvenirs et témoignages d'un étudiant devenu ami fidèle

Prof. Mohamed JADAOUI

Témoignage au nom des lauréats du cycle supérieur en Géographie d'Aménagement et du Développement Rural Régional, et de l'UFR « Aménagement et Développement Local dans les pays du Maghreb »

Wadia AÏT HAMZA

Témoignage du fils aîné du Professeur Aït Hamza

Prof. Mohamed Aït Hamza :

Le parcours d'un enseignant – chercheur, géographe

Prof. Mohamed Aït Hamza : CV et liste des travaux

Bilan scientifique du GREMR (2001-2022)
Ouvrages édités sous la direction scientifique du GREMR (2001-2022)

كلمة شكر

قامت مجموعة البحث حول الأرياف ب"مختبر المجتمعات، التراب، التاريخ والتراث"، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، وبشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبمساهمة شركاء آخرين (المعهد الوطني للتهيئة والتعمير/ ومنتدى الجغرافيين الشباب) وبدعم من الوزارة الوصية، بتكريم أحد أعضائها المؤسسين النشطين الأستاذ محمد آيت حمزة، أستاذ التعليم العالي بالكلية من 1980 إلى 2007، الذي تحمل عدة مسؤوليات تربوية بالكلية، منها رئيس وحدة التكوين والبحث بمدرسة الدكتوراه حول "التنمية المحلية الريفية بالبلدان المغاربية". وانتخب رئيسا للجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة في الفترة (2006–2010). وبعد التحاق الزميل المكرم سنة 2007 بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية شغل منصب مدير "مركز الدراسات التاريخية والبيئية"(2007–2011) في نفس الوقت مديرا "لمركز الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية" (2012–2016).

وإذ نشكر كل من ساهم في دعم مجموعة البحث حول الأرياف لعقد الندوة العلمية ونشر نتائجها، نقدم رسالة شكر وامتنان لزميلنا المكرم، متمنيين له دوام الصحة والعافية للاستمرار في البحث والتأطير.

المنسقون

رسالة شكر وامتنان للأستاذ المكرم (محمد آيت حمزة)

إذا كانت ندوتنا ناجحًة، وإذا كان جمهورها سيقطف ثمارها، اليوم، من خلال هذا الإصدار العلمي الجديد، فذلك بفضل المشاركة والجهد الإيجابي المبذول من الجميع: باحثين وباحثات، مؤسسات حاضنة وشركاء داعمين. في هذا الصدد، فإننا نعرب عن امتناننا للسيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، والسيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، حيث احتضنت مباني المؤسسات اللتان يشرفان عليهما الندوة ورحبتا بالمشاركة في تمويل تنظيم هذا الحدث ونشر الكتاب المتضمن لنتائج أشغالها. كما نشكر زميلنا الأستاذ محمد الطيلسان رئيس الشعبة والمختبر العلمي بالكلية، على الدعم المعنوي والتربوي الذي قدمه ويقدمه لمجموعة البحث حول الأرياف بالمختبر المذكور.

والشكر موصول ايضا إلى باقي الشركاء: المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ومنتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية.

نحن ممتنون للغاية للأستاذ هربرت بوب الذي حشد مجموعة كاملة من الأساتذة البارزين من ألمانيا (بشنر J. Büchner.H؛ Kagermeier, A. كاكرماير؛ أدم Adam J.؛ كون Kuhn W.) ومن فرنسا هيمبر (A.Humbert) و عبد الفتاح القاصح من تونس، لتشريفنا بحضورهم حفل تكريمنا.

نحن ممتنون للغاية لجميع الزملاء والطلبة والباحثين الجغرافيين والأطر الذين تجشموا عناء السفر والتنقل لحضور حفل تكريمنا، وعلى مشاركاتهم العلمية وحضورهم أشغال الندوة.

ونحن إذ نفتخر بحضور ومساهمة عدد من الشخصيات البارزة في الجغرافيا المغربية، نخص بالذكر الأستاذ محمد الناصري، عميد الجغرافيين المغاربة، الذي تفضل برئاسة الجلسة الأولى من هذه الندوة، وكذا السيد عبد اللطيف بنشريفة، الذي اختصر رحلته إلى الولايات المتحدة ليحضر معنا، وكذا زميلنا الأستاذ إبراهيم أقديم، الذي أصر على الحضور رغم أنشطته كنائب رئيس الجامعة بفاس، والسيد عبد الله لعوينة أستاذي وزميلي، والسيدة العميدة رشيدة نافع، والسيد محمد

الطيلسان رئيس شعبة الجغرافيا والمختبر بكلية الآداب بالرباط، والسيد عمرو إيديل، نائب عميد كلية الآداب بمكناس، وغيرهم كثير، يضيق المجال لذكرهم، أرجو منهم العفو والصفح.

إننا نشعر بالامتنان العميق لكل الزملاء الذين تدخلوا أو حرروا شهادات لتقديمها أثناء الحفل التكريمي هذا. إشارتنا موجهة للسيد جمال الدين الهاني عميد كلية الآداب بالرباط، والسيد أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والسيد ابراهيم أقديم، والسيد مرزوق عبد الكريم، عميد كلية الانسانيات بجامعة الأخوين، والزملاء الأعزاء إديل عمرو، عبد الله لعوينة، محمد الأسعد، إدريس الفاسي، والسيد عبد الرحمان العثماني ومحمد جداوي باسم طلبتنا الباحثين السابقين بوحدة البحث بمدرسة الدكتوراه، و ابراهيم الفسكاوي بمكناس وموسى كرزازي وعبد المجيد السحنوني و أسماء بوعوينات في "مجموعة البحث حول الأرياف " وموسى المالكي رئيس منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية "؛ وزميلات وزملاء وباحثات وباحثين آخرين يصعب ذكر أسمائهم كلهم.

محمد ايت حمزة

توطئــة

عرفت المناطق الريفية المغاربية، إسوة بباقي أرياف العالم، تغيرات جذرية نتيجة تعرضها لمؤثرات داخلية كالجفاف والضغط الديموغرافي، وصدمات خارجية ساهم في حدوثها الاحتكاك عن طريق الهجرة والتمدين والاستعمال الواسع لوسائل الإعلام والمواصلات، بشكل أصبح فيه من الصعب الحديث عن البيئات المغلقة أو الهوامش. فقد خضعت الأرياف طوال تاريخها، مثل باقي المجالات المغربية، لمسلسل تغيير مسترسل، ولا متشاكل من حيث وقعه وعمقه ومدى امتداده الجغرافي. وهو وضع، لا شك، يدل عن حيويتها وديناميتها، رغم ما يطرحه من إشكالات بحثية عن محددات هذا التباين وعن آفاق مستقبلها.

ولكون التغيير واقع طبيعي وعادي، بل هو ضرورة، فما المغزى الذي يمكن أن نعطيه للخطاب المتواتر الذي يشكل اليوم، بؤرة الزلزال؟ لماذا يتحدث الجميع عنه ويُهتم به، وبشكل مفاجئ؟ نعم، إن التغيير، بمعناه الأبسط، هو الانتقال من حالة أولى (1) في زمن أول (t1) إلى حالة ثانية (2) في زمن ثاني (t2). ويمكن أن تكون للتغيير جوانب سلبية، إذا سار في اتجاه الاضمحلال أو الأفول. كما يمكن أن يكون إيجابيًا إذا خطط له عن طواعية من أجل الانتقال من الحسن إلى الأحسن؛ فالتغير قد لا يعتبر ظاهرة تثير الانتباه إلا إذا حدث بطريقة سريعة ووحشية (مفروض بالقوة)، مما يؤدي إلى الاغتراب وفقدان الهوية الذاتية. وبالتالي، فإن درجة الاستيعاب وهضم المستجدات وتملكها تعتمد على مضمونها وسرعتها ودرجة الاستعداد لتقبلها وامتصاصها أو التعامل معها (درجة التملك).

وبناء عليه فإن الهدف الأساسي من تنظيم هذه التظاهرة العلمية الدولية، هو تعميق تحليل الأوضاع الحالية للأرياف المغربية، في مرحلة انتقالها في الزمان والمكان من العلاقات العشائرية إلى العلائق المرتكزة على الماديات والأفراد أو نحو روابط جماعية جديدة؛ وكل ذلك، من أجل المساهمة في صياغة أجوبة أو حلول، لمشاكل الحركية والحركة السوسيومجالية المطروحة بالبلاد.

إن المتفحص لما تقدمه البيانات الإحصائية الصادرة عن مختلف أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية، يتبين وبدون جهد كبير، أن المغرب عبارة عن مشهد طبيعي تتقاطع فيه العديد من الفوارق بين العالم الحضري ونظيره الريفي، وبين الوحدات الطبيعية المختلفة، المكونة لهذا الأخير، وأن واقع المناطق الريفية تعتريه تعثرات ومخاطر، قد تنحوا به منحى يهدد مصيره؛ فبالإضافة إلى آثار التغيرات المناخية وعواقبها (العجز المائي، التعرية وتدهور التنوع البيولوجي)، تطرح عليها مواجهة تحديات الضغط الديموغرافي (العجز الاجتماعي في ميادين التعليم والصحة والشغل). ويكافح سكان الأرياف من أجل إيجاد نماذج تنموية مستديمة التي تسترعي الاهتمام بفعاليتها كما هو الشأن بالمجالات الريفية الواحية والجبلية عامة، وعند الفلاحين الصغار والمتوسطين بشكل خاص. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة والخدمات التي تقدمها في إطار اللاتمركز، فإن العزلة التي تعاني منها الساكنة والعجز الكبير، لا سيما على مستوى الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنيات التحتية وتوفير التجهيزات اللازمة لرفع مستواها، قد تفضي إلى إفقار هذه المجالات. هذا الاختلال الحقيقي المدرك، قد يخلق توترات بين الجهات، التي كان من المفروض أن تسود بينها علاقات تكاملية. حيث يلاحظ أن الطبيعة الانتقائية وغير الوقائية للتدخلات العمومية للدولة، تضخم التفاوتات الإقليمية بين المراكز والأطراف، وتشكل الانقطاعات في المسلسل العادي لتطور الأرياف، وهي ظواهر يجب البحث عن جذورها وأصولها في:

– التدخلات المختلفة للإدارة المحلية في تدبير الأراضي ومواردها؛

– تدخلات الدولة الضخمة لصالح قطاعات الري العصري، وإهمال ما يسمى بالمناطق " غير محظوظة " (أراضي البور، والجبال والواحات، وغيرها..)؛

– تسريع التحضر في المناطق الريفية من أجل القضاء على النزوح القروي بشكل أفضل؛

– عدم التضريب أو الإعفاء الجبائي للنشاط الزراعي لصالح المزارع الكبرى المدعومة دوما من الدولة، في الوقت الذي زادت في مصاعب صغار المزارعين؛

– السياحة الريفية التي أصبحت الفكرة الأساسية للتنمية البديلة؛

– الهجرة والنزوح القروي، الذي يحدث غالباً بسبب النظام والبنيات العقارية للأراضي، والضغط الديموغرافي، واستياء الشباب وتطلعاتهم غير المتناسبة.

هذه الإشكاليات والقضايا المختلفة المطروحة تسائل الجغرافيين على وجه الخصوص، وأيضًا، كل المهتمين بتطور الأرياف، وتطرح في موضع شك، السياسات العمومية المعمول بها حتى الآن، وأنظمة الحكامة المحلية، بل مجمل النموذج التنموي على مستوى المناطق الريفية؛ أن هذه الأخيرة تشهد مظاهر جديدة، وديناميكيات حديثة تظهر "جاذبية" ومبادرات في ميادين الزراعة التضامنية، والفلاحة العائلية، والسياحة الريفية والبيئية وتثمين المنتجات المحلية (منتوجات الرستاق....).

تحتوي النصوص والتأملات المتمخضة عن هذا الحدث العلمي على عدة موضوعات ذات راهنية بالنسبة للأستاذ "المكرم"، منها: التحولات الاجتماعية–المجالية والثقافية والاقتصادية لمختلف المجالات الريفية المغربية، والأشكال المختلفة للتكيف. حيث تمخض عن ذلك أول تصنيف للمناطق الريفية بناءً على منسوب تقبّلها أو مقاومتها لديناميات التغيير:

الواحات، وهي عبارة عن فضاءات خضراء فرض الإنسان وجودها، بخبراته ودرايات مؤسساته الجماعية، وسط بيئات قاحلة، متحديا نقص الموارد المائية وقسوة المناخ، لتشكل مساحات منزرعة وسط محيط صحراوي مقفر. وتقدم هذه الفضاءات، بالإضافة إلى عبقرية الإنسان الواحي في تدبير أنظمة المياه، الاستغلال العمودي للأراضي الزراعية، معتمدا على درايات ومهارات مجتمعية مؤسساتية فريدة. فهي بذلك تمثل أكبر استجابة عبقرية مجتمعية لتحديات البيئة. غير أن رياح العولمة هبت عليها، فبدأت تشهد تغيرات اقتصادية واجتماعية ومجالية كبيرة، عزز مفعولها ما يعرفه العالم من تغيرات مناخية وضغط سكاني. هذه الفضاءات، باستثناء تلك التي تتبنى السياحة البيئية والهجرة، أو الدخول في عهد التكنولوجيات الحديثة لإنتاج الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية)، فإن الباقي يتحول نحو وضع الهشاشة والتفقير.

الجبال، تعتبر الجبال مهدا للحضارات القديمة العظيمة، ومَصدرا لموارد عيش كثيرة (ماء، نبات، حيوانات، تربة)، غير أنها تعرضت، بعد تنامي جاذبية المدن الشاطئية والدوائر الفلاحية المستصلحة إلى تهميش على مستوى البرامج التنموية، مما دفع بسكانها إلى النزوح وبشكل كبير نحو السهول والمدن أو الخارج، مما تسبب في تغيرات اجتماعية مجالية، أحيانا جد سلبية، تمثلت في استمرارية الهشاشة والفقر وتنامي العدوان ضد الموارد الطبيعية. واستدراكا لذلك، عملت السلطات العمومية على تنفيذ برامج تنموية، إما شاملة مثل (تعميم الكهربة القروية، تعميم التمدرس، تعزيز توصيل الماء الصالح للشرب، الطرق القروية) ومشاريع خاصة همت سلاسل الأطلس الكبير، الأطلس المتوسط، الريف، من أجل تثمين مواردها عن طريق السياحة القروية، السلاسل الإنتاجية للورديات والعطور الطبية، وانتاج اللحوم، وتربية النحل، استغلال المعادن، الطاقة الريحية، مما أنعش اقتصاد وحياة بعض الوحدات الجبلية.

الهامش هو موضوع متناقض إلى حد ما في الدراسات الجغرافية. إذ يُنظر إليه أحيانًا على أنه عنصر بيني ثانوي على مستوى تنظيم المجال، وبالتالي يتم تجنبه؛ وينطبق هذا على الحدود القصوى بين السهل والجبل بمنطقة دير بني ملال. وأحيانًا يتم الاحتفاظ به باعتباره الخاصية المهيمنة على المجال وقاعدة تنظيمه. وبذلك فهو يحتل مجال التحليل بأكمله، كمرجع جوهري في التنظيم ذاته (دير الأطلس الصغير). ويعني الهامش في الجغرافيا الحضرية، بشكل رئيسي المحيط والضواحي. وهو يمثل موقعا بعيدا عن وسط المدينة، لكنه يلمسها كما يلامس أريافها. فهو بذلك يتموقع مكانيًا بين المراكز أو الأقطاب المهيكلة. فهو يوجد في نفس الوقت، في وضعية واجهة وانقطاع بين ميدان التعمير المنظم (تخطيط المدن)، ومجالات السكن العشوائي (أحياء الصفيح). مما يفضي إلى تداخل المقاربات المصطلحية عند دراسة وإعداد مثل هذه الأحياء الهامشية وغير المهيكلة. ليبقى الرهان والهدف هو كيف يمكن دمج هذه المناطق الهامشية في النسيج الترابي والاقتصادي والاجتماعي الوطني، لتساهم في التنمية الشاملة والمستدامة.

تلعب **المراكز شبه الحضرية والمراكز الناشئة** دوراً أساسياً في تدبير النظام الترابي وفي فهمه. فهي مراكز غالبًا ما يحدد تطورها ودرجة اندماجها، نوع العلاقة التي تنسجها مع المدينة المتربولية وظهيرها، (إعادة توطن الصناعات، وابتكار النظم الزراعية، ولكن أيضًا تمثل موقع وصل لتدفقات الهجرة)، حيث تفضي دراسة وتحليل هذه المراكز إلى مؤشرات جيدة تكشف عن دينامية وحيوية تطور النظام الترابي بأكمله.

خارج الهوامش، يشكل تدخل الدولة على مستوى مشاريع الري الكبير التغيير (الإيجابي) الذي كان له أكبر الأثر على المناطق الريفية (تنقلات واستقرار السكان، إقامة التجهيزات، إعادة تنظيم السكن والإنتاج، إدخال نظم زراعية جديدة، وإقامة صناعات زراعية، وغيرها..)، وهي جوانب أهملها المتدخلون أحيانا، للحديث فقط عن المظاهر السلبيَّة مثل التهجير والمشاكل العقارية.
من هنا يبدو أن الندوة قد حققت أهدافها إلى حد كبير. وأن الأبحاث المقدمة أصيلة، وأن دراسة الحالات التي تم تحليلها وتعميقها، حول التغيير الريفي، تمثل مساهمة ثابتة من قبل الباحثين الجغرافيين في قضايا التكيف الاندماج.

وقبل أن نختم هذه التوطئة، نجدد تشكراتنا الحارة إلى كل الباحثين الذين شاركوا سواء بالمداخلات أو الذين أثروا النقاش خلال الندوة العلمية، دون أن ننسى شركاءنا المدعمين للندوة (الوزارة الوصية، الكلية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، ومنتدى الجغرافيين الشباب).
والشكر موصول للسيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، جمال الدين الهاني، والسيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أحمد بوكوس، وكل الطواقم العاملة تحت إشرافهما. كما لا يفوتني أن أشكر كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الأخوين بإفران، ممثلة في شخص عميدها السيد عبد الكريم مرزوق، لتفضلها بدعم نشر أعمال هذه الندوة ووضعها رهن إشارة القراء، حتى تعم الفائدة ويتعزز الوعي بقضايا الأريافٍ المغربية.

المنسقون

تقـديم

يعد كتاب "تحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب" نتاجَ ندوة فكرية تكريمية للأستاذ محمد أيت حمزة، باعتباره من الباحثين المغاربة المرموقين في العلوم الاجتماعية بوجه عام، وفي جغرافية الأرياف بوجه خاص، على الصعيدين الوطني والدولي، بكونه أحد الأساتذة المميزين الذين راكموا تجربة عميقة وكبيرة في هذين المجالين انطالقا من ممارسته الفعلية لفترة طويلة تمتد من سنوات الثمانينيات من القرن العشرين إلى عشرينيات القرن الواحد والعشرين. ويرتبط موضوع الكتاب باهتماماته العلمية بقضايا المجال الريفي المغربي، ويصنف ضمن المؤلفات الجماعية، حيث نسقته وأخرجته نخبة من الأساتذة المرموقين في حقل الجغرافيا بالجامعة المغربية، وثيقي الصلة بالأستاذ المحتفى به.

تكون الكتاب المهدى إلى الأستاذ محمد أيت حمزة من ست عشرة مقالة موزعة على أربعة موضوعات، وهي: الواحات: المحور الأول؛ والجبال المغربية: المحور الثاني؛ وديناميات المشاهد الريفية: المحور الثالث؛ وضواحي المدن: المحور الرابع. تتميز هذه الموضوعات بخصائص علمية يمكن تصورها حسب السياق المكاني والمفاهيم المنظمة لها والقضايا المطروحة والنتائج المتوصل إليها على مستوى التحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب. استأثر موضوع الواحات، المحور الأول، بجل المقالات بنسبة 43،8% حيث تعددت السياقات المكانية للواحات؛ اذ شملت واحات درعة وتافيلالت وملوية الوسطى. أما المفاهيم المنظمة للمعرفة لموضوع الواحات فأغلبها ترابي، تراث، تنمية محلية، وبنيات تقليدية، بينما لم تخرج المفاهيم المشهدية عن التغير المناخي والأنظمة المائية، بل انصبت القضايا المطروحة حول تراجع الموارد المائية وضعف تثمين التراث وتراجع دور البنيات التقليدية. أما التحولات التي رصدت،

فتدور حول تفكك البنيات التقليدية نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية. وقد ترتبت عن هذه التحولات أشكال تكيفية ترجمتها السلوكات الفردية في الحفاظ على المنظومة الواحية (تجديد وظائف التراث المعماري، وضع برامج تنموية، الحفاظ على منظومة القيم الاجتماعية وتنامي دور المجتمع المدني). يتكون موضوع الجبال المغربية (المحور الثاني) من أربعة مقالات، ويحتل المرتبة الثانية بنسبة 25%، وقد ارتبطت موضوعاته بمكانين أساسين، هما: الأطلس المتوسط الغربي (إيركالون) والأطلس الكبير الغربي. أما المفاهيم المنظمة للمعرفة في موضوع الجبال المغربية فتغلب عليها المفاهيم الترابية (تنمية ترابية تشاركية، تنمية محلية، جماعة تقليدية وأنظمة إنتاج محلية)، بينما لم تخرج المفاهيم المشهدية عن المخاطر البيئية والتجديد الزراعي، بل ارتبطت القضايا المطروحة باهتزاز النمط التقليدي الرعوي وتراجع دور الممارسات الاجتماعية والاقتصادية للبنيات التقليدية. بينما تمثلت التحولات الملحوظة بالجبل المغربي في تحول الرعاة إلى مزارعين– رعاة، وانفتاح الجبل على قواعد اقتصادية جديدة، واندثار الرعي الانتجاعي الخالص. ونتيجة لذلك، قام الفلاح بردود فعل تكيفية أهمها ممارسة الرعي على حواشي المشارات، وممارسة زراعة عصرية متنوعة واستدامة الرعي الجبلي وصمود ملفت لجماعة الدوار. يشتمل موضوع دينامية المشاهد الريفية (المحور الثالث)، على ثلاثة مقالات، تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 18،75%، وقد اشتملت على أمكنة البحث الممثلة في السهول الأطلنطية (دكالة، عبدة والشاوية) والداخلية (البحيرة الوسطى). وتميزت المفاهيم المنظمة للمعرفة في موضوع دينامية المشاهد الريفية بالتنوع، ويمكن إجمالها في ثلاثة، هي: المفاهيم الترابية (اتخاذ القرار)، والمجالية، الانتشار الصناعي بالمجال الريفي(والمشهدية) تغيرية مطرية ودينامية المشهد الزراعي. وتتعلق القضايا التي عولجت في هذا الموضوع بعلاقة هذه المفاهيم بالتغيرية المطرية الفصلية وبطرق وتقنيات الرعي، وكذا الضغط على الأراضي الزراعية. علما أن هذه القضايا

ارتبطت بتحولات بيئية وتقنيات الري وتأثير الانتشار الصناعي في تقلص المجال الزراعي. واتصالا بهذه التحولات، حدثت أشكال تكيفية أهمها انتشار زراعة الحبوب كعماد للنشاط الفلاحي، وكذلك تمثل الفلاح للتغيرية المطرية وتبنيه مزروعات جديدة وأنشطة إضافية. ارتباطا بترتيب الموضوعات أعلاه، احتل موضوع "ضواحي المدن (المحور الرابع) المرتبة الرابعة، إذ لم يتجاوز مقالتين بنسبة لا تتعدى 5.12%. تتمثل أمكنة البحث في ضاحيتين (وجدة والقنيطرة)، بالاضافة إلى مفهومين أطرا هذا الموضوع، هما: أشكال التكيف والأنشطة غير الفلاحية. وفقا لذلك، تطرق المحور إلى قضيتين، هما: البنى الاجتماعية وتأثير التغير المناخي في اعتماد أنشطة غير فلاحية. ولم تخرج التحولات الملحوظة عن هذين القضيتين، مما ترتب عنه أشكال تكيفية تتمثل في إدماج المجال الريفي بنظيره الحضري ونسج علاقات اقتصادية وخدماتية واعتماد أنشطة غير فلاحية .هكذا، يعتبر كتاب "تحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب"، المهدى إلى الأستاذ محمد أيت حمزة، اعترافا وتكريما له على الخدمات التي أسداها للبحث الجغرافي بالمغرب، وفي الوقت نفسه يمثل في عمقه صورة حضارية فعلية لتكريم كل الأساتذة الذين ساروا على نهجه، ومنه تكريم للدور الايجابي لجغرافية الأرياف في الكشف عن قضايا المجال الريفي والمساهمة في تنميته. علاوة على ذلك، فإن هذا الحدث العلمي التكريمي يشكل فعلا نسقيا جامعيا رمزيا يحمل قيمة اعتبارية مستحقة، ويرسخ لقيم الاعتراف والتقدير التي ترفع من مكانة الأستاذ الباحث في الجامعة المغربية.

الدار البيضاء في 8 ذو القعدة 1442 الموافق 19 يونيو 2021

محمد الأسعد كلية الآداب والعلوم الانسانية بنمسيك

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

المحور الأول:

الواحات، تراث طبيعي حضاري في مواجهة التحديات

المؤسسات التقليدية والتراث الحضاري المعماري بالمغرب: تجديد وتثمين

موسى كرزازي*

ملخص

من خلال معاينتنا وملاحظاتنا الميدانية عبر زيارات ميدانية ورحلات ولقاءات علمية، وقراءاتنا الببليوغرافية، وأساسا البحوث المعمقة، والمعطيات الإحصائية الجديدة الرسمية للدولة المغربية، يتبين من جهة، أهمية التحولات المجتمعية المتسارعة، وأساسا وضعية المؤسسات التقليدية (اجماعة كمؤسسة تدبير للقبيلة) التي أصبحت تحل محلها تدريجيا مؤسسات حديثة. ومن جهة ثانية، رغم محاولات الدولة إنقاذ بعض هذه المآثر عبر برامج حديثة للترميم والإنقاذ (2014-2019)، نلاحظ في الميدان، عدة أخطار محدقة بالمورد الطبيعي (كالواحات) والتراث الثقافي الحضاري المعماري بالمغرب (كالقصور، القصبات، والمدن العتيقة ...)، يقابلها نوع من اللامبالاة والإهمال والتقصير في الحفاظ عليه، وكذا ضعف تثمينه؛ مما ينبئ بالقضاء عليه مستقبلا.

انطلاقا من هذه الإشكالية، سنعالج في محور أول وضعية المؤسسات التقليدية (الجماعة /القبيلة) وحتمية التجديد والتعويض.

وفي محور ثاني، ننبه الفاعلين المعنيين خصوصيين وعموميين إلى هذه الأخطار وندعوهم إلى حماية التراث الطبيعي (الواحات) من التدهور، وتجديد وظائف للتراث المعماري بالأرياف (القصور والقصبات) وكذا بالمدن العتيقة، وتثمينها في بعدها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

كلمات مفتاحة: مؤسسات تقليدية (اجماعة/قبيلة)، تراث طبيعي (واحات)، تراث معماري (قصور، قصبات، مدن عتيقة)، تجديد الوظائف، إنقاذ وتثمين التراث.

*أستاذ فخري لجامعة محمد الخامس الرباط Professeur Emérite (مجموعة البحث حول الأرياف- مختبر المجتمعات، الترب، التاريخ والتراث كلية الآداب والعلوم الانسانية) .

Résumé

A travers nos observations de terrain, nos recherches approfondies et discussions scientifiques, nos lectures bibliographiques et l'utilisation des données statistiques actualisées, nous constatons, d'une part, qu'il devient évident l'ampleur des transformations sociétales rapides, et essentiellement, le statut actuel des institutions traditionnelles (Jmaa/tribu) qui sont progressivement remplacées par des institutions modernes.

D'autre part, malgré les tentatives de l'État pour sauver certains monuments (2014-2019), on constate, une détérioration continue du patrimoine naturel (oasis) et architectural au Maroc en milieu rural (Ksour, Kasba,…) et Médina « villes anciennes » ; ce qui constitue un danger permanant, et une sous-valorisation. De ce fait, et d'une manière générale, nous enregistrons un manque de préservation de ce patrimoine, aussi bien dans les zones ruales (Ksour et Kasbah) que dans les villes anciennes (Médina).

Cependant, il convient d'alerter les responsables et décideurs concernés, sur les dangers qui menacent le patrimoine architectural en milieu rural et dans les Médinas, et de prendre conscience de l'importance de ces richesses culturelles, patrimoniales et architecturales, qui s'exposent de la destruction et la dégradation continue, du fait de la négligence. C'est une alerte consciente aux décideurs, aux responsables en général et, en particulier, les collectivités territoriales, la société civile s'intéressant au développement du paysage et au patrimoine, afin de réduire et d'atténuer ces phénomènes dans un premier temps, et de préserver ce patrimoine architectural et historique, de l'effondrement : et dans un second temps, de le valoriser à travers le renouvellement de ses fonctions.

L'intervention a pour objectif d'ouvrir un dialogue sur ce sujet, afin de renouveler la conception à l'égard des institutions traditionnelles (Jmaa/Tribu) et la nécessité de les substituer, progressivement, par des institutions modernes alternatives (Société civile, ONG, Coopétarives, Partis politiques, Syndicats, …). Ainsi qu'une réflexion dans le sens d'une nouvelle conception rationnelle et innovante, dans le but de renouveler les fonctions du patrimoine architectural rural et culturel (Ksour et Kasbah), et urbain (Medina), pour les valoriser et moderniser leurs fonctions, en relation avec les besoins de l'époque

Mots clés : Espace rural, Institutions traditionnelles (Jmaa/Tribu), patrimoine naturel (oasis), patrimoine architectural (Ksour, Kasbah), Médina, renouvellement des fonctions, sauvegarde et valorisation du patrimoine.

تقديم الإشكالية

نتناول في هذا المقال قراءة نقدية لقضية شائكة تهم تطور المجتمع المغربي في الزمان والمكان، عبر معالجة إشكالية وموضوع المؤسسات التقليدية (القبيلة/ الجماعة) بين الأمس واليوم، في ارتباط بالموروث الثقافي والحضاري، وأساسا المعماري كالقصور والقصبات بالواحات من جهة، والتراث المعماري بالمدن العريقة (فاس، مراكش، وجدة، مكناس، تطوان..) من جهة ثانية. وهي فرصة يثار فيها نقاش علمي حول سؤال مركزي "ما السبيل الأنسب لمراجعة التفكير بمنظور عصري جدلي بين القديم والجديد، ومنها كيف التعامل مع هذه المؤسسات القديمة؟ وكيف يمكن تثمين التراث المعماري للرفع من مردوديته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية عبر استغلاله، بعد إنقاذه من التدهور و"الخراب" سواء تعلق الأمر بالأرياف أو بالمدن العتيقة.

نهدف من وراء القراءة والدراسة النقدية للموروث الثقافي مراجعة الأدوار السابقة للمؤسسات التقليدية التي كانت تدبر المجال وشؤون الإنسان وفق السياق الخاص بها في العصور السابقة. ويتطلب الأمر الوعي بأن وضع وأدوار ووظائف المؤسسات التقليدية والمعمار في الماضي، مختلف تماما عنها في العصر الحالي. مما يدعو إلى ضرورة استعمال المنطق والعقلنة في التحليل، بدل الحنين العاطفي والوجداني، وتقديس الموروث وتحنيطه أحيانا من بعض الفئات الاجتماعية؛ قصد

الانتقال في مرحلة ثانية إلى مستوى العمل على تغيير وظائفه القديمة بأخرى تتماشى مع العصر، لتثمينه.

وقد استرعى انتباهنا من خلال معاينتنا عن قرب لعدة مآثر تاريخية، ومعالم أثرية، مدى التدهور الذي تتعرض له المنشآت المعمارية في الأرياف كالواحات المغربية، وأساسا القصور (واحة فجيج كمثال) والقصبات (لعيون، تاوريرت بجهة الشرق)[1]، بل حتى في بعض المدن العريقة، ومنها تدهور المنازل القديمة والرياضات (بمراكش) والفنادق التقليدية بفاس ومكناس، وسلا والرباط ووجدة وتطوان ومراكش...

سوف لن نكرر معالجة الجوانب التاريخية والأنتربولوجية والاجتماعية التي سبق للباحثين المختصين في تلك الميادين معالجتها بشكل مستفيض في بحوث جامعية حول التنظيم القبلي " الجماعة أو "جماعة" والأدوار التي كانت تقوم بها في تدبير شؤون القبيلة، كمؤسسة لإدراة شؤونها، وتنظيمها وفق الأعراف والتقاليد المتعارف عليها، على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية آنذاك (أيت حمزة، بنطالب علي، 2013، 2017..). ولن نتناول بالوصف الجوانب التقنية التدخلية والفنية للمنشآت العمرانية (الزخرفة والنقش والترميم) والتحف الفنية الفخارية والمعدنية والمنحوتة التي أسهب في تصويرها والتعليق عليها ونشرها باحثون مغاربة وأجانب (الألمان، Popp, H. 2013)، وألفت فيها كتب قدمت آلاف الصور الفنية والأثرية من خلال مؤلفات وأطالس تراثية لوزارة الثقافة والسياحة ودلائل السياحة (وزارة الثقافة: 2008، 2010).

إن هدفنا ليس هو دراسة تقنية لمشروع محدد ومدقق حول المؤسسات التقليدية والتراث المعماري، بقدر ما هو قراءة وإعادة التفكير في الموروث الثقافي وتعبئة الفاعلين وتحسيسهم لإنقاذ التراث المعماري بالمغرب سواء بالوسط الريفي أو بالمدن العتيقة وتثمينه عبر الربط بينه وبين السياحة الثقافية والمردودية الاقتصادية. مع تقديم نماذج مجسدة من جهة الشرق في قبائل بني يزناسن وواحة فجيج بالجنوب الشرقي المغربي، ومناطق أخرى، حول مؤسسة الجماعة "اجماعة" والقصر بجهة درعة تافلالت (تنغير، ورزازات)، ونماذج أيضا من مدن عتيقة كالرباط.

[1] هذه الملاحظات سجلت خلال زيارات استكشافية ورحلات علمية إلى عدد من الأرياف المغربية ومنها جهة الشرق والأقاليم الجنوبية وواحات الجنوب الشرقي من البلاد (جهة درعة تافلالت 2017، فجيج والأقاليم الجنوبية 2018 بني يزناسن 2019-2017).

1. وظائف جديدة للمؤسسات التقليدية وللموروث الثقافي والمعماري المغربي

1.1 المؤسسات التقليدية (القبيلة والجماعة): حتمية التجديد والتعويض

في فترات سابقة، وأساسا قبل وخلال الغزو الأجنبي في مطلع القرن 20 ساد نظام قبلي تقليدي في مختلف أنحاء البلاد، يتأسس على رابطة الدم والانتماء إلى جد واحد (وقد يكون أسطوريا فقط)، يوحد أفراد القبيلة في مجالات تدعى الدواوير والمداشر والقصور، في تركيبة متسلسلة تبدأ بالعظم فالفخذة والقبيلة. وقد تجمع في اتحاد قبلي للدفاع المشترك ضد غزو محتمل من عنصر داخلي كقبيلة منافسة مجاورة، على المراعي والغابة والماء، أو عنصر أجنبي دخيل كالاستعمارين الفرنسي والاسباني. وكان يدبر شؤون المجموعات البشرية في هذه التنظيمات ما كان يطلق عليه "الجماعة" أو "اجماعة" (الشيخ، "أمغار" "أمقران"، مجلس الجماعة) التي تستجيب لحاجات أفرادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وفق ذلك العصر. ف"الجماعة" هي التي كانت تقوم بتدبير توزيع الماء والسهر على الاستفادة الجماعية بالمراعي، وتنظيم الحرف والأسواق، والسهر على أمن المخازن (اكودار في الأطلس، المطامير/"المطمورة" ب"المرس" لخزن الحبوب ببني يزناسن) والدفاع عن التراب، وتدبير الحقل الديني وشؤونه، والاهتمام بفضاءاته وكذا الساهرين عليها (مساجد، زوايا، أضرحة، توظيف أئمة المساجد..) وفض النزاعات بين الأفراد. وقد أدى هذا التنظيم "اجماعة" مهامه ووظائفه في ذلك العصر، في كل أنحاء البلاد، ومنها قبائل بني يزناسن بالشمال الشرقي المغربي، وفي قصور واحة فجيج بالجنوب الشرقي المغربي (زناكة، الوداغير، المعيز، ...)، وفي السهول والجبال والصحاري، مع بعض الاختلافات والتباينات المحلية.

لكن اليوم، ونحن نعيش في الألفية الثالثة، عصر حقوق الإنسان، وفي عز المطالبة والمناداة بالحريات الفردية والجماعية، ومقاربة النوع (المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات)، التي توافق عليها المجتمع الدولي، لا يمكن تصور فرد/مواطن من المواطنة، يقبل إذعانه لتقبل بعض الأعراف القبلية، أو للسيطرة القبلية المتمثلة في مجلس "اجماعة" أو شيخ الدوار، أو التدخل في اختياراته ونمط عيشه وحريته في التعبير عن آرائه. كما أن العنصر النسوي يرفض العرف المطبق في بعض البوادي الذي يحرم المرأة من حقها في الإرث أو الانتفاع من الأراضي الجماعية، "السلالية"،

بل حتى من نصف قسمتها بالنسبة لإخوانها الذكور في الإرث بالملك الخاص (التي شرعها لها الإسلام). ولم يعد المجتمع المتحضر يقبل الإقرار باستمرار نوع من العبودية ولو في مجال محدود جدا (نظام العبيد الذي كان منتشرا في الواحات)، أو التمييز الاجتماعي المتمثل في استغلال طبقة أو فئة اجتماعية في الاشتغال بمختلف الحرف والأعمال التي تتطلب مجهودا عضليا، كالحراطين، والخماسة الذين كان يصنفهم المجتمع التقليدي في أسفل السلم الاجتماعي؛ بينما كان يترفع بعض "الأعيان" و"الأحرار" و"الأشراف" من القيام بتلك المهن والأعمال.

هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد تغيرت في عدة مناطق من المغرب التي عرفت تفتحا على عالم المدن وعلى الخارج. وأصبحت بذلك المؤسسات التقليدية متجاوزة في غالب الأحيان، وغير فعالة في الوقت الراهن. فمع ظهور نظام الانتخابات التشريعية (لانتخاب نواب "برلمانيين" ومستشارين)، والجماعية لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية (حاليا "الجماعات الترابية" على مستوى الجماعات والأقاليم والجهات)، بدأت هذه الأنظمة التقليدية تتلاشى بالتدريج، تلقائيا، لتحل محلها الجماعة المنتخبة والإدارة الترابية والمجتمع المدني والأحزاب والنقابات والتعاونيات والجمعيات التنموية. كما أن عمل السخرة الذي شغله العبيد والحراثين والخماسة والرباعة إلى عهد قريب (بداية فترة الاستقلال)، انقرض هو الآخر، مع واقع تطور المجتمع، وتملك مختلف فرقاء الجماعة للموارد، نتيجة عامل الهجرة الداخلية والدولية، وتدخل الدولة في تنظيم السكان على كل الأصعدة[2]. وهذا ما يفسر تحرر عدد من سكان القبائل المغربية وانسلاخهم تدريجيا عن تنظيماتهم التقليدية، عبر الهجرة إلى المدن والخارج. وقد ساهم في هذه العملية، المستعمر الفرنسي مطلع القرن العشرين، حين أجبر عددا منهم للهجرة المغادرة لدواويرهم، بعد انتزاع وسيلة عيشهم "الأرض"، بطرق ملتوية (شراء أراضيهم بثمن زهيد، او انتزاعها عنوة من القبيلة) لتسليمها للمعمرين. ونورد مثال الأراضي الجيدة بسهل "تريفة" التي حولت إلى ضيعات يستغلها المعمرون بملوية السفلى، جوار مدن بركان، السعيدية، أحفير، الناضور، والتي استرجع

[2] نشكر في هذا الصدد الأستاذ محمد جمال الدين والأستاذ محمد أيت حمزة بجامعة محمد الخامس–الرباط، والأستاذة الباحثة أسماء بوعوينات، من جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب بالمحمدية، الذين تفضلوا بمراجعة المقال مشكورين، قبل نشره، وأبدوا بملاحظات اخذت بعين الاعتبار، عندما لم تمس تصور وجوهر التحليل لصاحب المقال.

قسم منها من قبل الدولة المغربية بعد الاستقلال، كان يسير في إطار شركتي "الصوديا" (SODEA) و "الصوجيطا" (SOGETA) التابعة للدولة آنذاك، قبل تفويتها عبر كراء طويل الأمد، لمستثمرين مغاربة وأجانب (كرزازي موسى، 2019).

في هذا السياق، بدأت تتغير الأوضاع بدخول المستعمر الذي أدخل عدة أنماط عيش وقوانين وإدارة عصرية، ومنها تحفيظ ملكية الأرض، وأساليب رأسمالية جديدة، منها مؤسسات القرض (الأبناك...). كما أن الهجرة المبكرة لأفراد القبيلة والدوار نحو المدن الكبرى كالدار البيضاء، وإلى الخارج كفرنسا وباقي دول أوربا، سيدخل تغييرات بنيوية في المجتمعات القروية. مما سيؤثر على سلوكات وأنماط عيش الأفراد، وابتعادهم التدريجي و"الطوعي" عن المؤسسات القديمة "اجماعة"، وعن السكن القديم في الدوار والمدشر "الدشرة" أو "لقصور". وقد عوض المهاجرون مؤسساتهم القديمة وسكنهم الجماعي في القصور، باختيار أنماط عيش جديدة حديثة استقوها من بيئتهم بالمهجر أو من الوسط الحضري؛ كاقتناء منازل منفردة للأسرة النووية التي قررت العيش خارج العائلة الممتدة، وأصبحت بنيتها تقتصر على الزوج والزوجة وأولادهما. إنما مع ذلك، يصعب تعميم التطور الذي حدث، المذكور في التحليل السابق، كنتيجة لتلك العوامل الداخلية والخارجية، على كل البوادي المغربية. بل لا بد من التذكير بأن هناك استثناءات، حسب خصوصيات الأوساط الريفية، وطبيعة الساكنة وأعرافها ومدى التشبث بها ودرجة احتكاك سكانها أو عزلتهم عن تأثيرات المدن والخارج.

لكن، بصفة عامة، وكتطور طبيعي للمجتمع المغربي، بعد احتكاكه بالمستعمر، وبالهجرة الداخلية والخارجية إلى اوروبا، أفرغت القصور التقليدية والمنازل القديمة تدريجيا من العائلات التي كانت تقطنها، تلك التي اختارت السكن على جانبي الطرق بالواحات، او في أحياء حديثة بالنسبة لسكان المدن العتيقة (الاستقرار بأحياء عصرية بالرباط كالسويسي، أكدال، حي الرياض، حسان) بالنسبة لساكنة مدينتي سلا والرباط.

ومع بزوغ فترة استقلال البلاد، والنزوح القروي من البوادي نحو المدن خلال ستينيات وسبعينيات القرن 20، بعد التحرر من قيود الاستعمار ومن القيود الاجتماعية للمؤسسات التقليدية "اجماعة"،

استأنس الأفراد بأدوات الدولة المغربية العصرية من إدارة مدنية، وجيش وشرطة ودرك وقوات مساعدة، التي أصبحت تنظم المواطنين، أيا كان عرقهم ومعتقداتهم ولهجاتهم وأصولهم الجغرافية. وكان لعامل الهجرة القروية، وأساسا النزوح القروي نحو المدن الكبرى كالدار البيضاء، الأثر العميق في التحولات المجتمعية التي غيرت النسيج المجتمعي المغربي، من مجتمع قبلي إلى مجتمع مدني ينضبط للقانون الوضعي العصري، ويتخلى تدريجيا عن الأعراف القبلية القديمة، بوعي أو بدون وعي، لمواكبة العصر. لقد كانت الهجرات وتنقلات السكان بين الجبال والسهول والساحل بمثابة "ثورة" اجتماعية واقتصادية وثقافية، نتج عنها خلق تجمعات بشرية فسيفسائية انصهرت فيها كل العناصر الإتنية والثقافية، بفعل تعهد أنظمة الدولة الحديثة لها، مما ساهم في اندماج وتعايش مكوناتها، وتبني قيم جديدة حلت محل القديمة، بفعل الانصهار في البيئة الجديدة، وبفضل مجهودات الدولة في نشر التربية والتعليم ليشمل كل التراب الوطني (تعميم التعليم في البوادي والمدن). وبذلك لعبت المدرسة دور الموحد لمختلف الهويات في هوية وطنية تعزز الانتماء أكثر للوطن والمجال. وأصبح الانتماء للقبلية رمزيا أكثر مما هو عملي، خاصة بالنسبة للفئات المهاجرة التي استقرت بالمدن الكبرى، وأصبحت روابطها ضعيفة بقصورها وقراها ومداشرها ودواويرها في غالب الأحيان.

وسهل الاندماج في المجتمع الجديد ظهور بدائل تقدم خدمات للفرد بصفة مباشرة، وبدون وصاية من الجماعة التقليدية. منها بروز أبناك ومؤسسات مالية تسهل منح القروض للحصول على السكن وتجهيزه بطرق عصرية، عوضت الخدمات التي كان يقدمها أعيان القبيلة وأقارب الفرد داخل التنظيمات التقليدية، مقابل حقوق وواجبات تربط الفرد بالمؤسسة المقترضة وبأجهزة الدولة العصرية مباشرة...وظهرت المدرسة العمومية والخصوصية التي ستعوض تدريجيا المؤسسات التقليدية وخاصة الكتاتيب القرآنية (المسيد القرآني) والزوايا، ومعها الانفتاح على تعلم اللغات الأجنبية والعلوم والفنون الجميلة، وبروز حرف جديدة عوضت القديمة. وانتقل مركز الثقل نحو الساحل المتوسطي والأطلنتكي والمدن الكبرى (الدار البيضاء، الرباط، فاس، وجدة، مراكش، أكادير، طنجة..)، بل حتى المدن المتوسطة والصغيرة بسبب النزوح القروي وزحفه نحو المراكز الحضرية

القريبة والبعيدة، انطلاقا من الأرياف التي عرفت نوعا من الإفراغ، خاصة بعد استقلال البلاد (كرزازي، 2003).

وبذلك تلاشت تلك العلاقات القبلية، و"تحرر" الفرد منها تدريجيا، متكيفا مع الأوضاع الجديدة. وقد عززت تلك المكاسب بما أصبح يطلق عليه "حقوق الإنسان" المتعارف عليها دوليا، ومنها الحقوق الفردية للأشخاص ومبادئ المواطنة؛ كالحق في الحياة والسكن والتعليم والصحة وحرية التعبير والتجمع. بل أصبحت المناداة حتى بحرية الاعتقاد للمواطن، والانخراط في مؤسسات جديدة كالأحزاب والنقابات والمنظمات الشبابية والجمعيات التنموية والثقافية والوداديات السكنية والتعاونيات الفلاحية (المجتمع المدني) التي عوضت إلى حد ما، وتدريجيا المؤسسات التقليدية. لكن وجب التنبيه إلى أن هذا التطور المجتمعي المتسارع، رغم أنه يشمل الوطن بأكمله، لا يمكن تعميمه بصفة ميكانيكية على كل الأرياف المغربية. بل إن الأثر البارز أكثر يلاحظ في المدن الكبرى، نتيجة انعكاسات التحضر والتمدن على تلاشي البنيات التقليدية. وتظل وتيرة التطور في العالم القروي بطيئة، ولا تسير بنفس وتيرة التحرر من البنيات التقليدية، كما هو الحال في الحواضر الكبرى. فرغم التحولات الهيكلية في المجتمع المغربي، لم تختفي التنظيمات التقليدية وما كان يمثلها في الجماعة بشكل نهائي، خاصة في المناطق الجبلية بالمغرب العميق (كجبال الأطلس الكبير والمتوسط والصغير بدرجات متفاوتة)، نظرا للخصاص الاقتصادي والاجتماعي الذي يحتاج إلى التضامن والتماسك لمواجهة التحديات بشكل جماعي، بين المجموعات البشرية، وتكاثف جهود ما بقي من أفراد القبيلة لسد حاجيات المجتمع عبر التآزر وخاصة في الفترات الصعبة (فيضانات، ثلوج، قحط، جراد، أوبئة...).

بصفة عامة، لا يمكن توقيف عجلة التطور المتسارع على كل الأصعدة. ففي الفترة الحديثة والمعاصرة، يستحيل إحياء الدينامية القبلية لتباشر نفس الأدوار التي كانت تقوم بها في سياقات الماضي، لكونها مختلفة عن السياق الحالي الوطني والدولي. ولذلك أصبح إسم القبيلة يشكل سندا رمزيا فقط، لكل فرد كان ينتمي إليها. ومن هذا المنطلق، فإن سكان القصر والدوار الذين هاجروا بصفة دائمة إلى الخارج أو الداخل بالمدن المغربية (أهل سوس، أهل الريف وأهل فجيج على سبيل

المثال الذين تميزوا بحركية مجالية قوية) قد انتشروا في مختلف جهات البلاد وخاصة المدن الكبرى، بل في أصقاع العالم. وبذلك، لم يعد الرضوخ إلى سلطة شيخ القبيلة أو شيخ الدوار و"الجماعة" بالمعنى التقليدي. وما يمكنهم القيام به، يتم عن طواعية عبر تضامنهم مع أهلهم المستقرين في الدواوير والمداشر (الريف، بني يزناسن) وفي القصور والواحات بمجال القبيلة، عبر إرسالهم حوالات شهرية أو دورية إلى أقربائهم، من الداخل أو الخارج (فرنسا، هولندا، بلجيكا، ألمانيا، سابقا، وإسبانيا وإيطاليا لاحقا). كما أن النخبة الواعية منهم، تبادر عبر المشاركة في البحث عن مشاريع تنموية تجلبها للدوار أو المجموعة البشرية التي هي من صلبها، تعتبره كدين معنوي تشعر به تجاه مسقط رأسها، لدعم المجموعة البشرية التي ترعرعت بين أحضانها وفي مجالها، في طفولتها وصباها أو شبابها. في هذا الإطار تندرج البرامج التنموية التي تسعى إلى جلبها، بمساهمة الإتحاد الأوربي لبناء الطرق، وصون البيئة، وإيصال الماء، وتمويل مشاريع مدرة للدخل. وهنا نسجل فعالية ودور عدة جمعيات تنموية ومنظمات غير حكومية في تحقيق هذه المشاريع، وفي المرافعات التي تقوم بها لدى من لهم سلطة القرار لتنمية هذه المناطق.

- **تصور تنموي جديد يبنى على اساس رصيد تراث مؤسسات تقليدية (نموذج "مؤسسة اصدقاء فجيج")**

من خلال الواقع، تبين الإحصائيات بإن 90% من السكان الأصليين لواحة فجيج يعيشون اليوم، خارج الواحة بدافع الهجرة (بداخل المغرب أو الخارج). وبالتالي، فإن عشر السكان هم الذين يعيشون على أرض الواحة في الظرف الحالي (2020). في هذا الإطار، نسجل تجربة رائدة في الوعي التضامني والتنموي للنخب المنتمية للواحات، من أجل المساهمة في تنميتها البشرية والمجالية والثقافية بطرق عصرية، بعيدا عن التعصب للقبيلة أو القصر. والمثال الحي نورده من تجربة خلق منصة تواصلية تنموية لأهل وأصدقاء فجيج، لرعاية كل الإقليم من طرف كل منتسب إليه أو صديق له. من خلال هذه التجربة الحديثة وعبر تطور ملفت للوعي التضامني لنخبة فجيج، تم الانتقال النوعي، من التنافس القبلي بين المنتمين لمختلف قصور فجيج، كل يفكر في تنمية قصره

في الماضي القريب بين الجمعيات في الداخل والخارج، إلى التنافس العصري الشريف لتنمية الوحدة المجالية بواحة وإقليم فجيج ككل، بدون حسابات عرقية أو قبلية حسب الانتماءات للقصور[3].

في هذا الإطار تم خلق "مؤسسة أصدقاء فجيج" يوم 2 فبراير 2020 التي عقدت جمعها العام، وانتخبت هياكلها بمقرها الجديد "دار فجيج" بمدينة وجدة[4]. والهدف من خلق هذا الفضاء الجمعوي التواصلي التنموي والقانوني، يتماشى مع التصور العصري العقلاني للنخبة المؤسسة، المكونة من خيرة الأطر الواعية والمثقفة المنتمية للواحة والإقليم، سواء منها القاطنة بالمدن المغربية (وجدة، الدار البيضاء، الرباط، مكناس...) أو المستقرة بمختلف بقاع العالم (فرنسا، وألمانيا، وكندا، وأمريكا...). من هنا تبرز أهمية تحديث التصورات للانتقال بسلاسة من التصورات التقليدية التي يحتفظ بما هو نافع ومفيد فيها، إلى التصورات التنموية الحديثة. في هذا التوجه، يرتفع منسوب الوعي التضامني والجماعي بعدة أوساط (منها النخب الفجيجية)، لتفكر وتعمل على الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لكل إقليم فجيج، في إطار عمل تضامني متأصل في جهة الشرق والواحة، لكن بطرق عصرية وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني في الجهة، وامتداداته في داخل البلاد والخارج. والهدف الأساسي هو خدمة المواطنين خاصة في المناطق النائية. ويدخل هذا التصور الجديد، أيضا، في إطار المساهمة في تفعيل الجهوية المتقدمة وفي وضع أساس النموذج التنموي للبلاد. وقد بينت التجربة الوبائية القاسية التي يعيشها العالم والمغرب، بأن التنمية تعتمد على أولوية ثلاثية لقطاعات التعليم والصحة والشغل، وعلى التصورات التنموية المبدعة.

---

[3] راجع في هذا الموضوع: خالد قصو – أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، شعبة الجغرافيا، وحدة التكوين والبحث: الجغرافيا، التهيئة والتنمية، بمركز الدراسات في الدكتوراه :آداب، علوم إنسانية وفنون، مختبر البحث: دينامية الأوساط الجافة، الإعداد والتنمية الجهوية، تحت إشراف الأستاذ :مصطفى اليزيدي، وعنوانها:

KASSOU Khalid, L'émigration internationale et ses impacts socio-spatiaux sur la ville oasis de Figuig (Maroc oriental), Département de géographie, FLSH-Université Mohammed 1er, 2019, Oujda, (Non publiée).

[4] المقر عبارة عن "فيلا" تسلمته المؤسسة من إحدى العائلات الفجيجية العريقة والمقاومة "عائلة المدرسي "، كهبة ووقف. وقد سبق لسيدة من هذه العائلة أن تبرعت بنصف مليار سنتيم كمساهمة منها في تشييد مؤسسة جامعية بوجدة بمبادرة منها (L'ENCG).

https://www.akid24.ma/?p=12924

https://www.ville-figuig.info/index.php/2013-08-03-10-07-25/356-creation-de-la-fondation-les-amis-de-figuig-2

نشير هنا بأن هذا التصور التنموي جديد في المغرب الشرقي وفي المغرب عموما، ويتجاوز التصور التقليدي الذي كان يتنافس فقط على تشييد المساجد بدافع فردي عقدي، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد أيضا إلى مرافق تعليمية وثقافية ورياضية وصحية للمواطنين. وقد تبينت أهمية هذا التصور التنموي الجديد، في ظرف الحجر الصحي بالمغرب (مارس-يونيو 2020) حين أغلقت كل أماكن التجمعات من مقاهي ومطاعم بما فيها المساجد والكنائس؛ في حين ظلت المستشفيات وحدها مفتوحة تستقبل مرضى فيروس كورونا (كوفيد 19) لمعالجة الوباء الذي اجتاح العالم ومنه المغرب. وتبين آنذاك مدى الخصاص والكلفة الثقيلة الناتجة عنه بضياع الأرواح. ولذا نؤكد في موضوع بحثنا هذا، على ضرورة إغناء النقاش حول تجديد وظائف المؤسسات التقليدية بغرض إبداع تصورات تنموية عصرية ملائمة للعصر.

ولذا لا بد من التنبيه إلى ضرورة دعم الساكنة التي ظلت مستقرة في أصقاع الجبال والوهاد والواحات، وتعاني من التهميش والفقر وقلة الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية. دون العمل على إحياء التقاليد القبلية وإثارة النعرات القبلية المقيتة، كالتعصب القبلي والتمايز الاجتماعي بين فئات الدوار والقبيلة، حسب الوضعية الاجتماعية (العبيد، الحراطين، الأحرار، الأشراف...) وحسب النوع (أهمية الذكور على حساب الإناث). ذلك، أن تطورات وتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية تخدم الوحدة الوطنية قد ترسخت في البلاد وجب دعمها لخلق وعي مواطني وإنساني بعيد عن التعصب القبلي والعرقي والمذهبي والعقائدي، بعد الانصهار المتنوع بين الأفراد والمجموعات التي هاجرت من كل جهات البلاد واستقرت بالسواحل والمدن الكبرى، فاختلطت وانصهرت في مجال جديد أصبحت تنتمي إليه وتعمل على تطويره (حي، مدينة، جماعة ترابية: مقاطعة، جماعة، إقليم، جهة..). وبذلك، يغادر المجتمع المغربي، تدريجيا مرحلة التنظيمات والمؤسسات القديمة والمجالات التي ترعرع فيها (القبيلة، الزاوية، الدوار، الفخذة، العظم....)، ليندمج ولو ببطء في التنظيمات العصرية والمجالات الحضرية (المدن الكبرى، المتوسطة والصغيرة والمراكز القروية).

2.1 المنشآت المعمارية البشرية ليست أزلية، بل متغيرة حسب الزمان والمكان

لا بد من تصور جديد يتماشى مع العصر الحديث، ومراعاة العقليات الجديدة لساكنة المناطق الصحراوية والشبه صحراوية؛ خاصة تلك التي استقرت لفترة في بلاد المهجر وتشبعت بأفكار الحرية والتعبير الحر، وتعودت على أنماط جديدة وعصرية للعيش. ومنها اختيارها للأسرة النووية بدل الأسرة الممتدة قديما. كما أنها أضحت تميل إلى نوع من الحرية في التصرف في شؤونها الخاصة المرتبطة بأسرتها ونشاطها الاقتصادي، بعيدا عن مراقبة الجماعة في الدوار، ومجلس القبيلة (الجماعة)، خاصة بعد أن حلت محلها رسميا، الجماعة الترابية كالجهة والمجلس الإقليمي ومجلس العمالة والجماعة القاعدية، وتنظيمات عصرية في هذه المجالات التي نص عليها الدستور كمؤسسات تؤطر المواطنات والمواطنين، مثل الحزب والنقابة والتعاونية والجمعية التنموية والمنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني).

لقد تغيرت العقليات تدريجيا في عدة أوساط مجتمعية خاصة في المدن الكبرى، وحدثت تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية، وترقية في السلم الاجتماعي عبر آلية التعليم كمصعد بعد استقلال البلاد؛ إضافة إلى الهجرة إلى الخارج والداخل والتي غيرت التراتبية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع القبلي المحافظ، فبرزت سلوكيات عصرية مناقضة لتقاليد المجتمعات الأصلية التي كانت تخضع للأعراف المحلية. وفي عدة حالات اختل الميزان الاجتماعي لصالح الفئات التي كانت في أسفل هرم المجتمع، بعد تراجع القيم القديمة التمييزية على أساس العرق والجاه والشرف (أيت حمزة، 2013).

كما أن البلد اليوم، بقراه ودواويره وحواضره، يمر بانتقال ديمغرافي، وبرهانات جديدة في السياسة تهم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي تتعارض أحيانا، مع ما كان يجري في المجتمعات التقليدية من انضباط للأعراف، وتعصب قبلي وتمايز حسب العرق والشرف والوضع الاجتماعي. مما دفع عددا من السكان إلى تغيير تصوراتهم وتصرفاتهم الفردية والجماعية حول نمط العيش، والبحث عن نوع السكن الملائم لتطور نوعية الحياة، وهو ما يفسر إخلاءهم للقصور، وتشييدهم لمنازل فردية خارج القصر القديم، بمحاذاة محاور الطرق، مع اختيار مواقع ومواضع جديدة سهلة الولوج إلى

المرافق والخدمات العصرية كالنقل العمومي والتعليم والصحة، بعيدة عن نظيرتها المحصنة في الجبل (إغرم...إيكودار بالأطلس الكبير، الدشرة، الدوار) (Ait Hamza, M., et Popp H., Coord, 2013, Kerzazi 2003, 2019)؛ (Naciri, M., 2017)؛

ومن هنا كان لا بد من التفكير الجدي في تغيير الوظائف السكنية للقصر، والتي كانت تفرضها دواعي التكتل والحماية من أجل الأمن، بوظائف جديدة، كمجالات تهيأ وتفتح للسياحة الاستكشافية والثقافية، باستقبال أفواج من السواح والاستفادة من رصيد بيع تذاكر لزيارتها يوميا، قصد الاطلاع على الحضارة المغربية في تنوعها وثرائها الجهوي، وشرح أنماط العيش القديم لسكان تلك المناطق، كما هو حال مدن وقرى وتراث الأندلس بجنوب إسبانيا، كقصر الحمراء بغرناطة، وقلاع مالقة ومرسية، والمدن القديمة كقرطبة وإشبيلية، وما تدره الأنشطة السياحية الثقافية من أموال طائلة على الدولة الإسبانية، التي عرفت كيف تستثمر في التراث والموروث الثقافي والتاريخي الحضاري الأندلسي (ملاحظات خلال زيارات دورية لمآثر وتراث الأندلس 1973-2018).

ومن خلال الاستفادة من بعض الأفلام الوثائقية حول القصور والقصبات بالمغرب (برنامج أمودو)، وكذا ما كتب حول السياحة الثقافية بالجنوب الشرقي (Bouaouinate, A. et Lakhal, M., 2016)، يمكن تقديم قصر الخربات (جماعة فركلة العليا بإقليم الراشدية بجهة درعة) بواحة فركلة القريبة من تنغير، على الطريق الرابط بين الراشدية وورزازات، كنموذج لصون التراث وتجديد وظائفه وتثمينه. اخترنا هذا المثال، لأنه يتماشى مع تصورنا لمعالجة إشكالية التراث والمؤسسات القديمة في عصرنا الحالي. ففي إطار تنشيط السياحة الثقافية والبيئية بالجهة، وتجديد وظائف القصر الاقتصادية والاجتماعية والتدبيرية، تبين هذه البحوث بأن هناك علاقة جدلية بين تهيئة وتأهيل القصور واستمرارية وازدهار الواحات. فعوض البكاء على الأطلال، والحنين للعودة إلى الحياة التقليدية داخل القصر في ظروفه المزرية عمرانيا وبيئيا وصحيا، بما يشبه إطار حياة العصور الوسطى، فقد تم خلق ظروف مواتية للحياة ملائمة مع العصر، بفضل تأهيل قصر "الخربات" وترميمه وخلق دينامية اقتصادية به تعتمد على مشروع سياحي خلاق، يستقبل السواح الأجانب أساسا. فهم يقيمون في مأوى مرحلي يحترم شروط الراحة والصحة، في بيوت وقاعات تحترم الطابع المعماري الأصيل، وتتوفر على معايير الجودة والسياحة البيئية المستدامة. ويعود الفضل في هذه

الأنشطة التي حركت اقتصاد الواحة، إلى مبادرة وإرادة أحد المهاجرين من أبناء المنطقة المقيم بإسبانيا، مرفوقا بمستثمرين أجنبيين قاما بتشييد مأوى مرحلي سنة 2004 بجوار "متحف الواحات". فكانت تجربة تنموية رائدة يمكن تعميمها على باقي القصور. فبفضل هذا المشروع الذي قام به هذا المواطن الغيور على واحته وقصره، ولكونه يعرف عمق الوسط الواحي جيدا، ومتمكنا من الدرايات المحلية، وسوسيولوجية المنطقة، فقد حقق المشروع التنموي عدة أهداف. فرغم معارضة "اجماعة" التي لم تنظر بعين الرضى لقيام مأوى مرحلي داخل القصر في البداية (2002)، فقد شكل هذا المشروع المنجز وما رافقه من برامج تنموية مصاحبة له، منعطفا في حياة القصر والواحة، انعكس إيجابيا على الساكنة المحلية. حدث هذا، بفضل ما وفره من فرص الشغل للشباب، وتحسين مستوى المرأة الواحية وعيشها، وتحريرها من بعض القيود والأعراف المتزمتة، خاصة بعد خلق تعاونية لنسج الزرابي والطرز، وتشييد سوق تضامني لترويج منتوجات الصناعة التقليدية بمدخل القصر، وبناء فرن ومعمل للخزف. كما قام بتحسين ظروف السكن بداخل القصر بإدخال الكهرباء وشبكة التطهير وترصيف الأزقة، وبناء قاعات للعلاج واستقبال القوافل الطبية والقيام بحملات محاربة الأمية...مما دفع بعدد من السكان إلى العودة إلى تعمير القصر. وبدون شك، فإن انخراط السكان وتفتحهم على العالم الخارجي، عبر الاحتكاك بالأجانب الذين يعجبون بالمشاهد الطبيعية والسياحية بالواحات عبر الدورة السياحية بوادي تودغة وكثبان مرزوكة، وجبل صاغرو، والاتصال عبر الشبكة العنكبوتية بشعوب العالم، وتأسيسهم لجمعية تنموية بالواحة، وحصولهم على بصمة خاصة مميزة للتدبير الإيكولوجي للمأوى السياحي "المفتاح الأخضر"، والاستفادة من خدمات مكتبة محلية، كلها عناصر ساعدت على نجاح التجربة، على أساس، التجند الدائم لاستمراريتها.

وفي هذا الإطار تقوم وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) بالسهر على إنجاز "برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب" الذي انطلق منذ 2015 لترميم عدد من القصور والقصبات وإعادة تأهيلها لتحسين شروط السكن والعيش لساكنتها عبر خلق أنشطة مدرة للدخل، كما الحال بإقليم طاطا

وفجيج (قصر زناكة).. في هذا الإطار يندرج هذا البرنامج الذي يهدف إلى إعادة تأهيل 16 قصرا وقصبة وتحسين ظروف عيش وسكن الساكنة، مع استشراف المستقبل (في أفق 2025) بتثمين القصور والقصبات كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد كلف المشروع ميزانية 13,356 مليون درهما منها 13 مليون درهما ساهمت بها وزارة إعداد التراب..

وتعاني ساكنة هذه القصور المأهولة في معظمها، بخصاص واضح في التجهيزات الأساسية؛ فإذا كانت غالبيتها تستفيد من الكهربة، فمعظمها لا تتوفر على شبكة الماء الصالح للشرب. وباستثناء قصر واحد، ينعدم الصرف الصحي بباقي القصور، بما فيها أكبر قصر "المعاضيد" بجماعة عرب الصباح زيز، بإقليم الراشيدة، الذي يبلغ عدد أسره 730 أسرة تقطن، وعدد منازله 1095، ولا يتوفر على ماء شروب ولا على صرف صحي. وتعاني القصور وساكنتها من عدة مشاكل، كالفقر، والنزوح القروي، وضعف الإمكانيات للجماعات الترابية وصعوبة مقاومة تدهور المباني وعدم تثمين التراث، وظروف العيش الصعبة (« برنامج التثمين المستدام للقصور والواحات» لوزارة السكنى والتعمير).

ومن خلال هذه التجربة، التي يمكن لقصور أخرى أن تأخذ بها كقدوة، يستنتج، بأن الخلق والإبداع والمجازفة في الاستثمار لتحقيق المشاريع التنموية التي تراعي الاستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعموم ساكنة الواحة (كقصر الخربات)، والتفتح على الآخر، دون تزمت أو تعصب قبلي أو عرقي، تعطي أكلها على الأمد المتوسط والبعيد. لكن، إذا كان هذا الوسط ملائما لمثل هذا النوع من السياحة الدولية، فإن أوساط بجهات أخرى جد محافظة، كجهة الشرق (منطقة الناظور، بني يزناسن، أو واحة فجيج)، لا يقبل سكانها مثل هذه الأنشطة السياحية الدولية، في الوقت الحاضر، حتى لو كانت مدرة للدخل. لكن هناك جديلية الصراع بين القديم والجديد، وربما يتغلب الجديد مع تطور الأجيال وانفتاحها على الآخر، كما حدث بالأطلس الكبير الغربي بمنطقة أسني المجاورة لجبل توبقال، حيث تيار السياحة الدولية والوطنية لتسلق الجبال جد نشيطة، والمآوي المرحلية متوفرة بكثافة، بل حتى المبيت لدى ساكنة الدواوير في إطار السياحة التضامنية متوفر (موسى المالكي، 2014).

وعلى هذا المنوال، يمكن الاستثمار في استغلال القلاع والقصبات على طول الطرق المغربية بسائر جهات المغرب، وبعض القصور بالجنوب الشرقي المغربي، كأماكن لصناعة الأفلام السينمائية التاريخية، واستعمالها، بعد استصلاحها وترميمها، كمتاحف ودور لعرض اللوحات الفنية، وأروقة للفنانين المغاربة والأجانب. بل يمكن استغلالها كذلك كفضاء للعروض المسرحية والموسيقية في الهواء الطلق، خاصة في فصل الصيف بالليل، أو كمطاعم وفنادق بعد ترميمها وإصلاحها وتزيينها، حتى تكون جذابة للسواح والزبناء، في ظروف هادئة وأجواء صافية طبيعية، بعيدا عن صخب وضوضاء الحواضر الكبرى. وكمثال نورد دار المريني بالمدينة العتيقة بالرباط العاصمة، التي تملكها مجلس مدينة الرباط، وحولها بعد ترميمها وتهيئتها كمعمار مغربي أصيل (فن الزخرفة على الخشب، والنقش على الجدران، والأقواس...) إلى مكان متعدد الوظائف؛ من دار للضيافة وإقامة الندوات والأنشطة الثقافية كعرض الأفلام، واستغلالها كمطعم رفيع لتغذية الضيوف الأجانب والمغاربة المشاركين في المؤتمرات واللقاءات بين وفود مجالس المدن المنتخبة عبر العالم. ومنها أيضا مآثر شالة ولوداية بالعاصمة التي تستغل في عدة مناسبات، وخاصة في فصل الصيف لتنظيم حفلات فنية تهتم بالموسيقى العالمية والتراث العالمي (خلال مهرجانات فنية عالمية: كموسيقي الجاز...). وتعج مدينة مراكش بالمآثر التاريخية والمعالم الأثرية والتاريخية العمرانية، ومنها قصر البديع الذي يمكن استغلاله بكثافة في صناعة السنيما (إنتاج الأفلام) وهو الذي يحتضن دوريا "مهرجان الضحك" (Marrakech du Rire). وفي نفس السياق فقد أصبحت واحة ورزازات قطبا عالميا لإنتاج الأفلام والتظاهرات العالمية في مجال السينما... ولا شك أن الفاعلين قد تنبهوا إلى أهمية الدور التقليدية كما هو الحال بإقليم طاطا، لإعادة استعمالها كبيوت للضيافة قصد استقبال السواح من الخارج، واستغلالها كمطاعم وكأماكن هادئة لاستقرار الأجانب فترة من الزمن لتسويق المنتوجات السياحية والمناظر والمشاهد الطبيعية المحيطة بها في جهة سوس ماسة. ولعل الفاعلين الأجانب في هذا المجال، يتميزون بوعي واهتمام أكبر بالمعمار والتراث المغربي والموروث التاريخي. ولذا قاموا بابتكارات وترميم وتهيئة وتنظيم البيوت العتيقة والحدائق العجيبة ورياض المدن العريقة بمراكش وفاس، والاستثمار فيها أكثر من المغاربة مالكي هذا التراث، وفي مقدمتهم كبار الفنانين

والمفكرين الذين عرفوا بتراث وثقافة وحضارة بلدان المدن التي استقروا فيها كمدن طنجة، مراكش...

ونظرا لتباين المجالات، فمن النجاعة والعقلانية أن يتم التدخل حسب خصائص التراث في الجهات وخصوصياتها، ووفق تقبل وتملك ساكنها لمثل هذه المشاريع المدرة للدخل، ومستوى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها العالم القروي والواحات (فجيج، درعة تافيلالت)، والمدن العريقة (سلا الرباط، فاس، مراكش، وجدة، مكناس، تطوان، وزان، شفشاون..)، لترميم الموروث الثقافي خاصة المعماري والثقافي، والحفاظ عليه، عبر تثمينه والتعريف به.

2. أخطار محدقة بالواحات: غزو خرسانة الاسمنت المسلح للمجال الواحي

انطلاقا من واحات المغرب، وأساسا الجنوب الشرقي كواحات فجيج بجهة الشرق التي تعرف مباني قصورها انهيارات مستمرة لكونها مبينة بالطين (صورة 2؛ زيارة ميدانية، 2018)[5]، وواحة تافيلالت بجهة درعة تافيلالت (رحلة دراسية، 2017)[6] ، يمكن إثارة بعض الأخطار المحدقة بهذا الموروث التاريخي والثقافي، وفي مقدمته المعمار الواحي المتدهور سنة عن أخرى. فبالأمس القريب، كان السكان بهذه المجالات، يستعملون مواد البناء الطبيعية قديما، المتكيفة مع فصول السنة وطبيعة المناخ القاري والصحراوي؛ بحيث تضمن ظروفا طبيعية مناسبة من السخونة داخل المنازل في فصل الشتاء البارد، والحرارة المعتدلة الطبيعية في فصل الصيف، بدون استعمال الطاقة المكلفة، ومنها

[5]. رحلة ميدانية استكشافية إلى واحة فجيج 2018 من أجل إنقاذ وصيانة ارشيف الجنوب الشرقي المغربي الذي وثقته الإدارة الفرنسية عبر التقارير التي تغطي الفترة 1905-1956؛ الرحلة كانت برفقة السيد مدير إرشيف المغرب جامع بيضا، ورئيس جمعية فجيج للتراث وثقافة الواحات، السيد العربي هلالي الذي نظم الرحلة، صحبة الباحثين الجامعيين: محمد جمال الدين، موسى كرزازي.

[6]رحلة دراسية لجهة درعة- تافيلالت، من تنظيم منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، تحت شعر "القافلة الجغرافية لواحات الجنوب الشرقي: تثمين الإرث الثقافي والحضاري واستدامة الموارد الطبيعية"، أيام 2-6 أبريل 2017. وكانت الرحلة من تأطير علمي لنخبة من أساتذة شعبة الجغرافيا بالرباط جامعة محمد الخامس: محمد الطيلسان وإدريس شحو وموسى كرزازي (بدعم من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ومجلس جهة درعة- تافيلالت).

يضاف إليها ملاحظات ميدانية سجلناها خلال رحلات وتداريب تأطيرية للباحثين والباحثات على مستوى الإجازة والماستر والدكتوراه. ومنها ملاحظات ميدانية من خلال الاحتكاك والزيارات الميدانية لحوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي (منها تعدد زيارتنا خلال فترة تأطيرنا لأطروحة الباحث موسى المالكي، حول حوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي 2010-2014)؛

استعمال المكيفات الهوائية باستخدام الطاقة، وما لها من انعكاسات سيئة على صحة الإنسان (واحة فجيج على سبيل المثال بجهة الشرق). لكن التطور الحاصل حاليا، والمتمثل في غزو خرسانة الإسمنت المسلح لمجال الواحات، جد مقلق؛ لما ينتج عنه من تشويه للمعمار الواحي الفريد بالمغرب، وتشويه المشاهد الطبيعية الخلابة الواحية. وهذا ما ألحق بالفعل ضررا بالبيئة وبصحة الإنسان، نتيجة استخدام آلات التبريد صيفا، والتسخين شتاءا، مع ما يترتب عليها من ارتفاع تكاليف فاتورة الطاقة التي يؤديها قاطن الواحة، كنفقة إضافية على استهلاك أكبر للكهرباء (ملاحظات خلال زيارات ميدانية لفجيج 2018 ودرعة تافيلالت 2017).

لذا تطرح الضرورة تشجيع البناء بالمواد المحلية بالجبال والواحات، لكن بمواصفات عصرية تراعي صلابة وقوة عناصر مواد البناء؛ خاصة وأن هناك مراكز لصنع مواد بناء طبيعية، أصبحت تنتج أنواعا لها جودة، استخدمت في عدة أماكن كمراكش. كما تم خلق "مركز ترميم وتأهيل القصور والقصبات بالمنطقة الأطلسية وجنوب الأطلسي" (CERKAS)بورزازات (1990)، لتشجيع البناء بالمواد المحلية. ومن هنا وجب عدم التفريط في هذا الموروث الحضاري، الذي يمكن تطويره واستغلاله في البناء بدل المواد الإسمنتية، التي لا تتلاءم مع مجال صحراوي حار وجاف وقاحل (صور 1 و3).

صورة.1 الجانب العصري من واحة فجيج، حيث تسود البنايات المبنية بالإسمنت المسلح

(بعدسة موسى كرزازي بعين المكان 2018)

2.صورة عامة من واحة فجيج: سيادة البنايات المشيدة بمادة الطين التي تتطلبالصيانة والتثمين.

(بعدسة الباحث قصو خالد، 2018)

صورة3. لكنيسة شيدت في عهد الاستعمار الفرنسي بمركز واحة فجيج تحولت إلى منشأة إدارية، بعد فترة من مغادرة الأجانب للواحة. تمثل الجانب المعماري والوجه العصري من الواحة، حيث تسود البنايات العصرية المبنية بالمواد المحلية المحسنة.

(بعدسة موسى كرزازي، بعين المكان، 2018).

صورة4. لمنظر عام لواحة فجيج، ويبدو في أفق الصورة "مابين الجبلين "، على الحدود المغربية الجزائرية، حيث لا يبعد مركز "بني ونيف" (بالجزائر) سوى ب 6 كلم عن فجيج

(بعدسة موسى كرزازي بعين المكان، 2018)

وفي هذا الاتجاه تجتهد "جمعية تنمية الأرياف" (ADMER) لنشر هذا النموذج التقليدي "العصري" كمقاربة بيئية في الجبال والواحات التي تشتغل فيها لتشييد القناطر وفك العزلة عن العالم القروي أساسا (غيغاية بالأطلس الكبير، والأطلس المتوسط والصغير).

- **تصنيف للواحات كتراث أيكولوجي ومعماري: واحات يانعة وأخرى تتدهور**

من خلال زيارتنا لعدد من واحات الجنوب الشرقي، واطلاعنا على بحوث ميدانية أصيلة، وأساسا واحات تافيلات–درعة (أرفود، الرصاني، تنجداد، ورزازت)، يلاحظ تدهور مستمر للواحات وتراجع لمساحات النخيل (الشرقاوي، 2013). في هذا الإطار، يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الواحات التقليدية، من حيث تعرضها للتدهور، إما بسبب ندرة الماء والجفاف مع شدة الحرارة وقوة التبخر، وخاصة ندرة ماء الري، أو بسبب الأعطاب التي لحقت بالخطارات في غياب إصلاحها، أو بسبب إهمال للحقول بعد هجرة ملاكيها، وتغير أنماط العيش. مع تسجيل

ملاحظة اجتياح "التمدن" وسط حقول وبساتين الواحات، وغزوها بالإسمنت المسلح الذي شوه تراثها ومشاهدها الطبيعية (الريصاني، تافيلالت، فجيج).

ومع ذلك، يمكن التمييز بين واحات تحتفظ بخضرتها التي تعني انتعاشتها الدائمة، بفضل موقعها قرب منابع المياه في أعالي الأودية، واهتمام ساكنتها بها كواحة تنغير مثلا. وفي مستوى ثاني، توجد واحات تتدرج بين بداية التدهور، والتدهور البارز، نظرا لنقص الماء وتدهور الخطارات. كما يظهر نوع آخر من الواحات، قد اندثرت معالمها أو تكاد، كما هو حال عدد من الواحات على طول الطريق نحو أرفود والريصاني ومرزوكة، وفي اتجاه تنجداد وتنغير وورزازات؛ بحيث، تظل أحيانا شجرة واحدة تقاوم في المجال الواحي، شاهدة على امتداد الواحة، التي كانت تغطيها أشجار النخيل والطبقات أسفلها من الرمان والتين والزيتون والفصة[7].

ويمكن تفسير تصنيف الواحات وفق المنظومة الواحية ومواقعها الجغرافية من حيث التمييز بين: **أ. الواحات الجبلية**، كواحات عالية تافيلالت "دون نخيل"، المتميزة بطبقتين: الأولى، تتنوع غلال أشجارها من مغارس الورديات كالتفاح والجوز والإجاص، والطبقة الثانية مخصصة لزراعة الحبوب والخضروات والزراعات العلفية. **ب. الواحات البينية** الواقعة بالمناطق الوسطى الانتقالية الهضبية، والمتميزة بثلاث طبقات: النخيل، ثم المغارس المثمرة كالرمان والزيتون واللوز والمشمش، والطبقة الثالثة مزروعة بالحبوب والقطاني والخضروات والزراعة العلفية. والنوع الثالث: **ج. الواحات السهلية** الواقعة في النطاق السهلي لتافيلالت، في البيئة الصحراوية الهشة الجافة والشديدة الحرارة. بها طبقتان؛ الأولى للنخيل، والثانية مزروعة بالحبوب والخضروات والحناء والكمون وزراعات علفية[8].

[7] ملاحظات ميدانية حول تدهور الواحات خلال رحلة منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية من 2-6 ابريل 2017؛ بتأطير من أساتذة شعبة الجغرافيا بالرباط: محمد الطيلسان، إدريس شحو، وموسى كرزازي (عروض في الميدان)؛

[8] للتوسع أكثر، راجع مقالات حول الموضوع منها "التوازنات البيئية بواحات الجنوب المغربي"، (إدريس الفاسي، 2016)؛ ومقال حول "الاقتصاديات الرفيعة كبدائل استدامية بواحات " (شحو إدريس والطيلسان محمد، 2016).

3. تطور الإنسان وتحكمه في التكنولوجيا واستعماله لها، غير المشاهد وخلخل أنماط عيش السكان بالواحات والقصور

أصبحت المناطق القاحلة مجالا مستقطبا للرساميل المستثمرة في مشاريع مهيكلة للتنمية؛ وهي التي ظلت أراضي شبه خلاء، لا يمر منها إلا الرحل أو القوافل العابرة للصحراء كسجلماسة نحو ما كان يسمى ب"السودان" مالي الحالية (تمبوكتو) والسنغال، وفي الاتجاه الآخر نحو فاس ومدن الشمال.

كما أن الأراضي المحيطة بورزازات تشكل في الوقت الراهن حقلا من الألواح الشمسية لإنتاج الطاقة، يبدو من بعيد، أزرق اللون يشبه "المحيط" أو "البحر"، وهي طاقة متجددة ونظيفة مصدرها الشمس. فقد استطاع الإنسان استغلالها في إطار ما يسمى ب"الإمكانية" في الحاضر. في حين كانت شبه "الحتمية" هي السائدة قبل عقود خلت، عندما كان الإنسان المغربي مغلوبا على أمره خاضعا للطبيعة، يسعى في أحسن الأحوال مقاومة الطبيعة بوسائل بسيطة، وعبر الهجرة والنزوح نحو أماكن أخرى لضمان عيشه، رغم الدرايات والمهارات التي عرفها الانسان الواحي لمقاومة بيئة جافة وقاسية، وتكيفه معها. هذا ما سمح باستمرارية المجالات الموروثة عن حضارة الصحراء، والتي لم تنقرض؛ بل تم توسع وانتعاش السقي العصري بواحة فجيج بفضل بناء السد الجديد، والتشجيعات "السخية" المقدمة في إطار "مخطط المغرب الأخضر" لعصرنة الفلاحة، وأساسا الدعامة الأولى منه، الموجهة لدعم كبار الفلاحين المستثمرين في القطاع (ضيعات حديثة شاسعة للتمور الرفيعة كالمجهول، وأزيزة...).

يمكن التفاؤل في الظرف الراهن، لوعي الدولة بأهمية تطوير العالم القروي والتفكير في تقريب الهوة بينه وبين عالم الحواضر في كل المجالات، ومنه الاهتمام بالمرافق الحيوية للساكنة، كالصرف الصحي. ولذا فقد تم تهيئ 20800 مشروع تنموي لسد حاجيات آلاف الدواوير بالجماعات الفقيرة (سنة 2015). وترجم ذلك في تخصيص مبلغ مالي في صندوق التنمية القروية لتغطية هذا الخصاص، قدر بخمسين مليار درهم. وقد شرع في تفعيله بموجب القانون المالي الذي صادق عليه

البرلمان سنة 2018. والمطلوب حاليا، تدبير موارد الصندوق بشفافية تحت مراقبة المؤسسات المختصة، في إطار حكامة جيدة تربط المسؤولية بالمحاسبة. كما أن المغرب عمد إلى خلق وكالة وطنية لتنمية الواحات وأشجار الأركان، وصناديق تضامن بين الجهات، يمكن لجهة درعة تافيلالت وواحات أخرى كفجيج الاستفادة منها. كما تتوفر البلاد على صندوق التماسك الاجتماعي، وغيره من مؤسسات الدعم، التي يطلب فقط مراقبتها وتتبع المشاريع التي صودق عليها، مع تقييمها دوريا، ومحاسبة القائمين على تدبيرها، في إطار حكامة جيدة وشفافية لتطوير كل الجهات المغربية، سواء كانت في المركز أو الهامش. وفي ظروف الحجز الصحي وحالة الطوارئ الذي اتخذته الدولة المغربية لمحاصرة فيروس كورونا (كوفيد 19) وما يحدثه من وباء قاتل اجتاح كل بلدان العالم، منذ 20 مارس إلى 20 يونيو 2020، فقد خلق صندوق للتضامن لمواجهة جائحة كرونا، بلغ ما يزيد عن 32 مليار درهم (منتصف ماي 2020)، لتوفير الأمن الصحي بالبلاد وتجهيز المستشفيات، ودعم الفئات الهشة التي توسعت قاعدتها واصبحت بين عشية وضحاها، لتبلغ حوالي 12 مليون مواطن ومواطنة، هم في وضعية الهشاشة والفقر. وهو ما سيؤخذ بعين الاعتبار لبناء اسس متينة لتنمية بشرية ومستدامة تركز على الإنسان، في إطار النموذج التنموي الذي هو في مرحلة التحضير، مع تفعيل الجهوية المتقدمة.

خلاصة

من خلال تقديم قراءة نقدية لموضوع المؤسسات التقليدية "اجماعة" بالبادية المغربية، والتراث المعماري بالأرياف والمدن العتيقة، حاولنا من خلال تحاليلنا، إبراز التحولات المجتمعية المتسارعة التي افضت إلى تعويض تدريجي للمؤسسات القديمة ك"اجماعة" التي كانت تدبر شوؤن القبيلة، بصنف آخر من المؤسسات العصرية المواكبة للعصر. وفيما يخص الجانب الثاني الذي يهم التراث المعماري والثقافي سواء بالأرياف أو بالمدن العتيقة، فقد تم تنبيه المسؤولين والمدبرين للمجال والفاعلين الترابيين إلى الأخطار المحدقة بهذا الموروث الآيل للسقوط (المدن العتيقة) وللإندثار، والذي سيفقد القيمة العمرانية التاريخية والفنية الملائمة للبيئة. وفي مقدمة الأخطار، هشاشة البنايات القديمة من الطين المنهارة كواحة فيجيج. كما نسجل ظاهرة غزو خرسانة الإسمنت المسلح

المستعمل في البناء بالجبال والواحات التي تمثل كنوزا للبلاد، كموروث حضاري وبيئي جدير بالعناية. ولذا وجب الاحتفاظ على مميزاتها الحضارية وطبيعة مواد بنائها الأصيلة، ودعم ساكنتها التي تكافح من أجل البقاء والحفاظ على هذا الموروث والتراث الثقافي والتاريخي والمعماري والفني، عبر تجديد وظائفه وتعويضها بأخرى مدرة للدخل، وناجعة اقتصاديا وإشعاعا حضاريا وثقافيا، للتمكن من تثمينه.

انطلاقا من الملاحظات الميدانية، ومن قراءات تهم الموضوع، وجب تنبيه أصحاب القرار بأهمية التسريع بتدخل إيجابي لصون التراث المعماري وتجديد وظائفه لتثمينه كأولوية في البرامج الحكومية (وزارات: إعداد التراب.. الثقافة، والسياحة والصناعة التقليدية والبيئة ...) وتصاميم التهيئة وبرامج التنمية الجماعية في الجماعات الترابية، ومنها الجهات، وبتنسيق مع المجتمع المدني والمقاولات والمؤسسات المواطنة.

وعلى مستوى أخر، وجب الاعتناء بالموروث الثقافي والحضاري والمعماري بالواحات المغربية والمدن العريقة عبر ترميم منشآته، وتثمين رأسماله المادي واللامادي، وعبر تغيير وظائف المنشآت والمستوطنات البشرية من سكنى جماعية سابقة (كالقصور)، وقلاع عسكرية للدفاع (كالقصبات) وغيرها، لتواكب العصر. كل ذلك، يتطلب تكثيفا للجهود من أجل تسريع الالتفات إليها، وتحويلها إلى مرافق سياحية ومنشآت فنية ومسرحية ومتاحف، وأروقة للفنون التشكيلية والرسم، ومطاعم ومسارح موجهة للسواح، ونساء ورجال الفنون السينمائية والتشكيلية، وباقي الزوار من المواطنين والمواطنات؛ والحفاظ على مواد بنائها، باستعمال مواد التراب التقليدي وتطويره بعيدا عن خرسانة الإسمنت المسلح الذي يشوه المعمار المحلي بالواحات (فجيج، تافيلالت، درعة). ووجب أن تصب كل هذه المشاريع التنموية في اتجاه تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية، وبمشاركتها الفعلية، بحيث يظل الإنسان ككل في صلبها، وليس فقط شركات السياحة التي تهدف إلى الربح السريع بدون انعكاسات إيجابية على سكان المنطقة.

إن المغرب يتغير نحو الأفضل فيما يخص البنيات التحتية والمنشآت الاقتصادية والمشاريع الكبرى المهيكلة. فالمجالات التي كانت بالأمس هشة، أصبحت تعرف دينامية جديدة، كما هو حال جهة درعة تافيلالت، التي عرفت في السنين الأخيرة عدة منجزات ومشاريع واعدة، منها مخطط المغرب للطاقة الشمسية (نور 1.2.3.4..) والمركب السينمائي بورزازات، ومختلف مشاريع التنمية،

كالسياحة وغيرها التي أصبحت تعطي ثمارها. وهذا ما يفسر بأن مدينة ورزازات أضحت قطبا دوليا يستقطب الاستثمارات والسواح من كل أرجاء العالم. ومع ذلك، لا تزال عدة عوائق تعرقل التنمية، ويمكن معالجتها عبر ما تتيحه قوانين الجهوية المتقدمة وبنود دستور 2011 في إطار مؤسسات مدبرة ومؤطرة للمجتمع: جماعات ترابية منبثقة من أحزاب سياسية حزبية ونقابية قوية ومستقلة في قرارتها، وفرق برلمانية ناجعة وحكومة فعالة ومجتمع مدني واعي ويقض. وهذا ما يجب التركيز عليه، لخدمة الإنسان وسلامة بيئته وتطوير تعلميه وثقافته واحترام اختيارته الديموقراطية وحرياته الفردية والجماعية، في النموذج التنموي الذي هو في مرحلة التصور والإعداد.

البيبليوغرافيا

- إكودار: تثمين التراث الثقافي (تنسيق محمد أيت حمزة وهيربر بوب، 2013)، الناشر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
- أيت حمزة (محمد)، 2016، ملامح التحولات السسيومجالية بحوض أسيف مكون، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 60، مطبعة المعارف الجديدة الرباط (335 ص.).
- بنطالب (علي)، 2017، "تحولات مؤسسة "اجماعة" في منطقة زمور"، ورد في: *المؤسسات الجماعية بالمجالات الأمازيغية المغربية*، (تنسيق المحفوظ أسمهري). (ص- ص.7-27).
- التراث الثقافي المادي بجهة سوس ماسة درعة، 2013، (تنسيق محمد أيت حمزة الوافي نوحي)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 35، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 541 ص.).
- التراث المعماري بالمغرب، 2013، (تنسيق محمد أيت حمزة وعلي بنطالب)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 37، مطبعة المعارف الجديدة الرباط. (447 ص.)

- تقريرحول زيارة ميدانية لفجيج، للسيد جامع بيضا، رئيس أرشيف المغرب في ارتباط مع موضوع الأرشيف المحلي. (فجيج، يومي 6-7 شتنبر 2018)؛ (موقع أرشيف المغرب).
- تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات، 2016، (تنسيق المختار الأكحل، عبد العالي فاتح، محمد حنزاز)، (تكريما للأستاذ موسى كرزازي)؛ الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس) والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير.
- دفاتر جغرافية، "التراث والمجال والتنمية"، (تنسيق محمد حمجيق)، العدد 3و4 سنة 2007، جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.
- شحو (إدريس) و الطيلسان (محمد)، 2016، "الاقتصاديات الرفيعة كبدائل استدامية بواحات تافيلالت"، ورد في: *تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات* (تنسيق المختار الأكحل، عبد العالي فاتح، محمد حنزاز)، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس) والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير. (ص.ص. 217-249).
- الشرقاوي (أحمد)، إعداد التراب والتنمية المحلية بواحة تافيلالت (الريصاني ومحيطه)، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، وحدة التكوين والبحث في: إعداد التراب والتنمية المحلية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة إبن طفيل، القنيطرة، 2012-2013، (غير منشورة).
- العثماني (عبد الرحمان)، 2013، "التعمير والعمران الواحي: قصور وواحات فكيك نموذجا"، ورد في التراث الثقافي المادي بجهة سوس ماسة درعة، (تنسيق أيت حمزة محمد، الوافي نوحي)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 35، مطبعة المعارف الجديدة. الرباط (541 ص.)
- الفاسي (إدريس) ، 2016، "التوازنات البيئية بواحات الجنوب المغربي"، ورد في: *تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات*؛ (تنسيق المختار الأكحل، عبد العالي فاتح،

محمد حنزاز)، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية (جامعة محمد الخامس) والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير (ص.ص.209-216)

- قنطرة، التراث المتوسطي، تقاطع الشرق والغرب، الناشر معهد العالم العربي، (2008، 204 ص. من الحجم الكبير) (أمثلة من المعمار المغربي: البرج الشمالي بمدينة فاس نهاية القرن (16ص.151)؛ مدرسة بوعنانية فاس (ص. 103)؛
- كرزازي (موسى)، 2019، دراسة في تهيئة وتنمية العالم القروي بالمغرب، تريفة-بركان بجهة الشرق نموذجا، دار النشر حنظلة، مطبعة المناهل، الرباط (500 ص.).

-كرزازي (موسى)، 2019 «دور المنتخب والفاعلين في الإدارة الترابية والمجتمع المدني، في تنمية الجماعة الترابية بالوسط القروي المغربي"، ورد في: مناهج البحث في جغرافية الأرياف، (تنسيق م. المالكي، إ. أوعدي، ح. رامو، ع. صديق)، إشراف وتقديم: م. كرزازي، م. أيت حمزة، م. الأسعد، ع. باهني، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي. (ص.ص 15-40).

- كرزازي (م)، المالكي (م.)، أوعدي (إ.)، 2019، "الجهوية وإعداد التراب، انطلاقا من تهيئة وتنمية العالم القروي"، ورد في: الجهة والبيئة وإعداد التراب، (تنسيق ح. بن الأمين، بإشراف م. الأسعد، م. محيي الدين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بن مسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (ص.ص.41-60).
- المالكي (موسى)، التنمية التشاركية بالمناطق الجبلية: مقاربة الرستاق وتثمين المنتوجات المحلية بحوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي، أطروحة دكتوراه، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، 2014-2015، غير منشورة (عدد الصفحات: 379 ص.)
- المؤسسات الجماعية بالمجالات الأمازيغية المغربية،2017، (تنسيق المحفوظ أسمهري)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئة، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 60، مطبعة المعارف الجديدة. الرباط (144 ص.)

- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، 2011، واقع حال إعداد التراب الوطني 2004-2009، مديرية إعداد التراب الوطني، كتابة الدولة المكلفة بالتهيئة الترابية.
- وزارة الثقافة ،2010، كنوز المتاحف، كناشات التراث-عدد خاص، مديرية التراث الثقافي، (384 ص.).
- تأسيس" مؤسسة أصدقاء فجيج" لدعم التنمية المستدامة بفجيج بامتدادها الجغرافي والبشري
- (تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ 25 أبريل 2020).
- https://www.akid24.ma/?p=12924)
- وزارة إعداد التراب لوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، "برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب. **معطيات حول "برنامج التثمين مستدام للقصور والقصبات بالمغرب"** الكتابة العامة. الموقع الإلكتروني:

https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=rm&ogbl#inbox/FMfcgxwHNgZGLPLGQttrKXtSsDCmzqrR?projector=1&messagePartId=0.2

2. Références

- AGDAL ; Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, (2012), (Sous la direction de Laurent AUCLAIR ; Mohamed ALIFRIQUI), Institut de Recherche pour le Développement (IRD) Editions et Institut royal de la culture amazighe (IRCAM- CEHE).(647 p.)
- BOUAOUINATE, Asmae et LAKHAL, Mokhtar (2016) : « Le tourisme oasien au ksar El Khorbat : quelle voie pour le développement local durable ? In Boualem Kadri et Djamal Benhacine » (Sous Dir.) : La mise en tourisme des territoires dans le monde arabe, p.p. 109-124. Ed. L'Harmattan
- Fundaçao Armando Alvares Penteado, 2008, Marrocos, Sao Paulo, Museu de Arte Brasileria (224p.) ;
- Institut du Monde Arabe, Qantara, 2008, Editions HAZAN/ Institut du Monde Arabe, Mame, Tours, France (240 p.) (http://www.qantara-med.org);
- KERZAZI Moussa, 2003, Migration rurale et développement au Maroc, Pub. FLSH-UM5, Rabat, Série : Thèses et mémoires, N°55 (500p.).
- Les igouadar : un patrimoine culturel à valoriser (2013) (Coordination Mohamed AIT HAMZA et Herbert POPP), IRCAM, Rabat, (376p.).
- Ministère de la Culture (Maroc), 2016, Patrimoine vivant du Maroc ; Elément de la liste représentative du patrimoine immatériel de l'UNESCO, Axions communication. Rabat.
- Naciri, M., 2017, Désirs de ville, Ed. Economie Critique, (598 p.)

Fondation a
10-07-25/3
avril 2020)

3-08-03-
lté le 25

الواحات المغربية في مواجهة تحدي التغير المناخي: المظاهر والانعكاسات وتدابير التأقلم: حالة واحات درعة وتافيلالت

عبد العزيز باحو*

الملخص

تخضع واحات درعة تافيلالت لتغيرات مناخية قوية، تتجلى مظاهرها أولا على مستوى درجة الحرارة، حيث أن تحليل معطياتها ما بين 1960–2016 أبرز تعاقب فترتين بادرة وحارة، وأن الواحات تشهد حاليا على غرار بقية العالم تزايدا واضحا في درجة الحرارة بفعل ظاهرة احترار المناخ العالمي. وثانيا على مستوى التساقطات، إذ يتضح أن واحات درعة–تافيلالت تخضع لتغيرية مطرية قوية جدا تتمثل في تعاقب سنوات مطيرة جدا، وأخرى جافة جدا، مثل فترة الجفاف الاستثنائي الذي عانت منه واحات درعة تافيلالت ما بين 1975–2006. هذه التغيرات المناخية تكون لها تداعيات بيئية واقتصادية واجتماعية، ويتمثل ذلك خصوصا في تراجع الموارد المائية السطحية والجوفية التي تعتبر أساس وجود واستمرار هذه الواحات. لكن يبدو أن هذا التراجع لا يعود لعامل المناخ وتغيراته فحسب، بل يرتبط جزء كبير منه أيضا بالتحولات الديموغرافية والسوسيواقتصادية التي تعرفها هذه الواحات منذ السبعينيات. ولمواجهة هذه التغيرات والتكيف معها، اتخذت الدولة عدة إجراءات وتدابير، من قبيل استحداث أجهزة ومؤسسات رسمية تسهر على تنمية الواحات، ووضع برامج ومخططات تنموية، اقتصادية واجتماعية وبيئية. ورغم ذلك فإن هذا التحدي المناخي لم يزد إلا استفحالا، إما لمحدودية وعدم كفاية هذه الإجراءات والمخططات، أو لافتقارها للفعالية والنجاعة، أو لأنها كانت جزئية وقطاعية. يبدو أن الحل الأمثل هو وضع خطة متكاملة للتنمية المستدامة تعتبر الواحات منظومة بيئية متكاملة، ذات خصائص فريدة، في وسط بيئي هش جدا وشديد الحساسية.

* أستاذ باحث في الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس، الرباط

الكلمات–المفاتيح: الواحات المغربية، واحات درعة تافيلالت، التغيرات المناخية، تدابير التأقلم.

Résumé

Les oasis de Drâa-Tafilalet sont soumises à de forts changements climatiques. Ceux-ci se manifestent tout d'abord par la succession entre 1960 et 2016 de deux périodes thermiques distinctes : froide et chaude et par une nette augmentation de la température sous l'effet du réchauffement climatique global. A cela s'ajoute la forte variabilité pluviométrique caractérisée par l'alternance d'années pluvieuses et d'années très sèches, comme c'était le cas de la période de 1975 à 2006 caractérisée par une grande et longue sécheresse sans précédent. Ces bouleversements climatiques engendrent des répercussions néfastes environnementales, économiques et sociales. Les ressources en eau qui constituent la base de l'existence et de la pérennité des oasis sont les plus exposées au changement climatique.

Il semble que cette régression générale des zones oasiennes n'est pas due au seul facteur climatique et à ses vicissitudes, mais elle est engendrée en grande partie par les transformations démographiques et socio-économiques entamées depuis les années 1970 dans un milieu très fragile.

Pour faire face aux changements climatiques et s'y adapter, l'État marocain a pris plusieurs mesures, telle que la mise en place d'un ensemble d'organes qui supervisent le développement dans les oasis et l'application de plusieurs programmes de développement économique et social. Cependant, le défi climatique ne se fait que s'exacerber, soit en raison des procédures administratives et des plans sectoriels assez limités et insuffisants, soit à cause de l'inefficacité et l'inefficience. Or la solution la plus adéquate réside dans l'élaboration d'un plan intégré de développement durable traitant les oasis comme un écosystème dans un environnement très sensible et très fragile.

Mots-clés : Oasis marocains, oasis Draa-Tafilalet, changements climatiques, mesures d'adaptation.

المقدمة

تشكل الواحات حزاما مجاليا وبيئيا أساسيا في المجال الترابي المغربي. وتتجلى أهميتها في المساحة التي تكسوها والبالغة حوالي 107.324 كلم^2، وفي عدد سكانها المقدرين بمليوني نسمة، أي 6% من سكان البلاد. كما تكتسي الواحات أهمية بيئية وبيومناخية كبيرة باعتبارها مجالا انتقاليا ما بين النطاقين الصحراوي جنوبا والأطلنتي والمتوسطي في الشمال والشمال الغربي. هذا إضافة إلى أهميتها الجيواستراتيجية كمجال حدودي طويل (حوالي 1601كلم). لكن في مقابل ذلك فإن هذه الواحات توجد حاليا في وضعية حرجة نظرا للاختلالات العميقة التي انتابتها بفعل تضافر آثار التغيرات المناخية، ووقع التحولات السوسيواقتصادية التي تشهدها الواحات منذ السبعينيات.

الإشكالية

بالتركيز على عامل التغيرات المناخية، يبدو أن الواحات الجنوبية تعتبر اليوم الأكثر عرضة وتضررا على الصعيد الوطني من هذه الظاهرة؛ فقد شهدت في العقود الأربعة الأخيرة تزايد حدة الجفاف، وتراجع الموارد المائية، واتساع جيوب التصحر وزحف الرمال، وتراجع المجال الحيوي، واندثار التنوع البيولوجي، وانخفاض أعداد النخيل بفعل آفة البيوض... وعليه فإن هذه الواحات أصبحت تواجه اليوم تحديا مناخيا وبيئيا كبيرا. وهذا ما حدا بالتصميم الوطني لإعداد التراب إلى تصنيفها ضمن المناطق التي تستوجب تدخلا عاجلا للإنقاذ.

ارتكازا على ما سبق، سنحاول من خلال هذا المقال رصد وتشخيص مظاهر التغيرات المناخية وتبيان بعض انعكاساتها العامة. وسيكون ذلك من خلال معالجة السؤال الإشكالي التالي: أين تكمن تجليات وحدة هذه التغيرات المناخية على مستوى درجة الحرارة وكميات الأمطار؟ وإلى أي حد تعتبر هذه التغيرات المناخية المسؤول الأساسي والمباشر عن التراجع والتدهور العام الذي تعاني منه هذه الواحات في مختلف الأصعدة؟ وهل كانت الإجراءات والتدابير الرسمية المتخذة في مختلف الميادين للتكيف والتخفيف من حدتها فعالة وتستجيب، فعلا لمواجهة هذا التحدي المناخي الكبير، قصد التخفيف من تداعياته؟

المنهجية

لمعالجة إشكالية التغيرات المناخية وانعكاساتها على الواحات المغربية، سنعتمد منهجية الدراسة الإحصائية التشخيصية الوصفية، وذلك باللجوء إلى التحليل الإحصائي لسلاسل المعطيات المناخية والموارد المائية خلال الفترة ما بين 1960–2016. وسنركز فيها على المقاربة الزمنية التطورية من أجل رصد النزعات التطورية للمعطيات المناخية والهيدرولوجية، وتبيان أهم الفترات المناخية والهيدرولوجية التي تعاقبت على منطقة الواحات، خاصة خلال العقود الخمسة الأخيرة. وسندعم هذه المقاربة الإحصائية بمقاربة كيفية تعتمد على العمل البيبليوغرافي بهدف دراسة أهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف بعض المؤسسات الرسمية للدولة للتكيف مع التغيرات المناخية في الواحات.

أولا – مظاهر التغيرية المناخية بواحات درعة تافيلالت خلال القرن 20

1 – 1 – موقع واحات درعة–تافيلالت وبعض خصائصها المناخية العامة

تقع واحات منطقة درعة–تافيلالت في الجنوب الشرقي المغربي (الخريطة 1)، حيث تمتد من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير إلى تخوم الحدود المغربية الجزائرية. وتقع ما بين خطي عرض 29°54’ و32°00’ شمالا. وهذا الامتداد العرضي يجعلها تغطي مساحة جغرافية شاسعة تقدر بحوالي 91323 كلم^2.

هذا الموقع الجغرافي القاري يتأثر بعاملين أساسيين:

- وجود الحاجز التضاريسي لجبال الأطلس الكبير والذي يحول دون وصول المؤثرات المحيطية الرطبة القادمة من الشمال والشمال الغربي إلى الواحات. لكنه في نفس الوقت يزودها بالموارد المائية عبر مجموعة من الأنهار والأودية النازلة عبر السفوح الجنوبية لهذه الجبال مثل، كير، وزيز، وغريس، وفركلة، وتودغى، ودادس، ودرعة؛

الخريطة 1 – الموقع الجغرافي لواحات درعة–تافيلالت

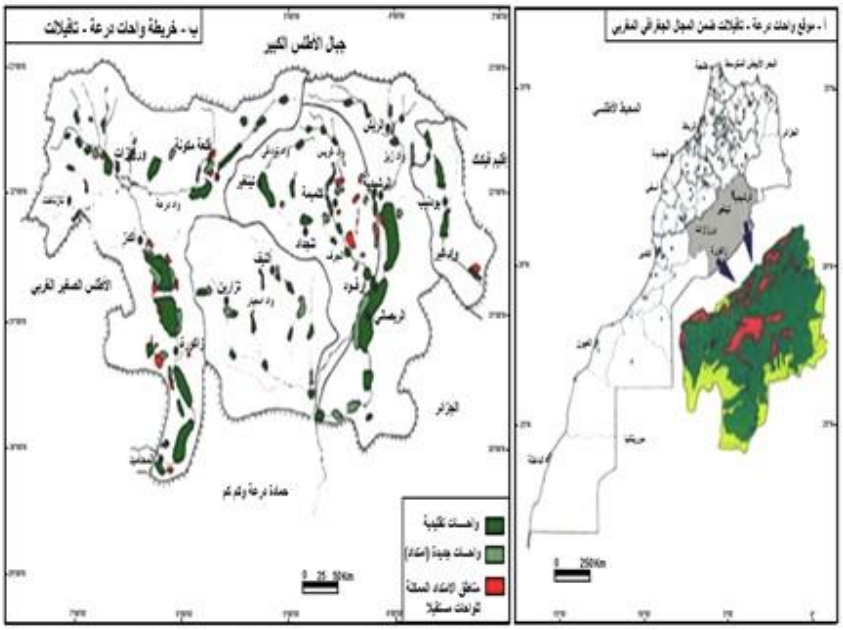

المصدر: بتصرف عن تقرير محمية المحيط الحيوي لواحات جنوب المغرب RBOSM، 2000.

- الانفتاح الواسع، في جهتي الشرق والجنوب، على مؤثرات الصحراء الكبرى، مما يجعل الواحات خاضعة خلال معظم فصول وأشهر السنة لتأثير الكتل الهوائية القارية الجافة والحارة.

كل هذا يجعل من مناخ واحاتي درعة–تافيلالت مناخا قاحلا، وقاريا، موسوما بالتغيرية القوية زمانيا ومكانيا، مما يؤثر على باقي مكونات الوسطين الطبيعي والبشري.

عموما ينتشر في واحاتي درعة–تافيلالت المناخ القاحل وشبه القاحل السائد في الهوامش الشمالية للصحراء الكبرى؛ فالتساقطات السنوية ضعيفة جدا، ولا تتعدى 200 ملم إلا نادرا (الجدول 1)، وتتميز بعدم انتظام كمياتها زمانيا ومكانيا. وتسجل بالمنطقة فوارق حرارية يومية وفصلية كبيرة بفعل القارية؛ فدرجات الحرارة القصوى المطلقة ترتفع صيفا لتبلغ 42°C، بينما تنزل درجة الحرارة الدنيا شتاء إلى مستويات دنيا لتبلغ أقل من 0°C (الشكل 1). كما يشتد التبخر–النتح بالمنطقة حيث ترتفع كمياته إلى ما بين 3000 و4000 ملم سنويا (الجدول 1). ويعزى ذلك إلى جفاف الجو، وهبوب رياح سريعة على شكل زوابع رملية وغبارية.

الجدول 1 – بعض الخصائص المناخية العامة لواحاتي درعة–تافيلالت

المراصد	الارتفاع (m)	معدل كمية المطر (mm)	عدد أيام المطر	الحرارة القصوى (T°C)	درجة الحرارة الدنيا (t°C)	الرطوبة الجوية (%)	سرعة الرياح (m/s)	كمية التبخر السنوي (mm)
الرشيدية	1039	120.0	25	26.7	12.4	38.3	2.83	2800
أرفود	813	80.0	25	28.5	13.2	27.1	2.25	3400
بوذنيب	697	59.0	21	26.3	11.9	–	–	3500
كلميمة	1028	110.0	24	26.5	10.9	–	–	2980
تينغير	1257	105.0	25	34.6	10.3	–	–	2918
ورزازات	1119	150.0	23	27.8	10.5	31.7	2.58	2627
ألنيف	874	88.0	24	27.6	12.2	–	–	3540
تزارين	972	68.0	20	27.6	13.0	–	–	4400
أكدز	940	104.0	22	26.8	10.8	–	–	2951
زاكورة	735	61.4	21	31.4	14.3	30.0	2.25	3554

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية، ووكالة الحوض المائي كير–زيز–غريس، 2016.

الشكل 1 – الخصائص المناخية المطرية والحرارية في بعض مراصد واحاتي درعة–تافيلالت

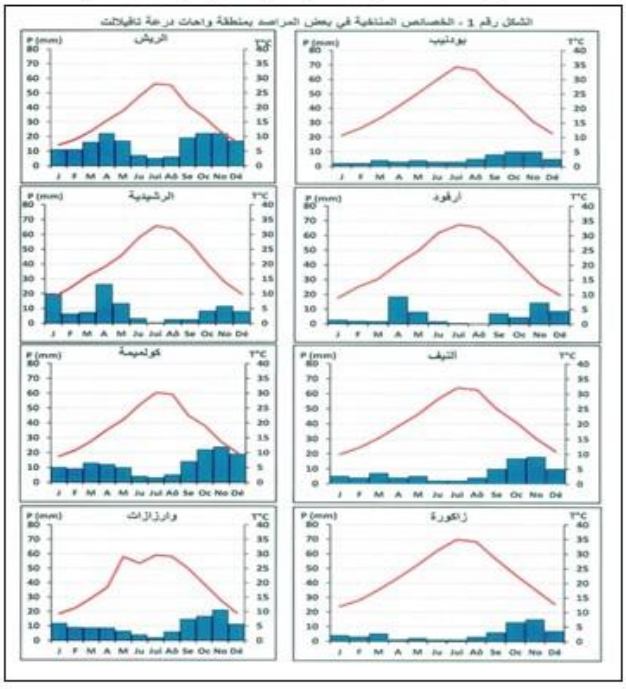

المصدر: وضع على أساس معطيات مستقاة من وكالة الحوض المائي، ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية، 2015

1 – 2 – التغيرات المناخية المعاصرة بواحاتي درعة–تافيلالت ونزعتها التطورية العامة:

بفعل التغيرات المناخية الحادة التي يشهدها المناخ العالمي، بشكل عام، والمناخ المغربي بشكل خاص، فإن واحاتي درعة–تافيلالت تعرف هي الأخرى تقلبات مناخية عنيفة. مما يجعلها اليوم، أكثر من أي وقت مضى، عرضة للتهديدات والمخاطر الطبيعية المرتبطة بهذه التغيرية المناخية (Abdelkrim BEN SALEM, 2014, 1).

أ – التغيرات في درجات الحرارة:

الشكل 2 (أ وب)– التطور البيسنوي لدرجة الحرارة ونزعتها العامة

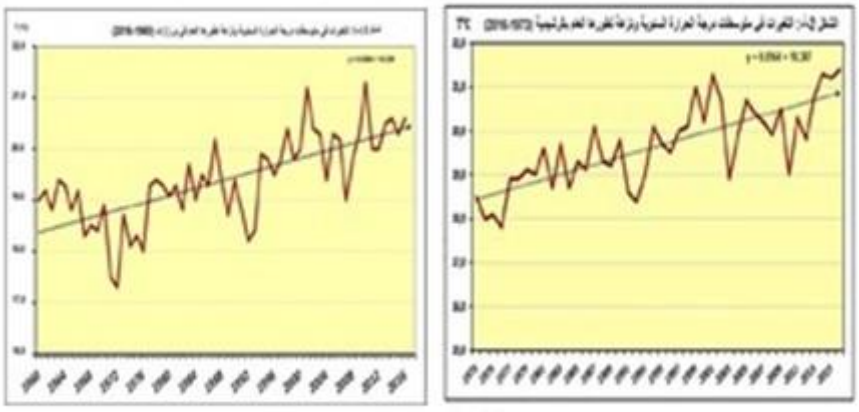

بمحطتي الرشيدية وورزازات

المصدر: معطيات مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، 2016.

يتضح، من خلال قراءة التطور الزمني لدرجة الحرارة بين 1960 و2016 في مرصدي وورزازات كمحطتين مناخيتين رئيسيتين في درعة تافيلالت (الشكلين 2 و3)، أن هذا التطور يتسم بميزتين أساسيتين:

- **الميزة الأولى**، تتمثل في تذبذب متوسط درجة الحرارة من سنة لأخرى، وتسجيل نزعة عامة نحو الارتفاع المتواصل لدرجة الحرارة، مما يدل على أن المنطقة تشهد حاليا احترارا مناخيا على غرار بقية البلاد (الشكل 2 أ – و – ب)؛

الشكل 3 (أ وب)– الانحراف البيسنوي لمتوسطات درجة الحرارة (ورزازات والرشيدية)

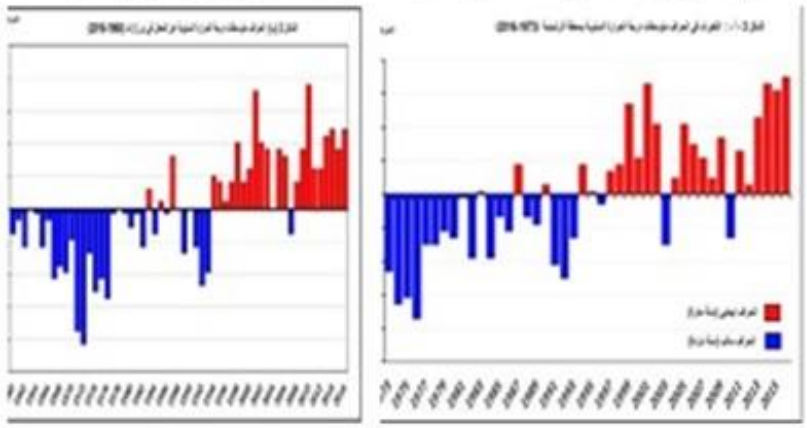

المصدر: معطيات مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، 2016.

- **الميزة الثانية**، تتمثل في تعاقب فترتين حراريتين مختلفتين: فترة باردة ترددت على المنطقة منذ الستينيات إلى منتصف الثمانينيات، ثم فترة حارة (الاحترار المناخي) منذ نهاية الثمانينيات إلى اليوم (الشكل 3 أ – و– ب).

ويلاحظ عموما أن هناك تزامنا واضحا بين ما تشهده واحات درعة تافيلالت وكذا المغرب ككل، ثم العالم بأسره من نزعات في تطور درجة الحرارة والمتجلية في الاحترار المناخي (GIEC, 2014, 3). ففي مرصد وارزازات ازداد معدل درجة الحرارة ب1.53° C في الفترة 1960–2016. بينما بلغ هذا الارتفاع الحراري في مرصد الرشيدية حوالي 1.4°C ما بين 1973–2016 (SECEE–DE, Maroc, 2011). ويدل هذا التزامن على أن التغيرات في درجة الحرارة بواحات درعة تافيلالت لا ترتبط بعوامل وأسباب جغرافية محلية، بل بعوامل كونية ترجعها الهيئات الدولية المختصة إلى آثار ظاهرة الاحتباس الحراري على المنظومة المناخية العالمية (GIEC, 2014, 4).

ب – التغيرات في كمية الأمطار السنوية ونزعتها العامة:

تعتبر التساقطات العنصر المناخي الأكثر تغيرا وتذبذبا في واحات درعة تافيلالت، مما يؤدي إلى تردد أحداث مناخية متطرفة، كتوالي سنوات الجفاف الحاد، وسنوات مطيرة جدا مسببة للفيضانات (الشكلين 4 و5).

الشكل 4 – التغيرية المطرية البيسنوية ونزعة تطورها العام في محطتي ورزازات والرشيدية

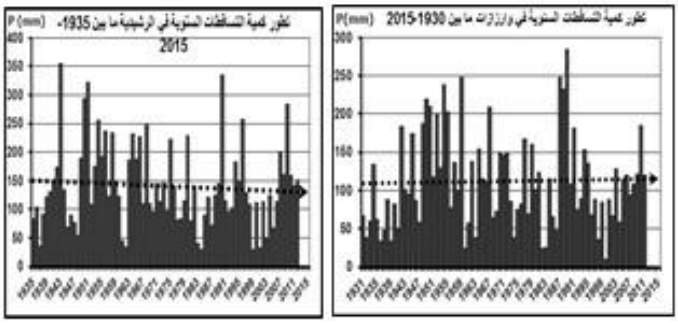

المصدر: أنفو باستعمال معطيات مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، 2016.

الشكل 5 – تنتج عن التغيرات المطرية أحداث مناخية متطرفة على شكل سنوات جافة وأخرى مطيرة

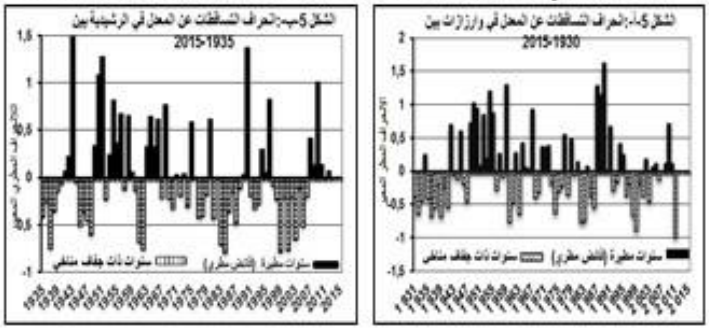

المصدر: أنفو باستعمال معطيات مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، 2016.

بقراءة وتحليل الشكلين 4 (أ – ب) و5 (أ– ب)، يمكن تسجيل ملاحظتين أساسيتين: أولا، شدة التذبذب والتغير المطري القوي في واحات الجنوب الشرقي. وثانيا، تباين إقليمي في النزعة العامة للتغيرات المطرية المعاصرة في جنوب شرق البلاد؛ فمنطقة درعة العليا والوسطى تنفرد بنزعة عامة نحو الزيادة في كمية التساقطات السنوية. ويعزى ذلك إلى تأثير تردد عدد من السنوات المطيرة جدا في نهاية التسعينات وخلال العقد الأخير بفعل الاضطرابات الجوية الجنوبية الغربية. في الوقت

الذي تنفرد فيه منطقة تافيلالت بنزعة عامة نحو الانخفاض، بفعل كثرة تردد السنوات الجافة منذ الثمانينيات، وقلة الاستفادة من أمطار الاضطرابات الجنوبية الغربية، نظرا لعاملي البعد الجغرافي والقارية.

1 – 3 – سيناريوهات التغيرات المناخية المستقبلية في واحات درعة تافيلالت

نظرا لما تعرضت له واحات الجنوب الشرقي في العقود الأخيرة من أحداث مناخية متطرفة، وبالأخص أثناء الجفاف الحاد والطويل الذي شهدته المنطقة بين 1975 و2006، وما خلفه من تداعيات عميقة، فقد كان ذلك دافعا للقيام بالعديد من الدراسات الاستشرافية لوضع سيناريوهات وتصورات محتملة لتغير الأوضاع المناخية خلال القرن الواحد والعشرين. ومن ثمة الارتكاز على نتائج هذه الدراسات من أجل اتخاذ إجراءات وتدابير استباقية كفيلة بالتكيف مع التغيرات المناخية والتقليل من انعكاساتها وتأثيراتها. من أبرز هذه الدراسات تلك التي أنجزتها سنة 2011 كل من كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة (إعداد التراب الوطني)، ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية، بتمويل من قبل بعض الهيئات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وكان ذلك في إطار برنامج "**واحات متأقلمة** Programme Oasis Résilientes"([9]).

وتشير الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أنه من المحتمل أن تشهد واحات الجنوب الشرقي بالمغرب، بما فيها منطقة درعة وتافيلالت تغيرا مناخيا قويا خلال الفترة الممتدة ما بين 2021–2050 وذلك مقارنة مع معطيات الفترة السابقة 1971–2000. ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في السيناريوهات التالية (Département Environnement, 2011):

([9]) برنامج "واحات متأقلمة"، هو برنامج مشترك بين ثلاثة أطراف: المغرب ممثلا في (كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة– قطاع البيئة+ مديرية الأرصاد الجوية الوطنية) كبلد معني، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، ثم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي كجهتين ممولتين للبرنامج. امتد هذا البرنامج على مدى ثلاث سنوات من نونبر 2009 إلى دجنبر 2012.

أ – **بالنسبة لكميات الأمطار**: من المحتمل أن تشهد واحات درعة تافيلالت ما يلي (الشكل 6):

- حدوث انخفاض مهم بنسب ما بين 10–40% في كمية أمطار فصل الشتاء، وسيعم هذا الانخفاض كافة المجال الواحي بالجنوب الشرقي، لكن بنسب متفاوتة حسب المناطق. وسيصاحب ذلك أيضا بانخفاض في عدد أيام المطر بنسب متراوحة ما 5 و30%، وكذا بانخفاض في الأحداث المطرية الاستثنائية بنفس النسب.
- على عكس فصل الشتاء، من المحتمل أن تشهد كمية الأمطار الفصلية للربيع والخريف زيادة ملموسة. ففي فصل الربيع، ستتراوح نسب هذه الزيادة من 5 إلى 10% في حوض زيز وتافيلالت، وما بين 5 و15% في درعة العليا والوسطى. وبالنسبة للأمطار الخريفية، ستكون نسب الارتفاع ما بين 10 و30%.

الشكل 6 – إسقاطات تغير التساقطات الفصلية بالواحات المغربية 2021–2050

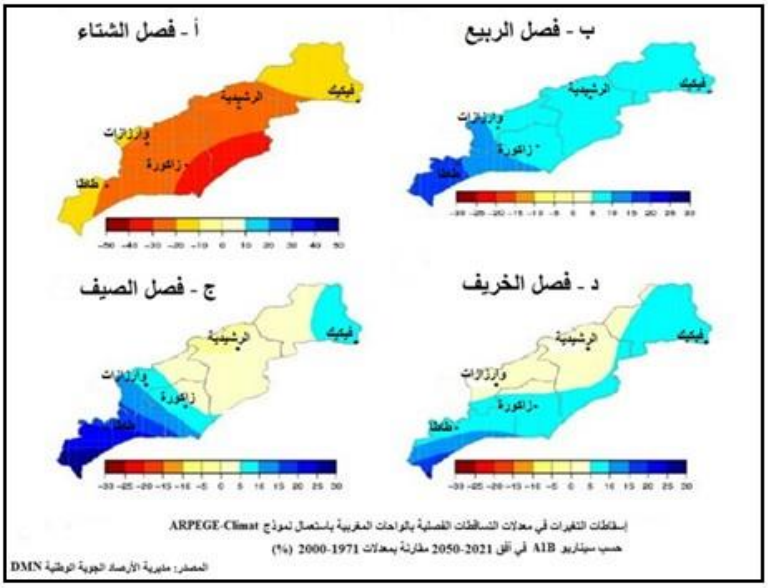

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية، 2011.

ب – بالنسبة لدرجة الحرارة (الشكل 7):

الشكل 7 – إسقاطات تغير درجة الحرارة بالواحات المغربية 2021–2050

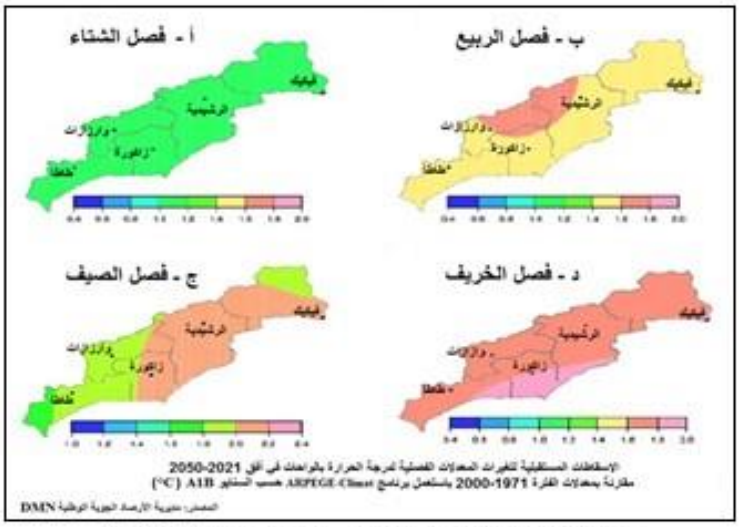

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية، 2011.

من المحتمل أن يعم ارتفاع درجة الحرارة جميع واحات الجنوب الشرقي وفي جميع الفصول بدون استثناء على غرار كل مناطق البلاد، وبدرجات متفاوتة حسب الفصول والمناطق. فارتفاع درجات الحرارة سيكون ما بين 1 و1.2°C بالنسبة لفصل الشتاء، وما بين 1.6 و2.2°C بالنسبة لفصل الصيف. وبالنسبة للفصلين الانتقاليين، فدرجة الحرارة ستزيد ب 1.4 إلى 1.8°C في فصل الربيع، و1.6 إلى 2°C في الخريف. هذا الاحترار المناخي سينجم عنه انخفاض في عدد الأيام الباردة في فصل الشتاء (أي التي تقل درجة حرارتها القصوى عن 15°مئوية)، في مقابل ارتفاع في عدد الأيام الحارة (أكثر من 25° مئوية). كما سيزداد، بالموازاة مع ذلك، تردد عدد موجات الحر خلال فصل الصيف (les vagues de chaleur).

نستخلص إذن مما سبق، أن المناخ السائد في واحات درعة تافيلالت، والذي يتصف عادة بأنه قاحل وحار، قد شهد منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، نزعة عامة اتسمت بتزايد حدة الجفاف بفعل الانخفاض الكبير في كمية التساقطات. كما أن تحليل القياسات الرصدية المتوفرة في محطتي الرشيدية وورزازات أظهر بأن الواحات الجنوبية الشرقية قد دخلت في مرحلة من الاحترار المناخي على غرار بقية

المغرب بل والعالم. وتتفق جل الأبحاث، الوطنية والدولية، حول سيناريوهات تطور مناخ هذه الواحات مستقبلا، سيعرف مزيدا من الاحترار والانخفاض في كمية التساقطات خلال القرن 21. مما يعني أن الظروف المناخية ستزداد قساوة وحدة. وهذا ما سيزيد من آثارها وتداعياتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية بهذه الواحات المتسمة أصلا بالضعف والهشاشة، خاصة في سياق تزايد الضغط الديموغرافي ووتيرة التحولات السوسيواقتصادية والمجالية التي تعرفها هذه المناطق منذ سبعينيات القرن الماضي.

ثانيا – بعض آثار وانعكاسات التغيرات المناخية بواحات منطقتي درعة وتافيلالت:

تؤدي التغيرات والتقلبات المناخية إلى احتداد وتزايد وتيرة عدة ظواهر مناخية متطرفة وشاذة؛ فالتقرير الخاص للهيئة الدولية لدراسة التغيرات المناخية (GIEC) سنة 2012 يؤكد أن التغيرات المناخية تزيد من حدة وتسريع وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة، مثل موجات الجفاف، والفيضانات، والأعاصير، وموجات الحرارة، والبرد...الخ (GIEC, 2012, 2).

وتتسبب هذه الظواهر المناخية المتطرفة والاستثنائية في حدوث العديد من الآثار والكوارث المختلفة المباشرة وغير المباشرة. وتصنف هذه الآثار والانعكاسات، عادة في ثلاثة مجالات كبرى: الآثار البيئية؛ والانعكاسات على الموارد المائية ثم الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية. وتزداد هذه الانعكاسات قوة وعنفا في المناطق الجافة وشبه الجافة المتسمة أصلا بالهشاشة وحيث المناخ يعتبر عنصرا طاغيا ومتحكما في بقية العناصر الأخرى؛

هذا، وتعتبر الواحات الجنوبية الشرقية بالمغرب من أكثر المناطق عرضة وتأثرا بالتغيرات والتقلبات المناخية وما ينتج عنها من ظواهر مناخية متطرفة. وسنقتصر على الإشارة لبعض المظاهر العامة لهذه الآثار والانعكاسات في بعض المجالات الحيوية (الجدول 2).

وعموما فالتغيرات المناخية والأحداث المناخية المتطرفة المرتبطة بها تؤثر بعمق على الواحات الجنوبية الشرقية بيئيا، واقتصاديا، واجتماعيا. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار والانعكاسات لا ترتبط بعامل التغير المناخي وحده، بل هي نتيجة أيضا لتضافر عوامل بشرية، كالانفجار الديموغرافي، والتحولات

السوسيواقتصادية التي تشهدها هذه الواحات منذ سبعينيات القرن 20 (الميموني إبراهيم، 2017). وهو ما أدى إلى زيادة الضغط على هذا الوسط الطبيعي الهش والعطوب، وإلى الاستغلال المفرط لموارده الطبيعية، كالمياه، والتربة، والنبات، والوحيش...

وسنقتصر في دراسة آثار وانعكاسات التغيرات المناخية على جانبين أساسيين لهما أهمية كبر، وهما الجانب البيئي، ثم جانب الموارد المائية

الجدول 2 – بعض الانعكاسات العامة الناتجة عن التغيرات المناخية والأحداث المتطرفة

الأحداث المناخية المتطرفة	الآثار البيئية	الانعكاسات السوسيواقتصادية
الجفاف	▪ تدهور الأراضي؛ ▪ فقدان التنوع البيولوجي؛ ▪ انخفاض كمية الجريان السطحي ومستوى الفرشات الباطنية	▪ انخفاض المردودية الزراعية؛ ▪ موت المواشي وانخفاض عدد رؤوسها؛ ▪ انخفاض مداخيل الفلاحيين؛ ▪ الهجرة القروية.
الفيضانات	▪ تنشيط التعرية وإفقار التربة؛ ▪ فقدان التنوع البيولوجي؛ ▪ توحل السدود والسواقي والحقول	▪ ضحايا بشرية (وفيات وأضرار)؛ ▪ انهيار المباني والمنشآت وتضرر البنية التحتية والتجهيزات.
الحرارة القصوى	▪ فقدان التنوع البيولوجي	▪ تضرر الفئات الهشة كالمسنين والرضع
عدم انتظام التساقطات	▪ فقدان التنوع البيولوجي؛ ▪ انخفاض كمية الجريان السطحي ومستوى الفرشات الباطنية	▪ انخفاض المردودية الزراعية؛ ▪ نفوق المواشي وانخفاض عدد رؤوسها؛ ▪ انخفاض مداخيل الفلاحيين؛

		▪ الهجرة القروية.
الرياح القوية (الهوجاء)	▪ التذرية وتدهور التربة الزراعية؛ ▪ زحف الرمال نحو الواحات؛ ▪ اقتلاع الأشجار والنباتات.	▪ تزايد الضغط البشري على التربة؛ ▪ زحف الكثبان الرملية على الحقول والمباني والمنشآت البشرية ▪ تضرر الإنتاج الزراعي

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، 2009.

.

2 – 1 – الآثار على المستوى البيئي:

لقد أضحت واحات درعة تافيلالت تشهد اليوم تدهورا بيئيا حقيقيا، نتيجة لاختلال أسس التوازن البيئي لهذه المنظومة الواحية

(Ait Hamza, M. & El Faskaoui, B., 2010). ومن أبرز مؤشرات ذلك ما يلي:

- تزايد في وتيرة تردد الأحداث المناخية المتطرفة، مثل موجات الجفاف، والأمطار القوية والعنيفة، وموجات الحرارة، والزوابع الغبارية والرملية (الصورة 1). وقد لوحظ أن مثل هذه الظواهر أصبحت تتردد بكثرة في العقود الأخيرة منذ الثمانينيات. ومن المحتمل جدا أن تكون هذه الشذوذات المناخية ذات ارتباط وثيق بظاهرة الاحترار المناخي التي أضحى يعرفها المناخان العالمي والمغربي منذ الثمانينيات (Mouksit, A, 2012).
- التصحر وزحف الرمال على واحات تافيلالت، مثل الريصاني، وحنابو، والجرف، وغريس الأوسط، وملاعب، وواحات درعة الوسطى، كزاكورة، وكتاوة، والمحاميد. فحسب تقديرات برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر (PANLCD) فإن ظاهرة الإرمال (ensablement) أتت على 25 ألف هكتار في إقليم الرشيدية، وحوالي 30 ألف هكتار في إقليمي ورزازات وزاكورة (HCEF-LCD, PANLCD, 2004).

- تدهور وتلاشي المنظومات البيئية الطبيعية بالواحات (الصورة 2)، مثل جفاف البحيرات الطبيعية، كبحيرة إملشيل، وبحيرة مرزوكة. وتلاشي التنوع البيولوجي بانقراض كثير من الحيوانات والنباتات، مثل غزلان الصحراء.

الصورة 1– عاصفة التورنادو في يوم 2008/10/10 بالرشيدية

المصدر: الموقع الإلكتروني:
(2008) www.zizvalley.com

الصورة 2– مظهر لتدهور المحيط الحيوي بتافيلالت (الريصاني)

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بتافيلالت، (2016)

2 – 2 – الآثار على مستوى الموارد المائية :

يعتبر الماء العامل الأساسي لوجود الواحات واستمرارها، فلا وجود لها بدون ماء، بل هناك من يعتبرها إحدى أوجه الحضارة المائية. وتتميز واحات درعة–تافيلالت بشح الموارد المائية السطحية، لكنها تتوفر في المقابل على فرشات مائية باطنية لا بأس بها (MTPC, DRE, 1977, 262 et 352)، أغلبها موروث عن الفترات المطيرة للزمن الرابع، مثل فرشة زيز العلوي، وفرشة تافيلالت، وفرشة درعة العليا في منطقة وارزازات، ثم فرشة على طول وادي درعة الوسطى. غير ان

هذه الموارد المائية تخضع للتغير المناخي وللاستغلال المفرط بفعل الأنشطة البشرية، مما أدى إلى انخفاض مستوياتها.

أ – وضعية مائية شحيحة وشديدة التذبذب في أحواض درعة – تافيلالت:

تتكون الواحات الجنوبية الشرقية للمغرب من حوضين مائيين كبيرين، هما: حوض كير–زيز–غريس، وحوض درعة العليا والوسطى. ويستخلص من معطيات الجدول 3 أن الحوضين يغطيان مساحة شاسعة، ويسود بهما مناخ قاحل جدا. مما ينعكس على مواردهما المائية والضعيفة أصلا. لذا فنصيب الفرد من الماء هو أقل من عتبة الفقر المائي، إذ ينزل إلى 885.8م^3/الفرد/السنة في حوض كير–زيز–غرس، و860.4م^3/الفرد/السنة في درعة العليا والوسطى.

تخضع الواردات المائية السطحية لتغيرات قوية من سنة لأخرى. ويلاحظ من الشكل 8 مدى التذبذب الزمني والمكاني للموارد المائية السطحية بالواحات المغربية (درعة تافيلالت). فالموارد المائية تتأرجح بين وضعيتين:

– الفيض الكبير والمفاجئ في بعض السنوات، مما يسبب حدوث فيضانات مهولة وكارثية، ذات تداعيات بيئية واقتصادية واجتماعية، مثل فيضانات 1965 بواد زيز، وفيضانات نونبر 2014 بحوض درعة؛

الجدول 3– بعض الخصائص الهيدرولوجية للحوضي كير–زيز–غريس ودرعة العليا والوسطى

الحوض المائي	المساحة الإجمالية (km^2)	المعدل السنوي للتساقطات (mm)	حجم المياه السطحية (مليون m^3)	حجم المياه الباطنية (مليون m^3)	معدل الواردات المائية السنوية (مليون m^3)	معدل حصة الفرد من الماء (m^3/hab/an)
كير– زيز– غريس	58870	110.0	656.0	313.0	340.0	885.8
درعة العليا والوسطى	31010	120.0	520.0	192.0	415.0	860.4

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالماء، 2016.

– الشح المائي المتمثل في الجفاف الهيدرولوجي الحاد والطويل الذي ينتاب المنطقة في بعض السنوات، مما يسبب حدوث آفات بيئية واقتصادية واجتماعية، كجفاف الأربعينيات، وجفاف عقدي الثمانينيات والتسعينيات...

في كلتا الحالتين، تعتبر التغيرية المطرية سببا رئيسيا في تذبذب الوضعية المائية عامة وتذبذب الموارد المائية السطحية، خاصة، بواحات درعة – تافيلالت؟

ب – تؤثر التغيرية المطرية على تذبذب الموارد المائية السطحية والجوفية بواحات درعة–تافيلالت

لتبيان آثار التغيرات المناخية، وخصوصا المطرية منها، على وضعية الموارد المائية السطحية بواحات درعة تافيلالت، قمنا باستعمال عدة طرق إحصائية والتي سمحت لنا بتكميم العلاقة الإحصائية ما بين المعدلات السنوية لكمية الأمطار وكمية الجريان السطحي (الشكل 8).

الشكل 8 – تطور الواردات المائية السطحية بحوضي زيز ودرعة (1940–2016)

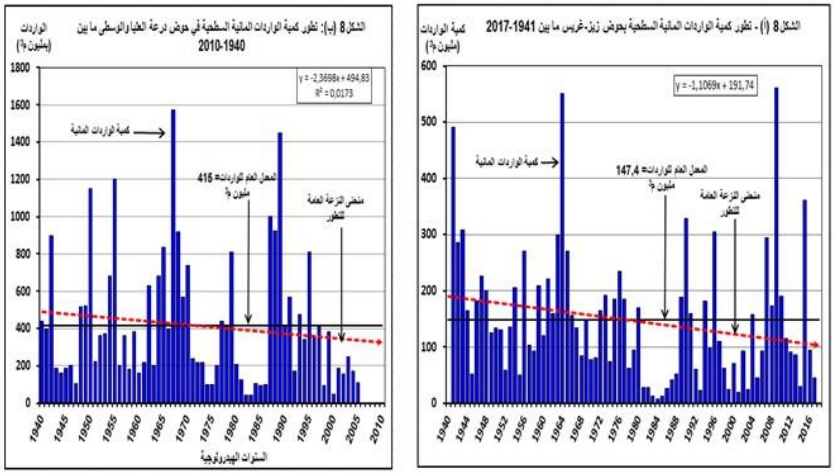

المصدر : وضع باستعمال كتابة الدولة المكلفة بالماء، 2016.

تعتبر المياه السطحية العنصر الأكثر تأثرا بالظروف المناخية وتقلباتها. ويتجلى ذلك في تذبذب وضعية الموارد المائية السطحية وعدم استقرارها بفعل شدة التقلب المناخي (الشكل 8). ويتضح ذلك من خلال تردد فترات طويلة من الجفاف الهيدرولوجي على واحات درعة تافيلالت في الفترة الممتدة

من 1975 إلى 2007 (الجدول 4). مع حدوث فيضانات مهولة أحيانا، مثل فيضانات نونبر 1965 بحوض زيز–غريس، وفيضان 2006 بمرزوكة، وفيضانات 2008 بحوض زيز، وفيضانات يناير 2009، وفيضانات فبراير 2010 بحوض درعة، ثم فيضانات نونبر 2014 بالجنوب الغربي المغربي بما فيها حوض درعة (الجدول 5).

4– مستوى العجز المطري والهيدرولوجي بحوضي درعة وزيز في فترات الجفاف(%)

الأحواض المائية	جفاف 1980–1985		جفاف 1995– 1991		جفاف 1998– 2001	
	الوضعية المطرية	الوضعية الهيدرولوجية	الوضعية المطرية	الوضعية الهيدرولوجية	الوضعية المطرية	الوضعية الهيدرولوجية
كير– زيز– غريس	-37، -80	%-84	-20، -40	%-41	-30، -80	%-75
درعة	-40، -78	%-80	-20، 30	%-20	-40، 90	%-68

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالماء، ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية.

الجدول 5– نسب الفائض المطري والهيدرولوجي بحوضي زيز وغريس في بعض السنوات

السنوات الهيدرولوجية	41– 1942	55– 1956	62– 1963	64– 1965	89– 1990	95– 1996	06– 2007	08– 2009	14– 2015
الوضعية المطرية	173.8	75.6	31.1	42.3	112.3	60.6	63.6	110.3	72.3
الوضعية الهيدرولوجية	108.3	83.2	103.5	83.9	122.5	107.0	100.1	280.0	144.2

المصدر: المعطيات الخام لوكالة الحوض المائي كير–زيز–غريس ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية

ومن جهة أخرى، فإن الظروف المناخية المتطرفة، وخاصة توالي سنوات الجفاف (1975–2007)، إلى جانب الاستغلال البشري المفرط بفعل كثرة الضخ (Bentaleb, A., 2011) قد أديا إلى حدوث انخفاض مستمر في مستوى المياه الباطنية. فخلال العقود الثلاثة الأخيرة انخفض مستوى الفرشات المائية الباطنية بمعدل متراوح ما 15 و20 مترا (الشكل 9).

الشكل 9 – تطور مستوى الفرشة المائية الباطنية الرباعية بسهل تافيلالت (1954–2006)

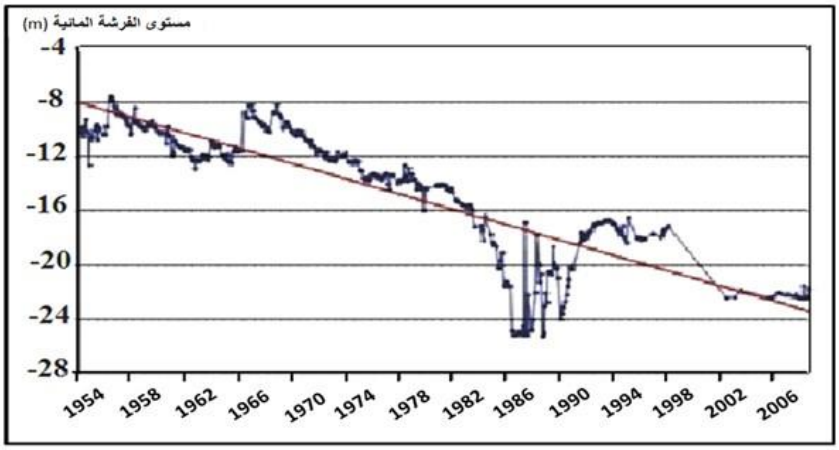

المصدر: وكالة الحوض المائي كير–زيز–غريس، الرشيدية، 2014.

ثالثا – بعض التدابير والإجراءات المتخذة للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها وانعكاساتها

إذا كان من الصعب أو بالأحرى من المستحيل إيقاف التغيرات المناخية؛ فإنه بالإمكان التكيف معها قصد التقليل من انعكاساتها وأضرارها. والتكيف (l'adaptation) هو الحل الأمثل الذي أوصت بها مختلف تقارير اللجنة الدولية لدراسة التغير المناخ (GIEC ou IPCC) . والتكيف عبارة عن مخططات تتضمن عدة تدابير وإجراءات تتخذ للتخفيف من آثار التغيّرات المناخية. وتكون عبارة عن إجراءات بيئية، وإجراءات اقتصادية، وإجراءات اجتماعية، ثم إجراءات تقنية متمحورة حول استعمال تكنولوجيات جديدة صديقة للبيئة .

وقد قام المغرب باتخاذ عدة إجراءات وتدابير للتكيف مع التغيرات المناخية، منها إجراءات ومخططات عامة تهم مجموع البلاد مثل التصميم الوطني لإعداد التراب (2004)، والمخطط الوطني لمكافحة الاحترار المناخي (2009) ثم الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (2010). وبالإضافة إلى هذه الإجراءات والمخططات العامة، التي تنطبق أيضا على الواحات، فقد تم تخصيص هذه الأخيرة، بحكم ضعفها وهشاشتها، وتضررها من آثار التغيرات المناخية، بعدة إجراءات الرامية إلى

تنفيذ خطط ومشاريع اقتصادية واجتماعية وبيئية على المستويين الجهوي والمحلي. ونستعرض فيما يلي بعض هذه التدابير والمخططات.

3 – 1– إنشاء "محمية المحيط الحيوي لواحات جنوب المغرب"(RBOSM) ،

تأسست وسجلت في نونبر 2000 كمحمية للمحيط الحيوي من طرف اليونسكو. وتشمل هذه المحمية الأقاليم الثلاثة: الراشيدية ورزازات، وزاكورة. وتعد ثاني محمية بيولوجية يتم إنشاؤها بعد "**محمية المحيط الحيوي لأشجار الأركان**" سنة 1998. وفي سنة 2008 تم وضع المخطط الإطار لتدبير هذه المحمية الحيوية من طرف وزارة الفلاحة، وهو مخطط عام ومندمج للتنمية المجالية قائمة على استثمار التنوع الطبيعي لمنطقة الواحات (MADRPM, 2008, 3). يهدف هذا المخطط إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الضرورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتثمين الثروات الطبيعية التي تزخر بها الواحات المغربية الجنوبية. ويسعى هذا المخطط الإطار إلى تحقيق ما يلي:

- التقليل من تدهور التنوع الحيوي؛
- العمل على تحسين وسائل وسبل عيش سكان الواحات؛
- تحسين الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية بما يخدم تحقيق واستمرار التنمية المستدامة؛
- المساهمة في تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية وخصوصا تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي تبناها اجتماع لهيئة الأمم المتحدة المنعقد في نيويورك سنة 2000.

3 – 2 – وضع المخطط الوطني لإنقاذ وإعداد الواحات سنة 2006:

هو المخطط الذي وضعته وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة في الفترة ما بين 2002–2004 (مديرية إعداد التراب الوطني، 2006، 2). وتم ذلك بناء على إجراء تشخيص واقع حال الواحات المغربية. وعلى أساسه وضعت استراتيجية لتنميتها وتهيئتها من خلال وضع برنامج عمل على المدى

القصير والمتوسط بغية تأهيل هذه المجالات الحساسة والهشة والتي أصبحت تعاني من اختلال أسس توازناتها الطبيعية والبشرية.

وتتلخص التدابير والإجراءات الأساسية لهذا المخطط الوطني لإنقاذ وإعادة تأهيل الواحات فيما يلي:

- العمل على تدبير ندرة المياه في ظل الاستنزاف الذي تتعرض له؛
- التخفيف من الضغط الديمغرافي الذي يمارس على المجال وعلى الموارد الطبيعية المحدودة؛
- تثمين الموارد البشرية التي تزخر بها الواحات من خلال دعم برامج التنمية والخدمات الاجتماعية؛
- تحسين نمط العيش عبر تأهيل المراكز القروية المندمجة؛
- تأهيل السكن والإرث المعماري بإعادة ترميم القصور والقصبات والمعالم الأثرية، وتأهيل السكن بالحواضر الواحية؛
- الاعتماد التدريجي على الفلاحة المشهدية، مع العمل على تطوير غراسة النخيل والزراعات المعاشية قصد دعم الوظائف التقليدية، البيئية والاجتماعية، للفلاحة الواحية؛
- تنويع الأنشطة الاقتصادية، كالسياحة والتجارة...، من أجل خلق فرص الشغل والتخفيف من الهجرة.

وعموما فإن المخطط الوطني لإنقاذ وإعداد الواحات يتفرع إلى أربعة مخططات أو برامج جهوية صغرى تشرف عليها مديرية إعداد التراب الوطني، وهي: برنامج واحات تافيلالت، وبرنامج واحات الجنوب، وبرنامج التنمية المحلية المندمجة لواحات فيكيك، ثم برنامج واحات درعة.

3–3– إطلاق" برنامج واحات تافيلالت"Programme Oasis Tafilalt، المعروف اختصارا ب (POT)

هو برنامج محلي يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لإنقاذ وإعداد الواحات المغربية. وقد تم إطلاقه في مارس 2006 وامتد إلى غاية فبراير 2016، ويهم كل الواحات الواقعة ضمن المجال الترابي

لإقليم الرشيدية (الخريطة 3). ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق التنمية المجالية المستدامة لواحات تافيلالت الكبرى التي تنتشر على 29 جماعة ترابية (الخريطة 2). وتم تنفيذ أنشطة هذا البرنامج من قبل مديرية إعداد التراب الوطني بدعم من المديرية العامة للجماعات المحلية وزارة الداخلية ومديرية التنمية الاجتماعية (المغرب)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، والصندوق الفرنسي للبيئة العالمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، فضلا عن عدد من الشركاء التقنيين والماليين.

وتتمثل الأهداف العامة ل "**برنامج واحات تافيلالت**" في 3 نقط أساسية:

أ – محاربة التصحر وآثار التغيرات المناخية؛

ب – المساهمة في محاربة الفقر الاجتماعي؛

ج – الحفاظ على استمرارية هذه الواحات، من خلال تثمين مواردها ومؤهلاتها الطبيعية والبشرية.

أما أنشطته التدخلية فهي تتمحور حول تسعة محاور كبرى هي:

- تثمين موروث الواحات عبر برامج مهيكلة نابعة من أولويات مخططات الجماعات الترابية للتنمية؛
- المساهمة في تدبير الموارد المائية من خلال التهيئة الهيدرو–فلاحية؛
- مكافحة انجراف التربة وزحف الرمال وإعادة تأهيل التنوع البيولوجي الفلاحي؛
- تشجيع استخدام الطاقة الشمسية في مجال الري؛
- تقوية قدرات الفاعلين وتدبير المعارف؛
- السياحة الايكولوجية في الواحات عبر حماية البيئة والنهوض بوجهة واحات تافيلالت؛
- تثمين المنتوجات المحلية، بما في ذلك منتوجات النباتات العطرية والطبية؛
- تشجيع الفلاحة الإيكولوجية؛
- التربية البيئية والتواصل، من خلال نشر الممارسات الجيدة بين التلاميذ وعامة الناس.

وقد توزعت أنشطة تدخل برنامج واحات تافيلالت حول القطاعات التالية (الشكل 10): قطاع الموروث الثقافي (6 مشاريع)، وقطاع الماء (13 مشروعا)، والمنتوجات المحلية والنباتات العطرية

والطبية (16 مشروعا)، والحكامة (7 مشاريع)، والسياحة الايكولوجية (15 مشروعا)، والفلاحة الايكولوجية (6 مشاريع)، والطاقة الشمسية (7 مشاريع)، والتواصل (15 مشروعا)، والتربية البيئية (3 مشاريع). وفيما يخص التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة التدخلية أنظر الخريطة رقم 2.

الخريطة 2 – الجماعات الترابية التي شملها برنامج واحات تافيلالت (2006–2015)

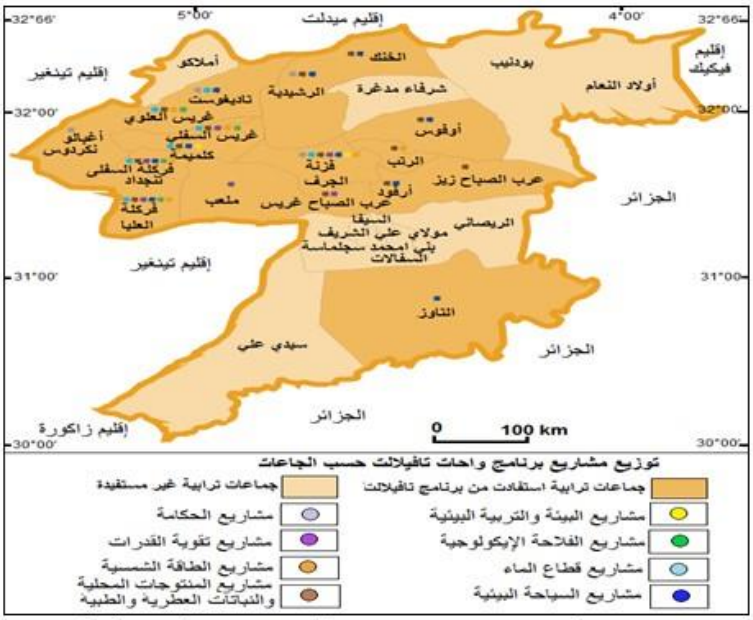

المصدر: Direction de l'Aménagement du Territoire National : 2016, p. 9.

الشكل 10– إنجازات برنامج واحات تافيلالت حسب قطاعات التدخل (2006–2015)

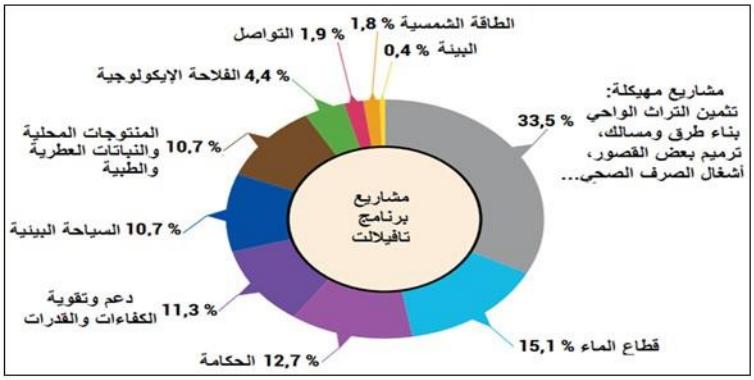

المصدر: Direction de l'Aménagement du Territoire National : 2016, p. 9.

:

وعموما فإن برنامج واحات تافيلالت يشكل دعامة ونموذجا لمكافحة آثار التغيرات المناخية والظواهر المرتبطة بها، كالتصحر وزحف الرمال، ومكافحة الفقر من خلال المحافظة وتثمين الموارد الواحية المحلية. كل ذلك من خلال نهج استراتيجية جماعية للتنمية المندمجة والمستدامة.

3 – 4 – استحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان (ANDZOA) :

إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان في 13 دجنبر 2010 بموجب القانون 10-06([10]). وهي مؤسسة عمومية تخضع لوصاية الدولة. ويشمل مجال تدخلها مناطق الواحات الموجودة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وكذا المجال الجغرافي لشجر الأركان. وهو ما يمثل 40% من مساحة البلاد، ويسكن بها حوالي 15% من مجموع سكان البلاد. وفيما يخص مناطق الواحات، فإن المهام الرئيسية لهذه الوكالة تتمثل في:

- العمل على صيانة وحماية وتنمية الواحات، من خلال وضع مشاريع اقتصادية واجتماعية؛
- العمل على صون وحماية أشجار النخيل وتنميتها، لتحسين الإنتاج كما وكيفا؛
- تشجيع الاستثمار الفلاحي، وهيكلة سلسلة إنتاج وتسويق منتوجات أشجار النخيل وتثمينها؛
- تشجيع عقلنة تدبير الموارد المائية وتثمينها، ومحاربة التصحر وزحف الرمال؛
- تشجيع البحث العلمي المتعلق بحماية وتنمية أشجار النخيل وتثمين منتوجاتها، وكذا بالأنظمة البيئية للواحات،
- العمل على وضع منظومة لتوقع المخاطر وتأثير التغيرات المناخية على هذه المناطق وبيئاتها؛
- وضع الآليات الضرورية لإعداد وتنفيذ المشاريع وتتبعها وتقييمها، في ميادين التهيئة الهيدروفلاحية لمناطق الواحات، وتوسيع مساحات غرس أشجار النخيل، وتنمية أصناف النباتات المتأقلمة مع البيئية الواحية.

([10]) أنظر الجريدة الرسمية عدد 5900، بتاريخ 16 دجنبر 2010، ص. 5309.

3 – 5– إطلاق برنامج" التكيف مع التغير المناخي: من أجل واحات متأقلمة Oasis) résilientes):"

يندرج هذا البرنامج للتكيف مع التغير المناخي الخاص بالواحات المغربية في إطار برنامج عام هو البرنامج الإفريقي للتكيف مع التغير المناخي. وقد سعى إلى تدبير المخاطر الناتجة عن التغير المناخي بالمنظومات الواحية المغربية ومحاولة الحد منها. ويشمل هذا البرنامج نطاقا جغرافيا شاسعا يتشكل من ستة أقاليم هي الرشيدية، وتينغير، وورزازات، وزاكورة، وطاطا، ثم كلميم.

تتمثل أهداف هذا البرنامج في تحقيق ما يلي (قطاع البيئة، 2009):

- تطوير المعطيات حول تغير المناخ، وتقييم هشاشة النظم الواحية؛
- تطوير آليات الرصد، ووضع نظم للإنذار ورصد التقلبات المناخية؛
- تعزيز التخطيط المجالي بشكل يراعي هذه الهشاشة، ويدمج تدابير التكيف؛
- إنجاز مشاريع للتكيف مع التغير المناخي بمختلف الميادين؛
- تعزيز قدرات الفاعلين على المستويين المحلي والوطني؛
- تنفيذ مخطط للتواصل وتبسيط المعارف حول التكيف مع التغير المناخي.

3 – 6 – استحداث وكالتي الحوضين المائيين في درعة وتافيلالت:

يعتبر مشكل الماء، وبالأخص ندرته واستنزافه من طرف الإنسان وتذبذب كمياته بفعل تقلب المناخ، إحدى مظاهر الأزمة الشائكة التي تهدد مستقبل الواحات المغربية، خاصة في ظل التكهنات التي تنذر بتفاقم التغير المناخي مستقبلا. وفي إطار تدبير الموارد المائية ووضع مخططات جهوية للتكيف مع التغير المناخي، قامت الدولة على مستوى النطاق الترابي لواحات درعة- تافيلالت، باستحداث وكالة الحوض المائي كير- زيز- غريس في 16 يناير 2009([11]). وبموجب

([11]) راجع المرسوم رقم 509-05-2، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 5706، بتاريخ 5 فبراير 2009 ، ص. 384.

المرسوم 363-16-2، الصادر بتاريخ 19 ذو الحجة 1437، الموافق 21 شتنبر 2016، أنشئت وكالة الحوض المائي درعة- وادي نون ([12]).

وحسب القانون الجديد للماء في المغرب([13])، فإن هاتين الوكالتين مكلفتين، في إطار تدبير الموارد المائية والتكيف مع التغيرات المناخية بالأحواض المائية المنتمية لواحات درعة تافيلالت، بإنجاز الدراسات المتعلقة بتخطيط وتدبير الماء والمحافظة عليه والوقاية من تأثير الظواهر المناخية القصوى لاسيما الفيضانات والجفاف؛ وكذا إعداد مخطط لتدبير الماء في حالة الجفاف (الخصاص) والسهر على تنفيذه.

وفي إطار التكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية بواحات درعة-تافيلالت، وإيجاد حلول لأزمة الماء بهذه المناطق، تم تشييد مجموعة من السدود الكبرى بهذه الواحات، مثل سد الحسن الداخل على واد زيز سنة 1971، وسد المنصور الذهبي على واد درعة في نفس السنة. ويتم حاليا تشييد مجموعة أخرى من السدود، مثل: سدي "**خنك**" و"**قدوسة**" بحوض كير، وسدي "**تيمقت**" و"**تودغى**" بحوض غريس، ثم سد "**تيويين**" بدرعة العليا (إقليم ورزازات)، بالإضافة إلى سد أكدز بدرعة الوسطى (إقليم زاكورة). كما أن هناك مشاريع مبرمجة لإنشاء سدود جديدة، مثل سد "**تاديغوست**" على واد غريس. وفي حوض درعة السفلى هناك 8 سدود قيد الإنجاز بجهة كلميم واد نون، منها سد كبير ب "**فاصك**" (حقينة 79 مليون م^3)، وسدان متوسطان بكل من سيدي إفني وأسا الزاك.

رغم كثرة التدخلات والتدابير المتخذة للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدتها على الواحات، لايزال تأثيرها قويا وحادا، كما أن ترددها لم يزد إلا تكاثرا وتفاقما. والسبب هو أن معظم هذه الإجراءات والبرامج المتخذة تبقى قطاعية وجزئية وجد محدودة زمانيا ومكانيا. كما أن جل المخططات والتدابير تركز فقط على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، بينما يغيب فيها الجانب البيئي. لكل هذه العوامل وغيرها يظل تأثير وفعالية الإجراءات والتدابير ضعيفين جدا. ويكمن

([12]) أنظر المرسوم رقم 363-16-2، الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 2016، في الجريدة الرسمية، عدد 65012، ص. 7465.

([13]) القانون 15-36 الصادر بتاريخ 10 غشت 2016، الوارد في الجريدة الرسمية عدد 6494 بتاريخ 25 غشت 2016، ص. 6305.

السبب أيضا في كوننا نتعامل مع التغيرات المناخية وكأنها ظاهرة مؤقتة عابرة زمنيا، بينما هي في الواقع ظاهرة بنيوية، دائمة التردد على جميع المستويات نظرا لموقع البلاد المفصلي بين نطاقين مناخيين كبيرين. وعليه فإن أي أن تدخل لن يكون ناجعا إلا إذا ارتكز على وضع خطة متكاملة للتنمية المستدامة مستوحاة من خصائص الواحات كمنظومة بيئية متكاملة، ذات خصائص فريدة، في وسط بيئي هش وشديد الحساسية.

خاتمة

يشكل التغير المناخي معطى طبيعيا بنيويا، دائم التردد على الواحات الجنوبية. فقد مرت هذه المناطق، خلال تاريخها بفترات مناخية أشد عنفا وقوة من الوضع الحالي، لكنها لم تندثر، بل استطاعت التأقلم والاستمرار في الوجود. ولطالما أكد الباحثون على أن الواحات تعتبر منظومة نادرة واستثنائية وفريدة تعكس تفاعل الإنسان وتأقلمه مع الطبيعة. فقد استطاع الإنسان الواحي، بفضل درایاته وتجاربه التي راكمها عبر الزمن، أن يبدع في بناء نموذج اجتماعي واقتصادي تقليدي، لكنه ناجع وفعال بفعل تكيفه واندماجه في بيئته؛ نموذج قائم على الكفاف، وعلى التعاضد والتآزر (مؤسسة القصر والقبيلة)، وعلى التدبير الجماعي العقلاني والمحكم للمياه المحدودة أصلا (تدبير الندرة)، باستعمال أساليب وتقنيات مائية دقيقة وفعالة منسجمة مع الوسط البيئي (السدود التلية، السواقي، الخطارات...).

وإذا كانت أغلب الواحات توجد اليوم في وضعية هشة وحرجة تنذر بتدهورها، فإن التغيرات المناخية لا تفسر لوحدها ذلك. إنها أيضا نتاج لعوامل بشرية، ترتبط أساسا بتفكك النموذج التقليدي وبروز نظام جديد مكانه بفعل الانفتاح والتحولات السوسيو-اقتصادية التي شهدتها الواحات منذ السبعينيات. ولعل من أبرز علامات ذلك، الانفجار الديموغرافي وما نتج عنه من ضغط متزايد على الموارد الطبيعية الموسومة بالقلة، وتفكك مجتمع القصور الواحية، وتسرب الاقتصاد الرأسمالي إلى المنطقة، وتلاشي ثقافة الكفاف والجماعة، مقابل انتشار الثقافة الرأسمالية

المعولمة المبنية على الفردانية والهدر والتبذير في كل شيء، بالإضافة إلى الانفجار الحضري الذي تمخض عنه ظهور مدن واحية كبرى مستهلكة للمياه...الخ.

المراجع:

1- الميموني إبراهيم، 2017: "أثر التغيرات المناخية والتحولات السوسيومجالية على تدبير الموارد المائية بواحات درعة الوسطى، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

2- وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة (المغرب)، مديرية إعداد التراب الوطني، 2006: "المشروع الوطني لإنقاذ وإعداد الواحات"، منشورات مديرية إعداد التراب الوطني، الرباط.

3- الحارث خديجة، 2002: " ظاهرة التصحر واستراتيجيات محاربة زحف الرمال بالجنوب الشرقي، المغربي نموذج القسم الغربي من حوض الرشيدية بودنيب"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء.

4- Ait Hamza, M. et El Faskaoui, B. 2010 : « Les oasis du Drâa au Maroc, Rupture des équilibres environnementaux et stratégies migratoires », Hommes et migrations [En ligne], 1284, mis en ligne le 29 mai 2013, consulté le 13 octobre 2017.

5- Ben Salem, A., 2013 : «Vulnérabilité et adaptation aux changements climatiques dans les oasis de la région de TAFILALET- MAROC», Thèse Doctorat Faculté des Sciences-Semlalia, Marrakech (Non publiée).

6- Bentaleb, A. 2011 : «Pompage de l'eau et désertification dans la Vallée du Draâ moyen : cas de la palmeraie de Mezguita (Maroc) », Insaniyat, mis en ligne le 15 janvier 2015, consulté le 13 octobre 2017.

7- GIEC, 2012 : «Gestion des risques de catastrophes et de phénomènes extrêmes pour les besoins de l'adaptation au changement climatique», Rapport spécial, OMM & PNUE, Genève.

8- Secrétariat d'État chargé de l'Eau et de l'Environnement, 2009 : «Adaptation aux changements climatiques au Maroc: pour des Oasis résilientes ».

9- Ministère Chargé de l'Eau de l'Environnement, Département de l'Environnement, 2011; « Etude évaluation du changement climatique futur au niveau des zones oasiennes marocaines », Adaptation au changement climatique pour des oasis résilientes, en partenariat avec la DMN et PNUD et l'Agence Japonaise de la Coopération Internationale. Doc. Inédit.

حصيلة تدخل الدولة في إعداد التراب والتنمية المحلية بواحة تافيلالت

أحمد الشرقاوي*

ملخص

عمل الإنسان الواحي على خلق نظام إنتاجي محكم، فقام بتهيئته وتنظيمه في إطار واحات قادرة على تلبية حاجاته، فتراكمت خبرته عبر السنين لتخلف حضارة واحية متميزة، ترتبت عنها مشاهد متنوعة من الواحات؛ يتفرد كل مشهد بخاصيات تميزه عن غيره وتضفي له هويته منها واحة تافيلالت. لكن هذه الواحة عرفت، خلال الخمسين سنة الماضية، عدة تحولات نتيجة التخطيط والإعداد وعوامل أخرى. مما يدفعنا للتساؤل عن المراحل التي مر بها إعداد التراب والتنمية بتافيلالت وانعكاسات ذلك على المجال والمجتمع؟ للإجابة عن هذه الأسئلة اعتمدنا المنهج الاستقرائي ووظفنا، في جمع المعلومات، تقنية تحليل المضمون بالنسبة لمختلف الوثائق الإدارية ومعاينة الميدان والصور الجوية لتمحيصها، ثم على تقنية SWOT (AFOM) في التشخيص. وقد هيكلنا هذه الدراسة، في ثلاثة محاور؛ يغطي كل محور مرحلة تاريخية متميزة كما يأتي:

مرحلة ما قبل الحماية تميزت بإعداد منبثق من الإمكانات المتاحة والخبرات المحلية، نتج عنها توازن بيئي وحضارة فيلالية لأزيد من عشرة قرون، تعتبر قاعدة كل تدخل استشرافي؛

مرحلة الحماية: تميزت بتدخل أمني، خلخل البنيات التقليدية، وفرض حصارا اقتصاديا على ساكنة القصور التي قاومت المحتلين بكل ما تملك، وتدمير كثير من المنشآت العمرانية، وخلق كيانات إدارية منافسة لكيانات "اجماعة" "لقبيلة" وتحويل القيادة الإدارية والسياسية من قلب تافيلالت إلى قصر السوق وارفود؛

مرحلة الاستقلال: تم الإبقاء على التقسيم الإداري والمنطق التفاضلي الموروث من الاستعمار، وإقامة تجهيزات هيدروزراعية كبرى نجمت عنها نتائج سلبية على الفرشات المائية والغابة،

* أستاذ ديداكتيك الجغرافيا بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع مكناس وزائر بكلية علوم التربية والمدرسة العليا للأساتذة بالرباط.

وتدفقات هجرية، وعجز ديموغرافي أفقد المنطقة قسطا كبيرا من قوى الإنتاج والنخب الفاعلة، ومن ثم الخبرات المحلية.

كلمات مفتاح: إعداد التراب، التنمية المحلية، تدخل الدولة، واحة تافيلالت

Résumé

L'oasien, en créant son système de production, a légué à l'humanité une civilisation et une vie distinctes, donnant lieu à divers paysages oasiens ; se distinguant chacun par ses caractéristiques et son identité, dont celui de Tafilalet. Cependant, et au cours des 50 dernières années, cette oasis a connu plusieurs transformations suite à la planification, de l'aménagement, et à d'autres facteurs. Ce qui nous amène à nous interroger sur les étapes de cet aménagement - développement du territoire du Tafilalet et ces conséquences sur l'espace et la société. Afin de répondre à ces questions, nous avons adopté la méthode inductive au niveau de la collecte de l'informations, de la technique d'analyse de contenu de divers documents administratifs, de l'enquête de terrain et de l'usage des photos aériennes, et de la technique AFOM pour réaliser notre diagnostic. Cette étude est structurée, en trois axes, dont chacun couvre une phase historique distincte :

(a) La phase précoloniale, essentiellement caractérisée par un aménagement basé sur les ressources et l'expertise locale. Celle-ci a abouti à un écosystème équilibré et à une civilisation filalienne spécifique durant plus de dix siècles. Elle est censée être à la base de toute intervention prospective,

(b) Phase coloniale : caractérisée par des interventions sécuritaires, basée sur l'imposition d'un blocus économique, par la destruction de plusieurs barrages et ksour traditionnels, par la création d'entités administratives concurrentes à la "Jmaa" et par le transfert du siège de commandement administratif et politique du cœur de Tafilalet vers les centres de Ksar-Es-Souk et Erfoud;

c) Phase d'indépendance : se caractérise par le maintien de la carte administrative, de la logique différentielle héritées du colonialisme et de la mise en place des équipements de la grande hydraulique :

construction du barrage Hassan Addakhil et du réseau de canaux d'irrigation et de drainage modernes, ce qui a débouché sur des conséquences néfastes sur la nappe phréatique et la palmeraie, entrainant une migration des forces de travail et des élites hors de l'oasis.

Mots clefs : Aménagement du territoire, développement local, intervention de l'Etat, oasis du Tafilalet.

مقدمة

ضمانا لاستقراره واستمراره، عمل الإنسان الواحي على خلق نظام إنتاجي محكم يتميز بالليونة، حيث قام بإعداد هذا المجال وتنظيمه في إطار واحات قادرة على تلبية حاجاته خاصة الماء والأرض، فتراكمت خبرته عبر السنين لتخلف حضارة واحية متميزة تتضمن أشكالا عديدة من الإعداد والتنظيم (احدى (امحمد)، 2006، ص. 45)، ترتبت عنها مشاهد متنوعة من الواحات يتفرد كل منها بخاصيات تميزه عن غيره وتضفي له هويته، نسوق منها مثل مشهد واحة تافيلالت. غير أن هذا الإرث عرف، خلال الخمسين سنة الماضية، عدة تحولات نتيجة التخطيط والإعداد من جهة، والتهميش والإقصاء من جهة ثانية. فماهي المراحل التي مر بها إعداد التراب والتنمية بواحة تافيلالت وما انعكاسات ذلك على المجال والمجتمع؟ للإجابة عن هذا السؤال اعتمدنا المنهج الاستقرائي ووظفنا، في جمع المعلومات، تقنية تحليل المضمون بالنسبة لمختلف الوثائق الإدارية ومعاينة الميدان والصور الجوية لتمحيصها، وطبقنا على الكل شبكة التحليل SWOT (AFOM) في التشخيص لكونها أقل تكلفة وأكثر ربحا للوقت. واعتمدنا العينة الطبقية بنسبة 10% من المجتمع الأصلي، ثم بنينا استمارة مكملة لاستمارات الإحصاءات الرسمية السابقة؛ متكونة من عدة محاور تتطابق مع الأسئلة والفروض، بالإضافة إلى عدة مقابلات وبيوغرافيات عن واقع حال تافيلالت واستشراف المستقبل مع بعض السكان وفق مقاربات تجيب عن الأسئلة المطروحة أعلاه. وقد هيكلنا هذه الدراسة، استنادا إلى ما توصلنا إليه، بعد جمع المعلومات والبيانات، حول ثلاثة محاور رئيسية تبعا لتسلسلها الزمني حيث يرتبط كل محور بحصيلة مرحلة

تاريخية من حيث التخطيط والإعداد (مرحلة ما قبل الحماية – مرحلة الحماية – مرحلة الاستقلال).

1-مرحلة ما قبل الحماية أو تافيلالت التقليدية

تميزت هذه المرحلة بإعداد منبثق من الإمكانات المتاحة والخبرات المحلية التي أبدعتها الساكنة قبل استعمار المنطقة. فنجم عن ذلك توازن بيئي وحضارة فيلالية تنظيما وتدبيرا وإشعاعا دام لأزيد من عشرة قرون، ويعتبر قاعدة لكل تدخل استشرافي رغم ما تخلله من عمليات مد وجزر. حيث دخلت منطقة تافيلالت مع بداية العهد العلوي مرحلة جديدة في التنظيم والهيكلة والتدبير والإعداد، خاصة في عهد السلطان المولى إسماعيل الذي شيد بها أزيد من اثني عشر قصرا مخزنيا لأبنائه وحفدته شمال شرق مدينة الريصاني، وحفيده السلطان محمد بن عبد الله الذي شيد سبعة قصور (تاوشيخت لحسن، 1991، ص. 393 –419)؛ إضافة إلى بضعة قصور أخرى شيدت خلال القرن التاسع عشر في شرق وجنوب شرق الريصاني. في حين همشت الجهة الجنوبية الغربية (قصر تابوعصامت ومحيطه). وقد واكبت عملية البناء تهيئةَ المجال الفيلالي مائيا واقتصاديا وسياسيا، فشُقت الكثير من السواقي وبنيت مجموعة من السدود التحويلية (Margat J. 1962, pp. 192–193) وعلى رأسها السدان التحويليان جنوب أرفود شمال سد أولاد الزهراء لتحويل مياه واد زيز من أمربوح المجرى الأصلي إلى المجرى الاصطناعي الذي يمر وسط الواحة (Margat, J. 2012) .وحفرت بعض الخطارات لري مجالات القصور الجديدة منها والقديمة. وتبرز الخريطة (رقم 1) مختلف السدود التحويلية المغذية لتافيلالت والتي تم بناؤها أو ترميمها على وادي زيز وغريس في عهد العلويين:

خريطة رقم 1 السدود التحويلية بشبكة الري التقليدية بسهل تافيلالت

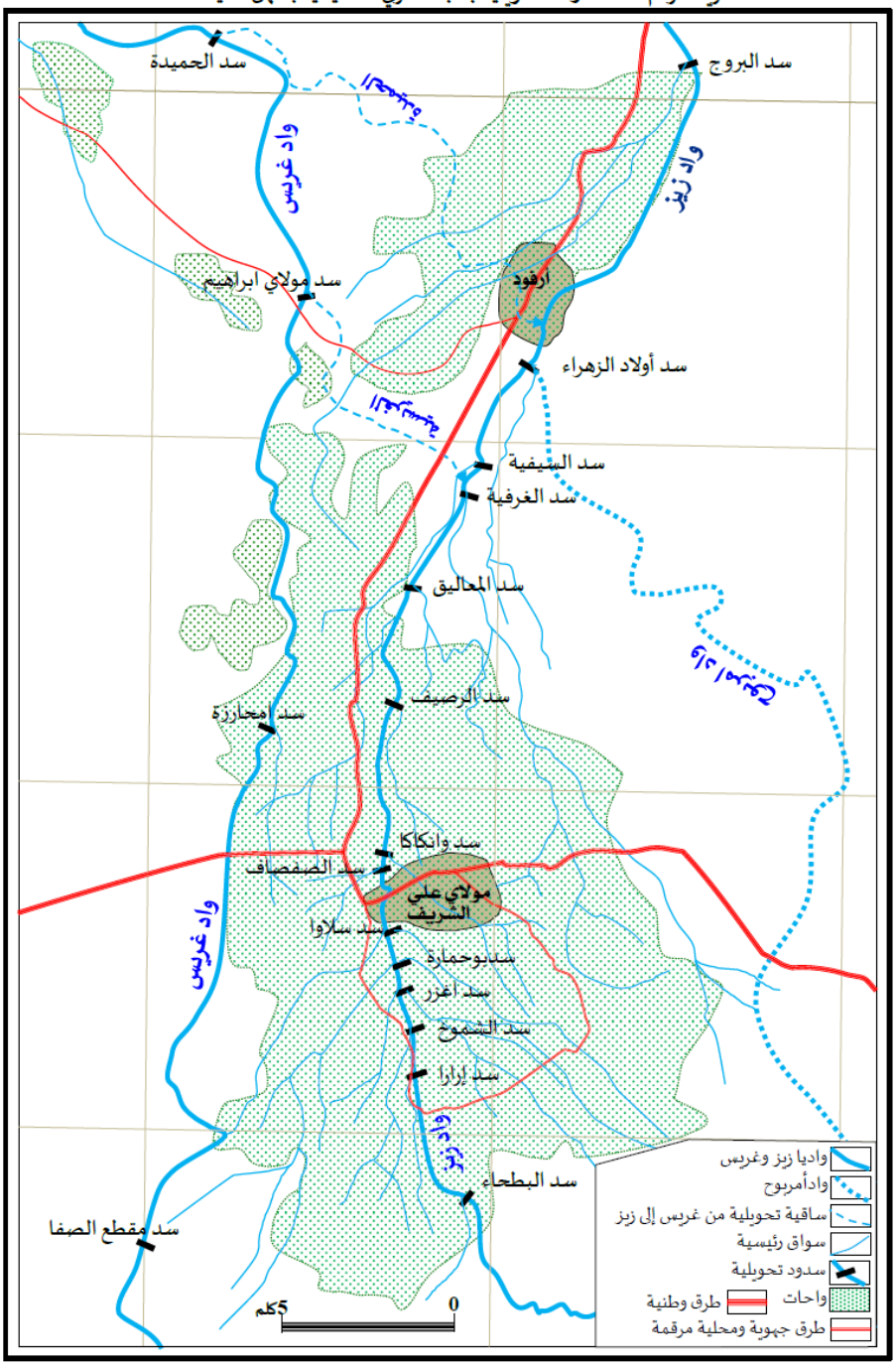

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتافيلالت

كما حفرت بعض الخطارات لري المجالات القصرية الجديدة منها والقديمة. حيث شيدت في المناطق التي بنيت فيها القصور المخزنية مجموعة من السدود التحويلية ("الرصيف" و"وانْكاكا" و"سَلاّوا") لتغذية السواقي بمياه الفيض، خاصة الساقية الوسطانية والساقية المدرارية وساقية مولاي علي. وشقت مجموعة من الخطارات بمنطقة تانيجيوت (الحسينية والرشيدية وخطارة الجهال) وخصص نصيب منها لسقي البساتين المخزنية بكل من الفيضة والريصاني. ومنع ربط فم أو حجز مياه الساقية "المقلوبية" (إحدى السواقي الفرعية للساقية الوسطانية) سواء أيام الفيض أو "الماء الرقيق".

ونظرا للصعوبات السياسية والاقتصادية التي واجهها المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن 20 وما تميزت به من مد وجزر داخليا وخارجيا، فقد نشبت في المنطقة صراعات وحروب دفعت سكانها (القصوريين والرحل) إلى الدخول في تحالفات مصلحية مع القبائل المجاورة، كحلف آيت عطا وحلف آيت يافلمان؛ ذلك أن قبائل آيت عطا بدأت تهدد قصور تافيلالت ومزارعها ابتداء من 1816، لكن شدة مقاومة القصوريين وبدعم من السلطة المخزنية أرغمت هذه القبائل على التراجع إلى صاغرو، لكنها عاودت الكرة للسيطرة على القوافل التجارية بعد تمكنها من توات (الإدريسي محمد، 1985، ص. 12–14). فتمكنت من فرض الخفارة على القوافل العابرة لغرب أبو عام وتحصيلها؛ فانعكست هذه الأوضاع إيجابا على آيت خباش إحدى بطون آيت عطا، فأثري العديد منهم. بينما حدث العكس بالنسبة لساكنة الواحة، وبذلك عمت المنطقة مواجهات وحروب دامية في أواسط القرن 19م حول الموارد المائية والتجارية، مثل ما جرى بين أهل المعاضد/تيزمي/السيفة و"فيلالا" ذهب ضحيتها العديد من القتلى خاصة في صفوف أهل السيفة (الإدريسي محمد، 1985، ص. 17). وتجدر الإشارة هنا إلى أن واحة تافيلالت قبل دخول الاستعمار إليها كانت مقسمة إلى سبع مشيخات، ستا منها (تانيجيوت، واد إفلي والغرفة والسيفة وواد المالح والسفالات) وطنت على الخريطة التي أعدها "داستيك" سنة 1859–1861 (Dastugue, H., 1867) بينما أغفل المشيخة السابعة بني امحمد التي ميزها "دوري" Doury, H. , 2008, pp. 29–30). واستمر الصراع حول الماء والأرض والموارد التجارية بين العالية

والسافلة على فترات، تبعا لقوة السلطة المركزية وضعفها حتى مجيء الاستعمار ودفعه بالجميع إلى التكتل دفاعا عن مجالهم الحيوي مثل حرب كاوز في غشت 1918 والتي انتهت بهزيمة الفرنسيين وتحميل المسؤولية لليوطي الذي دفع بجنده إلى هذه المعركة,.Doury, H)
. 2008, pp. 13-14)

2- مرحلة الحماية

لم يتم إخضاع كل من واحة تافيلالت وجبل صاغرو إلا بعد مضي أزيد من 16 سنة من احتلال أرفود التي لا تبعد عن الريصاني، عاصمة تافيلالت، إلا بأقل من 20 كلم. ويستنتج من خلال تباعد تواريخ احتلال مراكز المنطقة (أرفود سنة 1916، الريصاني سنة 1932 (L'Illustration N° 4640)، صاغرو 1934) أن المقاومة كانت عنيفة ومستميتة، حيث لم يتمكن المعمر من غزو الريصاني ومحيطها إلا عن طريق تطويق الواحة من جميع الجهات. وأمام شدة المقاومة وعدم استسلام سكان الواحة، عمل الاستعمار على خلخلة البنيات التقليدية ومحاصرتها مائيا واقتصاديا وتأسيس مراكز جديدة (أرفود وقصر السوق وبوذنيب وكوليمة، والريش وتنجداد (Escallier, R., 1981, p. 16.) ، في مواضع مناسبة ومواقع استراتيجية عسكريا وأمنيا واقتصاديا بعيدا عن التجمعات البشرية الضخمة، بغية تشديد المراقبة وضبط تحركات الأهالي كما فعل في منطقة درعة وفي المدن العتيقة...

وبعد إتمام عملية الغزو للمنطقة، أقدم الاستعمار على جعل منطقة تافيلالت ومحيطها إقليما عسكريا بموجب قرار الإقامة العامة (Celerier, J., 1935, PP.40-42) الصادر بتاريخ 1934/4/8 باتخاذ مدينة قصر السوق عاصمة له (حافظي علوي (الحسن)، 1997، ص388)، وبذلك تم انتزاع الإدارة الترابية العسكرية والمدنية من الريصاني بقلب تافيلالت وتحويلها إلى قصر السوق وفق التصور الاستعماري الجديد لإدارة التراب وإعداده وتدبيره ليخدم مصالحه. فنتيجة لهذه الإجراءات وشدة المقاومة تضرر العديد من المنشآت الاقتصادية خاصة المائية منها (السدود التحويلية والسواقي المغذية لواحة تافيلالت وتحويل مياه زيز نحو امربوح المجرى الأصلي لزيز)

وخلخلة البنيات التقليدية بما فيها مؤسسة القصر والتركيز على المراكز الجديدة التي أصبحت مقرات الدوائر الإدارية.

وهكذا وبموجب القرار المذكور قسم تراب تافيلالت ومحيطها إلى أربعة دوائر (الخريطة 2) كما يلي:

خريطة رقم 2: التقسيم الإداري لإقليم قصر السوق في أبريل 1934

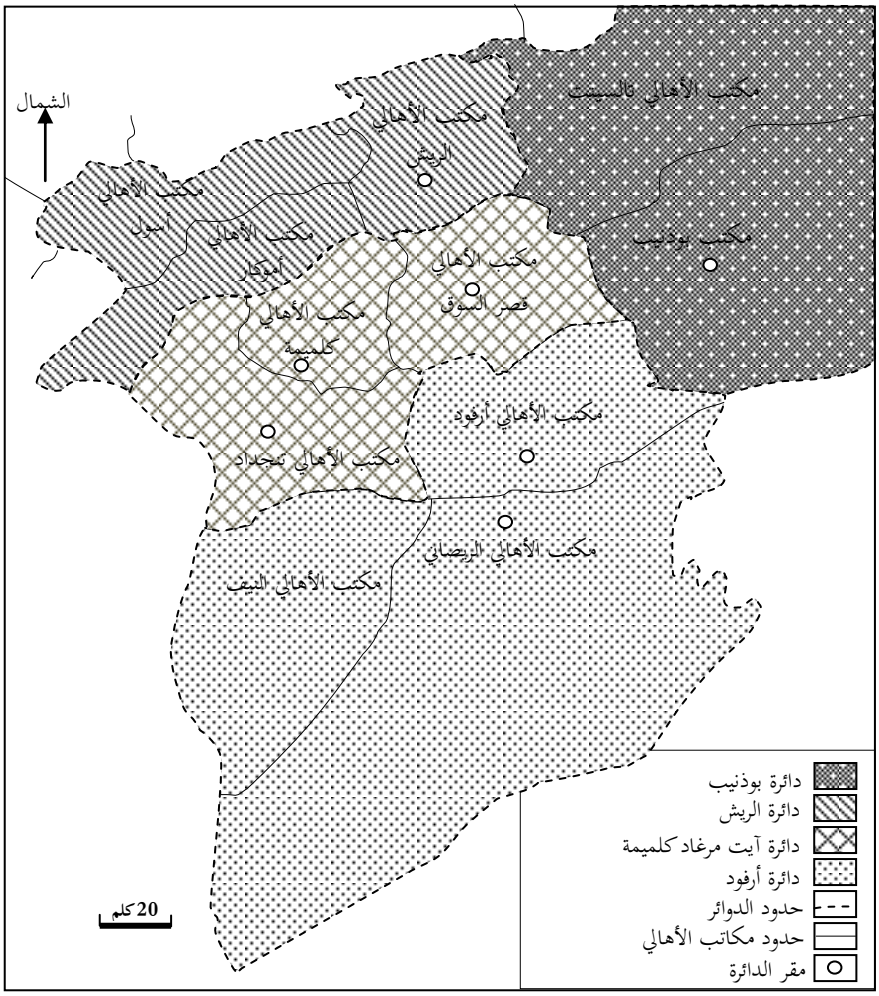

Source : Arrêté résidentiel N° 88, A.P. portant suppression de la région militaire des confins algéro-marocains et ***organisation territoriale et administrative du territoire autonome du Tafilalet***, In Bulletin officiel du Maroc N° 1122, du 27/04/1934, pp. 379-380.

*دائرة آيت مرغاد (بكلميمة) تشرف على مكاتب شؤون الأهالي بقصر السوق وكلميمة وتنجداد حتى الحدود مع دائرة تنغير؛

*دائرة الريش (بالريش) تسير مكاتب شؤون الأهالي بالريش، "أسول" و"أموكار" و"كراندو".

*دائرة بوذنيب (ببوذنيب) تشرف على بوذنيب ومكتب شؤون الأهالي بتالسينت وقصور كير الأعلى حتى العطشانة؛

*دائرة أرفود (بأرفود) تشرف على تيزمي والمعاضيد والجرف والسيفة، ومكتبي شؤون الأهالي بالنيف والريصاني.

يمكن إجمال مختلف التدخلات في النقط الآتية:

2-1 إحداث مراكز جديدة

غيرت هذه المراكز الأدوار الإدارية والتنظيمية لتراب المنطقة، فالريصاني العاصمة السابقة للمنطقة حولت إلى مكتب للأهالي تابع لمركز أرفود؛ وحولت العاصمة الإقليمية إلى قصر السوق (الرشيدية حاليا) التي أسست خلال العقد الثاني من القرن العشرين (Verdugo, C., 1982., p.I3) عند ملتقى الطرق الموصلة إلى السهل في موقع استراتيجي مشرف على المجالات التابعة له.

وقد اتخذ قصر السوق قلعة عسكرية سنة 1931 (Celerier, J., 1935, p.4)، فحظي بمجموعة من التجهيزات الإدارية والعسكرية والاجتماعية (مكاتب إدارية، ثكنات عسكرية، مستشفى، مراكز صحية مدارس وملاعب...) (Verdugo, C., 1982, pp. I38-140) وقد استلزمت هذه المعطيات تجهيزات سكنية لإيواء الموظفين. فواكب ذلك قيام أنشطة اقتصادية وخدماتية تلبي حاجات هؤلاء الموظفين (تجارة، حدادة، خبازة، وحرف تقليدية أخرى...).

أما مركز أرفود فقد أسس سنة 1918 في موقع استراتيجي على قدم جبل أرفود الذي يبلغ علوه 400 م. عن مستوى السهل مما يجعله برج مراقبة على شعاع يمتد على 40 كلم في جميع الاتجاهات؛ وهو بذلك يشبه مركز أكدز بدرعة الأوسط (Pletsch, A., 1979, **pp**. 150-160). وقد خططت شوارعه الشاسعة بموجب تصميم تهيئة مخالف للهندسة المعمارية المحلية، إذ

يعد أول انطلاقة لمسألة انفجار سكن القصور بالسهل. غير أن ساكنته، خلال الفترة الاستعمارية، نمت ببطء شديد، من 3534 ن. سنة 1931إلى4500 ن. سنة 1960 نتيجة هجرات اليهود والأجانب الذين كانوا يشكلون ثلث سكانه سنة 1958 (Verdugo,**C**., 1982.. p. 274). أما علاقته مع السافلة (الريصاني ومحيطه) فبقيت محدودة جدا.

مقابل ذلك فإن مركز الريصاني» كان عبارة عن قلعة هامة تتوفر (يقول فيرديكو) على 40 مدفعا وقصرا مخزنيا، يوجد به 15000 جندي وساكنة تفوق 30 ألف نسمة سنة 1893» (Jarir, M., 1983, p. 230). يتكون من مجموعة من القصور (أَبُوعَامْ ويَحْيَاتَنْ والملاح و"تِيعِرَمَتْ وقصبة سيدي ملوك وحي القصبة والثكنة العسكرية...)، فكانت المجموعة القصرية للريصاني تقوم بعدة وظائف إدارية واقتصادية ودينية (Verdugo,**C**., 1982, p.143).

وبالرغم من إحداث المراكز المذكورة، فإن الريصاني بقي القطب الاقتصادي الرئيسي بالإقليم، فهو يعتبر سوقا جهويا لأزيد من 200000 ن. وذلك راجع للإرث التجاري التاريخي ومعرفة تجاره للأسواق والمواد والحاجات المطلوبة بتافيلالت، زيادة على كون الأثمنة أقل من مثيلاتها بالمراكز المذكورة رغم عامل المسافة.

يتبين، مما تقدم، أن سلطات الحماية عملت على إعادة هيكلة المنطقة إداريا واقتصاديا واجتماعيا بخلق مراكز جديدة لتضرب البنيات التقليدية وتخرج المنطقة من عزلتها وتدمج اقتصادياتها في السوق النقدية (Hammoudi, A., 1970, p. 33).

2-2 البنيات التحتية

تتمثل البنيات التحتية في بناء الطريقين الوطنيتين رقم 21 ورقم 20 لربط واحة تافيلالت بكل من مكناس وفاس ومنهما ببقية المدن الكبرى خاصة الدار البيضاء والرباط؛ وبناء وحدات تعليمية ابتدائية بكل من الريصاني وأرفود؛ غير أن السكان قاطعوها؛ وبناء مستوصف بالريصاني وتابوعصامت والسيفة ومستشفى بأرفود رغم عجزها عن تلبية الطلب المتزايد؛ وخلخلة البنيات التقليدية بتهميش دور اجْمَاعَة

(أو ما يطلق عليه محليا لَقْبِيلَة) وتعضيد وظيفة الشيخ والمقدم إلى جانب القائد؛ وتجهيز خمسة آبار بالضخ الآلي بكل من "اجبيل" و"تابوعصامت" و"كاوز" و"إرارا".

2-3 الطاقة والمعادن

قامت سلطات الحماية بمجموعة من التنقيبات عن المعادن، فاكتشفت مجموعة المناجم النحاسية بتافيلالت (Alcouffe, A., 1957, pp. 503-513):

- "امّفِيسْ" و"شَايَبْ راسْ" و"تيتزي نرصاص": اكتشف سنة 1946، يمتد على عدة كلومترات، شرع في استخراجه سنة 1951، فركزت الشركة المعدنية على "امفيس" بتشييد 70 مسكنا للعمال ومحطة حرارية بطاقة 1200 خيل ومغسلة تسع 300 طن يوميا، فبلغ عدد العمال 300، والإنتاج السنوي 5000 طن، لكنه توقف في 1956.
- جبل غريس شرق النيف فتم حفر 700 م لإنتاج 900 طن سنويا، يشغل 20 عاملا؛
- مَرْسَامْ بجماعة الريصاني جنوب شرق أرفود في اتجاه الطاوز، يصل عمقه إلى 200 م أغلق في1954.

2-4 التقطيع الترابي

كانت البنية الإدارية قبل الاستعمار قائمة على المنطقة الخليفية لتافيلالت والتي تتفرع إلى قيادات وكل قيادة إلى مشيخات واجْمَاعَاتَ القصور (لقْبِيلَة) التي كانت تقوم بتسيير شؤون القصر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعميريا ودينيا. لكن مع دخول الاستعمار واشتداد المقاومة، تغير الهيكل الإداري بتافيلالت وتحولت المنطقة إلى إقليم عسكري، في ثلاث مراحل رئيسية:

2-4-1التقسيم الترابي لسنة 1927

كانت مقاطعة تافيلالت سنة 1910 تحت إمرة مولاي رشيد خليفة السلطان مولاي حفيظ بتافيلالت وعم مولاي عبد العزيز، كان يقيم بقصر أولاد عبد الحليم مقرا للسلطة آنذاك؛ فكانت

تافيلالت بمدلولها المحلي تتألف من سبع مشيخات (Bernard, D., 1927, p. 391–392

خريطة رقم 3:

خريطة رقم 3: مشيخات واحة تافيلالت في بداية القرن العشرين

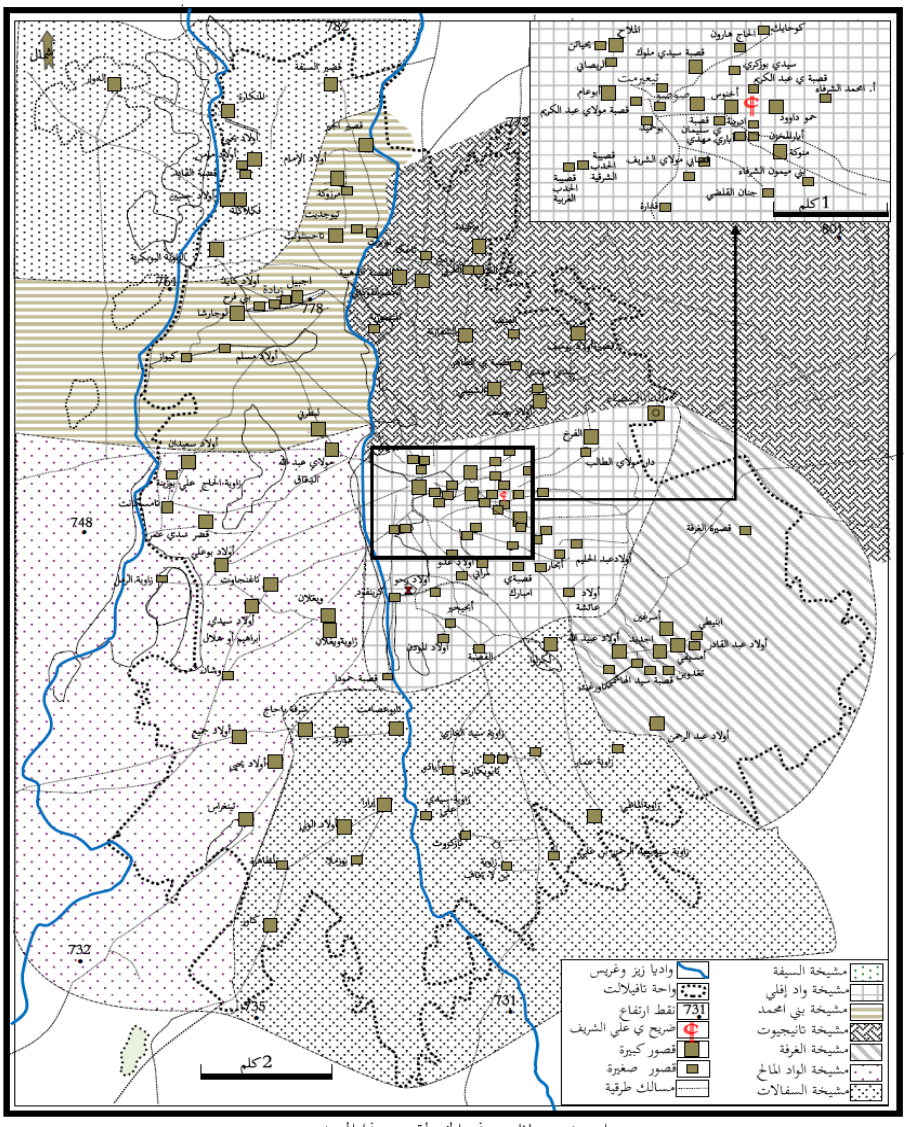

استمدت بيانات هذه الخريطة من هذا المصدر:

LE CHATELIER (A) -1903-*Notes sur les villes et tribus du Maroc en 1890: Tafilalet, Tizimmi,Er-Reteb, Medghara,* Volume 2 Imp. de A.Burdin, Paris,p.3

ويشير "برنارد" (Bernard,*D*) إلى المشيخات الأربع الأولى (واد إفلي والغرفة وبني امحمد وتنيجيوت). التي كانت تحترم الخليفة وتنفذ أوامره.

وفي سنة 1920 أصبحت مقاطعة تافيلالت تحت إمرة بلكاسم انكادي (Bernard,D., 1927, p. 386)، ثم أردفتها سلطات الحماية لتراب ميدلت التابع لجهة مكناس بموجب قرار المقيم العام الصادر في الجريدة الرسمية سنة 1927 (Bulletin officiel N° 758, pp.938-939)، حيث قسم تراب ميدلت إلى أربع مجموعات إدارية: مكتب ميدلت ودوائر إتزر وكرامة وبوذنيب. وهذه الأخيرة تتألف من مكتب شؤون الأهالي ببوذنيب ومكتب شؤون الأهالي بقصر السوق ومكتب شؤون الأهالي بأرفود الذي يراقب قصور حوض زيز حتى أرفود ويضم مشيخات الرتب والمعاضيد وتيزيمي، ويتولى مراقبة الأمور السياسية لآيت مرغاد بغريس في مشيخات الجرف و"فزنة" و"فركلة" وفي تافيلالت وفي آيت عطا والمنطقة الممتدة بين تافيلالت ودرعة؛ ويتولى رئيس مكتب أرفود قيادة الحامية الصحراوية لزيز.

يتبين من هذا التقطيع أن واحة تافيلالت ألحقت بمكتب شؤون الأهالي بأرفود الذي ضم بدوره إلى دائرة بوذنيب، فتم تركيز القيادة العسكرية بأرفود.

ثم أعادت النظر في التقطيع الترابي لمنطقة تافيلالت بعد التمكن من بسط نفوذها على تافيلالت وجبل صاغرو.

2-4-2 تم بموجب التقسيم الإداري لسنة 1934 تحويل منطقة تافيلالت إلى إقليم عسكري

قررت سلطات الحماية جعل منطقة تافيلالت إقليما عسكريا، شأنها شأن منطقة ورزازات والجنوب الغربي الجزائري (Kouzmine, Y., 2003, p. 47)، وذلك بموجب قرار الإقامة المؤرخ في 1934/4/8 (Bulletin officiel du Maroc N° 1122, pp. 379-380)؛ انظر الخريطة رقم 2.

وبعد مرور شهرين من إصدار هذا القرار أحدثت الإقامة العامة مكتبا للأهالي بقصر السوق يتولى مراقبة شؤون الأهالي بقصور زيز الأعلى من فم زعبل حتى مدغرة. وحذفت دائرة الريش لتنضم إلى

دائرة آيت مرغاد بموجب القرار الصادر بتاريخ 23 يونيو 1934 (Bulletin officiel du Maroc N° 1131, pp. 599-600). وبذلك حولت المنطقة إلى إقليم عسكري وجردت من كل الامتيازات الإدارية التي كانت تحظى بها طيلة القرون الثلاثة السابقة (البوزيدي أحمد، 1991، ص. 228). فتم تغيير مقر القيادة من الريصاني إلى قصر السوق، وقسم تراب الإقليم إلى أربعة دوائر (آيت مرغاد وبوذنيب والريش وأرفود)، ثم إلى ثلاث بحذف دائرة الريش وضمها لدائرة آيت مرغاد بكلميمة، وقسمت كل دائرة إلى عدة مكاتب لشؤون الأهالي. وأصبحت دائرة أرفود التي تندرج ضمنها واحة تافيلالت مكونة من مكاتب الأهالي بأرفود والريصاني والنيف، دون الإشارة إلى مرزوكة والطاوز.

خريطة رقم 4: التقسيم الإداري لإقليم قصر السوق سنة 1953

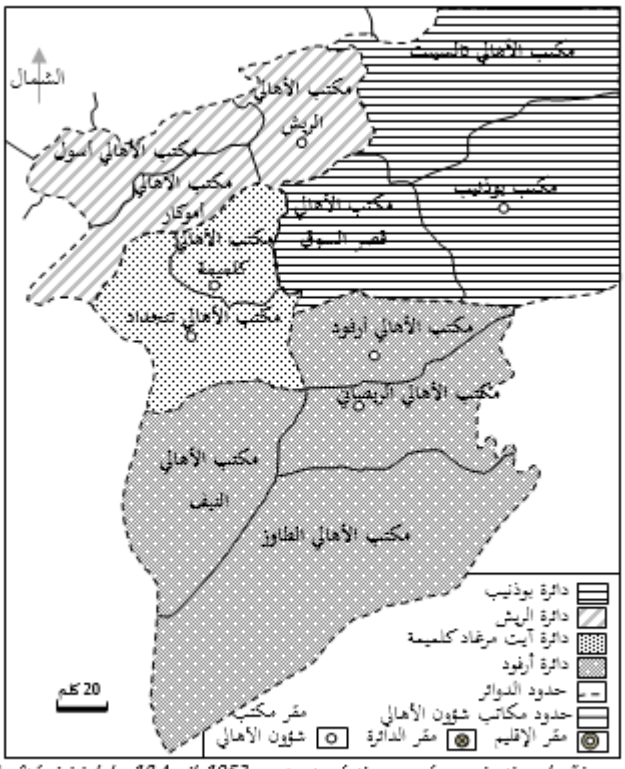

Source : *Arrêté viziriel du 18 Avril, 1953, portant création ou réorganisation des "jmaas" administratives de la région de Meknes,* Bulletin Officiel n° 2118, du 29 Mai 1953, pp. 262-263 .

يعتبر هذا التقطيع القاعدة الأساس للتنظيم الترابي للمنطقة والمحتفظ به حتى السنوات الأولى الاستقلال

2-4-3 التقسيم الإداري لسنة 1953:

تم بموجب القرار الوزيري الصادر بتاريخ 18 أبريل تقسيم تراب عمالة تافيلالت التابع لجهة مكناس إلى أربع دوائر: **الريش** و**كلميمة** و**بوذنيب** و**أرفود**. (خريطة رقم 4)

نشير هنا إلى أن واحة تافيلالت قسمت إلى ثلاث جماعات إدارية: عرب الصباح السيفة والسفالات وآيت خباش في مزكيدة وهارون، بينما أغفل اسم الريصاني تماما. نستخلص من تدخلات سلطات الحماية في إعداد التراب والتنمية المحلية ما يأتي:

- أنها حققت أهدافها المتمثلة في ضبط تحركات الأهالي وكسر شوكتهم وخلخلة بنياتهم التقليدية؛
- أن التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية رغم محدوديتها عمقت تهميش المنطقة؛
- تم تبني مبدأ التفاضل بين المراكز المحدثة التي حظيت بالعناية والمراكز التقليدية التي همشت خاصة الريصاني ومحيطه شأنه شأن المناطق التي قاومت بشدة (Verdugo, C., 1982, p. 260). فهل ستستدرك هذه الاختلالات في مرحلة الاستقلال؟

3 مرحلة الاستقلال

عملت الدولة بعد نيل الاستقلال مباشرة على إعداد التراب الوطني وتنميته في جميع المجالات محاولة تجاوز مخلفات الاستعمار اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، باعتماد سياسة التخطيط الشامل منذ الستينات؛ وتراب تافيلالت ليس بمعزل عن التراب الوطني، فما نصيب هذه المنطقة من هذه التدخلات؟

يمكن تسجيل ثلاث محطات رئيسية متمايزة ومتفاوتة الأهمية:

3-1 الإبقاء على الخريطة الإدارية للإقليم في مرحلة الاستقلال

بجعل منطقة تافيلالت بمفهومها الواسع إقليما مكونا من الدوائر المثبتة سلفا، مع إضافة دائرة ميدلت، في حين حولت مكاتب الأهالي إلى قيادات، فبقيت السافلة (تافيلالت) محافظة على الوضعية التي رسمتها لها سلطات الحماية؛ ذلك أن التقسيم الإداري للتراب المغربي بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.351 حول إقليم تافيلالت من عسكري إلى مدني مع تغيير الاسم ليصبح إقليم قصر السوق، ويتألف من خمس دوائر ميدلت والريش وقصر السوق وكلميمة وأرفود، وكل دائرة تتألف من عدة جماعات.

نستخلص من هذا التقسيم الجديد ما يأتي:

- أنه تم الحفاظ على الخريطة الإدارية التي رسمتها سلطات الحماية وتحويل واحة تافيلالت إلى قيادة مقرها بالريصاني تشرف على ثلاث جماعات قروية (بني امحمد والسفالات والريصاني) تابعة لدائرة أرفود وتحويل منطقة السيفة إلى مشيخة تابعة لقيادة عرب الصباح زيز بأرفود.
- أن الجماعة القروية الريصاني لا يعبر اسمها عن وجود مدينة الريصاني ضمن تراب الجماعة، ونظرا لوجود خلاف في التسمية بين سكان مزكيدة وسكان هارون الذين يشكلون أغلبية ساكنة الجماعة، فقد تم التراضي على تسمية الجماعة بالريصاني لوجود مقرها بالمدينة (اللحياني يوسف، 2000، ص. 44) التابعة لجماعة بني امحمد آنذاك.

كما تم اقتطاع دائرة ميلت لصالح خنيفرة وتالسينت وبني تاجيت لصالح فكيك سنة 1973 بعد إحداث إقليمي خنيفرة وفكيك. وتمت، في بداية الثمانينات، ترقية قيادة الريصاني إلى دائرة، ثم مركز الريصاني إلى بلدية في مستهل 1992، ثم تقسيم جماعة الطاوز إلى جماعتين، وترقية مشيخة السيفة إلى جماعة ترابية، وإلحاق دائرة الريش بإقليم ميدلت وقيادة النيف بإقليم تنغير سنة 2009.

3-2 التجهيزات الهيدروزراعية الكبرى :

قامت الدولة ببناء سد الحسن الداخل وشبكة القنوات العصرية وحفر قناة تاملاحت لتصريف المياه الجوفية المالحة من سافلة الواحة:

- **سد الحسن الداخل**: تم تدشينه في أبريل 1971؛ بطاقة استيعابية قدرت ب 380 مليون م^3 وبتغذية سنوية قدرت ب 180 مليون م ^{3} (منوغرافية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتافيلالت 2008)؛

- **شيدت شبكة من القنوات العصرية لصرف مياه الطلقات**: يبلغ الطول الإجمالي لهذه الشبكة بحوض زيز الأوسط والأسفل 551 كلم موزعة بين 343 كلم بسهل تافيلالت بنسبة الثلثين و208 كلم بزيز الأوسط، وتزود هذه الشبكة بماء الطلقات (مياه السد) من بوابات مجهزة بسافلة حائط السد، لتوزع مجاليا كالتلي:

- الواد والخنك ومدغرة واوفوس مزودة بقناة بالضفة اليمنى؛
- الواد و"زريكات" و"الدويرة" مزودة من بوابة بواد زيز؛
- تافيلالت من سد البروج تنطلق منه قناة رئيسية Po على مسافة 10 كلم تسع 12 م^3/ث لتتفرع إلى ثلاث قنوات رئيسية فرعية (خريطة رقم 5).

فيتم توزيع مياه **طلقات السد بزيز الأوسط والأسفل** حسب نصيب المناطق السقوية إلى 57% بسهل تافيلالت (تيزيمي والمعضيد وتافيلالت) و33% بزيز الأوسط و10% بقطاع التعويض.

يستنتج من هذه المعطيات أن النسبة المخصصة للسهل لا تتناسب مع مساحته الزراعية مقارنة بالقطاعات السقوية بزيز الأوسط؛ وأن الفرشة المائية الجوفية بالسهل لم تعد تستفيد من الطلقات كما كانت عليه الحال قبل بناء السد وشق القنوات العصرية (Margat, J., 2012, p 44). مما جعل كلفة السد تكون ثقيلة، إذ يمكن التمييز فيها بين كلفة مادية وكلفة بيئية واجتماعية:

- كلفة مادية مرتفعة: بلغ حجم كلفة السد والقنوات العصرية 350 مليون درهم سنة 1971؛ صرف منها 61,5% لبناء السد والباقي لشق وبناء القنوات العصرية؛ وتجدر

الإشارة هنا إلى أن جميع المغاربة ساهموا بشكل تضامني في هذا المشروع وذلك ب 0,50 درهم لكل قالب سكر اقتنوه.

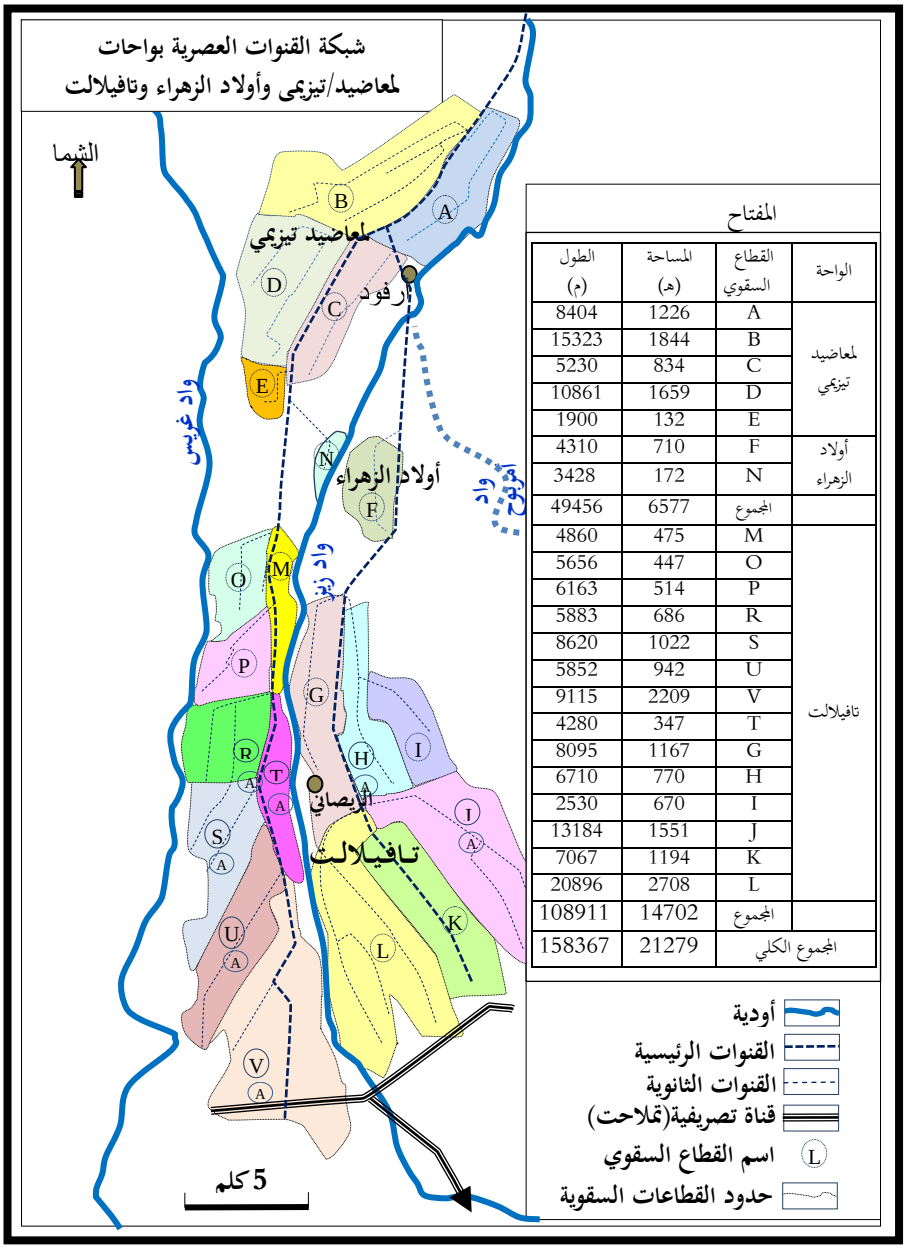

الواحة	القطاع السقوي	المساحة (هـ)	الطول (م)
لمعاضيد تيزيمي	A	1226	8404
	B	1844	15323
	C	834	5230
	D	1659	10861
	E	132	1900
أولاد الزهراء	F	710	4310
	N	172	3428
	المجموع	6577	49456
تافيلالت	M	475	4860
	O	447	5656
	P	514	6163
	R	686	5883
	S	1022	8620
	U	942	5852
	V	2209	9115
	T	347	4280
	G	1167	8095
	H	770	6710
	I	670	2530
	J	1551	13184
	K	1194	7067
	L	2708	20896
	المجموع	14702	108911
المجموع الكلي		21279	158367

Source : Monographie de la zone action de L'ORMVA du Tafilalet, 2008, p. 221 et 240

- كلفة بيئية واجتماعية باهظة متمثلة في عدم بلوغ المنشأة الهدفَ المركزي المسطر لها المتمثل في تنظيم جريان الماء وتحقيق 180 مليون م^3 من الماء سنويا كما هو بارز في الشكل الآتي:

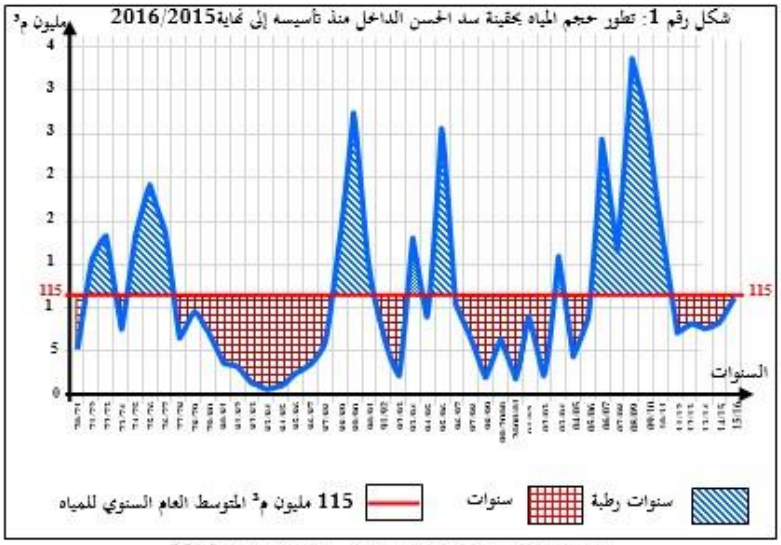

شكل رقم 1: تطور حجم المياه بحقينة سد الحسن الداخل منذ تأسيسه إلى نهاية2016/2015

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بتافيلالت دجنبر 2016

نستخلص مما سبق ما يأتي:

- أن متوسط الحصيلة المائية السنوية بحقينة السد منذ تدشينه سنة 1971 إلى نهاية دجنبر 2016 بلغ 115 مليون م^3، وهي كمية أقل بكثير مما قدره فريق الدراسة التشخيصية لمشروع السد 180 مليون م^3؛
- أن عدد السنوات التي سجلت زيادة عن المتوسط قليلة مقارنة بالسنوات التي سجلت عجزا (16 سنة مقابل 27سنة)؛
- لم يتمكن المشروع من تحقيق ما كان منتظرا منه نظرا للحمولة الضعيفة (عمليات الملء). فتافيلالت لم يصلها إلا أقل من نصف ما برمج في المشروع، إلى جانب استفادتها من 37 مليون م^3 من الجريان المائي في السافلة (Bousfoul, M., et Al., 2005, p. 238)؛

- أتت القنوات (البالغ طولها في السهل 343 كلم علما بأن كل ساقية تحتاج إلى 16 م عرضا أي 16 X 343000 م = 5488000 م^2 إنه رقم ضخم) على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، فزادت من تشتيت الملكية وأزاحت كميات كبيرة جدا من أشجار النخيل التي اعترضت طريقها، فكان لذلك انعكاس على المشهد الواحي بتافيلالت، وحرمان الكثير من الاستغلاليات من وصول الماء، مما خلف كارثة بيئية واجتماعية؛ حيث تنبأ أحد الفلاحين الفيلاليين بمآل النظام البيئي المحلي للواحة قائلا مباشرة بعد تدشين السد: "اللِّي عَنْدُّ شِيء ملك ينّوضْ يبيعه رَاهْ مَا بَقِيشْ يَفْرَحْ به"؛
- فتحت ممرات ريحية وسهلت ولوج الرمال إلى داخل الواحة (المولودي محمد، 2006، ص.5.)؛
- تقنية السد ثقيلة وغير مناسبة للمنطقة وظروفها، مما أدى إلى نتائج عكسية همت الموارد المائية وأنظمة الري والأنظمة البيئية والمجتمع والسكن:

* فبالنسبة للموارد المائية والتربة وأنظمة الري:
  - حبس مياه الفيض المنحدرة من زيز الأعلى عن زيز الأوسط وتافيلالت (Toutain , G., 1982, p. 80)؛
  - الحد من المواد العضوية والغرين وتخصيب التربة، مما نجم عنه ارتفاع نسبة الملوحة وتدني جودة التربة؛
  - تراجع تغذية الفرشات العميقة والقريبة (الخطارات والآبار والعيون)؛
  - توحل السد ب 1مليون م^3 سنويا (ORMVAT, 2004, p. 54) ومن ثم تقلص طاقة مخزون حقينته بما يفوق خمس طاقته الاستيعابية (Hemmi, D., 2006, pp. 34-36)؛
  - التعاطي للمضخات المائية واندثار نظام أغرور، فانعكس ذلك على الجانب الاجتماعي؛
  - تراجع زراعة الحبوب الشتوية فأصبحت جل الاستغلاليات جرداء إلا ما تبقى فيها من النخيل المقاوم.
* وبالنسبة للأنظمة البيئية: فقد لوحظ:

- تراجع غابة النخيل بنسبة تفوق الثلثين خاصة في المناطق المعتمدة على مياه الفيض المنحدرة من زيز بالضفة اليسرى لزيز الأسفل وبالأخص الجنان الواسعة المحيطة بمشيخات "الزوا" (الزوايا بالسفلات) والغرفة وتانيجيوت؛
- ارتفاع نسبة ترمل "الغابة" المطلة على واد غريس وابتلاع عشرات الهكتارات كما هو بارز في الجدول الآتي:

أهم المناطق المكتسحة بالرمال بواحة تافيلالت

المصدر: كرومي محمد، 2005.

المنطقة	المساحة (هـ)	المنطقة	المساحة (هـ)
السيفة	11	تينغراس	6
ونكاكا	2,5	كاوز	4
لوجارشة	5	ولاد جميع	4
سيدي احمد المدني	9	ولاد سيدي براهيم	3
هارون	12	زاوية الرمل	6
ميرزان	6	كيواز	7
تيسردمين	7	مقطع الصفا	8
المجموع	85		

* وفيما يخص التطورات الاجتماعية فقد أدى إلى (El Maliki, A., 1990, p. 246):
  - ارتفاع نسبة العمال المهاجرين خارج المنطقة بنسبة 337%؛
  - ارتفاع نسبة المجندين في الجيش بنسبة 330%؛
  - ارتفاع نسبة المهاجرين بصفة نهائية بنسبة 117%؛
  - تراجع نسبة الأسر الممارسة للفلاحة إلى 15%، وتعاطي الآخرين لمهن أخرى في إطار استراتيجية التكيف؛

- تقلص المساحة المزروعة بنسبة كبيرة جدا في تافيلالت، فلم تزرع سنة 1977 مثلا إلا 5000 هـ (Bouaziz, A., Belhamdani, A., 1993, p. 62) وأقل من ذلك في السنوات التي تلتها بعدما تسطر ضمن أهداف السد أن يتضاعف الإنتاج والقيمة المضافة ثلاث مرات. (Toutain, G., 1982, p. 79).

لا تهم المعطيات الواردة في الجدول سوى المناطق التي اكتسحتها الرمال بشكل كلي، بينما توجد عشرات الهكتارات المهددة بزحف الرمال بضواحي المناطق المثبتة في الجدول، ولم تعد الواحة حاجزا أمام هبوب الرياح الرملية، بل أن جل دور مدينة الريصاني تصلها الرمال عند هبوب الرياح، بعدما كانت في منأى عنها خلال الستينات وبداية السبعينات.

3-3 تزويد المنطقة بالماء الشروب والكهرباء

بالنسبة للماء الشروب: تم تزويد المنطقة بالماء الشروب ابتداء من 1986 فتم بناء خزان وسقاية أمام باب كل قصر، يتولى الإشراف عليها أحد أبنائه، ليستخلص كل مغترف عشر سنتيمات عن كل 10 لترات؛ وبذلك فك مشكل حاد عانت منه المنطقة لسنوات طوال خاصة في فصل الصيف ووقت انحباس المطر، حيث كان السكان يبحثون عن الماء العذب لمسافات بعيدة تفوق أحيانا عشر كلومترات؛ نظرا لملوحة معظم مياه الفرشة المائية وعدم صلاحيتها للشرب (Margat, J., 1960, pp.103-108) خاصة وقت الجفاف الحاد.

أما إيصال الكهرباء: فتجدر الملاحظة إلى أن سكان القصور اقتنوا مولدات كهربائية وقسمت الكلفة حسب عدد المنازل وحددت تسعيرة موحدة تقريبا مع تحديد حد أدنى إجباري لكل عداد في 10 دراهم. وحددت مدة الاشتغال من غروب الشمس إلى منتصف الليل صيفا والحادية عشرة ليلا شتاء. وكل راغب في الإنارة يؤدى ثمن الساعة التي شغل فيها المحرك بعد إخبار المكلف بذلك، بينما يعفى صاحب الجنازة في إطار التكافل الاجتماعي. واستمرت هذه العملية من أواسط الثمانينات حتى أواخر التسعينات؛ بعدما شرع في ربط القصور بالشبكة العمومية للكهرباء، حيث استفادت المنطقة من هذا المشروع عبر مراحل نبدي عنها الملاحظات الآتية:

- لم يتم ربط قصور المنطقة في سنة واحدة؛
- أن هناك تفاوتا كبيرا بين الجماعات في عمليات الربط بالشبكة الوطنية، حيث نجد جماعة السيفة وحدها هي التي أنجزت المشروع دفعة واحدة؛
- أن هناك تفاوتا داخل الجماعة الواحدة وأحيانا بين القصور المتجاورة ويعزى ذلك لحسابات انتخابية كما هي الحال بالنسبة لقصر الشقارنة ومشيخة بني امحمد بجماعة بني امحمد سجلماسة.

إن عملية الربط بالكهرباء والماء الشروب لم تحد من نزيف الهجرة وعمليات النزوح خارج الجماعات مما يدحض الاتجاه الذي يعتبر توفير هذين العنصرين عاملا رئيسيا في الحد من الهجرة.

3-4 حصيلة تدخلات إنقاذ التراث المعماري (تعدد المتدخلين في هذا المجال لكن الأثر محدود)

لقد كان حضور الدولة في الترميم والهيكلة والتجديد قويا قبل الاستعمار حيث تم إصلاح قصري أولاد عبد الحليم وأبار (الوثيقة رقم 24008 المؤرخة في 8 شوال 1268) وترميم ضريح مولاي علي الشريف وقصور أولاد عبد الحليم وبني ميمون الشرفاء وتغمرت وقصبة مولاي سليمان لتعرضها للفيضانات (الوثيقة رقم 24009 بتاريخ 08 محرم 1305).

في حين تدخلت سلطات الحماية لضرب المعمار المحلي والتماسك الاجتماعي بإحداث مجموعة من المراكز الجديدة بالجنوب الشرقي المغربي الذي كان تابعا لتافيلالت مقر الخليفة السلطاني وهذه المراكز هي أكدز وقلعة مكونة (Ait Hamza, M., 1994, p.73) وبومالن دادس وورزازات وتنغير وتنجداد وكلميمة والريش وقصر السوق وبودنيب وأرفود.

إن تدخل الدولة في العمارة المحلية كان محدودا جدا إن لم يكن منعدما، فقد اهتمت بالتجهيزات الهيدروزراعية الكبرى وذلك ببناء السد وشبكة القنوات العصرية، وبالمراكز الإدارية على حساب القصور وباستثناء "قصيرة سيدي مهدي" التي دمرها فيضان 1965 (Cherouit, A., 1989.

pp. 195-198) ، فإن قصور تافيلالت همشت وهمش مضمونها البشري مما دفع إلى هجرة السكان صوب المراكز القريبة أو المدن الكبرى أو اتجاه الخارج، هجرة استمرت إلى الوقت الحاضر. بل إن تدخلات الدولة سواء في إعادة بناء المنازل التي أتى عليها الفيضان، جاءت مغايرة لما هو محلي في الهيكل والمضمون مخالفة كليا للعمارة المحلية فهي مستوردة من تصورات غريبة عن الهوية المعمارية المحلية (Askari, M., Lahkak, A., 1980, pp. 1-2). كما أن المنشآت العمومية التي شيدت منذ بداية الستينات إلى اليوم (مؤسسات تعليمية وصحية ورياضية وبريدية ومقرات الجماعات المحلية ودور الشباب والنوادي النسوية، والقيادة والباشوية والمراكز الأمنية...) مستوردة ودخيلة، غيبت عنها كل صفات التراث المعماري المحلي، بل جاءت مدمرة له ومن تم القضاء على الخبرة المحلية شيئا فشيئا، بل تعتبر ثورة عليها وإسهاما في ضرب هذا المعمار وتجاوزه دون قيد (Sadki, A., 2006, , p. 6) ،فكانت بمثابة الضوء الأخضر لعمليات الانفجار خارج السور بتصورات ذاتية مستوردة دون توجيه ولا مراقبة.

ويمكن إبراز إسهامات مختلف المؤسسات التابعة للدولة في:

3-4-1 تدخلات وزارة الثقافة

وضعت وزارة الثقافة المحافظة على التراث المعماري الواحي ضمن أولويتها في المخطط الخماسي 1973-1977 وثيقة حول هذا التراث بغية التدخل لإنقاذه. ولتحقيق هذا الهدف أنشئت لجنة أُنيطت بها مهمة الإنقاذ. غير أن إكراهات مالية حالت دون تحقيق هذا المشروع.

وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني للحد من السكن العشوائي تمت برمجة مجموعة من التدخلات بتمويل من وزارة الثقافة (Sadki, A., 2003, , p. 176) وجهات أخرى من أجل تأهيل القصور والمحافظة عليها. ومن بين قصور تافيلالت المستفيدة من الإصلاح قصر الفيضة الذي رممت أسواره الخارجية والمدخل الرئيسي والدار الكبيرة (الأبواب، الساحة، المشور الصغير، فناء المدخل وغرفه، السقوف، الحمام والرياض) مع إحداث مرافق صحية. وقد تحول القصر بعد ترميمه إلى متحف لتراث تافيلالت.

3-4-2 تدخلات الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق

يهدف تدخل هذه الوكالة بواحة تافيلالت إلى رد الاعتبار لأربعة قصور (تاركة وأبو عام والفيضة وكلميمة) ومن أهم العمليات التي تم انجازها على مستوى هذه القصور والتي أشرف عليها مكتب دراسات بلجيكي « Patteetنذكر:

- تدعيم أساسات الأسوار؛
- ترميم النقط الأكثر تضررا بالقصر؛
- حماية وتقوية السور المحيط بالقصر؛
- تزويد القصر بالتجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وصرف صحي؛
- إنشاء ساحات ومنافذ جديدة وخلق نقط لإضاءة القصر.

غير أن أهداف هذه المشاريع لم تتحقق لعدم إشراك الساكنة المحلية وجهل الجهات المسؤولة بحرفة العمارة الطينية الخاصة بالقصور وعدم البحث عن الخبرة المحلية والأخذ بيدها.

3-4-3 تدخلات وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية تمت في شطرين:

الشطر الأول: انطلاقا من سنة 1999 تم الشروع في ترميم قصبة مولاي عبد الكريم المجاورة لضريح مولاي علي الشريف، حيث همت العملية تبليط الأزقة والممرات وإصلاح حوالي 170 بناية بتكلفة بلغت ستة ملايين وخمسمائة ألف درهم. وخصص المبلغ نفسه لترميم قصر أبو عام سنة 2003. لكن هذه العملية لقيت أثناء تنفيذها مجموعة من الصعوبات لعدم إشراك السكان المعنيين بالمجال والفاعلين المحليين الحاملين للخبرة في مجال الصيانة والترميم، وغرابة الدراسة التقنية عن المجالات الواحية عامة وسكن القصور خاصة؛

الشطر الثاني: شمل قصري أخنوس (يقطنه حوالي 160 أسرة بتكلفة ثمانية ملايين درهم، انتهت أوراش ترميمه في خريف 2011) وأولاد عبد الحليم (تسكنه 35 أسرة خصصت له خمسة ملايين درهم، انتهت أوراش ترميمه في مستهل 2013).

3-4-4 تدخلات وكالة العمران

أعدت هذه الوكالة برنامجا معلوماتيا يتضمن بطاقات تقنية لتشخيص الحالة الراهنة لكل قصر اعتمادا على الرواية الشفوية كمصدر وحيد للتأريخ وهو ما يحول دون تحديد القيمة المعمارية والتاريخية للقصور في إطار إسهامها في ترميم وإعادة تأهيل قصور تافيلالت.

وكحصيلة لكل التدخلات، يمكن القول إنها اتسمت بالانتقائية واقتصرت على خمسة قصور طيلة عقدين من الزمن. وانحصرت في إصلاح مجالات محدودة همت: - بعض المرافق العامة داخل القصر كالمدخل الرئيسي والمسجد والساحة العمومية - الممرات الرئيسية مع إعادة تأهيلها وترصيفها - المباني الآيلة للسقوط بترميمها لما تشكله من خطر على البنايات المجاورة - إنشاء شبكة لتصريف مياه الأمطار لما لها من تأثير على المعمار المبني بالتراب - إسناد وظائف جديدة لبعض المرافق التي تخلت عن أدوارها الأصلية.

اتسمت هذه التدخلات بالبطء والانتقاء وعدم إشراك السكان القادرين على ضمان الصيانة الدائمة لعمارة القصر، وبظرفيتها مما لم يشجع على إعادة إعمار القصور، علما بأنه كان بإ مكانها أن تحقق نجاحا أفضل لو تم التسريع من وتيرة التدخل وأخذ برأي الساكنة وإشراكها في ترميم المنشآت الجماعية بالقصر وتكليفها بترميم مساكنها وإعادة تأهيلها شريطة أن تحترم ضوابط وأشكال الهندسة المعمارية المحلية.

تحتاج أشغال ترميم العمارة المحلية إلى الصيانة والتتبع باستمرار لما تتعرض له من تآكل وأضرار نتيجة شدة الحرارة وقوة السيول الظرفية والفيضانات الدورية؛ وهو أمر يحتاج إلى تشخيص دقيق وإلى التقائية تدخلات الفاعلين.

3-5 مشروع إنقاذ الواحات والمخططات الجماعية للتنمية

3-5-1 المشروع الوطني لإنقاذ وإعداد الواحات

قامت مديرية إعداد التراب الوطني فيما بين 2002 و2004إنجاز دراسة عن تهيئة وتنمية الواحات بالمغرب بهدف تشخيص الواقع ووضع استراتيجية لتنميتها وتهيئتها، على المدى القصير

والمتوسط، بغية تأهيل هذه المجالات الحساسة ورد الاعتبار لها (مديرية إعداد التراب الوطني، 2006، ص. 3.).

ومن المحاور الهامة التي تطرقت إليها الدراسة:

- الواحات مكون مجالي وبيئي أساسي في المنظومة الترابية الوطنية؛
- الواحات حلقة وصل كونية ذات أهمية عالمية.

وقد تبين من خلال قراءة وتحليل هذه الوثيقة أن التشخيص الخاص بواحة تافيلالت ناقص جدا مقارنة بواحات زيز الأوسط ودرعة الأوسط. ويعزى ذلك إلى الباحثين الذين تكلفوا بإجراء الدراسات الميدانية ونجم عن ذلك تعميم واقع واحات معينة على واحة تافيلالت رغم وجود الفارق، إذ لا قياس مع وجود الفارق كما يقول الأصوليون. مما يفرض عدم الاعتماد عليها وإنجاز تشخيص دقيق يبرز الإمكانات الفعلية والإكراهات التي تشكو منها (Institut Royal des Etudes Stratégiques, 2010, p. 6). ولتفعيل ذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية لإنقاذ وتنمية الواحات وشجر الأركان.

3-5-2 الوكالة الوطنية لإنقاذ وتنمية الواحات وشجر الأركان

أحدثت سنة 2009، لحماية وتثمين فضاءات الواحات وشجرة الأركان وفق مبدأ التنمية المستدامة.

وتسهر هذه الوكالة على:

- حماية وتجديد الرصيد الوطني من أشجار النخيل المثمرة، التي تعد محور النظام البيئي للواحة؛
- عقلنة تدبير الموارد المائية ومكافحة التصحر وزحف الرمال؛
- استباق مخاطر وانعكاسات التغيرات المناخية والنهوض بالبحث العلمي المتعلق بهذا النظام البيئي؛

- السهر على التنمية المحلية وتحسين ظروف عيش ساكنة الواحات بتوفير الظروف الملائمة للتنمية البشرية وخلق أنشطة جديدة مدرة للدخل تحافظ على الموروث الثقافي والحضاري للأنظمة الإيكولوجية للواحات وتثمنه؛
- القيام بدور محرك ومبسط للمبادرات التي تخدم المجالات الواحية وشجرة الأركان وذلك بتشاور وتنسيق مع مختلف الجماعات والقطاعات الوزارية خاصة الفلاحة والمصالح الترابية للدولة، فضلا عن السهر على نمو هذه الفضاءات ومتابعة تطورها.

ويبين الشكل الآتي مكانة الوكالة في المشروع الوطني لإنقاذ وتنمية الواحات:

شكل رقم 2: مكانة مشروع الوكالة الوطنية لإنقاذ وتنمية الواحات وشجر الأركان في تنمية الواحات:

3-5-3 المخطط المديري للتهيئة والتعمير لوادي زيز

يغطي **المخطط المديري للجماعات** الترابية الموجودة في حوض زيز بالإضافة إلى مراكز كلميمة وتنجداد وبودنيب والجرف، ويهدف إلى التنسيق بين مجمل المتدخلين قصد توحيد أنشطة التهيئة، وذلك بوضع اختيارات وتوجهات إعداد التراب من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة لتراب حوض زيز. كما يهدف تحديد النطاقات الجديدة للتمدين والاستعمالات العامة للأرض. ويتم هذا التنسيق من خلال إبراز الخيارات المتاحة لإدخال تحسينات على تخطيط متناغم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وسنتناول ما يهم الوحدة الترابية لزيز الأسفل من هذا المخطط: تتكون هذه الوحدة المجالية من أوفوس والرتب ولمعضيد/تيزيمي وأرفود والجرف وواحة تافيلالت (السيفة وبني امحمد سجلماسة والسفالات وبلدية مولاي علي الشريف وجماعة الريصاني) والطاوز وهو مجال تطرح فيه إشكالية التعميرية بحدة، لشدة الترمل وتدهور الغابة من جهة، وإمكاناته السياحية الكبرى، من جهة ثانية. وقد تم توجيه المخطط في هذا المجال الفرعي في ضوء هذا الإشكال ب:

– اقتراح خلق منطقة حضرية جديدة توجه تنمية التمدين خارج الغابة سواء في شمال أرفود وفي اتجاه الجرف أو في اتجاه مرزوكة على جنبات الطريق الوطنية رقم 13؛

– تكثيف الجهود على مستوى التنمية السياحية، بالنظر لمؤهلات المنطقة السياحية (مناظر طبيعية، مآثر تاريخية، عادات وتقاليد،) وإمكانية تقديمه لمجموعة من الأنشطة السياحية، لذا اقترح المخطط جعل السياحة قطاعا رئيسيا مشغلا بحوالي 10 ألف سرير.

– تقوية إنقاذ الوسط الطبيعي وحمايته من التدهور عن طريق محاربة زحف الرمال وعقلنة استعمال الماء وتشجيع الزراعات والغراسة الموفرة للماء وذات المردود العالي والمقاومة للأمراض والجفاف وتشجيع الزراعة المشهدية والاعتناء بسلامة النخيل وحمايته من كل أشكال التدمير.

من هنا حددت إسقاطات المخطط لمدى سنة 2030 في زيز الأسفل، تخصيص114 هـ للسكن و15 هـ للتجهيزات العمومية منها سوق بأرفود، وتحويل المحطة الطرقية بالريصاني وخلق مركب للصناعة التقليدية وتجهيزات سياحية دون احتساب الحاجات من التجهيزات المهيكلة.

غير أن هذه المشاريع بقيت حبيسة التصورات والأوراق، حيث لم تشخص على أرض الواقع بالنسبة لواحة تافيلالت، رغم ما شابها من هفوات أثناء التشخيص (الشرقاوي أحمد، 2014، ص 124) مثل الخلط بين الجماعة القروية للريصاني والجماعة الحضرية لمدينة الريصاني (بلدية مولاي علي الشريف) وما ترتب عن ذلك على مستوى توزيع السكان والتجهيزات (SDAU de la vallée du Ziz, p. 22).

3-5-4 المخططات الجماعية للتنمية

تمت في دجنبر 2011، طبقا للمادة 36 من الميثاق الجماعي2009، المصادقة على المخططات الجماعية للتنمية المتعلقة بالجماعات المحلية المكونة لواحة تافيلالت (السيفة وبني امحمد سجلماسة وبلدية مولاي علي الشريف والريصاني والسفالات)، وتبدي قراءة وتحليل هذه المخططات الملاحظات التالية:

فيما يخص السياق العام تم اعتماد سياق موحد في جميع المخططات يغطي أزيد من 14 صفحة بما فيها تقديم الخلفية النظرية والمنهجية لإعداد المخطط؛ مقابل غياب التفرد الذي يطبع كل جماعة والاكتفاء بقالب موحد.

فقد نحا التشخيص الترابي نفس المنحى السابق بالنسبة لجماعتي بني امحمد سجلماسة والسفالات رغم التفاوت الموجود بينهما، سواء على مستوى الموقع أو الإمكانات الطبيعية والتراثية، مما يؤكد الطابع التقني الغالب على هذه المخططات. ومن تم غياب التحليل الدقيق في أفق إبراز هوية كل جماعة وتقوية تنافسيتها مع بقية الجماعات الأخرى. وغابت النظرة التكاملية التي تأخذ المجال بتياراته وتفاعلاته وتكامله في الحسبان.

أما العنصر الثالث المتعلق بالتوجهات الاستراتيجية، فبوب في ثلاثة محاور طبقت على جميع الجماعات :- دعم النسيج الاقتصادي والرفع من مستوى عيش ساكنة الجماعة وتأهيل مجال الجماعة للرفع من تنافسيته وتحسين أدائه وتقوية قدراته على استقبال الاستثمار والمشاريع التنموية أدرجت في جميع المخططات، رغم كون أربع جماعات قروية وواحدة فقط حضرية.- دعم

الكفاءات المحلية وتنمية الموارد البشرية الذاتية للجماعة وتقوية الحكامة .- برمجة المشاريع السداسية (2011-2016) والثلاثية (2011-2013) والسنوية (2011)؛ فبالنسبة للبرنامج السنوي 2011 لم تتم المصادقة على المخططات الخمسة إلا في دجنبر 2011، مما يحول دون تنفيذ برنامجها في تلك السنة.

وقد بلغت تكلفة المخططات الجماعية للتنمية بواحة تافيلالت أزيد من 665 مليون درهم موزعة بشكل متفاوت بين الجماعات المعنية نسجل عليها ما يأتي:

- أن التكلفة الإجمالية للمخططات الجماعية متفاوتة بين جماعة وأخرى، حيث تاتي في المقدمة جماعة بني امحمد سجلماسة بنسبة 29% من مجموع التكلفة الإجمالية للمخططات، تليها جماعة الريصاني ب 22%، ثم مولاي علي الشريف ب 18%، ثم السفالات ب 16% فالسيفة ب 15%؛
- أن جماعة الريصاني رغم احتضانها لأقل نسبة سكانية (ثلث ساكنة السفالات وربع ساكنة بلدية مولاي علي الشريف) فإن حجم تكلفة مخططها فاق حجم تكلفة مخطط البلدية؛
- أن هناك تفاوتا داخل مخطط الجماعة بين الأهمية المخصصة لكل قطاع، مما يفرض إبراز هذا التفاوت بالنسبة لكل مخطط على حدة.

فبعد قراءة وتحليل تصميم التهيئة والمخطط الجماعي لبلدية مولاي علي الشريف تبين ما يأتي:

* لا يوجد تطابق بين الوثيقتين، مما يدل على أن كل وثيقة أنجزها فريق خاص دون التنسيق بينهما؛
* أن مجموعة من مقترحات المشاريع بالمخطط لم يتم توطينها ولا الإشارة إليها مثل الإعدادية والثانوية التقنية والمستشفى متعدد الاختصاصات؛
* أن تخصيص مساحات كبيرة خاصة بالفيلات على جنبات الطريق الوطنية رقم 13 عند مدخل المدينة ليس واقعيا؛
* إن بناء سوق عصري المشار إليه في المخطط لم تتم الإشارة إليه ولا تحديد مكان بنائه؛

* إن جل المنشآت الإدارية والاجتماعية المزمع إحداثها لم تتم تسميتها وتوطينها؛
* إن الكثير من المجالات التي تم اقتراحها للبناء تحت وصاية وزارة الثقافة وجزء منها به آثار تابعة لسجلماسة مثل الجانب الشمالي للطريق الوطني شرق واد زيز (قنطرة لقواس)؛
* إن مقترح توسيع المدينة خارج غابة النخيل في اتجاه مرزوكة غير واقعي ولم يعينه التصميم بل اكتفى بالإشارة إليه.
* أن تصميم التهيئة لبلدية مولاي علي الشريف عمل تقني دون إشراك السكان المحليين والفاعلين، إذ لم يتم البث في مجموعة من القضايا العالقة والتي تحول دون تطبيقه على أرض الواقع مثل المشكل العقاري والتمويل (المولودي امحمد، 1999، ص. 7-11) ، وموقف الساكنة والإسهام فيه، وعدم تأهيل المجلس لعملية التنفيذ والمراقبة والتتبع والتوجيه، زيادة على خصوصية هذه البلدية لكونها مدينة قصورية بامتياز تحتضن المآثر التاريخية والعديد من الأراضي الزراعية التي هي كلها في حاجة إلى رعاية خاصة، إذ على تصميم التهيئة أن يحسم فيها بمنظور استشرافي مستديم.

أما بالنسبة للبرنامج الشمولي للمخططات الجماعية للتنمية بواحة تافيلالت فيمكن التمييز بين صنفين رئيسين: القطاعات الاقتصادية والتجهيزات الاجتماعية.

فبالنسبة للقطاعات الاقتصادية نلاحظ تفاوتا بين الجماعات في برمجته لمشاريع هذه القطاعات حيث إن:

- الجماعات القروية الأربع لم تضع الفلاحة كقطاع أساسي في أولوياتها التنموية باستثناء جماعة بني امحمد سجلماسة التي بوأتها المرتبة الثانية بعد السكنى والتعمير، ولكن دون التركيز على الماء القلب النابض للفلاحة. بينما خصصت الجماعات الأخرى عشر تكلفة المخطط، وهو أمر مقبول بالنسبة للبلدية فقط؛
- قطاع الطرق والمواصلات خصص له قسط مهم من الميزانية في المخططات، خاصة بالنسبة للبلدية وجماعة السفالات؛

- قطاع الصناعة التقليدية أهمل في جميع الجماعات باستثناء السيفة؛ ذلك أن هذا القطاع حيوي وفي حاجة إلى دعم وهيكلة ورد اعتبار في الوقت الذي تراجعت فيه الأنشطة الفلاحية خاصة وأن الواحة تتوفر على موارد هامة (النخيل ومخلفاته...) وخبرات محلية في حاجة إلى تثمين.

خاتمة

يمكن، انطلاقا من تشخيص حصيلة إعداد التراب والتنمية المحلية بتافيلالت، التمييز بين ثلاث خلاصات متباينة تعكس المرحلة التاريخية التي أنتجت كل واحدة؛

– إعداد منبثق من الإمكانات المتاحة والخبرات المحلية التي أبدعته قبل استعمار المنطقة، فنجم عن ذلك توازن بيئي وحضارة فيلالية تنظيما وتدبيرا وإشعاعا دام لأزيد من عشرة قرون كقاعدة كل تدخل استشرافي رغم ما تخلله من عمليات مد وجزر؛

– تدخل أمني، في فترة الحماية، خلخل البنيات التقليدية بإحداث مراكز جديدة على حساب المراكز التقليدية موجهة لخدمة سلطات الحماية؛ وفرض حصار اقتصادي على ساكنة القصور التي قاومت المحتلين بكل ما تملك؛ وتدمير كثير من المنشآت العمرانية؛ وخلق كيانات إدارية منافسة لكيانات اجماعة لقبيلة وتحويل القيادة الإدارية والسياسية من قلب تافيلالت إلى قصر السوق وارفود؛

– تم الإبقاء في المرحلة الثالثة (بعد نيل الاستقلال) على التقسيم الإداري والمنطق التفاضلي الموروث من الاستعمار وإقامة تجهيزات هيدروزراعية كبرى في إطار سياسة السدود التي تبناها المغرب خلال نهاية الستينات وبداية السبعينات بإقامة سد الحسن الداخل وشبكة قنوات السقي العصرية وقناة تاملاحت التصريفية فنجمت عنها نتائج عكسية على الفرشات المائية والغابة وسيول هجرية وعجز ديموغرافي أفقد المنطقة قسطا كبيرا من قوى الإنتاج والنخب الفاعلة ومن ثم الخبرات المحلية.

مما يفرض التشخيص الدقيق والتخصيص للإمكانات المتوفرة والمشاكل الفعلية والفرص المتاحة من أجل استشراف تنمية ترابية مستديمة.

لائحة المصادر والمراجع

احدى امحمد، 2006، **الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية**، ندوة البيئة في المغرب: معطيات تاريخية وآفاق تنموية، منطقة درعة نموذجا، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 9، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص. 197-206.

الإدريسي محمد، 1985، **تطور نظام الري والملكية في منطقة تافيلالت بالاعتماد على الوثائق المحلية**، بحث لنيل الإجازة في التاريخ، فاس، 1984 /1985 (غير منشور).

الأمير مولاي سليمان، 1305 هـ (1887م)، رسالة إلى السلطان مولاي الحسن يخبره فيها بترميم ضريح مولاي علي الشريف وقصور أولاد عبد الحليم وبني ميمون الشرفاء وتغمرت وقصبة مولاي سليمان لتعرضها للفيضانات. تحت رقم 24009 بتاريخ 08 محرم 1305.

البوزيدي أحمد، 1991، **جوانب من سياسة سيدي محمد بن عبد الله بالأقاليم الجنوبية**، الدورة الثالثة لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية بالريصاني، مطبعة الأمنية، الرباط، ص. 229-255.

تاوشيخت لحسن، 1991، **المنجزات العمرانية للسلطان محمد بن عبد الله بتافيلالت**، الدورة الثالثة لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية، الريصاني، ص .393-419.

الجريدة الرسمية عدد 5711، بتاريخ 23 نونبر 2009 ص 538.

الجماعة الحضرية مولاي علي الشريف، 2011، **المخطط الجماعي للتنمية**.2016/2011. 87 ص.

الجماعة القروية الريصاني،2011، **المخطط الجماعي للتنمية**.2016/2011. 67 ص.

الجماعة القروية السيفة،2011، **المخطط الجماعي للتنمية** 2011 /2016. 68 ص.

الجماعة القروية بالسفالات، 2011، **المخطط الجماعي للتنمية** 2016/2011. 67 ص.

الجماعة القروية بني امحمد سجلماسة،2011، المخطط الجماعي للتنمية 2016/2011. 69 ص.

الجماعة القروية بني امحمد سجلماسة، 1998، منوغرافية **جماعة بني امحمد سجلماسة.** مطبعة تافيلالت. الراشيدية. 62 ص.

حافظي علوي الحسن، 1997، **سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي.** طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. مطبعة فضالة. المحمدية.

الشرقاوي أحمد، 2002، **دور المؤرخ في تصحيح الخرائط الاستكشافية المنجزة في القرن 19 حالة تافيلالت،** يوم دراسي في موضوع إشكالية دراسة البادية المغربية من خلال الخرائط تنظيم مجموعة البحث في تاريخ البادية المغربية بتنسيق مع شعبة التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة بتاريخ 2002/01/16.

الشرقاوي أحمد، 2014، **إعداد التراب والتنمية المحلية بواحة تافيلالت (الريصاني ومحيطه)،** أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، السنة الجامعية 2014/2013 (غير منشورة).

كرومي محمد، 2005، **عوامل التصحر بمنطقة الريصاني والمجهودات المبذولة لمكافحة هذه الآفة،** ندوة دور المعارف المحلية في محاربة التصحر يومي 23 و24 دجنبر، نظمها النادي المغربي للتربية البيئة والسكانية بثانوية الحسن الثاني بالريصاني.

اللحياني يوسف، 2000، **جماعة الريصاني القروية ودورها في التنمية،** بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1999/ 2000 (غير منشور).

مديرية إعداد التراب الوطني، 2006، **المشروع الوطني لإنقاذ وإعداد الواحات،** وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، الرباط.

المولودي المحمد، 1999، **مشروع تصميم التهيئة لمدينة الريصاني حقيقة أم وهم، ندوة** البحث العلمي قاطرة التنمية بتافيلالت، تنظيم جمعية الإشعاع الثقافي بالريصاني، مجلة إشعاع تفيلالت، أبريل 2001، الريصاني، ص. 7-11.

المولودي المحمد، 2006، **مكافحة الترمل بواحة تافيلالت بين تدخل الدولة ومبادرات الفلاحين**، موقع تنمية، ص.5 .

http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=8863
(consulté le 14/10/2018)

الوسيف مسعود الشيباني، 1268 هـ، **رسالة إلى الأمير محمد بن عبد الرحمن في شأن إصلاح قصري أولاد عبد الحليم وأبار** تحمل رقم 24008 المؤرخة في 8 شوال 1268

Ait Hamza (M), 1994***, Kalaat Mgouna est-il un centre ? Réflexion méthodologique, évolution récente,*** Colloque N°28 : Mutation socio-spatiales dans les campagnes marocaines, Fac, Lett. Rabat, Imp. Najah el Jadida, Casa, pp.73-84

Alcouffe (A.), 1957, Les ***ressources minières des provinces de Meknès et Tafilalet,*** In Bulletin économique et social du Maroc, V. XX, N° 72, Avril, pp. 503-513.

Arrêté résidentiel du mois d'avril 1927 portant ***réorganisation administrative de la région de Meknès,*** Bulletin officiel N° 758 du 3 Mai 1927, pp.938-939

Arrêté résidentiel N° 88, A.P. portant suppression de la région militaire des confins algéro-marocains et ***organisation territoriale et administrative du territoire autonome du Tafilalet***, In Bulletin Officiel du Maroc N° 1122, du 27/04/1934, pp. 379-380.

Arrêté résidentiel portant ré***organisation territoriale et administrative du territoire autonome du Tafilalet***, In Bulletin officiel du Maroc N° 1131, du 29/06/1934, pp. 599-600.

Askari (M.), Lahkak (A.), 1980, ***Autoproduction communale et équipement ruraux, l'authenticité architecturale dans le sud du Maroc et l'utilisation des matériaux locaux***, Ouarzazate. pp. 1-2.

Bernard (D.), 1927***, renseignements coloniaux,*** In Bulletin du comité de l'Afrique française, N°10, pp. 386-400.

Bouaziz (A.), Belhamdani (A.), 1993, ***Impactes des contraintes physiques et disponibilités en eau sur les systèmes de cultures et systèmes de production oasiens, Cas du Tafilalet,*** C E S D, Meknès.

Bousfoul (M.), et Al., 2005, ***Gestion intégrée des ressources en eau dans le Tafilalet : une nécessité pour la préservation des oasis du sud est marocain,*** Symposium international sur le développement agricole durable des systèmes oasiens, 07-10 Mars 2005, Erfoud, Maroc. pp. 235-242.

Celerier (J.), 1935, ***L'organisation de la Zone présaharienne du Maroc***, R, G, M, V. XIX, N I, Rabat, janvier, pp. 5-47.

Cherouit (A.), 1989, ***Evolution de l'habitat rural traditionel dans les oasis présaharien: l'éclatement du ksar dans la vallée du Ziz et la plaine du tafilalt (P. Errachidia***) D.E.S, I.N.A.U., Rabat, 1987, 208 p.

Dastugue (H.), 1867, ***Le Tafilala proprement dit***, 1859-1861, In Bulletin de la société de géographie, Avril, 1867, PL. I-II

Doury (P.), 2008, ***Un échec occulté de Lyautey L'affaire du Tafilalet Maroc oriental (1917-1919),*** L'Harmattan, Paris,

El Maliki (A.), 1990, ***L'exode rural au Maroc, étude sociologique de l'exode du Tafilalet vers la ville de Fès,*** Doct., en sociologie, 2t. Pôle Humanités, sciences humaines et sociales, Université d'Aix Marseille..

Escallier (R.), 1981. ***Citadins et espace urbain au Maroc***. Tours : Urbama. Fascicule de recherche n° n° 8, 2 tomes. Université de Tours, Centre d'études et de recherches URBAMA, .

Hammoudi (A.), 1970***, L'évolution de l'habitat dans la vallée du Draa***, R.G.M, N° 18, RABAT, p.33.

Hemmi (D.), 2006, ***Optimisation de l'utilisation de l'eau d'irrigation dans un espace oasien Cas du Tafilalet,*** Mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme, INAU., Rabat.

Institut national de recherche agronomique, ORMVAT, 2004, ***Agro-biodiversité et durabilité des systèmes de production oasiens dans la palmeraie d'Aoufouss, Errachidia - Maroc,*** Série de Documents de Travail No 121, Maroc, 139 p.

Institut Royal des Etudes Stratégiques, 2010, ***« La sauvegarde et le développement des oasis, un défi national à portée régionale et internationale »***, 16ème Conférence des Parties Signataires de la Convention-cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques Cancun, Mexique Mercredi 8 décembre 2010.

Jarir (M.), 1983, ***Er-Rachidia et l'organisation de la vallée du Ziz*** T.3 Cycle en géographie Tours, p.230 (Non publié)

Kouzmine (Y.), 2003, ***L'espace saharien algérien, Dynamiques démographiques et migratoires***, Maîtrise de Géographie, U.F.R Sciences du Langage, de l'Homme et de la Société, Institut de Géographie, Laboratoire THEMA, Université de Franche-Comté, Année univers. 2002-2003.

L'Illustration N° 4640, 90me année Février, 1932

Margat (J.), 1960***, Alimentation en eau potable des populations de la plaine du Tafilalet***, Notes Marocaines, N° 13, Rabat, pp.103-108.

Margat (J.), 2012, ***Contribution à l'histoire de l'aménagement hydraulique du Tafilalet : aperçu sur le détournement de l'oued Ziz,*** In colloque : "Les oasis du Draa et du Tafilalet : culture, histoire et développement, quelle stratégie régionale intégrée ?" organisé par Le Conseil National des Droits de l'Homme les 21 et 22 Janvier à Ouarzazate 4p.

Margat (J.), 2012, ***Importance et fragilité des ressources en eau souterraines des oasis du Tafilalet*** In colloque "Les oasis du Draa et du Tafilalet : culture, histoire et développement, quelle stratégie

régionale intégrée ?" organisé par Le Conseil national des droits de l'Homme les 21 et 22 Janvier à Ouarzazate.

Margat, J., 1962, ***Mémoire explicatif de la carte hydrogéologique au 1/50 000.*** Notes et Mémoires du Service géologique, N° 150 bis. Rabat,

Ministre délégué chargé de l'habitat et de l'urbanisme, 2007***, « SDAU de la vallée du Ziz »,*** Rapport N°2, Bureau d'études SUD.

Pletsch (A.) , 1979, ***Hiérarchie économique des ksours dans le sud Marocain***; BE.S.M., N° 138-139 Rabat, pp. 150-160.

Sadki (A.), 2003, ***Urbanisme et conservation du patrimoine culturel présaharien, cas des ksour du Tafilalet***. Mémoire de 3° cycle, Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme. Rabat. (Non publié)

Sadki (A.), 2006, ***Urbanisme et réhabilitation du patrimoine architectural : Les Ksour du Tafilalet (Province d'Errachidia - Sud-est du Maroc)***, URBAMAG, 1 – Les médinas et ksours dans la recherché universitaire, 26 octobre 2006, 10 p.

Toutain (G.), 1982, ***Technologie lourde et fragilité des écosystèmes phœnicicoles : Palmeraie de Tafilalet (Maroc),*** In Economie rurale, N° 147-148, Janvier-Mars, 1982, p. 80.

Verdugo (C.), 1982, ***l'aménagement de la vallée du Ziz Maroc***, T. 3ème cycle, Sorbonne, Paris (Non publlié)

الأنظمة المائية وأشكال التكيف بواحات ميسور بملوية الوسطى

محمد أزهار* الطيب بومعزة** محمد الخباز***

ملخص

تعتبر المياه موردا طبيعيا أساسيا للحياة، ومادة ضرورية ترتكز عليها الحياة الإنسانية وسائر الكائنات الحية. ويتميز توزيعها الجغرافي بعدم الانتظام في الزمان والمكان، فهي شديدة التأثر بالتقلبات المناخية وبالانعكاسات السلبية للأنشطة البشرية (غزال (محمد)،2007)، وبالتحولات الحديثة، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة ومعقدة للتدبير انطلاقا من الضغط المستمر والتنافسية المتزايدة على مصادره.

وفي هذا السياق تعرف المجالات الواحية السهبية لحوض ملوية الوسطى ندرة وازتها درايات تقنيات تقليدية هيدرومائية وأنظمة دقيقة في تملكه وتوزيعه؛ ذلك أن المجتمعات اهتدت منذ القديم إلى إبداع أساليب وطرق لجمع وتصريف وتوزيع المياه، تتكيف مع الظروف المناخية الصعبة لهذه المنظومات الواحية القاحلة. لكن أشكال الاستغلال الحالية والخيارات الاقتصادية التي تعتمد على اقتصاد فلاحي يقوم على التكثيف الزراعي وإدماج الفلاحة في إطار اقتصاد السوق أدت إلى البحث عن مصادر جديدة تعويضية للخصاص المائي، خاصة خلال فصل الصيف، حيث يتراجع صبيب العيون وتشتد الحاجة إلى السقي، مما أدى إلى بروز نمط استغلال آخر نتيجة ازدياد الحاجيات السكانية لهذا المورد الطبيعي. وقد تزايد هذا الضغط أمام ظهور تقنية الضخ العصري للمياه، مما أدى إلى اكتشاف أساليب أخرى في التكيف، أي الانتقال من التكيف الجماعي المنسجم مع المجال إلى التكيف الفردي الذي ينذر بتطور حدة استنزاف الفرشاة المائية، وهو ما يزعزع مقومات التنمية واستدامة الواحات عن طريق خلخلة النظم التقليدية والدرايات الموروثة

*أستاذ باحث، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية

**أستاذ باحث، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية

*** طالب باحث، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية

وليدة هذه المجالات البيئية الهشة؛ إذ يعتبر هذا التغير كنوع من التكيف الجديد، لذا يمكننا أن نتساءل عن هذا التداخل في التدبير هل هو أزمة أم تحول نحو التطور الذي تشهده معظم المجالات الهامشية الجافة؟

كلمات مفتاحة: التكيف، العرف، التدبير، السهوب الواحية، ملوية الوسطى

Résumé

L'eau est considérée comme une ressource essentielle naturelle pour la vie. Elle se répartit irrégulièrement dans le temps et l'espace. L'eau est considérée plus vulnérable face aux changements climatiques et aux effets néfastes des actions anthropiques. Les mutations récentes ont conduit à l'émergence de nouvelles formes de gestion en réponse aux besoins croissants, ce qui rend le processus de gestion de cette matière assez complexe.

Dans ce contexte, les espaces steppiques oasiens du bassin versant de la moyenne Moulouya se caractérisent par la rareté des eaux et la richesse en savoir-faire au niveau des techniques de gestion de cette matière et d'adaptation aux conditions climatiques défavorables du système aride. Toutefois les formes d'exploitation actuelle et la pluralité des options économiques qui sont basées sur l'intensification agricole et l'intégration de l'agriculture dans le contexte d'une économie de marché ont conduit à l'émergence d'une autre forme d'exploitation, due au stress hydrique, comme conséquence de la surexploitation de l'eau, surtout pendant les saisons sèches où les sources se caractérisent par la baisse de leurs débits comparés à la croissance des besoins en eau d'irrigation.

Cette pression a encore augmenté en raison de l'émergence de techniques modernes de pompage, causant l'apparition de nouvelles méthodes d'adaptation. On évoque tout particulièrement le passage de l'adaptation collective convenable au contexte à l'adaptation individuelle pouvant conduire à la disparition des nappes phréatiques.

Et par conséquent à la perturbation du développement durable des espaces oasiens fragiles.
Ce mixage de méthodes de gestion est-il signe d'une crise ou bien une mutation vers le développement des espaces marginaux arides ?

Mots clés : Adaptation, Coutume, Gestion, Steppes oasiens, Moyenne Moulouya.

مقدمة

تشكل واحة ميسور جزءا من حوض ملوية الوسطى بالمغرب الشرقي. فهي عبارة عن جزر خضراء متناثرة في وسط حوض تهدلي بيأطلسي شبه صحراوي جاف، ينحصر بين ثلاث وحدات طبوغرافية: الأطلس المتوسط الشرقي في الشمال الغربي والأطلس الكبير في الجنوب الشرقي والهضاب العليا في الشرق (Raynal, R., 1963). وتختلف هذه الكتل في ارتفاعها، حيث يغلب عليها طابع الانبساط والتدرج في الارتفاع، لتظهر على شكل مدارات سقوية ممتدة على طول وادي ملوية وروافده واد " شوف شرق " وواد"ويزغت" كأنظمة اجتماعية تقليدية.

وتهدف هذه المداخلة إلى إبراز أشكال التكيف وتدبير المياه بمنطقة ميسور الملقبة بواحة الزيتون والتي تعتمد في توازنها الايكولوجي على عنصر الماء، بالنظر لموقعها في النطاق شبه الصحراوي، حيث استطاع سكانها خلق أنظمة اجتماعية تقليدية تطبعها ثقافة مائية تعكس عبقرية الإنسان الواحي. لكنها أصبحت الآن في مسار التحول الناجم عن ظهور تنظيمات حديثة مرتبطة ببروز الضخ الآلي والتكثيف الزراعي. وفي هذا السياق سنحاول رصد التباين بين التنظيمين ومدى قدرة التنظيم الحديث على التعايش والتكيف مع بيئة هشة تقليدية نسبيا. تطلب إنجاز هذا العمل مقاربة منهجية جمعت بين البحث البيبليوغرافي والعمل الميداني حيث قمنا بإجراء مقابلات نصف موجهة مع التنظيمات المحلية للخروج بنتائج موضوعية.

1. التحديد المجالي لنطاق الدراسة

الخريطة 1: توطين المجال المدروس ضمن حوض ملوية الوسطى

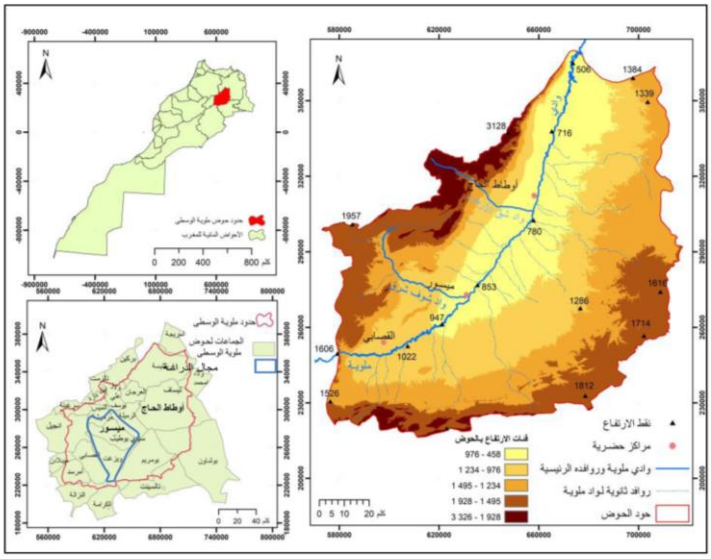

المصدر: وكالة الحوض المائي لملوية بوجدة + MNT نموذج الارتفاع الرقمي للأراضي

الخريطة 2:توزيع القطاعات السقوية بواحات ميسور بحوض ملوية

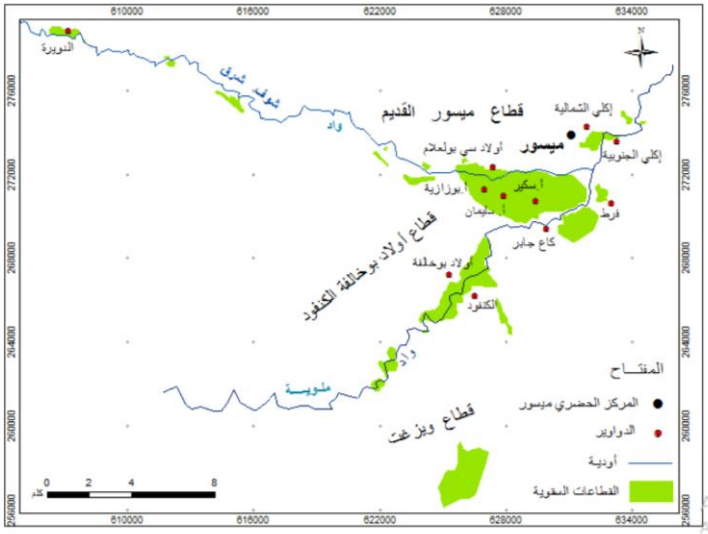

المصدر: الخرائط الطبوغرافية 50000/1، لويزغت وغرب ميسور وشرق ميسور، 2006

2. الخصائص البيومناخية

يتميز مناخ واحة ميسور بندرة التساقطات وعدم انتظامها من سنة إلى أخرى. وبمدى حراري ونسبة تبخر مرتفع مع هبوب رياح قوية وجافة (Tag, B., 2003). وهذا راجع إلى انفتاح الواحة على المؤثرات الصحراوية وانحصار المجال طبوغرافيا بين الأطلسين الكبير والمتوسط، مما يحول دون تسرب التيارات الشمالية الرطبة من الغرب حيث تزداد شدة القحولة وتصبح الحصيلة المائية سلبية.

3. التكيف المجالي لأنظمة السقي التقليدي

أمام هذا الخصاص المائي عمل سكان واحة ميسور على خلق حياة اجتماعية تطبعها ثقافة مائية تأخذ بعين الاعتبار التحكم الدقيق في تعبئة المياه عن طريق خلق أنظمة تقليدية تتكيف مع الظروف الطبيعية القاسية وتستجيب لمختلف الحاجيات الفلاحية.

وهكذا تأسست ثقافة مائية وتطورت حضارة واحية بالمعنى الواسع للكلمة تأخذ بعين الاعتبار ثقافة الندرة والمحافظة على الموارد المائية، واعتماد أسلوب التكامل، في الإنتاج وحاجيات السكان على مستوى الاستهلاك والتشغيل. وتتباين هذه التقنيات من دوار لآخر، تبعا لتعدد مصادر المياه، واتساع الرقعة الزراعية (أزهار محمد، 2001).

1.3. العرف آلية لتنظيم السقي

يعبر القانون العرفي عن واقع سوسيوثقافي فريد ومتميز بأبعاد تنموية تشمل أصعدة مختلفة. فهو منظم لعلاقات المجتمع القبلي، موحد له حيث يضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار (كربوط محمد، 2004).

تتعدد أعراف السقي بمنطقة ميسور، لتشكل ركائز أساسية في أنظمة الري، وتعرف بتسميات محلية متعددة من قبيل النوبة ...وتعتمد على تداول أدوار السقي بين الفلاحين، وتتفاوت مدتها حسب الدوائر المسقية المكونة للمنطقة. فهي غالبا مرتبطة بحجم الملكية من جهة، وبالأفراد من جهة ثانية، نتيجة الموارد المائية المحدودة، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لميسور القديم، وويزغت، إذ يعتبر الماء "أعزب" يجوز لصاحبه بيعه أو كراؤه، على العكس من ذلك، فإن توفر المياه يجعل تنظيم السقي مرتبطا بالأرض في كل من أولاد بوخالفة، وكاع جابر (جدول 1).

جدول 1: نظام السقي العرفي بمنطقة ميسور

القطاع السقوي	مصدر المياه		حالة الماء		اسم دورة السقي	المدة الزمنية	ثمن البيع بالدرهم
	واد	عين	أعزب	مرتبط بالأرض			
أولاد عباد	*	*	*		الربطة	12 ساعة	70000
ويزغت	*	*	*		العصر	45 دقيقة	22000
بوخالفة	*			*	خدام	6 ساعات	

المصدر: محمد أزهار 2001 (بتصرف)

أ. نظام السقي بميسور القديم

يخص هذا النظام دواوير ميسور القديم التي تعتمد في سقيها للأراضي على مياه واد شوف شرق الذي ينبع من الأطلس المتوسط الشرقي انطلاقا من الأكوك أو السد التحويلي. يتم توزيع الماء حسب **الفخذات** إلى13 " **نوبة** "، على أن هذه الأخيرة تتكون من **فرديتن**: "**فردية الليل** " التي تدوم من العصر إلى الفجر و" **فردية النهار**" من الفجر إلى العصر.

وتجدر الإشارة أن دورة السقي بالمنطقة تضم 26 " **فردية** "، وتقسم الفردية" إلى عدد من "**الفيسان**" (جمع فاس ويعني محليا الخدام)، وعدد "**الفيسان**" يساوي عدد الفلاحين الذين سيسقون أرضهم خلال تلك الفردية، حيث إن لكل فردية عدد خاص من الفيسان. كما أنه يتم

حذف فرديتين كل مرة بالتناوب من نوبة أولاد اسليمان (فردية الغازية والسليمانية والعشية والطالب علي وعامرية الليل وعامرية النهار). ويطلق على النوبة المحذوفة اسم" **الغابة** " وبذلك تأتي نوبة السقي كل 12 يوم، وكل من يملك حصصا في تلك النوبة لن يأتي دوره إلا بعد 24 يوما. (جدول رقم 2).

ويتضح من خلال التحريات الميدانية أن **"النوبة"** غير كافية لسقي الأراضي الفلاحية وسد الحاجيات المائية. فقد صرح 84% من الفلاحين بواحات ميسور بعدم كفاية حصص المياه لسقي

جدول 2: تقسيم ماء واد شوف شرق حسب الملاكين إلى فرديات

	اسم الفردية	عدد الفيسان
أولاد اسليمان	العزي / الحضري	15.5/18
	الغازية / السليمانية	11/16
	عامرية الليل / عامرية بالنهار	16/12
	العشية / الطالب علي	12/13
أولاد اسكير	العسري / أولاد بن طلحة	18/21
	بن سكير/ أولاد علي بلحاج	24/18
	أولاد لحسن / أولاد بومريم	12/14.5
	أولاد بن عامر / الحجاج	14/12
أولاد بوزازية	أولاد يوسف/ النوالي	14/21
	العلالشة / أولاد أحمد	12/12
	أولاد بوحفرة بالليل/ أولاد بوحفرة بالنهار	16/12
أهل اتشابت	أهل تشابت / أبا عبد الكريم	21/21
	أولاد سيدي عبد الهادي / أولاد اليماني	22/21
	المجموع	376

المصدر: محمد أزهار 2001 (بتصرف)

الاستغلاليات الزراعية، مما يؤدي إلى اكتراء بعض الحصص المائية لإتمام الدورة الإنباتية للمزروعات (20 درهم للساعة بميسور القديم وقد وصلت إلى 40 درهم بأولاد بوخالفة خلال فترات الشح لواد ملوية)، أو يلجأ الفلاح إلى عملية "الكزا" خلال فترات الجفاف (الكراء لا يتعدى نوبة

واحدة، بينما الكزا يستمر طول السنة). عموما فرغم فعالية توزيع نظام الماء بالمنطقة فإنه لا يلبي جميع متطلبات الفلاح من مياه السقي، ويمكن إرجاع ذلك إلى ندرة المياه في الساقية وحدة التغيرات المناخية المتسمة بالجفاف.

نظام السقي بقطاع أولاد بوخالفة

يعتبر واد ملوية المصدر الرئيسي في السقي انطلاقا من السد التحويلي **"البريجة"**، حيث تربط المياه بأرض تعود ملكيتها لأولاد عباد، وتتوزع نوبة السقي على 16 يوم في أولاد بوخالفة. وكل نوبة تتكون من أربعة أخدام؛ على أن الخدام يساوي 6 ساعات (64 خداما في المجموع). تبدأ النوبة من السادسة صباحا حتى السادسة مساء، ومن السادسة مساء حتى السادسة صباحا. مع إضافة يومين في الخريف والربيع لسقي "**بلاد الخنيك**" إذا توفرت المياه، حيث تصبح النوبة على 18 يوما، وتتوزع على الشكل التالي:

جدول 3: تقسيم الماء حسب النوبات بقطاع أولاد بوخالفة:

اسم النوبة	بني حسين	واد اليهودي	الولجة	الفتيس الكرمة	الأرباع
عدد الأيام	5	2	5	3	1

المصدر: بحث ميداني 2016

ب. نظام السقي بقطاع ويزغت

يعتمد هذا القطاع في سقيه على مياه وادي ويزغت، وهو رافد على الضفة اليمنى لوادي ملوية ينبع من السفوح الشرقية للأطلس الكبير، بالإضافة إلى بعض العيون كعين مبارك أُعلى وعين جلول. فالوحدة المعيارية للسقي هي **"العصر"** وتساوي 45 دقيقة (يعادل الخروبة) وتعتبر ملكية خاصة تخضع للبيع والرهن، التفويت، الكراء، الشراء. وقد ارتفع ثمن العصر، حيث انتقل من 600 درهم خلال الستينات إلى 10000 درهم خلال الثمانينيات، وليصل إلى 22000 درهم حاليا، بينما قدر الرهن بـ 10000 درهم لسنتين.

والكراء بـ 1500 درهم للعام، بينما بلغ الكزا 100 درهم لساعة واحدة من نصف حمولة الساقية الرئيسية. أما في حالة تحويل كل الحمولة، فإن العصر يعادل 22 دقيقة فقط. وتتألف الحصص المائية

لهذا القطاع من 640 "**عصر**". ويتم توزيع 64 عصرا بين الليل والنهار، ويبلغ مدى النوبة 10 أيام، على أن اليوم تتم فيه نوبتان. والدورة الهيدرولوجية مقسمة إلى ثلاث دورات.

جدول 4: تقسيم الماء حسب النوبات بقطاع ويزغت

دورة أولاد عبو (4 أيام)	دورة أولاد دحو (3 أيام)	دورة أولاد يوسف (3 أيام)
نوبة آيت بويكر	نوبة بن صار	نوبة أولاد بوعبيد
نوبة آيت عبد المالك	نوبة الحشالفة	نوبة أولاد رحو
نوبة آيت رحو بن يوسف	نوبة أولاد الطاهر	نوبة أولاد نبو
نوبة آيت العربي	نوبة آيت بوعرفة	نوبة الكرارمة
نوبة آيت أحمد بن جابر	نوبة أولاد دحو	نوبة أولاد الطاهر
نوبة أولاد خاوة	نوبة أولاد بن يحيى	نوبة الهمالية
نوبة الزاوية والطين		
نوبة النزالة		

المصدر: البحث الميداني 2016

إن نظام السقي بهذا القطاع يشبه نسبيا نظام السقي بواحات تافيلات، حيث تم العثور على آثار للخطارات كانت تعتمد في السقي، مما يطرح إشكالية الأصل. فالخروبة بتافيلات تعادل العصر بواحة ميسور، ولا زالت مياه قناة عين "غار جلول" تحت أرضية (طولها 150مترا تقريبا) تستغل وفق العامل الطبوغرافي.

صورة 1على اليمين: عين غار جلول التي تغدي واد ويزغت، صورة 2 على اليسار: آثار بعض الخطارات

المصدر: بعدسة الباحث، 2016

4. مكونات شبكة السقي

يعتبر الواد العمود الفقري لشبكة السقي في الواحة، حيث تسقي المزروعات على ضفافه بشكل متكيف مع المعطيات الطبوغرافية. فالمياه يتم تعبئتها مباشرة من الوادي بواسطة السدود التحويلية، ليتم تصريفها عبر سواقي مختلفة الأهمية حتى الرستاق المسقي. وتتكون شبكة السقي التقليدي من الأجزاء التالية:

أ. السد التحويلي (الأكوك):

سد تقليدي صغير تشترك فيه مجموعة من الدواوير، يتم بناؤه بشكل عرضي مع مجرى الواد. وهذه التقنية في تصريف المياه تتطلب من الفلاحين جهودا كبيرة، لكونها تتعرض للفيضانات ويتم طمرها. مما يتطلب عناية مستمرة.

الصورة 3: السد التحويلي على واد شوف شرق بواحة ميسور (بعدسة الباحث، 2016)

ب. الساقية

تعتبر الساقية شريان الحياة ووحدة اجتماعية لتنظيم المجال في الواحات، تخترق أراضي تابعة لمجموعة من الدواوير، مما يساعد على توطيد العلاقات بين مختلف مكونات هذه الدواوير (مهدان محمد، 2013). فهي تمتد لمسافة طويلة تصل إلى بضع كيلومترات لضمان التزود بأقصى ما يمكن من مياه السقي لأطول مدة ممكنة.

الصورة 4: ساقية السيما الرئيسية بقطاع ميسور القديم تتوسطها " الفرقية " أي مفرق المياه والتي تتوزع حسب حقوق الملكية

ت. السواقي الثانوية

تتفرع من السواقي الرئيسية مجموعة من السواقي الثانوية والتي تسمى محليا "**المصرف**"، تتوزع بشكل متفاوت داخل المحاطات. وتتفرع هذه المصارف إلى سواق ثلاثية، والتي توصل الماء إلى الحقول بعد اختراق حاجز كبير يدعى "**الربطة**". وهذه الحقول تكون مقسمة إلى أجزاء لتسهيل عملية السقي.

ث. طريقة تصريف المياه وسقي قطعة زراعية في الواحة

"عند وصول الساقية إلى المشارة أو كما تدعى محليا بـ"**الكطعة**" يتم حفر منفذ للمياه يدعى بـ "**الربطة**"، ويكون هذا المنفذ مغلقا بالطين بالنسبة للسواقي الطينية، وبأبواب من حديد بالنسبة للسواقي الإسمنتية. وتقسم المشارة الفلاحية إلى شرائط قد تصغر أو تكبر وفق مساحة المشارة ووفرة المياه. وبموازاة كل شريطة تحفر ساقية قليلة العمق والعرض تدعى بـ "**المصرف**" تتولى إيصال الماء، عن طريق "**الربطة**" إلى "**الشريطة**" ومنها إلى "**الكمون**".

وأثناء عملية السقي يقوم الفلاح بفتح "**ربطة**" الساقية الرئيسية لتحويل المياه نحو المصرف، وبعد ذلك مباشرة يفتح "**ربطة صغيرة**" أي المخرج الصغير في "**الكمون**" الأول الذي ينفذ بداخله كل الماء الذي ينساب من "**المصرف**"، وبعد أن يصل الماء إلى جميع أجزاء الكمون يغلق الفلاح تلك الربطة الصغيرة وليعيد نفس العملية بالكمون الثاني والثالث إلخ... (أزهار محمد،2001)."

الشكل 1: طريقة تصريف المياه وسقي المشارات

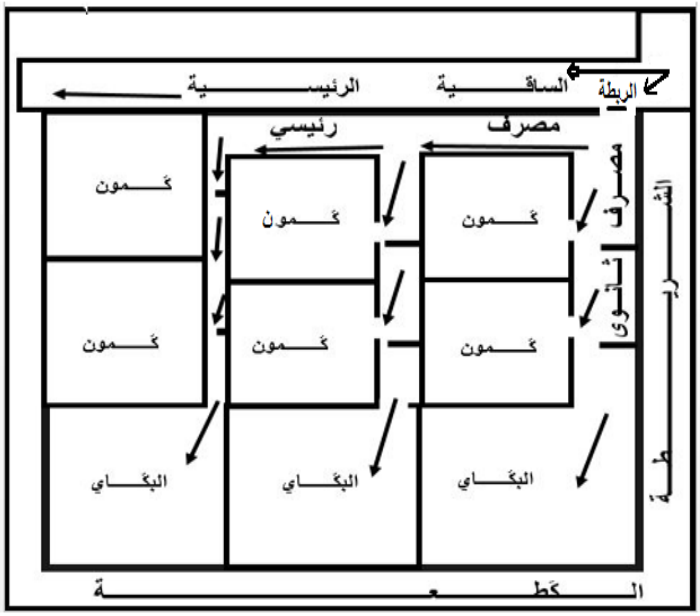

المصدر : أزهارمحمد،2001

5. طرق صيانة السواقي بواحة ميسور

تختلف طرق صيانة السواقي من دائرة سقوية لأخرى، ويعهد بتسيير أمور السقي وتدبير السواقي إلى شخص يدعى **" مقدم الساقية "**. وقد يسمى في مناطق أخرى بـ"**الحساب**" أو "**شيخ الساقية**"، تعينه الجماعة ويتولى الفصل في النزاعات التي تشوب بين الفلاحين حول أمور المياه، وتحديد كمية المياه المخولة لكل ساقية. ومن مهامه، أيضا، السهر على إزالة الرواسب والأوحال التي تملأ السواقي خاصة وقت الفيضانات "**الحملة**" وتسمى هذه العملية "**بأفراس الساقية**".

فبالنسبة للقطاع السقوي الذي يتغذى من مياه شوف شرق، يقوم المقدم بجمع العمال لإفراغ السواقي من الأوحال بعد الفيضانات، مقابل أجور يؤديها الملاك حسب الحصص المائية. وعندما تكون الساقية

محملة بكمية كبيرة من الأوحال، يتم تجنيد جميع الفلاحين في عملية "**أفراس**" وهو ما يسمى بالتويزة. أما اليوم فيتم كراء حصة مائية واستئجار عمال للقيام بعملية أفراس (أزهار محمد، 2001).

أما بالنسبة للقطاع السقوي لأولاد بوخالفة، فيتم كراء كل عام 7 ساعات بثمن يقدر بحوالي 6000 درهم تستغل في "**لأفراس**" مرتين، على أن يتم التوافق في المرة الثالثة على مبلغ مالي محدد لنوبة، وقد حدد في 400 درهم لنوبة أي 100 درهم للخدام (6ساعات).

أما في قطاع ويزغت: فالأرض والماء في الأصل مقسم إلى 18 نوبة.

بالنسبة للماء قبل أن تضاف نوبة الزاوية والطين لتصبح 20 نوبة، على أن نوبة الطين التي تعرف بنوبة الخدمة، التي تتألف من 32 عصر. ومالكو هذه النوبة كانوا مكلفين "**بعملية أفراس**". لكن في الوقت الحالي تقدر هذه النوبة بثمن 50 درهما للعصر الواحد مقابل صيانة الساقية. وعندما تكون الساقية محملة بكمية كبيرة من الأوحال يتم تجنيد جميع الفلاحين في عملية أفراس.

صورة 5: عملية أفراس بالعيون على وادي شوف شرق بقطاع ميسور القديم

بعدسة الباحث، 2016

صورة 6: عملية أفراس بقطاع أولاد بوخالفة بجوار وادي ملوية (بعدسة الباحث، 2016)

يتضح إذن بأن تدبير الماء بواحة ميسور يخضع لترسانة من الأعراف تحت سلطة مؤسسة " **اجماعة**"، مما يعكس استيعاب الانسان بالمجال الواحي لمفهوم التنمية المستديمة منذ القدم. فالمجال الواحي غني بمهارات محلية مبنية على نسق مفاهيمي محلي خاص بالتنظيمات الاجتماعية التي تدل على التأقلم المنسجم مع الندرة. لكن هذه الدرايات أصبحت الآن في مسار التحول بفعل العصرنة التي تعرفها الواحات المرتبطة بالضخ الآلي.

6. من التدبير الجماعي للموروث المائي إلى التدبير الفردي

على الرغم من أهمية هذه الأعراف في الحفاظ على التوازن بين الحاجيات والمتاح، ورغم عقلانية طرق تعامل السكان مع الندرة والهشاشة، فقد عرفت هذه الأنظمة الاجتماعية الموروثة تحولات مرتبطة بظهور أساليب جديدة في التكيف وإدخال نماذج استهلاكية جديدة لا تتوافق مع المنظومة الواحية، نظرا لتوالي سنوات الجفاف وتزايد الضغط على الموارد المائية بفعل تنامي ظاهرة الضخ العصري التي تعتمد على التكثيف الزراعي. هذه السلوكيات والتكيفات الجديدة تهدد البنيات

التقليدية الموروثة التي هي وليدة هذه المجالات البيئية الهشة، بحيث تم الانتقال من التدبير الايكولوجي المتوازن للمياه إلى التدبير الفردي القائم على الاستغلال المفرط لهذه المورد الثمين.

7. التكيف الحديث في منظومة الإنتاج المائي للواحة

نظرا لتوالي سنوات الجفاف وارتفاع الضغط على الموارد المائية المحدودة لجأ الفلاحون إلى استعمال آلات الضخ، وذلك بغية تجاوز التذبذبات الفصلية والسنوية للموارد المائية، حيث يتم استغلال الفرشة السطحية التي لا يتعدى عمقها 100 متر على نطاق واسع وبشكل كثيف وعشوائي خاصة بالقرب من وادي ملوية ومخارج المياه، الشيء الذي يهدد بتراجع سريع للمنسوب المائي بالمنطقة، وارتباطا بتزايد حدة الجفاف وضعف مصادر التغذية المرتبط، ايضا، بطبيعة التكوينات الصخرية الطفلية والصلصالية السائدة، كما يلاحظ تزايد الاهتمام بالمزروعات المستهلكة للماء كالفصة والدلاح والقمح والذرة والأشجار المثمرة (الزيتون، التفاح، اللوز والمشمش)، كما يبين الشكل رقم 2.

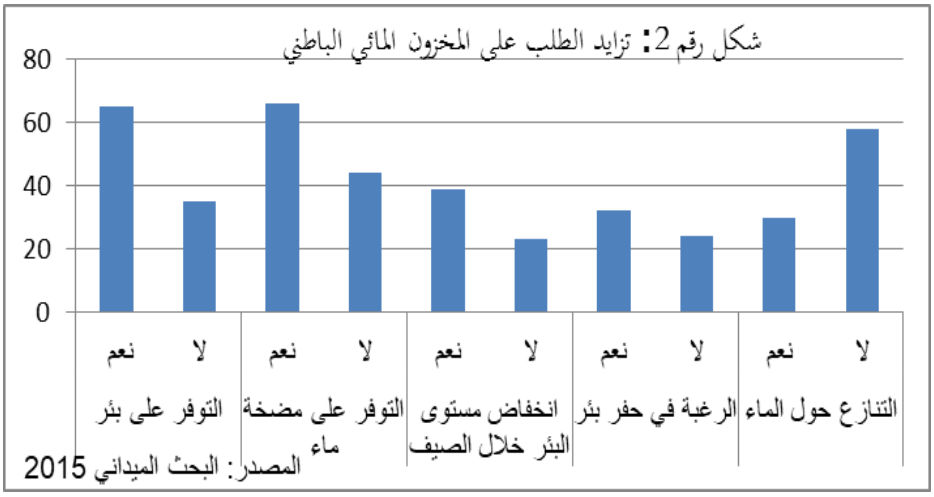

يلاحظ أن أكثر من 65% من الفلاحين المبحوثين يتوفرون على بئر. ويرجع ذلك إلى أن حصة الماء غير كافية نظرا للخصاص المائي خلال فصل الصيف، بالإضافة إلى نقص المياه بواد ملوية بحكم تراجع الواردات المائية من سد سيدي سعيد. وتجدر الإشارة إلى أن الضخ يتم سواء من واد

ملوية مباشرة، بشكل عشوائي، أو انطلاقا من الآبار وهي الطريقة السائدة، إذ تمثل 66 % من الفلاحين الذين يتوفرون على مضخات، وهو ما يوضح حجم الضغط على الموارد المائية. كما تعرف المنطقة انتشارا متزايدا للآبار المجهزة بالطاقة الشمسية، خصوصا بالاستغلاليات الواسعة، رغم تراجع مستوى مياهها خلال فصل الصيف وسنوات الجفاف، بما بين 14 متر و20 مترا. وهو ما يوضحه الشكل رقم:3

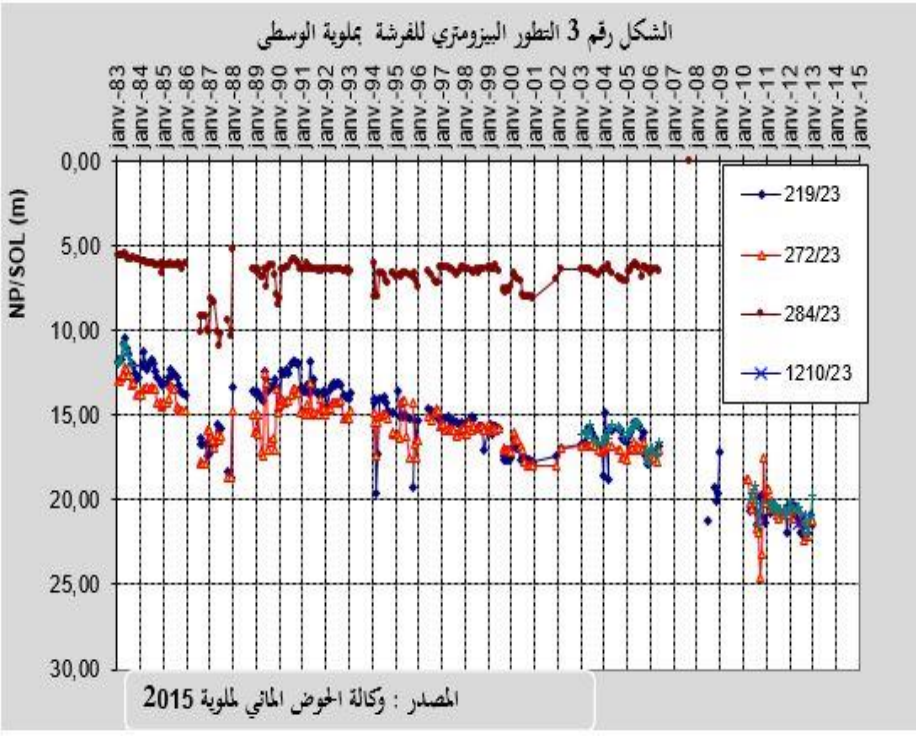

إذن مقاربة أشكال التكيف الجديدة متأقلمة مع المنظومة الواحية الهشة وتهدد الموارد المائية والبنيات التقليدية الأصيلة بالانقراض، بحيث أفرزت سلوكيات وتحولات ساهمت في اختلال التوازن بين الموارد والمتاح، من خلال الانتقال من التدبير الجماعي والمجاني للماء الى التدبير المادي والفردي، كما أدت إلى تلاشي دور المؤسسة الجماعية وتعويضها بالجمعيات السقوية، وهو ما نتج عنه انخفاض في مستوى الفرشات المائية وتزايد نسبة الملوحة بها، مع تراجع النظام الجماعي المتعلق بالتويزة لصالح النزعة الفردانية.

خلاصة

بالرغم من أن أنماط تدبير مياه السقي بالمجال المدروس تعتبر إنتاجا بشريا وإبداعا محكما بالنسبة لثقافة الندرة فإن هذه الأشكال أصبحت في مسار التحول بفعل تفكك هذه البنيات التقليدية الجماعية وتدخل الدولة بمختلف أجهزتها وتحويل المؤسسات التي كانت تخضع لسلطة القبيلة إلى جمعيات سقوية تحت وصاية السلطة والمكاتب الفلاحية. وهذا ما أدى إلى تراجع هذه الأنظمة وظهور طرق جديدة لتدبير الماء، خاصة الضخ الآلي الذي يزعزع أسس استدامة الواحات ومقوماتها التنموية عن طريق المس بمصادر الموارد المائية.

البيبليوغرافيا:

- أزهار محمد (2001): الإنسان والبيئة في المناطق القاحلة السهبية، نموذج منطقة ميسور، المغرب الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة (غير منشورة).

-مهدان محمد (2013): التحولات الاجتماعية والتنمية دراسة في النظام الواحي لواحة تودغى، طباعة ونشر سوس أكادير.

- الخباز محمد (2015): الهيدرومرفلوجيا والوقع البشري بحوض ملوية الوسطى، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، البيئة والتراب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس. (غير منشورة).

- غزال محمد (2007): الموارد المائية بشمال المغرب الشرقي التدبير والاستغلال والإكراهات، أطروحة لنيل الدكتوراه الدولة، جامعة محمد الأول كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة. (غير منشورة).

-كربوط محمد (2004): نماذج من الأعراف الزراعية بالبوادي المغربية ومدلولها الاجتماعي والسياسي والبيئي، من أعمال مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 1، الطبعة الأولى.

Monographie des ressources en eaux, Cercle de Missour (2015), Agence du bassin hydraulique de la Moulouya.

RAYNAL René (1961) : Plaines et piedmont du bassin de la Moulouya (Maroc oriental), étude Géomorphologique, Thèse d'Etat, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

TAG. Boutayeb (2003) : Espace et société agro-pastorale mutation dans le Maroc oriental steppique, Thèse de Doctorat d'Etat, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Sais-Fès.

التحولات الاقتصادية والمجالية بالأوساط الواحية
حالة ' محاميد الغزلان'

عبد اللطيف الخليفي* أحمد أيت موسى** عزيز لبيهي***

ملخص

عرفت المجالات الواحية بالمغرب خلال العقود الأخيرة تحولات سيوسيو- مجالية واقتصادية هامة نتيجة عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية. وتصنف واحة محاميد الغزلان التي تمتد على طول 16 كلم بأقصى الجنوب الشرقي المغربي ضمن الأوساط الهشة الأكثر دينامية، حيث أضحت تشهد تحولات ملحوظة ومتسارعة اقتصادية ومجالية وبيئية وديمغرافية، خصوصا مع توالي فترات الجفاف وتفاقم مشكل التصحر ومرض البيوض، وتأثير عوامل الانفتاح على الخارج...، مما انعكس على الساكنة المحلية وعلى مجالها الجغرافي، بل وعلى جل عناصر المنظومة الواحية.

بناء على ما سبق، ترمي هذه المقالة، إلى إبراز أهم مظاهر التغيرات الاقتصادية والمجالية التي عرفتها واحة محاميد الغزلان، خاصة مع بروز وتنامي السياحة الصحراوية التي شهدت نموا ملحوظا، وفرضت نفسها كرهان يُسهِم في التنمية المحلية؛ على الرغم من التحديات المرتبطة بمشاكل الاستدامة البيئية والاقتصادية.

الكلمات المفاتيح: المجالات الواحية -واحة محاميد الغزلان -التحولات الاقتصادية -التحولات المجالية- السياحة — التنمية المحلية.

* دكتور باحث، مختبر المجال والمجتمع الإعداد والتنمية الترابية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.

** أستاذ التعليم العالي تخصص الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.

*** أستاذ باحث في الجغرافيا، الأكاديمية الجهوية سوس ماسة.

Résumé

Les milieux oasiens marocains ont connu des mutations socio-spatiales et économiques importantes, en raison de plusieurs facteurs internes et externes.
L'oasis de M'hamid El Ghizlane, qui s'étend sur 16 km au Sud-Est marocain, est considérée parmi les milieux les plus fragiles et les plus dynamiques, par ses changements économique, démographique et environnemental, rapides et apparents. Sa dynamique s'est notamment accentuée avec les périodes de sécheresse répétitives, le phénomène de désertification, la maladie du Bayoud, en plus des effets de l'ouverture sur le monde extérieur…. Il en résulte un important impact sur la population locale et son espace vital, ainsi que sur tout le système oasien.
A partir de ce qui précède, cet article vise à démontrer les principaux changements économiques et spatiaux de cette oasis ; notamment avec l'émergence et le développement considérable du tourisme oasien, comme alternative du développement local, malgré le défi que pose les problèmes inhérents à la durabilité environnementale et économique.

Mots clés : les espaces oasiens – Oasis M'hamid El-Ghizlane - les mutations économiques - transformations locales – le tourisme - éveloppement local.

مقدمة

عرفت المجالات القروية بالمغرب خلال العقود الأخيرة تحولات سيوسيو-مجالية واقتصادية هامة نتيجة عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية. وتصنف المجالات الواحية التي تغطى 15% من التراب الوطني ضمن الأوساط الأكثر دينامية، حيث أضحت تشهد تحولات ملحوظة ومتسارعة اقتصادية ومجالية وبيئية وديمغرافية، خاصة مع توالي فترات الجفاف وتفاقم مشكل التصحر ومرض البيوض، وتأثير عوامل الانفتاح على الخارج...، مما انعكس على الساكنة المحلية وعلى مجالها الجغرافي، بل وعلى جل عناصر ومكونات المنظومة الواحية.

تمتد واحة محاميد الغزلان على طول 16 كلم بأقصى الجنوب الشرقي المغربي، مما يمنحها خصوصيات طبيعية تُسهِم في خَلق مَنَاخ مُساعد على تسريع وتيرة تحولات مست مختلف عناصر ومكونات هذا المجال بشكل ملفت.

ترمي هذه المقالة، إلى إبراز أهم مظاهر التغيرات الاقتصادية والمجالية التي عرفتها الواحة، خاصة مع بروز السياحة الصحراوية التي شهدت نموا ملحوظا، وفرضت نفسها كرهان يُسهِم في التنمية المحلية؛ على الرغم من التحديات المرتبطة بمشاكل الاستدامة البيئية والاقتصادية.

وتندرج هذه الورقة العلمية، ضمن نتائج دراسة ميدانية، اعتمدنا في إعدادها على منهجية جغرافية قائمة على التشخيص والتحليل والاستنتاج، ووظفت مقاربات اقتصادية، واجتماعية، وتاريخية، وبيئية. كما استندت في جمع المعلومات على بحث ببليوغرافي واحصائي، وعلى تقنيات ووسائل العمل الميداني من استمارات ومقابلات، إضافة إلى خرائط وصور الأقمار الاصطناعية، قصد تبيان التحول الذي لحق المجال الواحي بمنطقة الدراسة. سنتناول هذا الموضوع من خلال إبراز مظاهر التحولات الاقتصادية والمجالية بواحة محاميد الغزلان؛ ثم وقع الدينامية السياحية على الاقتصاد والمجال الواحي، وأخيرا تبيان أهم العوامل المساهمة في تسريع وتيرة التحولات بالواحة.

I. شهدت واحة محاميد الغزلان تحولات اقتصادية ومجالية مهمة

تقع واحة محاميد الغزلان ضمن سلسلة واحات درعة الوسطى، بأقصى الجنوب الشرقي للمغرب (الخريطة رقم1). وتتخذ هذه الواحة من المنخفض الممتد بين جبال باني شمالا وحمادة درعة جنوبا على ضفتي وادي درعة موضعا لها، شاغلة مساحة تقدر ب 2700 كلم^2 (منوغرافية جماعة محاميد الغزلان، 2015).

عرفت هذه الواحة مجموعة من التطورات في العقود الأخيرة، نظرا لانتمائها إلى الأوساط الهشة شديدة الحساسية، ولكونها تصنف ضمن «**مجال الواحات الأكثر انفتاحا...بوصفه أكثر تأثرا بطرق المواصلات والتعليم والاحتكاك الإعلامي والهجرة الدولية، ومن ثم أكثر تحررا من قيود التنظيم القديم قلبا وقالبا**» (آيت حمزة (محمد)، 2016، ص.277).

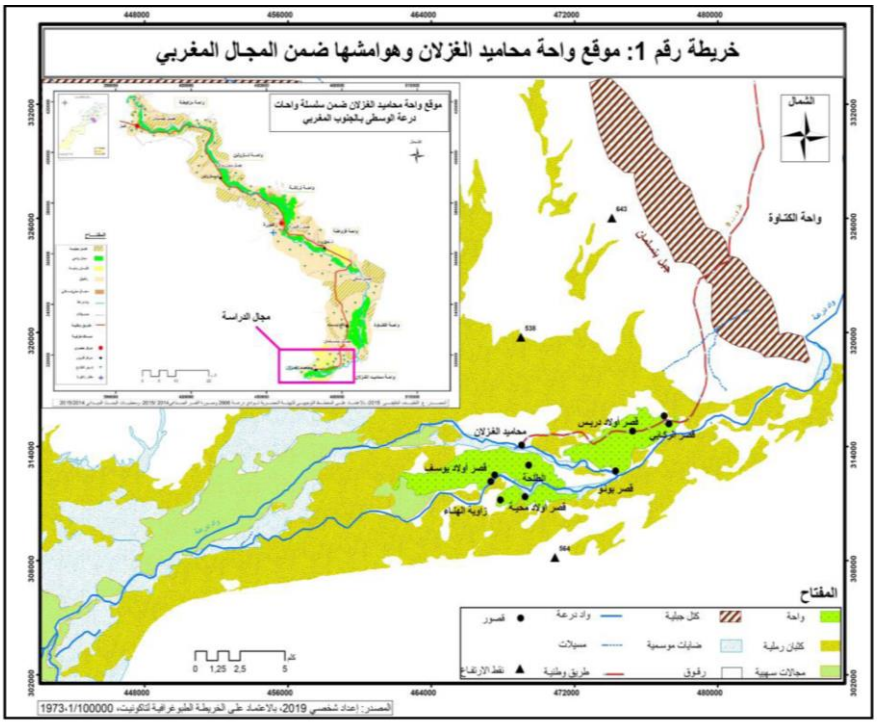

1. تتعدد مظاهر التحولات الاقتصادية بواحة محاميد الغزلان

تكمن التحولات الاقتصادية التي شهدتها واحة محاميد الغزلان في "التغير الذي لحق بنية الاقتصاد المحلي، من اقتصاد يعتمد على الزراعة المعاشية والرعي كمرتكزين أساسيين للعيش، إلى اقتصاد يرتكز على القطاع السياحي؛ بعد أن فرض هذا الأخير نفسه اقتصاديا ليصبح أحد أعمدة التنمية المحلية" (الخليفي، 2017)، وبعد أن تراجع دور الفلاحة الواحية التقليدية[1] بسبب توالي فترات الجفاف وندرة الموارد المائية وتزايد ملوحتها.

[1] – هي فلاحة معاشية موجهة للاستهلاك المحلي أساسا، وحسب المشروع الوطني لإعداد وإنقاذ الواحات، هي فلاحة اجتماعية تسمح بخلق توازن على مستوى المداخيل والحد من ظاهرة الفقر.

جدول رقم 1: تطور انتاج التمور والحبوب بواحة محاميد الغزلان بين (2015/1990)

السنة الفلاحية	انتاج الحبوب بالقنطار		انتاج التمور بالطن	
	القمح الصلب	الشعير	الإنتاج بالطن	المردودية كلغ/قدم
1991/1990	23200	6820	1280	15
1995/1994	41600	12500	4195	40
2001/2000	6000	-	1200	20
2006/2005	2500	2000	165	10
2011/2010	21400	6000	655	10
2016/2015	5000	5700	1255	21

المصدر: فرع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، تاكونيت

نستشف من خلال الجدول رقم (1) أن تطور الإنتاج الزراعي بالمنطقة عرف تذبذبا خلال العقدين الأخيرين، حيث تعرف النزعة العامة لإنتاجية أشجار النخيل تراجعا ملحوظا، اذ لم يتجاوز انتاجها 655 طنا خلال موسم 2011/2010. فيما بلغ الإنتاج خلال تسعينيات القرن الماضي 4195 طن، مما يبرز قوة التقلبات المناخية وتأثير مرض البيوض الذي أتلف نسبة مهمة من أشجار النخيل ذات الجودة (الفقوس، وبوسكري، والجيهل) بالواحة. أما إنتاج الحبوب، فقد عرف، هو الآخر، تراجعا مهما، خاصة إبان المواسم الفلاحية الأخيرة، خلافا لما كان عليه خلال التسعينيات من القرن الماضي.

يعتبر قطاع تربية الماشية نشاطا تكميليا بالنسبة للقبائل المستقرة بواحة محاميد الغزلان، ونشاطا أساسيا بالنسبة للرحل، ويتشكل قطاع الماشية بالأساس من الأغنام والماعز والجمال، لكنه عرف تراجعا مهولا بعد أن هاجره العديد من الكسابين، وبعد أن استقر جزء منهم، وانتقل البعض الآخر للعمل في مهن مرتبطة بالقطاع السياحي أو الجندية.

بناء على ما سبق، نخلص إلى أن القطاع الفلاحي، وهو المرتكز الاقتصادي الأساسي بواحة محاميد الغزلان، يعاني من عدة مشاكل واكراهات طبيعية وبشرية، تتمثل في تداعيات التقلبات المناخية ومرض البيوض، وأيضا انتشار الملكيات المجهرية الناتجة عن الإرث وتناقص المساحات

المزروعة، مما أدى إلى تراجع المردودية الزراعية، ودفع بالعديد من الفلاحين إلى البحث عن بدائل أخرى أبرزها العمل بالقطاع السياحي، الذي أصبح يلعب دورا مهما في التنمية المحلية، سواء من خلال عرضه وتنوع استثماراته أو بما يوفره من فرص عمل (مبيان رقم 1 و 2).

عرفت الاستثمارات السياحية تطورا إيجابيا سنة بعد أخرى، عكس الإنتاج الزراعي الذي شهد تطورا متذبذبا بل تراجعا مهما في منتوجاته الأساسية (القمح الصلب والشعير).

مبيان رقم1: تطور عدد المؤسسات الفندقية بواحة محاميد الغزلان (2015/1962)

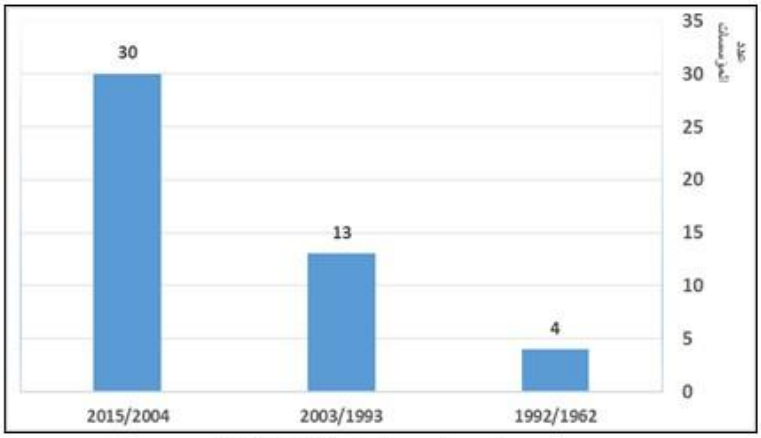

المصدر: البحث الميداني 2015/2014

مبيان رقم2: توزيع الأصل الجغرافي للمستثمرين السياحيين بواحة محاميد الغزلان

المصدر: البحث الميداني 2015/2014

بخصوص الاستثمارات، نسجل أن 65 % منها (المبيان رقم 2) يعود إلى مستثمرين محليين، في حين اجتذب القطاع أيضا مستثمرين من داخل المغرب (13 %) ومن خارجه أيضا (22 %)[2]، وهذا يدل على مدى أهمية مجال المنطقة سياحيا. ويتجلى دور النشاط السياحي سوسيو-اقتصاديا في إنعاش الاقتصاد المحلي (الفلاحة، والتجارة، والرعي، والنقل)، بفضل عائدات السياح الوافدين على المنطقة، وكذا مقتنيات المؤسسات السياحية (المواد الغذائية، والمنتوجات التقليدية، والتجهيزات...).

كما تبرز أهمية هذا النشاط في «**تحسين مستوى عيش الساكنة المحلية، وخلق العديد من مناصب الشغل للشباب الباحثين عن العمل**» (Bouaouinate et Ramou , 2016, 8)، بصفة مباشرة بالمؤسسات الفندقية[3] وفي الأنشطة المرافقة التي تخدم السياحة مثل: البازارات ووكالات تنظيم القوافل السياحية والمقاهي والمطاعم ثم المخيمات الصحراوية. وتتوزع اليد العاملة في القطاع السياحي بالمنطقة كالاتي:

جدول رقم2: توزيع اليد العاملة حسب أنشطة القطاع السياحي بمحاميد الغزلان

طبيعة الأنشطة السياحية	نوعية المستخدمين			
	الدائمين	%	المؤقتين	%
الوحدات الفندقية	144	63,15	208	75
التجارة والخدمات	74	32,45	28	10
المرشدون والمرافقون السياحيون	10	4,38	42	15
المجموع	**228**	**100**	**278**	**100**

المصدر: البحث الميداني 2014 /2015

يتضح من خلال الجدول (2)، أن الوحدات الفندقية تعتبر مشغلا لليد العاملة الدائمة بحوالي (63.15 %)، وتليها البازارات والخدمات السياحية الأخرى كالوكالات المنظمة للقوافل والرحلات

[2]- يتوزع الاستثمار الأجنبي كالتالي: (3) لمستثمرين فرنسين، (2) لمستثمرين إسبانيين، (1) لمستثمر ألماني، و (1) لمستثمر هندوراسي.

[3]- تجدر الإشارة أن التشغيل في المؤسسات السياحية، يعد الركيزة الأولى التي تسهم في تشغيل شباب المنطقة، حيث توصلنا إلى أن هذا النشاط يشغل نسبة 30 % من مجموع عدد النشيطين، علما أن نسبة الساكنة النشيطة لا تتجاوز 20.5 % أي 1588 نشيطا من أصل مجموع الساكنة التي تقدر بحوالي 7590 نسمة حسب إحصاء عام سنة 2014.

السياحية بنسبة (32.45%). وبالمقابل يحتل التشغيل الموسمي مكانة مهمة، إذ يتعدى عدد العاملين بهذه الصفة عدد الدائمين، خاصة في الموسم الذي يرتفع فيه الطلب السياحي[4].

إلى جانب التشغيل المباشر بالمؤسسات السياحية، يُسهِم النشاط السياحي الصحراوي أيضا في توفير مناصب شغل لا بأس بها في مهن وحرف أخرى كالبناء وغيره من المهن الملازمة له، خاصة إذا علمنا أن جل الوحدات الفندقية تشيد على مساحات شاسعة وبتجهيزات وهندسة مستقاة من النموذج العمراني المحلي، مما يستلزم اللجوء إلى يد عاملة ذات خبرة من الصناع المحلين والحرفيين التقليديين.

2. مظاهر التحولات المجالية بواحة محاميد الغزلان

عرفت واحة محاميد الغزلان تحولات مجالية هامة جراء عوامل مرتبطة بعناصر طبيعية وأخرى بشرية، متعلقة أساسا بالتطورات التي مست بنية الاقتصاد المحلي؛ فالأولى أسهمت في تحول جزء مهم من المجال الواحي، بفعل تأثير ظاهرة زحف الرمال التي تبتلع ما بين 0.5 هكتار إلى الهكتار ونصف في السنة من الأراضي الصالحة للزراعة، علما أن المساحة المرملة بالواحة تقارب 750 هكتار، بينما تصل المساحة المهددة بالترمل إلى 670 هكتار[5].

وعليه، فحوالي 33.6 بالمئة[6] من المساحة الإجمالية للمجال الزراعي بالواحة، تعرضت للإرمال وتحولت إلى مجالات غير صالحة لممارسة النشاط الزراعي. ويتفاوت تأثير ظاهرة الترمل بين أجزاء الواحة، حيث تشهد أربع مناطق دينامية مهمة كمركز جماعة المحاميد الغزلان، وقصر أولاد ادريس، وبونو، وأولاد محية.

[4]- يتزامن هذا الموسم مع فترات عطل السياح الوافدين، حيث يستقطب 59,1% من مجموع الترددات السياحية بالمنطقة، والتي تصل حسب التحريات الميدانية لسنة 2015 حوالي 26220 سائح، 32% منهم فرنسيين، ويستثنى من هذا العدد الوافدين على المخيمات (Bivouacs) المنتشرة بالفضاءات الصحراوية، والتي تستقطب بدورها عددا مهما من السياح.

[5]- المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بزاكورة، 2012.

[6]- المرجع السابق.

هكذا، تسمح ندرة الغطاء النباتي بتزايد قدرة النشاط الريحي، مما يُسهِم في إعادة تحريك الرمال ونقلها تم ترسيبها على المجالات الزراعية بالواحة والرقوق المجاورة، الشيء الذي يهدد الأراضي الفلاحية والمنشآت الهيدروفلاحية (السواقي والقنوات) والمجال السكاني كالقصور والطرق من جهة، وينعكس سلبا على المجال الواحي وعلى إنتاجيته الفلاحية من جهة أخرى، مما يتطلب مجهودات كبيرة لمعالجته جدريا.

تتمثل مظاهر التحولات المجالية أساسا في انعكاسات الأنشطة السياحية على توسيع المجال المبني، خاصة وأن تركز المؤسسات السياحية وتزايد عددها بالواحة يشكل عنصرا من العناصر الرئيسية في تنظيم وتأهيل المجال أو تغير مشاهده (المولودي، 2005، ص29). وبذلك تحول مجال واحة محاميد الغزلان من مجال زراعي معاشي، تهدده قساوة الظروف الطبيعية والمناخية، إلى مجال سياحي يروم خدمة التنمية المحلية، بالرغم من بعض تأثيراته السلبية على الموارد الطبيعية، مما يسرع من هشاشة الوسط البيئي للواحة: ويتمثل ذلك فيما يلي:

- تحول 70 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بالواحة إلى مؤسسات سياحية (فنادق، دور الضيافة، مخيمات، مآوي...)، بمساحة تقدر بين الهكتار والخمسة هكتارات للمؤسسة الواحة، حيث شيدت 92 % من هذه الوحدات وسط المجال الواحي وفوق أراضي صالحة للزراعة، لتستغل الموارد المائية السطحية والباطنية وتهدد بذلك مستقبل المنظومة البيئية الهشة.
- حدوث مضاربات عقارية في أثمنة بعض الحقول الزراعية المحاذية للطريق الوطنية رقم (9)، التي حُولت إلى مؤسسات سياحية نظرا لموقعها الاستراتيجي بالنسبة للاستثمار.

خريطة رقم2:

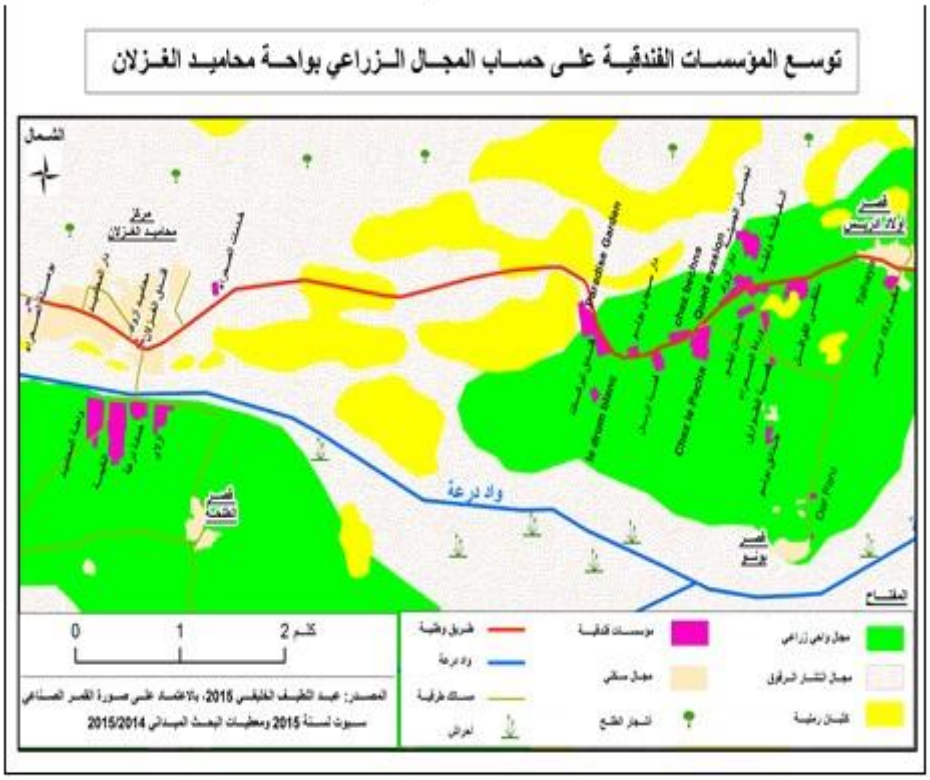

إن الدور السلبي للنشاط السياحي في التحولات المجالية التي تعرفها واحة محاميد الغزلان، لا يجب أن يخفي الدور الإيجابي المتجلي في تأثيث وتنظيم بنية المركز القروي لمحاميد الغزلان، وتوفير الأنشطة الخدماتية والتجارية المرتبطة به، من مقاهي ومطاعم ووكالات لتنظيم القوافل السياحية وكذا البازارات والمعارض والمتاحف[7].

[7]- أحصينا خلال تحريات البحث الميداني سنة 2015 عددا هاما من البنيات السياحية بالواحة، وتتمثل أساسا فيما يلي: 30 مؤسسة فندقية، 60 مخيما صحراويا، 10 مقاهي ومطاعم، 21 وكالة لتنظيم القوافل السياحية، 16 بازارا ومتحفين محليين.

خريطة رقم 3:

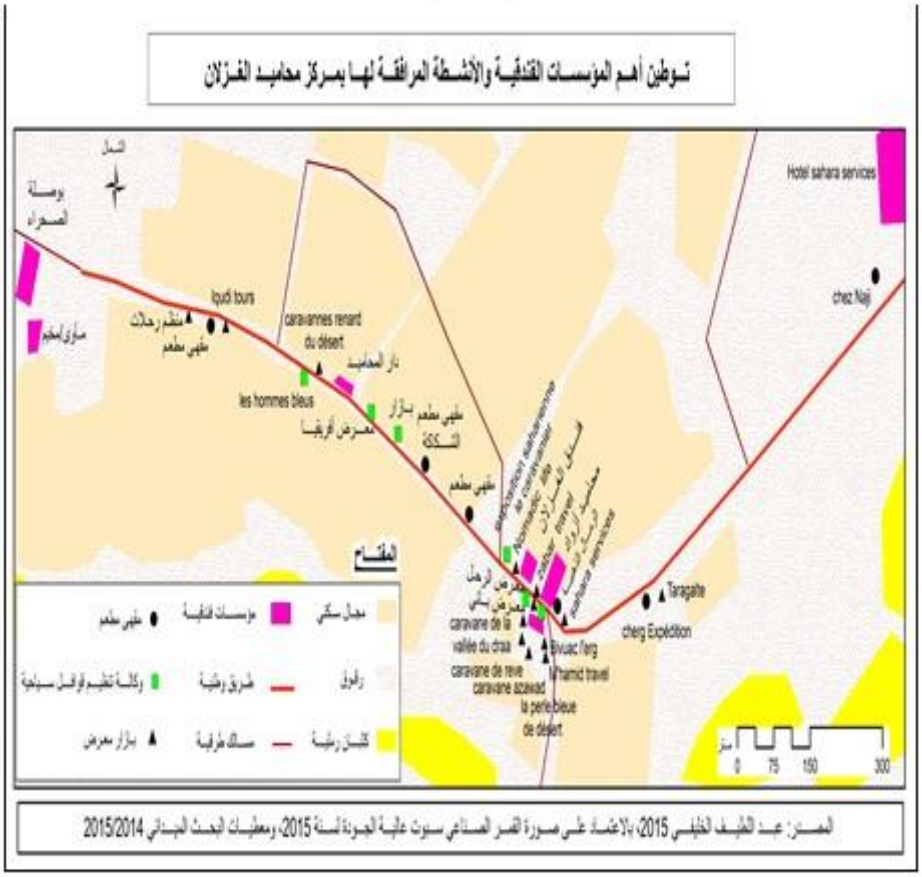

المصدر: عبد اللطيف الخليفي 2015، بالاعتماد على صورة القمر الصناعي سنوت عالية الجودة لسنة 2015، ومعطيات البحث الميداني 2015/2014

شهد مجال واحة محاميد الغزلان أيضا، إدخال العديد من الآلات الجديدة والتحديثات التي لم تكن معهودة بالمجال الواحي القروي من قبيل: المسابح، المكيفات والمسخنات، والأثاث والتجهيزات العصرية، والتي أصبحت مفروضة في ظل بروز أنشطة اقتصادية جديدة.

صورة رقم 1: مسبح بوحدة فندقية وسط مجال واحي قاحل

صورة رقم 2: تجهيزات جديدة غير مألوفة بالمجال الواحي

المصدر: البحث الميداني 2015/2014

لم تقف التحولات عند المجال الواحي فحسب، بل شملت هوامشه أيضا، إذ "تحولت مجموعة من المسالك الطرقية التي كان يتبعها الرحل بحثا عن الكلأ والعشب والماء، إلى مسارات تعبرها القوافل السياحية"(حليم، 2010، ص285) لاكتشاف أغوار الصحراء والتمتع بجمال مشاهدها ومناظرها. كما خلقت الصناعة السياحية حركية بالمجال الصحراوي الذي انتعش، وأصبح يستقبل أفواجا عديدة من السياح، بل وأنشئت به عشرات المخيمات السياحية (عرق ليهودي، وعرق الشكاكة...).

وعليه، فكل هذه التحولات أسهمت في تغير المشهد العام للواحة، وأفقدتها أصالتها لتجعلها تقبل بالتكيف والتأقلم مع التحديثات المجالية والاقتصادية قصد استمرارية الواحة، "بالرغم من أن جزءا هاما منها يؤثر على توازناتها البيئية، لأنها لا تتوافق مع طبيعة الواحات التي تبدو موسومة بهشاشة جلية" (الفاسي، 2016، ص 215)؛ مما يستدعي البحث عن السبل الكفيلة للتخفيف من حدة انعكاساتها السلبية على البيئة المحلية.

II. تُسهِم عدة عوامل في تسريع حدة التحولات بمجال محاميد الغزلان

تعدد مظاهر التحولات الاقتصادية والمجالية التي شهدتها وتشهدها واحة محاميد الغزلان، تفسرها عوامل داخلية وخارجية، يتباين تأثيرها ومستوى إسهامها في وتيرة التحول.

1. تؤثر قساوة الظروف الطبيعية على المجال الواحي

يتسم مجال واحة محاميد الغزلان بسيادة ظروف طبيعية صعبة تؤثر على التوازنات البيئية والايكولوجية، وتتمثل هذه الظروف أساسا في الإطار المناخي الذي يزيد من هشاشة الوسط الطبيعي. ويخضع مناخ المجال المدروس لعوامل أبرزها: موقع المنطقة بالنسبة لخطوط الطول والعرض وبعده من التأثيرات البحرية، خلف سلسلة الاطلس الكبير جنوبا، مما يحول دون التأثر بالتيارات البحرية الرطبة.

أ- ضعف التساقطات وعدم انتظامها

تنتمي واحة محاميد الغزلان إلى نطاق مناخي صحراوي يتسم بقلة معدلات التساقطات وعدم انتظامها (المبيان رقم3) البيسنوي والبيفصلي، حيث تعرف سنوات تساقطات متوسطة نسبيا، بينما تكاد تنعدم في بعض السنوات الأخرى، كما يتم التهاطل على شكل أمطار عاصفية عنيفة وفجائية، تتسبب في انجراف التربة وتدمير المنشئات دون أن تطعم السديمة الباطنية، مما ينعكس سلبا على المردودية الفلاحية بالمنطقة.

يتبين من خلال المبيان (رقم 3)، أن توزيع التساقطات المطرية بواحة محاميد الغزلان مابين1987و 2014 عرف تفاوتا بين سنة وأخرى، فمعدل التساقطات لا يتجاوز 80 ملم، وتغلب عليه نزعة التراجع، مما يفسر طول فترة الجفاف التي تشهدها الواحة بشكل دوري، الشيء الذي ينعكس سلبا على النشاط الفلاحي بالمنطقة.

مبيان رقم3: التوزيع السنوي لمعدلات التساقطات بواحة محاميد الغزلان (2014/1987)

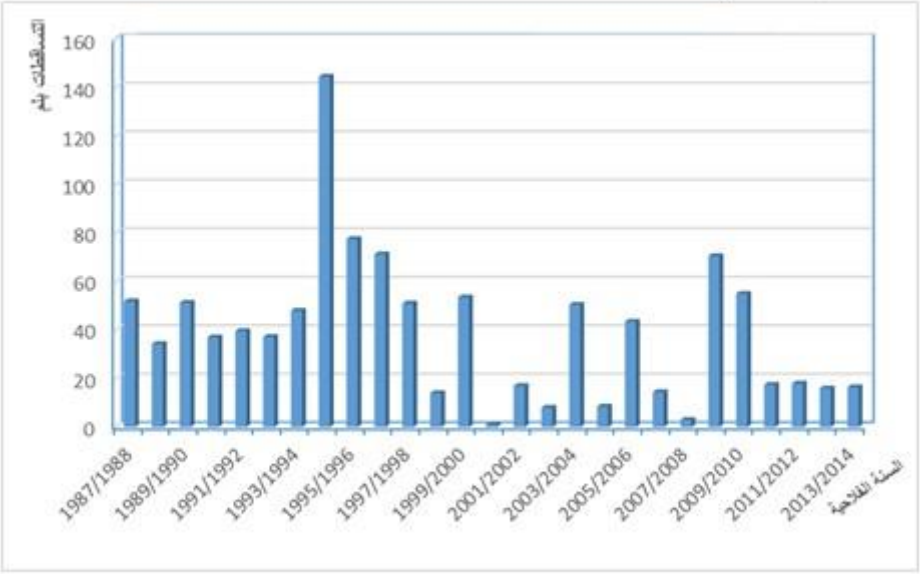

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي، تاكونيت 2015

ب– حرارة مرتفعة ومتباينة ومعدلات مدة التشميس قوية تزيد من حدة التبخر

تشهد الواحة تفاوتا كبيرا في درجة الحرارة بين فصول السنة، إذ ترتفع إلى حوالي 48 درجة صيفا[8]، فيما تنزل إلى أقل من 4 درجات شتاءً. ومن خلال الفارق الحراري فإن المنطقة تعرف فصلين متناقضين، صيف حار وجاف وشتاء بارد وجاف. وفيما يخص معدلات مدة تشميس فهي الأخرى مرتفعة وقوية، سواء تعلق الأمر بعدد الساعات على المستوى اليومي أو السنوي، حيث بلغ المجموع السنوي للتشميس 3078.3 ساعة[9]. مما يزيد من نسبة التبخر التي تصل إلى 540 ملم كحد أقصى خلال فصل الصيف، وذلك ينعكس سلبا على مخزون الموارد المائية بالواحة.

[8]– مركز الاستثمار الفلاحي تاكونيت، 2015.

[9]– المرجع نفسه.

ج – الرياح قوية وجافة

تعرف الواحة هبوب رياح قوية وجافة تعرف باسم "الشركي"، وهي رياح ساخنة تهب من الشرق والجنوب الشرقي، وتؤدي إلى ارتفاع مفاجئ لدرجة الحرارة، وحدوث وتيارات غبارية رملية نظرا لانفتاح المنطقة على تخوم الصحراء، بالإضافة إلى الرياح الساحلية المتوسطة السرعة. وتُسهِم هذه الرياح في استفحال ظاهرة الترمل التي أصبحت تغزو الأراضي الزراعية ومجالات السكن أيضا.

بناءً على ما سبق، نستنتج أن العناصر المناخية غير مساعدة على توفير موارد مائية كافية بالمنطقة، علما أن المتوفر منها ينحصر أساسا في:

- الموارد المائية السطحية لواد درعة والتي قلما تصل إلى واحة محاميد الغزلان، لبعدها من المنابع، ولسبب الجفاف وقلة التساقطات، وتأثيرات بناء سد المنصور الذهبي سنة 1972 في العالية بالقرب من مدينة ورزازات.
- الموارد المائية الباطنية: نظرا لضعف وعدم انتظام الجريان السطحي، تعد الموارد المائية الباطنية مصدرا هاما لممارسة الأنشطة الزراعية، بالرغم من ارتفاع نسبة ملوحتها التي تتراوح بين (2 إلى 10 غ للتر)[10].

بالإضافة إلى مجموع العوامل المرتبطة بالظروف المناخية السالفة الذكر، تُسهم بعض العوامل الأخرى في تسريع وتيرة وحدة التحولات الاقتصادية والمجالية بالواحة، نذكر منها:

-**مرض البيوض**: "يعتبر من أخطر الأمراض التي تصيب أشجار النخيل بالمغرب، حيث ظهر ولأول مرة بواحات درعة منذ سنة 1870" (Zainabi, 2006, p16)؛ ويُشكل تهديدا حقيقيا للواحات الجنوبية وكل المجالات المنتجة للتمور، إذ يؤثر على الأصناف الجيدة من أشجار النخيل ليؤدي إلى موتها، وتقدر نسبة ما أتلف بسببه بحوالي 60 % من مجموع النخيل الذي كان متواجدا بالمنطقة إبان ثمانينيات القرن 20، والوضع مرشح للتفاقم في ظل تظافر تحديات عدة[11].

[10]– مكتب الاستثمار الفلاحي، زاكورة.

[11]– مقابلة مع مجموعة من الشيوخ المعمرين بالمنطقة شهر أبريل من سنة 2016، واللذين أكدوا لنا هذه النسبة بكل من: قصر أولاد ادريس (ع.ل) وقصر بونو (ش.م) وقصر الطلحة (و.أ).

-**التصحر** أو مشكل زحف الرمال الذي يعد من أهم التحديات البيئية التي تواجه الواحة، وتعمل على إعادة تشكيل مشاهدها، ومن جوانب ذلك الكثبان الرملية المنتشرة بالواحة وهوامشها التي أضحت تستغل في الصناعة السياحية.

2. تزيد بعض العوامل البشرية من تحول المجال الواحي

«إن الأنسة المفرطة للواحة، المتمثلة في اصطناعية المجال (التقنيات العصرية والتجهيزات المتطورة والمتشآت الكبرى... وتوسع العمران)، لم يقتصر وقعها على الوسط الطبيعي فحسب، بل وتجاوزتها إلى الجانب البشري، باعتبارها لم تُراع خصوصية الوسط؛ حيث أجهزت على الموروث الثقافي، وحجمت الدرايات المحلية. هذه الدرايات التي كانت ملائمة إلى حد بعيد لبيئة الندرة، باعتبارها رفيقة بالموارد ورحيمة بالوسط الواحي» (الفاسي، 2016، ص 214).

هكذا، فتراجع دور التراث الواحي اللامادي المتجسد في الدريات المحلية والتقنيات التقليدية...، التي تهم طرق تعامل الساكنة الواحية مع مجالها الحيوي، من حيث هندسة مشاهده وتدبير موارده الطبيعية والعمرانية وكذا التنظيمات الاجتماعية...، زاد من حدة التحولات السوسيومجالية التي عرفتها ولا زالت تعرفها الواحة.

كما أن تفكك البنيات الاجتماعية التقليدية، عمل على الانتقال من الأسر الكبيرة (المكونة من الأب والأبناء المتزوجين) القاطنة وسط القصر، إلى الأسر النووية التي تعيش بعيدا عن القصر أو بجنباته، مما جعل العديد من الأسر تستقر بشكل مشتت وسط المجال الصالح للزراعة بالواحة، لتحول مشاهده. وبالمقابل عجز الفاعلون المحليون عن مسايرة هذا الواقع وتدبيره بشكل يضمن استمراريته.

بالإضافة إلى ما سبق، تشهد منطقة محاميد الغزلان تغيرات في خصائصها البشرية، انعكس وقعها على الاقتصاد المحلي للواحة؛ فالهجرة القروية نحو المدن تشكل أولى هذه التغيرات، بل أضحت تهدد هذا المجال بالإفراغ مستقبلا (الجدول رقم 3). «فالهجرة كظاهرة اجتماعية يفرزها الوعي بفقدان التوازن بين مجالات مختلفة. والطبيعة، كإطار يسير وفق نظام معين، لا تقبل بفقدان

التوازن، بل تجابهه بردود فعل مختلفة تهدف إما لإعادة التوازن القديم، أو خلق توازنات جديدة» (آيت حمزة (محمد)، 2016، ص.190).

والمجال الواحي بمنطقة محاميد الغزلان فقد توازنه نتيجة عدة اكراهات وضغوطات، مما حدا بالعديد من الأسر إلى مغادرته، رغبة في تحسين أوضاعهم المعيشية.

جدول رقم3: تطور ساكنة جماعة محاميد الغزلان بين إحصاء 2014/1994

	1994	2004	2014	عدد المهاجرين بين 1994 2014/
عدد الأسر	1129	1 088	1052	– 77
عدد الساكنة	8 693	7 764	7 590	– 1103

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014/2004

نستشف من خلال الجدول 3، أن عدد الساكنة بجماعة محاميد الغزلان عرف تراجعا ملحوظا بين إحصائي 1994 و2014 بحوالي 1103 نسمة و77 أسرة، والوضع في تفاقم، حيث يهاجر السكان نحو مناطق ومجالات أخرى[12] أكثر جاذبية وأقل هامشية.

وتتلخص أهم أسباب ودواعي الهجرة بالمنطقة فيما يلي:

- قلة مصادر الدخل ومحدودية فرص الشغل؛
- تضرر النشاط الفلاحي بتوالي سنوات الجفاف؛
- غياب وضعف التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية؛
- الرغبة في تحسين ظروف العيش والانفتاح على ثقافات أخرى.

[12] – حسب تحريات البحث الميداني (2014-2015)، نعرض أهم المدن المستقطبة لساكنة محاميد الغزلان حسب أهميتها كما يلي: زاكورة، وورزازات، والدار البيضاء، واكادير، ومراكش، وكلميم.

ونظرا لتفاقم الظروف الصعبة، عملت الساكنة المحلية والفاعلين المحليين على تثمين الموارد الترابية المتاحة، وذلك عبر استغلالها في الصناعة السياحية التي أضحت تشكل نشاطا حيويا، أنعش المجال الواحي والصحراوي؛ وعمل على ثني العديد من الأسر الممتهنة لهذا النشاط عن الهجرة، خاصة بعدما تنامت الأنشطة السياحية وتزايد عدد السياح والمستثمرين.

لكن، وبالرغم من أهمية القطاع السياحي في التنمية المحلية بالواحة، إلا أن طبيعة هذا القطاع الحساس الذي يتأثر بالتغيرات الدولية، يستدعي التفكير في إعداد استراتيجية تنموية مُعقلنة، تخدم التنمية وتحفظ في الآن ذاته على التوازنات البيئية والسوسيو-الاقتصادية في ظل التحولات التي تشهدها الواحة.

خاتمة

نخلص إلى أن واحة محاميد الغزلان عرفت ولا زالت تعرف تطورات وتحولات مهمة شملت جوانب وميادين مختلفة، سوسيو -مجالية واقتصادية ووظيفية، أثرت على جل عناصر ومكونات المنظومة الواحية، خاصة مع تراجع مكانة النشاط الفلاحي وبروز الأنشطة السياحية إلى الواجهة، الشيء الذي سرع من تغير جزء كبير من ملامح المشهد الواحي بهذا المجال الصحراوي.

نتجت عن هذه التحولات تداعيات بيئية أضحت تهدد استدامة منظومة واحة محاميد الغزلان، بسبب تظافر عوامل طبيعية وبشرية؛ مما استدعي العمل على تأهيل الواحة والمحافظة عليها من التدهور، اعتمادا على منظومة القيم الاجتماعية والدرايات المحلية التقليدية كمرتكزات وجب تحريكها وتثمينها لخدمة التنمية المستدامة بهذه المناطق.

البيبليوغرافيا

آيت حمزة، محمد، 2016، "**ملامح التحولات السوسيومجالية بحوض أسيف أمكون**". منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. مطبعة المعارف الجديدة – الرباط. 335 صفحة.

الفاسي، إدريس. 2016. التوازنات البيئية بواحات الجنوب المغربي. ورد في كتاب: "**تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب، أبحاث وتدخلات**". تنسيق (الأكحل المختار، وفاتح عبد العالي، وحنزاز محمد). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط/المعهد الوطني للتهيئة والتعمير/ معهد الدراسات الإفريقية. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186. الطبعة الأولى. الصفحات: 209–216.

الخليفي، عبد اللطيف. 2017. "**الدينامية السياحية بواحات درعة الوسطى بين رهان التنمية المحلية وتحديات المحافظة على الموارد الطبيعية**". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء. غير منشورة. 383 صفحة.

المولودي، محمد. 2005. السياحة والتنمية المحلية بزيز الأسفل. دفاتر جغرافية، "**السياحة والتنمية بالمغرب: تساؤلات وانتظارات**"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز، فاس، العدد الثاني، ص: 19–32.

حليم، عائشة. 2010. "**السياحة القروية والتنمية المحلية بإقليم زاكورة**". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط. غير منشورة. 423 صفحة.

مركز الاستثمار الفلاحي، (2015)، مركز تاكونيت، فرع محاميد الغزلان.

منوغرافية جماعة محاميد الغزلان، (2015).

Bouaouinate, A. et Ramou, H. (2016). « *Le tourisme de désert à M'hamid El Ghizlane : d'un tourisme d'élite à un tourisme de masse* ». In : Actes de la 1ère Rencontre régionale sur les Oasis, Forum des jeunes sahraouis pour l'innovation sociale, Assa, les 20 et 21

décembre 2015.Publications de ◌ entre des Etudes Sahariennes, Pp.191-210.

Direction de l'Aménagement du Territoire, "*Stratégie d'Aménagement et Développement des Oasis au Maroc*", 2004. 34p.

Zainabi, A.T. (2009). « *Les ressources naturelles de la vallée du Draa Moyen (Province de Zagora): Limites et pressions* ». ÷In : Actes du colloque international sur : L'environnement oasien face aux mutations économiques et sociales : le cas de Figuig. Figuig, les 24 et 25 avril 2006. Publications de l'Institut Royal de la Culture Amazighe ; Centre des Etudes Historiques et Environnementales. Série Colloques et Séminaires N° 16. Pp 11-18.

البنيات التقليدية في زمن العولمة بواحات درعة الأوسط. أي تأثير؟

اوحدو عبد الحميد*؛ بلقاسم عبد الحكيم**؛ الحسن ودار***

ملخص

عرف المجال الواحي في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية ومجالية عميقة، ساهمت في تسريع وتيرتها عوامل طبيعية وبشرية محلية وكونية، مما شكل ضغوطات على الموارد الطبيعية المحدودة، أصلا بهذه المجالات وغير الكثير من العادات والتقاليد المتوارثة في مختلف مناحي الحياة العامة.

ومن أبرز مظاهر تأثير العولمة على هذا المجال، تفكك البنيات التقليدية (أجماعة، القبيلة، شيخ القبيلة..) وتراجع أدوارها في تدبير التراب. لصالح شبكة الفاعلين المستحدثة (الجماعات الترابية، الجمعيات المدنية). وتراجع ادوار الأسر الممتدة التي كانت في السابق قائمة وفاعلة، وتراجع التجانس والتضامن الذي كان يطبع العلاقات بين الأفراد والجماعات. ناهيك عن التأثير على الثقافة والهوية المحلية...

ورغم كل التحولات فإن البنيات التقليدية بواحات درعة الأوسط لازالت تقاوم وباستمرار كل التأثيرات الدخيلة عليها بمختلف انواعها من اجل البقاء والاندماج.

الكلمات المفتاح: المجال الواحي، درعة الأوسط، البنيات التقليدية، العولمة، التحولات

---

*طالب باحث في سلك الدكتوراه: اعداد التراب المجتمع الهجرة والتنمية المستدامة بجامعة ابن زهر اكادير، مختبر الجيوبيئة والتنمية المستدامة

**طالب باحث في سلك الدكتوراه : اعداد التراب المجتمع الهجرة والتنمية المستدامة بجامعة ابن زهر اكادير، مختبر الجيوبيئة والتنمية المستدامة

***طالب باحث في سلك الدكتوراه: الدينامية المجالية الاعداد والتنمية الترابية بجامعة القاضي عياض بمراكش

Résumé

L'espace oasien a connu ces dernières décennies de profondes mutations socio-économiques et spatiales. Ces mutations se sont accélérées sous l'influence de plusieurs facteurs naturels et humains et sous les effets de la mondialisation ; ce qui a provoqué des pressions sur les ressources naturelles limitées et vulnérables. Ce processus a eu des impacts sur les traditions héritées.

Parmi les manifestations les plus marquantes de l'effet de la mondialisation sur cet espace, on cite la désintégration des structures traditionnelles (la Jmâa, la tribu, le chef tribal…) et le recul de leurs rôles dans la gestion du territoire au profit nouveaux acteurs (collectivités territoriales, associations), outre le déclin du rôle des familles élargies et des formes de solidarité qui ont caractérisé les relations entre les individus et les communautés…etc. Toutefois, les structures traditionnelles dans les oasis du Draa moyen résistent encore à l'ensemble de ces influences.

Mots clés : Espace oasien, Draa moyen, structures traditionnelles, mondialisation, mutations.

مقدمة

عرف المجال الواحي في العقود الأخيرة عدة تحولات اقتصادية واجتماعية ومجالية عميقة. تسارعت تحت تأثير عدة عوامل طبيعية وبشرية إضافة الى تأثيرات العولمة، مما شكل ضغوطات على الموارد الطبيعية المحدودة. وغير الكثير من العادات والتقاليد المتوارثة في مختلف مناحي الحياة العامة.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز خصائص ومميزات البنيات التقليدية بواحات درعة الأوسط، وتسليط الضوء على أهم التحولات، والعوامل المسؤولة عنها، ودور ظاهرة العولمة في

تسارع وتيرة انعكاساتها على البنيات التقليدية وسيرورة اشتغالها بهذا المجال، وسبل تكيف البنيات التقليدية مع هذه التحولات.

اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على إطار منهجي مبني على:

- اولا: الوثائق التاريخية من خلال الاطلاع على مجموعة من الكتب والمصادر المهتمة بالموضوع قيد الدراسة.
- ثانيا: استثمار جزء من نتائج البحث الميداني (استمارة ومقابلات ميدانية) الذي قمنا به على مستوى سلك الدكتوراه، والذي شمل مختلف فئات المجتمع (القبلية والمجتمع المدني أو المؤسساتي)، عبر القيام بما يزيد عن 20 مقابلة مع شيوخ قبائل واحة مزكيطة، و25 مقابلة ميدانية مع رؤساء الجماعات الترابية. إضافة إلى ملئ حوالي 200 استمارة ميدانية مع أرباب الأسر. وتمحورت هذه المقابلات حول أهم التحولات التي شهدتها البنيات المجالية التقليدية، والعوامل المتحكمة في ذلك، وانعكاساتها على المجال المدروس.

وانطلقنا من الفرضيات التالية:

- عرفت البنيات التقليدية تحولا جوهريا في أدوارها ووظائفها المجالية.
- هناك عوامل عديدة ساهمت في تحول أدوار البنيات التقليدية من بينها ظاهرة العولمة التي ساهمت في تسارع وتيرتها. وأحدثت تغيرات في الاتجاهات والسلوكات والقيم لدى الساكنة المحلية.

التعريف بمجال الدراسة

شكلت واحات درعة الأوسط عبر التاريخ مجالا حيويا تعبره مختلف القوافل التجارية نحو افريقيا جنوب الصحراء. واستقرت به منذ فجر التاريخ مجموعات بشرية، بدء ب"ادراوة" التي تعتبر من أقدم العناصر البشرية التي استوطنت منطقة درعة، وتشكل الشريحة العريضة في النسيج العام

لسكان المنطقة، ثم الأمازيغ قبل نزوح المجموعات البشرية العربية. ويتشكل المجال الدرعي من ست واحات متسلسلة من الشمال نحو الجنوب على جنبات وادي درعة الأوسط.

الخريطة رقم 1: **مجال الدراسة**

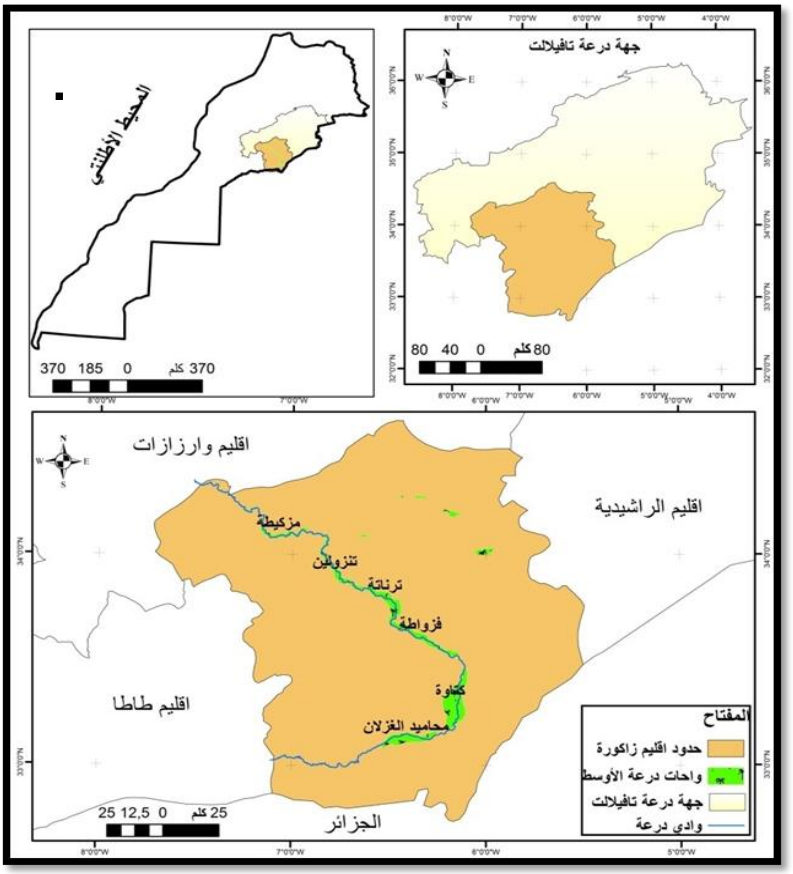

يتميز مجال الدراسة بسيادة مناخ صحراوي جاف يتصف بندرة التساقطات وارتفاع درجة الحرارة. ويتكون من شريط من التربة يستغل في الأنشطة الزراعية، الا انه يعاني من الملوحة بسبب الجفاف.

أما المجال المغروس فيتشكل من أشجار النخيل بنسبة كبيرة، تنبت تحتها مزروعات سقوية تقليدية. ويتسم النظام العقاري بالتعقيد والتفتت، مما أدى إلى انتشار الملكية المجهرية، وانعكس على مردودية الإنتاج الفلاحي.

1. البنيات التقليدية بواحات درعة الأوسط: الخصائص والمميزات

إن فهم وقراءة تاريخ درعة الأوسط يستوجب دراسة وتحليل أهم البنيات التقليدية الفاعلة في تدبير شؤون الحياة العامة بالواحة، لكونها الفاعل الرئيسي في تدبير التراب، ومن أبرز هذه البنى مؤسسة القبيلة واجماعة والمشيخة والزوايا.

- **بنية قبائل القصور**

شكلت قبائل القصور السكن الرئيسي لسكان الواحات، نظرا لما كان يتصف به من مواصفات تلائم المجال شكلا وهندسة وموقعا؛ حيث لم يكن الدور التقليدي للقصر ينحصر فقط في الدفاع والتكيف مع مناخ المنطقة، بل له تّأثيرات أيضا على التنظيم الاجتماعي؛ فهو عادة ما يكون موزعا إلى أحياء ممثلة لمختلف مكونات الساكنة؛ وهذا النوع من البناء يعطي لأفراده الشعور بالأمن، ويحمي قيم التضامن والتعاون بين مختلف أفراد الأسر.

- **بنية "أجماعة "**

تعتبر "أجماعة" بنوعيها " الكبيرة" او "الصغيرة" من أهم البنيات التقليدية الفاعلة في تدبير الشؤون الاجتماعية والسوسيو–اقتصادية لمختلف القبائل بواحات درعة الأوسط على مر التاريخ؛ وتتكون أجماعة كل قبيلة من مختلف العظام المشكلة لساكنتها؛ ويتم إختيار الشيخ (الفوقاني) من طرف شيوخ مختلف القبائل ليقوم بالدور التدبيري للحياة العامة، مستعينا بالشيوخ"التحتاني" الذين يتكلفون بتدبير الحياة اليومية داخل كل قصر.

- **بنية المشيخة**

يتم اختيار الشيخ من طرف السكان على رأس كل قبيلة وفق معايير أهمها الإنتماء القبلي، ثم التأني في اتخاذ القرارات والشجاعة والاحترام، مع إثبات الوجود داخل القبيلة من خلال حسن التعامل مع الساكنة والتوفر على إمكانيات مادية تسمح له بتمويل القبيلة في حالة وقوع كارثة معينة (ابراهيم القادري بوشيش،1991. ص 145). ويتم انتخاب شيخ كل قبيلة في اجتماع يحضره ممثلوا جميع العظام داخل القصر والذين يشكلون "أجماعة القبيلة"، على أن يتم بعد ذلك اختيار الشيخ الفوقاني من خلال اجتماع عام لجماعات وشيوخ القبائل المجاورة.

وتتلخص مهام شيخ القبيلة في:

- السهر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على ضمان التوازن الداخلي بين الأسر والعشائر؛
- الحيلولة دون نشوب صراعات بين ساكنة القبيلة؛
- تنشيط التعاون من أجل المصلحة المشتركة بين أسر القبيلة؛
- الدفاع عن القبيلة وتأمين وجودها ضد أي تهديد خارجي يستهدف مصالحها سواء من طرف الحكم المركزي أو من طرف القبائل الاخرى؛
- السهر على تطبيق الاعراف المنظمة للحياة السوسيواقتصادية التي تم وضعها من قبل أجماعة القبيلة على ارض الواقع.

فالمشيخة إذن هي مؤسسة سياسية تنظم أواصر عشائر تربطها القرابة أو الجوار، والمصلحة المشتركة؛ وقد يكون مجال نفوذها واسعا في مناطق الترحال وضيقا في مجالات الاستقرار (احمد البوزيدي،1994 ص: 65).

- **بنية الزاوية**

لعبت الزوايا دورا مهما في تاريخ واحة درعه الأوسط، من خلال مساهمتها في الحفاظ على التوازن بين مختلف القبائل المستقرة بها وكذا المترحلة، وذلك للمعتقد السائد بين عامة الناس في المنطقة

حول كون شيوخ الزوايا من الصلحاء ورثة البركة، ويسري نفوذ بركتهم على المكان. ولقد أولت ساكنة الواحات بدرعة الأوسط عناية خاصة للمرابطين وشيوخ الزوايا وصلت حد التقديس والتبرك، فقد كانت تقدس شيوخهم وتعتبر أن بإمكانهم صد الجفاف والمساهمة في أن يعم الامن والاطمئنان بين القبائل (احمد البوزيدي، 2009 ص 172).

شكلت الزوايا أبرز الفاعلين في تأطير الحقل الديني والمجال العلمي والثقافي بهذا المجال. وقد استطاعت بفضل المكانة التي حظيت بها من قبل الساكنة أن تؤمن حياة الساكنة وتساهم في استقرار الأوضاع في فترات الأزمات.

- **النظام العرفي**

لقد كانت العديد من القيم تؤطر عمل البنيات التقليدية بالواحة وتجعلها تتفاعل مع المجال بطرق معينة، فكانت هذه البنيات أكثر ارتباطا بالأرض. وابتدعت تقنيات وأساليب تدبيرية غاية في الأهمية، إن على مستوى الري أو الزراعة أو السكن أو على مستوى تدبير أمور الحياة اليومية. وأسست لقوانين عرفية مضبوطة، وأحدثت العديد من الهياكل التنظيمية التي تسهر على تطبيق تلك الأعراف وتنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية..."القبيلة واجماعة والزاوية..."..

وسادت قيم التعاون والتضامن والتشاور في إطار العلاقات الاجتماعية بين سكان القبائل؛ حيث كانت المصلحة العامة فوق أي مصلحة خاصة، كما ساد المجتمع على الفرد...غير أن هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تراجع أدوار هذه البنيات وتفككها عبر مراحل، مما انعكس على مجال واحات درعة الأوسط؛ فنشأت عنه عدة تحولات على المستوى السوسيو-إقتصادي والمجالي والقيمي.

2. عوامل التحولات الطارئة على البنيات التقليدية بواحات درعة الاوسط

1.2 التدخل الاستعماري وانعكاساته على البنيات التقليدية

أدرك المستعمر منذ دخوله إلى المنطقة قوة تنظيم هذه البنيات والأدوار التي تلعبها في تأطير حياة السكان وتنظيم المجال، فحاول في البداية تثبيت القبائل مجاليا ووقف حركاتها المرتبطة بالرعي.

فقام ببناء المراكز الصغرى (كمركز اكدز وتزارين والنقوب وزاكورة وتكنيت...) ومحاولة تركيز خدمات السكان فيها. كما خلق الدوائر والمكاتب الأهلية بدل اللف والقبيلة؛ وهو أمر جديد لم تعرفه المنطقة من قبل. وبدأت العديد من الاعراف السائدة بالمنطقة في تلك الفترة تتهاوى وتندثر مع إدخال مؤسسات عصرية، بقوانين تنظيمية غير معهودة لدى الساكنة، كالمحكمة العرفية، التي حلت مكان "**الانحكام**" الذي كان يقضي في النزاعات بين الساكنة بالقبائل من طرف "الامغار وا جماعة".

كما سعى المستعمر لضرب البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان الانسان الواحي يبني بها طريقته في استغلاله للمجال والثروات الطبيعية. وعمد إلى رسم الحدود بين القبائل وجعلها مبهمة في كثير من الأحيان؛ ليزيد من حدة التنافس والصراع حول الأرض بين مختلف القبائل، وهو الشيء الذي استغله المستعمر لضرب قبيلة بأخرى. (الحسين اقيوح، 2005)

وعلى مستوى التدبير الترابي، فإن المستعمر عمل على تفكيك مبدأ تدبير المصالح المشتركة بين مختلف القبائل؛ حيث كانت الحياة القبلية بدرعة الأوسط تستند في العديد من المجالات، كالفلاحة والأمن، على أساس التدبير المشترك بين مختلف القبائل المتجاورة. الا أن التدخل الاستعماري سعى جاهدا نحو زعزعة المبادئ المشتركة بين مختلف قبائل المنطقة.

2.2 تأثيرات العولمة على البنيات التقليدية بواحات درعة الأوسط

العولمة هي سياسة أو سلوك على المستوى العالمي أي" السياسة الكونية" أو "التدويل". وهي نسق ذو ابعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد لتشمل المجال الاجتماعي والسياسي والقيمي والاديولوجي...فهي تسعى إلى جعل العالم بأسره منظومة كونية واحدة من خلال طمس الهويات الثقافية المحلية لصالح المنظومة الكونية (**محمد** عابد الجابري.1991، ص 200)؛ ومن ثم، فإن مجال درعة الأوسط قد عرف العديد من التحولات في إطار ما يسمى بزمن العولمة. فإذا كان الاستعمار قد سعى جاهدا نحو طمس الهوية الثقافية للبنيات التقليدية السائدة بالمجال وإعادة تشكيلها وفق المنظور الحداثي

المؤسساتي، فإن للتحولات العالمية في الثمانينات والتسعينات في إطار ما سمي بالعولمة كان لها تأثير واضح على البنيات التقليدية بواحات درعة الأوسط. وسنقتصر هنا على ذكر بعض التأثيرات.

أ. تطور ادوات العولمة ومساهمتها في تغيير نمط عيش الساكنة المحلية

لقد سعت العولمة الى استثمار ثورة الاتصال والتطور التكنولوجي في نشر ثقافة عالمية واحدة في إطار سياسة التدويل هدفها الاستهلاك. في المقابل كانت هناك قابلية وانخراط تلقائي للساكنة في هذه المنظومة، ومن ثمة، فقد سعت العولمة الى استغلال ادوات الاتصال من أجل الاشهار والترويج لأنماط استهلاكية محددة، وبالتالي نحو تغير نمط الحياة بأكمله وإحداث تغييرات جذريه على المجتمعات المحلية وبنياتها التقليدية والقيم السائدة.

يتضح التطور الكبير الذي عرفته وسائل الاتصال بواحات درعة الاوسط من خلال أرقام الجدول (رقم 1)؛ إذ اصبحت الوسائل الحديثة للتواصل من تلفاز وهاتف محمول وحاسوب من الضروريات والاساسيات في حياة الساكنة المحلية، والتي لم تكن من قبل تعرف شيئا عن هذه الادوات، لولا تطور وسائل الاتصال ونتيجة الثقافة الاستهلاكية المدعمة من طرف العولمة؛

الجدول رقم 1: تطور الأدوات المساعدة على نشر العولمة بواحات درعة الأوسط

وسائل التواصل	النسبة المئوية سنة 2004	النسبة المئوية سنة 2014
التلفاز	73%	90.3%
المذياع	–	47.5%
الهاتف المحمول	60%	94.3%
الهاتف الثابت	4.8%	3.1%
الانترنيت	–	8.7%
الحاسوب	–	15.3%

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى (2004؛2014)

إذ اصبح اليوم اكثر من 90% من ساكنة درعة الاوسط تملك هذه الادوات، وهو الامر الذي ساهم في حدوث نوع من التحول الجذري على مستوى القيم السائدة بالمنطقة. فرغم محاولة استغلال الساكنة لهذه الأدوات والتقنيات في الترويج للقيم المحلية والثقافة التقليدية، الا ان القيم التقليدية بدأت في التراجع والاندثار لصالح القيم الكونية.

وبصفة عامة يمكن تلخيص تحولات القيم بهذا المجال في ثلاثة اشكال من التحول) عميرش نجوى، 2017 ص 30)

- قيم سائدة ومازالت سائدة في المجتمع، لكن شكلها تغير من أهمها: التضامن الذي كان سائدا بين مختلف افراد القبيلة وبين القبائل فيما بينها (تدبير المصالح المشتركة) والذي تحول من تضامن بين الأفراد والقبائل إلى أشكال أخرى من بينها التضامن بين الجمعيات كمؤسسات حديثة في التدبير الترابي بالمنطقة.
- اندثار بعض القيم، ومن أبرز الأمثلة على هذا النموذج نذكر قيم الطاعة التي كانت سائدة اتجاه البنيات التقليدية كالزوايا والمساجد واجماعة...وهي القيمة التي اندثرت بالكامل، حيث تراجعت الزوايا وفقدت ادوارها التقليدية. كما تغيرت النظرة الاجتماعية اتجاه فئات الشرفاء والمرابطين، وتم صعود المكانة الاجتماعية لدراوة وبذلك، تغير هرم التراتبية الاجتماعية بالواحة.
- ظهور قيم جديدة لم تكن معروفة. مثل قيم الاستهلاك للمستحدثات من اللباس والادوات المنزلية والكماليات ...

اليوم وبعد التحولات التي عرفها المجال الواحي، تحت تأثير الاستعمار من جهة، وتأثيرات العولمة من جهة ثانية، تغيرت العديد من السلوكات والقيم في المجتمع الواحي، فلم يعد للبنيات التقليدية دورا مهما كما كانت في السابق. وتراجعت أدوار الزوايا والمساجد والأسر في إعادة إنتاج القيم المجتمعية والحفاظ على استمراريتها. وأصبح للفرد هامش من الحرية الشخصية. وأصبحت الأنا وقيم الفردانية تطغى على

"النحن" وقيم الجماعة. وتراجعت مظاهر التضامن والتعاون بين الافراد، فتفككت العديد من الأسر الممتدة لتحل مكانها الأسر النووية وظهر السكن الفردي خارج القصر محل القصور.

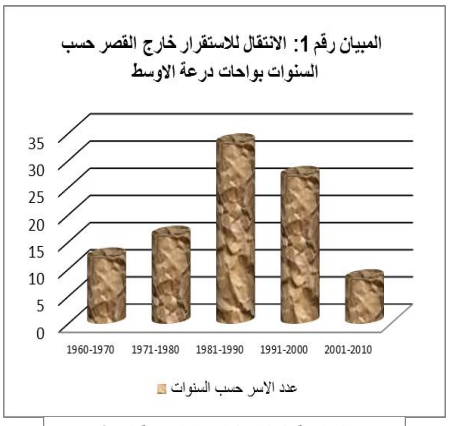

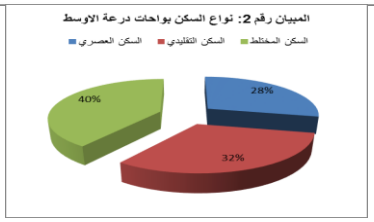

المصدر: الاستمارة الموجهة لأرباب الأسر؛ ومنوغرافية إقليم زاكورة،2016

لقد أصبحت اليوم أبرز القصور فارغة من السكان، حيث ومنذ مرحلة الستينات شهدت ما سمي ببداية "انفجار القصور" نتيجة التزايد الديموغرافي الكبير الذي عرفته ساكنة الواحات، وكذا التحولات الاجتماعية التي لحقت الواحة، قبل أن تبدأ انعكاسات الهجرة الدولية التي تفاقمت في مرحلة الثمانينات والتسعينات وساهمت في إفراغ القصور من أعداد مهمة من الساكنة التي تمكنت من بناء مساكن منفردة خارج القصر بطرق عصرية، بعيدا عن النمط التقليدي المتعارف عليه في الواحات.

هذا التحول خارج القصر غير الكثير من طبيعة السكن بهذا المجال، فأصبحت ثلاثة أنواع من السكن. الأول هو السكن الجماعي التقليدي الذي تشكل نسبته اليوم حوالي 32%. يفرض هذا النمط من السكن على الفرد نوعا من الانضباط لقوانين الجماعة، ويستلزم تدبيرا مشتركا للفضاء

والمنافع. عكس النوع الثاني من السكن العصري والفردي الذي بلغت نسبته حوالي 28% وهو في تزايد مستمر. وهو ما يؤكد واقعية الاستقلالية بشكل أو بآخر، ويتجه في اتجاه محو وتحوير الجمعي لأجل إعادة صياغة الفردي، تماشيا مع التكسير والتفكيك الذي تعرضت له البنيات التقليدية، واستبدالها بأخرى موجهة ومتحكم فيها (عبد الرحيم العطري، 2012 ص 116). والنوع الثالث وهو سكن مختلط يمزج بين ما هو تقليدي وعصري. إضافة إلى بعض خصائص الثقافة المحلية بدرعة الأوسط التي تعرضت للتغيير جراء ظاهرة العولمة.

الجدول رقم 1: تطور الأدوات المساعدة على نشر العولمة بواحات درعة الأوسط

وسائل التواصل	النسبة المئوية سنة 2004	النسبة المئوية سنة 2014
التلفاز	73%	90.3%
المذياع	–	47.5%
الهاتف المحمول	60%	94.3%
الهاتف الثابت	4.8%	3.1%
الانترنيت	–	8.7%
الحاسوب	–	15.3%

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى (2004؛2014)

حيث تعرضت الثقافة المحلية الى العديد من التحولات،نذكر منها تراجع أدوار البنيات التقليدية لصالح ظهور الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني، وتنامي أدوارها في التدبير الترابي، والاعراف والتقاليد المحلية التي حلت محلها القوانين الوضعية العالمية.

ب. تحول درعة الاوسط الى مجال طارد للفئات الشابة

لقد أدت وتيرة التحولات التي شهدها المجال الواحي إلى تغير نمط الحياة بالواحة وازدياد الحاجيات وتنوعها. وبفعل التزايد الديموغرافي الحاصل فإن شباب المنطقة لم يعد قادرا على البقاء في مجال يفتقر لأبسط شروط العيش. فاضطر إلى البحث عن وسط يلبي حاجته للتعليم والعمل والعيش،

فتنامت ظاهرة الهجرة بشكل سريع بالمنطقة. وبحسب نتائج استمارة البحث الميداني التي استهدفت ما يقارب 200 أسرة سنة 2016، تأتي مدينة الدار البيضاء في مقدمة المدن المستقبلة للمهاجرين بالمنطقة بنسبة45% متبوعة بمدينة مراكش30% ثم اكادير 15%، ثم باقي المدن المغربية الأخرى بنسبة 5%.

ج. ظهور شبكة الفاعلين المؤسساتيين وبداية تراجع أدوار البنيات التقليدية

إن تراجع أدوار الجماعات التقليدية بواحات درعة الأوسط بعد تأسيس الجماعات الترابية لا يلغي بالمرة تواجد هذه البنيات التقليدية (القبيلة اجماعة)، كتنظيم له دورته الخاصة وأعرافه المميزة، والتي قد تتعارض مع وجود الجماعات الترابية وباقي الفاعلين في تراب الواحة (الجمعيات المدنية والسلطة المحلية والمصالح الخارجية والبرلمانين...) التي تشتغل بالمنطق القانوني؛ حيث أن هذا التعارض سرعان ما يتلاشى على صعيد الممارسة. فغياب هذه البنيات ليس معناه غيابها كبنيات وكإطار للانتماء وللهوية المحلية، حيث غالبا ما يتم اللجوء إلى توظيف هذه العلاقات القرابية والقبلية خلال لحظات التنافس حول السلطة والتي تكون الانتخابات الإطار الملائم لها.

3. سبل تكيف البنيات التقليدية في زمن العولمة والانفتاح

لقد وجدت البنيات التقليدية نفسها جراء العوامل مجبرة على ضرورة المقاومة من أجل البقاء والاستمرارية. فبالرغم من كل محاولات التفكك التي شهدتها إلا أنها لازالت تقاوم، وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التدبير الترابي بالمنطقة.

1.3 انخراط القبائل في الحياة السياسية والسهر على اختيار ممثلين بالمجالس المنتخبة

لقد سعت الدولة جاهدة بعد الاستقلال نحو تأسيس وحدات ترابية اسندت لها مهام تدبير الشأن المحلي لتقوم مقام البنيات التقليدية التي كانت فاعلة في هذا الشأن. غير أن هذا التحول في

الوظائف لم يستطع أن يجرد هذه البنيات من أدوارها كاملة، بل استطاعت أن تحافظ لنفسها على العديد من الأدوار في مختلف الميادين، ومن بين أهم المظاهر التي تبرز الدور السياسي الذي تقوم به الجماعات التقليدية بمختلف قبائل درعة الاوسط، ذلك التدخل في اختيار ممثلي الساكنة داخل مجالس الجماعات الترابية.

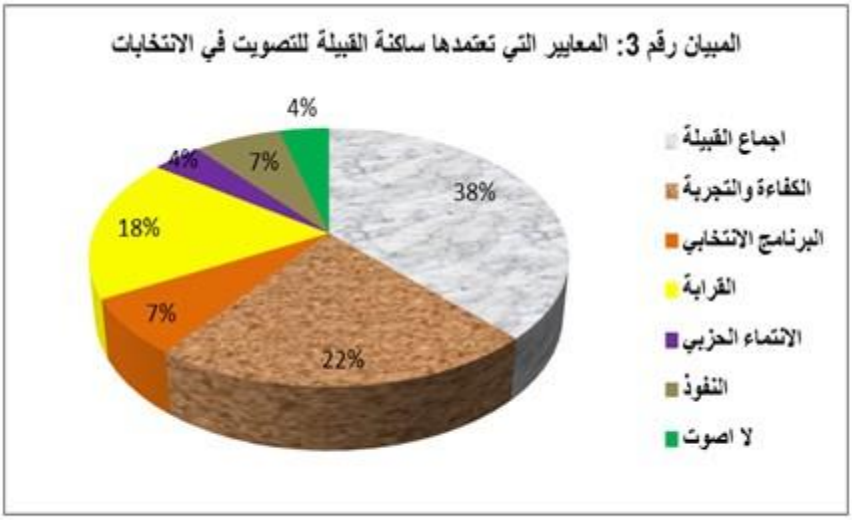

المصدر: إستمارة العمل الميداني الموجهة لأرباب الأسر 2016

إن اختيار ممثلي الساكنة المحلية بالجماعات الترابية بواحات درعة الأوسط يخضع لمجموعة من المعايير الاساسية، من أبرزها إجماع القبيلة، حيث عادة ما يجمع "معيني القبيلة" على التصويت لصالح شخص دون غيره بعد عقد لقاءات مع مختلف المرشحين. ويتم التوافق على شخص معين وفق شروط محددة، وهو الامر الذي تبين لنا من خلال نتائج البحث الميداني، إذ أن حوالي 38 % من ساكنة القبائل تؤكد على أن اجماع القبيلة هو أهم معيار لمنح الصوت للمرشح بعيدا عن باقي المعايير الاخرى.

المبيان رقم 4: نموذج لحجم المنافسة الانتخابية بالجماعات الترابية لواحة مزكيطة خلال انتخابات 11 شتنبر 2015

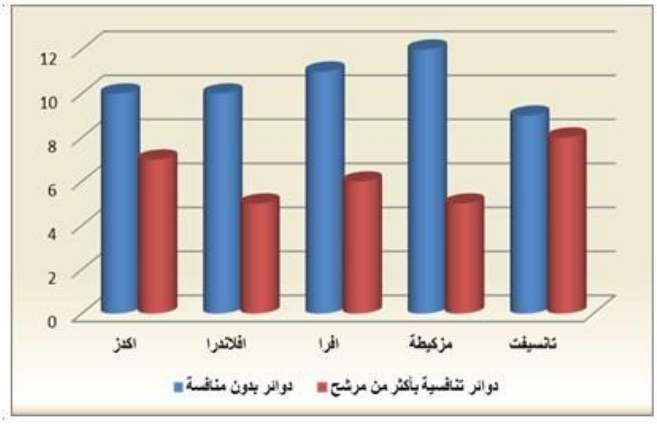

المصدر: الجماعات الترابية لواحة مزكيطة، 2016

إن اعتماد أغلب القبائل على مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات التي تهم المصالح المشتركة للساكنة المحلية، بما في ذلك اختيار مرشحي المجالس المنتخبة، يمكن تفسيره بنزعة الساكنة نحو الحفاظ على مصالحها وتوحيد اعرافها وكل ما يضمن لها سبل الاستمرارية حتى في ظل تجربة الدولة الحديثة، ومحاولة تفادي كل أشكال التقسيم. وعادة ما يتم التركيز على العلاقات القبلية التي تربط المرشح بالمنطقة كاستراتيجية تضعف حظوظ المرشحين الذين لا ينتمون إلى نفس المنطقة أو الذين غادروها مبكرا. ومن أبرز الشعارات التي ترفع بالمنطقة أثناء الحملات الانتخابية" انتخبو ولد الدوار" " الكلمة هي الكلمة" وهذه الكلمات لها رمزية المحافظة على "شرف " القبيلة والعائلة.

كما أن عدد الدوائر الانتخابية التي لم تشهد منافسة بين المنتخبين بمختلف الجماعات الترابية أكثر من الدوائر التي اشتد بها التنافس. وقد وصلت المنافسة في بعض الدوائر إلى أربعة مرشحين. غير أن النسبة الإجمالية للدوائر التي شهدت تنافسية في واحة مزكيطة كنموذج بدرعة الأوسط لم تتعد 36%. وذلك راجع إلى كون أغلب الدواوير داخل هذه الجماعات تكتفي باختيار شخص" ولد الدوار" تراه آهلا لتلك المهمة قبل الفترة الانتخابية. فيجتمع عليه رأي ساكنة القبيلة، فيتم التصويت عليه بالإجماع من قبل ساكنة الدائرة الانتخابية.

الجدول رقم 3: عدد المنتخبين الأعيان والذين ينتمون لأسرة أعيان القبيلة بالجماعات الترابية لواحة مزكيطة

الجماعة الترابية	مجموع المنتخبين	عدد المنتخبين الأعيان	المنتخبين المنحدرين من أسر "معين القبيلة"
اكدز	17	2	4
مزكيطة	17	3	4
افلاندرا	15	5	3
افرا	17	3	5
تنسيفت	17	2	5

المصدر: مقابلات ميدانية مع المنتخبين بالجماعات الترابية لواحة مزكيطة، 2017

هذا التأثير القبلي في العمل السياسي يبدو أكثر وضوحا من خلال تحليل تشكيلة المجالس المنتخبة بواحات درعة، إذ نجد ما بين اثنين وخمسة من منتخبين بمجالس كل جماعة ترابية يجمعون بين صفة المستشار الجماعي و"معين القبيلة".. إضافة إلى منتخبين من أسر أعيان القبائل (أخ أو أب أو ابن) بحوالي ثلاثة إلى خمسة منتخبين بكل مجلس، أي أن ما يقارب نصف أعضاء كل مجلس محلي منتخب هم إما أعيان آو لهم قرابة بأعيان القبائل. مما يعكس بشكل واضح حجم تأثير القبلية على تشكيلات المجالس المنتخبة؛ ويحدث نوع من التداخل في الأدوار بالنسبة لهؤلاء المنتخبين الذين عادة ما يحكمون أساليب التدبير التقليدي القبلي في تدبيرهم داخل المجالس الجماعية المنتخبة.

إذن تشارك البنيات التقليدية في البناء المؤسساتي للدولة الحديثة، لكن بأسلوب تقليدي يضمن لها الاستمرارية ويراعي مصالحها المحلية. بل أكثر من ذلك فيمكن إعتبارها المتحكم الرئيسي في رسم تشكيلة المجالس المنتخبة بالمنطقة. ومن هنا يمكن ان نسجل أن الجماعة التقليدية يمكنها ان تكون دعامة هامة للحداثة. (بورقية رحمة، 1991 ص 79)

2.3 المحافظة على الاعراف والتقاليد في تدبير العديد من القطاعات: الفلاحة نموذجا

لقد شهد القطاع الفلاحي هو الآخر عدة تحولات في مختلف مستويات الانتاج نتيجة التحول الواقع على مستوى الفاعلين المتدخلين في تدبير هذا القطاع الحيوي. فبعدما كانت الجماعات التقليدية هي التي تتولى أمور تدبير هذا القطاع، أصبح اليوم يخضع لتدخلات شبكة متنوعة من الفاعلين من أبرزهما المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي، وجمعيات مستخدمي المياه للأغراض الفلاحية، وكذا تدخلات الدولة من خلال إنشاء السدود...

أدت تدخلات الدولة في هذا القطاع عن طريق إنشاء سد المنصور الذهبي إلى جعل الماء عنصرا متحكما فيه من طرف الدولة. فتبدلت طبيعة الماء من ماء السماء إلى ماء الدولة. كما أن سلسلة السواقي التقليدية التي كانت تعتمدها اجماعة لتحويل مياه الواد في اتجاه الاراضي الزراعية تعرضت اليوم إلى عدة تغييرات ناتجة عن تدخل الدولة عن طريق بناء قنوات التوزيع والتحويل الكبرى بمختلف الواحات. وإعادة توزيع مياه طلقات السد بحسب النمط القديم مع الحفاظ على السواقي القديمة وآليات التوزيع. (**لكبير** احجو 1996ص 159).

إن هذه التحولات انعكست على طبيعة التدبير التقليدي بالواحات وأدت إلى ظهور نوع من الازدواجية بين نمطين من الإنتاجية، نمط عصري يعتمد التجهيزات العصرية وأساليب الانتاج الحديثة، ونمط لا زال يحافظ على التدبير التقليدي للإنتاج. ويلاحظ كذلك أن السكان بدأوا في التخلي عن بعض مهامهم كإصلاح السواقي واصلاح السدود، ويلقون مهام انجاز ذلك على الدولة. كما أن مبدأ العمل الجماعي بدأ يتلاشى على حساب الأجر مقابل العمل.

وبالرغم من كل هذه التحولات فإن البنيات التقليدية لازالت تساهم في تدبير هذا القطاع الحيوي وتحتفظ لنفسها بأدوار مهمة على مستوى التدبير التقليدي للموارد المائية، من خلال سهرها على تنظيم وتوزيع المياه وحراسة الماء. بل إن الكثير من القوانين التي اعتمدتها جمعيات مستخدمي المياه لأغراض زراعية مستمدة من الاعراف التقليدية لجماعات القبائل.

3.3 العمل على تأطير الحياة الاجتماعية واستدامة النمط المحافظ للتنشئة الاجتماعية

أمام ضعف ادوار المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي بإمكانها أن تلعب دورا مهما في تأطير الساكنة المحلية خاصة الفئات الشابة، ظل المجال الواحي مفتوحا أمام الجماعات التقليدية بمختلف الدواوير للقيام بهذا الدور. فأصبحت تقوم بدور ريادي في ضمان الاستقرار والتكافل الاجتماعي وكذا في التنشئة الاجتماعية للأفراد وتأطير الشباب، وغرس قيم التضامن والتعاون والمصلحة العامة. ورغم تنامي أدوار الجماعات الترابية كمؤسسات للتنمية، فإن الجماعات التقليدية حافظت على مجموعة من القيم التي تلعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية بالمنطقة إلى حدود اليوم (كحد الصايم، التعاون المتبادل بين الأفراد، الشورى في اتخاد القرارات الحاسمة التي تهم مصلحة القبيلة...).

هذه القيم عرفت تطورا نوعيا إلى اشكال مؤسساتية كالتعاونيات والجمعيات التي أصبحت تضم أفرادا من دواوير مختلفة، يشتغلون سويا لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية بعيدا عن القبلية. فالجماعات التقليدية بالمنطقة اليوم لم تعد تقتصر على العمل في إطار أجماعة القبيلة فقط، بل انخرط افرادها في الجمعيات والتعاونيات التي أصبحت تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهذا المجال، حيث قامت بإنجاز مجموعة من المشاريع في مختلف الميادين وساهمت في تحسين ظروف الساكنة والاستجابة لبعض منتظراتها.

خاتمة

لقد كانت البنيات التقليدية على مر التاريخ فاعلا أساسيا في تدبير شؤون الحياة العامة بواحات درعة الأوسط. وابتكرت أساليب وتقنيات غاية في الأهمية. واستطاعت أن تخلق إطارا منظما بضوابط عرفية محكمة للتعايش بين مختلف الفئات الاجتماعية. غير أن التحولات التي شهدها المجال في فترة الاستعمار وبعد الاستقلال، في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمجالية، ساهمت بشكل كبير في إعادة تشكيل تراب واحات درعة الأوسط.

ورغم كل التأثيرات التي لحقت البنيات التقليدية من جراء العولمة وتبعاتها، إلا أنها ظلت صامدة ومقاومة من أجل البقاء والاستمرارية بكل الطرق. فاضطرت أحيانا إلى التكيف مع التحولات الجديدة من خلال إدخالها لتعديلات على أشكال تدبيرها المختلفة، وأحيانا أخرى إلى تطوير بعض أساليبها التقليدية لتتعايش مع النظم الحديثة و تأثيرات العولمة.

فذاكرة البنيات التقليدية بواحات درعة الأوسط لم تنمح بعد آثارها في الأذهان. ولعل تجربة الانتخابات ومدى تأثير القبيلة بطرق مباشرة أو غير مباشرة في هذه العملية، وكذا احتفاظ القبيلة بأدوار مهمة على مستوى تدبير القطاع الفلاحي وبعدد من الوظائف الأخرى والسلط التقليدية، أكبر شاهد على ذلك.

المراجع:

احمد البوزيدي، التاريخ الاجتماعي لدرعة مطلع القرن 17 مطلع القرن 20. دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية. افاق متوسطية، 1994

احمد البوزيدي، درعة بين التنظيمات القبلية والحضور المخزني، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية 1894–1935.مطبعة انفو 2009.

اقيوح الحسين، النظام الحضري وتنظيم المجال بمنطقة درعة. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا. جامعة القاضي عياض، كلية الأداب والعلوم الانسانية بني ملال (2005)، غير منشورة.

إبراهيم القادري بوشيش، التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين. الجزء الاول. 1991

بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، ط 1، دار الطليعة بيروت 1991

محمد أيت حمزة، "التوازن الايكلوجي الواحي بين التنافس والتكامل"، المجال والمجتمع بالواحات المغربية، سلسة الندوات 6، 1993، مكناس.

محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، العرب والعولمة، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية 1998

عبد الرحيم العطري، مصطفى محسن، تحولات المغرب القروي أسئلة التنمية المؤجلة، مطبعة طوب بريس، الرباط 2012.

عميرش نجوى، "العولمة و تأثيرها على منظومة القيم"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، 2017.

Ouhajou, L., 1996, "*Espace Hydraulique et Société au Maroc, Cas des systèmes d'irrigation dans la Vallée du Draa*", Publication de la FLSH-Univ.Ibn Zohr, Agadir, Série : Thèses et mémoires, n°7.

Ait Hamza, M., 2002, *Mobilité socio-spatiale et développement local au Sud de l'Atlas Marocain (Dades-Todgha)*", L .I.S Verlag GmbH. Passau.

الممارسات الجيدة للحفاظ على الموروث الواحي بتودغة: مشروع واحة النخيل الجديدة لجمعية أفانور للتنمية (الجنوب الشرقي للأطلس الكبير الأوسط)

محمد نعيم* مصطفى عبد الشافق** امحمد أبو علا***

ملخص

في ظل الاكراهات ذات الطابع المناخي والاجتماعي والاقتصادي التي تتخبط فيها الواحات المغربية، بدأ العديد من المتخصصين (جغرافيين وإيكولوجيين...) بالإنذار بخطورة الوضعية التي تهدد الواحات. وفي الوقت الذي يتحدث فيه بعضهم عن "موت الواحة"، وتتحدث فيه الأوساط الرسمية عن "مشروع إنقاذ الواحات"، يشهد الوسط الواحي ظهور جمعيات تنموية ترفع شعارات متنوعة، لكن يكاد يوحدها شعار: "المشاركة في تدبير شؤون المجال الواحي بالشكل الذي يحقق تنمية مستدامة وتوازنا إيكولوجيا يعيد للواحة مكانتها أو على الأقل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا الموروث الثمين".

إلى حدود الربع الأخير من القرن 20م، كانت المؤسسات القبلية التقليدية "اجماعة"/ "امغار ن-تمازيرت" تمارس سلطها بشكل فعال ومحكم في تدبير شؤون تقبيلت/الدوار/القصر. لكن، وبموازاة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرفها الواحة المغربية بشكل عام، وواحة تودغة بشكل خاص، بدأنا نلمس تلاشي سلطة هذه المؤسسات مما أدى إلى تقهقر وتراجع بشكل كبير لهذا الشريط الأخضر الذي يعتبر العمود الفقري للموروث الواحي، ومصدرا لعيش العديد من الأسر.

* أستاذ باحث جامعة القاضي عياض الكلية المتعددة التخصصات – آسفي

** أستاذ باحث الثانوي التأهيلي وحارس عام -ثانوية ابي ذر الغفاري - ايت عيسى ابراهيم، تنغير

***إطار ببلدية تنغير

أمام هذه الوضعية المتأزمة تبنت بعض الجمعيات التنموية مبادرات لمحاولة تصحيح الاختلالات التي تهدد توازنات المجال الواحي، وذلك بالعمل على ترسيخ ممارسات جديدة تعكس تحملها لمسؤولية تدبير الشأن المحلي للمجال الزراعي الخاص بكل دوار.

تهدف هذه المساهمة إلى تسليط الضوء على دور جمعية أفانور للتنمية كمؤسسة عصرية قطعت أشواطا جد مهمة في تدبير مجالها الزراعي، وسنحاول أيضا الوقوف عند التجربة النموذجية لهذه الجمعية، والتي أصبح يعتد بها محليا وجهويا.

الكلمات المفاتيح: المجال الواحي، تودغة، جمعيات تنموية، الموروث الواحي، جمعية أفانور للتنمية.

Résumé

Des contraintes climatiques, sociales et économiques sont à l'origine de la dégradation aigüe qui caractérise de nombreuses oasis marocaines. Ainsi de nombreux spécialistes (géographes, écologistes…) ont tiré la sonnette d'alarme annonçant une menace sans précédent du patrimoine oasien. En effet, certains spécialistes parlent, déjà, de la « mort de l'oasis », quant au gouvernement, il tente de mettre en œuvre des projets de la « sauvegarde des oasis », alors que de multiples associations se sont fixées comme objectif la participation à la gestion des affaires oasiennes.

Auparavant, les institutions traditionnelles « *Jemaâ* » exerçaient leur plein pouvoir en tant qu'intervenant / acteur chargé de la gestion des affaires de douar /tribu. La « *Jemaâ* » veille à ce que tout le monde applique et respecte ces décisions. Mais depuis le dernier quart du 20ème, suite à la dynamique sociale, économique et culturelle caractérisant les vallées marocaines en général et celle du *Todrha* en particulier, on assiste à une régression du pouvoir de la « *Jemaâ* ». De nombreux individus ne respectent plus ces décisions et ces instructions. On assiste, ainsi, à l'exploitation, de manière anarchique,

de l'espace oasien, rendu vulnérable. Par conséquent, son patrimoine se dégrade, sur tous les plans, et de plus en plus.

Face à cette situation alarmante, certaines associations ont pris l'initiative de se charger de la gestion de cet espace oasien fragile et vulnérable en mettant en œuvre des projets du développement économiques, sociaux et environnementaux. Ces initiatives tentent de sauvegarder, surtout, une partie de ce patrimoine précieux.
L'objectif de cet article est de présenter une expérience inédite de l'association d'*Afanour* pour le développement. Une expérience de bonnes pratiques dans le cadre de la préservation du patrimoine oasien. Elle vise le développement de la chaine du palmier dattier de type « *Majhoul* » sur un terrain nouvellement mis en culture et irrigué par pompage.

Mots clés : Oasis, Todrha, Patrimoine, Association de développement, Association d'Afanour, pompage.

مقدمة

تمتد واحة تودغة على شكل شريط زراعي ضيق بمحاذاة مجرى واد تودغة[26]. وتتمركز مجموعة من القصور/الدواوير/القبائل على جانبي هذا الشريط الزراعي وداخله، أحيانا، ليستغل كل دوار/قصر/تقبيلت[27] مجاله الخاص، زراعيا أو رعويا، أو هما معا. وتجمع بين سكان هذه الدواوير مصالح مشتركة، مما فرض الانسجام والتضامن والتعاون للدفاع المشترك عن هذه المصالح.
لحماية المجال الواحي، سارع السكان منذ القدم لخلق مؤسسات تقليدية وتنظيمات داخلية لكل دوار تتكلف بتدبير وتسيير مجاله، وتسمى هذه المؤسسة او الهيئة "اجماعة"، أي هيئة تسيير المجال "الترابي"[28] للدوار. وتتمتع هذه المؤسسة/"اجماعة" بالسلطة "التشريعية والتنفيذية والقضائية".

[26] – سيتم اعتماد مصطلح «واد" عوض "وادي" لأن المجال الزراعي لواحة تودغة يقتصر على قعر الوادي أو المجرى الأكبر للواد.
[27] – دوار/قصر/تقبيلت: عبارة عن مجال جغرافي محدد يأوي مجموعة بشرية لها مصالح مشتركة.
[28] – نعني بالتراب هنا تجاوزا المجال التابع للدوار، وليس بالمفهوم المتداول للتراب الذي يقصد به وحدة إدارية (جماعة، ...).

حيث قامت بوضع مجموعة من الأعراف وفق خصوصيات مجالها وساكنتها، هدفها التدبير الأمثل لمجال الدوار على مستوى الاستغلال الزراعي[29] والرعوي وأراضي الجموع، الخ.

إلى حدود الربع الأخير من ق20م، كانت "اجماعة " تمارس سلطتها بشكل فعال ومحكم في تدبير شؤون تقبيلت/الدوار/القصر. لكن، وبموازاة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها الواحة المغربية بشكل عام، وواحة تودغة بشكل خاص، بدأنا نلمس تلاشي سلطة هذه المؤسسة، ورفض أغلب السكان الخضوع لقراراتها، مما أدى إلى انتشار الاستغلال الزراعي العشوائي[30]، وتحدي قرارات "اجماعة" في مجال أراضي الجموع، مما أفرز خِلافات وصراعات بين أفراد القبيلة حول حدود الأراضي القابلة للبناء، الخ.

امام هذا التراجع الكبير للهيئات التقليدية "اجماعة" تبنت بعض الجمعيات التنموية العديد من المبادرات لمحاولة تصحيح الاختلالات التي تهدد توازنات المجال الواحي، وذلك بالعمل على ترسيخ ممارسات جديدة تعكس تحملها لمسؤولية تدبير الشأن المحلي للمجال الزراعي الخاص بكل دوار.

منهجية العمل:

اعتمدنا في دراسة مشروع واحة النخيل الذي تبنته جمعية أفانور للتنمية على مقاربة وصفية وتحليلية، ارتكزت على تحليل ورصد مختلف الأهداف والاستراتيجيات المسطرة في القانون الداخلي للجمعية من جهة، وكذا تحليل مختلف المعطيات الرقمية وغير الرقمية المتعلقة بالمشروع، بشكل خاص، وبواحة تودغة بشكل عام، والوقوف عند أهم مراحل إنجاز هذا المشروع الأصيل من جهة أخرى. كما تهدف الدراسة أيضا تقديم نتائج هذا المشروع.

[29] – تدبير مياه السقي، وبناء وصيانة السدود والسواقي والخطارات، وتنظيم أوقات جني الثمار، الخ.

[30] – تتعرض مختلف المزروعات والمغروسات الشجرية للسرقة والنهب، وأصبحت مختلف السواقي تعاني من نقص من حيث الصيانة... رغم الجهود المبذولة لإصلاح بعضها من طرف المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي ورزازات أو من طرف الجمعيات المحلية.

I : الخصوصيات الطبيعية لواحة تودغة

تقع واحة تودغة بين خطي عرض '31°30 و°32 شمال خط الاستواء وبين خطي طول °5 و'6°30 غرب خط غرينتش. وتتميز بوحدات تضاريسية متنوعة، مما جعلها تعرف تكاملا من حيث الموارد الطبيعية رغم محدودية هذه الأخيرة.

1. طبوغرافية جد متنوعة

يمكن التمييز بواحة تودغة بين ثلاث وحدات تضاريسية أساسية[31] :

- الوحدات الجبلية: نميز فيها بين سلسلتين، تمتد في الشمال سلسلة جبال الاطلس الكبير الاوسط، وفي الجنوب سلسلة الاطلس الصغير (جبل صاغرو).

- الوحدة الهضبية: تمتد الهضاب من السفح الجنوبي الشرقي للأطلس الكبير الأوسط، وتتميز بارتفاعات متوسطة. ونميز فيها بين هضبتين، هضبة أنبد في اتجاه الغرب، وهضبة غريس في شرق الواحة.

- الوحدة السهلية: تنحصر بين جزأي الهضبة ويمتد على طول وادي تودغة حتى حدود تنجداد (فركلة).

وعلى غرار جل الواحات المغربية تتميز واحة تودغة بضيق مجالها الزراعي[32] الذي يمتد على شكل شريط أخضر ضيق على ضفتي

خريطة رقم 1: خطاطة التوطين

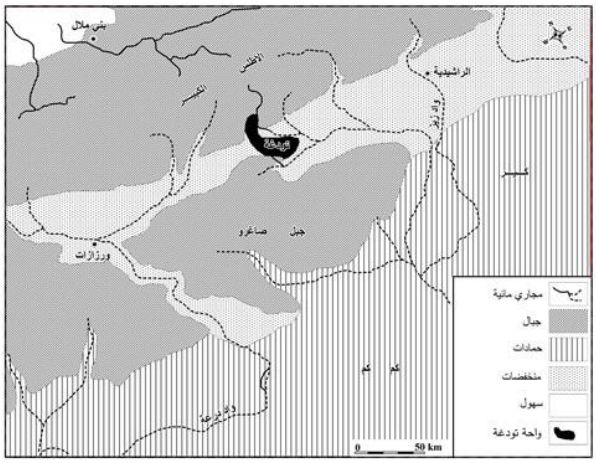

المصدر: نعيم (محمد) 1996.

[31] – نجد على امتداد جماعة تودغة العليا تضاريس جبلية (قدم الاطلس الكبير)، والتضاريس الهضبية بتراب بلدية تنغير، واخيرا مجال سهلي على امتداد جماعتي تودغة السفلى وتاغزوت نايت عطا).

[32] – عبارة عن شريط ضيق يمتد على طول 32 كلم بمساحة تقدر بـ 3500هـ، أما عرضه فيختلف من العالية إلى السافلة، حيث لا يتجاوز 1 كلم في العالية، ويتراوح بين 1 و2 كلم في الوسط، وفي السافلة ما بين 2 و3 كلم. منذ الربع الأخير من القرن العشرين بدأ العديد من الفلاحين يقومون باستصلاح الأراضي الواقعة بالخصوص في المجالين الهضبي والسهلي لإقامة أنشطة زراعية عصرية (ضيعات).

واد تودغة من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي.

2. ظروف مناخية جد قاسية

ينتمي مناخ واحة تودغة إلى المناخ الجاف وشبه الجاف، فهو يتميز بتساقطات ضعيفة وغير منتظمة، وبحرارة مرتفعة خلال فصل الصيف، وبرد قارس في فصل الشتاء. فخلال الفترة الممتدة من 1961 إلى 2009 لم تتجاوز كميات التساقطات التي تلقتها المنطقة 145 ملم كمتوسط[33]، وهو متوسط يعبر بشكل جلي عن شح التساقطات بالواحة، رغم ما يخفيه من حقائق. فخلال الموسم 1963- 1964 تلقت واحة تودغة كميات مهمة من التساقطات بلغت 334 ملم، بينما لم تتجاوز كميات التساقطات بالواحة 40 ملم خلال موسم 1982-1983. والمبيان رقم 1 يبين بشكل واضح التباينات البيسنوية التي تطبع التساقطات المطرية بالواحة.

علاوة على تباينها على المستوى السنوي، فالنظام المطري بواحة تودغة يتميز بتباين صارخ بين مختلف أشهر السنة، حيث تتركز التساقطات في أشهر دون أخرى. لذا، فالفلاح يلجأ إلى عملية السقي طول السنة تقريبا، إن توفرت المياه[34]، أما في حالة العكس فهو يتخلى عن استغلال مشاراته موسميا.

تعرف الحرارة بدورها تباينات واضحة من فصل لآخر، ففي فصل الصيف تصل الحرارة القصوى 38°C في غشت، وتصل الحرارة الدنيا إلى ما دون 0°C في فصل الشتاء خاصة في شهر يناير. تؤدي الحرارة المرتفعة والرياح الجافة التي تسود بالمنطقة إلى تنشيط عملية التبخر والنتح، مما يزيد من تعقيد مشكل ندرة المياه وانعكاس ذلك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

[33] – وكالة الحوض المائي لكير-زيز-غريس، تقارير مصلحة تقييم ورصد الموارد المائية، الرشدية، 2011.

[34] – السطحية والباطنية على حد سواء.

مبيان رقم 1: عدم انتظام التساقطات المطرية بواحة تودغة

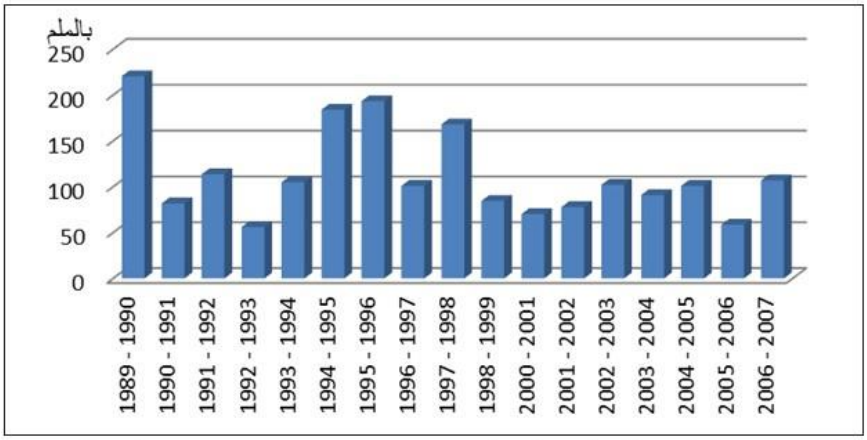

المصدر: مصدر المعطيات: وكالة الحوض المائي لكير- زيز- غريس، تقارير مصلحة تقييم ورصد الموارد المائية، الرشدية، 2011.

II الخصوصيات البشرية لواحة تودغة

1. توزيع التجمعات السكنية على طول الشريط الزراعي

تنتظم القصور/الدواوير بواحة تودغة على طول جنبات الشريط الأخضر (وادي تودغة)[35]، بالضبط على مستوى سطح الهضبة ببلدية تنغير وعلى مختلف أطراف السهل الذي تمتد عليه جماعتي تودغى السفلى وتاغزوت نايت عطا. في حين على مستوى تراب جماعة تودغة العليا تنتظم الدواوير على مستوى قدم جبال الأطلس الكبير. بل قد نجد تجمعات سكنية بوسط المجال الزراعي[36]. يصل عدد هذه الدواوير إلى 58 دوارا/قصرا، وتتوزع على 11 مشيخة وعلى أربع جماعات (الجماعة القروية تودغى العليا في العالية والجماعة الحضرية لتنغير في الوسط وجماعتي تودغى السفلى وتاغزوت نايت عطا في السافلة).

[35] – منذ الربع الأخير من القرن 20، أصبحت الشبكة الطرقية من العناصر المهيكلة للمجال، حيث ان العديد من المساكن تبنى على جنبات الطرقات.

[36] – إلى حدود الخمسينيات من القرن العشرين، كانت أغلب القصور مبنية بوسط المجال الزراعي (فوق الوادي)، والى حدود الوقت الراهن لا تزال اغلب التجمعات السكنية بجماعتي تودغى السفلى وتاغزوت نايت عطا تتركز وسط المجال الزراعي.

تتميز الواحة بنمو ديمغرافي كبير، حيث انتقل عدد سكانها من 27082 نسمة سنة 1961 إلى 42157نسمة سنة 1982 و61713ن سنة 1994 ثم إلى 68536ن سنة 2004 ليقفز إلى 77536ن سنة 2014[37].

هذا التطور الكبير، خلال أقل من نصف قرن، شكل ثقلا وضغطا كبيرا على الواحة، علما أن الإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية بها جد محدودة. وهذا ما جعل السكان يلجؤون، منذ القديم، إلى الهجرة نحو مناطق أخرى (داخل و/أو خارج المغرب) لجلب موارد مكملة لتلبية حاجياتهم. حيث ازدادت حدة ظاهرة الهجرة بشقيها (الداخلية والدولية) بشكل ملفت منذ فجر الاستقلال، نظرا لانفتاح المنطقة على باقي مناطق المغرب، وتوفر نسبي لظروف أمنية، من جهة، وازدياد عدد السكان وظهور حاجيات جديدة نتيجة التحولات الاجتماعية التي تشهدها منطقة تودغة من جهة أخرى

خريطة رقم 2 : الشريط الزراعي بواحة تودغة

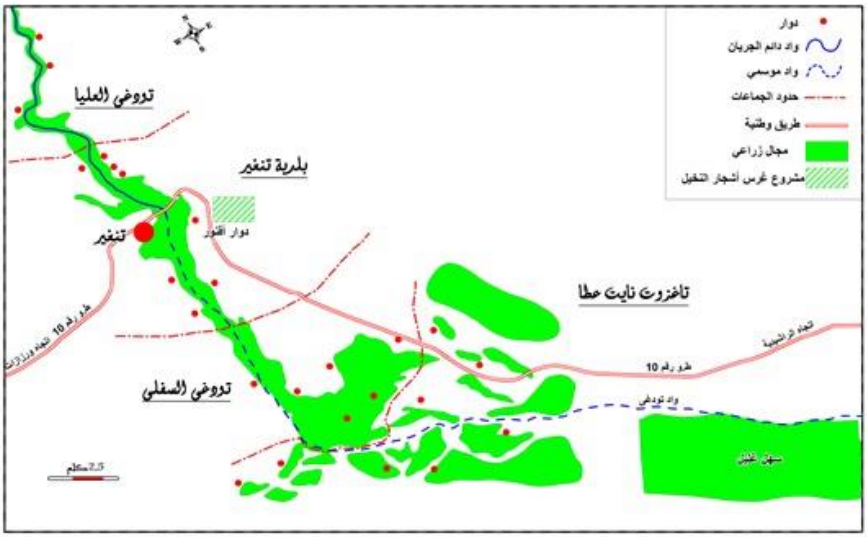

المصدر : نعيم (محمد)، 2016.

في ما سبق، كان المجرى المائي لواد تودغة هو المهيكل الرئيسي لتوزيع التجمعات السكنية، لكن

[37] – المندوبية السامية للتخطيط، الاحصاءات العامة للسكان والسكنى، 1961 و1982 و1994 و2004 و2014.

منذ انفتاح المنطقة على العالم الخارجي، وعجز الأنشطة الفلاحية عن سد حاجيات السكان، وبروز مهن غير فلاحية، وظهور شبكة طرقية مجهزة نسبيا تربط الواحة بمختلف مناطق المغرب، وانتشار وسائل النقل الحديثة، بدأنا نلاحظ تشكل مساكن على جنبات الطريق الوطنية رقم 10، وعلى طول الطرق الثانوية والثلاثية على حد سواء. ساهمت كل هذه العوامل في تحولات وتغيرات مهمة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمجالي، وأثرت بشكل مباشر وغير مباشر على التدبير الجماعي للمجال الزراعي من جهة، وعلى هيئات التدبير الاجتماعي من جهة أخرى.

2. مفهوم القبيلة

انتظمت التجمعات السكنية داخل وادي تودغة وعلى جنباته على شكل تنظيمات قبلية. بحيث أن لكل قبيلة مجالها الجغرافي الخاص، وضوابطها التنظيمية. على أن المصالح المشتركة بين القبائل فسحت المجال لنسج اتفاقات وضوابط مشتركة لتدبير هذه المصالح. ينطبق التعريف الذي أتى به "روبير مونتاني"، على الخصوصيات التي تتميز بها المجموعات البشرية المكونة للدوار/تقبيلت/القصر بواحة تودغة، حيث يقول أن القبيلة هي "***تجمع اجتماعي منسجم يجمع بين سكان القصر على مجال معين، حيث أصبحت الوحدة المجالية وضرورة الدفاع عنها أو توسيعها هي التي تخلق علاقات اجتماعية متينة بين عائلات القصر وليس الانتماء لأصل واحد***" Montagne, (R., 1930).

تتكون المجموعة البشرية المكونة للدوار/تقبيلت/القصر من مجموعات بشرية صغيرة، يعبر عنها ب "اخسان" عظام، كل "اخس" او عظم يتكون من عدد من الاسر، غالبا، ما تربط بينها علاقة قرابة، ولكن قد لا تربط بين مختلف "اخسان" العظام أية علاقة. بالتالي أصبح إحساس سكان الدوار بالانتماء إلى نفس الوحدة الترابية، وأن لهم مصالح مشتركة، هو ما يجعلهم يتحدون ويتضامنون فيما بينهم للدفاع عن دوارهم ومصالحهم. لذا، لجأ سكان الدوار أو القصر/تقبيلت إلى تعيين أو انتخاب لفترة محددة، "اجماعة" لتتكلف بتدبير الشؤون الداخلية والخارجية لمجالهم. وسنخص بالدراسة "اجماعة" المؤسسة المكلفة بتدبير المجال الزراعي الموجود تحت نفوذ الدوار.

خطاطة رقم 1: تركيبة سكان الواحة

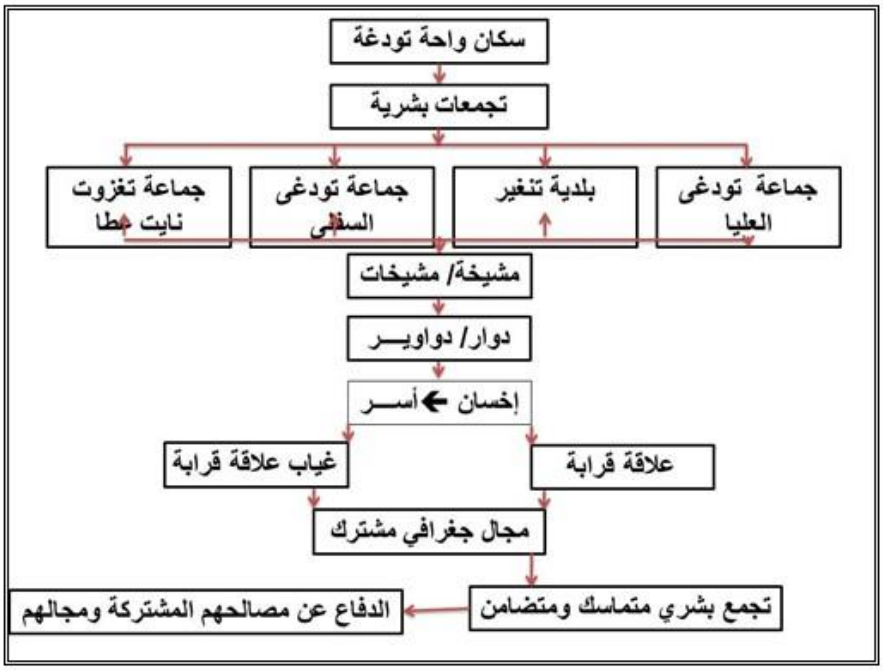

المصدر: نعيم (محمد) والمقنيسي، (عبد الرفيع) 2014.

III انعكاسات الدينامية المجالية والاجتماعية والاقتصادية على الواحة

1. تراجع دور المؤسسة/"اجماعة" في تدبير المجال الزراعي

منذ الربع الأخير من ق20م، وبفعل الدينامية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها واحة تودغة بدأنا نشهد تأثيرا سلبيا على المؤسسة التقليدية/"اجماعة" المكلفة بتدبير محاط القبيلة عموما ومجالها الزراعي خاصة. وذلك نتيجة لتداخل وتفاعل وتجاذب عوامل متعددة، تكمن في:

– انفتاح المنطقة على الخارج وبداية تغلغل قيم ثقافية جديدة في الوسط الواحي، تعزز الفردانية على حساب القيم الجماعية كقيم التضامن والتعاون التي كانت سائدة بين أفراد الدوار/تقبيلت. ومن المؤشرات الدالة على ذلك:

– عدم الانخراط بشكل جدي في الورشات أو الاشغال الجماعية التي تدعو إليها "اجماعة"؛ عدم امتثال بعض السكان لأوامر "اجماعة" بدعوى أن "ليست لها سلطة على أحد".

– نمو الأنشطة غير الفلاحية مستفيدة من عائدات الهجرة، خاصة الخارجية، ومن انفتاح الساكنة المحلية على مهن جديدة بفعل الاعلام والهجرة، مما يساهم في تزايد ضعف ارتباط السكان بالمجال الزراعي؛

– عدم قدرة الإنتاج الفلاحي على تلبية حاجيات السكان المتنامية والمستجدة؛

– انصراف اعضاء "اجماعة لممارسة أنشطة أخرى" قصد تأمين مواردهم مما قلص من وقتهم المخصص لتدبير شؤون الدوار. هذه المهمة الجسيمة أصبحت بذلك عملا ثانويا يمارس بالحد الأدنى من المجهود وعند الضرورة القصوى.

بالتالي أصبحت هذه الدينامية مدخلا لتفكك النسيج الاجتماعي للدوار بشكل ملفت، ولتراجع الدفاع عن الأهداف والمصالح المشتركة التي تجمع سكان الدوار/تقبيلت.

2. نتائج تراجع دور مؤسسة/ اجماعة في تدبير المجال الزراعي

نجم عن التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي عرفتها واحة تودغة عجز المؤسسة التقليدية "اجماعة" "امغار–ن– تمازيرت" أو "ن–تقبيلت" عن تدبير شؤون الدوار/تقبيلت/القصر، مما أدى إلى حدوث فراغ على مستوى آليات تدبير المجال الزراعي في العديد من دواوير الواحة، فنتج عن ذلك استغلال المجال الزراعي بشكل فوضوي، وظهور صراعات داخلية بين أفراد الدوار، وسرقة وإتلاف المنتوجات، وسوء تدبير مياه السقي، وضياع الجزء الكبير منه، وعزوف بعض الأسر أو الفلاحين عن استغلال أراضيهم، وتراجع الإنتاج الزراعي، إلى درجة "**أن الفلاحة بشكلها التقليدي لم تعد موردا كافيا لإعالة الساكنة، بل وتصبح في كثير من الحالات عبءا على الأسر، بسبب ارتفاع تكلفتها وندرة اليد العاملة المهتمة بها وقلة الماء لسقيها**" (أقديم إبراهيم، 2012).

IV . الجمعيات : آليات أو مؤسسات بديلة للحفاظ على الموروث الواحي : مثال جمعية أفانور للتنمية

في ظل غياب مبادرات لحل المشاكل التي يعاني منها المجال الزراعي، والفراغ الذي أصبحت تعيشه العديد من الدواوير بالواحة على مستوى تدبير المجال الزراعي، ظهرت مبادرات جمعوية تدعو إلى إحياء وتدبير شأن الدوار، عن طريق إحداث آليات تتكلف بالمهام التي كانت تقوم بها المؤسسة التقليدية، بالإضافة إلى مهام جديدة فرضتها التحولات التي تشهدها الواحة. إلا أن انتشار الجمعيات التنموية و/أو الزراعية بين دواوير الواحة لا زال محدودا، بالنظر لتباين سلطة وتدخلات هذا الجهاز الجديد (الجمعيات) من دوار إلى آخر (نعيم محمد وعبد الشافق مصطفى، 2007).

تكمن تدخلات هذه الجمعيات في تدبير المجال الزراعي، مثلا في بناء وصيانة السواقي وسدود التحويل (الأكوك)، وحفر آبار لتوفير مياه السقي وتدبيرها، وتشجيع الفلاح على تبني تقنيات السقي الموضعي، وحماية الغلات من السرقة والإتلاف، وتحديد أوقات الجني لبعض المنتوجات، والقيام بحملات تشبيب الأشجار، وتشجيع الفلاح على الانخراط في التعاونيات، وخلق الانسجام بين أفراد الدوار/القصر، وتثمين بعض المنتوجات كالتمور والزيتون، وخلق أماكن لتخزينها، وإقامة دورات تكوينية للفلاحين ومساعدتهم على تجاوز مشاكل التسويق، الخ.

1- تجربة جمعية أفانور للتنمية

تأسست جمعية أفانور[38] للتنمية (تنغير) في 29 يونيو 2003، وتهدف الى تحقيق برامج تنموية بدوار افانور ، حيث بدأت نشاطها في تدبير المجال الزراعي التقليدي للدوار، وتنظيم العديد من التظاهرات في مجالات ذات طابع اجتماعي، وثقافي وبيئي، مع إيلاء اهتمام خاص بالجانب الاقتصادي. وفي هذا الباب بادرت إلى خلق مجال فلاحي جديد على الجزء الهضبي من الأراضي السلالية التابعة للدوار خارج الواحة التقليدية لوادي تودغة، لاحتضان مشروع غرس أشجار النخيل من فصيلة "المجهول" بالنظر لتكيف هذا الأخير مع مناخ المنطقة ولأهميته الاقتصادية.

[38] – يبعد دوار أفانور عن مركز تنغير ب بأقل من 1 كلم (خريطة رقم 1).

يهدف المشروع إلى غرس 20000 نخلة[39] على مساحة تقدر ب80 هكتار، اعتمادا على تعبئة المياه الباطنية.

لعبت جمعيات مهاجري[40] أفانور إلى جانب العديد من الشركاء المحليين، دورا كبيرا في إنجاز هذا المشروع، حيث عملت على عرض المشروع على مختلف المانحين في دول الإقامة بأوربا، ونخص بالذكر جمعية أمزان كطالونيا بإسبانيا وجمعية نيس أفانور للتنمية بفرنسا، مما أعطى بعدا آخر للمسألة.

مرت مبادرة إعداد هذا المشروع بمراحل أساسية، ندكر منها:

أ- دعم مصداقية الجمعية لدى الساكنة المحلية

بدأت جمعية أفانور للتنمية أعمالها في تدبير وتنظيم مختلف الأنشطة داخل مجال القصر، حيث قامت، على سبيل المثال لا الحصر، بتدبير مياه السقي بالرستاق الزراعي التابع للدوار داخل الواحة، كما قامت بتنظيم أنشطة رياضية، وصحية، ومحاربة الأمية، والتكوين، وحماية البيئة... كما عملت على إشراك المرأة في مختلف التظاهرات. إضافة إلى التدخل من اجل إيجاد الحلول لبعض النزاعات بين أفراد الدوار وبينهم ودواوير مجاورة (ترسيم الحدود مع قبيلة/دوار/إغرم تيدرين المجاور على سبيل المثال). انطلاقا من النجاحات المحققة، تقوت مصداقية الجمعية وسطع نجمها، فكسبت ثقة ودعم السكان، مما دفع بأعضاء مكتب الجمعية إلى التفكير في إنجاز مشاريع ذات طابع اقتصادي للرفع من دخل الأسر من جهة، وخلق فرص شغل من جهة ثانية. من هنا انطلقت فكرة مشروع جماعي للاستغلال الفلاحي للأراضي الجماعية التابعة للدوار خارج الشريط الزراعي التقليدي للواحة.

[39] – جمعية أفانور للتنمية، تنغير.

[40] – يبلغ عدد مهاجري أفانور المقيمين بمختلف دول العالم 730 مهاجر.

ب- مرحلة التحسيس وإعداد القانون الداخلي وتوزيع الأراضي

نظرا لأهمية هذه المرحلة وكونها حاسمة ومصيرية، بادرت لجنة تقنية محلية بفتح مفاوضات وحوارات مع الفئات المستفيدة (الساكنة المحلية) لكي تتبنى المشروع، وعلى إقناع السلطات المحلية بالمشروع الجماعي. وأكدت هذه اللجنة للساكنة المحلية أن الغاية القصوى من هذا المشروع الفلاحي الجماعي تكمن في استغلال الأراضي السلالية دون الاصطدام مع السلطات المحلية والقبائل المجاورة. خاصة وأن الأراضي السلالية بالمغرب تشكل إحدى المعضلات الكبرى، تارة بين ذوي الحقوق والسلطات المحلية /او بين القبائل المجاورة و/او بين افراد نفس القبيلة، تارة أخرى. هذا الرهان جعل العديد من أفراد الدوار يلتحمون ويتفقون فيما بينهم لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود. هكذا، وبمجرد ما اقتنعت الساكنة بالمشروع، سارعت الجمعية الى تبني مشروع الواحة الجديدة المتمثل في غرس أشجار النخيل من صنف "المجهول". فوضعت قانونا داخليا يحدد حقوق وواجبات كل مستفيد من الاستغلالية الزراعية، وينص على أن كل مستفيد يجب أن ينحدر من أسرة مقيمة بدوار أفانور لمدة تزيد عن 40 عاما، وأن يكون ذكرا؛ مع الاحتفاظ بأحقية الأسر التي ليس فيها ذكر، والأرامل بدون أبناء، في الاستفادة من المشروع.

قامت الجمعية بإحصاء دقيق للأسر المنتمية للدوار لجمع المعطيات اللازمة، حول تاريخ الإقامة، ووضعية الأسر حسب الجنس، والحالة العائلية، واستشارة الأشخاص المسنين في حال غياب المعلومات أو عدم وضوحها. بعد عملية الجرد النهائي لسكان الدوار، وحصر لائحة ذوي الحقوق تم تقسيم المساحة الاجمالية للمشروع (80 هكتار) على 1800 مستفيد من ذوي الحقوق، بالتساوي، فكان نصيب كل فرد هو استغلال مشارة مساحتها 400م^2 (20م x 20 م). ثم أعلن مكتب الجمعية عن جمع عام لتوزيع المشارات على جميع المستفيدين، وتمت العملية في ظروف تسودها الشفافية.

ج – **مرحلة صياغة المشروع التنموي والبحث عن الممولين (المانحين).**

يهدف مشروع الجمعية "الواحة الجديدة" المقام على أراضي الجموع التابعة للدوار خارج وادي تودغة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- **هدف اجتماعي**: عملت الجمعية على تحريك طاقاتها الداخلية والخارجية ضمن دينامية تشاركية من أجل إعطاء نفس جديد للتسيير الجماعي وتعزيز الشعور بالانتماء إلى القبيلة وخلق وعي تنموي لدى أفرادها. حيث بادرت في مرحلة أولى إلى تقسيم الاراضي السلالية المخصصة لمشروع "الواحة الجديدة" إلى مشارات متساوية (20م/20م) وتوزيعها بالتساوي على ذكور الدوار. وفي مرحلة ثانية تم تمكين إناث دوار أفانور من نصيبهن من المشروع.
- **هدف اقتصادي**: يروم مشرع جمعية أفانور للتنمية غرس 20000 نخلة من فصيلة "المجهول". فالنخيل يتميز "بخصائصه البيولوجية والفيزيولوجية التي تسمح له بالتكيف مع مختلف أنواع الأتربة، وعدم انتظام الموارد المائية أو اختلاف عذوبتها. كما أن قامته وشكله يسمح بإقامة مزروعات أخرى كالحبوب والبرسيم ومزروعات تسويقية"[41]. كما أن فصيلة المجهول تتميز بمردوديتها الكبيرة وهذا من شأنه أن يحقق موارد مالية مرتفعة، مما ستترتب عنه آثار إيجابية على مستوى دخل الأسر وعلى مستوى تزويد الأسواق المحلية والوطنية بالتمور.
- **مشروع إيكولوجي**: في إطار ترشيد الموارد المائية حرصت الجمعية على الاستغلال الجماعي لمياه السقي، وذلك باستعمال تقنيات الري الموضعي، كما لجأت إلى استعمال الألواح الشمسية كطاقة بديلة، وإلى خلق مجال زراعي يتميز بالتنوع البيولوجي وحماية التربة، ويسمح بتجديد وإنعاش سلسلة شجر النخيل.

[41] M. Ait Hamza et autres : Projet de réserve de biosphère des palmeraies du sud marocain. Etude socio-économique de la réserve de biosphère des palmeraies du sud marocain. p. 131

يرجع الفضل الكبير إلى جمعيات المهاجرين المقيمين بالدول الاوربية على وجه الخصوص في تمكين الجمعية المحلية من تسهيل عملية الربط والاتصال من أجل الحصول على دعم مالي وعيني من لدن العديد من المانحين (منظمات دولية غير حكومية، جمعيات...)، حيث ساهم العديد من الشركاء على المستوى المحلي والوطني والدولي في إنجاز المشروع.

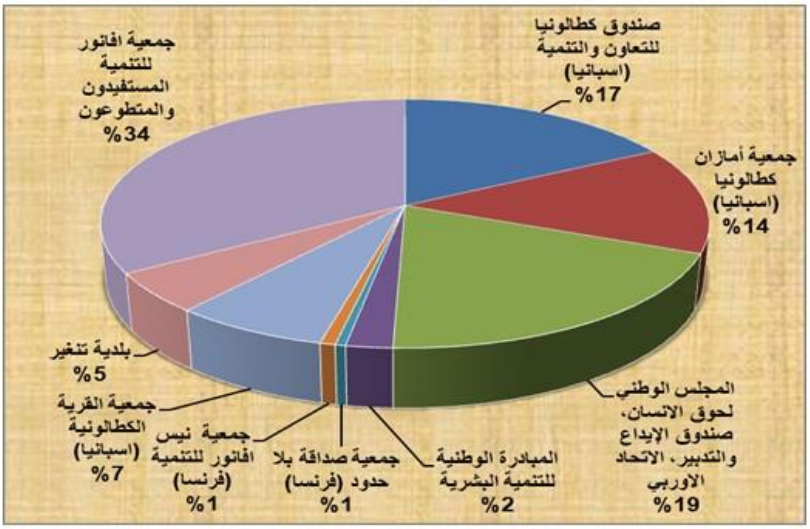

مبيان رقم 2: توزيع الشركاء[42] حسب قيمة الدعم المالي المقدم لجمعية أفانور للتنمية

المصدر : جمعية أفانور للتنمية 2017

2-مرحلة الشروع في الإنجاز:

شرع في إنجاز مشروع غرس أشجار النخيل سنة 2007، حيث قامت الجمعية بحفر الآبار لتعبئة المياه الباطنية، وبناء حوضين لتخزين المياه، ثم تجهيزهما بالتجهيزات اللازمة تسمح بتزويد المشارات بمياه الري عبر الانابيب. كما شرع بعض المستفيدين الذين يتوفرون على الإمكانيات المادية باستصلاح مشارتهم وتجهيزها بأنابيب السقي الموضعي وحفر أماكن لغرس أشجار النخيل، بشكل متوازي، قبل البدء في عملية غرس شتائل النخيل. تجدر الإشارة إلى أن بعض المستفيدين قاموا بإدخال مغروسات ومزروعات أخرى إلى جانب أشجار النخيل (أشجار الرومان، حبوب،

خضر...). في حين ظل المستفيدون خاصة محدودي الإمكانيات غير مهتمين باستغلال مشارتهم نظرا لارتفاع تكاليف استصلاح الأرض واقتناء الفسائل، إلى أن تم تسهيل إجراء تخفيف تكاليف الشتائل بعد إنشاء الجمعية لمشتل، يسمح للكل بوضع الفسائل فيه (rejets de palmier) حتى تنمو وتكبر.

بعد عشر سنوات من انطلاق المشروع أي من سنة 2007 إلى غاية مارس 2017، بلغت كلفة التجهيزات الضرورية والاساسية للمشروع أكثر من مليونين درهم، يعود الفضل الكبير في توفيرها إلى مختلف شركاء الجمعية من داخل المغرب وخارجه. وتتوزع تكاليف الاستثمار حسب مختلف التجهيزات على الشكل الآتي: حوالي 18% من مجموع التكاليف صرفت في حفر وتجهيز 4 آبار بالتجهيزات الضرورية لتعبئة المياه الجوفية، 8% لبناء حوضين (242م^3 و243م^3) لتخزين المياه، و18% صرفت في تجهيز الحوضين لتخزين الماء بألواح الطاقة الشمسية، ويضاف إلى هذا المبلغ 84 لوحة المقدمة للجمعية كدعم عيني و13% من التكاليف خصصت لوضع أنابيب الري، و38% من مجمل التكاليف صرفت في غرس 3860 نخلة، وفي الأخير خصصت 4% من مجموع التكاليف لإنشاء مشتلين[42].

صورة رقم 1: مشتل لإنتاج شتائل النخيل من صنف المجهول، واصناف اخرى، أنشئ خلال 2014-2015. طوله 56 م وعرضه 9 أمتار، وطاقته الاستيعابية 1400 شتلة. (محمد نعيم 2017).

[42] – جمعية أفانور للتنمية، تنغير.

صورة رقم 2

صورة رقم 3

صورة رقم 4

صورة رقم 2 و3 و4: ثماني سنوات عن انطلاق عملية استغلال المشارات، جيل هذه الأشجار بدأ يعطي ثماره منذ السنة الماضية. (جمعية أفانور 2009 (الصورة 2)، محمد نعيم 2011 و2017 (الصورة 3 و4)

– نتائج مشروع "الواحة الحديدة"

من بين اهم نتائج هذا المشروع:

- سمح لساكنة دوار أفانور بحماية واستغلال جزء من أراضي الجموع التابعة له، على خلاف أراضي الجموع بمختلف مناطق المغرب التي كانت ولا تزال مصدرا لنزاعات وتوترات بين أطراف داخلية وخارجية. كما عزز المشروع لدى ساكنة أفانور الشعور بضرورة التضامن

والإتحاد وأذكى لدى السكان إحساسا بأن لديهم مصالح مشتركة يجب الدفاع عنها وتوحيد الجهود لحمياتها وصيانتها.

- أعاد هذا الإحساس إنتاج طرق التدبير الجماعي التي كانت سائدة في القدم، قبل أن تتعرض للتلاشي والتراجع منذ الربع الأخيرة من القرن العشرين. نجاحه يكمن في التدبير الجماعي أو ما يصطلح عليه حاليا بالذكاء الترابي، الذي يرتكز على المبادئ الأساسية الشفافية والحوار والتشارك.
- من خلال النتائج التي حققها بعض المستغلين، فقد تمكن بالفعل من الرفع من الدخل الفردي لبعض الأسر، وفي خلق فرص شغل دائمة وغير دائمة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتوجات.
- ساهم المشروع في خلق واحة جديدة وخلق مجال أخضر وسط أراضي جرداء. كما اعتبر بمثابة متنفس لأطفال صغار يترددون في فصل الصيف على حوضي تخزين المياه لممارسة السباحة والنزهة.

خاتمة

أصبح مشروع "الواحة الجديدة" لجمعية أفانور للتنمية تجربة ترابية جديدة تثير اهتمام باحثين وجمعيات محلية ووطنية ومؤسسات حكومية وغير حكومية داخل المغرب وخارجه. فعلى سبيل المثال صنفته منظمة الأغذية والزراعة FAO ضمن الممارسات الجيدة للحفاظ على الموروث الواحي.[43] فقد استطاع مكتب الجمعية أن يبرز من خلاله إرادته القوية لتجاوز مختلف الإكراهات والمعيقات المتصلة خاصة بتدبير الأراضي السلالية وفي تثمين العديد من المؤهلات والإمكانيات، حيث عملت الجمعية على تعبئة جمعيات مهاجري المنطقة بالدول الأوربية وبالخصوص إسبانيا

[43]- Atelier national sur la capitalisation des bonnes pratiques organisés par le Réseau Associatif de Développement Durable des Oasis (RADDO) avec le soutien de la FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) et de l'ANDZOA à Tinghir au Maroc dans le cadre du projet "Gestion adaptative des écosystèmes oasiens au Maghreb".

وفرنسا وجعلها بمثابة جسر بين الجمعية المحلية (جمعية أفانور) ومختلف المانحين (منظمات غير حكومية، ...) ببلدان اقامتهم.

وبذلك تجذرت العلاقة بين جمعيات المهاجرين المقيمين بالخارج أو ما يصطلح عليه بمغاربة العالم، كآلية لتفعيل التعاون اللامركزي بين المغرب والدول المتقدمة، وتحقيق التنمية المحلية والجهوية والوطنية في بلد الانطلاقة.

يبدو مشروع الواحة الجديدة لأفانور ممارسة ذكية للتعامل مع بعض الإشكالات التي تثيرها الأراضي السلالية. وقد تطلب تنزيله تعبئة مجموعة من الأطراف: نواب أراضي الجموع والساكنة المحلية المستفيدة من المشروع والمجتمع المدني ممثلا في جمعية أفانور للتنمية الحاملة للمشروع وجالية أفانور المقيمة بالخارج والسلطات المحلية، باعتبارها وصية على أراضي الجموع، التي سهلت الإجراءات القانونية لاستغلال هذه الأراضي استغلالا فلاحيا داخل المجال الحضري.

لكن، ومع ذلك، فالمشروع يثير مجموعة من التساؤلات نبسطها كما يلي:

- إلى أي حد يمكن اعتباره حلا مستداما يمكن الاستفادة منه لمواجهة النزيف الذي تشهده الواحات؟
- إلى أي حد يحفظ هذا المشروع التنوع البيولوجي الذي شكل إحدى الخصائص المميزة للمشهد الواحي محليا ووطنيا ودوليا، خاصة أن القانون الداخلي المنظم للمشروع يلزم المستغلين بالاقتصار على غرس أشجار النخيل؟
- الى أي حد يمكن أن تعرف هذه الواحة امتدادا في الزمان في ظل غياب دراسة تقنية حول الفرشة المائية الباطنية، وحول طبيعة التربة وفي ظل تزايد الاستغلال خاصة بعد وفود مستغلين جدد اقتنوا استغلاليات لدى ذوي الحقوق ويعملون على تكثيف الإنتاج؟
- هل يشكل استعمال الطاقة الشمسية إلى جانب الغاز لضخ الماء الحل الأمثل لتدبير الاستغلال، أم أنه سيزيد من حدة الضغط على الموارد المائية وعلى مالية الجمعية المسيرة خاصة أن تكلفة المتر المكعب الواحد حددت في 1درهم ونصف فقط بالنسبة

للمستغل فيما يكلف ذلك الجمعية حوالي 3 دراهم ونصف حسب إفادة مسؤولي الجمعية؟

- ألا يمكن ان تصاحب هذه التجربة نفس العوائق التي تهدد المجال الواحي "التقليدي" مثل التقسيمات المتتالية للملكيات بفعل التوارث، مادام القانون الداخلي الحالي لم يحدد المساحة الدنيا غير القابلة للتقسيم؟

البيبليوغرافيا

إبراهيم أقديم، 2012: " توازنات الواحات المغربية وآفاق تنميتها: مقاربة تأليفية". مجلة الدراسات التطبيقية في علوم الأرض والجغرافية والتهيئة (جيومغرب). عدد رقم 8.

محمد نعيم ومصطفي عبد الشافق 2008، "العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي- نموذج واحة تودغة".(تنسيق محمد الأسعد)، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب "نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية"، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط.

محمد نعيم وعبد الرفيع المقنيسي 2018،" مؤسسة "اجماعة" تدبير المجال الزراعي بالجنوب الشرقي للأطلس الكبير الأوسط: نموذج واحة تودغة". مؤلف جماعي "المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب". تنسيق علي بنطالب، مبارك ايت عدي وعبد القادر ايت الغازي. دار أبي رقراق للطباعة والنشر ص. 461-477.

Ait Hamza, M., A. Bounar, El. Mountasser, L. Ouhajou: « Projet de réserve de biosphère des palmeraies du sud marocain. Etude socio-économiques de la réserve de biosphère des palmeraies du sud marocain » . (Projet UNESCO / MARA). (2000);

Montagne (R.), 1930 : Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. Alcon, Paris.

Naim (M), 1996 : La migration internationale et les transformations socio-spatiales dans les oasis présahariennes du Maroc : le cas de la vallée du

Todrha, Thèse de doctorat, Université de Nice Sophia-Antipolis, France. (Non publiée).

المؤسسات الادارية:

– المندوبية السامية للتخطيط: الاحصاءات العامة للسكان والسكنى، 1961 و1982 و1994 و2004 و2014.

– وكالة الحوض المائي لكير–زيز–غريس الرشدية 2011: تقارير مصلحة تقييم ورصد الموارد المائية.

– جمعية أفانور للتنمية، تنغير.

المحور الثاني:

الجبال المغربية بين المخاطر البيئية ورهانات التنمية الترابية

مقاربة البيئة البشرية بكوص أزرو
دراسة حالة قبيلة إيركلاون

ادريس شحو*

ملخص

تنتمي قبيلة أيركلاون إلى الكونفدرالية الكبرى لبني امكيلد بالأطلس المتوسط الغربي. تعود أصولها الجغرافية إلى السفوح الجنوبية للأطلس الكبير الشرقي؛ وقد ارتحلت إلى منطقة أزرو مدفوعة من قبيلة آيت عطا، على إثر الصراعات التي كانت قائمة على المورد الرعوي أساسا. لقد ظلت هذه القبيلة تمارس الرعي في إطار نظام نصف الترحال بين أدرار (الأطلس المتوسط الغربي) وأزغار (سايس والهضبة الوسطى)، إلى أن باغتها تحول هائل تمثل في دخول الاستعمار الذي سعى إلى تغيير معادلة الإنتاج من خلال تشجيع الاقتصاد الحر القائم على استغلال الغابة بشكل رأسمالي؛ كما أنشأ نواة أولى للفلاحة العصرية عرفت تطورا كبيرا بعد الاستقلال. مما أدى إلى اهتزاز نمط الإنتاج التقليدي للمجتمع الرعوي لإيركلاون القائم على الرعي أساسا؛ فانحسرت الرقعة الرعوية التي كان يتم تدبيرها في إطار اجماعة، وتوقفت الحركات الرعوية التي كانت تتم باتجاه أزغار شتاء، فأصبح المرعى مقتصرا على أدرار (المجال الجبلي) فقط.

فما كان من أعضاء قبيلة إيركلاون إلا أن يتكيفوا مع هذه التغيرات الجذرية، حيث اندمجت فئة منهم في إطار اقتصاد السوق الذي أصبح حقيقة واقعة من خلال تحولهم إلى مزارعين/كسابة؛ أي أنهم استقروا وتركوا حياة نصف الترحال، وظلوا محتفظين بالقطيع يوظفون أجيرا لرعيهم، هذا مع امتلاكهم لرقعة زراعية يمارسون عليها الزراعة العصرية. بينما تمكنت فئة ثانية من استدامة النشاط الرعوي بالاكتفاء بالمرعى الجبلي (أدرار) باعتبار أن مرعى أزغار الشتوي قد اختفى، أي أنهم أصبحوا منتجعين في مجال مفكك. هذا في حين أن الفئة الأشد فقرا والتي تملك أقل من 50 رأسا

* أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس – الرباط

من الأغنام باتت تمارس الرعي على حواشي المشارات الزراعية، بالإضافة إلى الاشتغال كعمال زارعيين مياومين. وأخيرا هناك فئة رابعة حافظت على القطيع بحجم يتراوح بين 100 و150 رأسا؛ هذه الفئة واصلت الانتجاع مع الشراكة، أي اصطحاب قطعان يمتلكها غيرهم إلى جانب قطعانهم للرعي في أدرار.

وهكذا يتبين أن المقاربة البشرية سلطت الضوء على التحولات الجذرية لقبيلة إيركلاون بكوص أزرو، والتي اقتفت سلوكات متباينة من حيث تكيفها مع هذه التحولات الجارفة. حيث استطاعت إلى حد ما رفع التحدي ومواصلة النشاط الرعوي بشكل أو بآخر إلى اليوم.

الكلمات المفتاحة: إيركلاون – البيئة البشرية – أدرار – أزغار – نصف الترحال

Résumé

La tribu d'Irklaouen dont les origines géographiques remontent aux versants sud du Haut Atlas oriental, appartient à la confédération des Beni M'Guild du Moyen Atlas occidental. Elle a été astreinte à quitter ces versants à destination de la région d'Azrou sous la pression de la tribu des Ait Atta ; et ce, suite aux luttes incessantes qui se déclenchaient de temps à autre sur la ressource pastorale. En fait, la tribu d'Irklaouen pratiquait l'élevage dans le cadre du semi-nomadisme entre l'Adrar (Moyen Atlas occidental), et l'Azaghar (Sais – Plateau central), jusqu'à ce qu'elle a été surprise par l'avènement du protectorat qui a procédé au changement du mode de production, en encourageant l'exploitation de la forêt d'une façon capitaliste ; et en instaurant un premier noyau d'agriculture moderne qui s'est développé amplement après l'indépendance. Ce qui a conduit à la désarticulation de l'économie des Irklaouen basée essentiellement sur le pastoralisme. Ainsi les parcours se sont rétrécis et ne concernent plus actuellement que l'Adrar (la montagne) ; et les mouvements vers l'Azaghar ont cessé.

Suite à ceci la tribu a dû faire face à ces changements radicaux, puisqu'une catégorie des Irklaouens s'est adaptée à l'économie de marché en devenant des agriculteurs/pasteurs. C'est-à-dire qu'ils se sont sédentarisés et ont délaissé la vie semi-nomade, en même temps

qu'ils ont gardé un troupeau qu'ils confient à un berger salarié, combinant ainsi agriculture et élevage. Une deuxième catégorie a réussi à perpétuer l'activité pastorale en se contentant de l'Adrar, puisque le parcours hivernal d'Azaghar a disparu. Tandis qu'une troisième catégorie, qui est la plus pauvre possédant moins de 50 têtes de bétail, s'est contentée de paitre son bétail aux alentours des parcelles agricoles. Enfin, une quatrième et dernière catégorie a réussi à garder un troupeau de 100 à 150 têtes, poursuivant ainsi l'activité pastorale ; tout en pratiquant l'association qui consiste à mener vers l'Adrar d'autres troupeaux appartenant à d'autres éleveurs avec les leurs.

Il ressort de ce qui précède alors, que l'approche de l'écologie humaine a mis en évidence les mutations socio-économique et spatiale ayant affecté la tribu des Irklaouens dans le Causse d'Azrou. En effet, celle-ci s'est adaptée de différentes manières vis-à-vis de ces changements radicaux ; réussissant ainsi à lever le défi, puisque l'activité pastorale se poursuit jusqu'à nos jours d'une façon ou d'une autre.

Mots clefs : Irklaouen – Ecologie humaine – Adrar – Azaghar – Semi-nomadisme.

تقديم

يقع كوص أزرو ضمن مجال جبلي ظلت تهيمن عليه بنيات اقتصادية، مرتبطة بالمجتمعات الرعوية إلى حدود عام 1916؛ تاريخ دخول الاستعمار إلى المنطقة، وما رافق ذلك من تحولات عميقة، مست الاقتصاد والاجتماع على حد سواء. وقد تمثلت تلك التحولات، في ظهور ضرب من الاستغلال الرسمي المنظم خاصة للمجال الغابوي؛ علاوة على نشوء رقعة زراعية هامة، باتت تُمارَسُ فيها الزراعة العصرية المعتمِدة لوسائل وتقنيات حديثة. ومن نافلة القول، أن هذين النشاطين قد أثرا، بصورة جذرية، على مجمل الاقتصاد التقليدي؛ لاسيما النشاط الرعوي الذي مارسته وتمارسه مجموعة إتنية أمازيغية من أنصاف الرحل تستوطن المنطقة، وتعرف بقبيلة: "إيركلاون". علما بأن تطور الزراعة واتساع رقعتها قد تما، بالدرجة الأولى، على حساب مجالات

رعوية لهذه القبيلة؛ خاصة منها تلك الموجودة على هامش الغابة الشرقي (منخفض ⵜⵉⵅⵓ) والغربي (سهل تيⵅⵔيⵅⵔة).

جدير ذكره، أن معالجة الرعي التقليدي ضمن الإطار الشمولي للاقتصاد المحلي والجهوي، وكذا علاقات التأثير المتبادل الذي يميز هذا النشاط مع الفضاء الغابوي؛ تستلزم تناولا منهجيا مركبا، مدعوا لاستحضار البعد التاريخي بالضرورة، إلى جانب البعدين الاجتماعي والبيئي. ذلك أن إدراك صيرورته التطورية، من حيث هو نمط للإنتاج ونظام للعيش؛ يستتبع مقاربة سوسيو-بيئية وتاريخية، قمينة بأن تُعَرِّف بتنظيمه وبنياته؛ قبل أن تباغته التحولات الجارفة، التي ترتبت عن تسلل اقتصاد السوق إلى المنطقة مع حلول الاستعمار، وما تلاه بعد ذلك. فمن تكون المجموعة البشرية المعنية بهذا النشاط؟ ومتى استقرت بعين المكان؟ كيف استعملت المجال والموارد؟ وما طبيعة التحولات التي شملتها؟

I – ⴰستِيطان إيركلاون

عَرفت قبلية إيركلاون عدة حركات هَجَرِيَة عبر تاريخها؛ على غرار مجموعات بشرية أخرى متفرعة عن كونفدرالية بني ⴰⵎⵅⵉلد[44]، كان آخرها عند منتصف القرن 19م. حيث أجبرت هذه القبيلة على مغادرة السفح الجنوبي الشرقي للأطلس المتوسط، الذي شكل موطنها الأصلي من ذي قبل؛ لتحط الرحال على سفحه الشمالي الغربي مدفوعة بأسباب متعددة، منها ما هو سياسي-اجتماعي، وما هو اقتصادي-بيئي.

بالنسبة للجانب السياسي-الاجتماعي؛ فلعله يجد مبرراته في ظاهرة « السِّيبَة »، المتمثلة في الاضطرابات الاجتماعية التي اجتاحت عموم بلاد المغرب في ذلك الإبان؛ حينما احتدمت الصراعات الضارية بين مختلف القبائل؛ إما لأجل الظفر بالمناطق الأكثر خصوبة، أو الاستحواذ على المراعي الأشد غِنىً، أو السيطرة على المجاري الأغزر ماءً... وبذلك تكون بعض قبائل بني

[44] بني ⴰⵎⵅⵉلد: عبارة عن كونفدرالية كبيرة لمجموعات إثنِيَة صنهاجية (ازناⴽⵅة)؛ تتشكل من قبائل أمازيغية، ذات أصول جغرافية تعود إلى جنوب الأطلس المتوسط.

ٱمْكْيلد، ومن بينها قبيلة إيركلاون، قد غادرت ملوية العليا مُرغَمةً، لتستقر بمنطقة أزرو الحالية عُنْوةً؛ مدفوعة من قبائل آيت عَطَّا خاصةً، التي حلت محلها بعد أن هَجَرَتْ السفح الجنوبي الشرقي للأطلس الكبير (شحو، 2011).

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي-البيئي؛ يبدو أن تفاقم ظاهرة الجفاف وترددها على السفح الجنوبي الشرقي» الشِّـمِّيس Ubac »للأطلس المتوسط، خلال الفترة المحصورة ما بين 1836 و 1852، خاصة بملوية العليا؛ قد أجبر» أهل الشمس » من قبائل بني ٱمْكْيلد، على النزوح في شكل هِجْراتٍ متتالية باتجاه السفح « الظلّيل Adret ». أي الرحيل إلى الأطلس المتوسط الغربي الهضبي، الأكثر رطوبة واعتدالا ليستقروا به؛ وليصبحوا هم أيضا من « أهل الظل ». بل ويمكن الجزم بأنهم أضحوا أهل الديار الحقيقيين؛ مُعزِّزين التنوع البشري الملحوظ الذي يعرفه هذا السفح بشكل عام، ومنطقة أزرو التي هي مجال الدراسة على وجه التحديد.

للتذكير، فإننا لا نملك معلومات دقيقة تتعلق بالمجموعات البشرية الأولى، التي كانت تستوطن كوص أزرو قبل وصول إيركلاون واستقرارهم. إذ كل ما يمكن استشفافه من الروايات الشفهية خاصة؛ هو أن استقرار الوافدين الجدد (إيركلاون)، قد جرى دون تصادم يُذكر مع الأهالي الأصليين، إن هم وُجدوا فعلاً. ذلك أن المنطقة ظلت إلى ذلك الحين، أرضا خلاء تصول فيها الحيوانات البرية وتجول؛ ما يعني أنها وَسِعَتْ الفريقين، السابقين واللاحقين (شحو، 2002). فترُى، ما كانت طبيعة تفاعل هؤلاء وأولئك مع بيئتهم؟ وما التحولات المجالية التي استتبعت ذلك؟ ثم كيف انتظمت الحياة الاقتصادية والاجتماعية لديهم، في إطار نمط الإنتاج الرعوي الذي ظل قائما على نظام نصف-الترحال؟

1. نصف–الترحال نمط للإنتاج، ونظام لاستعمال المجال

لا يقتصر نظام نصف-الترحال (Semi-nomadisme) على كونه مجرد نشاط اقتصادي، يؤمن حاجيات الأهالي فحسب؛ بل هو نمط للعيش وأسلوب للحياة، أطّر المجتمع الرعوي وهيكل المجال.

1.1. نمط العيش وتوزيع الرساتيق

لعل أبرز سمة همت مجتمع إيركلاون التقليدي، اعتماده لنمط عيش قائم على نظام نصف–الترحال. وهو ما حفز القبيلة عبر مختلف أطوار استقرارها، على حيازة أراضي متنوعة من حيث وظيفتها، متكاملة من حيث مواردها؛ ساعية من وراء ذلك إلى تأمين مراعي دائمة لقطعانها، صيفا وشتاء. لقد امتدت هذه الأراضي انطلاقا من كوص أزرو، إلى حدود الهضبة الوسطى ثم سايس؛ شاملة بذلك مرتفعات ومنخفضات الأطلس المتوسط الغربي، إضافة إلى المجالات الوطيئة المحاذية له. بمعنى أن المجال الرعوي، قد تضمن مجالات متباينة/متكاملة؛ تمتد على الجبل "أدرار" (العالية)، والسهل "أزغار" (الأسافل) (الشكل 1).

إن هذا التكامل الذي صاغته القبيلة في انسجام تام مع الوسط الطبيعي، ثم دافعت عنه باستماته عبر تاريخ وجودها؛ قد واصلت كثير من الأسر الرعوية الاستفادة منه، إلى حدود عام 1969. باعتبارها ظلت تملك حق المرعى في أزغار كما في أدرار، حيث كانت ترسل قطعانها بمعية الخيمة، التي تؤوي الراعي وأسرته أثناء تنقلهم مع الماشية. بيد أن هذا التنقل بالقطيع، ما انفك يطرح إشكالا على مستوى تعريفه؛ إذ هل يتعلق الأمر بحركة انتجاع، أم بنصف–الترحال؟

2.1. الانتجاع أم نصف–الترحال: إشكالية مفهوم أم التباس مصطلح؟

بين المرتفعات الجبلية الغابوية بأدرار، والمراعي الوطيئة السهلية بأزغار؛ كان أفراد قبيلة إيركلاون يقومون بتنقلات، عادة ما تندرجُ ضمن ما يصطلح عليه بحركات الانتجاع. والحقيقة أن هذا التصنيف واسع التداول، لا يبدو صالحا للتعبير عن حالة إيركلاون؛ لكون مينيون (Maignon ، 1974) الذي صاغ مفهوم الانتجاع، قد عرفه بأنه "انتقال تعاقبي للقطعان بين جهتين ذواتا مناخ متباين". بمعنى أن المقصد الوحيد للانتجاع هو الرعي والرعي ليس إلا، والحال أن إيركلاون يتنقلون لغايتين اثنتين: الرعي والزراعة معا؛ وبالتالي لا يمكن وصفهم بالمنتجِعين. إذ أن هذا النشاط ثُنائي الغايَة (الرعي والزراعة)، قد جعل إيركلاون يتميزون عن المنتجعين، بكونهم يتنقلون في إطار حركات عمودية بين مناطق عالية وأخرى واطئة، من جهة أولى. كما يختلفون عن الرُحل، من جهة ثانية،

ممن يهيمون في الأرض بحثا عن المراعي أنَّى وُجِدت؛ ومن دون مراعاة للتباين التضاريسي، أكان في السهل أم في الجبل أم الوادي...؟ ما يعني أن إيركلاون لا ينتمون لهؤلاء، ولا لأولئك من الفريقين؛ وإنما يجمعون بين الزراعة والرعي، اللذان جعلاهم يصنفون كأنصاف-رُحل. ولعل مصطلح "نصف-الترحال" هذا الذي استعمله بودي (Beaudet ،1969) أيضا، والذي نعتزم تبنِّيه فيما يأتي، كفيل بأن يرفع اللبس على المستوى المفاهيمي؛ من حيث أنه يعكس بجلاء نمطا للعيش وأسلوبا للإنتاج، كان يقتفيهما مجتمع إيركلاون التقليدي.

يبقى السؤال الذي يفرض نفسه بعد هذا تعريف: ما هي مكونات المجال الذي يتحرك فيه إيركلاون؟ وكيف كانت تتم تنقلاتهم التي أدرجناها في إطار حركات "نصف-الترحال"؟

3.1. مكونات المجال:

بما أن اقتفاء نمط الإنتاج الرعوي يفرض تعدد المجالات/الرساتيق بالنسبة لإيركلاون، فقد طفقت تنقلاتهم تتم بين وحدتين جغرافيتين طبيعيتين، مختلفتين طبوغرافيا ومتكاملتين اقتصاديا (الشكل 1):

الشكل 1 – الدورة الرعوية التقليدية (أدرار – أزغار)

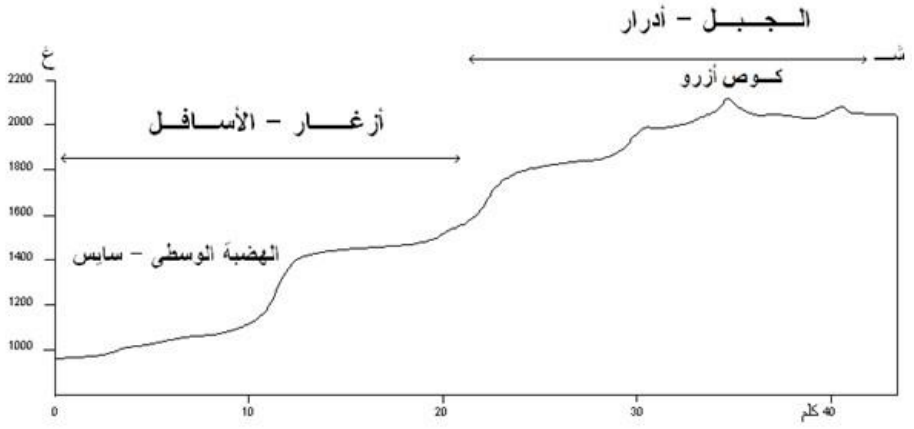

– أدرار (الجبل)؛ يشمل المناطق الممتدة على كوص أزرو، حيث الارتفاعات تتجاوز 1400م. يعتبر المكون الأول ضمن المجال الذي تتنقل فيه القبيلة؛ كما يمثل الدعامة الرئيسية للنشاط

الاقتصادي للمجتمع الرعوي. بالنسبة لإيركلاون، يوفر "أدرار" طبقة عشبية لا غنى عنها، خلال الفترة الجافة المحصورة ما بين شهري يونيه وشتنبر من كل عام؛ ومن تم فهو يشكل المرْعَى الصيفي (Parcours d'été).

– أزغار (السهل)؛ المكون الثاني ضمن فضاء إيركلاون، ويشمل مجالات وطيئة طَيْجَبلية تقع ما دون 1400م؛ إضافة إلى الهضبة الوسطى التي تمثل المجال الرعوي الأوسع، وكذا جزء من منطقة الدير بسايس. يؤدي أزغار دورا مكملا لأدرار، من حيث كونه يوفر الكلأ للماشية خلال الفترة الباردة من السنة؛ وبالتالي فهو يمثل المرعى الشتوي (Parcours d'hiver).

مما لا شك فيه، أن التدرج الارتفاعي الذي يميز التضاريس قد لعب دورا أساسيا في توفير الطبقة العشبية؛ إلا أن التَّغايُرِيَة الفصلية تظل العامل الحاسم في تعاقب المرعى بين شقي المشهد؛ إذ هي التي تتحكم في توفير المراعي الدائمة للقطيع طيلة السنة، وبصفة منتظمة (Chahhou, 2003). ما يعني أن هذا التباين الطبوغرافي، هو الذي هيكل النظام الاجتماعي والإنتاجي للمجتمع الرعوي لإيركلاون؛ فكيف كانت تنتظم حركة التنقل بين هذين المجالين؟

4.1. نصف–الترحال ونظام الاستغلال

كان الترحال بين أدرار وأزغار يتم بصورة جماعية؛ إذ عادة ما يَهُمُّ مجموعة من الأسر، تنتمي لنفس العشيرة أو الدوار[45]... ولعل المصالح المشتركة، وتشابه المهام (الرعي والزراعة)؛ وكذا المسار الذي يقطعه أنصاف الرحل سواسية... كانت من الدواعي التي تفرض التنقل الجماعي. جدير ذكره، أن النزول إلى أزغار كان ينتهي بنهاية شهر أكتوبر؛ حيث بالإضافة إلى استفادة القطيع من المرعى الشتوي، تسمح الأمطار الخريفية الأولى بمباشرة عملية الحرث، ثم البذر عند مُنْتَهَى نونبر ومستهل دجنبر. علما، بأن كل عائلة كانت تملك قطعة أرضية في أزغار قد تكبر أو تصغر، تُمارس عليها بعض أنواع الزراعات الشتوية، خاصة محصول الشعير. هذه الزراعة التي لا يمكن اعتبارها إلا كنشاط ثانوي، إلى جانب الرعي الذي يمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد ومجتمع أنصاف

[45] الدوار: تَجَمُّع لعدد من الخيام التي تُضْرَب في نفس المكان، بهدف الاستفادة من المرعى. يختلف القصد هنا عن معنى الدوار في السهول... الذي يُفيد استقرار السكان في إطار "سكن ثابت" مبني بالمواد الصلبة أو الهشة، متجمع أو متفرق.

الرحل. بعد ذلك وبحلول شهر مارس، كان أفراد القبيلة يبادرون بزراعة بعض المحاصيل الربيعية، المتمثلة في محصول الذرة أساسا. وفور الانتهاء من تلك العملية بحدود منتصف أبريل؛ يصعد قسم منهم من جديد باتجاه أدرار للقيام بزراعة الذرة، أيضا، خلال شهر ماي. ثم عند منتصف يوليوز أو مُوَفَّاه، يعجل الأعضاء الباقون في أزغار بحصاد الشعير والذرة؛ في ذات الوقت الذي يتم فيه البدء بجمع محصول الذرة في الجبل، من قِبَل أولئك الذين صعدوا بجزء من القطيع أثناء شهر ماي. ثم لِيلتقِيَ الفريقان عقب ذلك في أدرار لأجل المرعى الصيفي، بعد أن يكونوا قد فرغوا من جني المحاصيل في كلتا المنطقتين (الجدول 1).

الجدول 1 – التكامل الرَّعْي–زراعي لدى إيركلاون

الشهور	النشاط الرعوي	النشاط الزراعي
شتنبر	نزول أفراد القبيلة صحبة القطيع إلى أزغار، للاستفادة من المرعى الشتوي	القيام بعملية الحرث، وبذر الحبوب في أزغار (الشعير)
أكتوبر		
نونبر		
دسمبر		
يناير		
فبراير		
مارس		زراعة ربيعية بأزغار (الذرة)
أبريل	صعود قسم من أفراد العائلة رفقة جزء من القطيع إلى أدرار، حيث المرعى الصيفي	زراعة الذرة بأدرار
ماي		
يونيو		حصاد الشعير والذرة بأزغار
يوليوز	رحيل بقية القطيع إلى أدرار	جمع محصول الذرة بأدرار
غشت		

انطلاقا مما سبق، تم بسط الخطوط العريضة لعلاقات الإنتاج التي ميزت النشاط الاقتصادي، في إطار مجتمع أنصاف الرحل الرعوي. حيث بدا أن تراكب التنظيم القبلي لإيركلاون، مُضافاً إلى النظام العائلي الأبَوي[46] السائد، فضلا عن الملكية المشتركة للأراضي الرعوية... كلها عناصر معبرة عن متانة ترابطها وقوة تشابكها؛ عاكسة لملامحها الكبرى بجلاء. وعلة ذلك، أن تدبير المجال كان يتم في إطار جماعي من قِبَل مؤسسة "ٱجْمَاعَة"، التي هي بمثابة هيئة استشارية وتقريرية، يناط بها تسيير شؤون القبيلة وحل مشاكلها؛ بمعنى أنها ما انفكت تلعب دور مجلس الحل والعقد.

هكذا إذن، فطبيعة الاقتصاد الرعوي التقليدي كانت تقوم على استغلال مِقْلالٍ Elevage extensif لمجال واسع ومتنوع، غايته الاستفادة من تباين الأوساط وتعاقب الفصول. باعتبار أن عامل التضاريس سمح بإمكانية التوفيق بين استغلال مجالين رئيسيين: أدرار/الجبل وأزغار/السهل، اللذين أتاحا لأفراد الجماعة وكذا للقطعان، إمكانية الغذاء والعيش على مدار السنة. مما يفيد بأن هذا التباين الطبوغرافي، هو الذي هيكل النظام الاجتماعي والإنتاجي للمجتمع التقليدي.

بَيد أن هذا التكامل الحيوي ما انفك يشهد تراجعا متواصلا، على إثر تدخل الدولة التي دعمت نمطا جديدا للاستغلال؛ مُجْهِزَةً بذلك، على ما تبقى من مقومات الاقتصاد الرعوي لأنصاف الرحل. ذلك أن التنقلات الخارجية التي كانت تتم باتجاه أزغار قد وُضِعَ لها حد نهائي منذ سنة 1969؛ وأن النشاط الرعوي لم يعد مُمْكناً إلا في المرعى الصيفي بأدرار. حيث تَواصَل بصيغة أو بأخرى إلى وقت الناس هذا؛ بتفاعل إيجابي أحيانا، وسلبي في أحايين كثيرة مع التحولات السوسيو-مجالية الهائلة، التي شملت اقتصاد ومجتمع إيركلاون الرعوي.

والسؤال المطروح هنا: ما هو نمط الاستغلال الذي أضحى يخضع له أدرار بعدئذ؟ وما نوع التحولات التي طرأت عليه، باعتباره مجالا رعويا شَكَّلَ مَرْتعاً أخيرا لقطيع إيركلاون؟ ما موقع الغابة ضمن المعادلة الإنتاجية بكوص أزرو؟ وما كان إسهامها في الاقتصاد والمجتمع الرعويين؟ ثم ما مصيرها من حيث هي مورد طبيعي جَذبَ اهتمام الدولة والخواص؛ ما استدعى نمطا جديدا

[46] النظام العائلي الأبَوي Famille patriarcale.

للتدبير والاستعمال؟ وبعبارة أشمل، ماذا شكلت الغابة بالنسبة للإنسان؟ وبم تميزت سلوكاته إزاءها، ماضياً وحاضراً؟

2. سطوح التقابل، الإنسان – الغابة[47]

مثلت الغابة في هذا الوسط الجبلي ثروة حقيقية، ومجالا حيويا لمجتمع أنصاف الرحل من إيركلاون. وقد شكلت وما تزال جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرعوي، من حيث هي مَعِين للاحتطاب والتَّداوي وجمع الثمار البرية... فضلا عن كونها مجالا رعويا وزراعيا، يخضع لتدبير محكم من قِبَل "اجْماعة". هذه الغابة أصبحت في الوقت الراهن محل استغلال جديد، تَجَسَّدَ فيما يعرف بالاستغلال العصري الذي باتت تؤطِّرُه الدولة؛ حيث تتم عملية الإشراف عبر إدارة المياه والغابات التي استقرت بالمنطقة بصفة مبكرة، ومنذ سنة 1916. فما طبيعة كِلا الاستعمالين، سواء القديم أو الحديث؟

1.2. دور الغابة في الاقتصاد والمجتمع الرعويين

لم تكن الغابة مجالا هامشيا في النظام الاقتصادي التقليدي، باعتبارها سُخِّرتْ لأغراض شتى؛ منها تأمين المراعي الصيفية للقطيع بصفة رئيسية، علاوة على توفير الأراضي الصالحة للزراعة، وإن بصفة ثانوية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد كانت مَوْضِعَ استعمالات عائلية متنوعة، كالاحتطاب من أجل الطهي والتدفئة، وجمع الأخشاب لبناء البيوت وصنع الأثاث المنزلي؛ فضلا عن التقاط الثمار البرية والأعشاب الطبية...

1.1.2. الغابة كمجال للرعي

كان النشاط الرعوي، كما مارسه أنصاف الرحل، يستخلص القسط الأوفر من الكلأ للقطيع انطلاقا من المراعي الطبيعية الموجودة بأزغار شِتاءً؛ ومن أدرار/الجبل صيفاً. مما يستدعي التمييز

[47] سطوح التقابل الإنسان – الغابة Interface Homme – Forêt؛ وتترجم أحيانا بـ: وجائِيَة الإنسان – الغابة.

ضمن الأراضي الرعوية بين صنفين اثنين: المراعي الغابوية (Parcours en forêt)، ثم المراعي الطبيعية المكشوفة، الواقعة خارج الغابة (Parcours hors forêt) (الجدول 2).

الجدول 2 – صنافة الاراضي الرعوية لدى انصاف–الرحل

نوع المرعى	الارتفاع (م)	فترة الاستغلال
مراعي المأرزة الخالصة (**أدرار**)	أعلى من 1900م	منتصف الخريف – منتصف الربيع
مراعي الغابة المختلطة: الأرز والبلوط (**أدرار**)	1400م .	منتصف الربيع – منتصف الصيف
المراعي الطبيعية خارج الغابة (**أزغار**)	1900م أقل من 1400م	منتصف الصيف – منتصف الخريف

– ***المراعي الغابوية***: توفر الغابة ثلاثة أصناف من المراعي الصيفية، تتدرج تبعا للطباقة العمودية النباتية (altitudinale de la végétation Etagement) من الأعلى نحو الأسفل:

– مراعي المأرزات الخالصة (أدرار)

– مراعي الغابة المختلطة، المكونة من الأرز والبلوط (أدرار)

– مراعي تشكيلات البلوط، المختلطة بالعرعار الكادي (أزغار).

– ***المراعي الطبيعية خارج الغابة***: تضم المراعي الشتوية الموجودة بأزغار التي هي عبارة عن فضاءات مكشوفة، ومن دون غطاء غابوي؛ كما تشمل الرّبوع الجبلية (Pelouses de montagne) المتداخلة مع الغابة أو الموجودة عند هوامشها، والمشكِّلة لما يعرف بالمراعي الصيفية. يمكن التمييز ضمن المراعي الطبيعية خارج الغابة بين:

– رُبُوع الجبل؛ السائدة بالفجوات والفراغات التي تتخلل الغابة، أو الحواشي العشبية المحاذية لهوامشها (أحروش، أفقفاق، شمال بوجغيغ...).

– مراعي العُنَّاب (Jujubier) البعيدة؛ الواقعة بأزغار قدم الجبل، أو في الهضبة الوسطى أو سايس.

ولئن كانت الغابة تتيح الكلأ خلال الفترة الصيفية عامة، فإن المأرزة الخالِصة تبقى بمثابة المرعى الطبيعي الأخير بأدرار؛ حيث يستفيد منها القطيع بداية من منتصف الصيف، وإلى حدود منتصف الخريف. إن تواجدها عند ارتفاعات عليا تفوق 1650م، من شأنه أن يسمح بتأخر الرطوبة والنداوة؛ ما يحول دون ذبول الطبقة العشبية التي توفر الكلأ للماشية. هذا، في وقت تكون الأعشاب قد ضمُرت أو نفذت تماما في أرجاء أخرى، مع مجيء الصائفة وارتفاع درجات الحرارة (الشكل 2).

2.1.2. الغابة، كمجال للنشاط الزراعي

إن نظام نصف–الترحال كما تم تحديده سالفا، إنما هو تنقل لأفراد القبيلة لأغراض رعوية وزراعية في ذات الوقت؛ مع أن الزراعة لم تكن لتمثل إلا نشاطا ذا أهمية محدودة. وهكذا، فقد كانت كل أسرة من أنصاف الرحل تزرع أرضها وفقا لحاجياتها المعيشية، وحسب إمكانياتها المادية من حيث وسائل الإنتاج والسواعد العاملة المتوفرة، وكذا من حيث مدخراتها من البذور. لقد تركزت الزراعة بالمنطقة، في شكل شريط مرافق لضفتي واد تيكْريكْرة أساسا؛ حيث كانت تتم زراعة الحبوب بصورة رئيسية، خاصة الشعير والذرة... (الشكل 2).

وعموما فقد ظلت الممارسات الزراعية بسيطة، معتمدة "الزُّوجَة"[48] والمحراث الخشبي والمنجل؛ باعتبارها أدوات الإنتاج المتاحة في عمليتي الحرث والحصاد. أما تخصيب التربة فقد كان يتم بإعمال تقنية الأراضي الراقدة، أو عن طريق تمرير القطيع أو مكوثه في الحقول لمدة معينة، قصد إغنائها بروث البهائم. هذا، وتتدخل الأراضي الراقدة وتِبْنُ الحَصائِد في تغذية الأغنام؛ بالنظر إلى أن عملية الحصاد كانت تتم على نحو يُراعَى الإبقاء على القسم الأكبر من التبِّنة، حيث تُقطع السنبلة فقط، ليظل ساقها سليماً صالحا للاستهلاك من قبل السائمة. ما يساعد على بقاء الحصائد مدخورة؛ قابلة لأن تسخر في رعي القطيع عند نهاية المصيف خاصة، الذي يمثل الفترة العصيبة من السنة. من هنا يتضح أن هذين النشاطين "الرعي والزراعة" ظلا مرتبطين، باعتبار أن

[48] تتكون **الزُّوجة** المستعملة في الحرث غالبا، من دابتين: حمارين أو بغلين يجران المحراث الخشبي.

القطيع كان يوفر السماد الطبيعي لإغناء التربة؛ في حين توفر الحَصائِد التبن ككلأ مؤقت، بعد نفاذ الطبقة العشبية نتيجة تعرضها للاجتفاف والذبول.

الشكل 2 – غابة أزرو: خريطة الأنشطة التقليدية

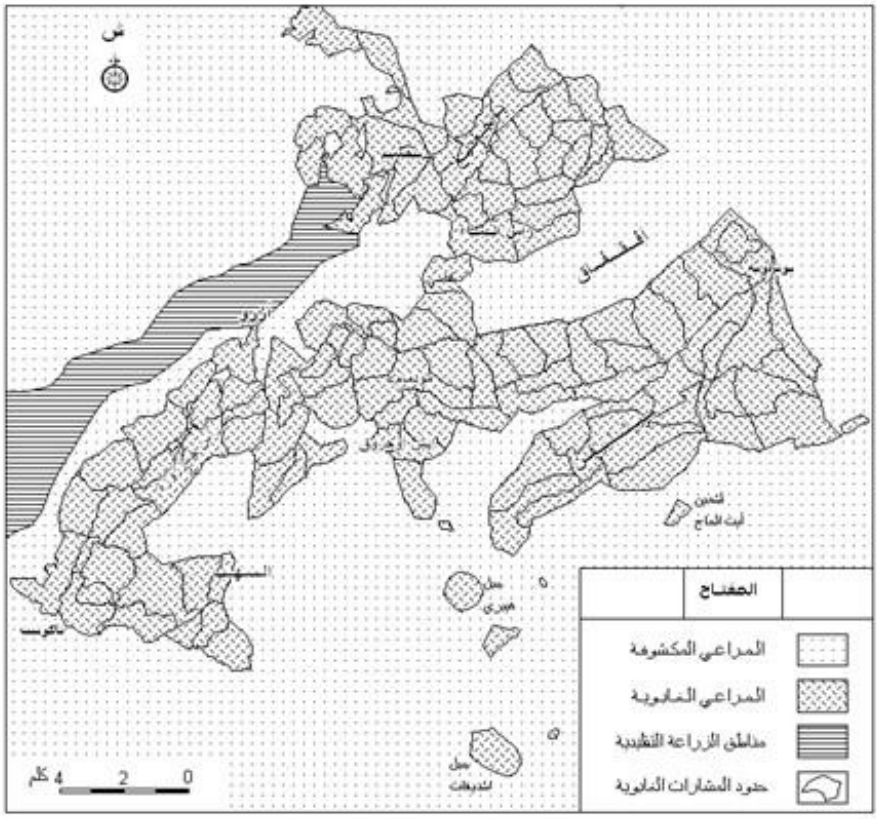

إلا أنه وبرغم هذا التداخل والتكامل، فإن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن الزراعة لم تكتس إلا أهمية محدودة جدا بأدرار، مع كونها ليست عديمة الجدوى تماما. حيث ظلت مرافقة على الدوام للنشاط الرعوي الذي يعد، بحق، عماد الاقتصاد لدى مجتمع أنصاف الرحل.

ولئن تَبوَّأت الغابة هذه المكانة الرفيعة لدى المجتمع الرعوي فيما مضى؛ فما الوضع الذي آلت إليه بعد عملية التأميم، بعد أن غدت مَملوكة للدولة؟

2.2. التأميم والاستعمال الجديد للغابة[49]

أسترعت غابة أزرو بما تحتضنه من ثروات طبيعية وموارد خشبية على وجه الخصوص، اهتمام العديد من المتدخلين؛ وعلى رأسهم الدولة التي آثَرَتْ ألا تتركها تحت تصرف المجتمع التقليدي لإيركلاون. فقد سارعت، ومنذ الوهلة الأولى، إلى تَمَلُّكِها عن طريق تأميمها سنة 1917؛ كما بادرت بتقنين استعمالها وتنظيم استغلالها وفق منظور جديد، تجسد فيما بات يعرف بالتدبير العصري للغابة الذي بدأ مع حلول عهد الحماية، ليتواصل في فترة ما بعد الاستقلال.

1.2.2. الاستغلال على عهد الحماية

يجدر بنا التساؤل هنا، عن كيفية توجيه الدولة لاستغلال الغابة، وإدارتها غداة فترة الحماية؟ هذا السؤال ينقسم بدوره إلى شقين: أولا، ما هي أساليب تسويق المنتجات الغابوية، وما صيغ تمريرها؟ وثانيا، من هم المستغلون؟

خلال شهر مارس من كل سنة كانت الدولة، ممثلة بواسطة الإدارة الغابوية، تعلن عن الصفقات المتعلقة بعمليات قطع الأخشاب/الغابة؛ حيث كان يتم تفويتها، بَداهة، للزبناء الذين يقدمون أفضل العروض المالية. والحقيقة أن الأمور ظلت فاترة نوعا ما، ولم يتم الشروع في الاستغلال الفعلي إلا بحدود عام 1941، بتزامن مع إصدار أول تصميم للتهيئة، والذي حدد السُّبل والأولويات المتعلقة بطرق الاستعمال، كما وكيفا[50]. فقبل هذه السنة لم تكن الغابة لتعرف إلا استغلالا جنينيا، استقطبت على إثره ست وحدات صناعية للقطع؛ كلها عبارة عن مقاولات صغيرة مملوكة لمستغلين فرنسيين. إلا أنه، وبرغم محدودية هذا الاستثمار، فقد شكل عامل جذب قوي لليد العاملة التي وفدت إلى المنطقة من كل جهات المغرب، خاصة من الريف الشرقي. علما بأن، الاستغلال الغابوي يعد من القطاعات المحدثة لمناصب الشغل بامتياز؛ والموجبة ليد عاملة كثيفة.

---

[49] **تأميم** الغابة Domanialisation de la forêt: تحويلها إلى ملك خاص للدولة، بعد انتزاعها من الأهالي الذين كانوا يعتبرونها مِلكاً جماعيا.

[50] عرفت غابة أزرو مخططا ثانيا للتهيئة سنة 1978.

2.2.2. نمط الاستغلال ما بعد الاستقلال:

خضعت الغابة لسياسة لارجعية، سُطرت خطوطها العريضة منذ 1917؛ وتم التمسك بها فيما بعد الاستقلال. فالدولة بحسب زعمها، إنْ هي تركت الأمور على عواهنها، يوشك أن يؤدي ذلك للعودة إلى استغلال غير مراقب (وضعية ما قبل 1917)، من شأنه أن يهدد الغابة كميراث طبيعي وطني !؟... ومن ثم، عمدت إلى تكريس وتأكيد الإجراءات التي تم التنصيص عليها إبان الحماية؛ حيث أسند تدبير الغابة إلى مصلحة إقليمية تابعة لإدارة المياه والغابات، نُصِّبَ على رأسها مهندس دولة. هذا الجهاز الذي أنيط به تنسيق مهام المصالح المعنية، بات يتحمل مسؤولة تدبير ستة أقسام (Districts) مُكوِّنةٍ للغابة، موجودة تحت إشراف مساعدين تقنيين مكلفين بحراستها ضد الآفات الداهمة، أو التجاوزات المحتملة (الحرائق – الاحتطاب غير المشروع..).

وبعد أن تم التحكم في زمام الأمور، أعطيت الانطلاقة لاستغلال غابوي كثيف نهض به القطاع الحر أساسا، إلى حدود عام 1969. لكن مباشرة بعد هذه السنة، تدخلت الدولة عبر مصلحة المياه والغابات، لتبادر بإنشاء تعاونية غابوية طفقت تشتغل تحت إمرتها، إلى جانب الخواص.

3.2.2. المستغلون الغابويون

يتم استغلال الغابة إذن وفق صيغتين اثنتين؛ المقاولة الحرة والتعاونية الغابوية.

أ) ***المقاولات الحرة***: ظل القطاع الخاص مهيمنا إلى نهاية الستينيات من القرن الماضي، ولم تكن الدولة لتتدخل إلا لتنظيم الاستغلال ومراقبة مساحات القطع؛ علاوة على تمرير صفقات البيع بالسمسرة، وكذا تحصيل الضرائب. وما عدا ذلك فقد كان الرِّيعُ الأكبر يذهب إلى جيوب المقاولين، الذين تجاوز عددهم الأربعين فردا في أفق سنة 1957؛ بعد أن لم يكن يتعدى الستة إلى حدود بداية عام 1941. ظل هؤلاء المستغلون يتقاسمون المهام، تبعا لنوعية الأشجار المعدة للقطع؛ حيث كان ثلاثون من بينهم متخصصين في قطع البلوط الأخضر، المخصص لإنتاج خشب الوقود (Bois de feu) والفحم الخشبي؛ فيما كان العشرة الباقون يقومون باستغلال الأرز، الموجه لإنتاج خشب الاستعمال (Bois d'œuvre) (الجدول 3).

الجدول 3 – توزيع المهام بين المستغلين (1955)

نوع الرقعة	عدد المستغلين	عدد المشارات لكل مستغل
البلوط الأخضر	17 11 2	1 2 3
المجموع	**30**	
الأرز	3 6 1	1 2 3
المجموع	**10**	المصدر: P.V. d'aménagement 1978

بالنسبة لأسلوب العمل لدى الخواص، فإن أول خطوة يتعين القيام بها تتمثل في قطع الأشجار؛ وكانت تُناط بمجموعات من العمال مكونة من 3 إلى 5 أفراد، يتلقون أجورهم حسب أعداد آسْتِير[51] (Stères) المقطوعة من الأخشاب. تستغرق هذه العملية قرابة الثلاثة أشهر، وتُشَغِّل ما بين 40 و 50 عاملا مُياوماً بالنسبة لكل صفقةِ قَطع مُرخَّص بها؛ علما بأن كل مستغل يحق له الاستفادة من صفقتين إلى ثلاث سنويا. أما الخطوة الثانية، فتهم تقطيع جذوع البلوط الأخضر إلى أجزاء جاهزة للتسويق كخشب للوقود، أو صالحة لإعداد الفحم الخشبي في المفحمات؛ كما تشمل تشريح جذوع الأرز المرصودة للقطع، بهدف إنتاج خشب الاستعمال.

فيما يخص تحضير المِفْحَمات (Charbonnières)، فيتم العمل بها في إطار مجموعات من 5 إلى 6 أشخاص، تكمن مهمتهم في تغطية أخشاب البلوط الأخضر بالتربة وأوراق الشجر. وبعد انتهاء مدة التفحيم، يُعَبَّأ الفحم الخشبي في أكياس خاصة بعين المكان؛ ما ينم عن أن مجمل العمليات المتعلقة بالبلوط الأخضر تتم فوق مشارات القطع مباشرة. أما بالنسبة للأرز فإن عملية قطع الأشجار، غالبا ما يعقبها نزع لحاء الجذوع التي يتم تجزيئها إلى أشْطُر (Grumes) في

[51] آسْتِير Stères، وحدة للقياس تعْدِل 1 متر مكعب من خشب الوقود.

المشارات المعنية بالاستغلال؛ لتنقل بعد ذلك إلى المِنْشرات (Scieries) الموجودة عادة بمركز أزرو أو في ضواحيه؛ حيث تتلقى بعض التعديلات التكميلية التي تُقوِّمُ أعْوجاجاتها وتعالج تشوهاتها، لكي تصبح صالحة للاستعمال والتسويق.

ب) ***التعاونية الغابوية***: قبل الحديث عن التعاونية، لابد من الإشارة إلى أن عددا لا يستهان به من المستفيدين الطفيليين قد ظهروا، حينذاك، إلى جانب المقاولين الخواص. حيث كانوا يقطعون الأخشاب بصفة غير قانونية لبيعها خِلسة، إما لصالح هؤلاء المستغلين الخواص، أو لتلبية حاجيات السوق المحلي. ولعل من شأن هذا أن يُفوِّتَ على المصلحة المسؤولة، إمكانية المراقبة المتبصرة لمسلسلي الإنتاج والتسويق للموارد الخشبية للغابة.

أمام هكذا واقع؛ ارتأت الإدارة الغابوية أن تجمع المقاولين الأحرار، وكذا المستغلين غير الشرعيين المتعاونين معهم، في إطار تعاونيتين غابويتين ما فتئتا تعملان تحت إمْرَتِها إلى حدود الوقت الراهن. وقد تفرع هؤلاء الأعضاء إلى مجموعتين، تعمل الأولى في إعداد خشب الوقود والتفحيم "الفَحَّامَة"، بينما تشتغل الثانية "الخَشَّابَة" في إنتاج اللاَّطَات (Madriers) المعدة لخشب الاستعمال (الجدول 4). علما بأن عدد المنخرطين ضمن التعاونيتين ما انفك يتراجع لأسباب عديدة؛ معظمها يرتبط بالإشكالات التي اعترت تطبيق مخططات التدبير المعمول به في المنطقة.

الجدول 4 – أعضاء التعاونيتين (الخشابة – الفحامة)

نوع التعاونية	عدد المنخرطين	
	سنة 1969	سنة 2002
الخشابة	250	84
الفحامة	368	61
المجموع	618	145

المصدر : CDF 2004

بخصوص طريقة اشتغال التعاونيتين، يبدو أن معظم العمليات التقنية تجرى على نفس المنوال الذي كان يشتغل به الخواص؛ مع تغيير طفيف يخص مشارات البلوط الأخضر. حيث لم يعد منخرطو

التعاونية يقفون عند مستوى القطع والتعبئة لخشب الوقود والفحم الخشبي فقط؛ بل ويَحضُرون أيضا الصفقات المعروضة للبيع بالمزاد العلني في أزرو المركز، تحت إشراف مدير التعاونية. هذا في وقت لم تتغير العملية كثيرا في مشارات الأرز، حيث يقتضي إنتاج اللاَّطَات قطع جذوع الأرز إلى أَشْطر في عين المكان؛ ليتم تقويمها بعدئذ في الوحدات الصناعية، حتى تصبح أكثر جودة وقابلية للاستعمال. ولعل هذه العملية تمثل المرحلة الأولى، في مسلسل تحويل خشب الأرز وتصنيعه.

وبالنهاية، يجدر التساؤل عن الجدوى من إنشاء التعاونية الغابوية؛ هل أدت الغرض الذي أحدثت من أجله؟ الحقيقة، أن هذا الإجْراء الذي هَدَف إلى تنظيم الإنتاج والتسويق، لم يكن ليحالفه التوفيق تماما كما كان يطمح إلى ذلك المسؤولون؛ باعتبار أن وجود المستغلين الطفيليين ظل مستمرا، موازاة مع وجود التعاونيتين. بل وما فتئ يترسخ إلى حد الآن، على مرأى ومسمع من القيمين الغابويين؛ ليتعزز في الوقت الراهن، باستعمال عشوائي واسع هم شرائح اجتماعية عديدة.

وعموما، شهدت غابة أزرو نمطين مختلفين من الاستغلال؛ ولئن شكلت في الماضي مَأوىً صيفيا لقطعان مَمْلوكةٍ لمجموعة بشرية تقليدية، تمثلت في أنصاف الرحل من إيركلاون؛ فقد أضحت بعد تأميمها سنة 1917، معنية بنوع آخر من الاستعمال قائم على أسس جديدة (الاستغلال العصري). وهو استعمال ترتبت عنه تحولات جذرية طالت الوسطين الطبيعي والبشري معا، طيلة الفترة الاستعمارية وما بعد الاستقلال. ما أدى إلى تغيير ملحوظ في التوازنات السوسيو–مجالية، التي كانت تحفظ للمنطقة خصوصيتها وتكرس هويتها. هذا الشكل الحديث للاستعمال، عُدَّ بمثابة عامل حاسم في خلق دينامية اقتصادية جديدة، أفضت إلى نشوء عدد من الأنشطة المرتبطة بالاستغلال العصري للغابة. منها إنشاء وحدات صناعية للقطع (منشرات Scieries)، وإحداث رواج تجاري لتسويق الأخشاب والفحم الخشبي، وباقي المنتوجات الغابوية؛ سواء داخل المنطقة أو خارجها... كما نتج عنه استقطاب ملحوظ لأصحاب رؤوس الأموال، ممن جاؤوا بهدف الاستثمار؛ هذا، إضافة إلى جَذبٍ قوي ليد عاملة كثيفة كانت، في معظمها، غريبة عن المحيط الاجتماعي والبيئي للمنطقة. هؤلاء الوافدين، شِغِّيلة كانوا أو مستثمرين، استطاعوا تحويل هذه الصيرورة لصالحهم؛ حيث استفادوا بامتياز من المداخيل الوافرة التي أضحت تدرها الغابة، على

حساب الأهالي المحليين من قبيلة إيركلاون الذين لم يواكبوا، بل ولم يستوعبوا مجريات هذه التحولات حتى. مما أدى إلى إرباك بُنَى مجتمعهم، وخلخلة عُرَى اقتصادهم؛ لكيلا نقول تقويضها أو أفولها تماما، باعتبار أن بَقِية من نَفَسٍ للمجتمع الرعوي، ما تزال مَاثِلة بشكل أو بآخر بكوص أزرو.

3. خلخلة المجتمع التقليدي

لم يتمكن المجتمع والاقتصاد التقليديين من الصمود أمام التطورات التي توالت على المنطقة، بَدْءً بتفكيك وتراجع الرقعة الرعوية؛ وٱنتهاءً بالتخلي عن نمط العيش الذي توارثوه أبا عن جد.

1.3. انحسار الرقعة الرعوية

شَكَّلَ المرعى حقا من حقوق الانتفاع (Droits d'usages)، التي خُوِّلتْ لأنصاف الرحل من إيركلاون، بعد تدخل الدولة سنة 1917. غير أن تراجع الرقعة الرعوية ظل متواصلا منذ ذلك الحين، ليس بفعل تَمَلُّكِ الدولة للغابة فحسب؛ بل ونتيجة لدخول رؤوس أموال وافدة، ٱستُثمرت في القطاعين الغابوي والزراعي... فعند تأميم الغابة (1917)، لم يتم سن أية قوانين مُنظِّمة للمجال الرعوي؛ نظرا لأن إيركلاون أظهروا معارضة شديدة آنئذ إزاء هذا الإجراء؛ ما حذا بالدولة (الاستعمارية) إلى تحاشي التصادم معهم، حيث سعت إلى تلافي إثارتهم باستصدار قوانين مُنظِّمة تدريجية. وهكذا ظهر قانون 1921، الذي هَدَف إلى تنظيم استعمال المراعي من خلال حظر جزئي للرعي داخل الغابة، في إطار تقنية الحمى (Technique de mis en défens) التي شمِلت زهاء 20% من مساحتها العامة.

وبصرف النظر عن التراجع المساحي للمجال الرعوي، والوتيرة التي عرفها؛ فقد حملت تلك العملية في طيها بذور تحول خطير، يتعلق بمصير العلاقة التي نسجها أفراد القبيلة مع الغابة عبر الدهور. هذا التحول، بات يُنذِر بانزياح المجتمع التقليدي من تنظيم اجتماعي صِيغَ محليا في إطار مؤسسة "اجماعة"؛ إلى وضع سلبَه حق مراقبة الغابة والتحكم فيها، كما درج على ذلك من ذي قبل. علما بأنه، إذا ضاعت مشروعية اتخاذ "القرار"، فمعنى ذلك تلاشي جوهر المنطق التقليدي الذي يعتبر الغابة مكونا أساسيا، غير مفصول عن المجالات الرعوية الأخرى التي تستفيد منها القبيلة.

لقد أضحت الغابة بموجب هذا التغيير، محل استعمالات جديدة يديرها فاعلون جدد، أصبحوا هم المستفيد الأول من الثروة الغابوية، قِياساً إلى ما بقي في أيدي الأهالي. فالدولة والرأسمال الخاص، طفقا عنصرا حاسما في المعادلة الحالية للمنطقة، إذ لم يعد تدخلهم قصْراً على استغلال الغابة كمورد طبيعي؛ بل تجاوزه إلى ممارسة اقتصادية أخرى، خاصة منها تلك التي ترتبط بالنشاط الزراعي.

بذا، يكون النظام الرعوي قد شهد تحولات عميقة أعادت تشكيل هياكله وغيرت مساراته، وهزت كيانه ومكانته بالنسبة لأنشطة الأهالي. بل إن مفهوم "نصف–الترحال" لم يعد يغطي، إلا جزئيا، حقيقة النشاط الرعوي الذي أصبح يعتمد أساليب غير معهودة، أجبرته على التكيف مع أوضاع مستحدثة. كما أنه بات يستغل مجالا مفككا ومنقوصاً، بفعل توقف التكامل بين مراعي أدرار الجبلية، والأخرى بأزغار الواطئة.

2.3. تفكك المجال الرعوي

ليس ثمة شك أن التقنينات التي سنتها الدولة، كانت لها عواقب وخيمة على المرعى؛ من حيث أنها أدت إلى تقطيع أوصاله، وساهمت في انحسار رقعته وتشتيت مكوناته. بيد أن أبرز مظاهر التحول التي طالت مجتمع أنصاف الرحل قد تمثلت أساسا، في زعزعة الدورة الرعوية التي كانت تبتغي التكامل الأمثل للمجال الرعوي؛ القائم على تباين التضاريس (الجبل/السهل) وتعاقب الفصول (الشتاء/الصيف). جدير ذكره، أن هذا التكامل المرَاعِي لعنصري التوازن والتناوب بين المراعي الشتوية والصيفية، قد صودر شيئا فشيئا إلى أن تم إيقاف العمل به نهائيا سنة 1969. مما أحدث اختلالات شديدة في نمط العيش التقليدي، كان من أبرزها اختفاء القسم الأعظم من المراعي الشتوية الواطئة، الذي سبب اضطرابا عميقا لمسارات نصف–الترحال أو تعطيلها كلية. هذا المسلسل من التحولات، انتهى إلى نتيجة حتمية، تمثلت في التوقف شبه الكامل للتنقلات الخارجية التي كانت تتم باتجاه أزغار.

أ) **اختفاء المراعي واضطراب المسالك**: لئن كانت التحركات الرعوية تتم بصورة جماعية، فذلك لأجل تحقيق استفادة مثلى من مراعي طبيعية، هي بدورها ذات صبغة جماعية. غير أن التقنين التدريجي لاستعمال المجال الغابوي بأدرار، علاوة على تمليك الأراضي للخواص بأزغار... قد أفرزا رسما جديدا لخريطة المراعي؛ باعتبار أن جزء منها قد اختفى بالمرة، بينما تعرض الجزء الباقي للتفكيك والتشتت. مما كان يجبر الرعاة من إيركلاون على اقتفاء مسارات جديدة لم يَألفوها، وقد كانت أكثر صعوبة وتشعبا؛ ثم الاكتفاء بمراعي صغيرة لم يَعْهدُوها، وقد أصبحت أضعف جودة وأقل اتساعا.

لقد أدى اختفاء المراعي إلى تغير واضح؛ سواء في المسارات أو التنقلات، أو وسائل "النقل" المستعملة. فالمسالك القديمة التي كانت تنطلق من أدرار باتجاه أزغار أو العكس، تلاشت تماما من المشهد الرعوي على إثر تطور الزراعة، وتمليك الأراضي، وتعبيد الطرق؛ وكذا حظر أجزاء معينة من الغابة، بوضعها تحت الحمى... وثمة ظاهرة ثانية فرضت نفسها بعد 1969، تاريخ التوقف النهائي للتنقلات الخارجية، تتعلق باستعمال وسائل حديثة لنقل القطيع إلى المراعي البعيدة. إذ صارت المواشي تُنقل في وسائل سريعة، مثل الشاحنات أو العربات المجرورة بالجرارات، إلى بعض الأماكن من أزغار حيث إمكانية الرعي ما زالت واردة. هذا، عوضاً عن الأسلوب التقليدي الذي يسير خلاله الرعاة وراء قطعانهم، إلى حين وصولهم إلى أزغار. وبطبيعة الحال، فالتنقل بالشاحنات لم يكن ليشمل إلا المقتدرين من أنصاف الرحل؛ ممن يحضون بإمكانيات مالية وفيرة، ويملكون قطعانا من الأغنام كبيرة تبرر استنفار مثل هذه النفقات المكلفة.

ب) **انتهاء التنقلات الخارجية**: بالنسبة لإيركلاون؛ فإن توقف الحركات الرعوية قد مس، على الخصوص، تنقلاتهم الخارجية باتجاه أزغار البعيد، الذي يشمل أراضي واطئة داخل الجبل، إضافة إلى أخرى موجودة في الهضبة الوسطى ودير سايس. هذا المجال الذي استقبلهم فيما مضى بمعية قطعانهم، كان يُؤمّنُ لهم المرعى الشتوي، في وقت تتدنى فيه درجات الحرارة في الجبل بشكل يختفي معه العشب تماما، مما يجعل إمكانية الرعي متعذرة. بيد أن تمليك غالبية الأراضي الصالحة للزراعة بعدئذ، فضلا عن التطور السريع الذي عرفته الزراعة العصرية، قد انتهيا بتقليص، ثم إلغاء كل

إمكانية لرعي القطعان في مناطق أزغار خلال فصل الشتاء. وباعتماد لوائح إحصائية رسمية عائدة لمراحل تاريخية سابقة، يتبين أن إيركلاون قد انتقلوا إلى أزغار، صحبة قطعانٍ لهم بلغت تِباعاً: 19.000 رأسا في الفترة ما بين 1950 و1954، و10.000 ما بين 1967 و1968؛ وهو ما يؤشر على انخفاض سريع لأعدادها خلال العقود الأخيرة قبل أن تنطفئ جذوتها. وإذا كان انتقال هؤلاء يستهدف استفادة الأغنام من الرعي بهذا المجال البعيد –أزغار– إلى حدود عام 1968؛ فإن سنة 1969 الموالية قد عرفت حظرا نهائيا لهذه التحركات، واضعة بذلك حدا للتنقلات الخارجية لإيركلاون.

صفوة القول، إن سياسة الدولة ما بعد الاستقلال قد دعمت هذا التوجه؛ مُسَرِّعة بذلك وتيرة هذه النهاية الحتمية. حيث شجعت تطوير القطاع الزراعي على حساب النشاط الرعوي؛ كما حَضَّت على خوصصة الأراضي الجماعية في أزغار، على نحو جعلها محظورة رسميا على أنصاف–الرحل بدء من سنة 1969. لكن هل يعني هذا انطفاء تام لوهج هذا الموروث الثقافي الأصيل؟ ماذا كان مصير أنصاف–الرحل بعد ذلك؟ وكيف تفاعلوا مع سياسة التوطين[52] التي انتهجتها الدوائر الرسمية منذئذ؟

3.3. التخلي عن نصف–الترحال أو الاستقرار؟ : إن هاتين الظاهرتين، الترحال أو الاستقرار، برغم ارتباطهما وتقاطعهما بشكل جزئي؛ لا تكاد تجمعهما علاقات بسيطة، من قبيل وجود أسباب ومسببات. إذ لو بَدَا أن الاستقرار (Sédentarisation) جاء كنتيجة حتمية لأزمة نظام نصف–الترحال، فذلك لا يعني التخلي عن هذا النمط المعيشي بالكامل، ولا الإبقاء عليه بالكامل. بل جاء تفاعل المجتمع التقليدي متفاوتا؛ باعتبار أن ثمة أُسَراً رعوية أفلحت في تقمص حياة الاستقرار، بينما ارتكست أخرى في أتون الأزمات المتتالية.

أ) **تفاوت الاستقرار لدى الأسر الرعوية**: لم يتخل المجتمع التقليدي عن النظام الرعوي بالجملة؛ بل ما زال يمارسه بشكل أو بآخر، في إطار سعيه للتكيف مع الظروف الجديدة، الداعية إلى حياة

[52] التوطين أو الاستقرار Sédentarisation.

الاستقرار. حيث أن كثيرا من الأسر التي استقرت جزئيا أو كليا، ظلت تمتلك قطعانا تتنقل بها ضمن المجال الرعوي المتاح؛ ولكن بصيغ متعددة، مثل: المناصفة، أو الربع أو الخمس أو الحراسة... فما هي دواعي هذا التوجه الجديد، المرتبط بتكثيف وتسريع الاستقرار؟ وما مبررات تلك المتصلة بالأساليب المُبْتدَعَة، لأجل الاستمرار في ممارسة النشاط الرعوي؟

ثمة عوامل كثيرة ساهمت، إلى جانب الضغوطات الممارسة من قِبَل الدولة، في استقرار الأهالي من أنصاف الرحل؛ نذكر منها:

- أهمية الزراعة؛ إذ من المعلوم أن حجم الاستغلاليات قد مر من 2,6هـ لكل أسرة سنة 1930، إلى 3,9هـ في 1991، ثم إلى 7هـ عام 1996؛ هذا، إضافة إلى جودة التربات، مع تطور إمكانية السقي بالمنطقة... تلك إذن، كلها عوامل سمحت بتنامي دور القطاع الزراعي، الذي أتاح موارد مالية مُجزية بالنسبة للرعاة/المزارعين الذين آثروا حياة الاستقرار. يصح هذا بالنسبة للملاك الجدد، خاصة المتوسطين منهم الذين عمدوا إلى توسيع استغلالياتهم عن طريق كراء أراضي إضافية.
- إمكانية الحفاظ على العائدات المالية المتحصَّلة من الرعي، عن طريق الدخول في شراكات مع الرعاة الذين ما زالوا يحترفون مهنة نصف–الترحال في صورتها المعدلة. مع الإشارة، إلى أن قرابة 50% من هؤلاء المزارعين الجدد، ما زالوا يملكون قطيعا لا يستهان به من حيث العدد، والذي غالبا ما يتجاوز 50 رأسا من الغنم.
- التطور الملحوظ للعمالة الفلاحية، حيث بات العمل المأجور في القطاع الزراعي لدى قسم هام من أفراد إيركلاون، كأحد عناصر التثبيت المشجعة على الاستقرار. لاسيما بالنسبة للأسر الرعوية الأشد فقرا وحرمانا، والتي لا هي تمكنت من مواصلة نشاطها الرعوي التقليدي؛ ولا هي استطاعت الاندماج في السياق الجديد للإنتاج.

ب) **الاستقرار حسب الفئات:** ثمة دراسة أنجزتها المديرية الإقليمية للفلاحة بأزرو عند منتهى الثمانينيات حول توطين الأسر الرعوية بالمنطقة؛ نعتقد أن نتائجها ما تزال صالحة للتعبير عن

درجة استقرار هذه الشريحة من السكان. وقد خلصت إلى وجود أربع فئات من الرعاة/الكَسَّابة المستقرين؛ الذين تم اختيارهم حسب حجم القطيع الموجود في حوزتهم (الجدول 6).

الجدول 6 – درجة الاستقرار حسب الفئات

فئة الكَسَّابَة	% المستقرين
1 – 49 رأس غنم	97
50 – 149 " "	64,4
150 – 200 " "	81,5
أكثر من 200 " "	95,2

المصدر: D.P.A d'Azrou 1988

يحيلنا آستقراء هذا الجدول، إلى أن حياة الاستقرار مست بقوة قطبي المعادلة؛ أي الملاكين/الكَسَّابة[53] الأكثر غِنًى والأشد فقرا، في حين ظل المتوسطون من بينهم متمسكين إلى حد ما، بحياة نصف–الترحال:

– صغار الكَسَّابة، ممن يملكون أقل من 50 رأسا من الغنم باتوا الأكثر استقرارا بنسبة 97%؛ نظرا لأنهم ما زالوا يملكون قطيعا صغير الحجم، يرعونه على هوامش المشارات الزراعية العائدة إليهم، أو تلك الموجودة بالقرب من مزارعهم. إن الاستقرار بالنسبة لهؤلاء، يعني التخلي النهائي عن حياة نصف–الترحال؛ مع أن ذلك لم يرافقه تطور ملموس للنشاط الزراعي لديهم. ذلك أن هؤلاء الرعاة القدامى، لا يملكون سوى مشارات زراعية محدودة المساحة (≈3 – 4هـ)؛ مما دفع أغلبهم للتحول إلى عمال مُياومين لدى المزارعين الأكثر آقتِداراً ونجاحا.

– فئة الكَسَّابة الكبار، التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث استقرارها مُسجِّلة نسبة 95%؛ وتهم زمرة من الملاكين شديدي التفاوت، من حيث حجم القطعان الموجودة في مِلكهم. يمكن التمييز ضمنهم بين أولئك الذين يملكون أعدادا من رؤوس الغنم تتراوح بين 200 و300، وآخرين ممن تتجاوز القطعان لديهم 1500 رأسا. يبقى عنصر الاستقرار هو القاسم المشترك بين هؤلاء الكَسَّابة الكبار، الذين وإن استمروا في امتلاك قطيع كبير، فقد تخلوا بصورة نهائية عن التنقل

[53] **الكَسَّابَة**: هو الاسم الذي أصبح يطلق على مربي الماشية؛ بمن فيهم أنصاف الرحل المستقرين، أو الذين ما زالوا يواصلون الرعي المتنقل.

وراء الماشية. علما بأنهم يوظفون رعاة مأجورين، لمواصلة الرعي مكانهم في أدرار وأراضي أزغار المحاذية للكوص.

هذا، ويعتبر تَمَدْرسُ الأطفال بمثابة عنصر الحسم الذي أسهم بشدة في استقرار هذه الفئة؛ وهي ملاحظة جديرة بالإشارة، اعتبارا لأهميتها في اتخاذ القرار بالتوقف النهائي عن حياة نصف–الترحال. بالنسبة لهؤلاء، فإن "الاستقرار" يفيد العزوف التام عن نصف–الترحال من حيث هو نمط للعيش، لكن مع الحفاظ على النشاط الرعوي كمورد اقتصادي؛ باعتبارهم أوكلوا التنقل بالقطيع لأفراد آخرين، عن طريق الشراكة أو الحراسة أو الرقابة... وفي هذا السياق يمكن القول، بأن الزراعة أضحت تكتسي أهمية كبرى لدى هؤلاء الكَسَّابة المستقرين؛ نظرا لأن تطورها لم يكن ليتعارض مع الرعي في صيغته المعدلة. ومن ثم فإن نجاحهم في التكيف مع الوضع الجديد، يُعزى لكونهم فطِنوا لأهمية التمسك بالرعي، من حيث جانبه الاقتصادي ذي المردودية العالية؛ في حين أنهم نبذوه كنظام اجتماعي وثقافي.

- الفئة الثالثة، تتألف من كَسَّابة يمتلكون ما بين 150 و200 رأس غنم؛ وقد عرفت نسبة استقرار مرتفعة نسبيا بلغت 81,5%. هكذا، وسعيا للتفرغ بصورة شبه كاملة للنشاط الزراعي، لجأت هذه المجموعة لأسلوب الشراكة مع الغير؛ والتي تتمثل في تسليم القطيع لكَسَّابة متوسطين مثلهم، ممن ارتضوا مواصلة الترحال التقليدي. هذا برغم العراقيل والتحديات التي باتت تعترضهم، من قبيل تراجع رقعة المراعي أو تشتتها، أو استحواذ الدولة على بعضها أو تمليكها للخواص... إن نسبة الاستقرار العالية التي همت هذه الشريحة، لا تعني التخلي النهائي عن الرعي؛ ولكنها تؤشر على نُزوع متزايد نحو تجاوز نظام نصف–الترحال. بمعنى أن الرعي، لم يعد يشكل الركيزة الأساسية كنمط للإنتاج لدى هذا الفريق؛ بل أصبح نشاطا تكميليا للزراعة، التي أضحت تمثل النشاط الرئيسي بلا منازع.
- بخصوص الفئة الرابعة والأخيرة، المكونة من الكَسَّابة المتوسطين الذين يملكون ما بين 50 و149 رأس غنم، فهي التي سجلت أعْلى نسبة ممن حافظوا على نمط العيش الرعوي في إطار نصف–الترحال، وتبلغ حوالي 36%؛ في حين أن 64% منهم أصبحوا مستقرين. هؤلاء

الرعاة/الكَسَّابة، ما زالوا يجوبون المراعي الجبلية بحثا عن الكلأ لقطعانهم في أدرار خاصة؛ باعتبار أن مراعي أزغار قد تراجعت في معظمها بعد 1969. وإذ يسعون إلى تثمين تنقلاتهم وترحالهم، فإنهم يعمدون إلى اصطحاب قطعانٍ أخرى مملوكةٍ لغيرهم، بالإضافة إلى قطعانهم. حيث يتم ذلك في إطار من الشراكة مع كسابة مستقرين، عادة من الفئة الثانية، أو شبه مستقرين من الفئة الثالثة؛ مما يبرر مواصلتهم لممارسة الرعي، وتمسكهم بحياة الانتجاع إلى حدود الوقت الراهن. بالنسبة للأسر الرعوية المنتمية لهذه المجموعة، فإن التحولات التي شملت المنطقة لم تكن لتثنيها عن حياة الترحال نهائيا؛ بل على العكس من ذلك فقد اتخذت موقفا وسطاً، من حيث سعيها إلى الجمع بين الرعي وممارسة الزراعة. باعتبار أن جزءا من أفراد العائلة سيواصل التنقل الذي يظل حيويا بالنسبة للقطيع؛ فيما يمكث/يستقر الجزء الآخر ليعتني بالمزرعة، التي غالبا ما تكون عبارة عن استغلالية صغيرة.

إجمالا، فقد تمت عملية الاستقرار بشكل انتقائي على المستوى الاجتماعي؛ إذ مست، أساسا، فئات الرعاة الذين تأقلموا مع الوضع الجديد، إما سَلاسةً أو قهراً. فبالنسبة للبعض، أضحى مبرر استقرارهم كامنا في البديل المربح الذي تمثله الزراعة؛ وهؤلاء، أهلتهم أوضاعهم الاقتصادية لكي يكونوا في وضع مريح، من حيث أنهم أصبحوا مزارعين–رعاة (Agro–pasteurs). أما بالنسبة لبعضهم الآخر، فلعدم قدرتهم على التوفيق بين ممارسة الزراعة ومواصلة الرعي عبر نصف–الترحال/الانتجاع؛ نظرا لصغر استغلالياتهم، أو للإشكالات التي أمسى يلاقيها هذا النشاط، من حيث انحسار وتفكك الرقعة الرعوية... وبين هؤلاء وأولئك، ثمة فئة وسطى من الرعاة/الكَسَّابة، ما زالوا متشبثين بالحياة الرعوية؛ من خلال ارتيادهم للمراعي الجبلية بأدرار، واقتفاء أثر ما تبقى من المراعي الواطئة بأزغار. حيث يبدون، كما لو كانوا الأقدر على تجشم الصعاب وتَخَطي العراقيل، في سبيل المحافظة على ممارسة نصف–الترحال، كنمط للإنتاج واستعمال المجال. لكن ومهما كانت الحيثيات، فلا بد من القول بأن حياة الاستقرار، قد رافقها زخم كبير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، غيرت التوازنات العامة التي تحكم المنطقة. وقد كانت في مجملها، تدفع باتجاه إفقار شريحة عريضة من أنصاف–الرحل، باعتبار أن أقلية منهم فقط نجحت في

التحول إلى الميدان الزراعي؛ أو إلى الجمع بين الزراعة وأشكال معدلة للكَسْب/الرعي، قائمة على الشراكة أو المناصفة أو الحراسة...

الخلاصة:

انطلاقا مما تم بسطه حول مقاربة البيئة البشرية لكوص أزرو؛ يتبين أن المجتمع التقليدي قد تفاعل إيجابيا مع وسطه البيئي قديما، بفضل نظام عيشه المبني على التنقل ونصف-الترحال. هذا النظام الذي يقوم على نمط إنتاج رعوي، مكن من الاستفادة من التباين التضاريسي لمجالين مختلفين (الجبل/السهل)؛ بشكل أتاح استعمالا رفيقا للموارد، ولم يؤد إلى إذايَةِ البيئة أو الإخلال بتوازناتها. إذ المعلوم بهذا الخصوص، أن غياب الإنسان في إطار تنقلاته نحو الأزغار، كان يتيح فترة استراحة مديدة نسبيا بالنسبة لأدرار؛ لعلها تمثل نوعا من "الحِمَى الطبيعي (Mis-en-défens naturelle)" الذي طبقه الأهالي بشكل موسمي وعفوي. علما بأن إخلاء كوص أزرو شتاءً لمدة تقارب ستة شهور، لم يكن ليسمح فقط بانتعاش الطبقة العشبية للمرعى الجبلي؛ بل ويساعد أيضا على تجدد الغابة وتخليفها (Régénération) بوتيرة غير منقطعة. ولعل هذا هو عين الاستغلال العقلاني، وإن كان تقليديا/عفويا؛ باعتباره يضمن للإنسان استعمالا مستداما، ويحفظ للبيئة سلامة وتوازنا. غير أن تدخل الدولة منذ مستهل القرن الماضي، قد أوْهَنَ دعائم الاقتصاد والمجتمع الرعويين؛ خاصة بعد أن عملت على تقنين الأراضي الرعوية، وتحديد المجال الغابوي (Délimitations de la forêt). كما حظرت التنقلات الخارجية باتجاه أزغار؛ مما أدى إلى الإلغاء شبه التام للمرعى الشتوي، والإبقاء فقط على المرعى الجبلي الموجود بكوص أزرو، والأطلس المتوسط الغربي عموما. وهكذا، تعرض مجتمع أنصاف الرحل إلى اهتزاز نظمه وبنيانه، وخلخلة أسسه وأركانه.

البيبليوغرافيا

شحو ادريس – معلمة المغرب – المجلد 16: حرف "س" ؛ مادة " شميس – ظليل " ؛ ص.ص: 5418 – 5419 ؛ مطابع سلا 2002.

شحو ادريس – التوازنات البيئية الغابوية بالأطلس المتوسط الغربي، مقاربة صون–تنموية لمنطقة أزرو. 564ص، مطبعة النجاح الجديدة – البيضاء 2011.

BEAUDET G., 1969 - Les Beni M'Guild Nord, étude géographique de l'évolution récente d'une confédération semi-nomade. R.G.M., (15), 3-80.

PLAN D'AMENAGEMENT DE LA FORET D'AZROU, 1978- Service forestier d'Azrou. Doc. Ronéotypé.

CHAHHOU D., 2003 - Indicateurs de sécheresse dans une zone présumée équilibrée : Cas du Causse d'Azrou. Revue de géographie du Maroc ; Nouvelle Série ; Volume 21 ; Janvier-Décembre.

Centre de Développement Forestier d'Azrou 2004.

"الجماعة التقليدية" بالأطلس الكبير والدور الممكن في التنمية الترابية[1]

موسى المالكي* حسن المباركي**

ملخص

عرفت الجماعة التقليدية تحولات متفاوتة الأهمية على المستوى الوطني، تبعا لاختلاف المميزات التاريخية والجغرافية الاجتماعية، مما انعكس على تطور مفهومها من جهة، وأثر على طبيعة أدوارها الوظيفية من جهة ثانية.

يحاول المقال التالي، تحديد المفهوم وربطه بالتنمية المحلية التشاركية للمناطق الجبلية بالأرياف المغربية، مستندا على دراسة حالة مؤسسة الجماعة التقليدية لدى قبيلة غيغاية بالأطلس الكبير الغربي.

ويمزج المقال بين دراسة نقدية مفاهيمية وبين رصد أهم التحولات البنيوية على مستوى التعريف والأدوار والسياق العام الخارجي، مع توظيف مقاربة الرستاق والاستعانة بتقديم نتائج العمل الميداني لأطروحة دكتوراه أنجزت حول التنمية التشاركية للمناطق الجبلية.

الكلمات المفاتيح: الجماعة التقليدية، الأطلس الكبير، غيغاية، مقاربة الرستاق، التنمية المحلية التشاركية

[1] نشكر تفضل الأستاذين الكريمين موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة بمراجعة المقال قبل النشر.

* أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط- جامعة محمد الخامس

** أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش-جامعة القاضي عياض.

Résumé

La collectivité traditionnelle a vécu des transformations d'importance variable au niveau national, selon leurs caractéristiques historiques, géographiques et sociales ; ce qui a affecté l'évolution de son concept d'une part, et également la nature de ses rôles fonctionnels.
Le présent article tente de renouveler le concept et de le relier au développement participatif local des zones montagneuses au sein de l'espace rural marocain, en s'appuyant sur une étude de la collectivité « la Jemaa » traditionnelle de la tribu Ghiraya dans le Haut Atlas occidental.
L'article combine entre l'étude critique conceptuelle et la description des importantes transformations structurelles au niveau de la définition, des rôles et du contexte général externe. L'article s'appuie sur l'approche terroir pour présenter les résultats des enquêtes terrain réalisées à l'occasion de la préparation d'une thèse de doctorat sur le développement participatif des zones montagneuses.

Mots clés : collectivité traditionnelle, Haut Atlas, Ghéraya, Approche terroir, Développement participatif.

يستدعي تناول مؤسسة "الجماعة" بمفهومها التقليدي توضيح أهمية البحث حول تطور مفهوم القبيلة في الزمان والمكان. فالتنظيم القبلي الذي ساد لقرون عديدة، لازال يؤثر وبنسب متفاوتة، على الرغم من التغيرات الجذرية الناتجة عن التدخلات الاستعمارية، وعن تحولات المجتمع المغربي خلال عدة عقود بعد استقلال البلاد، خاصة بالأرياف المغربية.

ويعتبر استمرارية نفوذ مؤسسة الجماعة بمفهومها التقليدي بحوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي مثالا حيا لما نرنو إلى توضيحه. يهدف المشروع الترابي التشاركي إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة، ويقتضي الانطلاق بالضرورة من الخصوصيات المحلية ومراعاة دور الفاعلين الأساسيين، حيث بينت الأبحاث الميدانية التي أجريت بالأطلس الكبير الغربي أن لمؤسسة القبيلة حضورا قويا ومستمرا في وجدان ونمط عيش السكان.

يطمح هذا المقال إلى ابراز المكانة المركزية بالإجابة عن التساؤلات الموالية، من خلال أمثلة مستقاة من الأطلس الكبير الغربي:

- وجهة نظر الأبحاث الاجتماعية من مفهوم الجماعة التقليدية؟
- سبل تدبير الجماعات التقليدية لترابها ومواردها ومدى استرسال ذلك؟
- تجليات صمود وتأقلم مؤسسة الجماعة التقليدية؟
- ما هي **الأدوار الممكنة** التي يمكن أن تسند للمؤسسات الجماعية في المشاريع الترابية التشاركية بهدف تحقيق التنمية المحلية؟

1 – مفهوم القبيلة بالأطلس الكبير

اختلفت الكتابات التي تطرقت لمفهوم القبيلة وتنوعت بتنوع الباحثين الذين تناولوا الموضوع وتباين المجموعات البشرية التي درسوها.

1-1- من زاوية مقياس متوسط: الإطار القبلي

1-1-1-مفهوم القبيلة من الناحية السوسيولوجية: نظريات متعارضة

عرف قاموس علم الاجتماع[2] القبيلة بكونها "نسقا من التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى ... والعشائر، وتقطن عادة إقليما معينا، وتسود بينها ثقافة مشتركة ولغة واحدة، وإحساس قوي بالتضامن والوحدة"[3]، حيث يستند وجودها على العادات والتقاليد والأعراف والتراث والعقائد والدين، وترتكز على روابط الدم والنسب والعلاقات والوشائج العائلية وعلى الموروث الثقافي.

وبهذا تمثل القبيلة جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وأسلوب المعيشة، والقيم، والسلوك المشترك وهيكل السلطة الداخلية. في حين يشير نزر من المختصين إلى أهمية المصلحة المشتركة كركيزة مفصلية في تكوين القبيلة، مع العلم أن زمراً من

[2] محمد عاطف عيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1979، ص490-491.

[3] الهادي الهروي، 2010: القبيلة، الإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، ص 49.

الوافدين قد يلتحقون بالقبيلة لظروف أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية ... فاستطابوا المقام واندمجوا ليشكلوا فرعاً من تفريعاتها، حيث يذوب الفرد في كنف القبيلة ويتشبع بالروح الجماعية وبثقافتها، وسيكولوجيتها؛ وبذلك يتقوى عودها (الهوية القبلية). وقد يعزز ذلك تكاثف وتضامن أفراد القبيلة، بل وتماسكها في السراء والضراء، مما يقوي شوكتهم. فالقبيلة تتكون من عشائر وفرق، تتفرع إلى عائلات ممتدة، ويتزعمها شيخ ينتخب من بين أفرادها كزعيم وصاحب مكانة اجتماعية واقتصادية.

وفي محاولة تقديمهم لتصور روبير مونطاني، يعتبر بعض الباحثين[4]، بأن القبيلة مرت بأربع مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: مرحلة الحكم الجمهوري الديمقراطي، وخلالها تنتظم القبيلة في وحدات الدوار والفخذة والفرقة (تاقبيلت)، تستغل إقليما ترابيا محددا، تحميه وتدافع عنه. بل تسعى إلى تعزيز مكانتها بعقد تحالفات مع قبائل أخرى عند الاقتضاء.

المرحلة الثانية: مرحلة انبثاق زعامة متمثلة في الأمغار الذي يعمل على قيادة القبيلة.

المرحلة الثالثة: مرحلة كبار القواد وتمثل تطورا طبيعيا لنجاح الأمغار في بسط نفوذه ومحاولة توسيعه إلى درجة يحصل معها على اعتراف من السلطة المركزية (المخزن).

المرحلة الرابعة: مرحلة حكم المخزن والتي يتم فيها احتواء القبيلة عبر تنصيب رؤسائها كقواد يدينون بالولاء للسلطة المركزية. رغم هذا التوافق فلا يمكن تعميم هذا التصور خاصة في جانبه التطوري على جميع الحالات. إذ أن تاريخ القبائل لا يمكن أن يكرر نفسه في أكثر من زمان ومكان بنفس الشكل والتسلسل التاريخي، وإنما تطبعه اختلافات بارزة حسب السياقات المحيطة بكل مجموعة بشرية.

نخلص إلى أن شروط التسمية والتراب والعيش وفق تقاليد مشتركة تشكل أساس تجسيد مفهوم القبيلة كما هو الحال بالنسبة لقبائل عديدة بالأطلس الكبير الغربي.

[4] محمد شرقي، 2009: التحولات الاجتماعية في المغرب من التضامن القبلي الى الفردانية، أفريقيا الشرق– الدار البيضاء، ص .43

غير أن جاك بيرك، أتي بجديد من خلال دراسته لقبيلة سكساوة[5]. حيث أبرز أن الوحدة الاجتماعية ليست من النوع الترابي، بل هي من النوع السلالي. فالخلية الأساسية هي العظم الذي ينتمي أعضاؤه لجد مشترك. واعتبر بيرك تاقبيلت بمثابة دولة مصغرة متينة الروابط، تتمتع بالوجود الذاتي ولها جمعيتها ورئيسها.[6] وهذا يعني أن الأساس المتين لوحدة القبيلة لا يتلخص في الإطار الطبيعي الذي تعيش فيه فقط، وإنما يستمد قوته من رابطة الدم التي توحد مجموعة بشرية معينة؛ أما إ. كيلنر في حديثه عن صلحاء الأطلس[7]، فقد اعتبر بأن المجتمع الأمازيغي المغربي يقدم نموذجا شبه خالص للتنظيم الانقسامي، مستدلا على ذلك بدراسة حالة زاوية أحنصال في علاقتها التاريخية مع قبائل آيت عطا. فالزاوية هنا وظفت سلطة الوساطة والتحكيم في ترسيخ النظام الانقسامي. وذلك لأن الشرعية التاريخية المتمثلة في شرف الانتماء إلى الدوحة النبوية، مكنتها من الإشراف على الانتخابات التي تنظم لاختيار قائد القبيلة في سنة معينة (الأمغار). كما لعبت زاوية أحنصال دورها بارزا في عملية تبادل البضائع وتأمين الخدمات الدينية المشتركة.[8] ويعتبر عامل التزايد الديمغرافي حاسما في استمرار عملية تقسيم القبيلة الواحدة إلى عدة فروع تباعد بينها التحديات المعيشية كالتنافس على الموارد وتتوحد في حالة وجود تهديد أو خطر خارجي.

ويساير "موركان "Morgan"هذا الطرح الانقسامي، بتأكيده أن القبيلة تعبر عن مجتمع كامل التنظيم، يتميز بانحداره من أصل واحد وبوجود إسم خاص به، ولغة وسلطة ومنطقة جغرافية خاصة. لكن القبيلة تنقسم إلى عشائر بسبب الهجرات الناتجة عن قلة الموارد وازدياد السكان.[9]

---

[5] Berque, Jacques 1995. *Structures sociales du Haut Atlas*. Paris : Presses Universitaires de France.

[6] أحمد التوفيق، 2011. المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850-1912)، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 63، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء. بتصرف، ص 109.

[7] Gellner (Ernest), 1969. Saints of the Atlas, Londres, Weidenfeld and Nicolson. 317 p.

[8] Grandguillaume Gilbert. E. Gellner, Saint of Atlas. In: L'Homme, 1971, tome 11 n°3. pp. 123-125.

[9] محمد حسن، 1984: حول إحدى القبائل البربرية، نفوسة (مجالها الجغرافي وعلاقتها بالسلطة المركزية)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط، جامعة محمد الخامس، العدد العاشر، ص 150.

1-1-2- القبيلة والبعد الجغرافي الترابي

إن الاهتمام بتتبع تكتل بشري معين من خلال صراعه مع الطبيعة ومع التاريخ، ومن خلال تكيفه مع ظروف الحياة، هو ما طبع تصور جاك بيرك للقبيلة. باعتبار أن هذا الصراع يستدعي الديناميكية والتحرك، مما ينعكس لا محالة على مستوى التعريف، وتحديد مفهوم القبيلة. إنها حسب تعبير "بول باسكون"، وبصيغة تلخص جيدا طرح بيرك، عبارة عن جمعية سياسية مبنية على عوامل اقتصادية جغرافية: أي علاقات الإنسان بالأرض، والطاقة البشرية بالثروة البيئية وفضائها في مستوى تكنولوجي معين.

ويعرف المجتمع المحلي، بأنه "مجموعة من الناس يحتلون بقعة معينة من الأرض ويربطهم نظام عام من القواعد التي تنظم حياتهم وتحدد الصلات بينهم". ومن خصائص المجتمعات المحلية ما يلي:

- التوفر على مساحة جغرافية واضحة المعالم بغض النظر عن مساحتها وحجمها.
- وجود عناصر تحرك الجماعة داخل إطار هذه الحدود.
- وجود قوانين وقواعد وأعراف يخضع إليها الأفراد وتنظم حياتهم.
- توفر صفة التماسك والتعاون الاجتماعي بين أعضائه من خلال اشتراكهم في جميع نواحي الحياة العامة.
- وضوح الأهداف وتحديدها، حيث يسعى جميع الأفراد إلى بلوغ الأهداف من أجل مصلحة الجماعة.

تتواجد القبيلة في بيئـة جغرافية محددة ومعلومة، لها حدودها وأراضيها الزراعية الخاصة والعامة ومراعيها ومحاجرها ومصادر مياهها وحيواناتها، وهو شيء لا يتنافى مع الملكية الخاصة للأراضي والممتلكات عند أفراد القبيلة. وقد تكون هذه البيئة الجغرافية زراعية أو بعلية أو جبلية قاحلة أو صحراوية أو ساحلية ...

وللبيئة الجغرافية بصماتها في شجاعة وإقدام الأفراد. فتأثير البيئة القاسية على القبيلة يزيد من شدة بأس وحاجة أفرادها للتعاضـد في تحقيق مقاصدهم. كما تبدو الصلابة في شكل السكن. وتنعكس على الظروف الاقتصادية والثقافية، ووحدة وتماسك العائلة الممتدة لتحقيق الأغراض

والوظائف الأساسية كما هو حال قصور الجنوب المغربي أو دواوير الأطلس الكبير وهوامشه. فهو بهذه الميزات يعتبر مجالا تنتج داخله جملة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وهو عامل لزيادة الاتصال والتواصل. وبعبارة أخرى، يعد السكن في المجتمعات التقليدية تعبيرا صادقا ومباشرا عن ثقافة الأفراد. وتقود دراسته إلى طرح العلاقة بين المجتمع والمجال بحيث يخضع هذا الأخير للثقافة المرجعية لذلك المجتمع.

أما مونطاني فيخلص إلى أن القبيلة تتحدد بالاسم والتراب والعيش وفق تقاليد وأعراف وما قد يجمع بينها من سوق أسبوعي وضريح وطبيعة العلاقات التي تنسج مع القبائل المجاورة.[10] وعلاقة بميدان دراستنا بالأطلس الكبير الغربي، يمكن الإشارة إلى أن شروط الاسم (غيغاية) والتراب (الحوض) والتقاليد والسوق الأسبوعي (سبت آسني) والضريح (سيدي فارس)، عوامل لازالت تجمع أعضاء قبيلة غيغاية إلى يومنا هذا.

هذه التعريفات المتباينة دفعت إلى محاولات تركيبية تعتبر القبيلة بمثابة معطى اتنيا وإيكولوجيا واجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا وعقائديا. ففهمها يعني فهم إطار المتغيرات السوسيو-تاريخية من جهة، وإطار علاقتها بالأرض، من جهة أخرى، إذ **لا قبيلة بدون أرض**.[11]

إن هذا التعريف يتوافق إلى حد كبير مع واقع المجموعة البشرية لقبيلة غيغاية التي درسناها من حيث توزعها على 54 دوارا، يحظى فيها كل دوار ب"اجماعة" تقليدية خاصة به. وهي الدواوير التي استوطن سكانها حوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي منذ عدة قرون، وترسخت بين أعضائها ثقافة مشتركة وإحساس واضح بالتضامن والانتماء للمجال[12].

[10] R. Montagne,1930. Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc : essai sur la transformation politique des berbères sédentaires (chlouh), Félix Alcan, Paris, pp. 316-317.

[11] الهادي الهروي، 2010: القبيلة، الاقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1934-1844، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، ص .7

[12] أكدت ذلك أبحاثنا الميدانية بحوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي.

1-2- على مستوى مقياس كبير: مسألة الدوار

بالانتقال إلى تعريف "اجماعة" ورد في أحد البحوث حول الموضوع[13] بأنها تمثل الإطار الذي تدور فيه المجريات الأساسية للحياة المادية والروحية لكل مجموعة معينة. فاسم "الموضع" أو "العظم" في الأطلس المتوسط بمثابة التسميات الممنوحة للوحدة الترابية والاجتماعية التي تسمى هنا "اجماعة" أو "أدوار". إنها وحدة ترابية تأخذ بُعد دوار أو عدة دواوير، حيث يمتد تحكيمها ورقابتها على ترابها "تمازيرت" الذي يشمل حسب (ج. بيرك، 1978)[14] "ثلاثة مفاهيم: الأول فلاحي يخص الرستاق، الآخر سياسي يخص المحاط، والثالث جغرافي يخص -لبلاد-". فهي وحدة اجتماعية تتشكل من ثلاثة إلى أزيد من عشرة عظام (إخس، ج. إخسان: مجموعة أبوية مبنية على الوصاية) تتعايش لخلق الجماعة.

2- التدبير الذاتي للموارد في الأطلس الكبير وتراجعه.

2-1- التدبير المتكيف والعقلاني الجماعي للموارد

2-1-1- التنظيم المؤسساتي

شكلت الجبال مركز ثقل سكاني، خاصة قبل الفتوحات الإسلامية ودخول العرب إلى المغرب وبداية تعمير السهول. حيث تفضل المجموعات البشرية الأمازيغية الاستقرار بالجبل، باعتبار موقعه الاستراتيجي، ولما يؤمنه لها من إمكانيات وموارد متنوعة ومتكاملة للعيش. بالإضافة إلى كونه موقعا محميا وآمنا يقي التنظيمات القبلية، من مختلف التهديدات التي تتربص بها. فالجبل له ميزة دفاعية مهمة ضد الحملات والاعتداءات العسكرية الأجنبية أو حتى الداخلية أحيانا. بل وتميزت المناطق الجبلية أيضا بكونها تمثل أوساطا محصنة ضد مجموعة من الأوبئة التي كانت تفتك بساكنة السهول.

---

[13] Mohamed MAHDI, 1993 : L'organisation pastorale chez les Rheraya du Haut Atlas (production pastorale, droit et rituel), Thèse de Doctorat, Université Hassan II, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Casablanca. p 21. Inédit.

[14] Berque, J., 1978, Structures sociales du Haut-Atlas, PUF.

وتبعا لذلك، عملت هذه المجموعات على تنظيم نفسها في إطار مؤسسة القبيلة مرتكزة على روابط "الدم" والنسب والتراب. وأنتج هذا الاختيار، نخبة من الأعيان شكلت هيئة تقليدية خاصة يمكن تسميتها ب" مجلس القبيلة " الذي يحظى "بشرعية عرفية" تؤهله لتدبير أمور المصلحة العامة، بما في ذلك اتخاذ القرارات الهادفة إلى تأمين مجموع الأراضي التي تمتلكها سواء عبر بناء تحالفات استراتجية أو معاهدات وتوافقات مع القبائل المجاورة بل وحتى قرار القتال إذا لزم الأمر (مسألة اللف).

2-1-2- تدبير عقلاني للمجال

أثبت واقع القبائل بأن الأمور لم تسر بشكل اعتباطي، وإنما خضعت لمنظومة دقيقة. فكل قبيلة "جبلية" عملت على بناء محاط متكامل يربط بين قدم الجبل وعاليته، مؤمنا بذلك الموارد المائية والترابية والغابوية والرعوية التي تعتبر ضرورية لاستمراريتها وتحقيق اكتفائها الذاتي؛ وبالتالي ضمان استقلاليتها السياسية. حيث يتم تقسيم المحاط إلى عدة رساتيق وظيفية حسب مميزاتها الطبيعية (التضاريس، الارتفاع، المناخ، التربة والموارد المائية)، فيختص كل رستاق بتأمين جانب معين من احتياجات المجموعة البشرية بما يتمتع به من خصوصيات محلية تميزه عن باقي الرساتيق (رستاق رعوي، رستاق غابوي، رستاق مسقي وآخر للسكن وهكذا). كما شكلت الدواوير في ظل هذه المنظومة الدقيقة حجر الزاوية والوجه المادي للقبائل. فالدوار يمثل الآلة الإنتاجية النشيطة والخزان البشري المسترسل.

- **تطويع الطبيعة بالمدرجات الزراعية**

كان بناء المدرجات على سفوح الجبال بعالية الأودية يستحوذ على حيز كبير من نشاط الفلاح، بينما يستثمر الباقي في الزراعة، مثل الحراثة والبذر والحصاد الخ، ليخصص الباقي من أجل بناء واستصلاح الأرض الزراعية. وبفعل هذا النشاط تراجع الغطاء النباتي الذي كان يشكل غابات واسعة على المدرجات أو على ضفاف الأودية والشعاب أو في المناطق الصخرية. بينما استفاد الإنسان من الباقي لاستجلاب خشب المباني والاحتطاب وأدوات الفلاحة. وظل الإنسان محافظاً

على هذا الموروث آلاف السنين. فالصيانة المستمرة كل سنة وعقب كل موسم مطر عملت على حماية التربة والمدرجات من الانجراف والتعرية.

- **تدبير متكامل للمحاط**

يستغل الإنسان الإمكانيات التي توفرها الظروف الطبيعية من طبوغرافيا وتربة ومناخ وموارد مائية وغطاء نباتي بتوظيف رصيده الثقافي من عادات رعوية وزراعية والتي تم اكتسابها منذ القدم. لذا، تسود بالمنطقة أنماط معاشة منبثقة عن التفاعل بين الظروف الطبيعية والمكتسبات الثقافية للمجموعات.

تراب القبيلة يتكون من مجالين: الأزغار والجبل، وهما مجالان متكاملان نظرا لتباينهما البيومناخي؛ مما وفر إمكانية تكامل في الإستغلال. فالأزغار يحتوي على أراضي زراعية صالحة للزراعات الشتوية. بينما يوفر الجبل (أدرار) المراعي الصيفية ويلاءم المزروعات الربيعية. والنطاقان يتكاملان بالنسبة لاقتصاد مبني على الرعي والزراعة الحبوبية، الواسعين.

ففي الجبل، يمكن ممارسة الزراعات الشتوية مع استغلال الأعشاب لتغذية القطيع شتاء. كما يمكن للقطيع في الأزغار أن يعيش على جوانب الأودية والشعاب، حيث تحافظ المياه المنتشرة على الغطاء النباتي. وهذا ما يجعلنا نستنتج أن هذا النمط المبني على استغلال المجالين معا يتحكم فيه سلوك مبدأ تجنب المخاطرة، إذ يتم توزيع نسبة المخاطرة بين النطاقين.

وينبني هذا النمط التقليدي، على عقلنة توزيع المخاطر بالنسبة للزراعة واستغلال المراعي بشكل دقيق، وفي إطار تصور واضح للإمكانيات الطبيعية (تنظيم المراعي الجماعية أو اكودلان).

ويعكس التنظيم الاجتماعي جزءا من هذه العقلانية وذلك بتوزيع المجال بين المجموعات القبلية. يتميز تنظيم الشأن الاقتصادي الفصلي بتدخل الجماعة (تدخل الشيخ لافتتاح المراعي وتحديد فترات استعمالها وتعيين المجاري لتوزيع مياه السواقي والحارس أو الامشارطو للزيتون) وبالتفاهم بين مختلف الفخدات والقبائل طبقا لما تنص علية الأعراف والعادات.

يبرز هذا التنظيم المجالي مدى إدراك السكان لأهمية الحفاظ على الموارد البيئية (العشب). فبعد توقف الحياة النباتية في الأزغار، ينتقل القطيع إلى المراعي السفلى في الجبل ليتدرج نحو الأعالي

متعاملا بلطف مع الظروف البيومناخية. حيث لا يتم اللجوء إلى استعمال الغابة إلا في فترة فراغ نباتي قبيل العودة إلى الأزغار.

إذا كان سكان الأطلس قد استطاعوا أن يكيفوا الطبيعة لصالحهم بفضل تنظيمهم الاجتماعي المحكم وثقافتهم الغنية الموروثة، فإن التحولات الحديثة تسير في طريق تكسير هذا التوازن خصوصا بعد الغزو الاستعماري الذي تسبب في تقليص المراعي ومساحة الأراضي الزراعية بعد التحديد الإداري للجماعات.

2-2- تراجع وتهميش الجماعات التقليدية

2-2-1- أسباب التراجع

اختلت التنظيمات القبلية بصيغتها التقليدية بعمق مع دخول الاستعمار الفرنسي الذي فكك بنياتها وأضعف نفوذها من خلال سيطرته على الأراضي الفلاحية وتقنينه لاستعمال الموارد المائية والغابوية متجاوزا الأعراف التقليدية. بل تم تكريس هيمنة السلطة المركزية وإخضاع التراب الوطني لنظام الدولة بآلياته العصرية بعد الاستقلال، مما أدى إلى انهيار التنظيم التقليدي للقبائل، وتفكك هيئاتها وتلاشي نفوذها، رغم ثبات الحمولة الرمزية والمادية لمؤسسة القبيلة في ذاكرة المجموعات البشرية.

2-2-2- الجماعة التقليدية محل تساؤل

بعد الاستقلال، أهمل الباحثون في العلوم الاجتماعية وخبراء مكاتب الدراسات السوسيو اقتصادية فائدة الجماعات التقليدية ونجاعتها؛ بل تصوروها عبارة عن وحدات ترابية اجتماعية متجاوزة وغير متطابقة مع مظاهر التحديث الذي عرفه المغرب. وقد اعتبروا أن دراستها تعود للأبحاث التاريخية أو الأنتربولوجية لتفهم تحولاتها الوظيفية والاجتماعية في سياق زمني معين. واعتبرها بعضهم مؤسسات عتيقة مشلولة لضعف مواردها وتواضع مستوى نخبها مما تسبب في تهميشها على مستوى التدبير لتتخلى عن صلاحياتها لصالح ممثلي الدولة (السلطات الترابية والتقنية والاجتماعية أو المنتخبين الجدد).

3- إمكانيات إحياء الجماعات التقليدية ومجالاته

3-1 إحياء الجماعات التقليدية بآليات مطلبية

يعزز ما يعرفه المجال الريفي المغربي من تحولات سوسيومجالية واقتصادية عميقة خلال العقود الأخيرة، بروز توترات ترابية محلية ومتعددة بفعل المطالب الاجتماعية] (شق الطرق، توفير الخدمات الأساسية (ماء الشرب...). كما برزت مطالب ذات مرجعية تعود إلى الجماعات التقليدية ولأسباب مختلفة (مادية في الغالب) للدفاع عن مواردها وحقوقها التي حصلت عليها بالحيازة الطويلة كأراضي الجموع (مسالة الأراضي السلالية بالغرب وفي ورززات...)]، ونفس الشيء بالنسبة لحقوق الرعي والأراضي الغابوية المجاورة للدواوير وما تتسبب فيه من نزاعات مع مصالح المياه والغابات.

3-2-صمود ملفت لجماعة الدوار ومظاهر تكيفها مع التحولات الجارية

يعتبر الدوار الشاهد المادي الأبرز المتبقي من مؤسسة القبيلة، بما يحمله من إرث حضاري وتاريخي وثقافي، وكذا من مقومات ناتجة عن استغلال السكان لموارد الوسط الطبيعي، حيث أدى تفكك أو تفكيك القبيلة إلى تقوي لحمة الدوار ليصبح مجاله المجال الأمثل للتنمية والمحافظة على الموارد البيئية. فأضحى الحديث عن محاطات صغيرة وضيقة المساحة تهم كل دوار على حدة، مع استمرار وجود رساتيق مشتركة بين مجموعة من الدواوير، خاصة فيما يتعلق بالغابة والمراعي. ويلخص الجدول (رقم 1) بعض مميزات تحولات الجماعات التقليدية.

أدى تسارع التطورات المجالية والقطاعية والمؤسساتية، إلى اختفاء ما يمكن تسميته بمجلس القبيلة الذي كان يوحد جماعات الدواوير ويسهر على تدبير المجال المشترك للقبيلة خاصة في الأمور الكبرى (حماية حدود المحاط وتدبير العلاقة مع القبائل المجاورة).

جدول رقم 1. عوامل بقاء واستمرار الجماعة التقليدية

المميزات السابقة	المميزات الحالية
– التمسك بالدين والعادات والتقاليد. – التنشئة الاجتماعية والنفسية القبلية. – قوة العادات والتقاليد (الأسرة الممتدة). – التضامن القبلي. – تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وضعف الارتباط بالسوق. – نزعة الاستقلال والتمرد. – عدم الانفتاح وانتشار الأمية. – السلطة التشريعية والتنفيذية لأجماعة على أفرادها (نظام الغرامات) – سيادة الزواج والنسب الداخلي بين أفرادها (ضعف التزويج "للبراني")	– تفكك هيئاتها النظامية – تواضع أدائها السياسي مع المحافظة على حضور رمزي ومعنوي. – انتزاع كل اختصاصاتها السابقة لصالح المؤسسات العمومية. – تهميشها من طرف الإدارة. – دخول العناصر الأجنبية وانفتاح المجموعة على الزيجات الخارجية. – اختلال الاكتفاء الذاتي والانفتاح على الأسواق (ثقافة الاستهلاك) – دخول الكهرباء والهاتف والإعلام (دور التلفاز في تغيير العادات والثقافات المحلية). – تعزز نسبي للبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم) – تمدرس الأبناء والاتجاه نحو أنشطة غير فلاحية. – الانخراط في بنيات جديدة غير قبلية (الجمعيات، التعاونيات، النقابات، الأحزاب،...)

وتمثل قبيلة غيغاية التي تستغل حوض نهر غيغاية بالأطلس الكبير الغربي، ميدانا مغريا باختبار مظاهر استمرار هذا النفوذ ورصد الأدوار الممكنة للجماعة التقليدية في أي مشروع ترابي وتشاركي للتنمية المحلية ضمن المناطق الجبلية. فنحن أمام مجموعة بشرية عريقة الانتماء لحوض جبلي توافرت فيه مقومات العيش من موارد مائية وغابوية وكذا مراعي قريبة توفر الكلأ للقطعان. وبهذا عملت القبيلة على الاستغلال الأمثل لهذا التراب عبر تبني سياسة تكامل الأنشطة المتمثلة في ممارسة

زراعات معاشية على ضفاف المجاري المائية من جهة وعلى الانتجاع الموسمي للقطعان من جهة ثانية (الخريطة 1).

غير أن المجموعة البشرية لغيغاية تأثرت بدورها بالاختلال الذي تعرضت له القبائل المغربية بعد التدخل الاستعماري وتقوي الدولة المركزية بعد الحصول على الاستقلال. فتم فرض القيود على تحركات الأفراد والقطعان، وتقنين استعمال الموارد الطبيعية وخاصة منها الغابة. وفي مقابل تلاشي نفوذ مؤسسة القبيلة ككل، حافظت الجماعات التقليدية الخاصة بدواوير المجموعة على نفوذ وتأثير واضح داخل ترابها. بل استطاعت الجماعة هنا أن تتكيف بشكل ذكي مع التحولات المحيطة بها وأن تعيد إنتاج نفسها في إطار الجمعيات المحلية بصيغتها العصرية والمنفتحة على المتدخلين الجدد بتعدد انتماءاتهم ومستويات تدخلهم.

رافق هذه التحولات البنيوية تغير في تصور ساكنة الدواوير للمجال الذي تعيش فيه وفي طريقة تعاملها معه، لم يبق من ولاء الساكنة المحلية لمؤسسة القبيلة في شموليتها إلا حضور رمزي يتجلى في استمرارية بعض طقوس إحياء المواسم (سيدي فارس) ورحلة الصيف (الانتجاع الصيفي في أوكايمدان) وكذا التمثل الوجداني خاصة لدى كبار السن. بينما نلمس، وبمجرد الانتقال إلى جماعة الدوار حضورا قويا "لأجماعة" على المستوى الرمزي والمادي والتنموي. فجماعة الدوار لازالت تسهر على تدبير الأمور المشتركة المتعلقة بنظام السقي وشق القنوات والمسالك وحل النزاعات البينية وتطبيق بعض القوانين العرفية المتوارثة على ساكنة الدوار. ناهيك عن مظاهر التضامن القوي الذي يوحد بين أفرادها في مناسبات الأفراح والأحزان. بل اقتنعت ومنذ نهاية التسعينيات من القرن المنصرم، وبعد تردد طويل، بضرورة الانخراط ضمن الجمعيات المحلية حتى تستطيع التعامل بشكل معقلن مع ممثلي المصالح المؤسساتية للدولة وفي مقدمتها الجماعات المحلية والمجالس والمديريات القطاعية الإقليمية والمحلية.

تفاعلت جماعة الدوار إيجابيا أيضا مع المدخلات الحاسمة لمظاهر العولمة الاقتصادية، بما في ذلك تطور النشاط السياحي. وهو التفاعل الذي انعكس بشكل جذري على منظومة الإنتاج

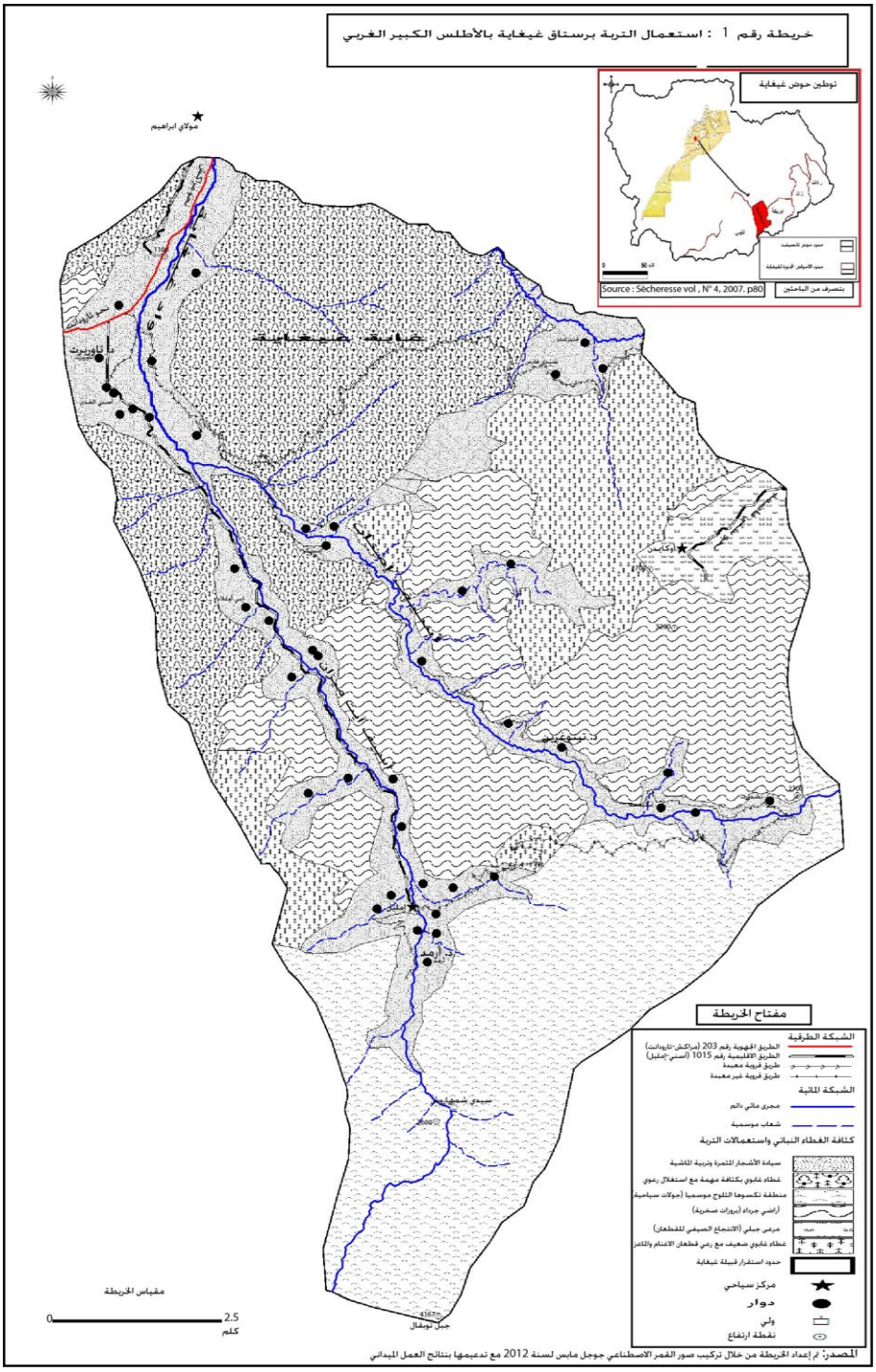
خريطة رقم 1 : استعمال التربة برستاق غيغاية بالأطلس الكبير الغربي
توطين حوض غيغاية
Source : Sécheresse vol , N° 4, 2007. p80
بتصرف من الباحثين
مفتاح الخريطة
الشبكة الطرقية
الطريق الجهوية رقم 203 (مراكش-تارودانت)
الطريق الاقليمية رقم 1015 (أسني-إملين)
طريق قروية معبدة
طريق قروية غير معبدة
الشبكة المائية
مجرى مائي دائم
شعاب موسمية
كثافة الغطاء النباتي واستعمالات التربة
سيادة الأشجار المثمرة وتربية الماشية
غطاء غابوي بكثافة مهمة مع استغلال رعوي
منطقة تكسوها الثلوج موسميا (حوالات سياحية)
أراضي جرداء (بيورات صخرية)
مرعى جبلي (الانتجاع الصيفي للقطعان)
غطاء غابوي ضعيف مع رعي قطعان الاغنام والماعز
حدود استقرار قبيلة غيغاية
مركز سياحي
دوار
ولي
نقطة ارتفاع
مقياس الخريطة
2.5
0
كلم
المصدر: إعداد الخريطة من خلال تركيب صور القمر الاصطناعي جوجل مابس لسنة 2012 مع تدعيمها بنتائج العمل الميداني

التقليدية التي كانت تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار فلاحة معاشية تؤمن حاجيات الأسرة والقطيع من المواد الغذائية (الخضر والزراعات العلفية والحبوب). غير أن نفس المنظومة التقليدية طورت نفسها لتستجيب للسياق الجهوي المتمثل في السوق الاستهلاكية الكبيرة التي تمثلها العاصمة الجهوية مراكش، وتطور وسائل النقل والمواصلات الإقليمية والجهوية التي تربطها بمحيطها الإقليمي والجهوي والوطني. وهي استجابة يترجمها التخلي التدريجي عن المنتجات التقليدية ذات البعد المعيشي وتعويضها بمنتجات ذات طبيعة تسويقية صرفة تهم الأشجار المثمرة من فصيلة الورديات (التفاح، الإجاص، البرقوق، الخوخ والكرز). كما أسهم قرب حوض غيغاية من العاصمة السياحية للمغرب مراكش (40 كلم جنوب مراكش)، في جعل حدود المجموعة البشرية منطقة خلفية مهمة لاجتذاب السائحين الذين يهوون صعود الجبل من قدمه عند تاحناوت إلى قمته عند إمليل و"سيدي شمهاروش" ومنابع وادي غيغاية بالأطلس الكبير الغربي عند توبقال كأعلى قمة بشمال إفريقيا (4167 متر)، مستمتعين طيلة هذا المسار التسلقي بالتجول عبر المشاهد الفلاحية الأصيلة والمناظر الطبيعية الخلابة. هذا الواقع جعل من القطاع السياحي ثاني أهم قطاع بعد النشاط الفلاحي، انفتحت عليه الساكنة المحلية بشكل بارز. وترجم هذا الانفتاح تزايد المؤسسات الاستقبالية للسياح الأجانب أو الداخليين وتركزها بمركز إمليل. نفس الشيء بالنسبة للمآوي المرحلية الموزعة ما بين دواوير غيغاية. وتظهر المعطيات الميدانية أن كل دوار تقريبا يحظى بمأوى مرحلي في إطار تشجيع السياحة الجبلية. كما أن النشاط السياحي بات يوفر مناصب شغل مهمة وإن كانت موسمية. غير أن القطاع الذي يراد منه تحسين مستوى عيش الساكنة والرفع من مداخيلها تهيمن عليه سياحة أجنبية عابرة تركز الأرباح في يد وكالات الأسفار دون أن تحافظ على مداخليه داخل المنطقة. وتبرز الصور (1-2-3-4) بعض مظاهر التهيئة بحوض غيغاية.

صوره رقم 1: أهمية أشجار الجوز بغيغاية

المسلك الذي أنجزته جماعة دوار تيتوهرين

صوره رقم 3: تسارع عراسة الأشجار المثمره

صوره رقم 4: خزان مائي لفائده ساكنة دوار تيتوهرين

4) الجماعة التقليدية والآفاق الممكنة للتنمية المستقبلية

استأثر النشاط الفلاحي داخل الأطلس وحوض غيغاية، في علاقته بالمنتجات المحلية، بقسط وافر من النقاش، فضلا عن المنتجات الفلاحية المحلية التي يجب تثمينها ارتباطا بالنشاط السياحي، على اعتبار أن هذه المكونات تشكل العنصر الأساسي الذي يستند إليه النسيج الاقتصادي، دون أن تغييب المكونات الأخرى، والمتمثلة أساسا في الصناعات التقليدية، والتجهيزات

الأساسية.

ومن بين نقاط القوة التي يمكن العمل عليها، نذكر على الخصوص التشخيص الدقيق لواقع حال المؤهلات المتوفرة، وأنماط الاستغلال السائدة خاصة بالنسبة للنشاط الزراعي في المنطقة، ممثلا في "الفلاحة داخل الأودية والمنخفضات الجبلية "، وكذلك الشأن بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء تعلق الأمر بالأنشطة ذات الصلة بالمنتجات المحلية والاقتصاد التعاوني، أو النشاط السياحي أو غيرها.

إن التشخيص المعمق لحالة حوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي يوضح أننا أمام تداخل ملفت للانتباه يطبع نظام العيش والإنتاج. وهنا نقصد التكامل الذي يطبع العلاقة بين ما هو تقليدي أصيل (الثقافة المحلية بكل تجلياتها المادية والرمزية) وبين ما هو عصري مستحدث (مدخلات العولمة الاقتصادية). إن المجموعة البشرية لغيغاية استطاعت أن تعزز الروابط بين ما هو محلي صرف (ثمرة قرون من العيش ضمن الوسط) وبين ما هو خارجي (العناصر المستحدثة بعد دخول الاستعمار وما بعد الاستقلال). وهو ما يجعلنا نتحدث عن نسج علاقة تفاعلية إيجابية تتضح معالمها يوما بعد يوم. كما يدعونا للبحث عن مقاربة جديدة تتناسب مع هذه التحولات المجالية المتسارعة وتثمن الخصوصيات الراسخة لمنطقة الدراسة، وهي المقاربة التي ينبغي لها أن تكون تشاركية مع الساكنة المحلية التي أضحت تنتظم في جمعيات وتعاونيات محلية تسيرها جماعة الدوار. خاصة وأن هذه المناطق الجبلية لا زالت تعاني من مظاهر العزلة والتأخر، وتحتاج إلى إدماج أكبر في منظومة الاقتصاد الوطني، لكي تحظى بفرصتها في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة بما يتماشى مع مبادئ العدالة المجالية والاجتماعية.

وتعتبر مقاربة الرستاق الأكثر توافقا مع الدور الممكن لجماعة الدوار في التنمية المحلية. ويتضح هذا التوافق من خلال التعريف الدولي للمقاربة والذي يعتبر الرستاق بمثابة "مجال جغرافي محدد عبر مجموعة بشرية كونت عبر تاريخها مجموعة من الطبائع الثقافية المتميزة، معارف وممارسات تتأسس على نظام من التفاعلات بين الوسط الطبيعي والعوامل البشرية. الخبرات المستعملة تكشف عن أصالة، تمنح نموذجا وتسمح بالاعتراف بالمنتجات والخدمات الأصيلة لهذا المجال وبالتالي للناس

الذين يعيشون به."[15] وفي هذه الحالة يمكن اعتبار هذه المجموعة البشرية هي القبيلة (سابقا) كما يمكن اعتبارها جماعة الدوار حاليا. أي أن التحولات السوسيو مجالية حتمت الانتقال من محاط القبيلة إلى محاط الدوار على مستوى التدبير الجماعي لتراب المجموعة البشرية. ولذلك سنربط مفهوم الرستاق بصيغته المعاصرة مع محاط الدوار الذي تسيره اجماعة.

على هذا المستوى سنعرض بعض التجارب الرائدة لجماعة الدوار المهيكلة في إطار جمعيات محلية منذ نهاية التسعينات على مستوى تفعيل المقاربة التنموية الترابية التشاركية. فبداية نجد أن كل دوار تابع لقبيلة غيغاية (54 دوار) يتوفر على جمعية محلية تمثل جماعة الدوار. ولقد نجحت جميع هذه الدواوير في تزويد ساكنتها بالماء الشروب انطلاقا من العيون القريبة. حيث تشرف الجمعية على شبكة توزيع الماء الشروب انطلاقا من خزانات مائية مبنية بالمواد المحلية. والجدير بالذكر أن توزيع الماء لا يتم بشكل مجاني وإنما بثمن تفضيلي لساكنة الدوار. فكل منزل بالدوار يستفيد من التزود بالماء الشروب وفي نفس الوقت بعداد آلي يكمم استهلاكه بالأمتار المكعبة شهريا. والمدخول الذي تحققه الجمعية من ثمن الفواتير يتم تحويله لأغراض استصلاح المسجد مثلا، وكذا دفع أجرة إمام المسجد (الفقيه). كما أن جماعة الدوار بغيغاية هي التي تشرف على إعداد وصيانة المسالك التي تربط دواويرها بأقرب طريق. ونفس الشيء ينطبق على إعداد وصيانة السواقي، الشيء الذي يضعنا أمام تجسيد قوي ومستدام لظاهرة التويزة. فالعمل الجماعي يعتبر أمرا ضروريا لإنجاز الأشغال ذات المصلحة العامة لساكنة الدوار. حيث يتم تقسيم العمل بشكل متناوب على الأسر التابعة للدوار (أعضاء الجماعة التقليدية للدوار). وتشرف جماعة الدوار على تطبيق نظام صارم من الغرامات المالية المتراوحة بين 20 و250 درهم على أفراد الدوار الذين يتخلفون أو يخالفون أعراف الدوار أو الذين يعتدون على حقوق الآخرين. وعلى سبيل المثال تفرض غرامات في حق المتخاصمين من نفس الدوار وفي حق من يلقي النفايات في البساتين أو تتسلل بهيمته للرعي في

[15] INRA, Institut National de la Recherche Agronomique et INAO Institut National des Appellations d'Origine.

هذه البساتين أو في المقبرة. ونفس الشيء بالنسبة للاعتداء على منتوج الآخرين، أو حتى الشروع في جني منتوجه قبل أن تقرر جماعة الدوار التاريخ المحدد (منتوج الجوز أساسا: تقايين).

كل هذه الأمثلة توضح المساهمة الفعلية لجماعة الدوار في مسألة التنمية وتحسين مستوى عيش الساكنة المحلية. كما تؤكد على استمرارية فعالية جماعة الدوار ونفوذها الواضح في تدبير الأمور ذات المصلحة الجماعية لساكنته. أما فيما يتعلق بالنجاح الممكن تحقيقه عبر تبني مقاربة الرستاق، فأفضل مثال على ذلك هو مثال جمعية تيويزي التابعة لدوار تاوريرت (155 كانون وحوالي 900 نسمة) بحوض غيغاية. فجماعة هذا الدوار قامت بمنح الجمعية بمناسبة تأسيسها سنة 1998، مساحة أرضية تقارب 7 هكتارات في موقع مشرف على الدوار، خصصتها لبناء مقر الجمعية ومأوى سياحي مرحلي سنة 2007 (بني طبقا للمعمار المحلي) وغراسة بعض الأشجار المثمرة. هذه الأرض كانت تشكل خطرا على ساكنة الدوار وعلى الأنشطة الفلاحية التي تمارس عند قدم الدوار بسبب السيول التي كانت تغمرها خلال فصل الشتاء. الشيء الذي فرض تحويل هذه المساحة إلى مدرجات وغرس أشجار الخروب (1500 شجرة) والزيتون (1200 شجرة)، وهو ما ساهم في تثبيت التربة والحد من السيول المائية خلال الفصل الممطر وفي إحداث مناصب للشغل لفائدة ساكنة الدوار. وتعمل الجمعية حاليا على تطوير السياحة التضامنية. بحيث تستقبل خلال الفترة الممتدة ما بين أبريل يوليوز من كل سنة أفواجا من السياح الأجانب (بمعدل 25 فرد لكل فوج وبمبلغ 1500 درهم لكل مشارك) من فرنسا وإسبانيا وإنجلترا، عبارة عن تلاميذ المؤسسات الثانوية الذين يوقعون ميثاق شرف (قانون داخلي يحترم خصوصيات الدوار وطابعه المحافظ). وفي مقابل استفادتهم من برنامج عمل مكثف يحاكي نمط العيش المحلي، فهم يساهمون في أنشطة السقي وغراسة الأشجار وتعليم أبناء الدوار. كما استفادت الجمعية من قرب الغابة من الدوار ونمو بعض النباتات الطبية والعطرية (الزعتر والخزامة) لتأسيس وحدة لإنتاج وتسويق العسل الطبيعي (300 درهم للكلغ).[16] الشيء الذي يؤكد على أن جماعة الدوار بتبنيها لجمعية تيويزي وبشراكة وتعاون مع برامج الدولة، استطاعت أن تحدث تحسينا ملموسا لمستوى عيش الساكنة

[16] المعطيات الواردة تم استقاؤها من مضمون مقابلة جمعتنا برئيس جمعية تيويزي (ح.د) خلال تحضير أطروحتنا بتاريخ 22 يوليوز 2012.

المحلية، سواء من حيث الخدمات (الماء الشروب والتعليم الأولي) أو من حيث الوقاية من السيول المائية (بناء المدرجات والتشجير) أو من حيث تشغيل اليد العاملة وتثبيت القيمة المضافة داخل الدوار (النشاط السياحي وتربية النحل). كل هذا تم وفق مقاربة تشاركية حقيقية تجعل ساكنة الدوار حريصة على صيانة وتطوير هذه المنجزات والعمل على استدامة الموارد (الصور 5-6-7-8). مثال ثاني نستقيه من دوار تينوغرين الذي قامت الجمعية به على تأمين شبكة الماء الشروب انطلاقا من إحدى العيون القريبة من الدوار، وشق مسلكين الأول بمسافة 5 كلومترات والثاني بمسافة 1.5 كلم عبر تعبئة ساكنة الدوار ضمن عملية التويزة، إذ وفرت الجماعة القروية بعض الآليات، في حين تناوب سكان الجماعة على العمل لمدة 120 يوم لإتمام العمل. وتتم عملية صيانة المسلكين مرتين في الشهر (إزالة الأحجار والصخور) بنفس الطريقة (التويزة). وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفرت الجماعة البقعة الأرضية لإحداث مركز للتعليم الأولي بمساحة 100 متر مربع، في حين تكفلت جمعية دولية وأخرى وطنية بمصاريف بناء المركز (130 ألف درهم) وتتكلف المبادرة الوطنية بتمويل تجهيز هذا المركز. والجدير بالذكر أن الجمعية لم تقدم الطلب بخصوص هذا المشروع الا بعد أن حصلت على موافقة ودعم جماعة الدوار. بل وتتكفل الجمعية باطلاع جماعة الدوار بشكل دوري على تطور إنجاز المشروع وعلى طبيعة الشركاء المنخرطين فيه.[17] وتفضي هذه الجلسات إلى اتخاد القرارات التي تجمع عليها جماعة الدوار، مثل قرار بناء المركز بالمواد المحلية. وهو مثل يؤكد أهمية المقاربة الترابية التشاركية في إنجاح المشاريع التنموية، وكيف أن الجماعة التقليدية للدوار لازالت تحتفظ بكامل ثقلها على مستوى تدبير شؤون الدوار والعمل على تحسين مستوى عيش ساكنته وتنمية موارده.

17 شاركنا بشكل فعلي في أحد هذه الاجتماعات بين أعضاء الجمعية وجماعة الدوار والجمعية الممولة للمشروع بتاريخ 08 أبريل 2013

صورة رقم 5: تزايد أهمية السياحة الجبلية بغيغاية

صورة رقم 6: تشجير السفوح بالزيتون (د. تاورير ت)

صورة رقم 7: العناية بالمدرجات ضمن حوض غيغاية

صورة رقم 8: منتوج العسل الطبيعي لجمعية تيويزي

3-3-طرق إحياء الجماعات التقليدية

3-3-1- العمليات التشاركية أو المقاربة التشاركية

كانت الجماعات تدبر الموارد المتوفرة بمحاطها ورساتيقها (الأراضي الزراعية، المياه، المراعي، الغابات)، بوسائلها الخاصة. وكل نزاع بين الأفراد أو بين جماعتين يمكن أن يحل بطرق مختلفة عن طريق المقاربة التشاركية التي تجمع كل الفاعلين المتدخلين في تنمية التراب المحلي.

3-3-2-من الفخدات إلى وحدات التنمية

يمثل التراب الذي تملكه الجماعات البشرية التقليدية، ترابا مدركا ومعاشا تقوم باستغلاله بعقلانية نتيجة تراكم الخبرات المتوارثة عبر الأجيال، وبطرق تدبيرية متعددة وبشبكة معرفية كبيرة استطاعت

من خلالها أن تتكيف مع البيئة المحلية ومع ضعف الموارد. وكبقية القبائل التي ذكرها "برك" يمكن أن تقسم هذا التراب إلى وحدات سوسيومجالة متميزة وصغيرة الحجم.

3-3-3-الإطار الجماعي

لن تكون هذه الجماعات بديلا عن الجماعات المحلية العصرية، ولكن يمكنها في المقابل أن تؤدي دورا استشاريا على مستوى التصور والتدبير والتهيئة وتنفيذ المشاريع والتخطيط فيما يهم بعض القضايا كالرعي وحماية السفوح. بل ويمكن اللجوء إليها من خلال ممثليها المنتخبين الذين سيصبحون وسطاء لتقديم استشاراتهم ومعارف جماعاتهم للتقنيين ولحل النزاعات بين الأطراف (حول الماء والأرض...).

خاتمة

إن المقاربة النوعية التي سلط عليها المقال الضوء، تشترط دورا حاسما للفاعلين المحليين في تبني رؤية جديدة للحيز الجغرافي عبر تحفيز حركية جماعية باستخدام وسائل محدودة. وهي مقاربة تبرز الدور الكبير الذي تقوم به الجماعة التقليدية للدوار من خلال الجمعيات المحلية، وتستهدف تحسين مستوى عيش الساكنة انطلاقا من الإمكانات الذاتية. وهذا يدعو ذوي القرار إلى توفير وسائل التعبئة والدعم والتكوين للمضي قدما في هذه المقاربة الجديدة والمتميزة. خاصة وأننا نعلم بأن إقليم الحوز الذي ينتمي إليه حوض غيغاية، يعتبر من بين أكثر الأقاليم نشاطا من حيث العمل الجمعوي والتعاوني على المستوى الوطني (أزيد من 2000 جمعية محلية). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدور الممكن للبحث العلمي في تدعيم هذا المسار. وخاصة منه البحث العلمي الجغرافي، بما يوفره من قراءة شمولية للمجال عبر توظيف أدوات علمية موضوعية خرائطية وإحصائية وميدانية تيسر فهما أعمق للمجال وتقترب أكثر من خصوصياته المحلية الدقيقة. مما يمنح تصورا دقيقا للديناميات المتحكمة في المنطقة المستهدفة، وبالتالي استشراف الآفاق المستقبلية لتنميتها.

ونستخلص بأن المقاربة الترابية التشاركية التي تقدم اليوم على أساس أنها مقاربة مستحدثة ومستوردة، ما هي في الحقيقة إلا تسمية جديدة لإرث وتراث تم التخلي عنه مع انهيار مؤسسة القبيلة التي شكلت في وقت سابق – عبر ممارساتها وهيئاتها – مدرسة متقدمة في إعداد ترابها وتهيئته وسبل التعامل معه بما يضمن استدامة موارده. لذلك، فقد حان الوقت لرد الاعتبار لهذه المدرسة التاريخية، واستخلاص الدروس من التجربة الذاتية، بل وإعادة الاعتبار للدوار باعتباره انعكاسا للمجتمع المحلي. وهو نفس الاعتبار الذي ينبغي أن تحظى به مؤسسة الجماعة التقليدية في صيغة الجمعيات المحلية التي يتوجب مواكبتها وتكوينها والتشاور معها. غير أن هذه العلاقة الثلاثية المنشودة (الإشكالية العامة لتنمية المناطق الجبلية، المقاربة الترابية لتحقيق التنمية المحلية والمستوى المجالي الذي يمثله الدوار) والتي نبحث عن تركيبها في إطار معادلة تضمن تحقيق التنمية المنشودة، لن تكون نتيجة لمقال واحد أو مشروع منفرد أو دراسة منعزلة، وإنما نحن بصدد إطلاق دعوة مفتوحة للبحث والاجتهاد إلى أن نبلغ الصيغة المنشودة التي يمكن أن يشكل معها الدوار إطارا ومنطلقا للتنمية المحلية. وما اقتراحنا لدواوير غيغاية إلا محاولة لرد الاعتبار للدوار ضمن المناطق الجبلية بشكل عام كتراث وطني ينبغي الرجوع إليه في أية إستراتيجية نصوغها لتنمية الجبل. ونفس الشيء يمكن تعميمه على القصور بالواحات، ومختلف أشكال التراث الموروث عن قرون من العمل. فلا ينبغي أن يضيع هذا التراث وينمحي بجرة قلم، أو بفعل ضغوطات العولمة والغزو والثقافي، بل عبر صيانته وتجديد وظائفه (كرزازي موسى، 2019).

لائحة المراجع

– موسى كرزازي، موسى المالكي وإبراهيم أوعدي، 2019: "الجهوية وإعداد التراب، انطلاقا من تهيئة وتنمية العالم القروي"، نشر في – الحسين بن الأمين، (التنسيق) تحت إشراف محمد الأسعد ومحمد محيي الدين: الجهة والبيئة وإعداد التراب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك – جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، الطبعة الأولى.

– موسى المالكي، 2019: "المقاربة التشاركية وتثمين المنتوجات المحلية بحوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي"، نشر في – موسى المالكي، إبراهيم أوعدي، حسن رامو وعبد النور

صديق (التنسيق)، تحت إشراف موسى كرزازي، محمد آيت حمزة، محمد الأسعد وعبد الكبير باهني: مناهج البحث في جغرافية الأرياف، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الطبعة الأولى.

– موسى المالكي ومحمد آيت حمزة، 2018: "من اجماعة إلى الجمعية نماذج من حوض غيغاية (الأطلس الكبير)"، نشر في "المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب"، تنسيق علي بنطالب – مبارك آيت عدي وعبد القادر آيت الغازي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 50.

– موسى المالكي وموسى كرزازي، 2016: "تثمين المنتجات الجبلية بالمغرب: حالة رستاق غيغاية بالأطلس الكبير الغربي"، نشر في – المختار الأكحل، عبد العالي فاتح ومحمد حنزاز (تنسيق): تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير ومعهد الدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى.

موسى المالكي، 2014: التنمية التشاركية للمناطق الجبلية: مقاربة الرستاق وتثمين المنتوجات المحلية بحوض غياغية بالأطلس الكبير الغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس)، غير منشورة.

– موسى المالكي، سناء سريفل، فاتح عبد العالي وموسى كرزازي، 2013: "المقاربة التشاركية أداة لتنمية الدوار بالمجالات الريفية المغربية، حالة دوار أزرو بدير الأطلس الكبير الغربي"، نشر في – مجلة جغرافية المغرب، مجلد 28، عدد 1–2، 2013، السلسلة الجديدة، عدد خاص بأعمال المؤتمر الثالث للجغرافيين المغاربة (المحمدية 17–18 يناير 2013)، الجزء الأول: التحولات المجالية والسوسيو اقتصادية، الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مطابع الرباط نت.

– أحمد التوفيق، 2011: المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر– اينولتان 1850–1912، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 63، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 671 صفحة.

– الهادي الهروي، 2010: القبيلة، الإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844–1934، أفريقيا الشرق– الدار البيضاء، 335 صفحة.

– محمد شرقي، 2009: التحولات الاجتماعية في المغرب من التضامن القبلي الى الفردانية، أفريقيا الشرق– الدار البيضاء، 269 صفحة.

– محمد حسن، 1984: "حول احدى القبائل البربرية، نفوسة (مجالها الجغرافي وعلاقتها بالسلطة المركزية)"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط، جامعة محمد الخامس، العدد العاشر، 224 صفحة.

- محمد عاطف عيث، 1979: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص490-491. -

- Berque, J., (1978), *Structures sociales du Haut-Atlas. Retour au Seksawa* ; PUF (2ème édition).

- Berque, J. (1995), *Structures sociales du Haut Atlas*. Paris, Presses Universitaires de France.

- Fay G., *Réinventer la Jma'a. Réflexion pour le développement des milieux pastoraux*. En hommage à Paul Pascon, Colloque international sur le devenir de la société rurale marocaine. BESM, Numéro triple, 159-160-161, 1987-p113-128

- Gellner, E., (1969), *Saints of the Atlas*, Londres, Weidenfeld and Nicolson. 317 p.

- Gilbert, G., Gellner, E., (1971), *Saint of Atlas*. In: L'Homme, Tome II n°3. pp. 123-125.

- Mahdi, M. (1993), *L'organisation pastorale chez les Rheraya du Haut Atlas (production pastorale, droit et rituel*. Thèse de Doctorat, Université Hassan II, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Casablanca, p 21. (Non publiée).

- Montagne, R., (1930), *Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc : essai sur la transformation politique des berbères sédentaires (chlouh*). Félix Alcan, Paris, pp. 316-317.

- Pascon, P. (1983), *Le Haouz de Marrakech*. Edition Institut Universitaire de la Recherche Scientifique.

تحول أنظمة الإنتاج المحلية بالمجالات الجبلية: حالة حوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي

مولاي الحسن الفارسي*

ملخص

شهد حوض غيغاية دينامية مجالية عميقة واكبت ما تعرفه باقي المجالات الجبلية المغربية، إلا أنه تميز بطفرة نوعية نتج عنها زعزعة عدة ممارسات اجتماعية واقتصادية ظلت تشكل، ولعقود، أسس عيش الساكنة المحلية.

تراجعت هذه الأسس التقليدية نتيجة لانفتاح المجال الجبلي لحوض غيغاية على قواعد اقتصادية جديدة، ووضعت الساكنة، بهدف مجاراة تياراتها، تغيرات في نظم اقتصادها بإدخال زراعات جديدة والاتجاه إلى أنشطة غير فلاحية عدلت من أشكال وانماط الإنتاج.

الكلمات المفاتيح: حوض غيغاية، أنظمة الإنتاج المحلية، التجديد

Résumé

Le bassin de Righaya a connu, au cours des dernières décennies une dynamique spatiale profonde et remarquable à l'instar des espaces montagneux marocains. Ces mutations ont bouleversé les pratiques sociales et économiques locales, qui constituaient pendant des siècles, la base de vie de la population.

Force est de constater que, l'ouverture de cet espace sur des nouvelles règles économiques a abouti à un changement au niveau du système économique à travers l'introduction des nouvelles cultures et des activités extra-agricoles, et par voie de conséquence, à la modification des systèmes de production locale.

*أستاذ باحث، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة

Mots clés : Bassin de Righaya, Systèmes de production locale, Innovation.

تقديم عام

إذا كانت المجالات السهلية أو الديرية قد قطعت مراحل مهمة في ديناميتها المجالية، فإن المجالات الجبلية، وخلال السنين الأخيرة، عرفت طفرة نوعية فيما يخص هذه الدينامية. وهذا ناتج بالأساس عن انفتاحها أمام تيارات وعلاقات متعددة تربطها مع السهول والحواضر المجاورة. هذه الطفرة تشكلت أولا انطلاقا من زعزعة ممارسات اجتماعية واقتصادية تقليدية ظلت تشكل ولعقود كثيرة أسس نظام حياة السكان المحليين. لقد تراجعت، وبشكل مهم، الأسس التقليدية التي ارتكز عليها الاقتصاد الفلاحي ونظم إنتاجه، حيث تغيرت العديد من الممارسات الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت الدعامة الأولى لأي تنظيم مجالي أحدثته الساكنة.

ارتبط هذا التراجع بالطفرة التي ميزت الدينامية المجالية لأطلس مراكش، وذلك ناتج بالأساس على انفتاح هذه المجالات على اقتصاديات جديدة مخالفة في مبادئها لأسس الاقتصاد الفلاحي التقليدي. وهي مبادئ تجاوزت في أهدافها هاجس الاكتفاء الذاتي، واستندت على التكثيف الزراعي وإدخال زراعات جديدة. بل التخلي أحيانا على النشاط الفلاحي ككل، وذلك لضمان مداخيل منتظمة أو السعي لمراكمة الأرباح. وقد ساهمت في هذا التحول مجموعة من التدخلات العمومية التي تنضاف للمبادرات والتجديدات الذاتية التي نهجتها الساكنة.

1 : الإشكالية ومنهجية العمل

1.1. من التعريف إلى الإشكالية

يقصد بأنظمة الإنتاج المحلية، موضوع هذه الورقة البحثية، نمط اجتماعي للعيش والإنتاج الذي يميز المجتمع. كما أنها نمط من الممارسات الخاصة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي ولتنظيم المجال على المستوى المحلي. وهي نظم تم إنتاجها من خلال احتضان الأطلس الكبير الغربي لحضارات فلاحية تشكلت منذ بداية استيطان الإنسان لهذا المجال. وتراكمت المعارف المحلية لاستغلال الأرض منذ عصور قديمة. وازى ذلك إنتاج عدة تشكيلات ترابية متشابكة الأهداف، تمحورت

أسس تنظيماتها حول نظم الإنتاج الرعي–الزراعي، بشكل تكيف مع محددات الوسط الطبيعي ودون الخضوع لحتمية قهرية من خلال تجاوز العوائق وتدبير المجال بشكل أمثل.

غير أن أسس هذه الفلاحة التقليدية تتلاشى، بفعل تراجع المردودية ونقص المداخيل، الأمر الذي دفع بالساكنة إلى تعديل نمط الإنتاج الفلاحي. ومن ثم يُطرح التساؤل حول الحلول التي وضعتها الساكنة المحلية لتجاوز عائق تراجع المداخيل، والتكيف مع قواعد الاقتصاد الرأسمالي الذي توغل مع انفتاح المجالات الجبلية وتراجع أريفتها.

يعتبر حوض غيغاية، مجال البحث (الخريطة رقم 1)، مجالا هامشيا مجاورا لمدينة مراكش كقطب حضري جهوي وقطب سياحي ذي إشعاع دولي، مما ساهم في نمو عدة أنشطة غير فلاحية تبنتها الساكنة المحلية واحدثت تحولات عميقة في الاقتصاد الجبلي وأنماط الإنتاج والعيش.

لذلك فإن التساؤل حول نمط الإنتاج الفلاحي ومكانته، وحول الاقتصاد الجبلي عامة، لا يمكن أن يجد مشروعيته دون إبراز أهمية ومكانة الأنشطة الاقتصادية الأخرى ضمن المنظومة الاقتصادية الجبلية. ذلك أن الفلاحة لم تعد تشكل المورد الوحيد لمداخيل الساكنة المحلية، بل تعددت الأنشطة غير الفلاحية الممارسة كاستراتيجية للتكيف مع ديناميات التحول التي يعرفها حوض غيغاية.

2.1 -. الأدوات النظرية والمنهجية

ارتكز البناء التحليلي العام لمقاربة موضوع هذه الدراسة على مفهوم التجديد كأداة نظرية ومنهجية. ويقصد به سيرورة حل وفك العراقيل، أو سيرورة التمرين والتدريب الذي تدخل في إطاره مجموعة من المعارف والمدارك والكفاءات والمؤهلات والعادات. ويعتبر التجديد نتاج حاجة أو إجابة عن مشكل اجتماعي أو اقتصادي. هذه الإجابة تنتج محليا، إذ يعتبر المستوى المحلي المستوى الأمثل لظهور التجديدات (Fontan, J. et al., 2004).

الخريطة رقم 1: توطين مجال البحث

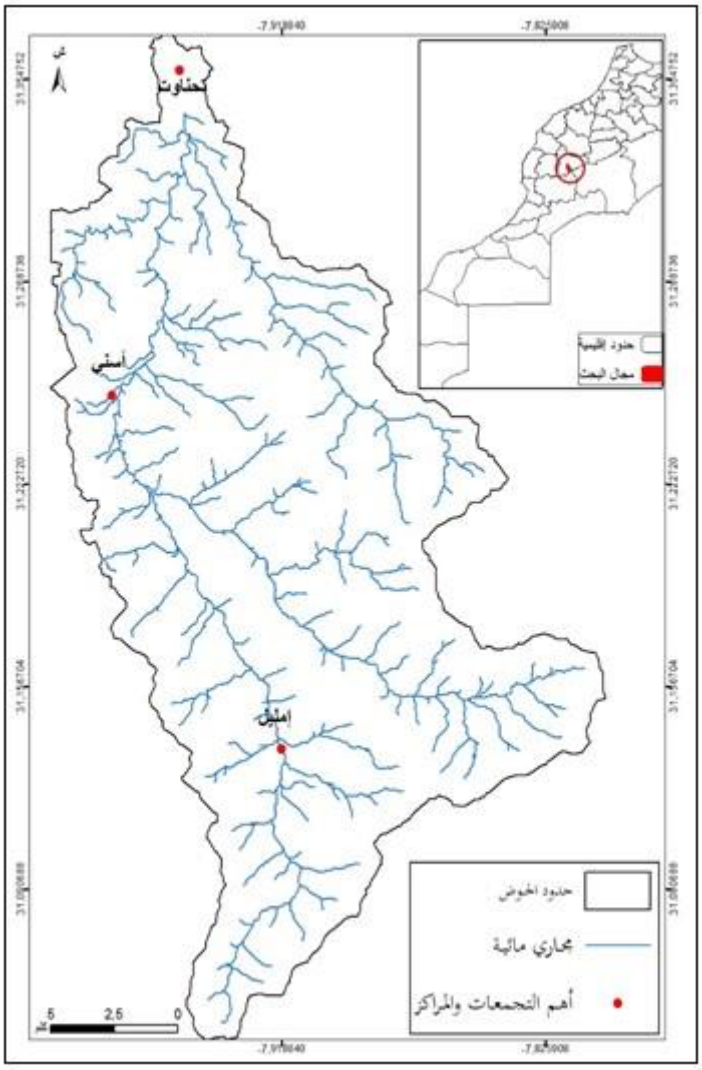

المصدر : من إنجاز الباحث

تساهم التجديدات كخيار فردي أو مجتمعي في احتدام الدينامية المجالية وتباينها، حيث إنها لا تظهر في كل مكان وفي نفس الآن. ومع ظهورها تُحدث تعديلات في أساليب الإنتاج والاستهلاك، وتنتشر من مكان ظهورها عن طريق مجموعة من التفاعلات المشتركة بين المجالات.

كما تحدث التجديدات تغيرا في النمط الاجتماعي والخصائص الثقافية لمختلف المجالات. وهذه التغيرات تمثل قدرة المجتمع على التكيف والاندماج وامتلاك فعل الابتكار والابداع.

منهجيا، اعتمدت مقاربة تجريبية استقرائية ركزت على الجانب الدينامي في الزمن والمجال. ولتحقيق ذلك تم تحصيل معطيات كمية همت بالأساس الإنتاج الفلاحي بحوض غيغاية لسنوات متباينة أقدمها سنة 1995 تم الحصول عليها من المديرية الإقليمية للفلاحة بمراكش، وذلك سعيا لوضع تصور عام على خصوصيات الإنتاج الفلاحي التقليدي، ورصد تحولاته من خلال اعتماد معطيات مُحينة استكملت بمعطيات ميدانية.

كما تمت محاولة دراسة الموضوع من خلال وحدتين مجاليتين بمقياسين مختلفين؛ الأول على امتداد حوض غيغاية كحوض هيدروغرافي وكحوض بشري ضم تشكيلة بشرية متجانسة في انتماءها القبلي (قبيلة غيغاية)، وفي التكامل الاقتصادي-المجالي لأجزاء الحوض في ظل أنماط الإنتاج الفلاحي التقليدي. وقسم هذا الحوض، كمقياس ثان، إلى 3 مجالات فرعية (طبقات Strates) متجانسة داخليا ومتباينة فيما بينها من حيث سيرورة التجديد الزراعي على الخصوص، وهي مجالات أعماق الأودية وهوامشها ومخارجها.

2. تحول أسس الاقتصاد الفلاحي : من الاعتماد على الحبوب والماشية إلى التركيز على المزروعات الشجرية

1.2. إدخال زراعات شجرية وتراجع هيمنة الحبوب على استعمال الأرض

ارتكز الإنتاج الزراعي على الحبوب، واستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار اقتصاد يطبعه ضعف المبادلات. فكان المنتوج ينتج محليا أو حتى خارج المنطقة في إطار الشركة. ونتيجة لإدخال المزروعات الشجرية بكثافة، تراجعت بكثير المساحات المخصصة للحبوب بحوض غيغاية بنسبة 51,61-%، مقابل تزايد المزروعات الشجرية بنسبة تعادل 21,16% (شكل 1).

شكل1 : تزايد المساحات المخصصة للزراعات الشجرية
مع تراجع مساحات زراعة الحبوب (ما بين 1995 و 2011)

المصدر: معالجة معطيات المديرية الإقليمية للفلاحة (مراكش) لسنتي 1995 و2011.

أصبحت زراعة الحبوب تنحصر بالأساس على مستوى السفوح البورية، لتنتشر الزراعات الشجرية بشكل كثيف بالمجالات المسقية في أعماق الأودية، حيث تغير المشهد الزراعي بشكل يعكس اهتمام الفلاحين وعزمهم على تحسين المردود والرفع من القيمة الاقتصادية لكل عناصر المجال. ونتيجة لذلك، لم تعد الحبوب تشكل بحوض غيغاية سوى 37% من المجالات الزراعية خلال سنة 2011 بعدما كانت تمثل 63% سنة 1995، (شكل 2).

الرسم رقم 2: سيادة زراعة الأشجار المثمرة على استعمالات الأرض بحوضي غيغاية

المصدر: معطيات المديرية الإقليمية للفلاحة (مراكش)، 2013

2.2. ادخال زراعات شجرية جديدة

أ. اختفاء أنواع من المزروعات كانت رئيسة في النظام الزراعي التقليدي

نتيجة لمختلف الديناميات المتلاحقة، اختفت أنواع مختلفة من الزراعات التي شكلت خلال فترات عماد النشاط الزراعي. بعض هذه المزروعات لم تخلف شواهد تذكر إلا في ذاكرة بعض الأفراد الذين يتجاوز سنهم الخمسين عاما. وهذا حال زراعة الشمندر السكري الذي يجهل بزراعته في مخرج وادي غيغاية (تحناوت) الكثير من الساكنة المحلية، باستثناء فئة قليلة من المزارعين الذين أكدوا ممارسة هذا المزروع الذي اختفى تقريبا منذ بداية السبعينيات.

نفس الأمر بالنسبة للذرة، حيث تراجعت أهمية هذا المنتوج من الأنظمة الزراعية الحالية، حيث اختفى بشكل مطلق من المجالات الفلاحية بسافلة الأودية، لكونه مزروعا يتطلب سقيا مستمرا ولضعف مقاومته للجفاف، خاصة بالمجالات الوسطى والسفلى التي وفرت وسطا مناسبا لزراعته، ولكونه يستلزم عناية دائمة بإزالة الأعشاب الضارة، بفعل شدة حساسيته وحاجته للتسميد المستمر.

يعتبر الرّمان، كذلك، مزروعا شجريا ساد بشكل وافر إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي بالمجال الجبلي لحوضي غيغاية. وقد انتشر بالأساس في منخفض أسني، ولازالت بعض الشواهد متواجدة بمخرج الوادي، بشكل متناثر وبنمط يفسر استغلاله المقلال ولحاجيات أسرية فقط.

ب. أعماق الأودية: مجالات للتجديد والتكثيف الزراعي

تنوعت وتعددت بشكل كبير الزراعات الشجرية التي أضحت تمارس بالمجال الجبلي لحوض غيغاية، وانضافت لتلك المزروعات الرستاقية التي ظلت صامدة، ومن أهمها الجوز واللوز. ويفسر هذا التنوع الكبير، (شكل 3)، بالسعي الحثيث للساكنة إلى مضاعفة

شكل رقم 3: تنوع المنتجات الشجرية المثمرة بحوض غيغاية

المصدر: منوغرافية الجماعة الترابية لأسني 2014

مداخيلها، بمزروعات موجهة بالأساس إلى التسويق، ويبين كذلك مدى رغبتها في الخروج من دائرة اقتصاد الكفاف المعتمد على زراعات يناصيبية محدودة الدخل.

رغم هذا التنوع، إلا أن أشجار التفاح تعتبر السمة الغالبة على المشاهد الزراعية بالمنخفضات بحوض غيغاية؛ فهو يهيمن على حوالي ثلث[1] المساحات المخصصة للزراعات الشجرية بالحوض. وتنتشر هذه الأشجار بكل المشارات على ضفاف الأودية وبالمنخفضات. وتعرف غراسة التفاح توسعا بالمجالات العليا. غير أن ضيق الأراضي الزراعية المسقية يحد نسبيا من هذا الانتشار بهذه المجالات رغم برودتها المهمة ووفرة مياهها، مما يجعل تفاحها ذي جودة أفضل. كما انتشر بالمجالات السفلى (تحناوت) بظهور أنواع تتحمل الحرارة والجفاف.

يرتبط ظهور المزروعات الشجرية بالمجال الجبلي للأطلس الكبير الغربي بداية من سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، مع إقامة الضيعات الاستعمارية التي شكلت نماذج زراعية تم الاقتداء بها من طرف الساكنة المحلية في الكثير من الزراعات، ولنقل التقنيات المعتمدة في غراستها.

يشكل أمر ادخال المزروعات الشجرية (خاصة التفاح والبرقوق) من طرف المعمرين الأجانب أمرا متفقا عليه وراسخا لدى الفلاحين المحليين. ويعتبر المعمران "مكنان" بمنطقة ويركان و"ديشازو" بمنخفض أسني أول من أدخل مزروع التفاح إلى المنطقة في زراعة تسويقية لقيت نجاحا كبيرا. وقد أدركت الساكنة المحلية أهميتها، لكن جهلهم بأسلوب العناية بها أخر اهتمامهم بها إلى أن تمكن بعض العمّال الزراعيين من ضبط تقنياتها. ذلك أن أشجارها تتطلب رعاية متواصلة مبنية على أسس علمية، حيث تحتاج إلى أنواع معينة من الأسمدة والأدوية المناسبة لكل فصل ومرض وتقليم مستمر وري منظم؛ وبدون ذلك، لا يمكن أن يعيش أو يستمر. وعلى إثر النجاحات الأولى انبهر الفلاحون وأقبلوا على زراعة التفاح. وشجعهم في ذلك تواجد المشاتل بمزرعة كبيرة بأسني

[1] تغطي أشجار التفاح 28% من الأراضي الزراعية الشجرية، وذلك اعتمادا على أرقام منغرافية جماعة أسني لسنة 2014، وهي الجماعة التي يمتد عليها حوض غيغاية.

وتشجيعات الدولة التي تتجلى في توفير جهاز للإرشاد الفلاحي الذي استقر بالمنطقة في منتصف السبعينات، والقروض الفلاحية (هوزالي احمد، 1987، ص. 130).

انطلاقا من سيرورات تبني المزروعات الشجرية الدخيلة من طرف الفلاحين يمكن التمييز بين المجددين الذين يتمثلون في المعمرين الأوائل، والفئة التابعة الأولى من الفلاحين الذين كانوا قليلي العدد، والذين تواجدوا أساسا بدواوير تمكونسي وإمسكرو أسلدة بمنخفض أسني، تم الفئة اللاحقة وهي فئة غير مجازفة، كانت بعدد مهم بعد فترة من الملاحظة والمعاينة لتأخذ قرار تبني هذه المزروعات التي تأكد نجاحها ومردوديتها المهمة.

عموما، فقد تمت عمليات تبني المزروعات الشجرية الجديدة (خاصة أشجار التفاح) منذ بداية الخمسينيات، إذ يلاحظ أن نسبة 31,7% من الفلاحين الذين يمارسون الزراعة الشجرية بأعماق الوادي مارسوا هذه الزراعة قبل سنة 1970، لتبدأ فترة الانتشار المهم بداية من السبعينيات إلى حدود بداية التسعينيات، حيث وصلت نسبة الفلاحين الذين أدخلوا هذه الزراعات الشجرية إلى 51,2%. بينما تبنت نسبة 9,8 % فقط من الفلاحين هذه المزروعات بعد سنة 1990، لتتخذ منحى تراجعيا في أعماق الوادي، بعد أن عرفت هذه المجالات حالة الإشباع. في حين أدخلت نسبة 50,6% من الفلاحين الزراعات الشجرية في هوامش الأودية، فقط بعد سنة 1990. ويوضح الجدول رقم1، تباين نسب إدخال المزروعات الشجرية حسب هذه المجالات.

الجدول رقم 1: أسبقية أعماق الأودية في انتشار المزروعات الشجرية (بـ %)

فترة الانتشار / المجالات	ما قبل 1970	بين 1970 و1990	بعد 1990	غير محدد	المجموع
أعماق الأودية	31,7	51,2	9,8	7,3	100
مخارج الأودية	21,5	35,17	33,3	10,03	100
هوامش الأودية	12,1	23,9	50,6	13,4	100

المصدر: بحث ميداني

اطلاقا من الجدول 1، فإن قعور الأودية تعتبر المجالات المجددة الأولى، على اعتبار توفرها على مميزات طبيعية مناسبة لنجاح أي مزروع جديد تم إدخاله. بل إن هذه المجالات استقطبت زراعات

جديدة بشكل مبكر، ولسنوات، مخارج الأودية، كما هو الحال بالنسبة لمنخفض أسني بالمقارنة مع مخرج وادي غيغاية بتحناوت. وهو مجال لم يعرف انتشارا مهما للمزروعات الشجرية إلا مع نهاية السبعينيات[2]. وقد أشارت بعض الإفادات الميدانية[3] أن وادي أوريكة يعتبر المجال الأول الذي تبنى هذه المزروعات الشجرية الجديدة في المرحلة الأولى. لكن هذا الطرح صعب التأكد منه ولم ينل اتفاقا من لدن المستجوبين خلال البحث الميداني.

من خلال ذلك، يمكن اعتبار قعور الأودية، بمنخفضاتها بالدرجة الأولى، المجالات المجددة الأولى من حيت استقطابها الأول لمزروعات شجرية جديدة، ومن حيث مستوى الانتشار المجالي لهذه المزروعات بها. تليها مجالات تابعة تتحدد في مخارج الأودية، رغم توفرها على مجالات منبسطة أكثر، إلا أنها تعرف سيادة أراضي بورية قد تشكل عائقا لمحاولات التجديد على مستوى الأنشطة الزراعية الممارسة.

إذا كانت قعور الأودية هي المجالات المجددة الأولى، وهي مجالات يمكن الجزم بإنها وصلت مستوى الإشباع بكثافة الاستغلال الزراعي لها، فإن هناك مجالات ظلت غير مجددة تماما، وظلت محافظة على أنماطها الزراعية القديمة المبينة على زراعة الخضروات والأعلاف بالمجالات المسقية، وزراعة الحبوب البناصيبية بالقطاعات البورية المخصصة كذلك للرعي. تنطلق هذه المجالات غير المجددة كلما ابتعدنا عن قعور الأودية في اتجاه هوامشها العليا، وهي مجالات منعزلة نسبيا، ذات علاقات ترابية محدودة مع قعور الأودية مقارنة بمخارجها، وذلك ما ساهم نسبيا في تأخر انتشار الزراعات الشجرية بها.

3.2. محدودية النشاط الرعوي في الاقتصاد الفلاحي الحالي

أ. تراجع مذهل لعدد رؤوس الماشية

تناقص عدد رؤوس الماشية، بصفة عامة، وبشكل كبير ما بين سنتي 1995 و2011. فجميع الأصناف عرفت تطورا سلبيا وبنسب مهمة، كما يحدد ذلك الجدول 2.

[2] اعتمادا على مقابلة شبه موجهة مع شخصية مصدرية (فلاح تجاوز سن السبعين عاما) بدوار تمكونسي (جماعة أسني).

[3] مقابلات ميدانية شبه موجهة بأسني.

الجدول رقم 2: تراجع مهم لعدد رؤوس الماشية

الأبقار			الأغنام			الماعز		
1995	2011	نسبة النمو %	1995	2011	نسبة النمو %	1995	2011	نسبة النمو %
عدد الرؤوس			عدد الرؤوس			عدد الرؤوس		
3442	2340	ناقص 32,02	6097	3000	ناقص 50,80	11259	6000	-46,71

المصدر: معالجة معطيات المديرية الإقليمية للفلاحة (مراكش) لسنتي 1995 و 2011.

يلاحظ انطلاقا من الجدول 2، أن صنف الماعز يعتبر الصنف الأكثر تراجعا، وذلك لكونه صنفا يعتمد أساسا على الرعي الذي تقلص بشكل كبير، وكونه كذلك فصيلة لا تقبل الاستقرار. ويعزى تراجع عدد رؤوس الماشية بصفة عامة إلى عدة عوامل أهمها:

- ضعف مردود الماشية وعدم انتظامه بسبب طرق التربية التقليدية المتبعة؛
- صعوبة الانتقال من تربية تقوم على أساس الرعي إلى استقرار الماشية في الاصطبلات بسبب ارتفاع أسعار مواد العلف وعدم إنتاجها محليا، نظرا لتراجع المجالات المخصصة لإنتاج المزروعات العلفية لصالح المغروسات الشجرية، حيث انتقلت في جماعة أسني من106 هكتار سنة1995 (المديرية الإقليمية للفلاحة، مراكش، 1995) إلى 10 هكتارات فقط خلال سنة 2014 (الجماعة الترابيةلأسني، 2014)؛
- سيادة نوع من الملل لدى المربيين نتيجة لما تفرضه تربية الماشية من حراسة مستمرة في كل الفترات والمواسم؛
- ندرة الرعاة، خاصة الأطفال، نتيجة للتمدرس والنفور من الرعي نتيجة سيادة تمثل مجتمعي يعتبره نشاطا اقتصاديا يحيل على مستوى اجتماعي متدن.

ب. اندثار الرعي الانتجاعي

عرفت ممارسة الرعي الانتجاعي بالأطلس الكبير الغربي، وبمختلف أصناف تنقلاته القصيرة أو البعيدة المدى، تراجعا كبيرا بشكل يوازي التراجع الذي عرفته أهمية الماشية ضمن أسس الاقتصاد الفلاحي بنُظمه الحالية.

انطلاقا من معطيات البحث الميداني، لم يعد يمارس الرعي الانتجاعي سوى بنسبة 7,8% من الأسر التي تمتلك الماشية بحوض غيغاية. ولا يشمل هذه الانتجاع الممارس تلك التنقلات البعيدة المدى (أي إلى الأكدال)؛ حيث إن الحالات التي تم التوقف عندها كلها تمارس انتجاعا ضعيف المدى، جوار الاستغلاليات أو بالسفوح المجاورة. أما ما يهم الانتجاع نحو أكدال أوكايمدن، فقد أوضحت بعض الأبحاث بأنه وخلال سنوات الثمانينيات لم يعد يتردد على هذا الأكدال سوى 400 أسرة، وقدر عدد رؤوس الماشية به بحوالي 20000 رأس(Mahdi, M.,2010) .

يرتبط تراجع الرعي الانتجاعي خاصة بالتحول الذي هم أنظمة الإنتاج التي أصبحت تعتمد أكثر على الغراسة التي توفر مداخيل مهمة ومنتظمة، وببداية اتجاه الفلاحين إلى التخلي على تربية الماشية كمورد رئيسي لمداخيلهم، حيث أصبحت الماشية موردا تكميليا وثانويا في غالب الأحيان. إضافة لذلك، فالدولة سعت إلى تأمين الملك الغابوي عن طريق عمليات التسييج والتشجير تحت هاجس المحافظة على الغابة. إضافة إلى انتشار المزروعات الشجرية، حيث أصبحت الاستغلاليات كذلك محصنة ضد الماشية، مما يحد كثيرا من تنقلاتها.

3. نمو الأنشطة غير الفلاحية: تعدد مصادر الاقتصاد الجبلي مع هيمنة السياحة

1.3. تعدد الأنشطة غير الفلاحية استراتيجية للتكيف مع ديناميات التحول الاجتماعي والاقتصادي

لم تعد الفلاحة تشكل المورد الوحيد للمداخيل بحوضي غيغاية، فقد تعددت الأنشطة غير الفلاحية الممارسة كاستراتيجية للتكيف مع ديناميات التحول الاجتماعي والاقتصادي التي يعرفها هذا المجال. هذه الأنشطة صعب الإلمام بها من كل النواحي. ذلك أن تعدد الأنشطة له عدة أبعاد وعدة أهداف ودواعي. ويمكن لفرد واحد أن يتنقل بين عدة أنشطة تبعا لطلبات سوق الشغل في كل فترة، أو لفهم خاص للقيم الاجتماعية التي ترتبط بكل نشاط.

يمكن تشخيص الدوافع الداعية إلى تنويع الأنشطة بالمجال الجبلي، في تعدد العوائق لدى الفلاحين الصغار بالدرجة الأولى (استغلاليات قزمية، ضعف المردود الفلاحي وصعوبات التسويق...)، حيث لم تعد تلبي كل الحاجيات الجديدة التي أصبح الفلاح ملزما بتوفيرها لعائلته (ترميم السكن

ومواكبة التغيرات الحاصلة، تأثيث المنزل بوسائل حديثة...)، لمواكبة التطور والتحول الاجتماعي. فالحركية الاجتماعية في تحول مستمر، ويتجلى ذلك في نفور الشباب من العمل الفلاحي ومحاولتهم لتحقيق طفرة في السلم الاجتماعي والخروج من الفئة التي ينتمي إليها الأب إلى فئة أخرى، وذلك عن طريق تحسين المستوى التعليمي والانفتاح، مما أدى إلى بروز أنشطة اقتصادية جديدة بالمنطقة، كالسياحة وبعض الصناعات الخفيفة (النجارة، صناعة مواد البناء...).

وبهدف تلبية الحاجيات الجديدة، أصبحت الساكنة مجبرة على أن تستهلك ما لا تنتج تأثرا منها بنمط بالحياة الحضرية (Bellaoui, A., 2006: p109) ، مما دفع بها إلى تنويع أنشطتها والإنتاج أولا، ثم توفير مواد للاستهلاك بدل إنتاجها لما تستهلكه (العمل الفلاحي). ونظرا لتطور السكن وعصرنته فقد ظهرت مهن جديدة كالبناء والكهربائي... وعلى طول أعماق الأودية بالخصوص، لا تتردد الساكنة في ولوج أنشطة جديدة (مقاهي، التجارة، محلات لإصلاح المعدات الميكانيكية، وحرف أخرى متعددة...). هذا في حالة الفئة التي استطاعت أن تعمل بشكل مستقل (مالكة)، تنضاف إليها فئة أخرى تحولت من فلاح إلى أجير. هذه الفئة حصل لديها هذا التحول بسبب زعزعة ثقتها في العمل الروتيني الفلاحي الذي كان يعتبر شيئا طبيعيا، وإذكاء حسها النقدي عن طريق عمليات التحديث، فضلا عن تحقق تقدم على مستوى التقنيات المادية وكذلك على مستوى أنماط العيش (Berque , J., 1945).

إن تراجع الفلاحة كنشاط رئيسي لدى أغلب أرباب الأسر (شكل 4)، يفسر محدودية الموارد المكتسبة من هذا النشاط، أو في بعض الأحيان يعتبر تعدد الأنشطة وسيلة لمراكمة الرأسمال ومضاعفة الموارد التكميلية (Guitouni, A., 2005: p 232) .كما أنه داخل نفس الأسرة الواحدة يتنوع النشاط من كل فرد إلى آخر، إذ تم تكسير تلك التبعية "المهنية" للأب أو لأحد أفراد الأسرة. إن متوسط أحادية النشاط داخل الأسر هو جد محدود. حيث يتجلى من الشكل 4، أن أزيد من نصف الساكنة تعيش حاليا، بشكل كلي أو جزئي من الأنشطة غير الفلاحية، وأن نسبة ممارسة النشاط الفلاحي لا تتجاوز 46%. وهي نسبة تعد مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها بالأحواض المجاورة كحوض أوريكة الذي هيمنت عليه الأنشطة غير الفلاحية المرتبطة بشكل كبير بالسياحة، ولم تعد الفلاحة تمارس به إلا من طرف ثلث الساكنة فقط. فحوض غيغاية، وكما سبقت الإشارة،

يعرف تكثيفا زراعيا خاصة بالمنخفضات مع إدخال زراعات شجرية توفر مداخيل مهمة، بينما تركز الأنشطة السياحة يتم بشكل مهم في عالية الحوض (منطقتي إمليل وأرمد).

شكل 4: نسبة ممارسة النشاط الفلاحي بحوض غيغاية

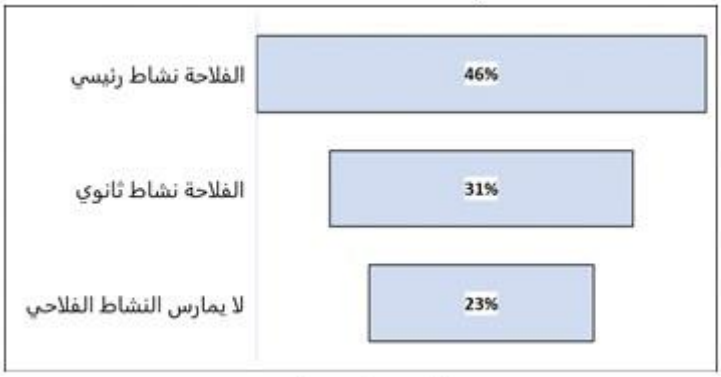

المصدر: بحث ميداني

بتكبير المقياس، وتحديدا بمخارج الأودية، فإن الوضعية مختلفة؛ فبمخرج وادي غيغاية، ترتفع نسبة أرباب الأسر غير الممارسين للنشاط الفلاحي إلى 65,7%، وذلك نتيجة لاستقرار ساكنة مرتبطة في نشاطها بدرجة كبيرة بالوظيفة الإدارية لتحناوت كعاصمة الإقليم.

2.3. السياحة نشاط منافس للفلاحة

أ. المحددات الإيكولوجية أهم عناصر الجذب السياحي، وضعف استثمار الأنظمة الزراعية القديمة

شكلت العوامل الإيكولوجية بمختلف عناصرها، وبشكل كبير، أهم محددات الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة والمؤثرة في أنماط تنظيمها. فقد ساهم غنى الموارد المائية في اعتماد الساكنة المحلية منذ الأزل على الفلاحة، رغم بعض المعوقات التي تفرضها الخصائص الطبيعية المحلية، والمتمثلة أساسا في ضيق المساحات الزراعية وهشاشتها.

غير أن هذا التنوع الإيكولوجي ساهم، وبشكل كبير كذلك، في تطوير نشاط اقتصادي آخر ينافس الفلاحة في اعتماده على الخصوصيات الطبيعية المحلية. فمن المؤكد أن المضمون

الإيكولوجي للمجال الجبلي بحوضي غيغاية يعتبر أهم عناصر الجذب السياحي والركيزة الأساسية لنموه. حيث تشكل الأودية، وبما تمتاز به من هذه الخصائص، بمنتوج سياحي جبلي أساسي ومكمل للمنتجات السياحية التي تقدمها مراكش كقطب سياحي دولي محدد للتوجهات السياحية بأطلس مراكش.

فسيادة معطيات مناخية ذات طابع جبلي متسم بشتاء بارد وصيف معتدل، تجعل من هذا المجال وجهة سياحية دائمة في جل فترات السنة. فسيادة التساقطات الثلجية التي تشكل ما بين 20 إلى 80%من مجموع التساقطات بأوكايمدن (Hanich, L., 2011)، تشكل نقطة استقطاب كبيرة للسياح سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وعاملا يؤهل المنطقة لتصبح أهم الوجهات السياحية الشتوية بالمغرب. إضافة إلى ذلك، فاعتدال الحرارة صيفا، ونسيم الوادي والجبل، يساهم في جعل المنطقة مرتعا سياحيا مميزا وفضاءا للاصطياف بامتياز، خاصة مع الارتفاع الكبير للحرارة في مراكش التي تشكل بذلك نقطة دفع قوي باتجاه هذا المجال.

تنضاف إلى ذلك، أنماط الإنتاج الفلاحي العتيق، وتنوع خصائص الأنظمة الزراعية التقليدية، التي تعتبر شاهدا على علاقة الإنسان بمجاله من خلال التقنيات الهيدروفلاحية المعتمدة، والتي تعد منتوجا سياحيا يتعين تثمينه واستغلاله. غير أن الملاحظ في غالب الأحيان أن السياحة تهمش الموروث الزراعي وتنحصر في الإرث الإيكولوجي. فمن الممكن دمج هذا المورث في إطار جولات المشي للاستفادة مما يوفره من إمكانيات سياحية، وفي نفس الوقت للمساهمة في تثمين الأنظمة الزراعية القديمة والمحافظة على استمراريتها.

ب. تنافس الفلاحة والسياحة

تؤثر السياحة بشكل كبير على الفلاحة، إذ يمكن الجزم بأن هذا التأثير تجاوز درجة المنافسة، إلى مستوى أصبحت فيه السياحة النشاط المستحوذ والمحدد العام لتنظيم المجال بكثير من مجالات عالية وادي غيغاية.

فمن جهة أولى، العديد من المدرجات التي كانت تستغل لإنتاج محاصيل فلاحية، يداوم الفلاح بوسائله التقليدية بتهيئتها باستمرار إزاء الانجراف، أضحت الآن على شكل مدرجات للاستجمام و مهيأة بوسائل حديثة، ومهيكلة أكثر بشكل يسمح بتوفير مشاهد طبيعية مغرية للسائح، بحيث أصبح معيار التنافس بين المطاعم والفنادق الموجودة بهذا المجال، من أرقاها إلى من هي في مستويات أقل، بالإضافة إلى المنتوج الذي تقدمه، هو معيار المشهد الذي يقدمه الموقع، مما يعني تبعًا لهذا المبدأ، ولمبدأ منطق الربح، البحث أكثر عن مواقع مميزة ومغرية للربح أكثر. لكن بفعل بعض المحددات الطبوغرافية يبقى النشاط منحصرا في مجالات محدودة، أو ينتشر بشكل متشتت في نقاط مختلفة على طول الوادي من المخرج إلى العالية. وهذا الانتشار يوافق المجالات المنبسطة أو ذات الانحدار الضعيف، أي التي يمكن استغلالها فلاحيا.

ومن جهة ثانية، فإن ذروة النشاط السياحي تتزامن والفترات الأكثر ضغطا من حيث العمل الفلاحي (الصيف، الربيع)، مما ينعكس بشكل مباشر على النشاط الفلاحي؛ من حيث تحول قوة العمل من الاشتغال في الفلاحة إلى العمل في السياحة (بوجروف سعيد، 2007، ص.385). ويأتي هذا خاصة مع احتدام التصور الذي يرى بأن الفلاحة عمل متدني اجتماعيا. إضافة إلى

شكل 5: التوقيت الزمني للأنشطة الفلاحية والمواسم السياحية في الأودية العليا للأطلس الكبير

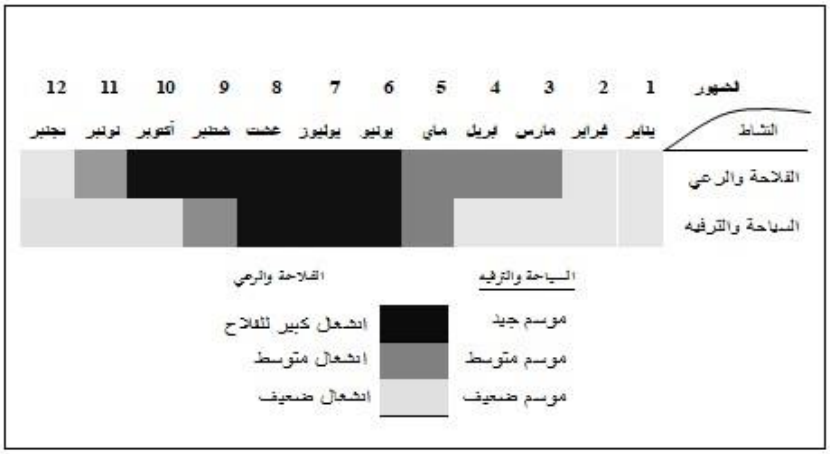

المصدر: بوجروف السعيد 2007، الجبال المغربية أية تهيئة؛ ص 385.

كون جل النشاط الفلاحي تقليدي ومتعب بفعل ضعف المكننة أو ندرتها أحيانا في كثيرة، الشيء الذي يستلزم جهدا مستمرا للفلاح. في حين تعتبر فيه السياحة اقتصادا لا يكلف إلا القليل ويدر الكثير. يتجسد هذا فقط بمقارنة ما يمكن أن يدره مدرج يستغل في النشاط السياحي في الشهر الواحد، وما سيدره نفس المدرج يستغل في النشاط الفلاحي خلال موسم كامل (شكل5).

تتأثر الفلاحة كذلك سلبًا من السياحة عن طريق استقطاب هذه الأخيرة للشباب المزاول للنشاط الفلاحي نحو العمل في الأنشطة المرتبطة بالسياحة، حيث توفر لهم العمل، إما كمرافقين ومرشدين أو مأجورين بالمقاهي أو الفنادق، وذلك في ظل ضعف المردود الفلاحي وتقلبه، مما يجعلهم لا يستثمرون مجهودهم في النشاط الفلاحي، وبالتالي الانفلات التدريجي للشباب من مسلسل الإنتاج الفلاحي، وهذا له تأثير على مستوى ضعف التأطير الفلاحي للاستغلاليات القزمية التي تعاني أصلا من عوائق عدة، والتي سيتكفل بها أشخاص مسنون.

كما ساهمت السياحة كذلك في فك الروابط العاطفية بالأرض، بحيث أصبحت الأرض بضاعة تباع وتشترى على أساس قيمتها الاستعمالية. فالأرض فقدت قيمتها السوسيوثقافية (إرث الأجداد)، والاقتصادية (الخصوبة، الإنتاجية)، لتكسب قيمة موقعها من ما يمكن أن توفره من إمكانيات الاستثمار أو بناء مساكن عصرية دائمة أو مؤقتة.

وبما أن السياحة لا تنتشر في المجال بشكل منتظم، فذلك يفرض تباين الإحساس بين فئة تستفيد اقتصاديا من السياحة، وهي فئة تملك رأسمالا سياحيا (أرض للكراء، محلات خدماتية أو تجارية...)، وفئة أخرى لا علاقة لها بالسياحة. وتمخض عن ذلك بروز فئة "دخيلة" من سكان المدن، استهدفت الوادي كمجال للاستثمار في أنشطة خدماتية تستهدف السائح فقط، أو من أجل إنشاء منازل مؤقتة لاستقبال الرحلات الأسبوعية أو الإقامة أثناء العطل.

خاتمة

عرفت أنظمة الإنتاج المحلية بحوض غيغاية تحولات عميقة، سواء على مستوى الإنتاج الفلاحي وغير الفلاحي. فقد سعت الساكنة، وكاستراتيجية منها لتجاوز ضعف المردود الزراعي للعديد من الزراعات التقليدية، التي اختفى بعضها ولازالت أخرى صامدة لكونها توفر موارد مالية شبه منتظمة بمجهود أقل، سعت إلى إدخال زراعات شجرية جديدة أصبحت العماد الأول للإنتاج الفلاحي، بعدما ظلت، ولعقود، زراعة الحبوب وتربية الماشية الركن الأساسي للاقتصاد الجبلي. وقد نتج عن إدخال هذه الزراعات تحول عميق للمجال الفلاحي، مبرزة نوعا من التجديدات التي نهجها الفلاح لتعديل نمط الإنتاج وأشكال الاستغلال القديمة للمجال.

انطلاقا من ذلك، يمكن الجزم بأن الحيز الجبلي لحوضي غيغاية أضحى مجالا معقدا، إذ لم يعد ذاك المجال البسيط الذي يرتكز على معطيات طبيعية بسيطة أو على تحديد لمجتمع رتيب. فهذا المجال، وبحكم العديد من العوامل، يعرف دينامية وتحولات مهمة تمس مختلف عناصره ومكوناته. فوُلوج اقتصاديات جديدة كالسياحة ونمو العديد من الأنشطة غير الفلاحية، والرغبة في ولوج إطار اقتصادي نقدي، أثر في حركية هذه التحولات في اتجاه سيادة نمط الحياة العصرية، ليس في ميدان الاستهلاك فحسب، بل كذلك في ميادين الإنتاج الفلاحية وغير الفلاحية. وكان لتأثير هذه التحولات أن تطورت العديد من السلوكات الاستهلاكية وأنماط جديدة من العيش، كان نتيجتهما الأولى عصرنة السكن كمتأثر ومشخص أول لهذه التحولات ولديناميتها.

يتضح عموما، أن دينامية أنظمة الإنتاج الجبلي، انطلقت في بداياتها من الداخل، مشكلة بوادر تنمية ذاتية محلية أو تنمية نابعة من الداخل (Développement endogène)، ذلك أن السعي لوضع حلول تنموية لمشاكل اقتصادية فردية ذاتية ومحلية بتبني تجديدات في النشاط الفلاحي كاقتصاد مهيمن بهذا المجال. وكانت هذه الحلول استجابة تلقائية لمواجهة تحديات شمولية ارتبطت بشكل عام بتأثيرات العولمة على قواعد الاقتصادات الوطنية والمحلية، وعلى أنماط عيش الساكنة.

وجدير بالذكر كذلك، أن هذه المبادرات المعتمدة لتعديل أسس وانماط الإنتاج لم تكن موجهة من الدولة، بقدر ما أفرزتها الصعوبات التي واجهت أنماط الإنتاج التي اعتمدتها الساكنة بالجبل. وقد بين هذا التحول الذي ميز أنظمة الإنتاج الجبلية مدى قدرة الساكنة على التجديد كآلية لتجاوز العوائق وتكثيف الدينامية المجالية. في ظل ذلك، أتت المشاريع التنموية للدولة تثمينية فقط للحلول التي وضعتها الساكنة سلفا ومواكبة لها، ولم تقدم إجابات أخرى مغايرة للصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجبلي.

المصادر والمراجع

1. بالعربية

الأكحل المختار، 2004؛ دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

المباركي حسن 2010؛ استراتيجيات السكان إزاء ضعف الموارد بالمجال الجبلي، حالة الأطلس الكبير الغربي، دراسات مجالية أبحاث متنوعة، العدد 5، سلسلة ندوات ومناظرات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، صص 98 –111.

بوجروف السعيد، 2007؛ الجبال المغربية أية تهيئة؛ أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافية التهيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش (نسخة غير منشورة).

جماعة أسني، 2014؛ منوغرافية جماعة أسني.

جنان لحسن، 1985؛ ميكانيزمات مظاهر تحول العالم القروي بدير الأطلس المتوسط الشمالي (تقرير حول أشغال ندوة)؛ دراسات في جغرافية المغرب، عدد خاص1؛ مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس؛ صص 109–151.

حليم عبد الجليل، 1988؛ "التحديث القروي و رأسملة الزراعة المغربية"، ورد في : تطور العلاقات بين البوادي و المدن في المغرب العربي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس سلسلة ندوات و مناظرات رقم 10، الرباط. صص 53 – 65.

محمد مهدي 2013؛ رعاة الأطلس: الإنتاج الرعوي، القانون والطقوس؛ ترجمة عياد أبلال وإدريس المحمدي، مراجعة عز الدين الخطابي؛ منشورات المركز المغربي للعلوم الاجتماعية .

هوزالي أحمد، 1987؛ التحولات المجالية والاقتصادية وحركة التمدين بالأطلس الكبير المراكشي مثال طريق: تحناوت –تيزي ن تاست، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط (غير منشور).

2. مراجع بالفرنسية

Ait Hamza, M., 2005, *Crise de la montagne et formes d'adaptation (Haut Atlas central, Maroc),* in Mohamed Ait Hamza et Herbert Popp (éd): Pour une nouvelle perception des montagnes marocaines. Acte de 7ème colloque Maroc-allemand, Publication de la FLSH de Rabat ; Série : Colloque et séminaires, 119, Rabat, pp 17 – 24.

Bellaoui, A., 2006, *Tourisme et système économique des zones de montagne au Maroc, Etat actuel et perspectives d'avenir : Le cas du Haut Atlas de Marrakech* ; Le tourisme de montagne : réalités et perspectives, Publication EDIT, LERMA, ERCPT, FLSH Université Cadi Ayyad, Impression El Watanya, Marrakech, pp 109-121.

Brinet, J., 2012, *Développement inégal et gestion des ressources pastorales, L'Agdal Isugan n-Wagunsdans la haute vallée de Ayt Mizan (massif du Toubkal*); in Agdal Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain ; Edition IRCAM – IRD ; 62. pp 557- 577.

El Mbarki, H. et El Moujahid, H., 2007, *Les transformations socio-économiques et spatiales du Haouz de Marrakech,* in Hommage à Paul Pascon : Devenir de la société rurale, développement économique et mobilisation sociale, IAV Hassan 2, Rabat, pp 79 - 89.

Fontan, J. et al., 2004, *Innovation et société : pour élargir l'analyse des effets territoriaux de l'innovation*, Géographie, économie, société, 2004/2 Vol. 6, pp 115-128, (En ligne) : http://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2004-2-page-115.htm. (Consulté le 27/07/2009).

Guitouni, A., 2005, *La déruralisation des compagnes du Rif : trait majeur des mutations de la région* ; études spatiales n°2 " mutation des espaces rurales dans les montagnes du Rif marocain", Publication de Groupe de Recherche Géographique sur les Montagnes de Rif, FLSH de Tétouan, pp 223-235.

Jadaoui, M. et Kerzazi, M., 2011, "*Les produits de terroirs : un levier du développement local en zone de montagne (cas des versants méridionaux du Haut Atlas Occidental",* in (Kerzazi, M., Ait Hamza, M. & El Assaad, M, Editeurs) ; Production agricole touristique et développement local, Publication : ANAGEM, GREMR et CDDSR-Union Géographique Internationale, BEST imprimerie, Casablanca, pp 17 – 33.

Jennan, L., 2004, *Le Moyen Atlas Central et ses Bordures : mutations récentes et dynamique rurales*, Imprimerie El Oufouk, Fès.

Juan-Luis, K., 2009, *Innovation sociale et le développement territorial ; In Revue canadienne des sciences régionales* ; Numéro spécial sur l'Innovation sociale et le développement territorial, (En ligne): http://cjrs-rcsr.org/archives/32-1/Intro-french.pdf (consulté le 05/07/2011).

Lazarev, G., 2007, *Quelques réflexions sur l'évolution de la ruralité au Maroc*, in Hommage à Paul Pascon : Devenir de la société rurale, développement économique et mobilisation sociale, IAV Hassan 2, Rabat, pp 309-325.

Mahdi, M., 1999, *Les pasteurs de l'Atlas production pastorale, droit et rituel*, Fondation Konrad Adenauer.

Mahdi, M., 2010, *Patrimonialisation de la transhumance à l'Oukaïmeden,* In Lerin, F. (ed.), Pastoralisme méditerranéen : patrimoine culturel et paysager et développement durable. Montpellier : CIHEAM / AVECC / UNESCO, Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires Méditerranéens ; n° 93, pp 73-83. (En ligne) : http://om.cih eam.org/article.ph p?ID PD F=801 2 68 (consulté le 23/7/2011)

تعبئة المياه لأجل الري بين التجديد ومراهنات تنمية المجالات الجبلية: حالة سد ابي العباس السبتي على وادي المال (إقليم شيشاوة)

حسن المباركي*

ملخص

يهدف المقال الى تحليل التحولات السوسيواقتصادية التي يشهدها حوض أسيف المال بإقليم شيشاوة خلال العقود الأخيرة. وهو حوض يعتبر مثالا لأحواض الأطلس الكبير الغربي التي تعيش في أزمة تهميش وفقر متعددة المظاهر.

يرتكز الاقتصاد الجبلي على فلاحة تقليدية (زراعات معاشية وتربية ماشية ضعيفة المردود). نلاحظ عليها ملامح أزمة شمولية واضحة. شملت هذه التحولات الجماعات التقليدية ومجال، حيث مست هجرة الشباب كل الدواوير الى المدن الكبرى بدون استثناء.

وإزاء هذه التحولات، يدور الأمل في إنقاذ المنطقة على سد أبو العباس السبتي المشيد على المجرى المائي (موضع تاسكورت) ومشاريع التحديث الفلاحي لإطلاق دينامية الاقتصاد الريفي المحلي وتحسين مستوى عيش الساكنة المحلية.

كلمات مفتاح: حوض أسيف المال؛ الأطلس الكبير الغربي؛ تأزم الفلاحة التقليدية؛ هجرة الشباب؛ سد أبي العباس السبتي؛ التحديث الفلاحي.

*أستاذ باحث، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش

Résumé
Le présent article vise à analyser les récentes transformations socioéconomiques qu'a connues le bassin d'Assif El mal (Province de Chichaoua).
Sis dans le Haut Atlas occidental, le bassin d'Assif El Mal vivait sur une économie de montagne en crise (agriculture traditionnelle vivrière, élevage à faible rendement). Afin d'échapper à l'indigence, la majorité des forces vivantes quittait ses douars pour se faire valoir en ville.
Pour endiguer cette crise, l'Etat a entrepris la construction d'un grand barrage au niveau du site de Tassekourte (Abou El Abbas Essabti). Il en résulte la modernisation du secteur agricole, la redynamisation de l'économie rurale et par conséquent l'amélioration de la qualité de vie des populations locales et la transformation de leurs comportements

Mots clés : Bassin d'Assif El Mal ; Haut Atlas occidental ; Crise de l'agriculture traditionnelle ; exode ; Barrage Abou El Abbas Essabti ; Modernisation de l'agriculture.

مقدمة

يعتبر الأطلس الكبير الغربي، وهو أعلى سلسلة جبلية في المغرب، مجالا للحياة الفلاحية منذ القدم. حيث استقرت مجموعات بشرية على جنبات أوديته وسفوح مرتفعاته في مساكن متجمعة تستغل الموارد المتوفرة من مياه وأتربة ونباتات مكونة مجتمعا فلاحيا متميزا.

غير أن هذه المرتفعات شهدت ومنذ فترة الحماية وما بعدها تحولات عميقة اجتماعية واقتصادية وبيئية هددت توازنها الايكولوجي ورصيدها الثقافي الموروث. وهي تحولات جاءت نتيجة لبناء سدود مائية كبرى على أهم أوديته.

يعتبر حوض أسيف المال من المجالات التي تنتمي إلى هوامش الأطلس الكبير الغربي طبيعيا وبشريا وتعكس مميزاته المتنوعة، وقد شهدت عالية هذا الحوض، مؤخرا، بناء سد أبي العباس السبتي (تاسكورت سابقا)، مما تسبب في تحديث اقتصاده الفلاحي، مما سمح بطرح تساؤلات حول نوع

الدينامية والتجديد الذي أحدثته هذه المنشأة المائية العصرية وملحقاتها ومامستقبل المركب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من ذلك؟

اهتم العديد من الباحثين الاجتماعيين بدراسة المجتمع الفلاحي الأطلسي ومجاله من زوايا مختلفة (التاريخ، الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد...) لأهداف متعددة (إيديولوجية، تطبيقية، علمية)، غير أن التعمق في تحليله والتنظير فيه، لم يصل إلى المبتغى لفهم آليات تحوله وإدراك سبل تنميته كمجال ذي خصوصية بيئية واجتماعية، مما فرض التسِاؤل عن مدى مساهمة برامج تكنولوجيا السدود في تجديد وفي تنمية المجالات الجبلية، للجواب على أسئلتنا، اعتمدنا في مقالنا هذا على ببليوجرافيا متنوعة وعلى إحصائيات رسمية، وما تراكم لدينا من معارف طيلة سنوات من البحث الميداني بالمنطقة[1].

اولا–الأسس الإيكولوجية والسوسيوثقافية للبنيات الترابية للحوض

يحتل وادي أسيف المال موقعا هاما ضمن أودية الأطلس الكبير الغربي التابع لإقليم شيشاوة. وهو واد اخذ منابعه من أعلى الأطلس وصنع لنفسه أحواضا واسعة داخلية ومضايق قبل أن يتوسع مجراه عند بلوغه منطقة الدير على مشارف قرية سيدي بوعثمان وينتهي في سافلة في سهل مجاط على شكل مجرى سطحي يصب في واد تانسيفت تحت اسم واد بو لخراس.

في طريقه هذه يمر الواد بجماعات ترابية: أسيف المال، وهي قسم من قبيلة كْدميوة وبتجمعات قبلية أهمها: مجاط ومزوضة وفروكة. ويزودها بالماء عبر شبكة من السواقي.

[1]–قمنا باستغلال نتائج بحث تطبيقي قام به مكتب دراسات عهد إليه بالقيام بدراسة سوسيواقتصادية للمشروع منذ 1980

خريطة1. توطين حوض أسيف المال

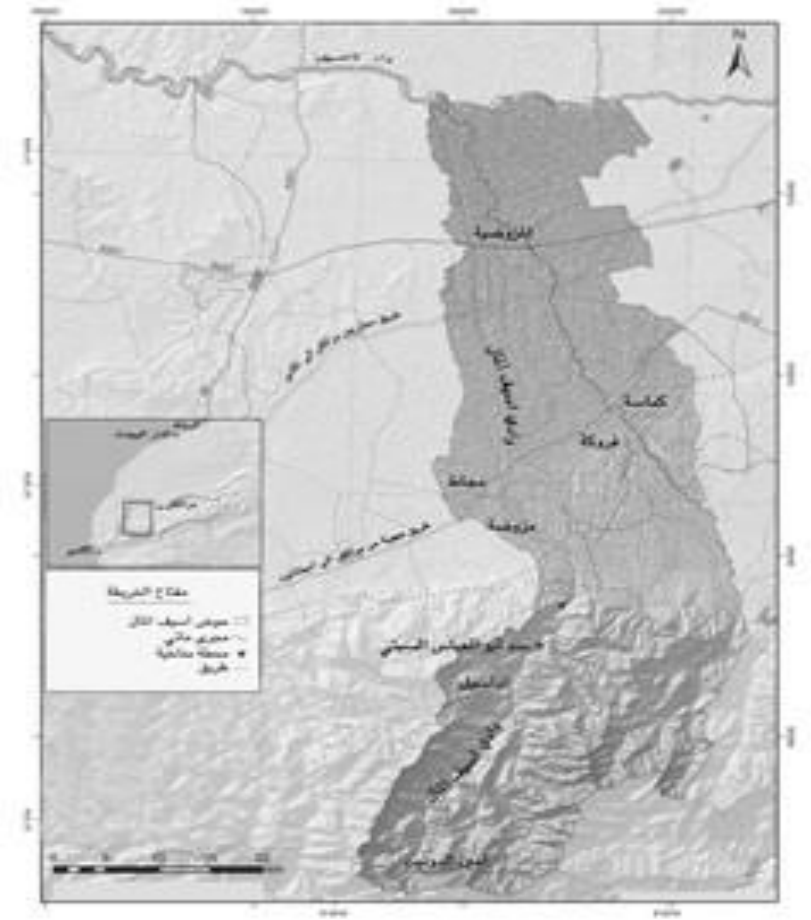

ABHT, 2016, يتصرف

1-الأسس الاجتماعية والتقنية للمجتمع الفلاحي

1-1-مجال جيو اجتماعي يعكس أقدمية التعمير

يتميز الأطلس الكبير وهوامشه بموقعه الوسطي وطبوغرافية العالية ومناخه القاري، مما ساهم في إفراز تقاطع نمطين من العيش، يجمعان بين الاستقرار والانتجاع مما خلق تفاعلا ضروريا ومستمرا مع المحيط يمتد وينكمش حسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والأمنية، السائدة (Berque,

.(1955 وقد ساهم هذا التفاعل في خلق تجانس نسبي على المستوى الاقتصادي والسوسيوثقافي استمر حتى فترة الحماية.

ترتكز التجمعات القبلية على جنبات الوادي، وفي تطابق شبه تام بين الوحدات القبائلية مع الوحدات التضاريسية. فكدميوة مثلا تشغل حوض أسيف المال الأعلى بينما تحتل فروكة ومزوضة ومجاطْ سافلته. وتعتبر المواضع التي تتوفر فيها المياه والمساحات القابلة للزراعة كمخارج الأودية وقرب المنابع ذات جاذبية عالية مما يذكي التنافس والصراع حولها. وهي صراعات قد تؤدي إلى إقصاء مجموعات بشرية ودفعها إلى العيش في قرى فقيرة وامتهان أنشطة تكميلية كما هو الحال بالنسبة لليهود المتخصصين في صناعة الجلد أو الحبال وفي التجارة قبل هجرتهم إلى إسرائيل، وكذا بالنسبة للسود المتخصصين في الحدادة والفخار.

يتجمع السكان في قرى صغيرة، متراصة البنيان تتكون من 50 إلى300 مسكنا تبعا لوفرة أو شح الموارد، تتوطن أضخمها في مواضع الدير بينما لا يتجاوز حدود السكن الدائم علو 2400م. وتتألف الدور من طابقين؛ يخصص منها السفلي للماشية والعلوي للسكان (أداسيل وإمي ندُونيت، كمثال). وغالبا ما تتقاسم نفس المسكن عدة اسر بينها رابطة القرابة.

1-2 -تتداخل النظم الاجتماعية مع الفعل الاقتصادي والثقافي

أبرز جاك برك في أطروحته حول سكساوة، أن المجتمع يلتف حول عنصري العائلة والأرض، حيث تلاحظ وجود علاقات التأثير المتبادل فيما بينهما خصوصا في الجوانب القانونية (الملكية) والاجتماعية (العمل العائلي) والاقتصادية (الإنتاج والاستهلاك). لهذا تطلق الحيازات العائلية على هذا النوع من الاستغلاليات، على اعتبار أن العائلة هي محور الإنتاج الفلاحي.

غير أن هذا لا يعني أن الحيازات العائلية تعيش في إطار اقتصادي مغلق، بل تدخل، جزئيا، في الاقتصاد التبادلي (مقايضة، نقد) الذي قد تلجا إليه، وبأشكال مختلفة عند الضرورة، بينما تعتمد على التضامنات الاجتماعية في العمل الجماعي (المسمى بتويزي) في حفر وكنس السواقي وفي الحرث والحصاد والمناسبات الاجتماعية الأخرى، ويتميز المجتمع الفلاحي بالمحافظة والالتزام الأخلاقي وممارسته للطقوس كالاستمطار وإقامة الصدقات الجماعية وزيارة الأولياء (المعروف).

يتداخل المقدس مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل قوي، حيث يلتف كل تجمع كبير حول زاوية أو ضريح، وتعتبر زاوية سيدي بوعثمان مؤسسة دينية ذات دور أساسي في التحكيم بين قبائل الجبل (مغوسة، ابرداتن...) وقبائل السهل (كدميوة ومزوضة ومجاط وفروكة) حينما تتنازع حول الماء، (زرهوني، 1998) وتقيم هذه القبائل موسما سنويا، في بداية شهر شتنبر، على شرفها.
تمثل القرى الجبلية بالأطلس نظاما بيئيا متكاملا تحضر فيه الصبغة الدفاعية والتحصينية بقوة رغم أولوية النشاط الفلاحي سواء من خلال التحكم في تقنية السقي أو استغلال الأرض.
لعب الأطلس دورا كبيرا في التعمير البشري وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومنذ قرون بالنظر لما يوفره من موارد طبيعية ومن أمن نسبي للأنشطة الرعيزراعية. مما حدا بالتجمعات البشرية المعزولة الى العمل على تنظيم محاطاتها المحدودة واستثمار التعبئةْ الجماعية لمواردها وبشكل دائم لمجابهة الإكراهات المتعددة والدائمة (الموارد المائية والمراعي) ومراقبة المسالك وبناء المساكن الفردية والجماعية. الشيء الذي أفضى إلى الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والبيئية وبوسائل وتقنيات بسيطة لكنها متميزة.

1-3 -الأسس العقارية والتقنية والاجتماعية للإنتاج الفلاحي

أ-بنيات عقارية غير ملائمة

في المناطق الجبلية، وبمنبسط مزوضة -مجاط -فروكة وفي منخفض الدير، حيث الافتقار إلى حيز فلاحي كافي، وإلى أرض قابلة للزراعة، يستحيل تكوين تجمعات سكانية ذات حجم كبير. أقام السكان استغلاليات فردية متفاوتة الحجم، تستغل أيضاً المناطق المحيطة والمراعي الغابوية.

-النظام العقاري معقد

ظهرت الملكية الجماعية للأرض بشكل مبكر نسبيا في هذا المجتمع الجبلي، وظلت سائدة إلى حين دخول الاستعمار إلى المنطقة، وما تزال حيث يكتسي الاقتصاد الرعيزراعي أهمية كبيرة (فروكة)،

جدول1: النظام العقاري بالجماعات (بالهكتار)

الجماعة	المساحة النافعة	الملك	%	الجموع	%	الاحباس	%	الكيش	%	المجموع
أسيف المال	3136	2022	64.5	1078	34.38	35	1.1			99.07
مزوضة	6383	5237	82.5	1073	16.8	2	0.1			100
مجاط	24748	2497	10.1	9248	37.4	839	3.4	2157	49.1	100
فروكة	16652	2391	14.4	13912	85.6	19	0.1	330	2.0	100

RGA, Région Marrakech- Tensift- Al Haouz, Janvier 2000

وبشكل متميز، ولأسباب تاريخية معقدة، تتفرد جماعة مجاط بوجود أراضي الكيش، حيث تمثل نصف المساحة النافعة، اقتطعها المخزن لصالح هذه القبيلة بعد أن أرغمها على الانتقال من سايس والاستقرار في سافلة وادي أسيف المال. أما جماعة فروكة فلا تتوفر من هذا العقار إلا على330 هكتار فقط. وقد أصبح موضوع تملك فعلى من طرف التجمعات البشرية التي استفادت منه أصلا بحكم التقادم والانتفاع.

بذلك، أخذت الملكية الخاصة للأرض في التوسع إلى أن أصبحت مهيمنة بشكل واضح على مختلف الأنظمة العقارية الأخرى، خصوصا على ضفاف الوادي. وشكلت قلة الأراضي القابلة للزراعة في المناطق الجبلية عائقا أمام تشكل الملكيات العقارية الكبيرة؛ حيث لا يملك الفلاحون سوى قطعا صغيرة، تمكنهم، في أحسن الأحوال، من تلبية الحاجيات العائلية من المواد الفلاحية الأساسية.

ورغم أهمية ملكية الأراضي الزراعية وتقسيم العمل، فإن القبيلة تظل، هنا، أكثر من أية منطقة أخرى، الإطار المفضل لمجمل مظاهر الحياة. إنها تشكل جسما اجتماعيا متميزا ينقسم إلى فخدات فأسر، يوحدها الإحساس بقرابة عائلية أو مجالية مشتركة، فهي وحدة جغرافية لها رقعتها

المحددة بدقة والمكونة من أقسام متوازنة من ملكيات فردية خاصة وعقارات جماعية وغابات ومراعي.

فرغم أهمية الأراضي الزراعية النافعة، فإنها لا تتعدى 20% من المساحة العامة في الجماعات التي تقع في عالية الجبل بسبب تضرس المنطقة وضيق المجال الزراعي المنحصر في الأودية والمنخفضات (أداسيل).

بخلاف الأراضي الرعوية، فان الأراضي الزراعية هي ملكية فردية لا يتعدى المعدل النظري للملكية في جل الجماعات 4 هكتارات؛ ليقل عن هكتار في عالية الوادي حيث يشتد التضرس.

- **مجهرية الحيازات**

يضاف إلى صغر الحيازة تجزؤها اللامتناهي. حيث تتوزع إلى عدة مشارات، مما ينعكس سلبا على الإنتاج والمردودية (الجدول 2).

جدول2. مميزات الحيازات الفلاحية بالجماعات (المساحة بالهكتار)

	المساحة الفلاحية النافعة	عدد الحيازات	عدد المشارات	معدل مساحة الحيازة	معدل عدد المشارات لكل حيازة
أسيف المال	3136	774	4900	4.1	6.3
مزوضة	6383	1344	7878	4.8	5.9
مجاط	24748	1577	6595	15.7	4.2
فروكة	16652	1348	5748	12.4	4.3

RGA, 2000, doc cité.

ب – تدبير جماعي تقليدي للموارد المائية وتملك للتراب

أفرزت أقدمية التعمير البشري بهذه الجبال أعرافا وقوانين وممارسات متراكمة مع الزمن، حيث يمثل التدبير الجماعي للماء أجوبة شافية، وسلوكا ملائما لتدبير المخاطر ونوع من التكيف مع الوسط الطبيعي والظرفية المناخية، مما يمثل وجها ساطعا للثقافة الجبلية المحلية.

●تراب ذو موارد محددة

يتخذ الوادي شكلا ضيقا في الأعلى ومتسعا ذي موارد مائية تساعد على تكوين مشاهد زراعية وحضارة مائية في السافلة.

●مؤسسات مائية تدبيرية اجتماعية

يعتبر الدوار وحدة عرفية وسوسيومجالية مرجعية، إذ تنعقد على مستوى جماعة الدوار لقاءات قرب المسجد أو بداخله لتتخذ قرارات توزيع أدوار الماء وتعيين الساهرين على ذلك (وامزال) وتنقية السواقي وبناء أو إعادة بناء السدود الترابية أو "الاكوكات"، وتنظيم مراقبة وحراسة المحاصيل الزراعية، وحراس الأشجار المثمرة (أمشارطو) وإمام المسجد وتنظيم استقبال الطلبة وإعاشتهم والرعاة وكل ما يتعلق بتنظيم وتنشيط حياة الجوار.

يستوجب الولوج إلى الماء تنظيما جماعيا تتحمله الجماعة أو المؤسسة المحلية (تاقبيلت أو لجماعت) التي تختلف مكوناتها من الدوار إلى الفخدة إلى القبيلة. وتتخذ قراراتها في اجتماعات تعقدها إما في ساحة الدوار، إذا هم الأمر مسائل دنيوية، أو في المسجد أو هوامشه، إن كانت لها قدسية تستدعي تطبيقا واحتراما، وتساهم هذه المبادئ في التنظيم الاجتماعي وفي احترام الحقوق الفردية والجماعية وضمان دوام الاستثمار الجماعي.

ففي هذه المجالات، توزع الموارد المائية بين الدواوير على أساس اتفاقيات عرفية قديمة، ويتوفر بعضها على حقوق مياه العيون خاصة بها، كعين سيدي الكريم بدوار داركماخ وعين تاورداست التابعة لدوار تالمعدنت. وتظهر أهمية ملائمة هذه التنظيمات الجماعية في فترات قلة الماء وجفاف

العيون وتزايد الطلب، حيث يؤدي التنافس على الموارد إلى نشوب نزاعات وتوترات بين العالية والسافلة (زرهوني، 1998).

- **مجموعة من القواعد والمعتقدات والتمثلات المتميزة**

يبرز مفهوم "أسيف المال" من خلال صوره وكلماته مدلولا مجازيا يعبر عن الغنى في الموارد المائية والخصوبة كما يعبر عن ملكية وحيازة القبيلة، وما يرتبط بذلك من قدسية عين سيدي عبد الكريم أو سيدي بوعثمان وموسمه.

خريطة 2. شبكة السواقي والأراضي المسقية بحوض أسيف المال الأوسط

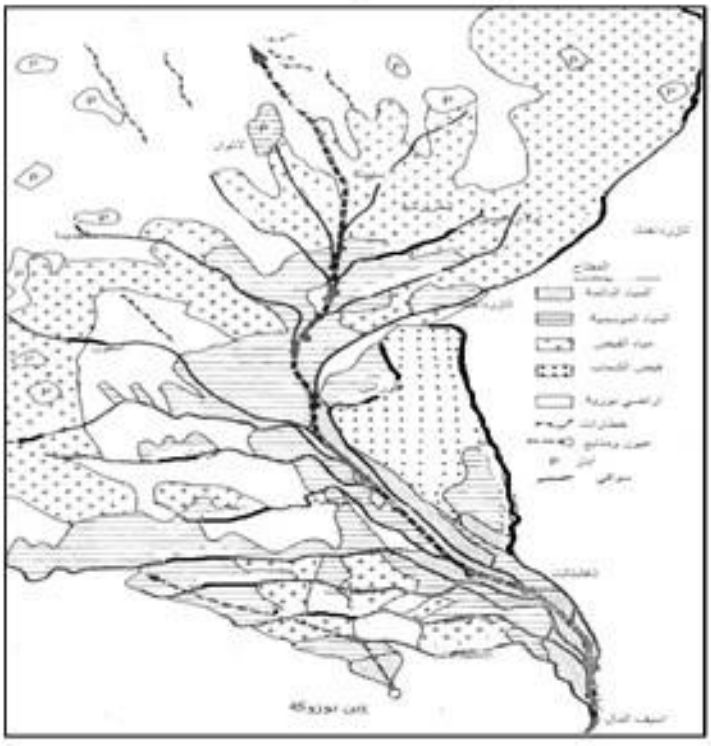

MARA, DPA de Marrakech, 1980,

يعمل السكان، على مستوى إعداد المجال الزراعي، في بداية الربيع إلى إعداد سد محول لمياه المجاري (أوكوك) بالأحجار وأغصان الأشجار لتنطلق منه ساقية (تاركة) بانحدار اقل من انحدار المجرى المائي. ويدعى هؤلاء السكان بأبناء الواد (أيت وأسيف)، إمي وأسيف (فم الوادي).

فرغم أن مياه الواد تهم مجموعات بشرية بين العالية والسافلة (قبائل جدميوة، ومزوضة، ومجاط)، فان هناك اتفاقيات قديمة تجبر سكان العالية على احترام حقوق الجميع من حيث كميتها وزمانا ومكانا استغلالها.

وبذلك يضطر سكان السافلة أو البعيدين عن المجرى إلى تشييد أحواض لتجميع مياه العيون قبل أن تقوم الجماعات بتنظيم توزيعها حسب الأعراف المحلية تخفيفا لحدة النزاع عليها.

جدول 3 عدد الحيازات المسقية والبورية بالجماعات

	عدد الحيازات	المسقي		البوري		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	المجموع	%
أسيف المال	3136	1334	42.5	1802	57.5	3136	100
مزوضة	1344	1406	19.1	4957	80.9	7363	100
مجاط	1577	7504	30.3	17244	69.7	24748	100
فروكة	1348	2248	13.5	14404	86.1	16652	100

MARA, RGA, 2000, doc cité

تتباين نسبة المساحة المسقية بين الجماعات، فهي هامة بأسيف المال، ومجاط، وضعيفة في مزوضة، وفروكة. حيث لا تتعدى نسبة الأراضي المسقية لدى المجموعتين الأخيرتين 27% من مجموع الأراضي الفلاحية النافعة، بينما تقترب من نصف المساحة النافعة في أسيف المال، وحوالي ثلثها في مجاط، وخمسها في مزوضة، وأضعفها في فروكة.

ويعتمد السكان منذ القديم، لتوسيع المجال الزراعي، على اجتثاث الغطاء الغابوي عن طريق الحرق، وهي عملية أصبحت ممنوعة منذ الحماية. وتصل نسبة الأراضي البورية 57% من المساحة النافعة في أسيف المال، وما بين 70و80% في بقية الجماعات. وبالنظر لصغر حجم الحيازات العائلية، فهي تلجأ إلى الاستغلال المباشرة.

جدول 4. نظام الاستغلال بالجماعات. المساحة بالهكتار

	المساحة ا النافعة	عدد الحيازات	الاستغلال المباشر	%	الكراء	%	الكراء العيني	%	المجموع
أسيف المال	3136	774	2867	91.4	39	1.2	230	7.3	100
مزوضة	6363	1344	5186	81.5	157	52.	1020	16.0	100
مجاط	24748	1577	23002	92.9	18	10.	1728	0.7	100
فروكة	16652	1348	15234	.591.	114	70.	1304	7.8	100

MARA, RGA, 2000, doc cité

يسود الاستغلال المباشر بنسبة تفوق 80%. ولا يلجأ إلى عقود الخماسة سوى كبار الملاك، وقد يحدث أن يستعين هؤلاء بعمال فلاحيين مأجورين أو بموسميين أثناء الحصاد أو جني الزيتون أو الجوز.

جدول5. اليد العاملة بالجماعات (عدد الحيازات والمساحة بهك)

	المساحة الفلاحية النافعة	عدد الحيازات	اليد العاملة المأجورة		اليد العاملة العائلية	
		العدد	العدد	%	العدد	%
أسيف المال	3136	774	12	1.6	765	98.8
مزوضة	6363	1344	37	2.8	1247	97.03
مجاط	24748	1577	132	8.4	1212	91.6
فروكة	16652	1348	27	2.00	1343	98.0

MARA, RGA, 2000, doc cité

بينما تلجأ كل الحيازات، وبشكل مرن، إلى عقود الخماسة والرباعة والشركة والكراء.

4-1 -اقتصاد فلاحي متكيف مع البيئة الجبلية

يتميز الأطلس المراكشي بصخور غير نافذة وبالدور الأساسي الذي تلعبه الزراعة المسقية الكثيفة بجانب تربية الماشية كمورد تكميلي يجمع بين الطابع الاجتماعي والثقافي في تناغم تام مع البيئة الجبلية.

أ-يميل الإنتاج الزراعي إلى التنوع

- تنوع الزراعات المسقية

تقام الزراعات المعاشية، غالبا، على مدرجات أعدت بعناية على طول السفوح الجبلية لتسهيل إيصال مياه السقي إليها، وللحيلولة دون انجراف التربة. وتتناوب زراعتان في نفس السنة على نفس المشارة، حيث تستقبل الشعير والقمح والفول واللفت، والعدس والجلبان، في فصل الشتاء، ومختلف أنواع الخضر (البصل، البطاطس) في الصيف.

جدول 6. استعمال الأرض بالهكتار حسب الجماعات (عدد الحيازات)

	المساحة الفلاحية النافعة (عدد)	الحبوب		القطاني		البقليات		الصناعيات		العلفيات		الفواكه		الاستراحة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أسيف المال	3136	3080	97.0	7	0.2	8	0.3			11	0.4	519	16.6	19	0.6
مزوضة	6363	6236	98.0	14	0.2	9	0.1			16	0.3	192	3.0	70	0.1
مجاط	24748	22195	98.7	76	0.3	426	1.7	33	0.1	172	0.7	1765	7.1	950	3.8
فروكة	16652	14788	88.8	36	0.2	100	0.6			102	0.6	950	0.6	1077	6.5

MARA, RGA, 2000, doc cité

وتعتبر الحبوب أساس الأمن الغذائي للسكان المحليين رغم تكاليفها البيئية والطاقية.

- ضعف مردودية الزراعات البورية

بالمقارنة مع الزراعات المسقية، لا توفر الزراعة البورية خصوصا الشعير إلا مراديد هزيلة (5ق/هك). وتتم زراعة الأراضي الأكثر جودة بالقمح الصلب، في حين، أن الأراضي الأكثر

ارتفاعا والأكثر هزالة تخصص لزراعة الشيمل، حيث تستغل الحصائد في تربية الماشية التي تساهم بدورها في تسميد التربة.

- **المغروسات الشجرية ثانوية**

لا تحظى الأشجار، رغم تنوعها، بنفس العناية التي تتلقاها المزروعات الموسمية، عدا في منطقة الدير. ويخضع توزيعها للأنظمة الحرارية. وتعتبر شجرة الزيتون من أهم المغروسات بدون منازع، لأهميتها في التغذية وفي الاحتطاب. وتطبع المجال بشكل واضح، خصوصا في وادي أسيف المال الأوسط، إلى جانب أشجار اللوز والرمان والتين على ضفتي الوادي الأوسط، والتين واللوز في الجبال المتوسطة الارتفاع والمنخفضات، بينما يحتمي شجر الجوز بالمرتفعات (أداسيل ومغوسة). وتعتبر هذه المغروسات امتدادا للغطاء الغابوي بالنظر لشيخوختها. فهي نشاط قطف.

ب–النشاط الحيواني هام وتكميلي

●تعدد وظائف النشاط الحيواني

تعد تربية الماشية من الموارد الإضافية الضرورية وذا ادوار عديدة، فهي تستعمل في الغذاء العائلي وفي المبادلات التجارية، وتوفر السماد الضروري لتقوية الزراعة المسقية، إضافة إلى دورها الاجتماعي. تربى في المنطقة أصناف من المشية، منها على الخصوص الماعز لتكيفه مع الظروف الطبيعية واعتماده على الغطاء الطبيعي، وتليه الأغنام، ثم الأبقار.

جدول 7. القطيع الحيواني (مصدر: وزارة الفلاحة)

	المساحة الفلاحية النافعة	عدد الحيازات	الابقار			الأنعام			الماعز		
			عدد الرؤوس	1	2	عدد الرؤوس	1	2	عدد الرؤوس	1	2
أسيف الم	3136	774	1232	2.5	1.6	4877	0.6	1.6	3391	0.9	6.3
مزوضة	6363	1344	2282	2.8	1.7	14850	2.3	11.0	4447	1.4	3.3
مجاط	24748	1577	2492	9.9	1.6	37249	1.5	64.5	2980	0.1	1.9
فروكة	16652	1348	1425	11.7	1.0	22255	1.3	16.5	2392	0.1	1.8

1- متوسط الصنف الحيواني على المساحة العامة 2-معدل الصنف لكل حيازة.

ويلاحظ أن عدد المالكين لأكثر من 200 رأس، ضئيل. بخلاف المالكين لأقل من 50 رأسا. وتختلف المعدلات النظرية حسب نوعية المواشي وحسب الجماعات. فمعدل قطعان الأغنام لا يتجاوز نظريا 20 رأسا، بينما يتضاءل الماعز بالجماعات السهلية كفروكة ومجاط لقلة المراعي والنباتات المغذية له. أما الأبقار، فقلما يتجاوز عددها رأسين لكل مالك. ويقل المعدل النظري في اتجاه الجبل لارتكاز تغذيتها على النشاط الزراعي والأعلاف.

- **تعكس تنقلات القطيع إدراك الموارد**

تظهر الحركة الفصلية للماشية إدراكا الرعاة للموارد العشبية والمائية. فبعد توقف الحياة النباتية وقلة المياه في "الأزغار" ينتقل الرعاة إلى الجبل، ويتم التدرج نحو الأعلى في تنغام ذكي مع الظروف البيومناخية. ولا يتم اللجوء إلى استعمال الغابة إلا في فترة فراغ نباتي قبيل العودة إلى "الازغار" أو حينما تغطي الثلوج أديم الأرض.

وتختلف التنقلات الرعوية للمواشي حسب الجهات وحسب الجماعات، كالتالي:

-في **الجبال المنخفضة**. لا تتوفر التجمعات على مراعي في المناطق السهلية، لذا تبقى المواشي طيلة السنة في القرى وفي الأحواز القريبة للسكن، بينما يوفر سهل الحوز لقبائل كدميوة، مزوضة ودويران أراضي للإرعاء حتى بداية حركة الصعود أثناء الربيع.

- في **الجبال الوسطى**، تظل القبائل التي لا تتوفر على أراضي للرعي في السهل بقطعانها على مقربة من قراها لتستفيد من حصائد الأراضي البورية.

- **في الجبال العليا**، نجد رحلتين:

-رحلة الشتاء: تتجه القطعان بسبب الثلج وضيق الأودية نحو الحوز لتستفيد من الحصائد مقابل هدايا وهبات عينية (الزبد، الدمل، أضاحي)، بينما تبقى الأبقار في القرى لتتغذى من النباتات والتبن.

- رحلة الربيع (مارس-ابريل): تتجه القطعان نحو المروج العليا المشتركة بين القبائل (تشكا).

+ الحياة الرعوية والممارسات الاجتماعية

الارتباط وثيق بين النشاط الرعوي والمجتمع من خلال حياته وممارساته وطقوسه؛ ويبرز نموذج قبيلة كدميوة هذا الارتباط، حيث يعيش سكانها المستقرون على الزراعة وتربية الماشية، فيما ينتجع الآخرون بين السهل والمروج العليا (أكدال). يوضع الاكدال تحت حراسة ورعاية رمزية لزواية أو والي وتدبير الأمغار الذي يسهر على تنظيم توقيت فتح وإغلاق المراعي أمام القطعان، وبالمقابل، تقدم الجماعات التابعة (الخدام) للزوايا القربان والطقوس، وتنظم باسمها الحفلات. تكمن هذه التنظيمات من استغلال المراعي من طرف ذوي الحقوق ابتداء من حلول فصل الربيع إلى نهاية الصيف؛ بل الخريف، في حين لا يسمح لغيرهم بسوى 15 يوما من الإرعاء مما يسمح بالتخليف الطبيعي.

تعمد القبائل الأطلسية لفض النزاعات حول المراعي أو الماء إلى عقد تحالفات(اللف) واتفاقيات (Dresh, J., 1941)، كما هو حال لف ابرداتن.

1-5- اقتصاد فلاحي متكامل العناصر

سنة 1941، قدر أن ما بين 40-50% من الحاجيات الأسرية من الحبوب يتم تلبيتها من السوق ومن مداخل مبيعات الماشية بالأطلس الغربي، (Dresh. 1941)، وبعد ذلك بسنوات كتب نوان (Noin, D., 1970) "بالنسبة لمجموع الأطلس الكبير الغربي، تمثل الزراعة السنوية حوالي نصف المداخل والأشجار المثمرة الخمس وتربية الماشية الخمس الباقي. وقدر مساهمة الزراعة المسقية بين 8-10مرات ما تساهم به الزراعة البورية". وبذلك يتضح التباين بين الأودية السفلى التي تمثل فيها الزراعة حوالي ثلثي الدخل، والأودية الجافة، حيث الماشية تمثل المورد الأساسي.

هكذا، وبالرغم من التحولات التي عرفتها المنطقة، فباستثناء ما توفره مبيعات الماشية ومنتوج أشجار اللوز من المداخل، فإن أنماط الإنتاج التقليدية المعاشية ما تزال سائدة، مما يفرض تدبيرا عقلانيا للموارد وتكاملا حميما بين النظامين الرعوي والزراعي.

1-6- تدبير عقلاني للمجال

أ-تطويع الطبيعة بالمدرجات الزراعية

تعتبر المدرجات الزراعية من التقنيات التي أفرزتها تجارب الأجيال البشرية بالمناطق الجبلية بغية تطويع منحدرات السفوح حفاظا على التربة والماء وتلبية للحاجات الغذائية الملحة. فهي شاهد على ذكاء المزارع وتأقلمه مع بيئته، ومؤشرا على مهارته وخبرته في التحكم وتدبير الموارد. فبواسطتها تحولت المنحدرات إلى سلسلة متتالية من المدرجات تدعى بالأمازيغية ''إغرمان أو إمارين". وهي مفاهيم تستخدم للدلالة على الجدار الحجري الجاف الداعم للتربة وللزراعات، كما توحي بفكرة الدفاع والحماية والتحصين. وتطلق على المدرج الزراعي أو المساحة الصالحة للزراعة الضيقة المحددة بين الجدران الداعمة، ويعد بناء هذه المدرجات، أنجع وسيلة لتوسيع المساحات المزروعة وتدبير التربة والمحافظة عليها، وإقرانها بتدبير مياه السقي وتجميع مياه الأمطار، مما يبين أن الجوانب البيئية حاضرة بقوة في هذه العملية، فهي تسهل نفاذ الفائض من الماء وتقلل من سرعة السيلان، وتساهم في الحد من التعرية وضياع التربة، وبذلك يحق أن توصف بركيزة ما ينعت ''باقتصاد الندرة ''، وبالمقابل زادت هذه التقنية من اكتساح الإنسان للمجالات الغابوية وأنهكت طاقات الفلاح لما تتطلبه من بناء وإعادة البناء والإصلاح بعد كل إعصار وقبيل كل موسم زراعي.

حقق الفلاح، بفضل هذا التدبير المندمج للموارد والوسائل وبفضل التسخير المبتكر للتقنية والمعرفة والتنظيم المؤسساتي الملائم، تواجده واستمراريته بهذه الأمصار رغم صعوبة المناخ والتضاريس وصغر المساحات المحروثة، فتمكن من تحقيق إنتاج متنوع من حبوب وأشجار مثمرة وخضر وفواكه. كما مكنته هذه العمليات من خلق فرص للشغل ومن الرفع من دخله، فهي ابتكار جديد للتثمين الموارد وتطوير نظم الإنتاج وتثمينها كتراث ثقافي واقتصادي، إضافة إلى أثارها الايجابي في تطوير العمل الجماعي وتوطيد علاقات التضامن بين الأفراد والجماعات.

كونت هذه المدرجات ومحاصيلها مصدر العيش الوحيد بالنسبة للجبليين، في غياب المبادلات والتسويق مع السهلً .

ب–تدبير متكامل للمحاط

استعمل الإنسان الجبلي رصيده الثقافي وعاداته الرعي–زراعية العريقة في استغلال ما توفره الظروف الطبيعية من طبوغرافية وتربة ومناخ وموارد مائية وغطاء نباتي، فبنى أنماط عيشه على التباين الطبيعي بين الازغار والجبل لخلق تكامل اقتصادي مجالي متناغم:

فالازغار يحتوي على أراضي زراعية تنبت الحبوب الشتوية المتنوعة، بينما يوفر الجبل المراعي إلى غاية الصيف ويلاءم المزروعات الربيعية، ويتحكم في استغلال التكامل بين المجالين مبدأ توزيع نسبة المخاطرة بين النطاقين، مع الارتكاز على تربية الماشية كمورد تكميلي قابل للتحول والتحويل بسرعة.

ويعكس توزيع المجموعات القبلية بين الجبل والأزغار جزءا من هذه العقلانية، حيث تسهر مؤسسة اجماعة على تنظيم الشأن الاقتصادي بتدخلها (تدخل الشيخ) لافتتاح وإغلاق المراعي وتعيين حراسها وتحديد فترات استعمالها، وتعيين المجاري لتوزيع مياه السواقي وحراس الحقول (أمشارطو)، وتوزيع الموارد بين مختلف المستفيدين، تبعا لمضامين العقود والأعراف المتداولة، مما ينم عن إدراك لقدرة الموارد ولشروط التعامل المرن مع الظروف البيو مناخية وإكراهات الوسط.

وبناء عليه، تطرح المؤسسات الجماعية التقليدية قواعد الولوجية واستعمال الموارد المشتركة عن طريق تعيين حراس من طرف الجماعة ومكلفين باحترام القرارات الجماعية.

1–7– نموذج تعبئة الموارد وتملك التراب ملائم لتدبير المخاطر

تعتمد الأنشطة الإنتاجية على استعمال تكاملية مندمجة لمختلف موارد التراب، كأساس للعيش الجماعي وكاستراتيجية إزاء تدبير المخاطر المناخية والاقتصادية والسياسية، حيث يتشكل مجال الحركة من ثلاث طبقات بيومناخية:

الطبقة الأولى توجد في قعر الوادي وتشمل الأراضي الخصبة المسقية، وتتلوها مباشرة أراضي بورية على السفوح الأقل تضرسا، وفي الأعلى، تنتشر المروج والمراعي الجماعية والأراضي الغابوية التي تستغل كمجال للاحتطاب وجمع النباتات العطرية والطبية.

ثانيا– التحولات الحالية للمجتمع الجبلي واتجاهات التجديد الفلاحي

سكنت بالجبال المغربية مجموعات بشرية كثيفة، تعتمد في عيشها على ما تدره هذه المجالات من الموارد، وهي جد محدودة. وقد ساهم التزايد السكاني السريع والطلبات المصاحبة له وما واكبه من تحولات حديثة في تعميق هشاشة أنظمتها التقليدية وتكسير توازناتها التقليدية.

1–نحو انتشار مظاهر التجديد الفلاحي وتراجع التراث التقني التقليدي

شهدت البنيات الجماعية بالأطلس وامتداداته السهلية تفككا وتحللا بطيئين، حيث حل محلها نمطا جديدا للإنتاج، تطورت معه تمايزات اجتماعية، سرع التعامل الرأسمالي المباشر في احتدادها: بروز مستثمرون محليون وحضريون وعمال مأجورون.

1–1– بداية انتشار مكننة الأشغال الفلاحية

أخذت الأشغال الفلاحية الممكننة تتجه نحو الانتشار في هذا المجال. ب 60 % من الأراضي القابلة للحرث؛ حيث يتم استعمال الجرار بدلا من "الجوجة" (أو الزوجة) التقليدية. مع تباين بين الجماعات. ففي أسيف المال الأوسط والأعلى ومزوضة الدير مازالت الممكننة متواضعة بسبب تحجر وضعف عمق التربة وصغر الحيازات الفلاحية. بينما شملت 90% من المساحة الفلاحية في مجاط وفروكة لعمق التربة وخصوبتها وانبساط أسطحها. على أن اللجوء إلى مكننة الحصاد واستعمال الأسمدة والأدوية والبذور المنتقاة ظل محدودا جدا.

جدول.8 استعمال وسائل الإنتاج/ عدد الحيازات

المساحة الفلاحية النافعة		عدد الحيازات	مكننة أشغال الأرض		مكننة الحصاد		استعمال الأسمدة		الأدوية		البذور المنتقاة	
الجماعات	العدد	العدد	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أسيف المال	3136	774	238	30.75	6	0.19	136	17.57	4	0.13	1	0.0
مزوضة	6363	1344	445	33.1	58	4.3	87	6.5	46	3.4	16	1.2
مجاط	24748	1577	1473	93.4	910	57.7	122	7.7	152	9.6	54	3.4
فروكة	16652	1348	1174	87.1	594	44.1	35	2.6	35	2.6	30	0.2

MARA, RGA, 2000, Doc cité.

رغم توجه جماعتي مجاط وفروكة نحو التمييز، دون بلوغ المبتغى (جرار لكل 20هكتار في المعدل).

جدول 9. ملكية العتاد الفلاحي العصري (المساحة بالهكتار)

	المساحة النافعة	الحيازات	الجرارات			الحاصدات			مضخات الماء		
			العدد	معدل الحيازات لكل جرار	معدل المساحة لكل جرار	العدد	معدل الحيازات لكل حاصدة	معدل المساحة لكل حاصدة	العدد	معدل الحيازات لكل مضخة	معدل المساحة لكل مضخة
أسيف المال	3136	774	3	258	1044				3	258	1044
مزوضة	6363	1344	4	336	1591	2	672	3182	6	22	1061
مجاط	24748	1577	56	28	442	1	1577	24748	227	7	106
فروكة	16652	1348	22	61	757				52	26	320

MARA, RGA, 2000, Doc cité.

1-2- بداية تسرب الاستثمار الحضري

عرفت المنطقة منذ العقد الماضي، اهتماما كبيرا من لدن مجموعة من المستثمرين الذين توافدوا على المنطقة ووظفوا أموالهم في شراء الأراضي الفلاحية أو كرائها لاستغلالها في إنتاج الخضر والفواكه الصيفية أو الغراسة، وأغلبهم من أصل حضري (مراكش أساسا).

جدول.10 أصل المستثمر الفلاحي

	عدد الحيازات	من عين المكان	%	من أصل قروي	%	حضري	%	أجنبي	%	%
أسيف المال	774	757	97,8	3	0,4	10	1,3	4	0,5	100
مزوضة	1344	1336	99,4	3	0,2	13	0,1	4	0,4	100
مجاط	1577	1367	786,	6	0,4	197	12,5	6	0,4	100
فروكة	1348	1227	91,0	8	0,7	108	8,0	5	0,4	100

MARA, RGA, 2000, Doc cité.

وإذا كان الاستثمار الأجنبي ضعيفا في عالية الحوض (أسيف المال ومزوضة) لقلة وصغر الحيازات وهزال تربتها، فانه مهم في السافلة (مجاط على الخصوص)، لوفرة العرض.

أدخل هؤلاء المستغلين الجدد تقنيات عصرية في مجال الري بحفر الآبار وتجهيزها بمحطات الضخ والسقي بالتنقيط، ولجئوا إلى الأدوية والمبيدات والأسمدة الكيماوية وممارسة أنشطة فلاحية تجارية من زراعات الفواكه الصيفية والخضر والورديات والزيتون وتربية الأبقار الحلوب، وتشغيل العمال المياومين، وتشييد المنازل العصرية وربطها بمسالك تصلها بالطريق الرابط بين مراكش وإمي ن تانوت مرورا بمركز سوق الأحد مجاط، مما ساهم في خلق دينامية على المنطقة وإدخال تجديدات عصرية على المشهد الريفي.

1-3-تراجع التراث الفلاحي التقليدي

بشكل إجمالي، تعرضت الأنشطة الفلاحية التقليدية في الجبال لانتكاسة، تسبب فيها، إضافة إلى ما سبق، تلاشي الحيازة، ناهيك عن تعرض البلاد لموجات جفاف حادة وتراجع الخبرات المحلية وإعراض الشباب عن الأعمال الفلاحية وهجرته إلى المدن، مما ساهم في إهمال الكثير من المساحات، سيما على السفوح الجافة كما هو الحال بجماعات الدير (مزوضة ودويران)، وحيث تشكل المدرجات نسبة عالية من الأرض الزراعية.

أدى الإهمال وعدم صيانة المدرجات والسفوح وقيعان الأودية إلى انجراف التربة وتهدم جدران المدرجات وظهور التعرية، فأصبح استصلاحها أمراً بالغ الصعوبة والتكلفة. بينما تصان المدرجات القريبة من التجمعات السكانية، والأكثر خصوبة، فشكلت بمحاصيلها المظهر الطبيعي المتبقي من الإرث القديم. لكن تعرضها للتفتت من جراء التوزيع بين الورثة، نال من قيمتها وقيمة ما يبذل من جهد بغية إصلاحها.

1-4-البحث عن موارد تكميلية للدخل خارج الفلاحة

اتجه السكان إلى احتراف مهن غير فلاحية، وذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الجبلي، مثل غزل الأصواف ونسج الزرابي بالنسبة للنساء، أو صناعة الفخار، وممارسة الأنشطة التجارية والخدماتية وحرف الإصلاح، بالنسبة للذكور.

جدول 11. الأنشطة غير الفلاحية

	هدد الحيازا	لاشيء		الصيد		الطاقة والصناعة		البناء		صناعة تقليدية		تجارة وخدمات		ادارة		مهن حرة		اخر	
		العدد	%		%	العدد		العا	%	العا	%	العدد		العا	%	العا	%	العدد	%
أسيف المال	774	697	87.73	1	0.13	2	0.26	3	0.39	7	0.9	18	2.33	2	0.25	3	0.39	31	4.00
مزوضة	1344	1041	77.46	2	1.49	2	1.49	4	1.04	23	1.71	43	3.2	5	0.37	42	3.13	100	7.44
مجاط	1577	1270	80.53	1	0.06	5	0.32	36	2.28	20	1.27	14	7.23	97	1.2	12	0.76	99	6.28
فزيكة	1348	1186	87.98							9	0.66	30	2.22	39	2.89	26	1.93	58	4.3

MADRPM, RGA, 2000, Doc cité

أما النشاط السياحي فلا يزال هزيلا بالرغم من كون الأطلس يعتبر مجالا جيوثقافيا غنيا وذا مؤهلات طبيعية هامة؛ فالبنية السياحية تقتصر على بعض القصبات البسيطة والملاجئ المرحلية التي يبلغ عددها 10 في أسيف المال و9 في مزوضة ومجاط، إلى جانب الغرف المهيأة للضيافة. وقد أظهر الجفاف المتواتر دور هذا النشاط التكميلي البديل، حيث أكد معظم فلاحي المنطقة أن "لولا السياحة لكانت وضعيتهم كارثية خلال سنوات الجفاف (1997-2002)". حيث عملت على تنويع مداخلهم وأغنتهم عن فكرة الهجرة والاغتراب، بل أنها ساهمت على احتداد المنافسة مع الفلاحة حول استقطاب اليد العاملة، وساهمت في ارتفاع أجرها لاسيما إبان مواسم الصيف.

في خضم هذه التحولات أصبحت الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية الحل الأمثل لاسيما بالنسبة للفئات العمرية النشيطة (15 -59 سنة)، والتي تشكل أغلبية السكان، مما أدى إلى تحويل الحوض الأسفل إلى حوض هجروي لصالح المدن القريبة والبعيدة مثل مراكش، البيضاء، أكادير... بل وحتى خارج البلاد(فرنسا) رغم تدخلات الدولة لإصلاح الاختلال.

2-مشروع التهيئة العصرية لحوض أسيف المال وانعكاساته الترابية

2-1-سد أبي العباس السبتي (تاسكورت): محور التحديث الفلاحي والريفي

شُرع في انجاز هذا المشروع في نونبر2008، بتمويل من الميزانية العامة للدولة وبدعم من الصندوق السعودي للتنمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط، تمشيا مع روح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتوصيات المخطط المديري للتهيئة المندمجة للموارد المائية لحوض تانسيفت. وسيوفر السد حماية أفضل للساكنة وممتلكاتها تجاه مخاطر الفيضانات التي تنتج عن الحمولات القوية أثناء مراحل التساقطات المطرية القوية، علاوة على تلبية الحاجيات الفلاحية من الماء بفضل الحقينة المقدرة ب 25 مليون م^3، ودعم تزويد مدينة شيشاوة والمراكز المجاورة بالماء الصالح للشرب، وبأقل تكلفة بيئية.

خلصت الدراسة المرتبطة بسد تاسكورت إلى ثلاثة اقتراحات تتعلق بتهيئة المنشآت الهيدرو-فلاحية والاعتماد على السقي الانسيابي وعصرنة أساليب السقي من خلال اعتماد الري بالتنقيط.

يرمي إعداد المشروع الهيدرو-فلاحي لأسيف المال إلى تحويل 3500 هكتار إلى أراضي مسقية بالتنقيط، وتطوير الفلاحة بإحداث سلاسل إنتاجية جديدة يستفيد منها 2600 فلاحا بجماعات مجاط وامزوضة وأسيف المال، وستواكب استعمال هذا الأسلوب من الري عملية تأطير للفلاحين من طرف تقنيي المديرية الجهوية للفلاحة.

ويهدف المشروع كذلك إلى توفير 20 مليون متر مكعب من مياه السقي وتعميمها على جميع المستفيدين، وإعادة هيكلة شبكة السواقي التقليدية، بالإضافة إلى الرفع من المساحة المسقية بكيفية مستدامة، والوقاية من الفيضانات.

كما يروم إلى تكثيف إنتاج الأشجار المثمرة والخضراوات والأعلاف، وتربية الماشية للرفع من دخل الفلاحين وتنظيمهم في إطار جمعيات مهنية. وبالموازاة مع ذلك، ستشرف مصلحة المياه والغابات ومحاربة التصحر، على عملية تخفيف المنظومة الغابوية والرفع من المستوى المعيشي للساكنة المحلية ومحاربة التعرية المائية والحد من توحل السد، فضلا عن إنشاء محطة لمعالجة مياه السد من طرف

المديرية الإقليمية للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب قصد تزويد مختلف الجماعات القرى بهذه المادة الحيوية.

2-2- محاور المشروع

سيتم بناء السد لمعالجة مشكلة النقص في المياه ومواجهة الجفاف الدوري بالإضافة إلى إصلاح وبناء 30 ساقية لربطه بالدائرة السقوية لمجاط ومزوضة وأسيف المال (16 ألف هكتار) والتي تسقى بالسواقي التقليدية، حيث سيتم تعبئة مبلغ 165 مليون درهم لإصلاحها وتوسيع المدار المسقي وتكثيف الإنتاج الفلاحي بغرس أشجار الزيتون واللوز والفواكه الصيفية (الدلا ع والبطيخ) وتربية قطعان من البقر والغنم والماعز والخيول في إطار السلاسل الإنتاجية التي دعا إليها المخطط الأخضر، إضافة إلى تكوين جمعيات مهنية متعددة.

2-3-انعكاسات تهيئة عالية السد.

لحمايته السد تم إطلاق عملية غرس أشجار الصبار على مساحة 100 هكتار، وهو مشروع سيمتد على مساحة تقدر ب 43 ألف هكتار يستفيد منها أزيد من 17 ألف نسمة. ومن أهم مكوناته: تخليف المنظومات الغابوية وتحسين المراعي (700 هكتار)، والتثبيت البيولوجي (500 هكتار) والتثبيت الميكانيكي للشعاب (10 ألف متر مكعب) وصيانة المسالك (50 كلم) وتوزيع الأغراس وتربية النحل ب`16 دوارا. ويهدف إلى جانب محاربة التعرية المائية والحد من توحل السد، وتخليف المنظومات الغابوية والرفع من المستوى المعيشي للساكنة المحلية بتطوير وتنويع منتجاتها الفلاحية وتقوية وتزويد شيشاوة والتجمعات السكانية المجاورة لها بالماء الصالح للشرب. كما يهدف إلى الرفع من المساحة المسقية لتصل إلى 5200 هكتار وحماية المنشآت المائية الفلاحية.

ثالثا–تحديات التجديد الهيدروفلاحي لحوض ذا حمولة سوسيوثقافية موغلة في القدم

1-تحديات أشكال حكامة التدبير الريفي

مع التزايد الديموغرافي، يسجل خفوت للمؤسسات التقليدية (تقبيلت ولجماعت)، وتميل المجتمعات الريفية إلى التملك الفردي على حساب المجالات الجماعية الواسعة، حيث تسير الوحدات القبلية نحو فقدان أهميتها ووجودها، مما أدى إلى ظهور تحولات وتعقيدات في التدبير الترابي خصوصا بعد دخول الفاعلين الجدد على الخط.

لقد تم فك العزلة النسبية عن الجبل بشق وتوسيع طرق جديدة معبدة[2]، مما أدى إلى انتشار الهجرة القروية وظهور مزروعات تسويقية بسهل مجاط (خضر وفواكه صيفية)، وتبني العائلات لاستراتيجيات تعدد الأنشطة، حيث انتشر السياحة الجبلية وظهرت المأوي والملاجئ والفنادق، وبدأ انتعاش الصناعة التقليدية والتجارة والخدمات في الدواوير والأسواق الأسبوعية (مجاط ومزوضة وسيدي بوعثمان وأداسيل، الخ). كما انتشرت المدارس العمومية (ابتدائية وإعدادية وثانوية) إلى أعماق الجبل، وبرزت جمعيات تنموية متعددة الاهتمامات بدعم من الدولة.

موازاة لذلك، ظل الأطلس الكبير الغربي معقلا حصينا لنمط التدبير التقليدي للموارد الطبيعية والمؤسسات العرفية، حيث استمر تدخل المؤسسات التقليدية في التدبير الجماعي للموارد حتى عهد قريب، أي حتى نهاية العقد الأخير من بداية هذا القرن. ويعد تدخل السياسات العمومية في موضوع تدبير الموارد المائية، وظهور الجمعيات التنموية، نقطة تحول مفصلية في طريق أفول المؤسسات المتقادمة.

غير أن سياق التحولات الحديثة قلما يوفر للتنظيمات المحلية إطارا قانونيا يحميها ويعترف بوجودها كفاعل، إلى جانب الفاعلين المؤسستين الجدد، الناتجين عن اللامركزية الإدارية والترابية أو المجتمع المدني (الفلاحة، المياه والغابات، والداخلية، والتجهيز، الوكالات، المنتخبين، الجمعيات، التعاونيات، ...). علما أن تدبير الموارد الطبيعية وحمايتها يقتضي تضافر جهود ومشاركة الجميع.

[2]) طريق مجاط، وتتفرع إلى طريق يؤدي إلى داخل الجبل حتى إمين الدونيت وأخرى إلى أمزميز

2–الفاعلون والسلطة: بعض المرجعيات التاريخية

إن تدبير الماء ليس جامدا بل يتطور بتطور المؤسسات وأدوارها. فقبل الاستعمار، كانت الجماعات القبلية العرفية تنظم الولوج إلى الماء كمورد مشترك، وكانت الوساطة في النزاعات المستديمة بين الجماعات، تعود إلى المؤسسات الدينية والعرفية المحلية (الزاويتان النحلية وسيدي بوعثمان)، فهي التي تقوم بوظيفة التحكيم.

جدول:12 المراحل الكبرى للسياسية المؤسساتية في الأطلس الكبير الغربي

قبل1930	1956 -1930	1980 - 1956	بعد 1980
هيمنة القواد	إدارة الحماية	مؤسسات الدولة	بروز المجتمع المدني
استقلال ذاتي قبلي ودور وسيطي للمؤسسات الدينية المحلية	وصاية غير مباشرة للحماية على القبائل	وصاية مباشرة للدولة عبر وزارات الداخلية والتجهيز الخ	تعدد الفاعلين والمنطقيات المؤسساتية

تركيب شخصي للباحث

بينما يلاحظ حاليا، تعدد لمصالح المتدخلة في موضوع الماء، مما أفرز عدم التنسيق وتداخل للمهام بين الفاعلين.

3–صعوبات رهان اللامركزية في مجال تدبير الموارد المحلية بين التقليد والتجديد

تواجه الجماعات الريفية صعوبات الإدماج بين تدبير تقليدي وتدبير عصري في مواجهة ضرورة استدامة استغلال الموارد الطبيعية، وهو ما يعني في نهاية الأمر وجود تحديثات واسعة في مجال الري وحماية التربة ومقاومة تدهور البيئة، وهو صراع وتناقض قل ما نفهم كنهه بين الفاعلين العموميين والسكان حين يلح هؤلاء على استعمال ترابهم حسب أعرافهم المحلية، بينما تحاول الدولة ضمان تنفيذ دورها كوصي على الموارد المائية والغابوية والرعوية عبر المندوبية السامية للمياه و الغابات و السلطات المحلية و بقية المصالح الخارجية للوزارات.

إن هذه المنافسة بين منطقين من الحكامة (نظام عصري ونظام تقليدي) إفراز لمجتمع رعيزراعي فرض عليه تحول عميق دون أن يهيئ لذلك؛ مما استوجب البحث، وباستمرار عن نوع من التنسيق بين الفاعلين المحليين (تاقبيلت ولجماعت) والجماعة المنتخبة على المستوى المحلي، وبينهما ومختلف الإدارات الترابية.

إن انتشار انحرافات المسلسل الانتخابي وضعف مستوى الناخبين والمنتخبين، والطابع العابر للتحالفات الحزبية المحلية، وطغيان التدبير السيئ، والتقسيم غير الملائم لتراب الجماعات، وهزاله الميزانيات الجماعية[3]،كلها عوامل تحد من التنمية البشرية للجماعات الترابية المحلية.

4-مشكلة تدهور البيئة الجبلية

إن الاستقرار البشري القديم في الأطلس الكبير الغربي، جعل هذا المجال يعرف تهيئة فريدة وتدبيرا جماعيا للموارد. فالمنطقة تعرف تدهورا مهما ونشاطا مورفو-تشكاليا متواصلا بحكم سيادة البروزات الصخرية الهشة وضعف التغطية النباتية وتناقص التساقطات، لكن دور العنصر البشري، من خلال أنماط استغلاله للموارد، ظل حاسما في زيادة من حدة مظاهر التدهور. فهشاشة الظروف الطبيعية وازدياد الضغط على المراعي الغابوية، جعل المجال يعرف دينامية بيئية خطيرة، حيث أدى اتساع الزراعة وفرط الرعي واقتلاع الأعشاب من جذورها وقطع الأخشاب للتدفئة وإنتاج الفحم، إلى ظهور صحراء نباتية حقيقية، تظل فيها بقايا الأشجار الهزيلة الشاهد الوحيد على تواجد قديم للغابة. فالعزلة الجغرافية جعلت الساكنة تضغط على الغطاء النباتي الطبيعي، حيث أصبحت الغابة الملاذ الأساسي في توفير جل المتطلبات. فتنوع الأوضاع الاعتبارية للأراضي يتطلب تدبيرا معقدا لهذا النظام الزراعي-الغابوي -الرعوي الخاضع لثلاثة مصادر قانونية: التشريع الغابوي، والقانون العرفي والتشريعات الخاصة بالإرث. مما جعل التدبير الجماعي للموارد يعرف

[3]) لا تتوفر الجماعات المحلية إلا على أسواق أسبوعية، مساهمة مداخلها في الميزانية ضعيفة (أداسيل وسيدي بوعثمان) عدا سوق أحد مجاط.

اندثارا مستمرا رغم المبادرات المحلية لغرس أشجار الجوز والزيتون في المرتفعات المتوسطة من الحوض الأعلى للوادي.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة معرفة إجرائية مفهوم المجتمع الفلاحي وتطبيقه على مجال حوض أسيف المال الجبلي بالأطلس الكبير الغربي، وذلك من خلال مؤشرات الملكية العقارية والاقتصاد العائلي المعاشي والتأطير الاجتماعي والعمق الثقافي. وعلى خلاف بعض مناطق المغرب، يمكن الإقرار، مجازفا، أن المجتمع الفلاحي بمواصفاته المذكورة تفاعل مع بيئته الجبلية ومنذ القدم.

– يتميز هذا المجتمع الفلاحي بفعل اقتصادي منغمس تماما في الظاهرة الاجتماعية، ومختلط مع الاعتبارات التقنية والدوافع الاقتصادية والمظاهر الدينية والضغوطات الاجتماعية، ليصبح اقل بروزا (مردود ضعيف وتنوع محدود وقلة الفائض أو انعدامه).

–ضمنت المؤسسات الاجتماعية دوام هذا الاقتصاد وعيش أفرادها وأمنهم. فهو اقتصاد مندمج في إطار اجتماعي جد مهيكل وترتبي بشكل كبير. ظل هذا النظام، ولمدة طويلة، متصلبا بسبب ضغط تقاليده (تقديس الأوائل، القدرة على تأويل العادات...) التي تحد من فعاليته الاقتصادية وتعرقل عملية الفائض (تقديم الزكاة، والهبات والصدقات والعشر، إقامة المواسم...)، لكنها ظلت ضامنة لتلاحمه الاجتماعي (معاقبة العناصر الهامشية أو التي تعارض بحرمانها من الأرض أو المشاركة في الطقوس...)

– حاليا، وصل الضغط البشري على الأراضي المسقية حدودا لا يمكن تجاوزها، وانتهت حركة النعجة منذ عقود بسبب اكتساح الزراعة للمساحات الغابوية والرعوية.

– أدت العزلة وانخفاض الدخل وضعف مستوى العيش إلى حركة هجروية للشباب مما تسبب في فقدان قوة العمل التي يتطلبها الحفاظ وحماية النظام الإيكولوجي الجبلي.

أدى التزايد الديموغرافي السريع وما صاحبه من المتطلبات إلى تكسير التوازن التقليدي بين المجتمع ونظامه البيئي الجبلي مما أزم الأوضاع وطرح مسألة مصير الجبل وساكنيه.

– بالرغم من التدخلات العمومية (سدود ومشروع تنمية الأطلس...)، فان طول فترة التهميش الذي طال المنطقة لمدة طويلة جعل إمكانية الانهيار الكامل للاقتصاد ذي النظامين المتداخلين؛ يهدد بفقدان المجتمع الريفي لهويته ولمخزونه الثقافي الغني ليتحول إلى مجال عادي كبقية المجالات الأخرى.

الببليوغرافيا

–محمد الناصري، الجبال المغربية مركزيتها أهميتها مكانتها، منشورات وزارة الثقافة، دار المناهل، 2003، الرباط

– زرهوني محمد،1998، العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1280/1883–1290/176)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء جامعة الحسن الثاني – عين الشق، سلسلة الأطروحات والرسائل: 5، مطبعة فضالة، المحمدية.

– الشيخي نور الدين،1984–1985، الإنسان والبيئة في الأطلس الكبير الغربي، سلك تكوين المكونين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

- ABHT, 2016, Atlas du Bassin de Haouz-Mejjate, Sous bassin d'Assif Al Mal.

- Amahan, A, 1998, *Mutations sociales dans le Haut Atlas, les* Ghoujdama, Paris, Édition de la Maison des sciences de l'homme,

- Amahan, A., 1988. *Dix ans d'évolution dans un village du Haut Atlas*. BESM 159-160-161 :15-22.

- Aichane, M., 1986. *Le Bassin Versant du N'Fis à l'amont du barrage Lalla Takerkoust (Haut Atlas, Maroc) : Etude de l'écoulement et de ses conditions géographiques dans un bassin versant méditerranéen montagnard*. Thèse de 3ème cycle. Univ. Toulouse Le Mirail., Institut de Géographie Daniel Faucher.

- Badouin, R, 1978, *Economie rurale*, PUF, Coll. U, Paris

- Bellaoui, A., & Pegurier, J., 1991. *Restructuration de l'espace rural dernier au travers de ses relations avec l'urbain*. Horizons maghrébins .16, 15-24. Toulouse.
- Bellaoui A., 1996. *Tourisme et développement local dans le Haut Atlas marocain. Questionnements et réponses*. In la montagne marocaine : développement et protection. R G A. 4. T84.15-23. Grenoble.
- Bellaoui A., 1982. *Ait-Ourir, Amezmiz, Demnat, Imi-n-Tanout : Etude de quatre petites villes marocaines et de leurs rapports avec l'espace régional*. Thèse de 3ème cycle, Tours, 227p. France.
- Bellaoui A., 1989. *Les pays de l'Adrar n'dern, Etude géographique du Haut-Atlas de Marrakech*. Thèse d'Etat. Tours. 578p.
- Bencherfa, A, 1983, *Land use and equilibrium of mountains ecosystems in the High Atlas of Western Morocco*, in "Mountain Research and Development" V.3, N 3, pp/ 279-279
- Berque, J, 1955, *Structures sociales du Haut Atlas*, Paris, PUF.
- Bouquerel, J, 1957, *La vie humaine dans l'Erdouz et la vallée d'Ougdemt Haut Atlas Occidental, in notes marocaines*, N8, pp31-34
- Boumaaza, N., 1996. *Crise, action et mutation. Le Haut Atlas marocain et les effets d'une programmation du tourisme*. RGA, 4, T84
- Chapelle (de la) F., 1928. La formation du pouvoir monarchique dans les tribus berbères du Haut Atlas Occidental. Hesperis. T.VIII: 263-284.
- Couvreur, G, 1979, *Conditions naturelles, peuplement et genre de vie dans le haut Atlas*, In revue MediterranéeT35, N 1-2 pp23-25
-Crepeau, Ch., 1984, *Communautés villageoises et espaces montagnard au Maghreb : le bassin de l'Ounein, Haut atlas*, Thèse pour le Doctorat de 3èmes cycle en Géographie ; Université Paul Valery ; Montpelliers III, 438p
- Creswel, M G., 1988. *La complémentarité verticale dans le Haut Atlas*. BESM. 159.160.161. .43-52 : 85-112, Rabat
- Dresh, J., 1941, *Documents sur les genres de vie de montagne dans le Massif Central du Grand Atlas*. Pub de l'IHEM T XXXV, A Colin Paris 40p.

- Drech, J., 1982, *Modes de production agropastorale de montagne et piedmonts au Maroc,*
- Dresh, J., 1979, Le massif de Toubkal, In Une géographie des empires par Dresh, J, François Maspero, Hérodote, Paris, pp 39-96
- Dresh, J., 1941, *Recherches sur l'évolution du relief dans le Haut Massif central du Grand Atlas, le Haouz et le Sous*, Arroullt, Tours ,708p
- Foucauld, Charles de, 1985, *Reconnaissance au Maroc (1883-1884)*, éditions Aujourd'hui, Réédition en offset de l'ouvrage paru en 1888.
- L'Economiste Chichaoua: *Le nouveau barrage bientôt en service. Valorisation de 20 millions de M3. Réhabilitation de 30 seguias, l'Economiste* Édition N° 3297 du 14/06/2011
- Godelier, M, 1983, *Rationalité et irrationalité en économie*, Maspero, Paris, 2T
- La Fouente F., 1968, *La vie humaine dans un groupement berbère du haut atlas occidental de Marrakech : les ait Oucheg*, RGM, N 14, pp71-776
- Mahdi, M., 1994. *Le parcours collectif. Identité et droit.* Abhat. 4 : 9-28. Rabat.
- Montagne, Robert, *La vie sociale et politique des Berbères*, Paris, 1931, éditions du Comité de l'Afrique française ; rééd., in *Regards sur le Maroc : actualité de Robert Montagne*, publication du CHEAM, 1986 : 11-89.
- Montagne, Robert, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Paris, Félix Alcan, 1930.
- Noin, D., 1970, *La population rurale du Maroc*, PUF, Paris, 2 T, 620p
- Nora, P, 1984, *Entre mémoire et histoire, la problématique des lieux*, pXVII – XIII, In Lieux de la mémoire, t I, éd Gallimard, Paris
- Pascon, P., 1977, *Le Haouz de Marrakech*, Rabat, Editons nationales et internationales, Tanger
- Royaume du Maroc، Ministère de l'Agriculture، du Développement Rural et des Pêches Maritimes، Recensement Général de l'Agriculture، Résultat par Communes Région Marrakech-Tensift-Al Haouz, Janvier 2000, Direction de la Programmation et des Affaires Economiques

- Royaume du Maroc، Ministère de l'Agriculture et de la Réforme Agraire، DPA de Marrakech, 1980, *Etude de définition des Périmètres d'Amizmiz, Assif El Mal,* Douirane, Bureau d'Etudes SETEC, Rabat
- Tamim. M., 1994. *La rétribution du Taleb et ses soubassements socio-économiques dans les modas (douars) de la montagne du Haut Atlas de Toubkal (Tifnout et Ouneine).* Abhat. 4 : 74-80. Rabat.

المحور الثالث:

الانتشار الصناعي وديناميةالمشاهد الزراعية بالمجالات الريفية

قرارات الفلاحين في الأنظمة الزراعية وعلاقتها بتمثل التغايرية المناخية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب. حالة الوحدة الزراعية – الإيكولوجية "دكالة –عبدة".

دراسة في الإيكولوجيا الثقافية

محمد الأسعد * – وفاء كامل**

ملخص

يعالج البحث مسألة اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الزراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب وعلاقتها بالتغايرية المطرية بالوحدة الزراعية –الإيكولوجية "دكالة–عبدة". يحاول البحث الجواب عن السؤال الإشكالي التالي: "هل تؤثر التغايرية المطرية الفصلية سلبا في اتخاذ القرارات الزراعية لدى الفلاحين بالبيئات شبه الجافة بالوحدة الزراعية –الإيكولوجية دكالة – عبدة"؟ تتوخى الدراسة اختبار مشكلة البحث باعتماد الفرض الإحصائي التالي: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في قرارات الفلاحين الزراعية حسب تمثل التغايرية المطرية الفصلية. اعتمد البحث الأسلوب الميداني لجمع البيانات، لهذا تم اختيار طريقة السحب الطبقي الأمثل لسحب عينة قوامها 262 فلاحا سنة 2015. واعتمد مقاربة مقارنة، اعتمادا على أسلوبين من التحليل: كمي ونوعي، على مستوى الوحدة الزراعية–الإيكولوجية. وقد تطلب اختبار الفرض الإحصائي، استعمال الإحصاء الاستدلالي. وبناء على الوسائل المقترحة لمعالجة مشكلة البحث، تم التوصل إلى: كون زراعة الحبوب (القمح بنوعيه، والشعير، والذرة) تشكل عماد اختيارات الفلاحين بالوحدة الزراعية –الإيكولوجية دكالة – عبدة". وسجلت الدراسة وجود

* أستاذ باحث، مختبر التحولات البيئية وإعداد التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني. الدار البيضاء

** طالبة باحثة بمركز الدكتوراه "الإنسان والمجال والتواصل والفنون" وحدة "التحولات البيئية وإعداد التراب" كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

تأثير عامل تمثل التغايرية المطرية الفصلي في قرارات الفلاحين الزراعية، من خلال الدورة الزراعية المكونة من ثلاثة فصول. وتعتبر التغايرية المطرية الفصلية العامل الإيكولوجي الأساسي المؤثر في اختيارات الفلاحين، نتيجة عدم انتظام التساقطات كما وكيفا. ويعد الجفاف من أهم مظاهرها، بتأثيره أكثر على المزروعات البورية.

الكلمات المفتاحية: اتخاذ القرار، أنظمة زراعية، تغايرية مطرية فصلية، تمثلات الفلاحين، وحدة زراعية –إيكولوجية.

Résumé

Cette recherche traite la question de la prise de décision chez des agriculteurs de l'unité agro-écologique semi-aride de "Doukkala - Abda" (Maroc), en relation avec la variabilité pluviométrique. La présente étude tente de répondre à la problématique suivante : la représentation de la variabilité pluviométrique saisonnière a-t-elle un impact négatif sur les décisions agricoles des agriculteurs en milieu semi-aride de "Doukkala - Abda » ?
L'objectif de cette étude est de tester l'usage de l'hypothèse nulle suivante : Il n'y a pas de différences statistiquement significatives (H0) dans les décisions agricoles des agriculteurs selon leur représentation de la variabilité pluviométrique saisonnière. Le test s'est basé sur les données d'un échantillon terrain stratifié optimal, constitué de 262 agriculteurs (2015).
L'analyse s'est appuyée sur l'approche comparative, quantitative et qualitative au niveau de l'unité agro-écologique sujet de l'étude. Les tests ont nécessité l'utilisation des statistiques inférentielles. Cette méthode a révélé que le blé tendre et dur, l'orge et le maïs, constituent les choix principaux des agriculteurs dans l'unité agro-écologique de "Doukkala - Abda".
L'étude a également révélé que la représentation de la variabilité pluviométrique saisonnière a un effet sur les décisions agricoles des agriculteurs, à travers un cycle agricole composé de trois saisons.

Mots clés : prise de décision, systèmes agricoles semi-aride, variabilité pluviométrique saisonnière, représentation des agriculteurs, unité agro-écologique.

1. مقدمة ومنهجية العمل

1.1. مقدمة

أولا: السياق العام

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل إشكالية قرارات الفلاحين في الأنظمة الزراعية وعلاقتها بتمثلات التغايرية المناخية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب: حالة الوحدة الزراعية الإيكولوجية "دكالة–عبدة" (unité agro-écologique) (الشكل 1). تنتمي هذه الوحدة الزراعية – الإيكولوجية إلى المجموعة الزراعية الإيكولوجية (ensemble agro-écologique) المسماة الهضاب الأطلنتية ذات البور الملائم للزراعة. وتصنف مناخيا بأنها شبه جافة. إذ يقل المعدل السنوي للتساقطات المطرية بها عن 400 ملم (Atlas de l'agriculture Marocaine,2008 ; p30). تمتد الوحدة الزراعية الإيكولوجية على أقاليم الجديدة وسيدي بنور وأسفي. تمثل المساحات الصالحة للزراعة بها أزيد من 66 بالمائة، كما تمثل الأراضي المخصصة للحبوب والبوار زهاء 55 بالمائة. ويمثل مؤشر أهمية الفلاحة 18 بالمائة وهو الأعلى مقارنة بباقي الوحدات الزراعية الإيكولوجية بالمغرب (Atlas de l'agriculture Marocaine, 2008 ; p83). سنحاول طرح إشكالية البحث في إطار هذا السياق العام.

الشكل 1: موقع وحدات المعاينة المجالية في إطار

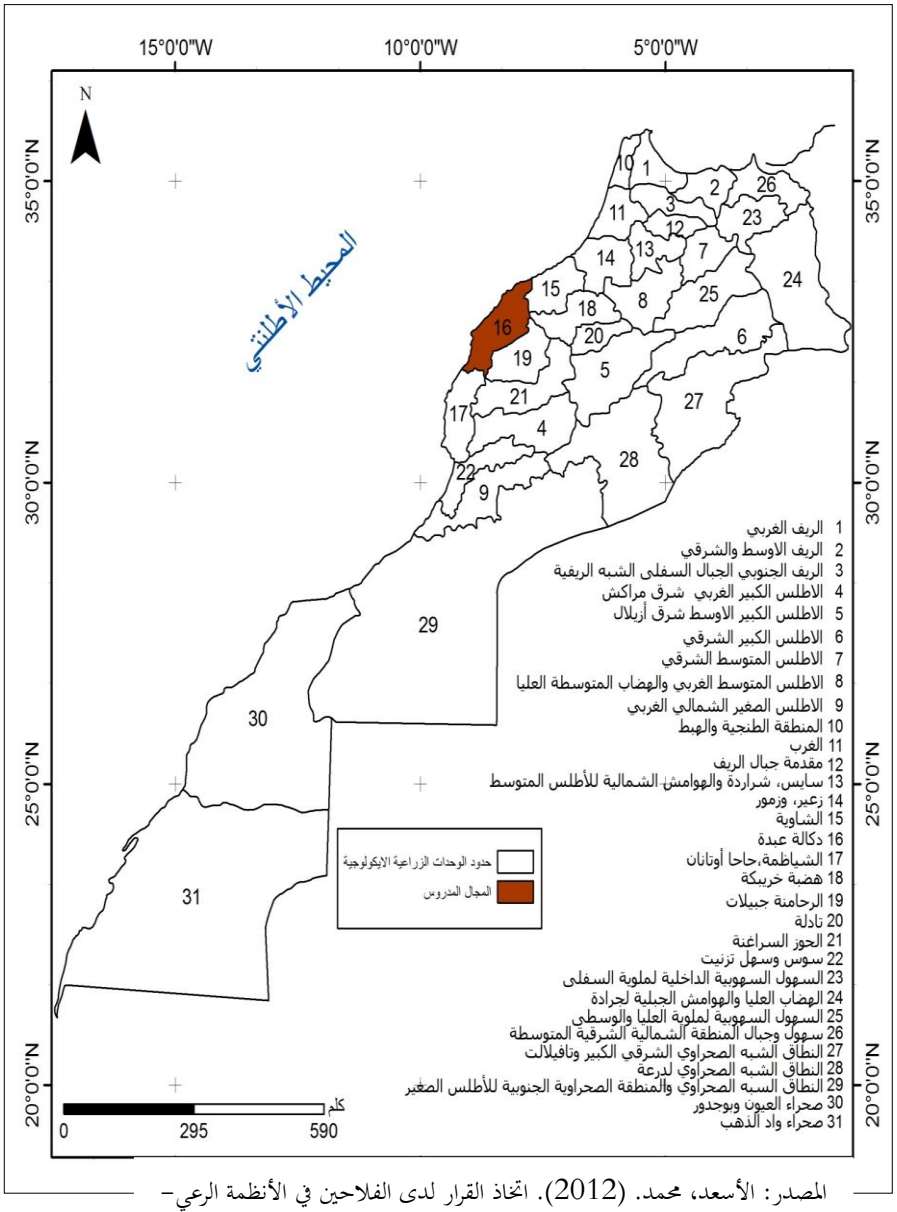

المصدر: الأسعد، محمد. (2012). اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-

الزراعية بالسئات شبه الجافة بالمغرب- دراسة في الايكولوجية الثقافية – منشورات

الشكل 2: توطين المجال

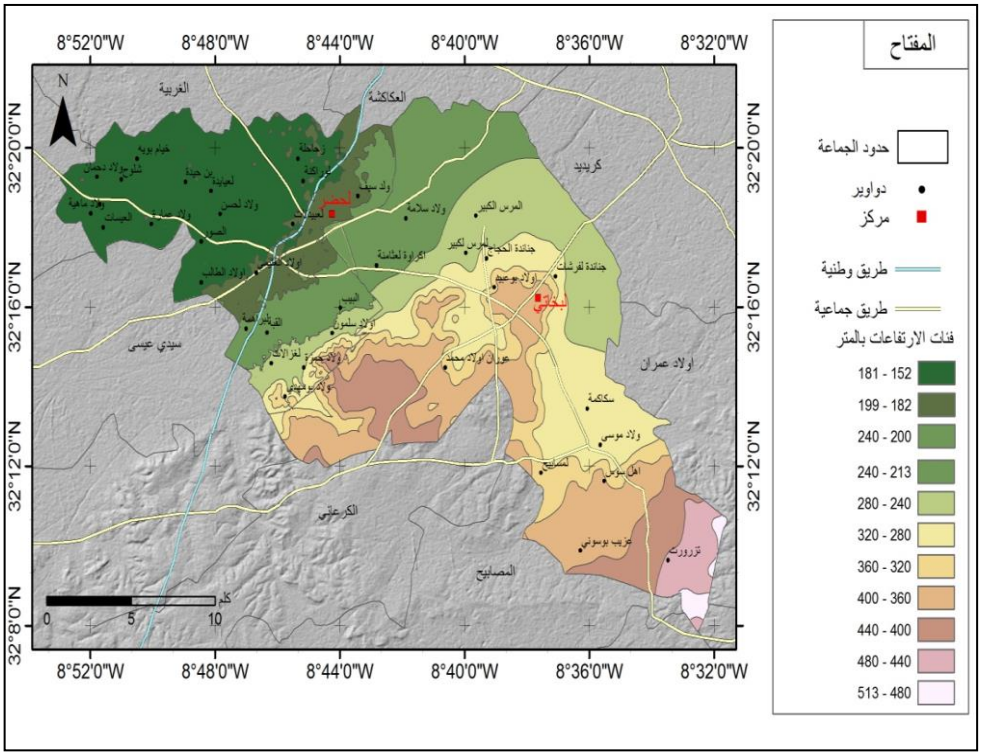

ثانيا: المفاهيم الإجرائية

إن المفاهيم الرئيسة التي يتمحور حولها البحث هي: اتخاذ القرار (prise de décision) في الأنظمة الزراعية وتمثلات (représentation) التغايرية المناخية (variabilité climatique)» القرار تدبير يتخذ قصد إنجاز فعل معين. ويتم بموجبه تحديد الاختيارات سواء بشكل واع أو بشكل غير واع. وتخضع القرارات لمسلسل احتمالي يبدأ بتحديد الأهداف نتيجة لمثيرات معينة تحدد نوعية المعلومات التي يكونها الفرد والتي تمكنه من اختيار نوعية القرار. ولا يمكن عزل القرارات في الأنظمة الرعي-زراعية عن محيطها الايكو- ثقافي؛ إذ يتخذ الفلاح قراراته بناء على تفاعل العوامل الإيكولوجية بالنسق الثقافي من أجل تحقيق غايات محددة، جوهرها البحث عن الانتظام والتكيف. وتعتبر الإيكولوجية الثقافية الإطار الفكري الملائم

لإدراك قرار الفلاح في محيطه الطبيعي والثقافي " (الأسعد، 2012، ص39-40). ويرتبط موضوع اتخاذ القرار بمفهوم الأنظمة الزراعية في هذه الدراسة التي تتمثل في اختيارات الفلاحين في الزراعة بالبيئات شبه الجافة؛ إذ يتكون النظام الزراعي من اختيارات أنواع المزروعات الأساسية، وأنواع المزروعات التكميلية. أما مفهوم التغايرية المناخية (variabilité climatique) فيختلف حسب الفترة التي يسجل فيها العجز المائي خلال الدورة الزراعية، ومن أجل تحديد الفصول في علاقتها باختيارات الفلاحين، تم تقسيم دورة نموها الزراعي إلى ثلاث فترات، هي: فترة الحرث الزراعي: بداية الدورة (أكتوبر – نونبر- دجنبر) و فترة النمو النباتي: وسط الدورة (يناير – فبراير) وفترة الحصاد وجمع المحاصيل: نهاية الدورة (مارس –أبريل- ماي) (Gharrous,2005,p 198)، تعتبر التغايرية المطرية من مثيرات قرارات الفلاحين الزراعية خصوصا خلال بداية الدورة الزراعية(Benaouda & Daiboun;2015,p31). أما مفهوم التمثل (représentation) فهو "موضوع" مشترك بين "الأنا" و"الآخرين". فهو مجموعة من الآراء المشتركة. وهو كذلك انعكاس للتجارب الفردية والممارسات الاجتماعية للأفراد (De Carlos, 2015 ;p46-47). ويختلف سلوك الفلاحين حسب تمثل كل دورة زراعية. تعتبر التمثلات من مثيرات قرارات الفلاحين الزراعية، ويقصد بها في هذه الدراسة تصورات الفلاحين المرتبطة بالتغايرية المناخية.

ثالثا: مشكلة البحث

يهتم هذا البحث بدراسة قرارات الفلاحين في الزراعة وعلاقتهما بتمثل التغايرية المناخية. ومن هذا المنطلق يمكن طرح السؤال الإشكالي التالي: " هل يؤثر تمثل التغايرية المطرية الفصلية سلبا في اتخاذ القرارات الزراعية لدى الفلاحين بالبيئات شبه الجافة بالنظر إلى الوحدة الزراعية – الإيكولوجية "دكالة – عبدة"؟

تتوخى الدراسة اختبار مشكلة البحث باعتماد الفرض الإحصائي الأساس ($Hypothèse_0$) nulle H التالي:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في قرارات الفلاحين الزراعية حسب تمثل التغايرية المطرية الفصلية.

رابعا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وصف أشكال قرارات الفلاحين الزراعية بالوحدة الزراعية الايكولوجية "دكالة عبدة".
- استجلاء علاقة قرارات الفلاحين في الزراعة، بتمثلاتهم للتغايرية المناخية (التساقطات المطرية الفصلية حسب الدورات الزراعية) بالوحدة الزراعية الايكولوجية "دكالة عبدة".

2.1. منهجية البحث

أولا: أدوات جمع البيانات: تم اختيار 20% من مجموع الدواوير من كل جماعة بالاعتماد على الخرائط المساحية التي تم تقسيمها مساحيا حسب الدواوير، وترقيمها، وسحبها بالاعتماد على جدول الأرقام العشوائية. نهج البحث الأسلوب الميداني لجمع البيانات، لهذا تم اختيار طريقة السحب الطبقي الأمثل (échantillon stratifié optimal) (الأسعد، 2006، ص7) لسحب عينة قوامها 262 فلاحا سنة 2015. اعتمدنا في هذا البحث على استمارة مرمزة، ذات أسئلة مغلقة ونصف مفتوحة، تم ملؤها خلال خريف سنة 2015. تتكون استمارة البحث من قسمين رئيسيين هما: (ا) المتغيرات المستقلة التي تتعلق بالعوامل المفسرة، أو ما يطلق عليه مثيرات القرار. وتتكون من: تمثل التساقطات المطرية (فترات الإنبات)؛ (ب) المتغيرات التابعة التي تشكل موضوع البحث والمتمثلة في قرارات الفلاحين الزراعية. وثم التحقق من صدق وبناء الاستمارة بإجراء اختبار قبلي للتأكد من فاعلية الاستمارة في جمع البيانات اللازمة بالجودة المطلوبة، وقد تم اختبارها في صيف سنة 2015، على 50 فلاحا تم اختيارهم عشوائيا.

ثانيا: أدوات المعالجة: استخدمت مجموعة من الأدوات الإحصائية لاختبار فرضيات البحث. ومن أهم تلك الأدوات اختبار الدلالة كا^2 (Chi-Square) ومعامل تقديره (V de Cramer)، وذلك باحتمال 0.05 لقبول أو رفض فرض العدم (H_o). واعتمدنا كذلك على التحليل العاملي لتفسير معاملات الارتباطات الموجبة التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات، وبمعنى آخر تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولا إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات.

تم اختيار المنهج النسقي (وصف ثم تفسير) لوصف أشكال القرارات في الزراعة وربط علاقتها بتمثل التغايرية المناخية من طرف الفلاح.

2. أشكال قرارات الفلاحين الزراعية بالوحدة الزراعية –الايكولوجية "دكالة – عبدة"

2–1: توزيع مساحة الأراضي الزراعية

سنبدأ باستعراض النتائج المتعلقة بتوزيع مساحة الأراضي الزراعية بالمجالات المعنية بالدراسة، عبر التطرق إلى المساحة الصالحة للزراعة، ومساحة كل من الأراضي البورية والأراضي المسقية. ثم ننتقل إلى دراسة نتائج اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات الأساسية (القمح الصلب، والقمح الطري، والشعير، والذرة)، والمزروعات التكميلية (المزروعات العلفية، والبقلية) بالنسبة لكل جماعة على حدة.

تمثل الخرائط استعمال الأرض بالمجالات المدروسة في سنتين مرجعيتين هما: 1986 و2016؛ حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي المزروعة بجماعة البخاتي كانت تمثل 85% من المساحة الإجمالية للجماعة سنة 1986، فأصبحت تمثل سنة 2016 نسبة 80%، أي بتراجع لا يتجاوز نسبة 5 %. أما بجماعة الحضر فقد بلغت نسبة أراضيها الزراعية 71% من المساحة الإجمالية للجماعة سنة 1986، لتصل سنة 2016 إلى نسبة 86% بالوحدة الزراعية الإيكولوجية "دكالة–عبدة".

نستنتج أن المساحة الأراضي المزرعة عرفت تغيرا طفيفا ما بين 1986 و2016 بالوحدة الزراعية الإيكولوجية.

الشكل 3: استعمال الأرض بجماعة البخاتي 1986

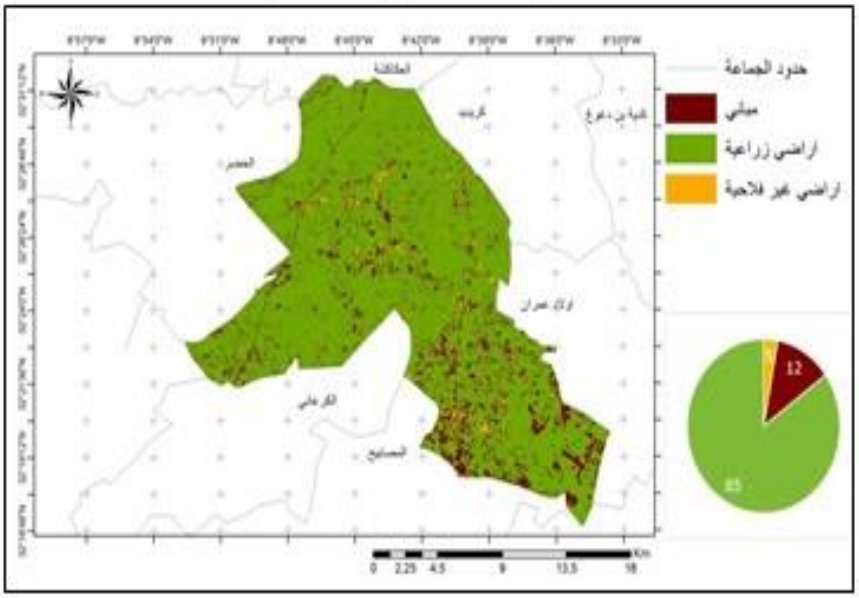

المصدر: صور فضائية من القمر الاصطناعي Landsat 8 و Landsat 7 مارس 1986

الشكل 4: استعمال الأرض بجماعة البخاتي 2016

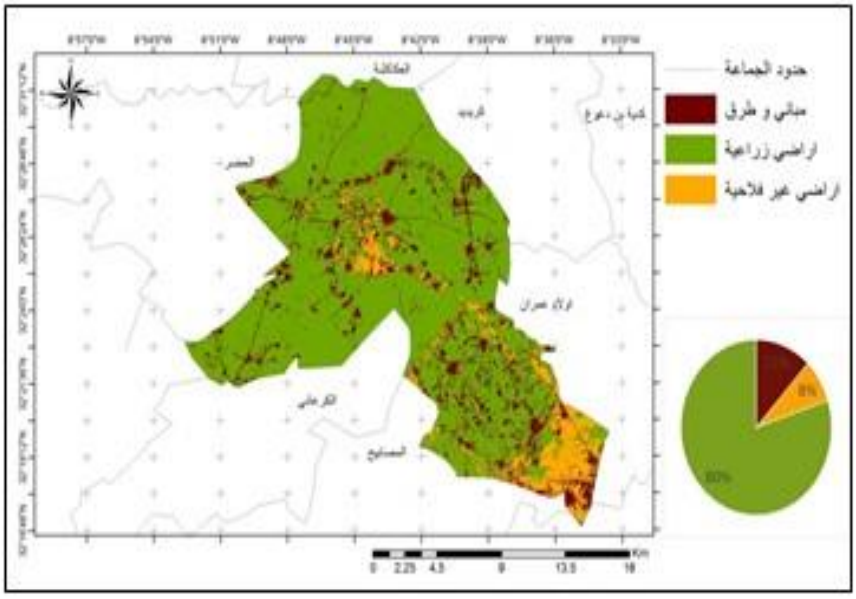

الشكل 5: استعمال الأرض بجماعة الحضر 1986

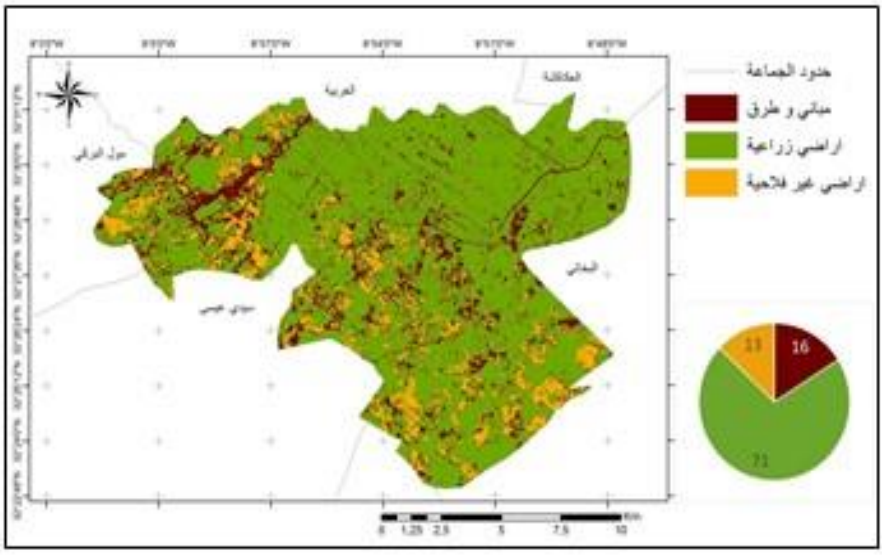

المصدر: صور فضائية من القمر الاصطناعي Landsat 8 و Landsat 7 مارس 2016

الشكل 6: استعمال الأرض بجماعة الحضر 2016

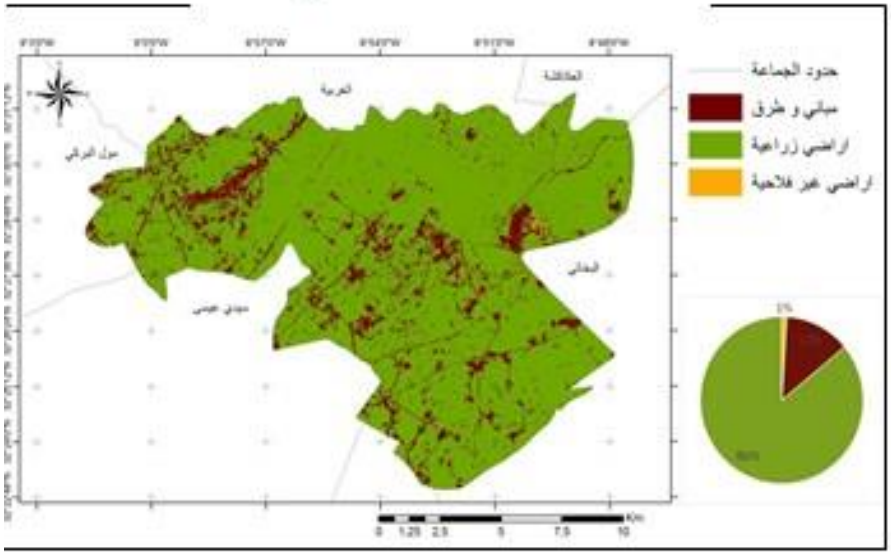

المصدر: صور فضائية من القمر الاصطناعي Landsat 8 و Landsat 7 مارس 2016

2-2: اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات الأساسية والتكميلية

تغطي الأراضي البورية مساحة مهمة تتعدى 90% من المساحة الصالحة للزراعة بالجماعات المدروسة؛ تحتل جماعة البخاتي الصدارة بحوالي 18822هكتار، متبوعة بجماعة لحضر بحوالي 7250هكتار. تشغل الأراضي المسقية بالجماعات المدروسة مساحة ضعيفة لا تتجاوز 10% من المساحة الصالحة للزراعة؛ حيث تحتل جماعة لحضر الصدارة بمساحة 5251 هكتار، متبوعة بجماعة البخاتي بمساحة تقدر بحوالي 2000 هكتار من المساحات المروية بالوحدة الايكولوجية "دكالة- عبدة"، لأن الجماعتين تستفيدان من السقي بواسطة قنوات الري انطلاقا من حوض أم الربيع. تحتل الحبوب مركز الصدارة؛ تصل مساحتها بجماعة البخاتي إلى 82% من المساحة الصالحة للزراعة، تليها جماعة الحضر بنسبة تصل إلى81 % من مساحتها الصالحة للزراعة.

الشكل 7: أشكال اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات الأساسية بجماعة االبخاتي

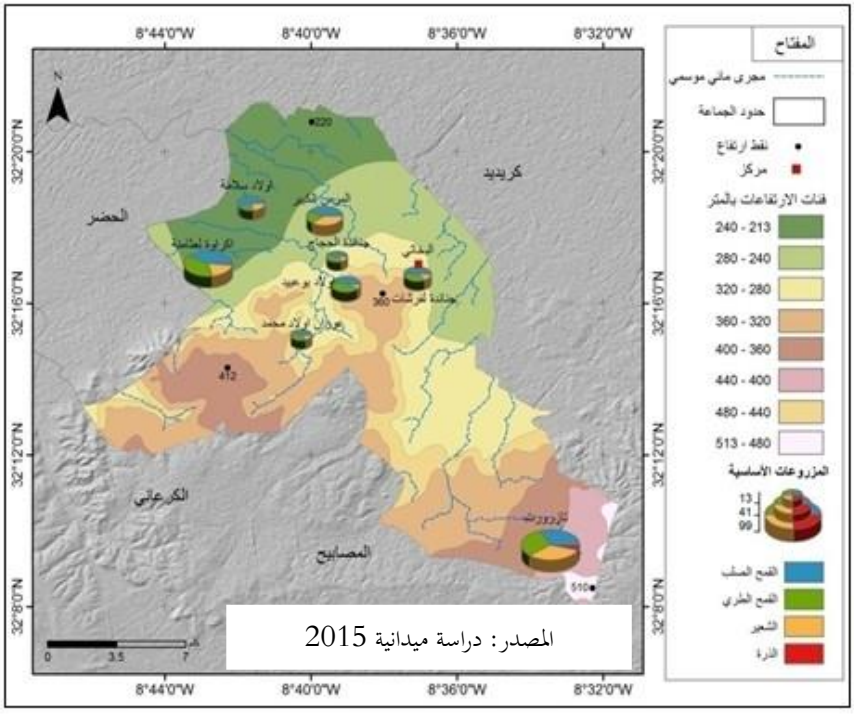

الشكل 8: أشكال اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات الأساسية بجماعة الحضر

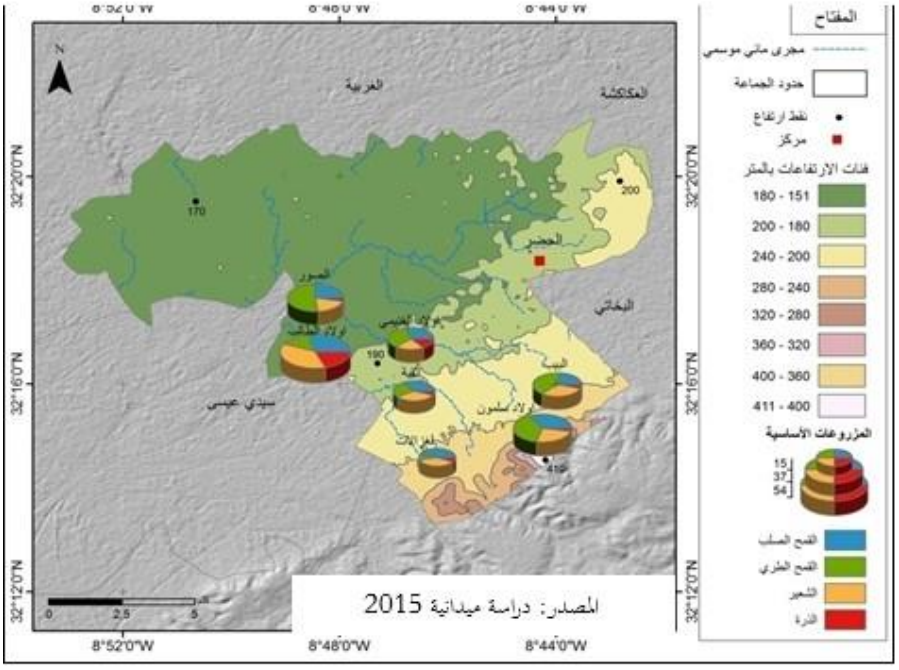

تمثل الخريطتان أعلاه أشكال اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات الأساسية في البيئات شبه الجافة بجماعتي الحضر والبخاتي:

الاختيار الأول: زراعة القمح الصلب: أسفرت نتائج البحث عن اختيار أكثر من 74% من الفلاحين لممارسة زراعة القمح الصلب بالمجالات المدروسة، مع تباين النسبة من جماعة لأخرى؛ شكلت نسبة اختيارات الفلاحين لزراعة القمح الصلب بجماعة البخاتي 49 % مقابل 65 % بجماعة الحضر، ويأتي القمح الصلب عموما في مقدمة اختيارات الفلاحين في المناطق المدروسة، مغطيا أكثر من نصف المساحة المخصصة لزراعة القمح، وهو ما يفسر بكونه يشكل على الدوام الغذاء الأساسي المفضل لدى غالبية السكان، رغم منافسته من قبل القمح اللين (فرينة) الذي يتحمل الجفاف أكثر، والذي أخذ يوسع مساحته تدريجيا على حساب القمح الصلب والشعير.

الاختيار الثاني: زراعة الشعير: تظهر نتائج البحث اختيار 55 %من الفلاحين لزراعة الشعير بمجموع المجالات المدروسة، مع تسجيل تباين في النسب من جماعة لأخرى؛ تأتي جماعة الحضر في المرتبة الأولى بنسبة 65% ثم جماعة البخاتي بنسبة 29%. إن احتلال الشعير للمرتبة الثانية بالنسبة لاختيارات الفلاحين، يفسره الانتشار الكبير لمجاله الذي راح يغطي مساحة مهمة من الأراضي المخصصة للحبوب. ذلك أن الشعير، وإن كان قد فقد أهميته الغذائية لصالح القمح، فإن مركزه قد تعزز باستمرار كعلف للمواشي، وقد زاد من أهمية الشعير أيضا، إمكانية استعماله على أوجه عدة متكاملة زمنيا: إما على شكل علف أخضر، أو على شكل حبوب، أو على شكل كميات مهمة من التبن. ولأن الشعير هو أكثر ملاءمة لتقلبات أحوال الطقس والمناخ، فإنه يضمن مردودا أعلى، خصوصا في السنوات المطيرة في هذه المناطق الشبه الجافة، حيث تسود هذه الزراعة الأصيلة التي دأبت عقودا وقرونا تغذي العباد والأنعام في الأرياف والحواضر على حد السواء (بلفقه، 1983، ص31).

الاختيار الثالث: زراعة القمح الطري: أبانت النتائج اختيار ما يربو عن 58% من الفلاحين بمجموع المجالات المدروسة لزراعة القمح الطري مع ملاحظة تباين واضح على مستوى الجماعات وتأتي جماعة الحضر في المرتبة الأولى بنسبة فاقت 61%، تليها جماعة البخاتي بنسبة 57%.

الاختيار الرابع: زراعة الذرة: كشفت نتائج البحث اختيار 9% من الفلاحين لزراعة الذرة بالمجالات المعنية بالدراسة. تحتل جماعة الحضر المرتبة الأولى بنسبة 18%، متبوعة بجماعة البخاتي بنسبة 3%.

الاختيار الخامس: المزروعات البقلية والمزروعات العلفية: تأتي جماعة الحضر في المقدمة بنسبة 54% من الفلاحين الذين اختاروا زراعة البقوليات، تليها جماعة البخاتي بنسبة 46%، مقابل اختيار 10% من الفلاحين ممارسة الزراعة العلفية بجماعة الحضر و4% بجماعة البخاتي.

2-3: مواقف الفلاحين من ممارسة النشاط الزراعي

سنتطرق هنا إلى مواقف الفلاحين من ممارسة نشاطهم الزراعي من خلال مستويين: يتعلق أولهما بالتعرف على مدى رضى الفلاحين عن ممارسة النشاط الزراعي، بينما يهتم المستوى الثاني بدراسة أسباب عدم رضى الفلاحين عن مزاولة نشاطهم الزراعي.

أ. رضى الفلاحين عن ممارسة النشاط الزراعي

أعرب 59% من الفلاحين بالوحدة الزراعية الإيكولوجية "دكالة عبدة" عن رضاهم عن ممارسة النشاط الزراعي (52% راضون، و7% راضون جدا) مقابل 40% الذين عبروا عن عدم الرضى (21% غير راضين بشدة، 19% غير راضين)، وظلت نسبة 1% من الفلاحين محايدة.

صرح معظم الفلاحين بجماعة الحضر بما مجموعه 70 % عن رضاهم عن ممارسة الزراعة (61% راضون، و9% راضون جدا)، في مقابل 29 % من الفلاحين الذين أبدوا عدم الرضى (20% غير راضين بشدة، و9% غير راضين) وظلت نسبة المحايدين مستقرة في 1%. بينما أكد 52% من الفلاحين في جماعة البخاتي رضاهم عن مزاولة النشاط الزراعي، في حين مثلت نسبة الفلاحين غير الراضين عن هذا النشاط 47%، كما أن نسبة 1% منهم كانت محايدة.

ت. أسباب عدم رضى الفلاحين عن مزاولة النشاط الزراعي

يوضح هذا الرسم البياني علاقة أسباب عدم الرضى بمتغير الجماعة؛ حيث تتنوع الأسباب المفسرة لعدم رضى الفلاحين عن مزاولة النشاط الزراعي في المجالات المعنية بالدراسة. ويلاحظ وجود ارتباط موجب ومتجانس بين العوامل المفسرة لعدم الرضى ومتغير الجماعة، حيث: تحتل الأسباب المرتبطة بارتفاع التكلفة المادية الرتبة الأولى في تفسير عدم رضى الفلاحين عن ممارسة النشاط الزراعي بنسبة 42% بجماعة البخاتي، متبوعة بضيق المساحة بنسبة 33%، ونقص الوسائل التقنية بنسبة 25%.

الشكل 9: التحليل العاملي لأسباب عدم الرضى عن مزاولة النشاط الزراعي

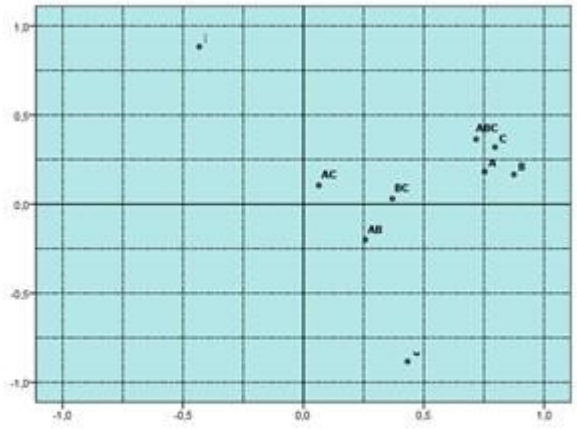

المصدر الاحصائي: عمل ميداني 2015

أ: الحضر ب: البخاتي

A: ضيق المساحة الزراعية B: ارتفاع التكاليف C: نقص الوسائل

بينما تتميز جماعة الحضر بضعف عدد الفلاحين الذين أبدوا عدم رضي عن ممارسة النشاط الزراعي وهو ما يظهر جليا في الرسم البياني، ويعزى عدم رضى الفلاحين بجماعة الحضر إلى نقص الوسائل التقنية وارتفاع التكاليف العمليات الزراعية.

2-4: مواقف الفلاحين من التجديد الزراعي

سنستعرض، هنا، كل ما يتعلق بمواقف الفلاحين من اختيار التجديد الزراعي رفضا أو قبولا؛ وذلك بدءا بدراسة اختيارات الفلاحين لأنواع التجديد الزراعي، ووصولا إلى دراسة أسباب رفض الفلاحين للتجديد الزراعي.

أ.اختيار الفلاحين للتجديد الزراعي

الشكل 10: التحليل العاملي لعلاقة اختيار أنواع التجديد الزراعي بالمجالات الدراسة

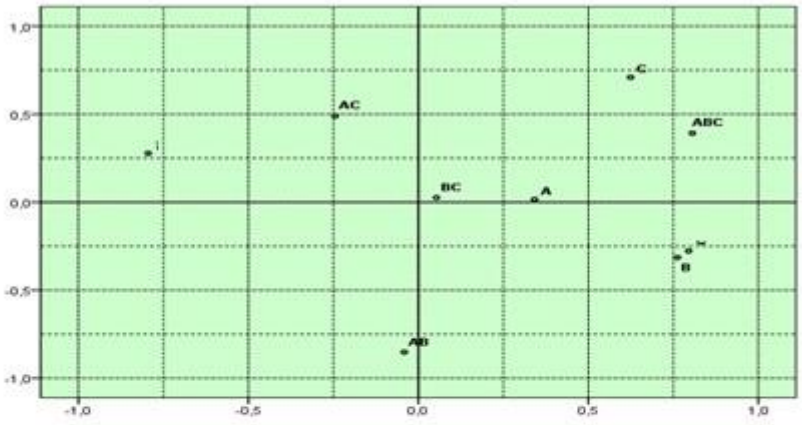

المصدر الاحصائي: عمل ميداني 2015

أ: الحضر ب: البخاتي

A أنواع جديدة من الحبوب.

B : منتوجات ذات قيمة مضافة وأقل عرضة لتقلبات المناخية

(أشجار الزيتون، اللوز، الخروب، الصبار) .

C : استعمال تقنيات وأساليب ترفع من المردودية (تقنية البذر المباشر، التجميع)

يبين هذا الرسم البياني علاقة اختيار أنواع التجديد الزراعي بمتغير الجماعة؛ حيث تتنوع اختيارات الفلاحين لأنواع التجديد الزراعي بالمجالات المدروسة. ويلاحظ وجود علاقة التجانس بين أنواع التجديد ومتغير الجماعة، حيث:

يحتل الاختيار المتعلق بأنواع الحبوب الجديدة الصدارة ضمن اختيارات الفلاحين لأنواع التجديد الزراعي بنسبة تناهز 39%، متبوعة باختيار المنتوجات ذات القيمة المضافة وأقل عرضة لتقلبات المناخية (أشجار الزيتون، اللوز، الخروب، الصبار) بنسبة تتجاوز 35%، ثم التقنيات والأساليب

الزراعية (تقنية البذر المباشر [77] التجميع[78]). بنسبة تصل إلى 26% بجماعة البخاتي. بينما يحظى اختيار أنواع الحبوب الجديدة باهتمام فلاحي جماعة الحضر بنسبة 54%، متبوعة باختيار منتوجات ذات القيمة المضافة، والتقنيات والأساليب الزراعية الجديدة بنسبة لا تتجاوز 23% لكل اختيار منهما.

ب. أسباب رفض الفلاحين للتجديد الزراعي

عبر ما يزيد عن 48% من الفلاحين في جماعة البخاتي عن رفضهم للتجديد الزراعي بسبب ارتفاع التكاليف بنسبة 39%، ونقص في الوسائل التقنية بنسبة 13%. كما أكد 43% من الفلاحين بجماعة الحضر رفضهم بسبب ارتفاع التكاليف المادية، تليها نقص الوسائل التقنية بنسبة 33%، ثم ضيق المساحة الزراعية بنسبة لا تتجاوز 24% بالوحدة الايكولوجية "دكالة عبدة".

2. علاقة قرارات الفلاحين في الأنظمة الزراعية بتمثلات التغايرية المناخية بالوحدة الزراعية –الايكولوجية "دكالة عبدة"

3. 1. الاتجاه العام للتغايرية المناخية بالوحدة الزراعية الايكولوجية دكالة عبدة[1]

تمثل المبيانات كمية التساقطات خلال الدورات الزراعية بمحطتي أسفي وسطات ما بين سنتي 1985 و2016؛ حيث يلاحظ تطور مطري متباين حسب الدورة الزراعية:

[77] **تقنية البذر المباشر**: هي تقنية تعتمد على الزرع بدون حرث، وتساهم في تحسين انتاج القمح، وذلك بفضل تحسين قدرة التربة على الحفاظ على مياه الأمطار. كما يمكن البذر المباشر من تحسين نسبة المواد العضوية في التربة ويقلل من انبعاثات الكاربون. ومن ثم المساهمة في التخفيف من التغيرات المناخية. يحسن البذر المباشر أيضا جودة التربة مقارنة مع البذر العادي، لكن ذلك يتطلب ترك 50% من بقايا المحاصيل للتقليل من التعرية المائية. (التقرير السنوي 2011 للمعهد الوطني للبحث الزراعي، ص17).

[78] **التجميع**: معناه أن يلتف عدد معين من المزارعين الصغار والمتوسطين في منطقة معينة، حول مزارع كبير يلعب دور الزعامة التنظيمية حسب نماذج محددة، وذلك في إطار دينامية تحديثية عامة (أقصبي،2014، ص14). ويدخل التجميع ضمن الدعامة الأولى في مخطط المغرب الاخضر.

الشكل 11: الاتجاه العام للتساقطات المطرية في بداية الدورة الزراعية (أكتوبر– نونبر– دجنبر) بمحطة أسفي ما بين سنتي 1985 و2016 بالمليمتر (mm)

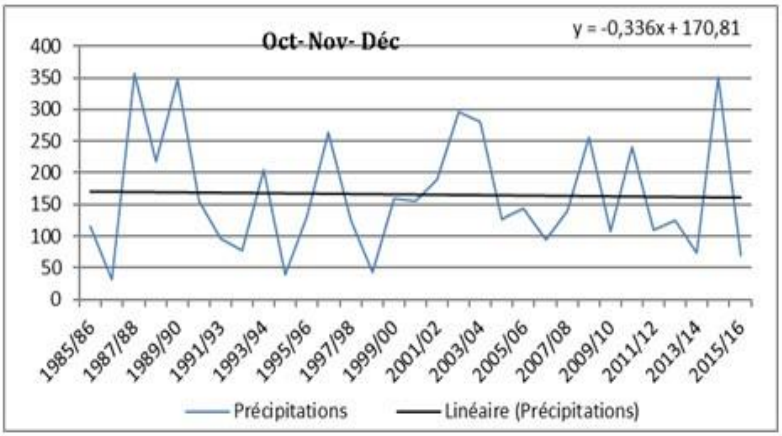

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، الدار البيضاء 2017

الشكل 12: الاتجاه العام للتساقطات المطرية في وسط الدورة الزراعية (يناير–فبراير) بمحطة أسفي ما بين سنتي 1985 و2016 بالمليمتر (mm)

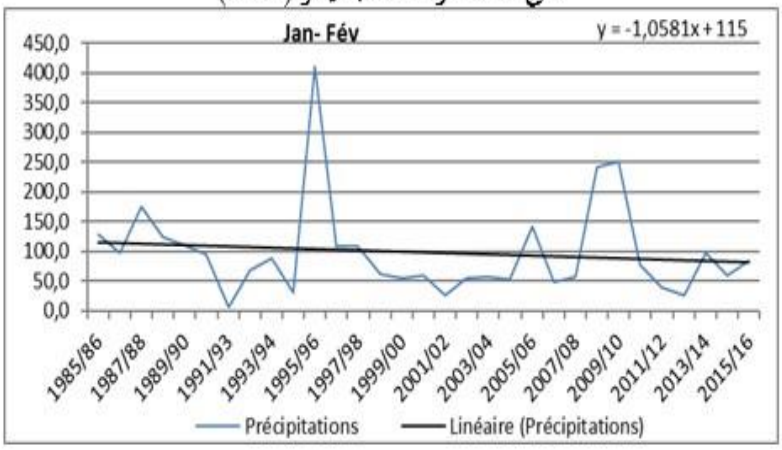

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، الدار البيضاء 2017

الشكل 13: الاتجاه العام للتساقطات المطرية في نهاية الدورة الزراعية (مارس–أبريل) بمحطة أسفي ما بين سنتي 1985 و2016 بالمليمتر (mm)

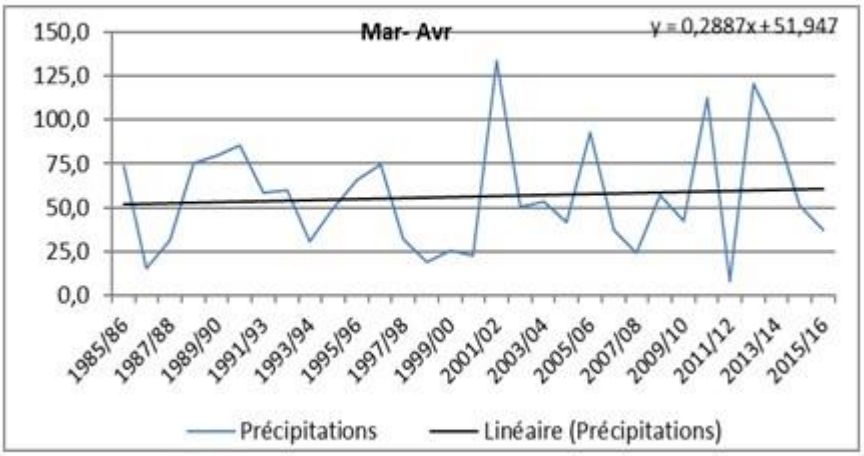

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، الدار البيضاء 2017

سجلت أمطار نهاية الدورة الزراعية بمحطة "أسفي" نزعة إيجابية نحو الترطيب حيث وصلت درجة ميل الاتجاه العام للتساقطات المطرية نهاية الدورة 0,28. في حين تتميز بداية الدورة ووسط الدورة بنزعة تطورية نحو تناقص كمية الأمطار؛ حيث بلغت درجة الميل في بداية الدورة 0,33- وفي وسط الدورة 1,05-. نستنتج أن كمية التساقطات تتميز بنزعات متباينة، حسب مراحل الدورة الزراعية. سجلت أمطار بداية ووسط الدورة نزعة قوية نحو الانخفاض، بينما سجلت أمطار نهاية الدورة الزراعية نزعة إيجابية نحو الترطيب.

تتبوأ وسط الدورة الزراعية بمحطة "أسفي" الصدارة من حيث حدة التغايرية المطرية، إذ تصل إلى أقصى درجة لها بمعامل تباين يتجاوز 82% وهذا يعني أن معظم السنوات تنحرف فيها التساقطات كثيرا عن المعدل، متبوعة بنهاية الدورة حيث يصل معامل التباين 62,5%، ثم بداية الدورة بنسبة 56,6%. نستنتج مما سبق: أن بداية الدورة الزراعية تنفرد بانخفاض ملموس في التغايرية المطرية، متبوعة بنهاية الدورة في المرتبة الثانية، بينما تخضع وسط الدورة لأقوى درجات التغايرية المطرية. وتعتبر بداية الدورة الزراعية أكثر الفترات مطرا، فهي تسجل كميات مهمة من

التساقطات بمحطة "أسفي". وتحتل أمطار وسط الدورة المرتبة الثانية بنسبة 39% لكل محطة، مع تسجيل أعلى كمية للتساقطات في شهر يناير. وتتسم كمية أمطار نهاية الدورة بالضعف نسبيا، حيث تصل نسبتها بمحطة "أسفي" إلى 21%، بينما تسجل أعلى كمية للتساقطات بشهر مارس.

3-2. علاقة قرارات الفلاحين الزراعية بتمثل التغايرية المطرية الفصلية بالوحدة الزراعية – الايكولوجية "دكالة عبدة"

فترة النمو النباتي: ترى نسبة كبيرة من الفلاحين أن التغايرية المطرية في فترة النمو النباتي، أي وسط الدورة الزراعية وبالضبط خلال شهري (يناير، فبراير)، تؤثر سلبا على إنتاج الحبوب. وقد تشكلت تلك النسبة من 60% من الفلاحين بجماعة "الحضر"، متبوعة بنسبة 47% بجماعة "البخاتي" بالوحدة الإيكولوجية "دكالة-عبدة".

ترى نسبة مهمة أخرى من الفلاحين أن التغايرية المطرية في فترة الحصاد خلال نهاية الدورة الزراعية (مارس، أبريل، ماي) تنعكس سلبا على الإنتاج السنوي من الحبوب. نسبة 39% بجماعة "البخاتي" و33% بجماعة "الحضر".

فترة الحرث: ترى نسبة ضعيفة من الفلاحين أن التغايرية المطرية في فترة الحرث خلال بداية الدورة الزراعية (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) يكون تأثيرها سلبيا على إنتاج الحبوب. تصل النسبة إلى 14% بجماعة البخاتي متبوعة بنسبة 7% بجماعة الحضر.

نستنتج مما سبق:

– أن فترة النمو النباتي في وسط الدورة الزراعية (يناير، فبراير) تعتبر الفترة الأكثر تأثرا بالتغايرية المطرية، متبوعة بفترة الحصاد خلال نهاية الدورة الزراعية (مارس، أبريل، ماي)، ثم فترة الحرث في بداية الدورة الزراعية (أكتوبر، نونبر، دجنبر).

– تعتبر فترتا النمو النباتي والحصاد الأشد تأثرا بالتغايرية المطرية، نظرا للتأثير القوي التي تمارسه تساقطات هاتين الفترتين على المردود الزراعي، لأنها تتوافق مع الفترات التي تصل فيها المزروعات مراحل الإسبال وتكوّن الحب والنضج، حيث تتكون حبوب السنابل وتتفتح، وتظل هذه

العمليات رهينة بكمية التساقطات خصوصا ما بين شهري فبراير وأبريل. أما أمطار فترة الحرث في بداية الدورة الزراعية (أكتوبر، نونبر، دجنبر) فتعتبر الأقل تأثيرا على مردود المزروعات، نظرا لكون هذه الفترة تقترن مع الفترة الأولى من الدورة الزراعية أي مرحلة "الانتاش". إضافة إلى أن بعض الفلاحين قد يؤجلون إعداد وحرث أراضيهم إلى وسط الدورة، إما بسبب الجفاف الخريفي أو لأنهم يزرعون جزء من أراضيهم بالمزروعات "المزوزية" أو لأسباب أخرى... لكن أمطار فترة الحرث تعتبر الأكثر تأثيرا من غيرها على المساحة المزروعة بالحبوب. وهكذا تزداد وتتناقص بتناقص أمطار بداية الدورة الزراعية، لأن عمليات إعداد الأرض وحرثها وبذرها، تتم في هذه الفترة خاصة بالنسبة للمزروعات "البكرية". ومن البديهي أن تتأثر هذه العمليات بالتغايرية المطرية التي تحصل في فترة الحرث، فجل الفلاحين، خاصة في أراضي البور، ينتظرون هطول الأمطار الأولى قصد البدء في إعداد أراضيهم الزراعية.

تكتسي إذن، أمطار فترتي النمو النباتي والحصاد أهمية قصوى بالنسبة لزراعة الحبوب نظرا لتزامنهما مع الفترات الحساسة في الدورة النباتية، وهي فترة يتوقف فيها استكمال نمو مزروعات الحبوب على كميات وافرة من الماء، كما أن أمطار فترة الحرث مهمة بدورها، لأنها تتحكم في المساحة الزراعية، وفي عملية إنتاش البذور.

– أكد غالبية الفلاحين بجماعتي الحضر والبخاتي أن فترة النمو النباتي هي الفترة الأكثر تأثرا من التغايرية المطرية بالنسبة للمزروعات الأساسية التي تشمل القمح بنوعيه الطري والصلب، والشعير والذرة. تليها فترة الحصاد وجمع الحبوب في الرتبة الثانية، بينما تعد فترة الحرث الفترة الأقل تأثرا بالتغايرية المطرية.

نستنتج مما سبق أن هناك ارتباطا بين فترات الدورة الزراعية واختيار أنواع المزروعات؛ أي أن الفلاحين أقروا بالفترات التي تتأثر بالتغايرية المطرية وفقا لنوع المزروع المختار؛ فمعظم الفلاحين الذين اختاروا زراعة القمح يعلمون جيدا أن هذا المزروع يعتبر من أهم المزروعات البورية التي تعتمد على كمية الأمطار ونظام توزيعها خصوصا أمطار وسط ونهاية الدورة لأنها تتحكم بدرجة

كبيرة في حجم إنتاج القمح ، وأن حدوث تغايرية مطرية في هاتين الفترتين سيؤثر سلبا على الإنتاج، في حين يبقى تأثير تساقطات بداية الدورة الزراعية ضعيفة الأثر على القمح الصلب.

– أما زراعة الذرة فتعتبر أكثر أنواع الحبوب تأثرا بالتغايرية المطرية؛ فالذرة تعتبر مزروعا ربيعيا بالدرجة الأولى، حيث تبدأ المراحل الأولى للدورة الإنباتية في نهاية فترة النمو النباتي وبداية فترة الحصاد لذلك يعتبر التوزيع الجيد للأمطار خلال وسط الدورة ونهاية الدورة الزراعية مهما في الحصول على موسم جيد من الذرة.

– يحتل الشعير المرتبة الثانية بعد الذرة من حيث درجة تأثره بالتغايرية المطرية، رغم تميزه على باقي أنواع الحبوب بتحمله للجفاف وقدرته على التأقلم مع جميع الظروف المناخية. فهو يتأثر بكمية التساقطات خلال فترتي النمو النباتي والحصاد على مستوى المردود، أما أمطار بداية الدورة فيبقى تأثيرها ضعيفا.

– تحتل فترة النمو النباتي المرتبة الأولى ضمن الفترة الأشد تأثرا من التغايرية المطرية بالنسبة للمزروعات التكميلية التي تهم جلبانة، والعدس، والشمندر، والفول. متبوعة بفترة الحصاد وجمع الحبوب في الرتبة الثانية وتشمل مزروعات الخرطال، والفصة. في حين تعتبر فترة الحرث الفترة الأقل تأثرا بالتغايرية المطرية.

نستنتج أن غالبية الفلاحين تؤكد على أهمية التساقطات في منتصف الدورة الزراعية (فترة النمو) بالنسبة للمزروعات التكميلية، تليها بدرجة أقل فترة الحصاد وجمع الحبوب، بينما تعد فترة الحرث الفترة الأقل تأثرا بالتغايرية المطرية.

3–3. الدلالة الإحصائية للفروقات المتعلقة بعلاقة اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات الأساسية والتكميلية بفترات التغايرية المطرية

بناء على حصيلة البحث، المتعلقة بدلالة الفروق المسجلة على مستوى علاقة متغير أنواع المزروعات الأساسية مع المتغيرات المستقلة فإن النتائج ا تظهر ما يلي:

– غياب وجود دلالة إحصائية في الفروق بالوحدة الزراعية الايكولوجية "دكالة عبدة" (الحضر والبخاتي) حسب متغيرات فترات التغايرية المطرية (فترة الحرث الزراعي: بداية الدورة، فترة النمو النباتي: وسط الدورة، فترة الحصاد وجمع الحبوب: نهاية الدورة)؛ حيث تتجاوز دلالة "كا^2 " 0.05 وبالتالي قبول فرض العدم (H_o).

يستخلص من نتائج البحث، أن الاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرات المستقلة مع متغير أنواع المزروعات الأساسية، ليست ذات دلالة إحصائية في اختيارات الفلاحين للمزروعات الأساسية حسب فترات التغايرية المطرية. وبالتالي فإن هذه المتغيرات لا تفسر لنا اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات الأساسية.

– تمثل دلالة الفروق المسجلة على مستوى علاقة أنواع المزروعات التكميلية مع المتغيرات المستقلة عدم وجود أي دلالة إحصائية بين الفروق حسب فترات التغايرية المطرية؛ إذ تتجاوز دلالة 0.05 وبالتالي قبول فرض العدم (H_o). بينما يسجل وجود دلالة إحصائية بين متغير فترة الحرث الزراعي: بداية الدورة، والمزروعات البقلية (الفول) والمزروعات الصناعية (الشمندر). حيت تقل دلالة "كا"^{2} عن 0.05، وبالتالي قبول الفرض البديل (H_1). كما يسجل كذلك ارتباط ضعيف حسب معامل الارتباط (V de Cramer) حيث لم تتجاوز قيمته 0,469.

يستخلص أن الاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير أنواع المزروعات الأساسية، ليست ذات دلالة إحصائية في اختيارات الفلاحين للمزروعات التكميلية حسب فترات التغايرية المطرية. وبالتالي فإن هذه العوامل لا تفسر لنا اختيارات الفلاحين لأنواع المزروعات التكميلية.

4– خلاصات ومناقشة

حاول البحث الإجابة عن سؤال إشكالي: **كيف يؤثر تمثل التغايرية المطرية (التساقطات الفصلية) في قرارات الفلاحين الزراعية بالوحدة الزراعية– الإيكولوجية "دكالة–عبدة"**؟ وقد خلصنا إلى:

اعتبار التساقطات المطرية مثيرا مركزيا في اتخاذ القرار؛ فالتقلبات الكبيرة التي تلحق نظام التساقطات السنوية والبيسنوية بالمجالات المدروسة انعكاسات بالغة الأثر على النشاط الفلاحي عموما والحبوب خصوصا، لكونها تزرع بعلية في أغلب الحالات وتهم كل مجالات الدراسة.

تحتل زراعة القمح الصلب والقمح اللين الصدارة بالوحدة الزراعية-الايكولوجية "دكالة عبدة" (الحضر والبخاتي) في اختيارات الفلاحين للمزروعات الأساسية. وتحتل المزروعات التكميلية المرتبة الثانية بعد المزروعات الأساسية في اختيارات الفلاحين، والتي تمارس في الأراضي المروية، بينما لا يزاولها إلا عدد قليل من الفلاحين.

تبين من خلال النتائج ما يفند فرضية البحث: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (H_o) في قرارات الفلاحين الزراعية حسب تمثل التغايرية المطرية (التساقطات الفصلية)." ومن أبرز ما يثبت ذلك ما يلي:

تؤكد غالبية الفلاحين على أهمية التساقطات في منتصف الدورة الزراعية (فترة النمو) سواء بالنسبة للمزروعات الأساسية أو التكميلية، تليها بدرجة أقل فترة الحصاد وجمع الحبوب، بينما تعد فترة الحرث الفترة الأقل تأثرا بالتغايرية المطرية.

المراجع

❖ مراجع باللغة العربية

- الأسعد محمد، 2012، اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي – زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب. دراسة في الإيكولوجيا الثقافية. منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية. دار النشر المغربية، الدار البيضاء. المغرب.

- الأسعد محمد، 2006، اتخاذ القرارات الزراعية لدى الفلاحين ودلالات اختياراتهم في البيئات شبه الجافة بالمغرب. دراسة في الإيكولوجيا الثقافية، مجلة جغرافية المغرب، عدد 1-2 مجلد 22 يناير 2006 السلسلة الجديدة.

- فضل الله عبد اللطيف، 1983، التغيرات الزمانية والمجالية الحديثة لإنتاج الحبوب بالمغرب، مجلة جغرافية المغرب، السلسلة الجديدة، العدد 7.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

- BENAOUDA, H. & DAIBOUN, T ., 2014, Changement climatique et prise de décision en agriculture pluviale , in Ruralité, no 4 , Revue électronique du laboratoire de Géographie, de l'Université de Poitiers.

- DE CARLOS, PH., 2015, Concept de représentation, Thèse de Doctorat /3-11-I En Ligne, http://www.f.hypothèses.org ,p 46-47, consulté le 9 sept 2017.

- GHARROUSS, M., 2005, Adoption des techniques d'aridoculture : moyen pour améliorer l'efficience d'utilisation de l'eau, In, Kaddouri A & al (éds) ; L'Eau Entre Moulin et Nouria, publication de l'Université Hassan II, Université Cadi Ayyad & Fondation Maroc – Pays Bas/400 ans, pp. 192-19.

- Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime, 2008, Atlas de l'agriculture Marocaine. Document de synthèse, Conseil général du développement agricole, p.30-83, Site. http//www.abhatoo.net.ma, consulté le 9 oct 2017.

دينامية المشاهد الزراعية وتحول طرق وتقنيات الري بالبحيرة الوسطى

نصر الدين عدوق*، عمر العروصي**، محمد ياسين سايح***

ملخص

يعتبر تنويع الاستراتيجيات بهدف التكيف وتجاوز معيقات الأوساط شبه الجافة بالمغرب، إحدى أهم العوامل التي أدت إلى دينامية المشاهد الزراعية. وتعد البحيرة الوسطى من المجالات التي عرفت تحولات زراعية، ارتباطا بتحول طرق تدبير الموارد المائية المعتمدة على مياه الفرشة المائية الباطنية. غير أن هشاشة هذا المورد، ارتباطا بالخصائص الطبيعية، أفرز بعض مؤشرات تدهوره الكمي، الأمر الذي حذا بنا إلى صياغة إشكالية علاقة دينامية المشاهد الزراعية بتحول طرق وتقنيات الري بالبحيرة الوسطى. اعتمدنا خلال هذه الدراسة على ربط التحولات الزراعية بقدرة الإنسان على احتواء الأزمات، وأيضا تحليل نتائج بعض المؤشرات التي يمكن أن تكون دالة، بالتركيز على توزيعها المجالي والزمني، بهدف استقراء عوامل دينامية المشهد الزراعي. مكننا توظيف نظم المعلومات الجغرافية (Arcgis10.3)، والتحليل المكاني والزمني للمعطيات الكمية لتطور المستوى البيزومتري لفرشة الإيوسين، من استقراء نتائج مساعدة وكافية للإجابة على الإشكالية.

*أستاذ باحث. مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة شعيب الدكالي- الجديدة.

** أستاذ باحث. مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة شعيب الدكالي- الجديدة.

***طالب باحث. مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة شعيب الدكالي- الجديدة.

الكلمات المفاتيح: البحيرة الوسطى، القدرة على الاحتواء، التحولات الزراعية، فرشة الإيوسين، نظم المعلومات الجغرافية.

Résumé

La dynamique des paysages agraires en milieux semi-arides Marocains, est liée à la diversification des stratégies, afin de s'adapter aux aléas, perturbations et risques. La Bahira centrale est l'un des espaces qui ont connu des mutations agraires en relation avec les techniques de la gestion des eaux souterraines. La problématique de cet article s'articule sur la relation entre la dynamique des paysages agraires et l'adoption des techniques d'irrigation. On s'est basé dans notre étude sur l'observation de quelques indices de la résilience des agriculteurs, et l'analyse spatio-temporelle de l'évolution de la superficie du périmètre irrigué, ainsi que la dégradation quantitative du niveau piézométrique de la nappe d'éocène la plus exploitée, en utilisant les systèmes d'information géographique, notamment, Arcgis10.3, pour une interprétation objective des résultats.

Mots clés : BAHIRA central, la résilience, les mutations agraires, la nappe d'éocène, SIG.

تقديم

يشكل موضوع قدرة المجالات شبه الجافة على احتواء الأزمات زاوية مهمة لدراسة مستويات استغلال المجال الريفي وموارده الطبيعية، وتفسير اتخاذ الفاعلين والمجتمعات لقرارات، تكون لها انعكاسات مختلفة على التحولات في الأرياف. وحينما وقع اختيارنا البحث في موضوع قدرة الفلاح على احتواء الأزمات بالمجالات شبه الجافة، فإن علاقات تبني طرق جديدة في الري وتحولات الأنظمة الزراعية، فرض نفسه بقوة، لما لإشكالية التدهور الكمي للموارد المائية من وزن كبير في تغيير قرارات المجتمع.

أولا: البناء المفاهيمي، إشكالية وأهداف الدراسة

ارتبط مفهوم القدرة على الاحتواء، بإمكانيات دمج نظام بيئي عرف خللا، ضمن ديناميته ووظيفته، دون تغيير في بنيته النوعية، بعلم البيئة، غير أن الجغرافيا تبنته قصد دراسة صيرورة وديناميةالأنظمة المجالية، وتوازنها البيئي، ومنحى استقرار مواردها. (Aschan, L.C., 2000)

شكل رقم 1: مؤشرات قدرة النظام على الاحتواء

المصدر: (Aschan, L.C., 2000)

حاولنا من خلال معالجة موضوع: "دينامية المشاهد الزراعية وتحول طرق وتقنيات الري بالبحيرة الوسطى" دراسة بعض المؤشرات التي تدل على العلاقة بين التحولات الزراعية، وتبني الفلاح لطرق حديثة في السقي من أجل احتواء الأزمات.

تتجلى أهمية الدراسة في تحديد قدرة الفلاح بالبحيرة الوسطى، على التكيف مع التحولات التي تعرفها الأنظمة المسقية بالمجالات شبه الجافة، من خلال دراسة حالة جماعة أولاد إملول، وتوطين المجالات التي تعرف وتيرة تدهور كمي للموارد المائية الباطنية.

ثانيا: المقاربة المنهجية

اعتمدنا خلال هذه الدراسة على المنهجية التالية:

- البحث البيبليوغرافي حول المصادر المرتبطة بموضوع الإشكالية. إضافة إلى العمل الميداني من خلال المقابلات المباشرة مع الفاعلين، واستخلاص المعطيات من المصالح الإدارية، والتي وُظفت

لإنتاج خرائط تطورية وموضوعاتية، عن طريق استخدام الاشتقاق المكاني (Interpolation IDW) على برنامج ArcGIS 10.2.

- توظيف المرئيات الفضائية Landsat 8-ETM+ ولفترات زمنية مختلفة (سنة 1987-2015) في صورتها الخام دون معالجة (RGB)، إضافة إلى خرائط طبوغرافية بمقياس 1/25000 لسنة 1976، بهدف إنتاج خرائط تطور المشهد الزراعي.

ثالثا: عرض النتائج ومناقشتها

جاء اختيارنا لحالة جماعة أولاد إملول التي تنتمي إلى سهل البحيرة الوسطى، من أجل فهم الصيرورة التاريخية للتحولات التي عرفها هذا المجال، فيما يخص تدبير الموارد المائية، وديناميةالمشاهد الزراعية، بهدف الإجابة عن الإشكالية.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

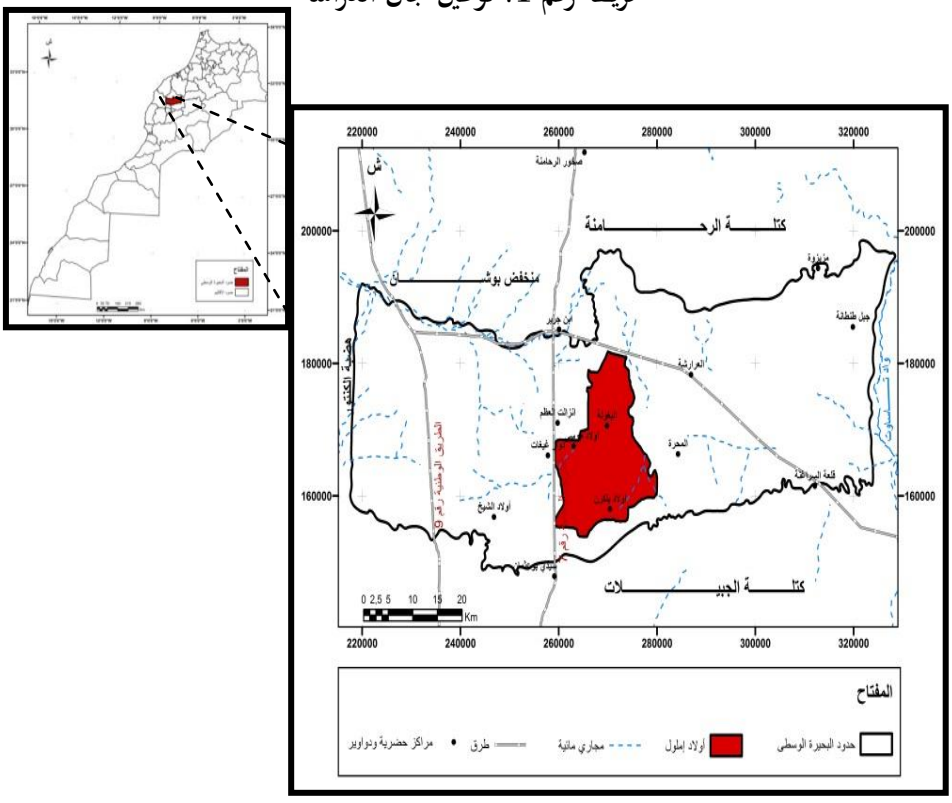

1. ساهم تحول تقنيات الري في دينامية المشاهد الزراعية بالبحيرة الوسطى

بدأ الإنسان بمجال الدراسة، في استعمال الري من أجل مواجهة أخطار الجفاف، قبل الحماية. حيث اهتم بتدبير الموارد المائية، وشهد المجال ظهور ساقيتين هما: الساقية اليعقوبية وساقية اكريزيزة. بينما تميزت فترة الحماية، بتشييد القاعدة العسكرية على بعد 12 كيلومترا جنوب ابن جرير سنة 1942. وظلت الساكنة تعتمد بشكل واضح على الرعي والزراعة البورية؛ خاصة زراعة الحبوب. بينما ركزت الدولة بعد الاستقلال، على إنجاز دراسات تهم تشخيص موارد المجال؛ بهدف استخراج الفوسفاط باستغلال مناجمه منذ سنة 1965، دون تدخل مباشر في إعداد المجال وتأهيله.

ابتداء من ثمانينات القرن الماضي وقعت تحولات في طرق تدبير الموارد المائية، حيث تبنت جل الاستغلاليات الري الموضعي بجماعة أولاد إملول، من أجل التأقلم مع إشكالية استدامة الماء. ورافق التخلي عن تقنية الري بالأذرع المحورية وتبني الري الموضعي، تحولات زراعية، وإدخال أنواع جديدة من المغروسات بالمجال: الحوامض، وأنواع جديدة من فصائل الزياتين، ومزروعات ذات قيمة مضافة. ساهم مخطط المغرب الأخضر؛ من خلال دعم تجهيز الأراضي، وحفر الآبار، في تبني المستثمرين والمجتمع المحلي تقنية الري الموضعي وانتشارها. وتوضح الخرائط التطورية الثلاث (خرائط رقم 2،3،4)، وبشكل جلي، التحولات التي عرفها المجال، وانتشار استعمال تقنيات الري الموضعي الذي تم تبنيه.

ساهم البحث الميداني في معرفة تاريخ تبني تقنية الري بالأذرع المحورية بالاعتماد على مياه الفرشة الباطنية للإيوسين؛ لجودتها وصبيبها الذي يمكن من استعمال مختلف تقنيات الري. وقد اتضح بشكل ملموس اختلاف مظاهر التكثيف الزراعي. كما تبين أيضا انتشار طرق الري الحديثة، في محاولة لتدبير الموارد المائية الهشة بالمجال تدبيرا عقلانيا، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال قراءة بعض مؤشرات التأقلم بجماعة أولاد إملول، كحالة تعرف تكثيفا زراعيا ضمن مجال البحيرة الوسطى.

تطور المساحة المسقية بجماعة أولاد إملول بالبحيرة الوسطى

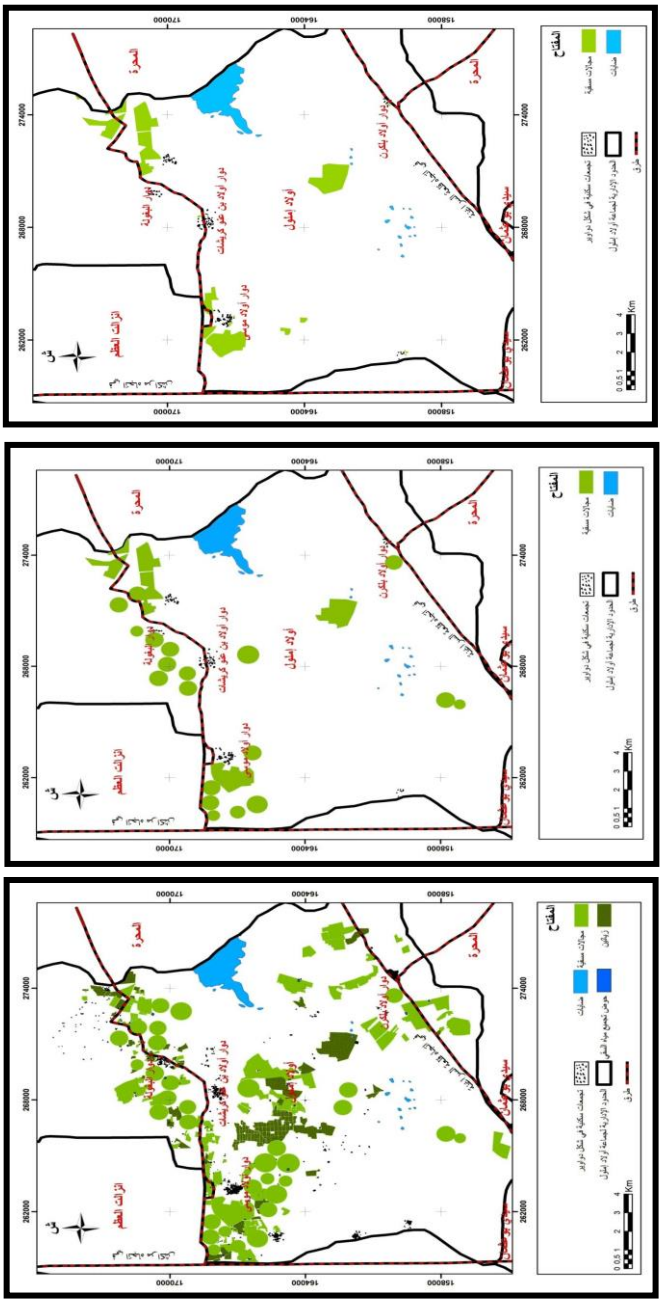

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية لسنة 1976 والمرئيات الفضائية Landsat لسنتي 1985 و2015

2. الري بالأذرع المحورية: بداية التجربة بالمغرب وبمجال الدراسة

أدخلت تقنية الري بالأذرع المحورية إلى المغرب سنة 1981؛ بهدف تقييم قوتها وتحديد إيجابياتها وسلبياتها ببعض المجالات على الصعيد الوطني. وتعد تجربة الخير بتادلة، أولى التجارب التي تم تطبيقها بالمغرب. اعتبرت هذه التجربة ناجحة ومشجعة. فبفضل تقنية الري المحوري تجاوز إنتاج الحبوب 5 إلى 6 أضعاف المتوسط الوطني. كانت هناك رغبة أكيدة واهتمام متزايد، من أجل تبني هذا النوع من التقنيات في الري على صعيد المغرب؛ حيث تم التخطيط لسقي ما يعادل 250 ألف هكتار في أفق سنة 2000 باستعمال هذه التقنية واستغلال الموارد المائية الباطنية لأهم الفرشات الموجودة بالمغرب. (Badraoui, M. ; Farhat, A., 2012)

تجربة البحيرة الوسطى: جماعة أولاد إملول نموذجا

بهدف تثمين أراضي الجموع، وري مليون هكتار، قامت وزارة الداخلية سنة 1983 بدراسة قصد إنشاء وحدة تجريبية على مساحة تقدر ب 1000 هكتار. يتم من خلالها إقامة زراعة سقوية، اعتمادا على الأذرع المحورية جنوب القاعدة العسكرية "ابن جرير". وتم اختيار البحيرة الوسطى لاعتبارات من بينها:

- توفر البحيرة الوسطى على موارد ترابية، تعتبر دعامة لقيام زراعات سقوية.
- تخزين البحيرة الوسطى مياها عذبة باطنية مهمة.
- البرهنة ومحاولة الإثبات، على أن نمط استغلال أراضي الجموع التي كانت تعتبر معيقا للتنمية، يمكن أن تساهم في الرفع من الإنتاجية الفلاحية.

بعد دراسة البنية العقارية، اتضح جليا أن اختيار البحيرة الوسطى، وبالضبط جماعة أولاد إملول لتطبيق برنامج الري بالأذرع المحورية، مبني على أسس تقنية أهمها:

- وضع طبوغرافي يتيح استعمال وانتشار تقنية الري بالأذرع المحورية.
- بنية عقارية تمكن من الاستثمار في أراض شاسعة.
- كثافة سكانية منخفضة، وتجمع السكن في دواوير.

- رغبة ذوي الحقوق في الاستفادة من عائدات أكارة الأراضي، وتنويع استراتيجيات تدبير أخطار الجفاف بالمجالات شبه الجافة.

الآثار السوسيو اقتصادية والمجالية للري بالأذرع المحورية

لن نركز بشكل كبير على الآثار السوسيو اقتصادية والمجالية، نظرا لطبيعة الإشكالية التي انطلقنا منها، إلا أننا سنعتمد على بعض المؤشرات التي استخلصناها من العمل الميداني. فحسب الفلاحين المستجوبين، عندما كان الاعتماد على الري بالأذرع المحورية سائدا بالمجال؛ تجلت آثار الري على المجتمع المحلي أساسا فيما يلي:

- استفادة ذوي الحقوق من المقابل النقدي لـ 6 قنطار من القمح الصلب للهكتار، في السنة الفلاحية (2000 درهم حاليا).
- توفير الضيعات عددا مهما من أيام العمل للساكنة المحلية، ويضطر أصحابها إلى جلب يد عاملة من المجالات المجاورة.
- استفادة الساكنة من إمكانيات الرعي في الحقول بعد موسم الحصاد.

ابتداء من سنة 2006، تاريخ منع وزارة الداخلية للمستثمرين استخدام الري بالأذرع المحورية، بدأ التخلي تدريجيا عن هذه التقنية.

3. التحولات الراهنة في طرق الري: والتدخل من أجل التكيف

من الجلي والواضح أن لكل تحول تعرفه المجالات، باعتبارها أنظمة معقدة، دوافع يمكن الجزم بأنها موضوعية. تستهدف هذه التحولات التكثيف الزراعي في إطار توجه رأسمالي، إما عن طريق التخصص أو التنويع، أو التأقلم مع الإكراهات التي يفرضها المجال. وتستهدف قرارات الفلاحين محاولة احتواء الأخطار التي تواجه النظام. وتعتبر الموارد المائية إحدى أهم العوامل التي أدت إلى تحول طرق وتقنيات الري بمجال الدراسة.

إشكالية استدامة الموارد المائية بأولاد إملول

لعل استدامة الموارد المائية، سبب رئيسي في التخلي عن تقنية الري بالأذرع المحورية، ارتباطا بالحصيلة المائية لفرشة البحيرة، (وهو ما يوضحه الجدول رقم 1)؛ حيث تعد المياه العذبة الموجهة للسقي، المستهلك الرئيسي للماء بحوالي 80% (وكالة حوض أم الربيع).

جدول رقم1 : الحصيلة المائية بفرشة البحيرة

الإيتاوات بمليون m^3	38,35
المفقودات بمليون m^3	49,10
الحصيلة المائية بمليون m^3	-10,75

المصدر: وكالة حوض أم الربيع 2015

يبين الجدول رقم 1، أن عجز فرشة البحيرة يتجاوز 10 مليون متر مكعب. تتفاقم الحصيلة السلبية من سنة لأخرى ارتباطا بالتغايرية المناخية، والاستغلال المكثف لمياه الفرشة المائية للبحيرة الوسطى.

يعتبر التحول في تدبير مياه الري بمجال الدراسة توجها وطنيا

أدت مرحلة الشك والدخول في اضطراب النظام، إلى إعادة النظر في طرق تدبير الموارد المائية، خاصة مياه السقي، بهدف مواجهة خطر نضوب الفرشة المائية وإثبات قدرة النظام على الاحتواء. وقد ساهم مخطط المغرب الأخضر في انتشار التجديدات والاتجاه نحو تعميم طرق الري الموضعي. حيث يستفيد الفلاحون من الدعم المالي؛ إما عن طريق القروض البنكية، أو من دعم مباشر. وتبين الخريطة رقم4، توسع المجالات المسقية، مقارنة مع بداية انتشار تقنية الري بالأذرع المحورية سنة 1987. أدى توسع المساحات المسقية وتنوع المنتوجات الزراعية إلى تحول المشهد العام للمجال، من مجال بوري ارتيابي، إلى مجال قادر على احتواء خطر توالي سنوات الجفاف. حيث تغيرت المشاهد وتنوعت المحاصيل بانتشار طرق الري الحديثة ومظاهر التكثيف الزراعي. وهو ما سنحاول التطرق إليه؛ من خلال الوقوف على بعض مؤشرات التكيف بجماعة أولاد إملول، كحالة ضمن مجال البحيرة الوسطى.

4. أدت استفادة صغار الفلاحين من الري الموضعي إلى تغير المشهد الزراعي

استفاد أصحاب الحيازات الأقل من 5 هكتارات من دعم يصل إلى 100% من كلفة التجهيز.

صورة رقم 1: استعمال الري الموضعي والتكثيف الزراعي بحيازة مساحتها 3 هكتارات

بعدسة الباحث: 13-12-2015

:

تبنى الفلاحون الصغار تقنية الري الموضعي، كما تبين الصورة رقم1.

مكن السقي الموضعي من التحول من زراعة بورية إلى مسقية تتبنى التنويع بين مغروسات عبارة عن زياتين وبقوليات ومزروعات تفريجية. وقد عبر المستجوبون عن رضاهم عن ذلك لعدة عوامل من بينها:

- توفير مناصب شغل بالنسبة لرب الحيازة وأفراد أسرته؛
- توفير مدخول مادي مهم، مقارنة مع عائدات الزراعة البورية؛
- تشتيت الخطر والتأقلم مع مناخ ارتيابي، وإمكانية المزاوجة بين زراعة بورية ومسقية؛
- تثمين اليد العاملة المحلية، والتخفيف من حدة الهجرة بالمجال.

ساهم مخطط المغرب الأخضر في تحول طرق الري بالحيازات الكبرى. فما هي أهم مظاهر هذا التحول؟

5. تبني طرق ري حديثة، وتأثيث المشهد الزراعي بمزروعات جديدة

استفاد أصحاب الحيازات المتوسطة والكبرى (أكثر من 5 هكتارات)، من دعم تجهيز الأراضي السقوية بنسبة 80%. مما شجعهم على تبني تقنية الري الموضعي، إضافة إلى تبني مزروعات ومغروسات جديدة.

صورة رقم 2: صورة مركبة للتخلي عن الري بالسواقي

بعدسة الباحث: 2016-02-02

يظهر من خلال الصورة المركبة رقم 2، بعض السواقي الإسمنتية (السقي الانسيابي) التي تم التخلي عنها. وتبين الصورة رقم 2.أ ساقية إسمنتية تعرضت للهدم؛ نظرا لعدم صيانتها، وتبني تقنية الري الموضعي (الصورة رقم **2.ب.**) في حين تم التخلي عن السقي (الصورة رقم **2.د**)، والعناية بأشجار الزيتون من طرف المستغلين.

وبالرغم من أن الري بالأذرع المحورية يعتبر من التقنيات الحديثة، التي تم تبنيها بالعديد من المناطق، إلا أنها أصبحت جزءا من تاريخ التقنيات المستعملة في الري بالمنطقة.

صورة رقم 3: تحول طرق الري بإحدى الضيعات بجماعة أولاد إملول

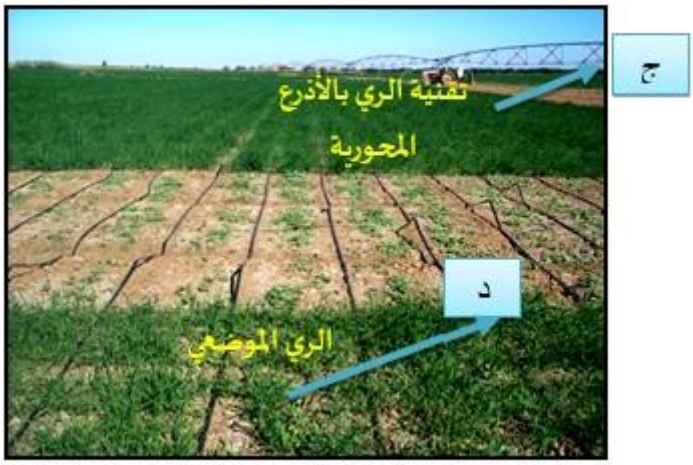

بعدسة الباحث:30-01-2016

تعتبر إشكالية استدامة الماء، من أهم العوامل التي ساهمت في تخلي أرباب الحيازات الكبرى على هذه التقنية، بعد انخفاض صبيب المياه العذبة، حيث تجاوزت نسبة انخفاض الصبيب في بعض الآبار التي يصل عمقها إلى 120 مترا، 60% (من حوالي $150m^3/h$ إلى $60m^3/h$). وهو عامل تقني أساسي، يساهم بشكل فعال في عمل الأذرع المحورية، خصوصا أن السقي يتم مباشرة من مياه الفرشة، دون تجميعها في أحواض مائية، وتوزيعها من أجل الري.

رافق التحول في طرق الري، ظهور مزروعات ومغروسات متأقلمة مع تقنية الري الموضعي (صورة مركبة رقم 4). وتبين الصورة رقم 4 أ، غراسة الزياتين في شكل خطوط متوازية، تتخللها أخرى بها زراعة القوق. وتقدم لنا الصورة 4ب، و4ج على التوالي، نوعا آخر من أنواع التكثيف؛ وهو عبارة عن التخصص في غراسة الزياتين والحوامض من طرف الشركة الفلاحية "أرزي أكري"؛ باستعمال نفس التقنية في السقي. وتبرز الصورة 4 د، استعمال الدفيئات من أجل زراعة البطيخ، وفي ري الحبوب كما توضح الصورة رقم 3 وأثبتت نجاعتها؛ حيث تصل مردودية القمح بإحدى الضيعات إلى حوالي 60 قنطارا في الهكتار الواحد. ويتم تسويق هذا الإنتاج في إطار عقد مع الشركات المتخصصة.

صورة رقم 4: صورة مركبة لبعض مظاهر التكثيف الزراعي بأولاد إملول

بعدسة الباحث: 13-12-2015/ 30-01-2016

6. تعتبر أحواض تجميع المياه جزء من المشهد العام بالمجال

تعتبر أحواض تجميع المياه العذبة، انطلاقا من الفرشات المائية إحدى أهم مظاهر تدبير الموارد المائية بمجال الدراسة، خلال العقد الأخير. وقد لاحظنا من خلال العمل الميداني وجود أنواع مختلفة الحجم من الأحواض المائية، يتم إنشاؤها باستعمال مواد محلية؛ ويتم تغليف هذه الأحواض بمادة بلاستيكية؛ لضمان عدم تسرب المياه. وتبين الصورة المركبة رقم 5، أحواضا مائية مختلفة الأحجام، ذات سعات مختلفة، توجه مياهها لسقي مشارات بمساحات جد متباينة.

تظهر الصورة رقم 5 أ حوضا مائيا لا تتعدى أبعاده 4 أمتار، ولا يتجاوز ارتفاعه المترين. بينما تبين الصورة 5 ب حوضا أكبر حجما وسعة بمجال الدراسة، وقد سبق أن أعطينا فكرة عن سعته وتجهيزاته.

صورة رقم 5: تتفاوت أحواض تجميع المياه حسب الحجم

بعدسة الباحث:30-01-2016

يعبر حجم هذه الأحواض المائية، عن تراتبية اجتماعية بالمجال. ويمكن التمييز بين أحواض ذات حجم كبير، تستغلها الشركات الفلاحية، والمتخصصة في الإنتاج، كشركة "أرزي أكري". إضافة إلى أحواض أصغر حجما، تتفاوت سعاتها حسب مساحة المشارات المراد سقيها، يتم استغلالها من طرف الفلاحين المحليين وبعض صغار المستثمرين من مدن مراكش والدار البيضاء والمراكز الحضرية المجاورة.

7. التدبير الكمي للموارد المائية وعلاقته بالتكثيف الزراعي

يتأثر التغاير الكمي للفرشة المائية للإيوسين (طبقتي الكلس والفوسفاط) بالبحيرة الوسطى، بالتطور الجيومورفلوجي والجيولوجي والعناصر المناخية، وبتدخل الإنسان عن طريق السقي. ويظهر من خلال خرائط تطور عمق الفرشة المائية للإيوسين (خرائط رقم 6،5، 7)، أن المجالات المسقية تعرف نزعة تدهور كمي مقارنة بباقي المجالات.

نستخلص من خلال تحليل الخرائط التطورية، أن الفرشة المائية للإيوسين مازالت تنزع نحو التعمق. غير أن هذا التعمق تخف وتيرته سنة بعد أخرى، وهذا ما لامسناه من خلال مقارنة فترات مختلفة. ويمكن تفسير النزعة العامة نحو تعمق الفرشة المائية– رغم إدخال تقنية الري الموضعي– بالعوامل التي وقفنا عليها ميدانيا، والتي يمكن إيجازها في النقط التالية:

تطور عمق الفرشة المائية للإيوسن بالبحيرة الوسطى

المصدر: عمل شخصي انطلاقا من معطيات وكالة حوض أم الربيع Abhoer, (2016)

خريطة رقم 5: 2011-2010

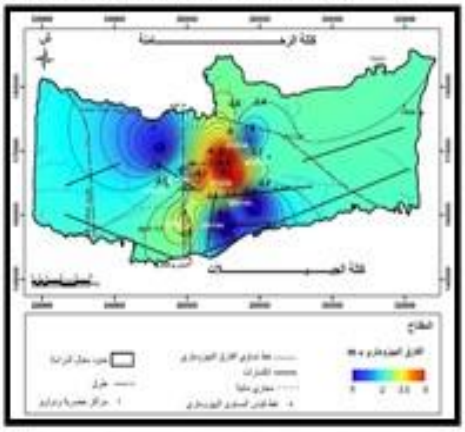

سجلت أعلى مستويات تعمق الفرشة المائية، بالجزء الأوسط من البحيرة الوسطى، ويتجاوز فيه الفرق بين المستويين البيزومتريين لسنتي 2010 و2011 ما يعادل 6- أمتار، بينما سُجل شرق المجال بالعرارشة، والجنوب الغربي بأولاد الشيخ فرقا في العمق لا يتجاوز

خريطة رقم 6: 2012-2011

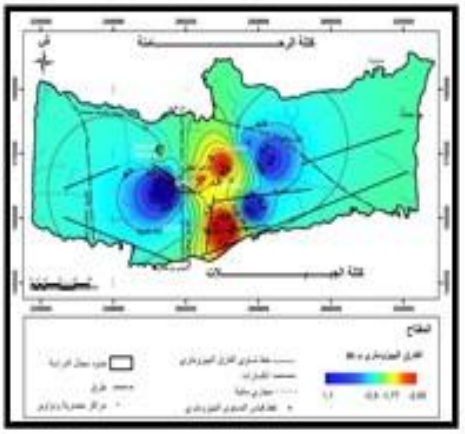

سجل مستوى تعمق الفرشة المائية خلال هذه الفترة، ما يعادل 3- أمتار بالجزء الأوسط من مجال الدراسة، والذي يوافق جل الدواوير التي تنتمي لجماعة أولاد إملول، بينما لم تتجاوز مستويات التعمق أكثر من 0,4- متر، غرب وشرق البحيرة الوسطى.

خريطة رقم 7: 2013-2012

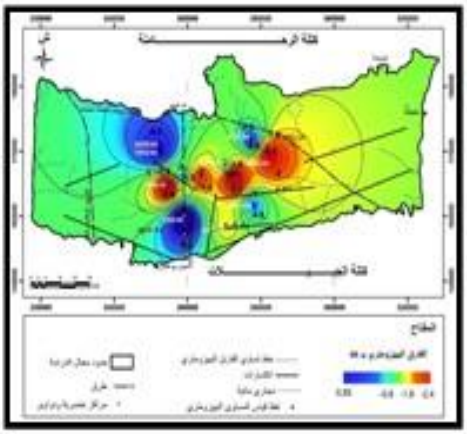

تميزت هذه الفترة، بعدم نزول عمق فرشة الإيوسين عن 0,1- متر، وعدم تجاوزه لـ 2,8- أمتار، ويسجل الجزء الأوسط من مجال الدراسة أعلى مستويات التعمق، بينما سجل شمال وجنوب البحيرة الوسطى أدناها.

- جلب المجال لمستثمرين جدد؛
- عدم تعميم الري الموضعي واستعمال بعض التقنيات التقليدية كتقنية الري بالربطة ببعض الاستغلاليات؛
- تبني منتوجات مستهلكة للماء، إضافة إلى مشاكل الصيانة.

خلاصة

عرفت البحيرة الوسطى من خلال دراسة حالة جماعة أولاد إملول، تحولات في طرق تدبير الموارد المائية، وتحولات في طرق الري، حيث تبنت جل الاستغلاليات طريقة الري الموضعي، من أجل التأقلم مع إشكالية استدامة الماء. ورافق التحول في طرق الري تحولات زراعية، بإدخال أنواع جديدة من المغروسات بالمجال: الحوامض، وأنواع جديدة من فصائل الزياتين، ومزروعات ذات قيمة مضافة. ساهم مخطط المغرب الأخضر؛ من خلال دعم تجهيز الأراضي وحفر الآبار، في تبني المستثمرين والمجتمع المحلي تقنية الري الموضعي. يتضح أن النظام عرف اضطرابا، أدى إلى الدخول في مرحلة شك وارتياب، مما استدعى اتخاذ قرارات على عدة مستويات بهدف التأقلم مع الإكراهات التي يطرحها المجال. فبعد تبني طريقة الري بالأذرع المحورية، بعد تجربة أعطت مؤشرات نجاح إيجابية، تم التخلي عن هذه التقنية التي عوضت بتقنية الري الموضعي. إلا أن المعاينة الميدانية أثبتت أن المجال لازال يعرف استعمال تقنيات مستهلكة للموارد المائية الباطنية المتميزة بهشاشتها. بينت نتائج الدراسة ارتباط دينامية المشهد الزراعي بتبني الري من أجل مواجهة ارتيابية التساقطات، كما أن تحول تقنيات الري ارتبط بتدهور كمي محتمل للموارد المائية الباطنية.

Bibliographie

ANDRÉ Dauphiné, (2007). *La résilience : un concept pour la gestion des risques.* In Annales de géographie, n° 654. pp. 115-125. Armand colin.

ASCHAN-LEYGONIE Christina (**2000**). *Vers une analyse de la résilience des systèmes spatiaux*. In: Espace géographique, tome 29,

n°1. pp. 64-77. http://www.persee.fr/doc/spgeo_00462497_2000_num_29_1_1968.

Badraoui, M. ; Farhat, A., (2012). *Développement de l'irrigation par pivot au MAROC***.** http://www.agrimaroc.net/01-38.htm

Combe, M. (1975). *Plateau des Ganntour et Plaines de La Bahira et de La Tessaoute Aval.* In Ressources en Eau du Maroc. Tome 2. pp. 367-392

Holling, C.S, (1973). *The resilience of terrestrial ecocosystems.* Annual review of ecologie and systematics. N° 4. pp. 1-23**.**

JOUVE Philipe, (1993). *Adaptation des systèmes de production à l'aridité au Maroc et au Sahel.* Thèse de doctorat. Volume 1. Université Paul Valery. Montpelier III (Non publiée).

Khalil, N., (1989). *Contribution à l'étude Hydrogéologique de la plaine de la Bahira.* Thèse de 3ème cycle. Université Cadi Ayyad. Marrakech. 187 p. (Non publiée).

PASCON Paul (1983). *Le Haouz de Marrakech.* Tome 1. Editions Marocaines et internationales. Tanger. 391 p.

RENARD Jean (2002*).* *Les mutations des campagnes. Paysages et structures agraires dans le monde.* Armand colin. Paris. 219 p.

WALLISER Bernard (1977). *Système et modèles.* Ed. Seuil. Paris. France. 241p.

الانتشار الصناعي وتأثيره في النشاط الفلاحي بإقليم برشيد

بشرى حساني* عبد الوهاب صديق**

ملخص

نظرا للضغط الكبير على الاراضي الزراعية وكثافة استعمالها لأغراض غير فلاحية، أصبحت الفلاحة الحوزية مهددة بالزوال، مما أدى إلى تفكيك بنيات ونظم إنتاج الاقتصاد الريفي. كما ان انتشار المنشآت الصناعية بأحواز المدن قد أحدث تغيرات اقتصادية واجتماعية مهمة، إضافة إلى تبديد أو قضم مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

نتوخى من خلال هذا المقال، مقاربة انعكاسات التمدين ورسم معالمه بإقليم برشيد – وخاصة ما يتعلق بانعكاس الانتشار الصناعي على الفلاحة، من خلال الوقوف على طبيعة المشاريع الصناعية المرخص لها، وما نتج عنها من تحولات اقتصادية واجتماعية، باعتمادنا على نتائج استطلاع ميداني.

الكلمات المفاتيح: الفلاحة الحوزية – الانتشار الصناعي – التمدين – التحولات الاقتصادية والاجتماعية – برشيد.

Résumé

A travers cette intervention, nous allons essayer d'approcher les transformations que connaît l'agriculture dans la périphérie des villes suite à l'influence de celles-ci.

Il est évident que la grande pression exercée sur les propriétés agricoles, par l'avancement aveugle de l'urbanisation et la localisation

* استاذة باحثة بالكلية المتعددة التخصصات خريبكة.

** استاذ الثانوي التأهيلي ودكتور في الجغرافيا.

des zones économiques dans les périphéries des villes, menace l'existence des activités agricoles dans ces espaces.
De cela vient l'importance de l'évaluation de l'impact des projets urbains sur l'agriculture, ainsi que l'influence de ces mutations sur le niveau socioéconomique.

Mots clés : agriculture périurbaine – mutation économique et sociale - urbanisation -Berrechid - prolifération industrielle.

مقدمة

تشهد أحواز مدينة الدار البيضاء تحولات مجالية مهمة، تتجلى بالأساس في تراجع الوظيفة الفلاحية التي تعد السمة الأساسية المميزة لهذا المجال، والتوجه في المقابل نحو التمدين والأنشطة المرافقة له، حيث تعاني من زحف العمران الذي يلتهم أراضي ذات قدرة عالية على الإنتاج الزراعي، مما يهدد بزوالها، نظرا لهول الضغط الذي يقع عليها وفتحها لإقامة مساكن أو أنشطة اقتصادية أخرى.

ومن ثم، فإن البحث في تحولات الأرياف المتاخمة للمدن الكبرى أو القريبة منها يكتسي أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. ويتجسد مضمون هذه التحولات عبر مختلف الأوجه التي تنجم عن العلاقة القائمة بين التمدين والفلاحة.

نهدف من خلال هذا المقال، دراسة بعض أوجه هذه العلاقة بإقليم برشيد المحدث أخيرا بجهة الشاوية ورديغة سابقا، وينتمي حاليا لجهة الدر البيضاء –سطات. يتكون الإقليم من ست بلديات وست عشرة جماعة قروية (الخريطة 1 و2). تقدر المساحته الصالحة للزراعة بها بنحو 203000 هكتار، أي ما يعادل 3% من المساحة الوطنية الصالحة للزراعة، مما يجعلها توفر 13.25% من الإنتاج الفلاحي الوطني.

خريطة:1 توطين إقليم برشيد ضمن جهة الدار البيضاء – سطات

خريطة 2: التقسيم الإداري لإقليم برشيد

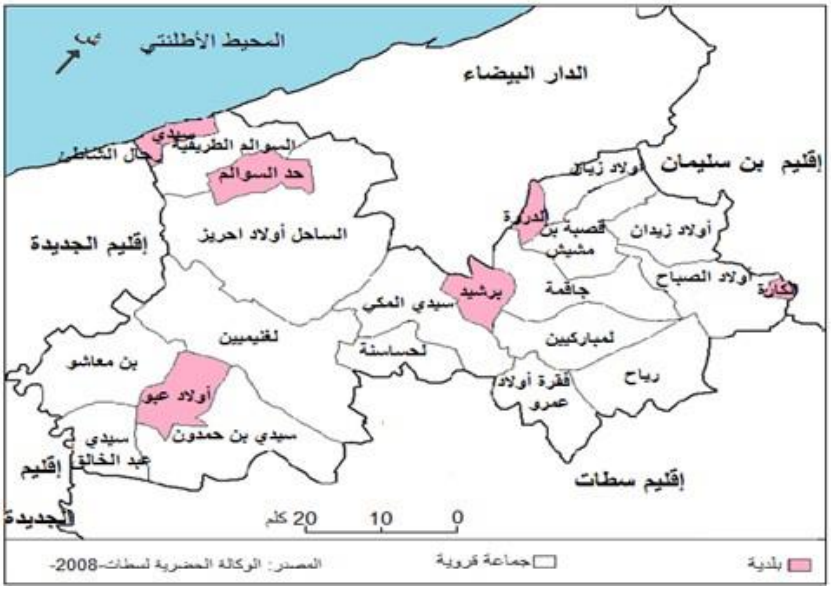

سنحاول دراسة أثر التمدين على الأنشطة الاقتصادية المزاولة من طرف الفلاحين بإقليم برشيد، انطلاقا من السؤال الاشكالي التالي: كيف يؤثر التمدين في البنية الاقتصادية والاجتماعية بإقليم برشيد؟

للإجابة عن الاشكالية المطروحة وضعنا الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يؤدي توطن وحدات الإنتاج الصناعي إلى تعزيز النشاط الصناعي بإقليم برشيد.

الفرضية الثانية: تعتبر الأنشطة الإضافية الممارسة من طرف المزارعين، بموازاة الفلاحة، من أهم مظاهر تأثير التمدين بالإقليم.

للوقوف على الانتشار الصناعي الذي يشهده إقليم برشيد، عملنا على جرد رخص البناء المسلمة من طرف المصلحة التقنية، للفترة الممتدة ما بين 2001 و2015، بينما كثفنا العمل الميداني معتمدين على استمارة دقيقة مفصلة للإحاطة بأوجه تفاعل المجال الفلاحي مع محيطه الحضري. حيث هم الاستقصاء الميداني 8 جماعات قروية كوحدات ترابية ملائمة لمقاربة الحيازات الفلاحية ودراستها بشكل مقارن. إذ تم اختيار عينة عشوائية، مؤلفة من 537 حيازة، أي ما يعادل 7% من مجموع الحيازات الفلاحية المقدرة بنحو 7665وحدة إنتاج بهذه الجماعات.

أولا- ساهم توطن وحدات الإنتاج الصناعي بإقليم برشيد في تعزيز النسيج الصناعي وخلق دينامية مجالية

أصبح إقليم برشيد مجالا لاستقطاب مستثمرين في قطاع الصناعة مستفيدين من عدة امتيازات، كانخفاض أسعار العقار، مقارنة مع مدينة الدار البيضاء، وبنية تحتية مهمة من الطرق التي تربط المنطقة بمختلف الجهات، ثم توفر يد عاملة محلية. لذلك فإن الاقليم عرف في السنوات الأخيرة تشييد مجموعة من المعامل الصناعية التي توطنت بشكل متفاوت عبر الرقعة الترابية لهذا لإقليم. وقد ساهم ذلك في تعزيز النسيج الصناعي وتحريك عملية الإنتاج. وبالتالي خلق العديد من فرص الشغل.

1.1ـ تعزيز النشاط الصناعي بإقليم برشيد

شهد مجال البحث في العقود الأخيرة توطين مجموعة من المشاريع الصناعية همت مختلف المجالات، إذ يتواجد بالإقليم حوالي387 وحدة صناعية (جدول رقم 1) تشغل حوالي 1695عاملا.

	الجماعات	الوحدات الصناعية المتواجدة بإقليم برشيد	
		عدد الوحدات الصناعية	(%)
الظرف الساحلي	الساحل أولاد احريز	83	39.7
	سيدي رحال الشاطىء	2	1
	السوانٍ الطريفية	19	9
	حد السوانٍ	105	50.3
	المجموع	209	**100**
الظرف الداخلي	الدروة	4	2.2
	بخاتمة	18	10.1
	تصبة بن مشيش	5	2.8
	خمامسة	2	1.1
	لمبالكيين	11	6.2
	أولاد زيدان	6	3.4
	رياح	5	2.8
	سيدي لمكي	22	12.3
	زاوية سيدي بن حمدون	1	0.6
	معاشو	1	0.6
	أولاد الصباح	5	2.8
	برشيد	90	50.6
	الكارة	3	1.7
	أولاد زيان	5	2.8
	المجموع	178	**100**
الظرفان	الساحلي	209	54
	الداخلي	178	46
	المجموع	387	**100**

جدول **رقم 1**: **توزيع الوحدات الصناعية المتواجدة بإقليم برشيد إلى حدود 2015 حسب الجماعات**

المصدر: الوكالة الحضرية (2017)

يعرف المجال استقطابا مهما للوحدات الصناعية، حيث عملت المصالح التقنية على سبيل المثال خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2013 على الترخيص ل 162 وحدة صناعية أقيمت على مساحة 203.4 هكتار (الجدول رقم2).

يتفاوت توزيع المنشآت الصناعية بين طرفي الإقليم[1]، إذ حاز طرفه الساحلي على نسبة جد هامة من المشاريع بلغت 62,3%، في حين لم يتجاوز نصيب الطرف الداخلي 37,7%.

جدول **رقم 2: توزيع الوحدات الصناعية المرخص ببنائها بإقليم برشيد ما بين 2001و2013 حسب نوع الترخيص والجماعات**

	الجماعات	الوحدات الصناعية المرخص لها			المشاريع الاستثنائية		
		عدد الوحدات الصناعية	(%)	المساحة (هـ)	عدد المشاريع الاستثنائية	(%)	المساحة (هـ)
الطرف الساحلي	الساحل أولاد احريز	83	82.2	52.9	50	57.5	611.5
	سيدي رحال الشاطئ	1	0.9	2	-	-	-
	السوالم	17	16.9	6.1	37	42.5	203.3
	المجموع	101	100	61	87	100	814.8
الطرف الداخلي	الدروة	4	6.6	2.2	32	28.6	206.5
	الجاقمة	3	4.9	4.9	-	-	-
	قصبة بن مشيش	5	8.2	2.4	-	-	-
	لحسابنة	2	3.3	0.1	-	-	-
	لمباركيين	11	18.1	13.3	11	9.8	56.2
	أولاد زيدان	6	9.8	26.1	-	-	-
	رياح	5	8.2	4.3	37	42.5	203.3
	سيدي المكي	22	36.1	82.1	33	29.5	217.1
	زاوية سيدي بن حمدون	1	1.6	6.5	-	-	-
	معاشو	1	1.6	-	-	-	-
	أولاد الصباح	1	1.6	0.5	-	-	-
	برشيد	-	-	-	32	28.6	198
	المجموع	61	100	142.4	112	100	694.2
الطرفان	**الساحلي**	**101**	62.3	**61**	**87**	43,8	**814.8**
	الداخلي	**61**	37.7	**142.4**	**112**	56,2	**694.2**
	المجموع	162	100	203.4	199	100	**1509**

المصدر: الوكالة الحضرية سطات (2013)

وقد بلغت المساحة الإجمالية التي شملتها المشاريع الصناعية حوالي 203,4 هكتار. كما عملت المصالح التقنية بالإقليم خلال الفترة ما بين 2005 و2013 على تقديم مجموعة من المشاريع الاستثنائية لإقامة 199 وحدة صناعية بمختلف الجماعات المؤلفة للإقليم، بتوظيف رصيد عقاري

[1] تم التركيز في المقاربة المجالية على التمييز بين الجماعات الموجودة بالطرف الساحلي التي تعرف حركة تمدين مهمة، وبين بعض الجماعات القروية بالطرف الداخلي التي لا تسير بنفس الوتيرة.

بلغ نحو 1509 هكتار، وتتوزع بشكل متباين على المجال، إذ وصل عدد المشاريع الاستثنائية بالطرف الساحلي 87 وحدة إنتاجية تتركز معظمها بالساحل أولاد احريز التي نالت 50 وحدة بلغت مساحتها 611,5 هكتار، في حين بلغ عددها بالسوالم 37 وحدة، أقيمت على نحو 203,3 هكتار. أما بالطرف الداخلي فقد ناهز عدد المشاريع الاستثنائية المرخص لها 112 وحدة، أقيمت على مساحة 694.2 هكتار من الأراضي الزراعية. والجدير بالذكر أن هذه المشاريع التي تتم خارج المجالات المغطاة بوثائق التعمير (المشاريع الاستثنائية)، ساهمت في استهلاك مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية، فاقت تلك التي شملتها تصاميم التهيئة.

عموما فقد نال هذا الإقليم اهتماما كبيرا في السياسة الصناعية من خلال مخططات التهيئة، حيث تم إنشاء منطقتين صناعيتين بكل من بلدية برشيد والساحل أولاد احريز (بضم الخيايطة السابقة). وعرفت هذه المناطق في السنوات الأخيرة استثمارات كبيرة ونموا واضحا ساهم في تدعيم النسيج الصناعي، وتحريك عملية الإنتاج.

صورة 1 مصنع علف الساحل بحد السوالم (15/12/2013)

صورة 2 مصنع لافارج بالساحل أولاد (2013/8/7)

خريطة :3 أهمية المشاريع الصناعية المرخص لها بالإقليم خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2013

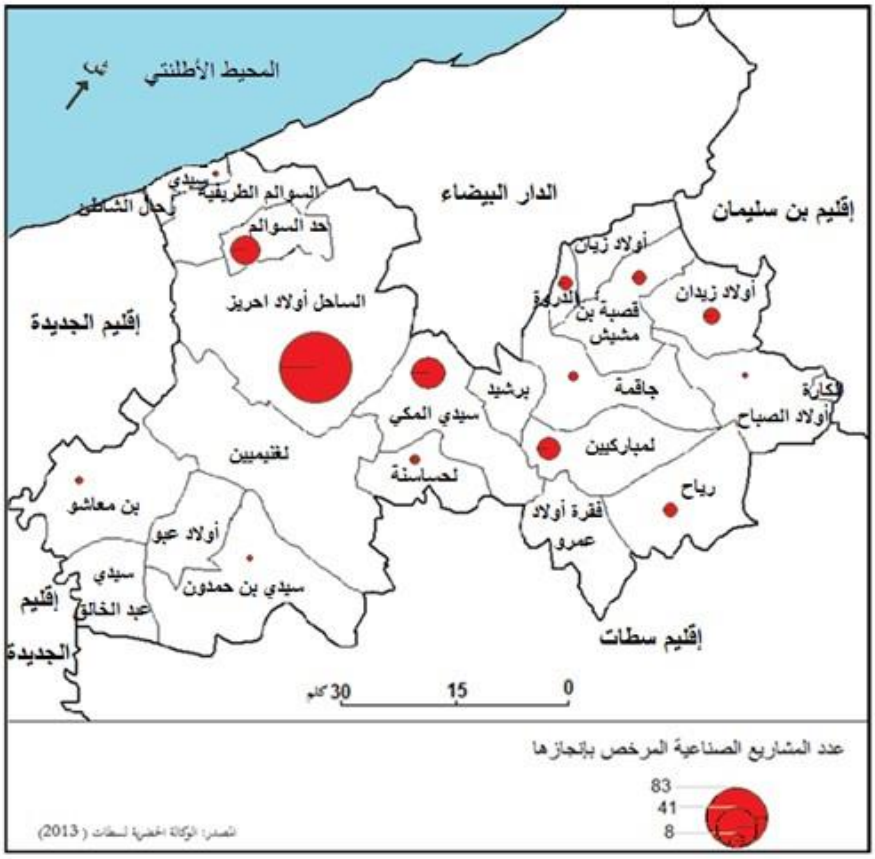

2.1 ـ ساهمت حركة التصنيع في خلق دينامية مجالية

ساهم انتشار النشاط الصناعي في ظهور حركية مجالية، تبرز أهميتها في حجم التنقلات اليومية من أجل العمل بين الجماعات القروية، فيما بينها من جهة، وبينها وبين المدن المجاورة من جهة أخرى، خاصة مدينة برشيد.

وقد استخلصنا من التحقيق الميداني أن هناك حركية متباينة الأهمية بين الجماعات المدروسة (خريطة رقم4):

– فجماعة الساحل أولاد حريز تستحوذ على (34,9%) من مجموع المشتغلين بالقطاع الصناعي، معظمهم يعملون بعين المكان. أما بالنسبة لحجم الحركية باتجاه مدينة برشيد فتبقى ضعيفة، حيث لا تتعدى 5,7%، وهذا راجع لتوفر الجماعة على منطقة صناعية.

– كما تبين أن نصف المشتغلين بالصناعة بجماعة السوالم الطريفية يعملون بالساحل أولاد احريز، والنصف الثاني بمدينة برشيد، وذلك بفضل قرب المجال من المنطقة الصناعية بالساحل أولاد احريز، وكذا سهولة المواصلات.

– ضعف حركية اليد العاملة الصناعية باتجاه الدار البيضاء، إذ لا تتعدى 1,9%.

– أما بخصوص باقي الجماعات القروية، فتحتل مدينة برشيد المرتبة الأولى بالنسبة لحجم حركة العمال المتوجهين نحوها، بنسبة 20,4%، وهذا راجع لعامل القرب وتوفر المواصلات.

من خلال دراسة حركية السكان من أجل العمل، نسجل أكثر من58%من المشتغلين يعملون بنفس الجماعة، والنسبة الباقية تتنقل في مختلف الاتجاهات، منها مدينة برشيد بنسبة 30,1% وجماعة الساحل أولاد احريز بنسبة 9,7%.

1 .3. ـ ساهم التمدين والنشاط الفلاحي في تطور ظاهرة الاستقطاب البشري

يعد الانفجار الحضري الذي يشهده إقليم برشيد من العوامل المساعدة على جذب تيارات توافد السكان، حيث تنجذب هذه التيارات نحو ثلاث مناطق استقطاب رئيسية، وهي: الساحل أولاد احريز، جاقمة، والسوالم الطريفية.

وتكمن الأسباب، عموما، وراء هذا التوافد في البحث عن ظروف معيشية أفضل وعن الاستقرار. حيث أوضحت المعطيات الميدانية أن العوامل الاقتصادية ما زالت تحتل مكانة مهمة بين عوامل جاذبة هذا المجال. فقد عبر97% من أفراد العينة، خصوصا المتوافدين من المناطق القروية، أن سبب قدومهم هو البحث عن العمل. وتعتبر الحيازة الفلاحية من محددات الهجرة، إذ قلما لا يملك المهاجرون القرويون، أراضي زراعية، وهو ما عبر عنه 2,5% من المستجوبين، زيادة على تراجع مداخيلهم.

خريطة: 4 التراقص اليومي لليد العاملة الصناعية من أجل العمل بإقليم برشيد

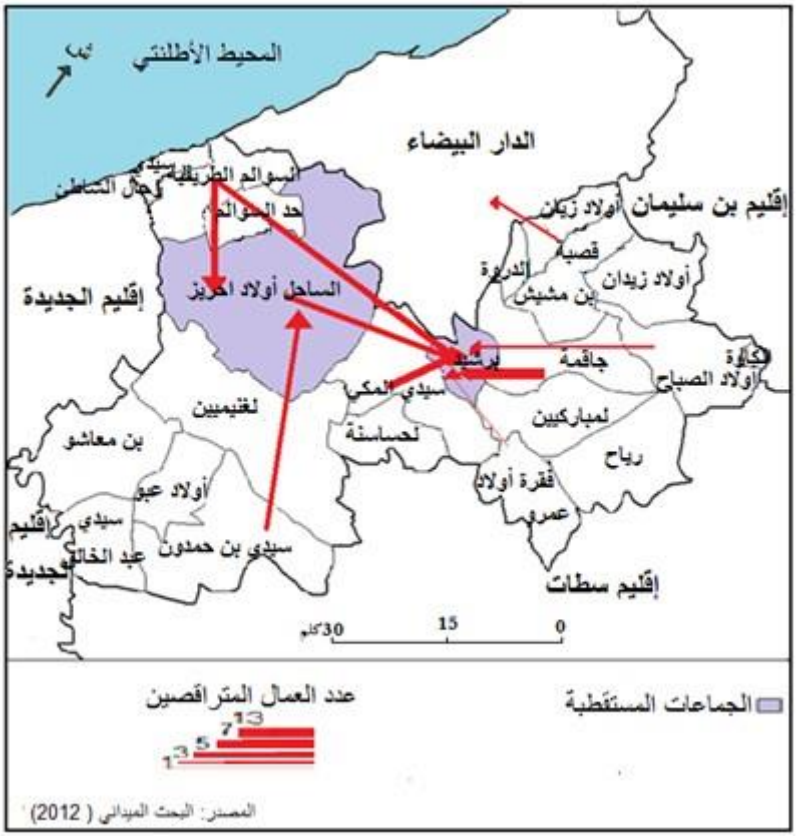

يشكل التوافد السكاني المتزايد على الجماعات المدروسة، سواء كان من الأرياف أو من المدن، أحد أهم مظاهر وعوامل التحول الذي يشهده الإقليم، فهو يساهم في إحداث تغيير ديمغرافي، كما يؤثر في الأنشطة الممارسة من طرف الساكنة. فمع تزايد توافد السكان، تتراجع نسبة السكان المزاولين للأنشطة الفلاحية، وترتفع نسب الممارسين لمهن أخرى، وينشط التراقص اليومي من أجل العمل، مما يؤدي إلى تقوية العلاقات بين المدينة والمناطق المحاذية لها على المستويين الوظيفي والاجتماعي، ويؤدي أيضا إلى خلق دينامكية شاملة للمجال.

ثانيا ـ انعكاسات التمدين على الفلاحة عمق من مشاكل القطاع الفلاحي بإقليم برشيد

ساهم انتشار التمدين بإقليم برشيد في تبديد مساحات مهمة من الأراضي الزراعية، وقد لا يشكل تقلص أبعاد المجال الفلاحي سوى مظهرا خارجيا لمفعول التأثير الحضري، إذ تعرف الرساتيق الزراعية تحولات باطنية تتمثل في التغير التدريجي لاستعمالات الأراضي الفلاحية.

1.2. تقلص المجال الفلاحي

عرف إقليم برشيد دينامية حضرية غير مسبوقة، فنظرا للطلب الكبير على العقار، برمجت مشاريع طموحة تتعلق بإنجاز السكن أو المرافق والمنشآت الصناعية فوق الأراضي الزراعية، الشيء الذي أدى إلى تبديد مساحات لا يمكن استدراكها، إذ تم تحويل 21970هـ من طابعها الفلاحي إلى استعمالات أخرى، وبرمجت مساحة تقدر بحوالي 8125هـ للتعمير المستقبلي.

والملاحظ هو أن عملية اقتطاع الأراضي الزراعية الخصبة لم تقتصر على البلديات والمراكز الحضرية، بل شملت العديد من الجماعات القروية التي حظيت بتصاميم النمو والتهيئة، مما سيؤدي إلى تبديد حوالي 1546 هكتارا. والنتيجة انتشار ظاهرة تغيير طبيعة الأراضي التي تتحول من أراضي فلاحية إلى مساحات مبنية. ولهذه الظاهرة آثار سلبية عديدة، منها استهلاك المجالات الفلاحية وهدر الموارد الطبيعية، مما يدل على أن أهم مشكل تعاني منه الفلاحة هو الضغط على العقار الزراعي، إذ أصبحت الأنشطة الفلاحية الممارسة مهددة بالزوال. فالمجال يمكن اعتباره ثروة نادرة ومعرضة للزوال بسبب الزحف العمراني، وعليه فقد وجبت حمايته.

2.2. تراجع مكانة العمل الفلاحي الاجتماعية (شغور التركة)

ساهم انتشار التمدين وتزايد الطلب على المواد الفلاحية في تحفيز العديد من المزارعين للبحث على تحصيل أكبر قدر ممكن من الأرباح عبر تكثيف الإنتاج الزراعي، ودفع بمزارعين آخرين لتحويل أراضيهم إلى الاستخدام السكني والتجاري والصناعي، وهي أمور ساهمت في ضياع جزء كبير من الأراضي وخروجها من دائرة الإنتاج.

فالنزعة الاستهلاكية أدت إلى تدهور قيمة العمل المتاح، خاصة لدى الشباب الذي بات يسعى لتحقيق الأرباح من المصادر السهلة، وغدا القطاع الصناعي، الذي أصبحت تنتشر وحداته الإنتاجية بشكل كبير، يوظف أعدادا ضخمة من القوى العاملة، فقل المقبلون على زراعة الأراضي الزراعية التي يغزوها التمدين يوما بعد يوم، وساهم ذلك في العزوف عن الزراعة وازدرائها كظاهرة عامة لدى معظم سكان الإقليم. حيث أصبحوا يعتمدون على الرواتب الشهرية التي يوفرها القطاع الصناعي كبديل مفضل. وأصبحت الزراعة مهنة منبوذة، لأن مداخلها لا تسمن ولا تغني من جوع.

أدى انتشار التصنيع إلى تغيرات واضحة على البنية الاقتصادية والاجتماعية، حيث انتقل العديد من الأفراد من العمل الزراعي إلى العمل في الصناعات المختلفة، سواء بالمدن أو المناطق الصناعية المجاورة لها. وارتبط بهذا التحول الوظيفي رغبة اليد العاملة في الاستفادة من فرص العمل المنتظم والأجر المستقر وتحسن ظروف العمل في الوظائف الجديدة؛ علما بأن معظم فرص الشغل الصناعية، قلما تتاح بشكل دائم، لغير المتخصصين.

عموما، يبقى الحديث عن وظيفة صناعية بإقليم برشيد سابقا لأوانه، لأنه لم يرق بعد إلى مستوى الأحواز المحيطة والمحاذية لمدينة الدار البيضاء، حيث يسابق، هنا، التطور الصناعي التطور العمراني.

3.2. الأنشطة الإضافية مظهر من مظاهر تأثير التمدين بالإقليم

أ– أهمية ممارسة الفلاحين لأنشطة إضافية بإقليم برشيد

تعتبر الأنشطة الإضافية الممارسة من طرف المزارعين، بموازاة الفلاحة، من أهم مظاهر تأثير التمدين بالإقليم. وللوقوف على أهمية العمل الممارس خارج الحيازة الفلاحية، نعتمد على معطيات الجدول رقم:3

الجدول 3: توزيع الفلاحين حسب نوع النشاط الممارس وحجم الحيازة

حجم الحيازة	الفلاحون المزاولون لأنشطة فلاحية فقط		الفلاحون المزاولون للأنشطة الموازية		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
[0-5[	181	56.7	132	70.6	313	61.9
[5-10[	88	27.6	35	18.7	123	24.3
[10-15[	23	7.2	14	7.5	37	7.3
[15-20[	19	6	5	2.7	24	4.7
[20-50[	8	2.5	1	0.5	9	1.8
المجموع	**319**	**100**	**187**	**100**	**506**	**100**

المصدر: البحث الميداني (2012)

تعتبر الأنشطة الموازية من أهم مظاهر تأثير التمدين بالإقليم، وتهم حوالي36,9% من مجموع المستغلين المبحوثين، في حين يقتصر حوالي 63 %على العمل بفلح الأرض وتربية الماشية. وهي نسبة تقارب ما أفضت إليه نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، حيث قدرت نسبة المزاولين للأنشطة الإضافية 48,8% من مجموع ساكنة الإقليم.

تتيح معطيات الجدول 3 إقامة علاقة بين حجم الحيازة الفلاحية وممارسة عمل إضافي خارجها، فنحو 70,6% من المستغلين الزراعيين الممارسين لأنشطة إضافية غير فلاحية تقل حيازتهم عن 5 هكتارات، الشيء الذي يؤكد أن العمل الإضافي يشكل أفضل وسيلة لتحسين مداخيل الفلاح. فضعف الموارد الزراعية بالحيازات الصغرى يدفع مستغليها إلى تكثيف جهودهم للبحث عن موارد إضافية.

أما الصنف الثاني من المزارعين الممارسين لأنشطة إضافية، فتنحصر حيازاتهم بين 5 و10 هكتارات، ويمثلون حوالي 18,7 %من مجموع المستغلين ذوي النشاط المزدوج.

عموما، يلاحظ أن تسعة أعشار (89,3%) من المستغلين الزراعيين الممارسين لنشاط غير فلاحي تقل مساحة أراضيهم عن 10 هكتارات، مما يدل على وجود علاقة وثيقة بين حجم الحيازات وازدواجية نشاط مستغليها، إذ يشكل الشغل غير الفلاحي موردا لا يستهان به بالحيازات التي تقل عن 10هـ.

ب. طبيعة الأنشطة الإضافية الممارسة خارج الحيازات الفلاحية

من خلال تصنيف المهن الإضافية الممارسة من طرف الفلاحين تظهر أهمية قطاع الخدمات ب 46%، تليه التجارة 30,5%، ثم القطاع الصناعي بحوالي 22%. أما النشاط الحرفي، فضعيف الأهمية، بحيث لا يتجاوز1,6% (جدول رقم4).

جدول رقم 4: توزيع الفلاحين الممارسين لأنشطة إضافية حسب طبيعتها وحسب الجماعات القروية

الجماعات القروية	الخدمات		التجارة		الصناعة		الحرف		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الساحل أولاد	29	47,5	9	14,8	22	36,1	1	1,6	61	100
السوالم الطريفية	7	53,8	2	15,4	4	30,8	-		13	100
سيدي المكي	7	35	8	40	5	25	-	-	20	100
أولاد زيان	7	38,8	9	50	1	5,6	1	5,6	18	100
أولا الصباح	19	55,9	15	44,1	-	-	-	-	34	100
فقرة أولاد عمرو	7	53,8	5	38,5	-	-	1	7,7	13	100
زاوية سيدي بن	7	41,2	5	29,4	5	29,4	-	-	17	100
الجاقمة	3	27,2	4	36,4	4	36,4	-		11	100
المجموع	**86**	**46**	**57**	**30,5**	**41**	**21,9**	**3**	**1,6**	**187**	**100**

المصدر: البحث الميداني (2012)

تتوزع هذه الأنشطة بشكل متباين بين الجماعات القروية المكونة لإقليم برشيد، إذ تحتل الخدمات مكانة متميزة بكل من جماعتي أولاد الصباح (55,9%) وفقرة أولاد عمرو (53,8%)، في حين تتميز جماعتا الساحل أولاد احريز والسوالم الطريفية بأهمية الفلاحين الممارسين للنشاط الصناعي، إذ تبلغ على التوالي36,1 % و30,8%؛ وتتسم جماعة وأولاد زيان بأهمية الممارسين للتجارة إذ تبلغ نسبتهم 50%.

من خلال دراسة طبيعة الأنشطة التكميلية، يتضح جانب مهم من تأثير التمدين في الفلاحة، سواء تعلق الأمر بعدد فرص الشغل المتوفرة بالمدار الحضري، أو حجم الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت تعرف انتشارا واسعا بالمجال الفلاحي.

ج- أنشطة أبناء المشتغلين

نتوخى من دراسة الأنشطة الاقتصادية الممارسة من طرف أبناء الفلاحين تقييم درجة ارتباط أبناء الفلاحين بتفليح الأرض (جدول رقم5).

جدول رقم5: توزيع الأنشطة غير الفلاحية الممارسة من طرف أبناء الفلاحين

الجماعات		الفلاحة		الصناعة		الخدمات		التجارة		الوظيفة العمومية	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الطرف	الساحل أولاد احريز	205	91,9	31	75,6	53	75,7	25	78,1	3	60
	السوالم الطريفية	18	8,1	10	24,4	17	24,3	7	21,9	2	40
مجموع الطرف الغربي		223	100	41	100	70	100	32	100	5	100
الطرف	سيدي المكي	40	7,8	5	22,8	18	12,2	12	19,1	-	-
	الجاقمة	58	11,4	9	40,9	20	13,5	14	22,2	1	100
الداخلي	أولاد زيان	67	13,2	4	18,2	13	8,8	5	7,9	-	
	فقرة أولاد عمرو	89	17,5	1	4,5	41	27,7	9	14,3	-	-
	زاوية سيدي بن حمدون	135	26,5	1	4,5	27	18,2	13	20,6	-	-
	أولاد الصباح	120	23,6	2	9,1	29	19,6	10	15,9	-	-
مجموع الطرف الداخلي		509	100	22	100	148	100	63	100	1	100
مجموع الطرفين		732	65,7	63	5,7	218	19,6	95	8,5	6	0,5

المصدر: البحث الميداني (2012)

فيما يخص طبيعة الأنشطة الممارسة من طرف أبناء المستغلين، يتضح من معطيات الجدول أن نسبة لا يستهان بها (65,7%) منهم يزاولون الفلاحة، إما كمصدر عون في استغلال الحيازات العائلية، أو كأجراء باستغلاليات الغير، غير أن هذه النسبة عرفت تراجعا مهما حسب نتائج الإحصاء العام لسكان والسكنى لسنة 2014 إذ اضحت لا تتجاوز20%، وتأتي الخدمات في المقام الثاني، بتوفيرها لنسبة 19,6% من فرص الشغل، ثم التجارة ب8,5%. أما الصناعة، فلا توفر سوى 5,7% من تلك الفرص، وتتركز خصوصا بالطرف الغربي، إذ تبلغ نسبة المشتغلين بها

حوالي11,1%، ويرجع ذلك لتوفر هاته الرقعة الترابية على منطقة صناعية بجماعة الساحل أولاد حريز.

جدول رقم6: توزيع أبناء الفلاحين المشتغلين حسب الجماعات وأماكن الاشتغال

الجماعات القروية	عين المكان		برشيد		الدار البيضاء		جماعة قروية أخرى		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
الساحل أولاد احريز	310	29,6	6	13,6	1	12,5	-	-	317
السوالم الطريفية	41	3,9	5	11,4	1	12,5	7	46,7	54
سيدي المكي	60	5,7	15	34,1	-	-	-	-	75
الجاقمة	87	8,3	14	31,8	1	12,5	-	-	102
أولاد زيان	84	8	-	-	5	62,5	-	-	89
فقرة أولاد عمرو	139	13,3	1	2,3	-	-	-	-	140
زاوية سيدي بن حمدون	169	16,2	1	2,3	-		6	40	176
أولاد الصباح	157	15	2	4,5	-	-	2	13,3	161
المجموع	1047	100	44	100	8	100	15	100	1114

المصدر: البحث الميداني (2012)

إذا أخذنا بعين الاعتبار العلاقة بين طبيعة النشاط ومقر مزاولته (جدول رقم6)، يوفر المجال الفلاحي 95,4% من فرص الشغل لأبناء المستغليين الفلاحيين. تتوزع 65,7 % من الفرص على باقي فروع النشاط الاقتصادي غير الفلاحي، مما يدل على أهمية الانتشار الحضري عبر المجال الفلاحي. ولا تجذب مدينتا برشيد والدار البيضاء سوى4,6 %من أبناء الفلاحين المشتغلين، مع هيمنة الأولى على هذا التيار لقربها من أحوض التجميع.

من خلال دراستنا لأهمية العمل الإضافي خارج الحيازات الفلاحية بإقليم برشيد، اتضحت، جليا، نوع العلاقة الجدلية القائمة بين التمدين والفلاحة، والمتجلية في أهمية فرص العمل غير الفلاحية المتاحة بالإقليم، والدالة على كثافة توطن الأنشطة الاقتصادية نتيجة التوسع الحضري.

خاتمة

توصل البحث إلى نتائج كشفت عن مجموعة من التحولات التي شهدها إقليم برشيد وعما نجم عنها من تأثير مباشر على طبيعة الانشطة الاقتصادية المزاولة من طرف الفلاحين. وقد شكلت إجابات مباشرة عن الفرضيات التي انطلقنا منها وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: توطن وحدات الإنتاج الصناعي بإقليم برشيد، أدى إلى تعزيز مكانته، حيث حاز على قسط مهم من الاستثمارات المخصصة للتصنيع في العقود الأخيرة، إذ أنشئت به منطقتين صناعيتين. وساعد القرب من مدينة الدار البيضاء والتوفر على بنية تحتية (شبكات الطرق، وغيرها من التجهيزات المهمة) على جلب المزيد من الاستثمارات الصناعية، الشيء الذي أدى إلى توفير مناصب الشغل، واستقطاب الآلاف من اليد العاملة المتراقصة بينه وبين المناطق المجاورة. وعليه تأكيد الفرضية الأولى

الفرضية الثانية: تعتبر الأنشطة الإضافية الممارسة من طرف المزارعين، بموازاة الفلاحة، من أهم مظاهر تأثير التمدين بالإقليم. حيث اتضح أن الفلاح يلجأ إلى مزاولة أنشطة إضافية خارج الحيازة وبموازاة العمل الفلاحي، لما يوفره ذلك من موارد داعمة ومكملة لمداخل الاستغلال الفلاحي، ومساعدة له على الصمود أمام التأثيرات الحضرية. حيث اتضح جانب مهم من تأثير التمدين في الفلاحة، سواء تعلق الأمر بعدد فرص الشغل الموفرة أو حجمها ونوعيتها.

يبقى التساؤل مستمرا حول آفاق استدامة الموارد الفلاحية والنشاط الفلاحي أمام زحف انتشار التمدين. وترتيبا على ما سلف، يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان استدامة الأراضي الزراعية وذلك من خلال التحكم في النمو الحضري، وتوجيهه وعقلنته، وكذا تحسين المستوى المعيشي للفلاحين، وتحفيزهم على ممارسة الأنشطة الفلاحية، قصد تثبيتهم على أراضيهم، في أفق وضع حد للمضاربة بالأراضي الفلاحية.

قد لا تتحقق هذه الاقتراحات وغيرها بدون تنسيق مع الجهات المعنية، لتحسيسها بضرورة إيجاد حلول جذرية تضمن الحد من تقلص الأراضي الزراعية، وبالتالي استدامتها.

البيبليوغرافيا

- الأسعد محمد (2002)، إشكالية اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي–الزراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب –دراسة في الايكولوجية الثقافية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، مرقونة.

– المباركي حسن وبوطيب الطاك (2005)، "المجالات الفلاحية بين التنظيم العفوي والتدبير المؤطر؛ بعض عناصر التفكير"، موسى كرزازي –المختار الأكحل(تنسيق)، دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص14–15.

– امدافعي محمد (2002)، التحولات المجالية ودور المؤسسات الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية الدار البيضاء، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال (غير منشورة).

– الأكحل المختار (2004)، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بن سليمان، منشورات دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

– آيت حموسعيد (2006) تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا بكلية الآداب المحمدية (غير منشورة).

– بشرى حساني (2015) تحولات الفلاحة تحت تأثير التمدين بالشاوية السفلى حالة إقليم برشيد، أطروحة لنيل دكتوراه في الجغرافيا بكلية الآداب المحمدية (غير منشورة).

– تالحوت سالم (2012)، الأنشطة غير الفلاحية والتنمية الريفية بضاحية الدار البيضاء الكبرى، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالرباط (غير منشورة).

– مدينة محمد (2007)، دينامية المجال الفلاحي بالشاوية السفلى، دراسة في إشكالية التحول والتنمية المحلية بأحواز الدار البيضاء، أطروحة دكتوراه الدولة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك– ص 347 (غير منشورة).

- Chélard, J.L & Charvet ; 2004, Géographie agricole et rurale, Paris, Bélin ,109

- Guibert, M. & Jean, Y. ; 2011, Dynamique des espaces ruraux dans le monde, Paris Géographie coll U, 64-65

المحور الرابع:

ضواحي المدن ومظاهر التكيف

ضاحية مدينة وجدة: التحولات ومظاهر التكيف

عبد الحفيظ حميمي*- علال زروالي**

ملخص

باعتمادها لأقطاب التنمية واتخاذ القرارات، بدأت المدينة في فرض تنظيمها للمجال، الأمر الذي أدى إلى إحداث تحولات، تتفاوت درجات عمقها حسب القرب أو البعد، بالمجالات الضاحوية والأوساط الريفية المحاذية لها. لكن يبدو أن التأثيرات الإيجابية كانت أقل بالنسبة للضاحية، وهو ما فرض عليها اتخاذ مجموعة من أشكال التكيف مع هذه التغيرات.

بشرق المغرب، تعرضت ضاحية مدينة وجدة لعدة تحولات. وبدأت تخضع بشكل تدريجي لهيمنة ونفوذ المدينة. فاتخذت عدة أشكال من التكيف، تارة بالاندماج والانتماء المجالي والعمراني، وتارة بنسج علاقات اقتصادية وخدماتية تعزز دورها وحضورها كواقع، اعتمادا على مؤهلاتها ومواردها. من هذا المنطلق ارتأينا البحث في تحولات الضاحية الحضرية لمدينة وجدة، وأشكال التكيف التي رافقتها، مع وضع عدة استنتاجات موضوعية حول الظاهرة.

الكلمات المفاتيح: الضاحية/ الهامش الحضري – التحولات الريفية – الاندماج والتكيف – التراتب الترابي – مدينة وجدة.

Résumé

Les villes, en tant que pôles de développement, centres d'investissement et de prise de décision, ont su imposer leur réglementation aux espaces périphériques qui constituent leurs zones d'influence. Ces banlieues ou zones rurales périphériques ont, ainsi, subi des changements profonds qui les ont rendus vulnérables. Pour faire face à cette domination de la ville, le recours à des formes d'adaptation semble être l'apanage.

**أستاذ باحث ضمن فريق البحث في تكنولوجيا الإعلام الجغرافي وتدبير المجال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

Ainsi, et comme partout au Maroc, la banlieue de la ville d'Oujda a subi des transformations profondes. Après avoir perdu son contrôle sur son développement autonome, la zone rurale a progressivement subie la domination et l'influence de la ville métropole. De nombreuses formes d'adaptation se sont mises en place : intégration, affiliation géographique et urbaine, attisement de relations économiques et de services pour renforcer son rôle et sa présence en tant que réalité basée sur ses qualifications et ses ressources.
Partant, nous avons décidé d'explorer ce sujet pour mettre en relief les transformations de la banlieue urbaine d'Oujda et les formes d'adaptation accompagnantes.

Mots-clés: La banlieue / périphérie urbaine – Mutations rurales - Intégration et adaptation - Hiérarchie territoriale - Ville d'Oujda.

أولا: الإطار المنهجي والمفاهيمي

- **أهمية الموضوع**

يعد الهامش الحضري من أكثر المجالات خضوعا للتحولات، نظرا لقوة الظاهرة الحضرية، والهيمنة القوية لوظيفة المدينة ودورها في تنظيم المجال. في ظل هذا الواقع، ومن أجل ضمان استمرارها، أصبحت الضاحية تدير وجهها صوب التحضر مبتعدة شيئا فشيئا عن عالمها الريفي. وأضحت تعيش وضعية تكيف على شكل اندماج ضمن مطالب النمو والتوسع الحضري. من هذا المنطلق أثرنا هذا الموضوع، نظرا لما أصبحت تشهده ضاحية مدينة وجدة من تحولات تدعو للبحث والتشخيص. كما كان لا بد من البحث عن أسس استمرارها وطرائق تكيفها مع هذا الواقع الجديد الذي أصبحت تصنف فيه كهامش وكواقع حتمي تحت تأثير التحضر وتغلغل الرأسمال الحضري.

- **الإشكالية البحثية**

على اعتبار الخصوصية الريفية لضاحية مدينة وجدة وخضوع هذه الأخيرة للمدينة لتصبح هامشا حيويا، بعد دخولها في تحولات وأشكال للتكيف مع هذا الواقع الجديد. ارتأينا البحث في هذا

الموضوع من خلال الإشكالية المحورية التي تدور حول مظاهر التحولات التي شهدتها ضاحية مدينة وجدة وأشكال التكيف التي لجأت إليها. وهي إشكالية تتفرع إلى مجموعة من التساؤلات تهم مفهوم الضاحية وسياق ظهورها، ومظاهر التحولات التي خضعت لها، وأشكال التكيف التي دخلت فيها لضمان استمرارها والحفاظ على خصوصياتها وآثارها ذلك على النشاط الفلاحي؟

أهداف دراسة الموضوع

تهدف دراسة الموضوع إلى إبراز سياق ظهور ضاحية مدينة وجدة، وتحليل ظروف تموقعها الحالي كهامش، مع إظهار وتشخيص تحولاتها في ظل واقع تنظيم المجال الذي تهيمن عليه المدينة. وقد ساهمت هذه التحولات في خلخلة البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي كان يتمتع بها الوسط الريفي، وفتحت المجال على مصراعيه لتوطين الوحدات الصناعية والسكنية، مما ساهم في قضم المجال الفلاحي.

سنحاول من خلال هذا العمل إبراز آليات التغيرات التي مست الأوساط الريفية الملامسة لمدينة وجدة ومناقشة مظاهر التحولات المجالية والاقتصادية والعمرانية بالضاحية من خلال تتبعنا لمجريات التحول وطرائق التكيف المفروضة على المجالات الريفية، كالاندماج أو خلق وظائف خدماتية، لتعزيز مكانتها.

- **المنهجية المعتمدة**

اعتمدنا في هذا العمل على الاشتغال بالمنهج الوصفي التحليلي اللازم لإبراز مظاهر التحولات التي شهدتها ضاحية مدينة وجدة بعد الوقوف على سياق تشكلها كمجال له خصوصياته، وتحليل مختلف أشكال التكيف التي لجأت إليها. فاعتمدنا على العمل المكتبي لجمع ما يمكن من حقائق ومعطيات حول الموضوع، والعمل الميداني الذي تمثل في إنجاز استمارة ميدانية بالجماعات القروية المحاذية لمدينة وجدة سنة 2014. انطلاقا من وحدة الدوار كمجتمع إحصائي متجانس الخصائص، حيث اخترنا عينة عشوائية بسيطة همت أرباب الأسر في هذه الدواوير. بلغ عدد مفرداتها 180 بالجماعات الثلاث المحاذية للمدينة وهي أهل أنجاد وإيسلي وسيدي موسى المهاية،

بالإضافة إلى حوالي 100 مفردة بجماعتين قريبتين مرشحتين بأن تكونا خاضعتين لتأثير مدينة وجدة وهي بني خالد وعين الصفا.

كما استعنا بمسح ميداني خلال نهاية سنة 2016 للوقوف على مختلف المشاريع التي غزت الضاحية وتوطينها. استفدنا أيضا من معطيات بعض المصالح الإدارية، وفوائد المرئيات الفضائية المتاحة مجانا *(مرئيات لاند سات لسنوات*1988 ، و2012، و2016*)*. معتمدين على أدوات وتقنيات لمعالجة معطيات الاستمارة الميدانية والجرد، تمثلت في برنامج التحليل الإحصائي SPSS 20، وببرنامج ArcGis 10 لانجاز العمل الكرطوغرافي.

- **الهامش الحضري أو الضاحية: المفهوم والسياق**

أ. للهامش أو الضاحية الحضرية الريفية مفهوم مركب

يعتبر الهامش أو الضاحية الحضرية (المنطقة التي تحيط بالمدينة) من المفاهيم أو الظواهر المركبة في الجغرافيا، من حيث أنها شكلا من التزايد الأولي خارج المدينة، لكنها تتميز عن المدينة بالاختلافات الوظيفية *(*بيار جورج، 1984، ص. 520 – 519*)*. *وقد* دعم باحثون آخرون هذا التوجه بالإشارة إلى كون الضاحية» منطقة سكنية تقع في الإطار الخارجي للمدينة أو القرية. وقد تكون جزءا من المدينة أو ريفها أو تكون تجمعا حضريا مستقلا عنها، كما يمكن أن تضم مجموعة من الأنشطة الاقتصادية» زروالي علال، 2015، ص. (79).

وظيفيا، تكون الضاحية مختلفة عن المجالين الريفي الذي تنتمي إليه ترابيا، والحضري الذي ترتبط به بعلاقات سكنية وإنتاجية وتجارية... وهذا ما يجعلنا نبحث عن مجال ثالث أو منطقة انتقالية بين المجالين الريفي والحضري.

كما تتميز بضعف التجهيزات والمرافق العمومية خاصة ببلدان العالم النامي، وتكون ملاذا أوليا لنسب مهمة من المهاجرين الوافدين على المدينة. غير أنها تتميز من الناحية السكنية بالاختلاف في الشكل عن السكن القروي التقليدي المتعدد الوظائف، وتكون أقرب في التشابه بمساكن المدينة وتحاكي تنظيمها وترتيبها. كما توجد بها مميزات أخرى اجتماعية وثقافية تجعلها مجالا قائما بذاته، لكن لفترة قصيرة، إذ سرعان ما تنضم إلى المدينة بعد توسيع المدار الحضري.

ب. دور السياقين التاريخي والحضري في ظهور الضاحية الحضرية

يعتبر وجود المدينة وتوسعها العامل الرئيس في ظهور الضاحية، حيث وبمجرد بداية توسعها المجالي والوظيفي، يبرز وبشكل جلي تأثيرها على المجال الريفي المحيط، وتصبح في حاجة ماسة إلى مزيد من الأراضي من أجل السكن وإقامة المشاريع والمرافق، مما يتسبب في انتقال التأثيرات الحياة الحضرية إليها، وإكسابها خصوصية ريفية/حضرية، لتصبح منطقة انتقالية من جهة، ومحطة للاندماج الحضري مستقبلا من جهة أخرى.

بشرق المغرب، وبمجرد الخضوع للاحتلال الفرنسي تم إصدار الظهائر الشريفة والقرارات الوزارية التي أسست للنظام الجماعي بالمغرب، تحول مجال القبائل إلى جماعات بعد صدور ظهير تعيين جماعات تنوب عنها بتاريخ 21 نونبر 1916 *(الدولة المغربية، الجريدة الرسمية*، 1916، *عدد* 190)، في حين أقر المستعمر نظام البلديات بالمدن بمقتضى ظهير 18 أبريل 1917 *(الدولة المغربية، الجريدة الرسمية*، 1917، *عدد* 210)، وحددت بعده سنة 1919 منطقة وجدة كدائرة، والقبائل المحيطة بها كجماعات وهي أنجاد والمهاية وبني وكيل. وتحولت وجدة إلى بلدية ابتداء من سنة 1920.

منذ هذه الفترة بدأت إذن تظهر معالم الازدواجية المجالية الريفية– الحضرية التي ستكون بفضل علاقاتها التبادلية مصدرا لنشأة ظاهرة الضاحية الحضرية، خصوصا بعد الشروع في استعمال مفهومي الجماعة القروية والجماعة الحضرية خلال فترة الاستقلال بمقتضى ظهير 1959 *(*الدولة المغربية، الجريدة الرسمية، 1959، عدد 2458*)*. وبذلك اعتبرت وجدة جماعة حضرية تحيط بها جماعتان قرويتان هما سيدي يحيى والنعيمة. مع توالي التقسيمات الإدارية، أصبح محيط المدينة يضم ثلاث جماعات ترابية قروية هي أهل أنجاد وإيسلي وسيدي موسى المهاية (الخريطة رقم 1). مما جعل من المدينة مركزا ومن الريف هامشا، بينهما مجال يعرف بالضاحية أو الهامش الحضري من الريف.

خريطة رقم 1. حدود مدينة وجدة والجماعات الترابية القروية المحيطة بها

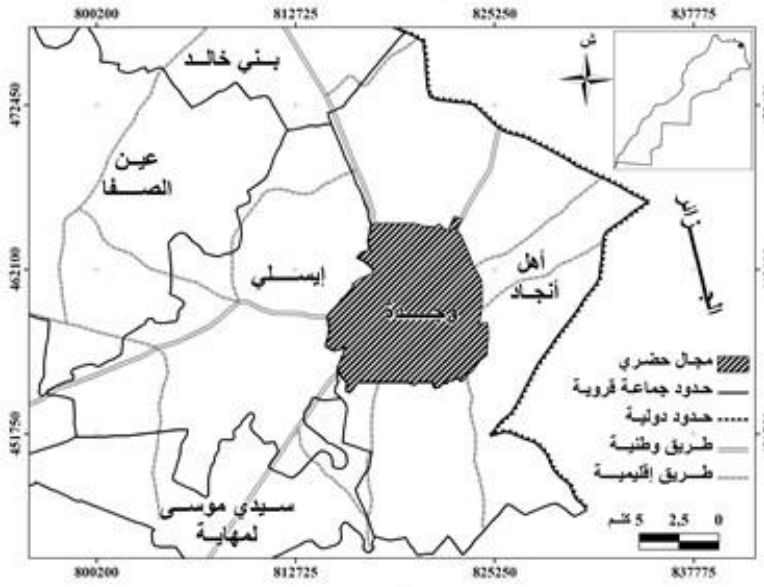

- المصدر:

- Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Politique de la Ville, 2013, Monographie Régionale sur le secteur de l'habitat, Région de l'Oriental, p7.

بتصرف. الباحثين، إنجاز

ثانيا: الضاحية الحضرية لمدينة وجدة: تحولات مرتبطة بتطور العلاقة الريفية–الحضرية

- **تسارع تحولات الضاحية أمام قوة تأثير مدينة وجدة**

أ. تعمير وتوسع مجالي مستمر لضاحية وجدة

تجلت أولى التحولات المجالية للضاحية الريفية المحيطة بوجدة في ظهور العديد من الوحدات السكنية، شكلت ملاذا لغالبية المهاجرين القادمين من أرياف المنطقة أو من المدن الأخرى. وأصبحت تتأثر بالتحضر من خلال تنظيمها وشكلها العمراني. فعكس الدوار الذي يعد النواة السكنية بالمجال الريفي، أصبحت تنتظم بالضاحية على شكل أحياء اتخذت عدة ألقاب كالأحياء العشوائية أو غير القانونية أو " الفوضوية "... تستعمل في بناء المساكن نفس المواد المستخدمة بمساكن المدينة، بالإضافة إلى بروز الأزقة والشوارع كما يظهر من خلال الخريطة رقم 2.

خريطة رقم 2 .انتشار وتوسع الأحياء السكنية بضاحية مدينة وجدة سنة 2002

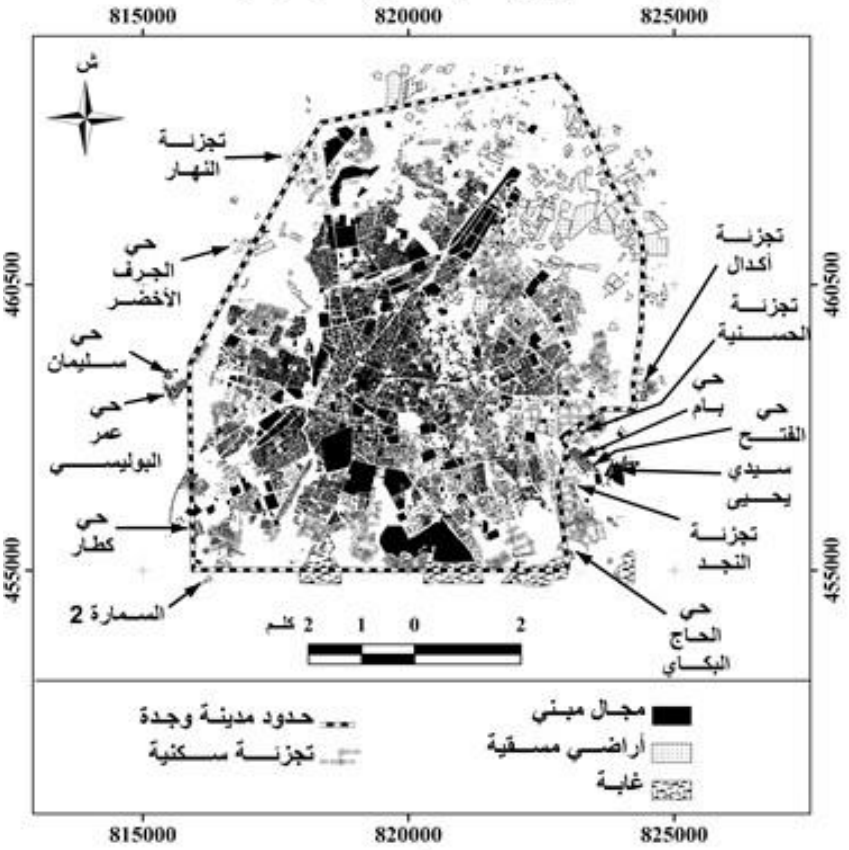

- المصدر:

- L'agence nationale de la conservation foncière de cadastre et de la cartographie, 2002, Plan urbain de la ville d'Oujda, S.C.B, Rabat. إنجاز الباحثين بتصرف.

تميز تعمير الضاحية، بظهور أحياء تنتمي بشكل كامل إلى المجال الريفي، تبدأ ببعض البنايات التي تتوسط الضيعات، يتلوها ظهور التجزئات السكنية كما هو الشأن بالنسبة لأحياء بام، والفتح جنوب شرق المدينة على تراب جماعة أهل أنجاد، وحي عمر البوليسي، وحي سليمان على تراب جماعة إيسلي. حيث منحت للسكن الريفي قيمة مضافة وساهمت في الرفع من القيمة المالية

للأراضي الفلاحية، وأججت حدة المضاربة العقارية بشكل ملفت للانتباه، خاصة بالقسم الشمالي من المدينة في اتجاه مطار وجدة- أنجاد (القطب الاقتصادي).

كما شهدت الضاحية وبشكل متزامن غزوا وتوسعا لمساكن بعض الأحياء الحضرية الهامشية كحي كطار والسمارة بالجنوب الغربي، وحي الحاج البكاي بالجنوب الشرقي. وخضعت الضاحية للتعمير بانتشار التجزئات السكنية القانونية والتعمير كأكدال، والحسنية، والنجد، والنهار، وقرية سيدي يحيى بشرق مدينة وجدة.

بتحليل مرئية لاند سات تعود لسنة 2012، تم تسجيل حدوث توسع مهم للأحياء السكنية بالضاحية وتعمير التجزئات التي كانت معدة لذلك سابقا، وخاصة بجنوب شرق وغرب مدينة وجدة، بكل من جماعتي أهل أنجاد وإيسلي (الخريطة رقم 3).

دخلت ضاحية مدينة وجدة في تحولات مجالية أخرى بانتشار مرافق وبنايات معدة لأنشطة غير فلاحية، أهمها، مجموعة من المركبات السياحية وقاعات تنظيم الحفلات، ومعامل إنتاج مواد البناء ومحطات الوقود ومقالع... وقد لعبت الشبكة الطرقية دورا أساسيا في تشجيع إقامة هذه المشاريع من جهة، وتحفيز الساكنة على التردد عليها من جهة أخرى. وهكذا وعلى الرغم من محاولة الحفاظ على وظيفتها الفلاحية، فإن هذه الأخيرة سرعان ما عرفت تراجعا أمام زحف الأنشطة الحضرية.

خريطة رقم 3. توسع وتعمير ضاحية مدينة وجدة بين 2002 و2012

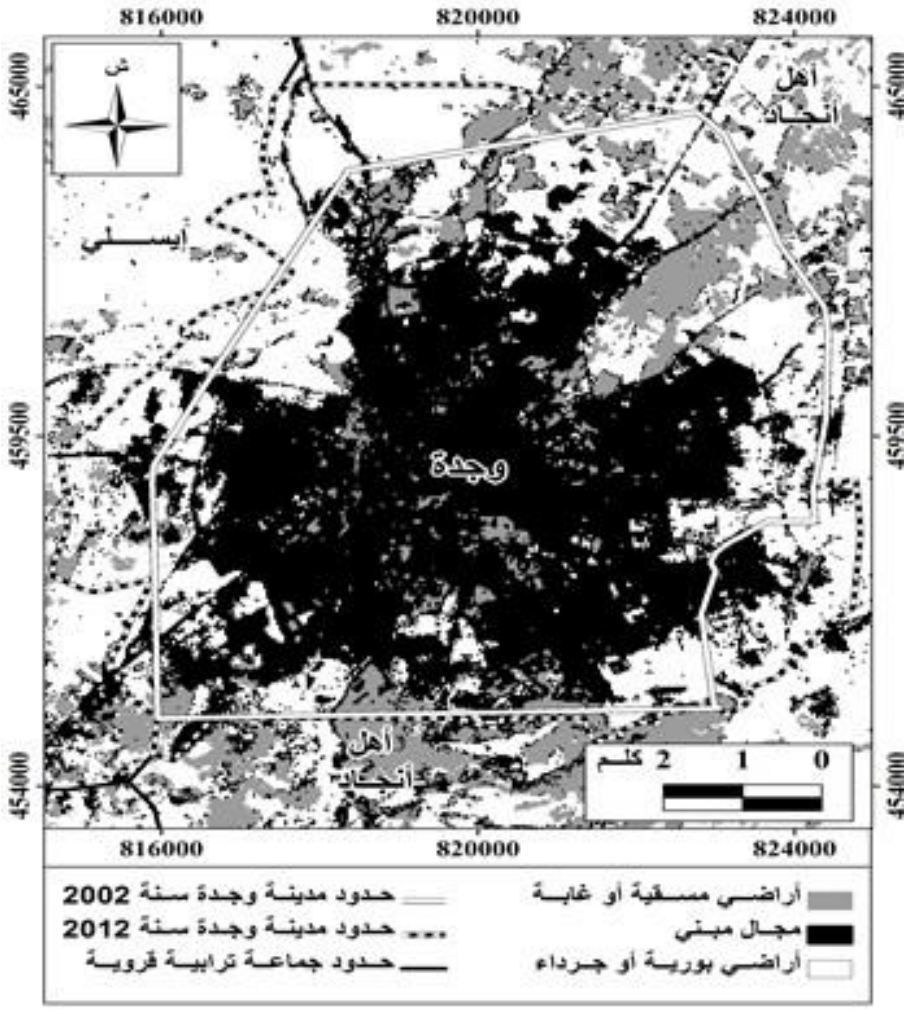

- المصدر:

مرية لاند سات، 2012، متاحة على: https://earthexplorer.usgs.gov

- إنجاز الباحثين.

خريطة رقم 4 .توزيع أهم المشاريع بالضاحية القروية المحيطة بمدينة وجدة

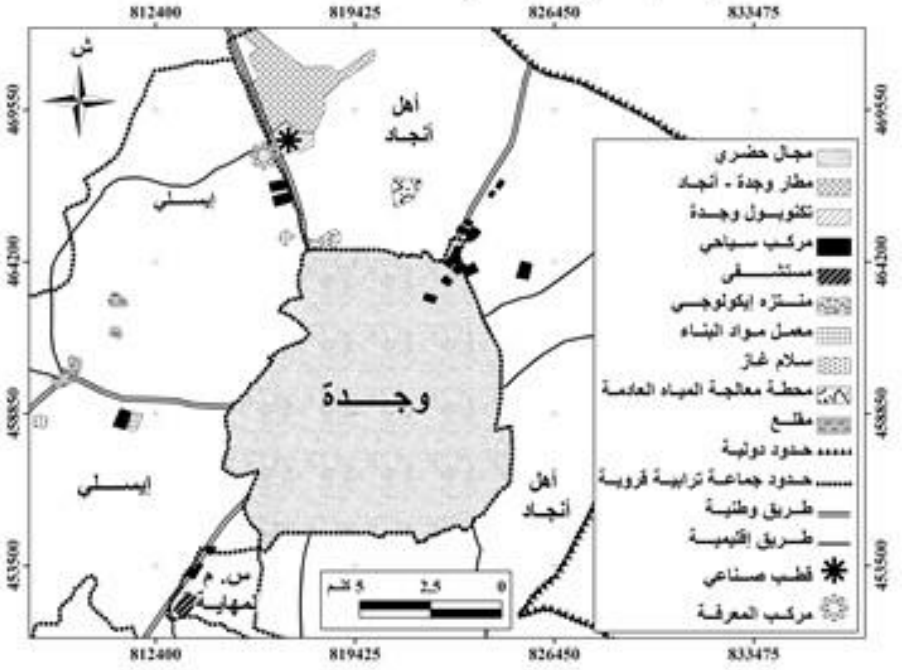

- المصدر:

- GOOGLE EARTH., 2016.

- جرد ميداني - .2016 إنجاز الباحثين.

ب. توسيع الزراعة المسقية، نشاط رافق تحولات ضاحية مدينة وجدة

تميزت ضاحية مدينة وجدة وكل الجماعات المحيطة بها بتوسع المساحة المسقية تلبية لحاجيات سكان المدينة من المنتجات الزراعية، وذلك باستغلال مياه الفرشة الباطنية لأنجاد، حيث ارتفاع عدد الآبار المعدة للسقي لتصل سنة 2012 حوالي 1000، بعدما لم تكن تتعدى 320 بئرا سنة 1990، وهي بالتأكيد في ارتفاع مستمر (الخريطة رقم 5).

خريطة رقم 5. تطور المساحة المسقية وعدد الآبار المعدة للسقي بضاحية مدينة وجدة

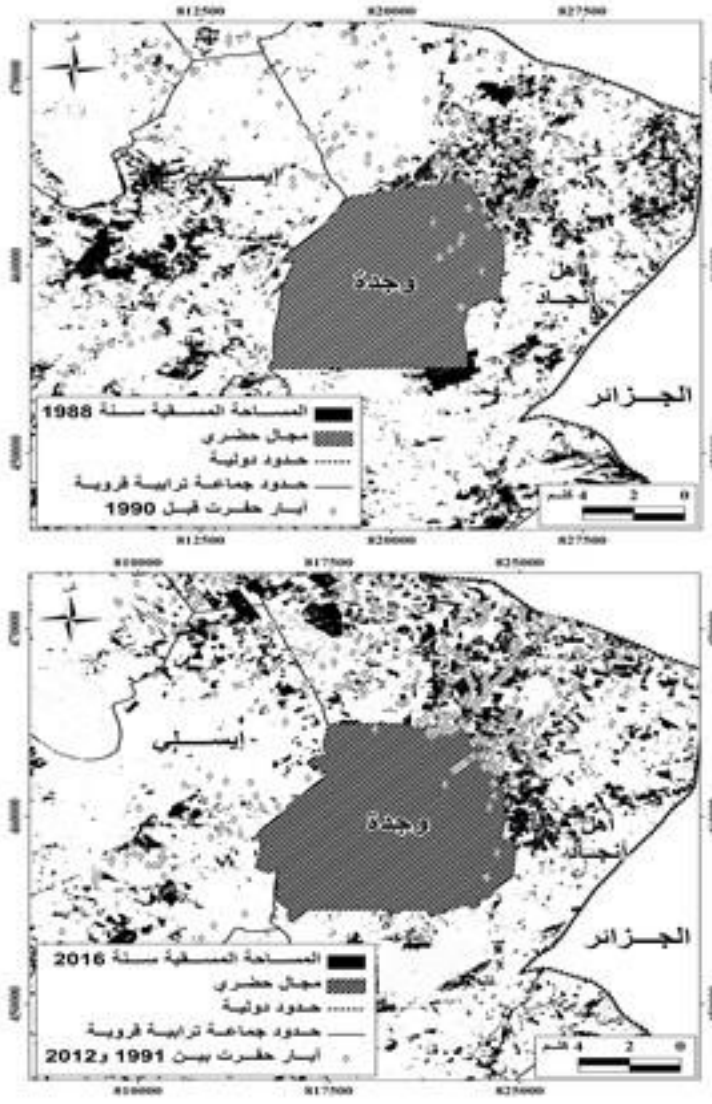

المصدر: – وكالة الحوض المائي للمويه، 2012؛ – مرئيتي لاند سات، 1988و2016 – إنجاز الباحثين.

رافق توسع الزراعة المسقية انتشار تقنية السقي بالتنقيط وذلك بالاعتماد على الطاقة الشمسية، وظهور ضيعات عصرية في ملكية بعض أغنياء مدينة وجدة في إطار ما يسمى بالهجرة العكسية، محدثين تحولات على مستوى السكن الذي أصبح من نوع الفيلات، وأصبح للعقار وزنه المهم في

الامتلاك والاستغلال. وهي تحولات تعبر عن تصور جديد لاستغلال المجال الريفي بعد تطاول المضاربين العقاريين والموظفين وغيرهم من سكان المدينة على الأراضي الزراعية وإقامة تجزئات سكنية بها؛ وهو ما سيعطي للوسط الريفي مظهرا مورفلوجيا جديدا نتيجة فتح جزء كبير من الأراضي الفلاحية للتعمير.

ج. نمو ديموغرافي متغير بضاحية مدينة وجدة

شهدت الجماعات الترابية القروية المحيطة بمدينة وجدة تطورات على مستوى عدد سكانها. فبحكم توسع أحيائها المحاذية لحدود المدينة، تضاعف عدد قاطنيها وخاصة بجماعتي إيسلي وأهل أنجاد كما يوضح المبيان رقم 1.

مبيان رقم 1. تطور عدد ساكنة جماعتي إيسلي وأهل أنجاد بين 1982 و2014

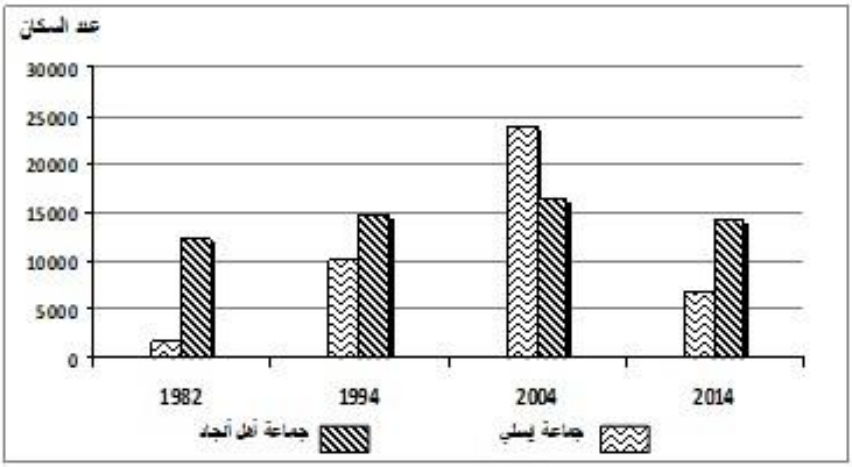

- المصدر:

- Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Politique de la Ville, 2013, Op.cit, p 11.- والسكنى للسكان العام الإحصاء 2014.

فمقارنة بين سنتي 1982 و2004، شهدت جماعة إيسلي زيادة إجمالية قدرت بـ 504 % بين 1982 و1994، و136. % بين 1994 و2004 حينما انتقلت من 1677 إلى 10139، ثم إلى 23896 نسمة. نفس الخاصية ميزت جماعة أهل أنجاد حيث ارتفعت ساكنتها من 12284 إلى 14766 نسمة بين 1982 و1994، ثم إلى 16494 نسمة سنة 2004. غير أنه بعد ذلك

تطورت ساكنتها بشكل سلبي سنة 2014، بلغت 71,72- % كتراجع إجمالي بالنسبة لجماعة إيسلي، و13,93- % بالنسبة لجماعة أهل أنجاد، وذلك بعد إدماج عدة أحياء كانت تابعة لها إلى تراب جماعة وجدة الحضرية، وهذا ما يدل على التأثير الواضح للمدينة على الضاحية.

ثالثا: اندماج الضاحية في تنظيم المجال الذي تهيمن عليه مدينة وجدة

أ. اندماج مجالي مستمر للضاحية في المجال الحضري لوجدة

أصبح المجال إذن، بالنظر إلى تطور العلاقات الريفية- الحضرية منقسما إلى ثلاثة أقطاب (ريفي وحضري وضاحوي). أدى تفاعلها إلى جعل الضاحية الريفية في اقتراب مستمر نحو التحضر، ومنخرطة في تنظيم المجال الذي أصبحت تفرضه المدينة، وذلك بالاندماج التدريجي في التراب الحضري. فكما توضح الخريطتان رقم 2 و3، وبعد توسيع المجال الحضري لمدينة وجدة أضيف إليها حوالي 1270 هكتار من الأراضي القروية بكل من جماعتي أهل أنجاد وإيسلي بين سنتي 2002 و2012 فقط، بعد انضمام أغلب الأحياء إلى المجال الحضري، سواء العشوائية أو مختلف التجزئات السكنية بجنوب شرق، وجنوب غرب، وغرب المدينة كما توضح الخريطة 6 ذلك.

هذا الأمر لا يمهد لاختفاء الضاحية بمجرد الانضمام إلى لمدينة، بل تستمر الظاهرة موازاة للنمو والتوسع الجديد للمدينة الذي لن يتوقف. ومعنى هذا أن وجود الضاحية أمر ضروري وحتمي بالنسبة للمدينة بحكم اعتمادها عليها في إمدادها بحاجياتها، سواء تعلق الأمر بالتموين أو بتوفير وعاء عقاري إضافي أو يد عاملة. وهكذا نلاحظ أن الضاحية تتخذ أشكالا من التكيف في إطار حركة التدافع الواقعة بين المدينة التي تتوسع والضاحية التي تتراجع، لتزحف على تراب الجماعة القروية الذي تغير وظيفتها لتلبية حاجيات المدينة. كما يكتسي مظاهر جديدة تتميز بالتحولات المجالية التي تتجسد في تراجع استغلال الأرض الفلاحية وفي فتح المجال على مصراعيه أما البناء والتعمير.

خريطة رقم 6. المساحة والمجال المبني المضافان للمجال الحضري لمدينة وجدة بين 2002 و2012

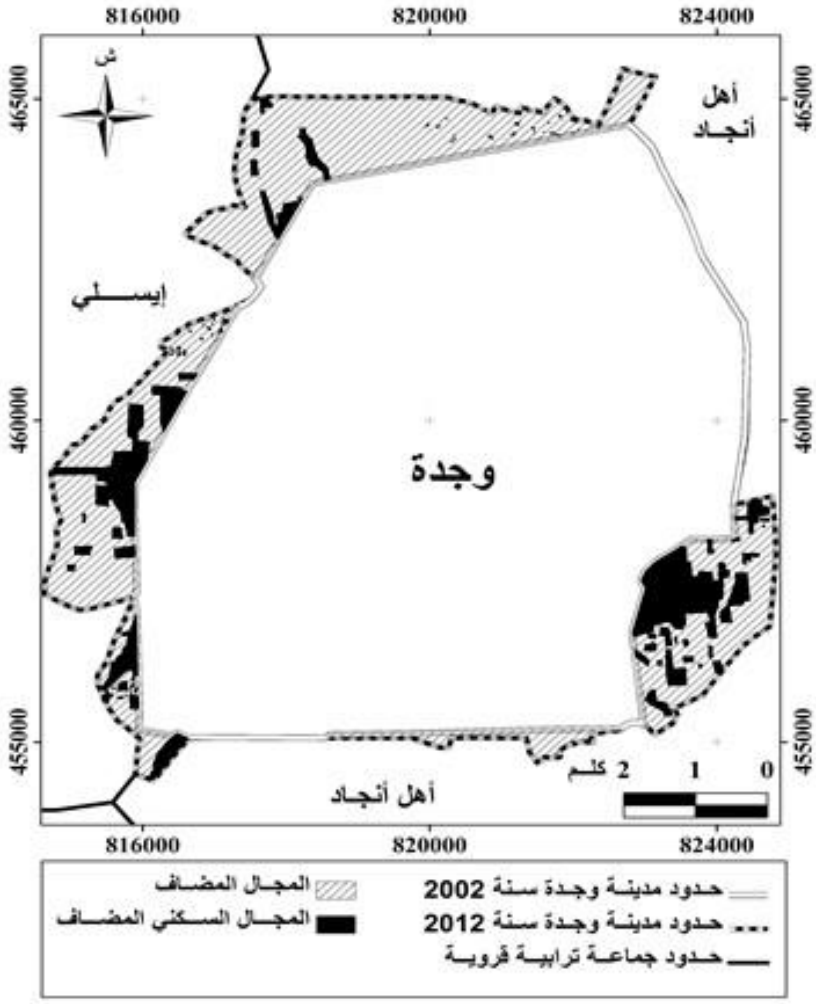

- المصدر:

- L'AGENCE NATIONALE DE LA CONSERVATION FONCIERE DU CADASTRE ET DE LA CARTOGRAPHIE. (2002(, Op.cit.

- مرئية لاند سات 2012، مرجع سابق- إنجاز الباحثين.

ب. العلاقات والتبادلات: مظهر لاندماج الضاحية في اقتصاد مدينة وجدة

لا تنحصر عملية اندماج الضاحية في المجال الحضري لمدينة وجدة في اندماج الأحياء الملامسة للمدينة، واستمرار الغزو العمراني الحضري للوسط الريفي. بل أصبحت تشكل منطقة تداخل تظهر فيها الضاحية أوسع من أن تكون مجرد أحياء ملتصقة بالمدينة، لتجعل من كل تراب الجماعات الترابية القروية المحيطة مرشحة بأن تكون ضاحية قريبة أو بعيدة لوجدة. غير أن قوة المدينة الاقتصادية والخدماتية جعلت هذه الضاحية تنسج معها علاقات على مستويات عديدة، لا يظهر فيها التبادل المتوازن بين المنطقتين، بل هو شكل من التكيف الذي تلجأ إليه الضاحية لضمان استمرارها.

تتعدد الأمثلة الدالة على مظاهر هذا التكيف/الاندماج للضاحية، غير أن أهمها يتجلى في تيارات تسويق منتجات الساكنة الريفية بالجماعات المحيطة بمدينة وجدة كما تظهر من خلال الخريطة رقم 7.

حسب عملنا الميداني (2014) فإن تأثير مدينة وجدة قوي جدا بالنسبة للجماعات الترابية المحيطة بها، حيث أن كل حاجيات ساكنة جماعة أهل أنجاد تتم مع هذه المدينة وبنسبة 100%، وهو نفس الأمر تقريبا بالنسبة لجماعة إيسلي بنسبة 98 %. وعلى العكس من هذه، ظلت ساكنة جماعة سيدي موسى المهاية مرتبطة بسوقها التقليدي في اتجاه النعيمة، وهو ما يعبر عن التجاذب القبلي. سجلنا كذلك من خلال نتائج الاستمارة أن تيارات تزويد الساكنة الريفية الضاحوية ذات ارتباطات قوية بمدينة وجدة، حيث وصلت نسبة التزود بالمواد الغذائية الأساسية بالنسبة لجماعة أهل أنجاد 100%، وبحوالي 82% لدى ساكنة جماعة إيسلي، (حميمي عبد الحفيظ، 2017، ص. 184). والأمثلة عديدة على هذا الاندماج أو التكيف الذي دخلت فيه ساكنة جماعتي أهل أنجاد وإيسلي في ميادين تجارية أخرى.

خريطة رقم 7 .اتجاهات تسويق ساكنة الجماعات الريفية المحيطة بمدينة وجدة لمنتجاتها القروية

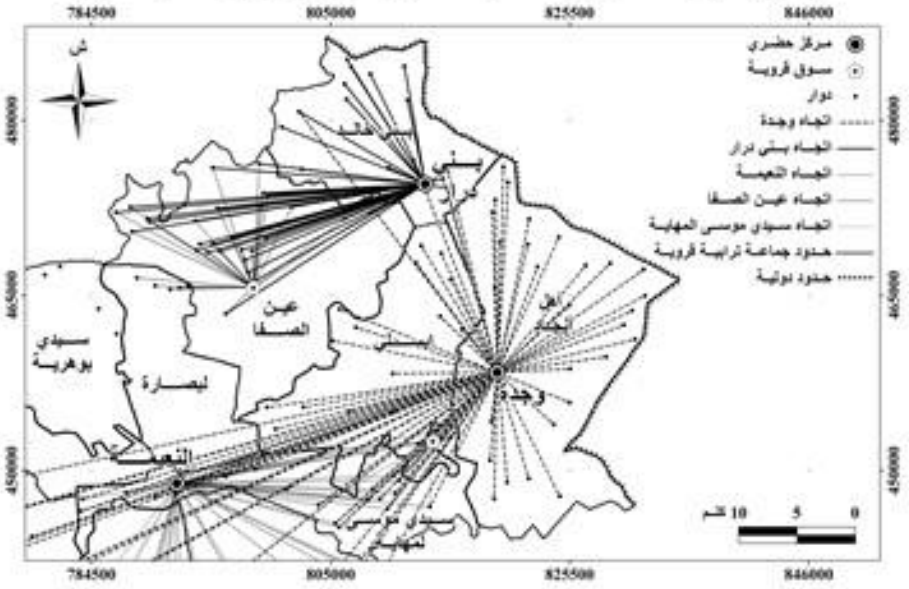

– المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية، (2014).– إنجاز الباحثين.

ج. اعتماد أساسي على خدمات مدينة وجدة: مظهر للاندماج الوظيفي للضاحية

اختارت ساكنة الجماعات الترابية المحيطة بمدينة وجدة تكييف تحولاتها الجديدة بما أصبحت تفرضه مدينة وجدة من نفوذ، حيث أصبحت مندمجة في وظيفتها الإقليمية بشكل مطلق على مستوى خدمات إنجاز بطائق التعريف الوطنية، والتقاضي، والعدول، والمحاماة... ومستويات أخرى كالتعليمين الثانوي التأهيلي والجامعي، بالإضافة إلى حاجيات الساكنة من الخدمات الصحية والتي تشمل التخصصات الطبية، وخدمات المصحات الخصوصية، وإجراء العمليات الجراحية... وحتى الخدمات الحرفية...وباندماج/ تكيف الضاحية والجماعات الترابية المحيطة بمدينة وجدة، تعززت ظاهرة تنظيم المجال حسب تراتبية إقليمية، تحتل فيها المدينة مكانة المركز المشكل المهيمن المستقطب، بينما تقوم الضاحية والقرى المحيطة بأدوار متباينة حسب مؤهلاتها الإنتاجية والاستهلاكية، في إطار منظومة لا يمكن لأي طرف الاستغناء عن الطرف الآخر.

رابعا. استنتاجات

بعد رصد مختلف التحولات التي همت واقع الضاحية المحاذية لمدينة وجدة، وأشكال التكيف التي واجهت بها هذه التحولات، توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– اتخذت تحولات ضاحية مدينة وجدة طابعا حتميا، جعلتها تختلف عن تحولات المجال الريفي غير المحاذي للمدينة، وإن كان يقع تحت نفوذها ووظيفتها الإقليمية، وعن دينامية المجال الحضري السريعة والمتعددة (اقتصادية، واجتماعية، وخدماتية، وتجهيزية...). اتخذت الضاحية بهذه التحولات مميزات خاصة، أفرزت مجالا ثالثا ذي دينامية متوسطة. وبذلك أمكن الحديث عن ضاحية قريبة هي تلك المحاذية للمدينة، وضاحية بعيدة، مرشحة لتتحول إلى ضاحية قريبة مستقبلا.

من النتائج الأخرى المتعلقة بهذه النقطة، أن الضاحية بتحولاتها العمرانية والتجهيزية والاقتصادية، أصبحت ذات مرجعية حضرية، مع احتفاظها ببعض المميزات الريفية الاجتماعية والثقافية، وذلك نتيجة للزحف الحضري الذي أدخلها في الاختيار الحتمي، كمجال ينتظم لتهيمن عليه المدينة.

– في إطار تحولات الضاحية، لم يعد بإمكانها مقاومة النمو الذي يميز المدن الكبرى كوجدة، وهو ما يسمى بنموذج الأطراف. غير أن ضاحية هذه المدينة لم ترق بعد إلى تحويل بعض أطرافها إلى مراكز مستقلة كما يحدث بضواحي العديد من المدن الوطنية والعالمية. هناك احتمال في المستقبل المتوسط أن تتصل مدينة وجدة بمركز بني درار الحضري الذي يبعد بحوالي 20 كلم نتيجة للامتداد الشريطي للمشاريع والتجهيزات على طول الطريق الوطنية رقم 2، إضافة إلى حالة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أصبح يعيشها هذا المركز بعد إغلاق الحدود البرية المغربية– الجزائرية، مما قد يجعله يندمج مع اقتصاد مدينة وجدة. وقد ظهرت بعض هذه البوادر بعد مد خط للنقل الحضري العمومي بينهما.

– في إطار اندماج الضاحية بمجال مدينة وجدة الحضري كشكل من التكيف، تميز بالتدرج كمظهر لتطور هذه الضاحية؛ فتبدأ بتوسع المباني وظهور الأحياء، وعند ارتفاع عدد سكانها وزيادة أهميتها الانتخابية، تقوم باستقبال التجهيزات والمرافق العمومية كالطرق، والربط

الكهربائي، والتزود بالماء الصالح للشرب. وتقام بها المشاريع التي تكون المدينة في حاجة إليها في ميادين البناء والتجارة والترفيه... وتزداد ارتباطاتها الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة إلى أن تصبح جزءا منها، لا تظهر بينهما الحدود إلا تلك التي تبقى مؤقتا على تصميم مدينة وجدة الحضري. وبمجرد ما يتم توسيع مدار المدينة تصبح هذه الضاحية حضرية عمرانيا وإداريا ووظيفيا... إلا أن هذا الاندماج لا ينهي ظاهرة الضاحية، بل ستصبح مجالات محاذية جديدة تابعة للمجال الريفي مصنفة كضاحية وتبدأ بتحولاتها كما تمت لسابقتها، وفي ذلك استمرارا للظاهرة.

– بالإضافة إلى تعدد العلاقات التي أصبحت تربط المجالين الحضري والريفي، فقد سجلنا جوانب إيجابية فيها، بالنسبة للمدينة التي تعمل على التخفيف من الضغط السكاني وزيادة حاجياتهم إلى أراضي للبناء بالاستعانة بتراب الضاحية، كما تضمن في ذلك المحافظة على مساحاتها الخضراء. وقد ساعدت المدارات الطرقية بالأطراف على حل جزء من الاكتظاظ وكثرة التردد على مركز مدينة وجدة. وفي نهاية سنة 2014 قامت السلطات المحلية بنقل مكان انعقاد السوق الأسبوعي "فيلاج الطوبة" الخاص بتجارة المواشي إلى خارج المدار الحضري للمدينة على تراب كل من جماعتي إيسلي وسيدي موسى المهاية، مما ساهم في التخفيف من الفوضى والعشوائية التي كانت تميز جزءا مهما من شمال المدينة. وقد مكنت هذه العلاقات من استفادة الضاحية من التجهيزات وتوفير فرص شغل لسكانها في ارتباط بخدمات ورواج مدينة وجدة، بالإضافة إلى خدماتها في ميادين التعليم والصحة.

– زادت قوة جاذبية الضاحية أمام استثمارات بعض أغنياء مدينة وجدة، نظرا لما توفره من أراض رخيصة مقارنة بأراضي التراب الحضري قابلة لشتى الاستخدامات، إما كباحثين عن فرص لإقامة مشاريع مدرة للربح كإقامة ضيعات زراعية، أو منهم من تستهويه حياة الهدوء والحرية والفضاء الفسيح الملائم للاستقرار. هذا التوجه يستدعي ضرورة العمل على تنظيمها وهيكلتها، ولما لا، تحديد مجالها الترابي أوليا، حتى يتسنى للمسؤولين تفعيل قوانين تحقيق ذلك...

خاتمة

تعد دراسة تحولات الضاحية من المواضيع المغرية لرصد ما أصبح يميز العالمين الريفي والحضري من دينامية، لم تعد مختصة بواحد دون آخر، بل أصبحا مرتبطين. وهكذا تعتبر الضاحية مظهرا واضحا لهذه الدينامية المركبة بين المجالين. نظرا لقوة الظاهرة الحضرية، أصبحت مدينة وجدة تتحكم في تنظيم المجال الذي تدخل الضاحية وكل المجال الريفي المحاذي لها تحت نفوذها. إلا أنه وبالرغم من هذه المركزية، ظلت الأرياف – بما فيها الضاحية – بالنظر إلى مؤهلاتها الطبيعية (أراضي زراعية، وفرشات مائية باطنية، وخصائص جيولوجية قابلة للاستغلال في توفير مواد البناء...)، وثرواتها البشرية (خزانا لليد العاملة وسوقا استهلاكية) ذات وزن كبير بالنسبة للمدينة على الرغم من بداية تغيير وظيفتها من ضاحية فلاحية إلى ضاحية سكنية بامتياز وصناعية بشكل أقل.

من الإشارات التي يمكن تسجيلها، في هذا الموضوع، أن الضاحية بالرغم من اندماجها العمراني الحضري في المدينة، فإن اندماجها الاجتماعي والثقافي ظل بطيئا، فساكنتها محدودة الدخل وخدماتها غير مكتملة، وغالبا ما تفتقد إلى المناطق الخضراء والأماكن الترفيهية، وقد تكون معرضة أكثر من غيرها لمظاهر التلوث. كما أن مظاهر الحياة والعلاقات الاجتماعية لم تتخلص بعد من بعض مظاهر الأصل الريفي، مما يجعل مدننا تعيش، إضافة إلى المركز الحضري والهامش الضاحوي، ازدواجية اجتماعية ومجالية، وقد تطرق الباحثون إلى ذلك فيما يعرف بظاهرة ترييف المدن.

من التساؤلات التي يمكن إدراجها في نهاية هذا العمل من خلال الانتقال المشهدي الضاحوي (من مشهد فلاحي قروي إلى مشهد حضري)، إلى أي حد يمكن لهذا المجال الجديد رفع الضغط السكاني على مدينة وجدة واستمالة المهاجرين الجدد؟ وهل هناك تصورات استباقية لإمداد هذا المجال المتمدن بمختلف التجهيزات، والبنيات التحتية، والعمل على تقوية القاعدة الاقتصادية لمعالجة قضايا التدبير الحضري؟

لائحة المراجع

-الدولة المغربية الشريفة المحمدية، الجريدة الرسمية،1916 ، ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعات تنوب عن القبائل، بتاريخ 25 محرم 21 /1335 نونبر1916 ، عدد190 ، الرباط.

-الدولة المغربية الشريفة المحمدية، الجريدة الرسمية، 1917، ظهير شريف في شأن تنظيم المجالس البلدية، بتاريخ 15 جمادى الثانية 1335/ 18 أبريل 1917، عدد 210، الرباط.

-الدولة المغربية الشريفة المحمدية، الجريدة الرسمية، 1959، ظهير شريف رقم 1.59.351 بشأن التقسيم الإداري للمملكة، بتاريخ فاتح جمادى الثانية 1379/ 02 دجنبر 1959، عدد 2458، الرباط.

-الصدق عبد الحق،2013 ، المدن والأرياف : العلاقات وتنظيم المجال في شمال-شرق المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول وجدة، رقم33/2013 : ، سلسلة بحوث ودراسات، رقم15/2013 :، 682 ص.

-إسماعيل أحمد علي، 1988، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 368 ص.

-بيار جورج،1984 ، ترجمة حمد الطفيلي،2002 ، معجم المصطلحات الجغرافية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص.732

-حمدان جمال،1972 ، جغرافية المدن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 435 ص.

-حميمي عبد الحفيظ، 2017، دينامية المراكز الحضرية ودورها في تنظيم المجال الريفي وآفاق التنمية الترابية بمر وجدة-تاوريرت، بحث شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 366ص، غير منشورة.

-زروالي علال، 2001، التحولات الريفية والتمدن في الريف الشرقي. دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 723 ص) غير منشورة.(

-زروالي علال، 2015، معجم مصطلحات الجغرافيا البشرية والاقتصادية، سلسلة منشورات جامعة محمد الأول، وجدة، 1

-فاتح عبد العالي، 2016، "التوسع الحضري وأشكال التوسع بأحواز المدن الكبرى : حالة جماعة عين عتيق بضاحية الرباط – تمارة ."*ضمن :كتاب تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب : أبحاث وتدخلات* من تنسيق (المختار الأكحل، عبد العالي فاتح ومحمد حنزاز .(منشورات مجموعة البحث حول الأرياف بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ومعهد الدراسات الإفريقية جامعة محمد الخامس، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص ص . 109-128.

- مرئية لاند سات، 2012، متاحة علىhttps://earthexplorer.usgs.gov :

-وكالة الحوض المائي لملوية،.2012

-الإحصاء العام للسكان والسكنى،.2014

- ACT CONSULTANTS., 2012, Etablissement du Plan d'Aménagement d'Oujda rapport de la mission 2. Version définitive, 206 p.

- GOOGLE EARTH., 2016.

- Guitouni, A., 1994, Le Nord-est Marocain : Espoirs et réalités d'une région excentrée, Doctorat d'Etat en Géographie, Université François Rabelais, FDESS, Tours, 678 p.

- L'Agence Nationale de la Conservation Foncière du Cadastre de la Cartographie, 2002, Plan urbain de la ville d'Oujda, S.C.B, Rabat.

- Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la politique de la ville, 2013, Monographie Régionale sur le secteur de l'habitat, région de l'oriental, 150 p.

ممارسة الأنشطة غير الفلاحية، شكل من أشكال التكيف بالعالم القروي. حالة جماعة أولاد سلامة –إقليم القنيطرة–

محمد بودواح* ، عادل الصافي** وبشرى الخبوس***

ملخص

يرتبط الموضوع المدروس ارتباطا وثيقا بواقع الاقتصاد المحلي الذي يعتمد في جزء كبير منه على القطاع الفلاحي، رغم أن هذا الأخير لم يعد يلبي مختلف حاجيات الساكنة المحلية، وذلك لتأثره بالتقلبات المناخية من جهة، وتعقد الأنظمة العقارية، من جهة أخرى.

وانطلاقا منه، فإن الأنشطة غير الفلاحية أصبحت تشكل قطاعا واعدا قادرا على التكيف مع التغيرات المناخية، باعتبارها موردا تكميليا يساهم في إنعاش مداخيل الفلاحين ويوفر فرص الشغل. وتتنوع هذه الأنشطة ما بين التجارة، والخدمات، والسياحة القروية وتثمين التراث، وهو ما يتطلب تعبئتها وتثمينها بتظافر جهود الفاعلين المتدخلين في الميدان.

الكلمات المفاتيح: الأنشطة غير الفلاحية– التقلبات المناخية– التكيف– النظام العقاري– السياحة القروية– التراث المادي واللامادي– الفاعلون.

Résumé

Ce thème traite de la réalité de la situation économique locale, basée en grande partie sur le secteur agricole, et ce malgré l'incapacité de ce secteur à répondre aux divers besoins de la population locale, eu égard aux changements climatiques, et à la complexité du système foncier. Il est donc impératif de prévoir la promotion d'autres activités, outres celles liées à l'agriculture en mettant à contribution l'ensemble des

* أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

** طالب باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

*** طالبة باحثة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة

intervenants territoriaux. Notre choix porte sur ce genre d'activités qui fait preuve d'adaptation avec les conditions climatiques, et dont la capacité à améliorer le revenu des agriculteurs et à créer plus d'occasions de travail, n'est pas à démontrer. La pluriactivité regroupe le commerce, les services, le tourisme rural et la valorisation du patrimoine.

Les mots clés : Activités non agricoles, Changements climatiques- Adaptation- ; Statut foncier, Tourisme rural, Patrimoine matériel et immatériel- Acteurs.

مقدمة

عرفت البادية المغربية سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة على احتكار فئة من السكان لوسائل الإنتاج، واضطرار الفئات الأخرى إلى بيع قوة العمل للحصول على أجر نقدي، ارتباطا بالتغيرات الطارئة على كيان المجتمع القروي (بقاس عبد الغني،2008، ص.54). ونظرا لطبيعة هذه العلاقات، لجأت فئات قروية إلى إحداث علاقات جديدة بأنشطة أخرى، بحثا عن شيء من التحرر المادي والتحسن المعيشي؛ لذلك انتعشت بعض الأنشطة القروية التقليدية، واستجدت أنشطة أخرى في إطار تنوع علاقة البوادي بالمدن المجاورة. كما تأثرت هذه الأنشطة بمؤثرات أخرى كالطرق والأسواق، والتغيرات الثقافية والاجتماعية.

في هذا السياق، فإن مجال دراستنا لا يخلو بدوره من ممارسة الأنشطة غير الفلاحية، لا فقط بمركز الجماعة فقط، بل يتوزع داخل الدواوير أيضا. وتتجلى أهمية هذه الأنشطة في التجارة والنقل والخدمات الإدارية والسياحة والتراث. حيث أضحت ممارستها أسلوبا جديدا للتنمية، لكونها تركز على الموارد المحلية للمجال والعمل على تثمينها، من أجل إعطاء دفعة للتنمية السوسيو اقتصادية بهذا الحيز الترابي.

الإشكالية

يعتمد اقتصاد الجماعة بالأساس على النشاط الفلاحي الذي يعرف هيمنة أراضي الجموع، التي شهدت تقسيمات متعددة. إلا أنها عرفت توقفا أواخر التسعينات نتيجة استنفاذ الوعاء العقاري الجماعي، الشيء الذي نجم عنه تشكل حيازات مجهرية، وبروز فئة من الفلاحين بدون أرض. وأمام هذا الوضع كان لابد للفلاحين من البحث عن حلول بديلة لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك عبر ممارسة الأنشطة غير الفلاحية كوسيلة للتكيف والبحث عن موارد إضافية جديدة Kبهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار بهذا المجال؛ حيث تشكل هذه الأنشطة خزانا غير مستغل بما فيه الكفاية، مما يستدعي تقويتها وتثمينها.

المنهجية المعتمدة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية البحث العلمي الذي يقوم على وصف وتحليل واستقراء البيانات من مصادرها المختلفة؛ وصولا إلى النتائج؛ ويتم ذلك على النحو التالي:

- اعتماد المنهج التاريخي بهدف استحضار السياق التاريخي لبروز الأنشطة غير الفلاحية بالعالم القروي.
- اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال استخلاص المعطيات والبيانات التي لها علاقة بالموضوع من مصادر مختلفة.
- اعتماد المنهج الوصفي من خلال الخروج إلى الميدان وجرد الأنشطة غير الفلاحية به.
- تحليل الأرقام والمؤشرات من أجل الخروج بخلاصات ونتائج قصد استثمارها في ميدان البحث.

وسنركز في دراستنا لهذا الموضوع على المحاور التالية:

أولا: السياق العام لظهور الأنشطة غير الفلاحية بالعالم القروي.

ثانيا: أهمية الأنشطة غير الفلاحية في تحقيق التنمية بجماعة أولاد سلامة.

ثالثا: الفاعلون ودورهم في النهوض بالأنشطة غير الفلاحية وآفاقها بالجماعة المدروسة.

أولا: السياق العام لظهور الأنشطة غير الفلاحية بالعالم القروي

لقد أثار موضوع الأنشطة غير الفلاحية فضول عدد قليل من الدارسين للأرياف المغربية، لذلك ظل التراكم المعرفي بخصوص هذا الموضوع جد محدود، مع العلم أن هذا النوع من الأنشطة كان حاضرا ولو بصورة ضعيفة. إلا أنه ومع توالي السنوات تزايد إقبال الساكنة القروية على ممارستها. فماذا يراد بهذا المفهوم؟ وما هو السياق التاريخي لظهورها بالعالم القروي؟

1.المفهوم

تضم الأنشطة غير الفلاحية مجموع الأنشطة التي تمارس داخل الوسط القروي إلى جانب المزروعات وتربية الماشية واستغلال الغابة، بالإضافة إلى الصناعة التقليدية والتجارة ومختلف أنواع الخدمات، التي ظلت تشكل جزءا مهما من أنشطة المجتمع القروي. وتندرج هذه الأنشطة في سياق البحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، أو في إطار البحث عن موارد إضافية (المجلس الوطني للشباب والمستقبل؛ الدورة الثامنة، 2000. 24)، فالأنشطة غير الفلاحية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعبئة موارد مالية محلية، وتعتبر بذلك مصدرا من مصادر إنتاج الثروة لدى شريحة مهمة من الساكنة بالعالم القروي(Fejjal A., Guerraoui D. ; 1997, P.298.

2. السياق العام لظهور الأنشطة غير الفلاحية بالعالم القروي

لقد شكلت الأنشطة غير الفلاحية أحد أهم رافعات التنمية في الوسط القروي، خاصة مع ارتفاع وتيرة النمو الديموغرافي، الذي شهدته البوادي المغربية منذ الاستقلال إلى الآن. وتتوطن بجميع البوادي المغربية، وتصنف تبعا لقوة النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخل لدى الفرد، نتيجة انعدام التوازن بين موارد النشاط الفلاحي وحاجيات السكان. لهذا، يمكننا القول على أن تأمين شروط عيش السكان، وتنويع مصادر دخلهم وخلق فرص للعمل، رهين بتنويع وتحسين جودة الأنشطة غير الفلاحية الممارسة، باعتبارها أسلوبا جديدا للتنمية بالعالم القروي، وذلك حتى تساهم بدورها في تعبئة الموارد المالية المحلية، وإنتاج الثروة لدى شريحة مهمة من الساكنة بالعالم القروي عامة، وجماعة أولاد سلامة خاصة. فما هي وضعية الأنشطة غير فلاحية بجماعة أولاد سلامة؟

ثانيا: أهمية الأنشطة غير الفلاحية في تحقيق التنمية بجماعة أولاد سلامة

لم يعد الفلاح المحلي يعتمد فقط على ما تجود به الأرض، وإنما أصبح يبحث عن بدائل تميل نحو الأنشطة غير الفلاحية. فهناك من امتهن الصيد بنهر سبو بواسطة الزوارق والشباك، وهناك من قام بفتح محلات تجارية لبيع المواد الغذائية، إضافة إلى مقاهي ومطاعم، وتتركز هذه الأنشطة بشكل كبير بدواري سيدي عياش والعكارشة، بجانب الطريق الوطنية رقم1. حيث يبتكر الفلاحون أنماطا جديدة من الأنشطة (Jannane, L.,1997, p.10) . حسب ما أشار إليه الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 وأكدته نتائج عملنا الميداني سنة 2017. لكن قبل التطرق لجرد الأنشطة غير الفلاحية بجماعة أولاد سلامة، وجب توطين مجال البحث للاستفادة من ريع موقعه وعلاقته بهذه الظاهرة.

1-توطين مجال الدراسة

تنتمي جماعة أولاد سلامة إلى جهة الرباط – سلا- القنيطرة. يحدها شمالا نهر سبو والجماعة القروية المكرن، وجنوبا الجماعة القروية الحدادة والجماعة الحضرية القنيطرة، وشرقا الجماعة القروية عامر السفلية، وغربا نهر سبو (الجماعة القروية المناصرة بالضفة المقابلة). تقدر مساحة الجماعة ب82كلم^2، وعدد ساكنتها ب19488 نسمة (2014). وتبعد عن مدينة القنيطرة ب 15كلم. وقد مكن تواجدها على محور الطريق الوطنية رقم 1، بعض الدواوير المتاخمة لهذا المحور من ممارسة الأنشطة التجارية والخدماتية.

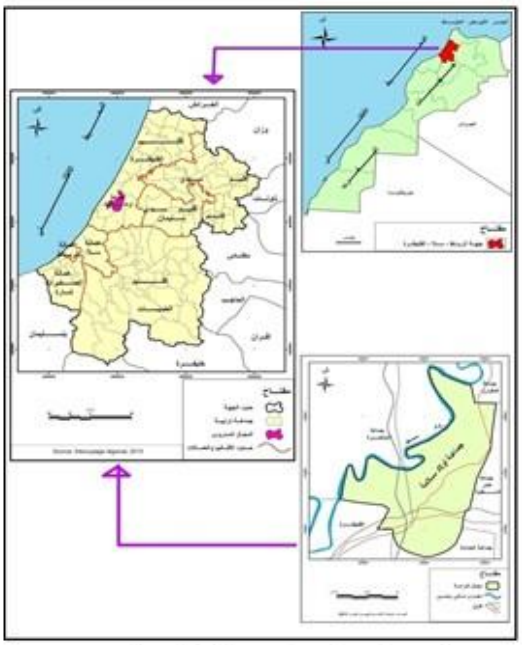

المصدر :التقسيم الجهوي الى جديد5201، بتصرف

2- توزيع الأنشطة غير الفلاحية بالجماعة حسب الإحصاء الفلاحي 1996

بينت معطيات الاحصاء الفلاحي لسنة 1996، أن الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية مازالت في بدايتها وتساهم بشكل ضعيف في تحريك اقتصاد الجماعة، مما لا يستجيب لتطلعات الساكنة؛ هكذا، فمن مجموع 1469 حيازة، فقط 214 هي التي تمارس نشاطا غير فلاحي، أي بنسبة 14,6% مقابل 85,4% تعتمد بشكل كلي على الفلاحة. هذا الوضع يستدعي تثمين الموارد حتى تلبي حاجيات الساكنة المحلية خاصة في الآونة الأخيرة، التي تعرض فيها القطاع الفلاحي لتأثيرات وتحولات مناخية، جعلته غير قادر على ضمان ظروف عيش قارة وملائمة للسكان، خاصة بعد أن عمق تعقد البنية العقارية للحيازات الفلاحية من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، حيث تسود أراضي الجموع، مما يتطلب حلا منصفا لذوي الحقوق.

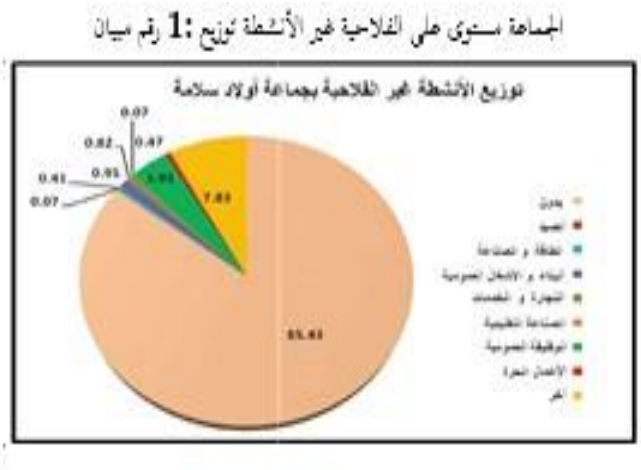

رقم 1: توزيع الأنشطة غير الفلاحية على مستوى الجماعة

المصدر: الإحصاء الفلاحي 1996

إذ ظهرت فئة من الفلاحين بدون أرض داخل تراب الجماعة نتيجة التقسيمات المتوالية[1]؛ مما أدى إلى فتح دكاكين ومحلات تجارية لدعم موارد عيشهم. فتتحول الأرض من فلاحية إلى سكنية وتجارية في نفس الوقت. وهذا التحول في استغلال الأراضي عم جميع دواوير الجماعة. فما هي الوضعية الحالية للأنشطة غير الفلاحية بتراب جماعة أولاد سلامة؟

3-الوضعية الراهنة للأنشطة غير الفلاحية بجماعة أولاد سلامة

يتضح من خلال الجدول (رقم 1) تنوع الأنشطة غير الفلاحية وتوزيعها على الحيز الترابي للجماعة.

[1]- في حالة زواج الأبناء يضطر الآباء إلى منحهم حصة من الأرض لا تتعدى 2000 متر [2](الخبوس (بشرى)، 2016، ع، م).

جدول رقم **1:** الوضعية الراهنة للأنشطة غير الفلاحية بالجماعة

نوع الأنشطة	تصنيفاتها	العدد	%	اليد العاملة المشغلة	
				العدد	%
الأنشطة التجارية	المطاعم و المقاهي	50	16,95	100	19,84
	محلات للمواد الغذائية	65	22,03	65	12,90
	محلبة	8	2,71	16	3,17
	محلات لبيع المدخلات الفلاحية و المواد الهيدررو فلاحية	16	5,42	16	3,17
	محلات لبيع مواد البناء	7	2,37	7	1,39
	محلات لبيع الخضروات	9	3,05	9	1,78
	باعة متجولون	11	3,73	1	0,20
	محل لبيع الأدوات المدرسية	3	1,02	1	0,20
	محطة البنزين	1	0,34	2	0,39
المجموع الجزئي		170	57,62	217	43,04
الخدمات	عيادة للطب العام	2	0,68	2	0,39
	صيدلية	5	1,69	10	1,98
	عيادة للطبيب البيطري	1	0,34	2	0,39
	مؤسسة لتعليم السياقة	1	0,34	4	0,79
	مؤسسة خاصة للتعليم الأولي و تقديم دروس الدعم	1	0,34	3	0,59
	قاعات للرياضة	2	0,68	4	0,79
	مطحنة	6	2,03	6	1,19
	محل لغسل السيارات	1	0,34	3	0,59
	محل لإصلاح العجلات	4	1,35	8	1,59
	النقل	44	14,91	44	8,73
المجموع الجزئي		66	22,7	86	17,03
الصناعة التقليدية	الفخار	1	0,34	4	0,79
	صناعة القصب	1	0,34	2	0,39
المجموع الجزئي		2	0,66	6	1,18
الحرف	النجارة	10	3,39	30	5,95
	الخياطة	7	2,37	28	3,97
	الحدادة	20	6,78	60	11,90
	الألمنيوم	6	2,03	30	5,95
	ميكانيكي	4	1,35	12	2,38
	المطالة	5	1,69	15	2,98
المجموع الجزئي		52	17,61	175	33,13

الصيد	الصيد بنهر سبو	4	1,35	20	3,97
المجموع الجزئي		4	1,35	20	3,97
المجموع العام		295	100	504	100

المصدر :العمل الميداني2016

أ–الأنشطة التجارية

تتصدر الأنشطة التجارية قائمة الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 57,62% مستقطبة بذلك يدا عاملة مهمة تقدر ب 43,04% من مجموع الساكنة العاملة بالأنشطة غير الفلاحية. وتتضمن محلات للمواد الغذائية بنسبة 22,03% والمقاهي والمطاعم بنسبة 16,95%، إضافة إلى محلات تجارية أخرى بتراب الجماعة وعلى المحور الطرقي، وتهدف إلى تغطية حاجيات الساكنة المحلية. كما تتوفر الجماعة على سوق أسبوعي (سبت أولاد سلامة) قرب مقر القيادة، به مجزرة ومقاهي و20 دكانا (السلطة المحلية بإقليم القنيطرة،2012، ص.2) لتسويق المنتوجات المحلية، ويتميز بسيادة التجارة التقليدية؛ إلا أن مساهمته في دينامية اقتصاد الجماعة ظلت محدودة لافتقاره إلى جناح خاص للعمليات التجارية المرتبطة بالمواشي، بالنظرا لصغر مساحته. بل يكتفي بتسويق المنتوجات النباتية والمواد الغذائية الاستهلاكية وباقي المنتوجات التي تحتاجها الساكنة المحلية.

ب– قطاع الخدمات

عرفت المجالات الريفية تمركزا مهما لهذا النوع من الأنشطة، نظرا لحاجة السكان المتزايدة إليها. وتبلغ نسبة الأنشطة غير المهيكلة بالجماعة 22,7% وتشغل ما يقارب 17,03% من اليد العاملة في القطاع. ومن أهمها قطاع النقل ويضم سائقي سيارة الأجرة، إضافة إلى عدد مهم من سائقي الدراجة الثلاثية الدفع، من الشباب. ومرافق للخدمات الصحية (عيادتين للطب العام وخمس صيدليات، وعيادة للطب البيطري)؛ وأخرى للخدمات التعليمية، ومنها مؤسسة خاصة للتعليم الأولي.

ج- الحرف

تقدر نسبة الأنشطة الحرفية بالجماعة 17,61%، وتشغل من اليد العاملة ما نسبته 33,13%؛ من مجموع الأنشطة غير الفلاحية المزاولة بالجماعة، وتتوزع بين الخياطة والنجارة والحدادة والألمنيوم والميكانيك والمطالة.

د- قطاع الصيد

يشكل الصيد النهري ببعض دواوير الجماعة قطاعا حيويا، نذكر منها دوار أولاد اشكر والعكارشة، التي تتوفر على زوارق للصيد. إلا أن هذا النشاط عرف بعض التراجع نتيجة التلوث الذي يشهده وادي سبو.

هـ-قطاع الصناعة التقليدية

لا تتجاوز نسبة هذا القطاع 0,66% من مجموع الأنشطة غير الفلاحية ولا يشغل سوى 1,18% من اليد العاملة. ويتعلق الأمر هنا بصناعة الفخار التي تم الإقبال عليها منذ بضع سنوات فقط كنشاط تكميلي، حيث يتفرغ رب الأسرة لبيع مواد الفخار على المحور الطرقي، بينما يستمر اهتمام باقي أفراد الأسرة بشؤون الحيازة وتربية الماشية. فالانتقال من الاهتمام بالقطاع الفلاحي إلى أنشطة أخرى غير فلاحية داخل وسط قروي، يعبر عن التحول الذي بات يطبع عقلية الفلاح وسلوكه، حيث بدأ منطق البحث عن الربح المضمون والانفلات من التأثر بتقلبات القطاع الفلاحي يسود. وهو نفس المنطق الداعم لصناعة القصب التي امتهنها أجنبي عن المنطقة، اكترى رقعة أرضية محاذية للطريق بدوار العكارشة لمزاولة نشاطه التجاري، الأمر الذي يوضح الدينامية والحيوية التي يشهدها هذا المجال.

وقد أفادت تصريحات بعض الساكنة أن معملا لنسيج الزرابي المحلية كان بداخل تراب الجماعة، وأنه مكن نساء الدواوير من تعلم هذه الحرفة التقليدية، والاستفادة من مداخيلها ببيعها بالسوق الأسبوعي (العمل الميداني،2017)؛ إلا أن هذا النشاط تراجع، حيث لم يعد هناك أي تنظيم مهني يجمع النساء ويهيكل القطاع بالجماعة، فأضحت بعض نساء الدواوير ينسجن الزرابي بصفة فردية

داخل منازلهن. الأمر الذي يستدعي إحياء هذا التراث المحلي والتشجيع على تثمينه والمحافظة عليه.

إن الاهتمام بالأنشطة غير الفلاحية كأعمال أضحى ضرورة للتخفيف من حدة البطالة التي تعيشها فئة عريضة من شباب الجماعة. فتوفر الجماعة الترابية على الموقع الأثري الإكولوجي"تاموسيدا"، الذي إذا تم تأهيله، يعتبر ركيزة من الركائز الأساسية للسياحة القروية، ورأسمالا لاماديا فريدا، يجب تثمينه على جميع المستويات.

4-السياحة القروية، نشاط غير فلاحي مستقطب

تعد السياحة في الوقت الراهن أحد أهم أنواع الأنشطة غير الفلاحية المدرة للأرباح، حيث أضحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، باعتبارها عاملا من عوامل التطور الاقتصادي، ونشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، (الكتمور حسن، 2014، ص. 5). وتزخر جماعة أولاد سلامة بموارد ترابية متنوعة، يمكن أن تمنح لها القدرة على التنافسية المجالية والاقتصادية والاجتماعية.

أ- موقع أثري مهم في حاجة إلى تأهيل وتثمين

يوجد موقع تاموسيدا تحديدا بدوار "أولاد الطالب" على الضفة اليسرى لنهر سبو، على بعد حوالي 10كيلومترات شمال مدينة القنيطرة .ويعود للفترة الرومانية، كما يمتد على مساحة تقدر ب 15 هكتارا. وهو موقع مصنف من طرف وزارة الثقافة "Site Classé". لذا، يجب الاهتمام به بوصفه موقعا أثريا يجب الارتقاء به لوضعه في مصاف المواقع الرومانية الشهيرة بالمغرب مثل وليلي وبناصا؛ مما يحتم ربط الموقع الأثري بطريق معبدة انطلاقا من الطريق الوطنية رقم 1لضمان الولوجيات بشتى أنواعها.

ب- نهر سبو مورد يجب استغلاله

تزخر جماعة أولا سلامة بثروة طبيعية وبموقع إيكولوجي مهم، ويتعلق الأمر بوادي سبو، إذا ما تم استغلاله وتوظيفه للترويج السياحي لإعطاء الجماعة إشعاعا متميزا، وذلك عبر تجهيزه بفضاءات لممارسة رياضة الزوارق المائية، وإقامة مرافئ مجهزة للرياضات المائية وإقامة أنشطة موازية كالصناعة

التقليدية، مقاهي، مطاعم وفنادق، نظرا لقربه من الموقع الأثري وممارسة هواية الصيد النهري، بالإضافة إلى مختلف الأنشطة الترفيهية الأخرى؛ مما سيمكن من الإسهام ولو جزئيا في دينامية المجال من جهة، و الحد من الهجرة من جهة أخرى، وذلك بتوفير فرص الشغل وضمان مداخيل قارة للساكنة القروية بهذه الجماعة.

المصدر: العمل الميداني 2017

ترتكز السياحة القروية بالجماعة على تثمين الموقع الأثري وتأهيله، وكذا الاهتمام بوادي سبو وتجهيزه بالمرافق الضرورية كنواة لإحياء وتطوير وتسويق التراث المحلي وأسلوب جديد في التعامل مع الواقع المعاش بتراب الجماعة، وطريقة لبلورة الإمكانيات والطاقات المتوفرة بالبوادي، ونافذة للولوج لهذا العالم ولفت الأنظار إليه (مرزابي ادريس، 1999، ص.32).

ج- إحياء وتطوير وتسويق التراث المحلي

يشكل التراث اليوم مرجعية تاريخية وثقافية حاسمة في تركيز دعائم ومقومات الشخصية المحلية والجهوية والوطنية وتقوية الشعور بالانتماء، وكعامل اطمئنان وسكينة في خضم تحولات المجتمع الدولي المتسارعة. كما يمكن، وبالنظر إلى تنوعه وغناه، أن يلعب دور المعبئ والمحرك للطاقات المنتجة، من أجل تنمية ترابية مندمجة ومستديمة (جنان لحسن ،2010، ص.72)

وفي هذا الإطار، تتوفر الجماعة على تراث محلي غني ومتنوع يعتبر جزءا من هويتها الثقافية، ويتشكل من مواسم نذكر منها موسم "الطويط"، مهرجان الفروسية بسيدي عياش، وموسم سيدي جابر بأولاد اشكر. كما تزخر الجماعة بتراث ثقافي فلكلوري شعبي"الهيت"، والفروسية

التقليدية والاهتمام بالمآثر التاريخية والأضرحة. وبناء عليه، فإن تنميتها تتطلب تضافر جهود جل الفاعلين الذاتيين والمؤسساتيين، للرفع من مستوى عيش الساكنة المحلية لترقى بمصاف الجماعات المتقدمة. فإلى أي حد يساهم الفاعلون في تطوير الأنشطة غير الفلاحية المدرة للدخل بمجال الجماعة؟

ثالثا: الفاعلون ودورهم في النهوض بالأنشطة غير الفلاحية

لقد أضحى انخراط الفاعلين في مسلسل تنمية حيزهم الترابي أمرا حتميا، لتعبئة الجهود وتوحيد الرؤى، والأمر يتعلق بمجمل الفاعلين المحليين والخارجيين، مؤسساتيين وخواص.

أ- الفاعل المحلي

أصبح المجال المحلي، بكل تأكيد، الحيز الأمثل لطرح القضايا الجوهرية للتنمية. فالوحدات المجالية المحلية تشكل روافد متجددة لوحدة التراب الوطني (الأكحل المختار، 2004، ص.111-115). فالفاعل المحلي الآن مدعو للإسهام بشكل فعلي في بلورة المشاريع التي تخدم الساكنة المحلية، ومن بين هؤلاء المجالس الجماعية والمنظمات غير الحكومية.

-المؤسسة الجماعية

تشكل المؤسسة الجماعية الإطار الذي تنبثق منه جل القرارات والبرامج التي تستهدف الساكنة المحلية وتستجيب لحاجياتها، قصد بعث دينامية جديدة للمجال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتتجلى تدخلات الجماعة في المبادرة التي قامت بها في إطار تشاركي مع البرنامج الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لفائدة أبناء الجماعة سنة 2013. حيث استهدفت هذه المبادرة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب الحاصل على الشواهد العليا، وكذا أرباب الأسر ذوي الدخل المحدود. كما يتجلى تدخل الجماعة لدعم الأنشطة غير الفلاحية في منحها تراخيص لبناء المحلات التجارية والخدماتية فوق ترابها، تشجيعا منها لمحاربة البطالة وتثبيت الساكنة.

-المنظمات غير الحكومية

يعتبر تطور المجتمع المدني بالمغرب أحد أهم التحولات التي عرفها المجتمع في العشريات الأخيرة، إذ أصبحت الدولة بحاجة إلى شريك يعزز أداءها ويدفع بوتيرة التنمية الوطنية والمحلية الشاملة والمستدامة. لهذا، أصبحت تعتمد عليه كثيرا في قيادة المسيرة التنموية بجل جهات البلاد (لحرش كريم،2011، ص.58).

فما هو الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعزيز مكانة الأنشطة غير الفلاحية بالجماعة؟

يتجلى انخراط المنظمات غير الحكومية في ممارسة الأنشطة الخدماتية والتراثية التي تزكي مكانة الجماعة مقارنة مع جماعات أخرى، حيث تتخذ جمعيات النقل المدرسي نشاطا لها خدمة للساكنة المحلية، مما يسهل الولوج إلى المؤسسات التعليمية، ويحارب الهدر المدرسي، خاصة بالنسبة للفتاة القروية. كما أخذت على عاتقها جمعيات أخرى مسؤولية المحافظة على التراث المغربي الأصيل، بممارستها للفروسية التقليدية كنشاط تعبر من خلاله عن عزمها على تمثيلية الجماعة في مناسبات ومهرجانات محلية وجهوية وطنية. إن هذه المهام تدل على مساهمة الجمعيات في تقوية مكانة الأنشطة غير الفلاحية فوق تراب الجماعة.

ب- المصالح الخارجية

يسجل حضور قسم الأعمال الاجتماعية من خلال تفعيله لأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ 2005 ودعمه لمجموعة من البرامج والمشاريع المدرة للدخل لفائدة ساكنة أولاد سلامة. كما يمتد دعمه ليشمل الجمعيات النشيطة بتراب الجماعة.

جدول رقم(2) مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لدعم الأنشطة غير الفلاحية

اسم المشروع	الأطراف المشاركة في المشروع	موقع المشروع	الكلفة الإجمالية للمشروع بالدرهم	سنة إنجاز المشروع	ملاحظات
بناء نادي نسوي وروض للأطفال	عمالة إقليم القنيطرة جماعة أولاد سلامة وزارة الشبيبة و الرياضة	مركز سيدي عياش	650.000.00	2005	منجز ومشغل
بناء محلات تجارية للباعة المتجولين	جماعة أولاد سلامة عمالة إقليم القنيطرة	مركز سيدي عياش	385200.00	2008	منجز
حافلة للنقل المدرسي	جماعة أولاد سلامة عمالة إقليم القنيطرة	مجموع تراب الجماعة	450000.00	2009	منجز
بناء مركب اجتماعي و ثقافي	– عمالة إقليم القنيطرة – جماعة أولاد سلامة مندوبية التعاون الوطني	مركز سيدي عياش	800.000.00	2006	منجز و مشغل
بناء رياض وفضاءات للتنشيط	- عمالة إقليم القنيطرة - جماعة أولاد سلامة - وزارة التربية الوطنية	-مدرسة أليتمام -مدرسة العكارشة مدرسة اليماسين	1000.000.00	2007	منجز و مشغل
بناء قاعة متعددة الوسائط	عمالة إقليم القنيطرة جماعة أولاد سلامة وزارة التربية الوطنية	مدرسة أبي تمام	250.000.00	2007	منجز و مشغل
تجهيز قاعة متعددة الوسائط	- عمالة إقليم القنيطرة - جماعة أولاد سلامة	مدرسة أبي تمام	12.000.00	2007	منجز و مشغل

المصدر: الجماعة الترابية 2016

جدول رقم (3): دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للجمعيات النشيطة بالقطاع غير الفلاحي بالجماعة

قيمة الدعم بالدرهم	العدد	النسبة %
أقل من 10000	**3**	**18.75**
من 10000 إلى 50000	**5**	**31.25**
50000درهم فما فوق	**3**	**18.75**
لا يوجد	**5**	**31.25**
المجموع	**16**	**100**

المصدر: المؤسسة الجماعية 2016

ج- الساكنة المحلية

تعد الساكنة المحلية الفاعل الأساسي فيما يمكن أن يشهده تراب الجماعة من تحولات وتفاعلات نوعية على المستوى المجالي والاجتماعي والاقتصادي. ومن بين هذه التحولات، القيام بمبادرات فردية للبحث عن موارد جديدة للدخل عبر فتح محلات تجارية تتمركز غالبيتها على جانبي الطريق الوطنية رقم 1؛ إضافة إلى استفادة بعض شباب الجماعة من العمل بالشركات الصناعية المتواجدة بأولاد بورحمة والمتواجدة أيضا ب كلم 9.

الخاتمة

تعرف جماعة أولاد سلامة كغيرها من الجماعات الترابية بالمغرب، زيادة في عدد سكانها. وهو عنصر لم تواكبه الدينامية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ضعف الاقتصاد المحلي، الذي يشكل القطاع الفلاحي ركيزته الأساسية. وذلك لضعف مردوديته واختلال التوازن بينه وبين حاجيات الساكنة المحلية؛ مما دفع بهذه الأخيرة إلى البحث عن موارد جديدة في قطاع الأنشطة غير الفلاحية، رغم محدوديتها، على الرغم مما تتوفر عليه الجماعة من موارد تحتاج إلى التعبئة والتثمين والتشجيع، حتى تصبح ذات مردودية عالية في الاقتصاد المحلي وتساهم في التقليل من آثار التقلبات المناخية التي تؤثر سلبا على القطاع الفلاحي. لذا، فالتنافسية المجالية تقتضي تثمين الموارد المتوفرة والبحث عن أخرى جديدة من طرف جميع الفاعلين المتدخلين في التنمية الترابية. وهو أمر ضروري لبناء مشروع ترابي وطني قائم على ركائز وخصوصيات جهوية ومحلية صلبة، متناسقة ومتناغمة على مستوى جميع التمفصلات بين العام والخاص، في إطار الانفتاح، مع الاجتهاد والابتكار.

البيبليوغرافيا

الكتب والمجلات:

– ادريس مرزابي: (1999)، مساهمة الأنشطة القطاعية في التنمية القروية، نموذج السياحة القروية، مجلة المزارع المغربي: العدد الثالث.

– حسن الكتمور: (2014)، السياحة بين المفهوم وتعدد المصطلحات، السياحة الجبلية تثمين الموارد الترابية وتنويع مداخيل التنمية، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 4، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافية لإغزران يونيو 2014، الطباعة IPN فاس.

– عبد الغني بقاس: (2008)، التحولات الاجتماعية القروية في ضوء تطور الأنشطة غير الفلاحية، الحوار المتمدن، العدد:2361.

– كريم لحرش: (2011)، مغرب الحكامة التطورات، المقاربات والرهانات، الطبعة الثانية، مطبعة كوب بريس، الرباط.

– لحسن جنان: (2007)، العالم القروي في البحث الجغرافي، دفاتر جغرافية: البحث الجغرافي بالمغرب قراءة في الإشكاليات والمناهج، الصفحات من 9 إلى 33.

–المجلس الوطني للشباب والمستقبل: (2000)، العولمة، والتنمية القروية وتشغيل الشباب. الدورة الثامنة الرباط 81 – 91يناير.

– المختار الأكحل :(2004)، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان، مطبعة فيديرانت، الطبعة الأولى.

المصادر الرسمية

– القسم الاجتماعي بعمالة إقليم القنيطرة؛

– المؤسسة الجماعية أولاد سلامة. –الإحصاء الفلاحي لسنة 1996؛

– مندوبية الثقافة بجهة الغرب شراردة بني أحسن.

- Fejjal A. et Guerraoui, D.,(1997), Activités non agricoles et développement des zones rurales, Notes à partir d'une réalisation dans la Région de Fès, In ; Les Zones Défavorisées Méditerranéennes, Sous la Direction de B. Roux et D. Guerraoui .

- Jannane, L., (1996)، La pluriactivité des familles en milieu rural marocain. Quelle approche ? Quelle interprétation ?" développement des systèmes ruraux. Chaouia et questions méthodologiques pour l'étude de l'espace rural au Maroc, Publication de FLSH. Ben M'sik, Casablanca.

ملف التـكـريم

شهادات في حق المحتفى به

الأستاذ محمد آيت حمزة

ذ. عبد الكريم مرزوق

عميد كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. جامعة الأخوين – إفران – المغرب

تحياتي أستاذي الفاضل، محمد ايت حمزة

لقد سمحت الظروف بالتعرف عليكم حينما كنت طالبا بقسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، وقد وجدت فيكم ذلك الأستاذ الغيور، المتفهم، الحامل للقيم العلمية والإنسانية النبيلة، وقد جمعتني معكم علاقة طالب بالأستاذ، حيث استفدت من الخبرة التي راكمتموها ولعدة سنوات، بفضل عملكم وجديتكم.

لقد وجدت فيكم الأستاذ الذي ينصت لطلبته ويناقشهم، وبكل تواضع، حتى يقنعهم بأمثلة مستمدة من واقعهم المعاش، لقد ربيتم جيلا من الطلبة وتتلمذوا على أيديكم، وارتووا من معينكم الفياض.

أستاذي العزيز، لقد حصل لي الشرف، وأنا طالب، أن أشتغل معكم في الميدان بالعديد من مناطق المغرب (سوس–ماسة، الناظور، فجيج، ...) ووجدت فيكم رجل الميدان المالك لأدواته، دقة الملاحظة، تتبع كل صغيرة وكبيرة بحثا عن المعرفة الجغرافية والسوسيولوجيا والانتروبولوجيا. وقد لا أنسى ما كان يدور بيننا من نقاش بعد كل زيارة يومية للميدان، تثبيتا لبعض الحقائق وتصحيحا لبعض المفاهيم، وبحثا عن الحقيقة في مختبر الميدان.

أستاذي العزيز، لقد كرستم حياتكم لخدمة جغرافية الواحات والمجالات الجبلية، وأنتجتم كما علميا أغنى المعرفة الإنسانية، حيث تركتم بصمتكم جلية في ميدان الجغرافية، وبصمتم الكثير

من الطلبة بقيمكم وتتبعكم إياهم وتشجيعهم على التحصيل، بالمثابرة في الاتصال بهم حتى بعد انخراطهم في الوظيفة.

لقد شكلتم أستاذي العزيز بذرة قل نظيرها بتشجيعاتكم وحثكم للطلبة على الجدية مهما كان الثمن، خدمة للوطن وللإنسانية جمعاء. بل إنكم، وحتى بعد الحصول على التقاعد الإداري، استمرت مسايرتكم للنقاشات الوطنية في ميادين الجغرافيا والسوسيولوجيا، إذ أضحيتم قطبا يعتد به في الاستشارات العلمية والتطبيقية.

الأستاذ ايت حمزة، لقد شكلتم نموذجا قل نظيره من حيث الرصانة العلمية والدقة في البحث والتحليل، جيل لا يسعى إلا للمعرفة ونشر العلم النافع. أتمنى لكم موفور الصحة والعافية والاستمرار في الأنشطة العلمية حتى نستفيد من تجاربكم ومساهماتكم أكثر.

طالبكم: عبد الكريم مرزوق

ذ. إدريس الفاسي
جامعة محمد الخامس، الرباط

الأستاذ الفاضل محمد أيت حمزة، سلام تام،

أيها العزيز،

أرجو مِنَ الله أن ترى رسالتي قبل أن تستشعر غيابي، وأن تكون المشاعرُ الأخوية الصادقة التي حركت الرسالة هي الأقوى والأبْقَى. تقبل من الشخص المتواضع آيات المودة والتقدير، وتحيات الامتنان والإجلال لأخينا أيت حمزة الأستاذ، اعترافا لما قدمه من خدمات علمية نافعات لامعات لمادة التخصص، وللدراسات الجغرافية والبيئية قاطبة، وللجامعة والوطن.

الحمد لله على أن في المانع من حضور الاجتماع البهيج المحتفي بأخينا العزيز، في رحاب جامعتنا العتيدة، أمورا كثيرة هي في الواقع تضاعف التقارب بيننا، وتجعله أنفع وأنفس، سِيَّانِ في ذلك غِبنا أم حضرنا. يأتي على رأسها، ما يَلزَمُنا على وجه السرعة الآن، مِن ضرورة إعداد ملف ترشيح الأطلس الكبير الأوسط، ليكون خامس مجال كبير يرفعه المغرب من أجل التسجيل بلائحة اليونسكو العالمية لمحميات المحيط الحيوي. وإذا كانت دَوَّامة الاستعجال من طرف الإدارة ... هي مانعنا الحالي من نعمة الحضور، فإن الاشتغال بهذا الموضوع يذكرنا باستمرار بأننا أقرب ما نكون من موطن الأخ العزيز، ومن موضوع أطروحته. كما لا يفوتنا أننا نشترك معا في الاهتمام بالمجالات الصحراوية الموالية. لذا نغتنمها فرصة سانحة لنعترف بأنه، إذا كنا نسعد بتقاسم الاهتمامات العلمية، مع أخ جليل، نُكِنُّ له خالص المودة، فإنه يبقى هو الأقرب إلى هذه المواضيع المفتاحية لجغرافيا البلاد، لأنه يضيف إلى الكفاءة العلمية والاقتدار، حظوة الانتماء الواعي، التي لا تباع ولا تشترى.

حضرة الأخ الكريم الفاضل، تَحُفُّكَ آياتُ الاعتراف بما أحسنتَ لهذا الجيل، من خلال كل الحاضرين معك في حفل تكريمك الأغر، ومَنْ لم يسعفهم حظ الحضور وهم كثيرون، تفضل منا

بقبول عبارات الشكر الصادقة جزاءَ ماَ أَجْزَلتَ لبلدك من خدمات. وليس أقلها أنك بحق، والحمد لله، النموذج الممحتدَى في النبل ودماثة الخلُق، وهو شأن آخر ولا شك، يزيد العِلم نضارة وبهاءا.

هنيئا لك على ما أسلفتَ وما بقي. مع دعائنا لك بِمُبارَك العمر، وكريم العطاء كما عهدنا منك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إدريس الفاسي.

كلمة الدكتور ابراهيم أقديم

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

تنبعث هذه الشهادة من معرفة قديمة وتتبع دقيق لإنتاجات وأنشطة الأستاذ محمد أيت حمزة. وتبرز في ذكرياتي أياما قضيناها في الميدان، سواء في عالية أمكون أو في مناطق مغربية أخرى، وتأكد لي أداءه المتميز. لان جودة الاداء عادة ما تثير الانتباه، وخاصة ممن يتيح لك فهم مغازي كلامه ومعنى حركاته.

وقد مكنتني مؤشرات كمية وكيفية عديدة (منها مثلا عدد الانشطة وطبيعتها، والمنشورات والكتب، والإشعاع والاعتراف الخارجي) من ملاحظة التميز الفعلي للمحتفى به. حيث تأكد لي ذلك من خلال مراجعة الذكريات والأرشيف، وقراءة ما تيسر من المادة التي تم نشرها. واستجمعت بعض التجليات المميزة لشخصه ومساره العلمي والمهني ومنتوجه الفكري. وهي تجليات نجمل بعضها في الفقرات الموالية:

- خصال شخصية حميدة،
- فضائل الابداع والانفتاح العلمي وتنمية الفكر بواسطة الفعل الميداني،
- العالمية والاشعاع الخارجي.

1)– خصال شخصية حميدة

يشهد المتعاملون مع الأستاذ محمد أيت حمزة بخصاله الشخصية الحميدة، أساسها هدوء العاقل وقدرة الاستماع والاستيعاب، وتواضع العالم المنفتح وتسامح القوي، القابل للاختلاف، وسخاء الغني المتسم بالعطاء المتواصل.

ألاحظ في الأستاذ معرفته الواسعة للمجتمع وإرادته القوية في التقدم والتطوع وفعل الخير. وهي عناصر تبنى بكمالها صرح الحكمة. حكمة مكنته من بلورة حس التواصل الصافي، والخالي من عُقد بعض الكبار والمتنطعين من الصغار. حيث نجد له مبادرات إيجابية في كل المستويات.

2)– فضائل الابداع والانفتاح العلمي وتنمية الفكر بواسطة الفعل الميداني

هي صفة مستوحاة من شهادة أهل التخصص، الذين يكنون للأستاذ أيت حمزة كل التقدير والاحترام. وهما صفتان نالهما بفضل المهارة المؤكدة والكفاءة الفكرية في تخصصه "جغرافية الارياف" التي تعامل معها بحس اجتماعي واضح ودقة علمية قوية. فكان مساهما في تقوية التوجه الاجتماعي للجغرافية البشرية بعد خبرته في المجالات والمجتمعات الواحية والجبلية.

ولم يكن الأستاذ أيت حمزة يكتفي بالتعامل بالأدوات التقليدية للبحث، أو التنظير المبالغ فيه، بل كان باحثا ميدانيا، يستثمر الملاحظة والتأويل وتحليل الظواهر بخلفية علمية، لاستنتاج خلاصات ساهمت في التقدم الفكري والمنهجي للتخصص، ونشر إنتاجه على نطاق واسع لتقريب المسافات مع جمهور قد يكون في أقصى المعمور وتقاسم المعرفة مع الآخر. فساهم بذلك في التعريف بقواعد تنظيم المجال في الجنوب الشرقي ودور القبيلة والعادات المحلية في تحقيق توازنات، هي اليوم في محك التحولات.

وقد سعى الأستاذ محمد أيت حمزة إلى تقاسم تجربته مع عموم أهل التخصص في إطار أنشطة الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة التي كان من بين أعضائها النشطين قبل أن يتحمل مسؤولية رئاستها. وساهم في إشعاع الجمعية بشكل ملحوظ، بتنظيم ندوات ورحلات ميدانية ومواصلة نشر مجلة جغرافية المغرب، فراكم خبرة أفاد بها المعهد الملكي للثقافة الامازيغية الذي التحق به لإدارة الابحاث المجالية والتاريخية، وكان إنتاجه أيضا غزيرا في هذه المؤسسة.

3)–العالمية ضمن اهتمامات الباحث

لقد توفق الأستاذ أيت حمزة في الحصول على اعتراف واسع في العديد من الجامعات الدولية، التي استطاع نسج علاقات تعاون مع اساتذتها عبر البرامج الدولية للتعاون العلمي، سواء في فرنسا أو ألمانيا أو تونس أو غيرها. وأنتج في هذا الإطار كتبا مرجعية همت المجال والمجتمع الجنوبي الشرقي المغربي، واقتصاده الاجتماعي وعمارته. وبفضل إنتاجاته التحليلية والنقدية كسب مصداقية عملية ذات وقع ايجابي في الساحة الوطنية والدولية.

خاتمة

من بعض ما ذكر، يتضح أن الأستاذ محمد أيت حمزة يتميز بالمبادرة والإبداع وبالانفتاح والالتزام التام. ولا يخفى تأثيرات الجذور الأصيلة، المعروفة بالتسامح والتضامن والاعتماد على النفس والرغبة في المزيد من العطاء. متمنياتي له بالصحة والسعادة وطول العمر.

والشكر لمنظمي اللقاء على هذه الالتفاتة الكريمة.

الدار البيضاء في 21 نونبر 2017

ذ. عبد الرحمان العثماني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

تحياتي أخي العزيز محمد آيت حمزة

(نتشرف بأن نرفعك على منصة التكريم التي تأخرنا عن تنصيبها، فمعذرة...) مناسبة انتظرتها طويلا، إلا أن خاب ظني أو كاد يا أخي (أمير جماعة ...)

مناسبة تكريمكم هذه، توقف زمن ذاكرتي للعودة أدراج الماضي، زمن كان الكد والتحصيل مع ما جمعه من مسيرات وتظاهرات تحمل تصورات للأمل المفقود، أمل التطور ونزع عباءة التدني والإنحناء والخنوع وشظف الحاجة.

لا أريد أن أستعيد كل ذلك، ولكني أردت أن أستوقف تلك المشاهد خلف الستار حتى لا تغمرني بهيجانها، وتذكرت منها كونها كانت معلما حمَّلنا هم المواطنة والمصلحة العامة بموازاة القناعة الذاتية.

قناعة المواطنة كفلسفة ذاتية ومطمح حملتَ شعاره ولا زلتَ رغم عوائق وإكراهات اليوم والساعة التي لا تبقي ولا تذر..، ستشهد لك بذلك كل بقعة وطأتها القدم من الواحة إلى الجبل والسهل المنبسط والقَفْر الموحش، شرق وغرب وشمال وجنوب هذا الوطن. حملتَ منها وإليها كل ما أدركت أنه قابل للفحص والتمحيص وإعادة الهيكلة والبناء، وخلصتَ إلى أن الأمل مهما كان ضئيلا أو سرياليا أو تبدَّت منه علامات الاستحالة، إلا وحاولت كشف معايبه وعملت على كسر العوائق من حوله.

تركت للجميع، جيلك والأجيال من بعدك، ما يعود لتداوله والاقتداء وتتبع مساره ونهجه، كانوا أبناء البلد والوطن أو من خارجها.

تهانئي الحارة.

أخوك: عبد الرحمان العثماني

ذ. موسى المالكي

جامعة محمد الخامس الرباط – رئيس المنتدى الوطني للجغرافيين الشباب

يعتبر تكريم الأستاذ محمد آيت حمزة خلال تنظيم الندوة الدولية حول التحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية، محطة اعتراف مستحقة نظير ما قدمه من خدمات جليلة للجامعة المغربية عامة والتخصص الجغرافي خاصة.

وقد سرني التعرف إلى الأستاذ محمد آيت حمزة، كطالب بشعبة الجغرافيا خلال سلك الإجازة، فوج (2004-2007)، ببذلته البيضاء داخل الفصل ووجهه الباسم وتواضعه الكريم. فكان إلى جانب أساتذة أفاضل آخرين، لا يتسع المقام لذكرهم جميعا، نعم من حبب إلينا التخصص وتفانى في تلقيننا قواعده الأولى.

لقد طبعت المقاربة البيداغوجية للأستاذ محمد آيت حمزة أذهاننا رغم مرور أزيد من 13 سنة. نتذكر وقفته التفاعلية واهتمامه الدقيق بجميع طلبة القسم، وحرصه على فتح نقاش تفاعلي مع الطلبة يسهمون فيه في بناء الدرس. ويمكن تسجيل شعورنا بسعادة عارمة حين نراه يسجل أفكارنا على السبورة، ويوزعها على الخطاطات والمحاور التي تهيكل مجريات الدرس المتجدد والحماسي.

وأستحضر أيضا الورقة التي كان يوزعها علينا في نهاية الفصل لتسجيل ملاحظاتنا و"وتقييمنا" لجودة الدروس، مع اشتراط عدم تسجيل الأسماء، لمنح الطلبة حرية أكبر للتعبير عن ارتساماتهم. وقد تبنيت شخصيا هذه الطريقة البيداغوجية في توزيع استمارة مماثلة اليوم على طلبتي عند نهاية كل موسم جامعي.

وبالانتقال للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يصادفك باب مكتبه المفتوح لاستقبال الباحثين الشباب والمساهمة في تأطيرهم ومواكبة أبحاثهم. ويبهرك بفن تواصله الراقي حين يغادر كرسي مكتبه ليجلس معك على طاولة مجاورة تجسيدا لخصال تواضعه المشهود ودعمه الموصول .

ويعد الأستاذ محمد آيت حمزة من أبرز الداعمين لمسيرة منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية منذ تأسيسه سنة 2011، وللمنتدى الوطني للجغرافيين الشباب بعد إحداثه سنة 2015، ولتأسيس موقع القناة الجامعية المغربية .

واتخذ هذا الدعم أشكالا متعددة؛ كحضور التظاهرات والمشاركة في تأطير الرحلات وتقديم الورشات التكوينية والمساهمة بمقالات علمية والإشراف على جانب من المنشورات.

أخيرا، أعتبر أن للأستاذ محمد آيت حمزة ميزة نوعية نادرة، وهي أنه يستطيع في نفس الوقت أن يختلف معك علميا، وأن يحظى بمحبتك وتقديرك، لأنه يبرع في الفصل بين الجانب الإنساني الذي يقربه من الجميع، وبين الجوانب البيداغوجية والأكاديمية التي ليس بالضرورة أن يتفق معك فيها دوما.

Allocutions d'ouverture

****

Mohammed TAILASSANE
Chef de Département de Géographie
Directeur du Labo (STHP-Univ. M5-Rabat

Allocution à l'honneur du professeur Mohamed Ait Hamza

M. le doyen, M. le vice doyen, M. Naciri, Doyen des géographes, Mme. Amis les professeurs, chers étudiants.

C'est un privilège pour moi de vous accueillir, en tant que chef de département de géographie et directeur du laboratoire (STHP), à l'occasion de ce colloque international dans l'enceinte de notre Faculté, pour rendre hommage à notre cher collègue et ami professeur Mohamed Ait Hamza, qui a consacré 37 ans à l'enseignement supérieur dans la discipline de géographie humaine et sociale au sein de notre département et ailleurs.

Cher Ami, je tiens tout d'abord à vous exprimer, personnellement, ma profonde reconnaissance pour toutes ces années de fidélité, d'engagement et de dévouement. Vous vous souvenez M. Ait Hamza de cette fierté ressentie, quand on vous a annoncé, accompagné, avec d'autres collègues dont je fais partie, que vous avez décroché votre poste comme professeur assistant à la Faculté en 1980 ? Depuis, je pourrais dire que l'enseignement à l'université a transformé positivement votre vie. En retour, vous avez certainement, vous aussi, marqué la vie de vos collègues, celles des étudiants qui ont cheminé avec vous, et avec qui vous avez tissé de bons liens scientifiques et déontologiques. Plus de trois décennies, donc, vous incarnez les valeurs et les forces vives, sur lesquelles repose la réputation d'excellence de notre Faculté, mais et surtout celle de notre département de géographie. D'ailleurs, vous avez contribué

activement à construire notre département et à assurer son essor et son rayonnement à l'échelle nationale et internationale.

Merci pour le travail formidable, que vous avez accompli, tout au long de ces années, chose qui nous a permis de mener avec vous, à bon escient, notre mission d'enseignant : celle de former les étudiants qui prendraient la relève, en leur offrant un enseignement de pointe et en contribuant à l'avancement des connaissances géographiques, pour répondre aux besoins et aux enjeux de notre société.

Merci Ssi Mohamed d'être collaborateur aussi passionné et engagé. Félicitations pour toutes ces années de service loyal. Je profite de cette occasion, pour remercier également mes chers collègues, membres du bureau du (GREMR), qui ont déployé des efforts colossaux, en étroite collaboration, avec le laboratoire (STHP) et moi-même en tant que directeur, afin d'assurer le bon déroulement de ce colloque. Chose qui ne serait, bien entendu, possible, sans l'appui si précieux et fondamental de Monsieur le doyen, que je remercie vivement. Ce colloque serait pour nous, une occasion de comprendre la dynamique des processus, les mécanismes et les enjeux des transformations et les formes d'adaptation des espaces ruraux marocains.

Pour conclure, je souhaite la bienvenue à nos collègues, amis du professeur Ait Hamza. Je les remercie vivement, d'avoir accepté de se déplacer, afin de célébrer cet évènement. Et merci de votre attention.

Prof. Abdelmajid SAHNOUNI
Université Mohammed V, Rabat

Mot du Groupe de Recherche sur le Monde Rural (GREMR)

Chers invités,
Mesdames et Messieurs

Au nom du Groupe de Recherche sur le Monde Rural, je voudrais tout d'abord vous remercier pour votre participation et votre soutien inconditionnel à notre manifestation.

Le GREMR est créé en octobre 2001 au sein de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Il réunit, dans une structure composite, des enseignants, des cadres et des étudiants, chercheurs engagés au niveau de l'espace rural marocain. Le groupe a bien voulu placer en ma personne sa confiance en me nommant coordinateur, j'espère être à la hauteur de cette confiance pour le bien de la géographie et notre patrie Ainsi, et tel qu'il l'a fait le long de cette décennie et demie de son histoire, notre ambition est de tenir notre promesse d'organiser un événement scientifique tous les deux ans et de publier les résultats de nos recherches. Outre les publications (voir dépliant), le GREMR dispose d'un site Internet (www.gremr.ma) à travers lequel nous souhaitons diffuser nos résultats et créer un pont scientifique, non seulement entre les chercheurs géographes ruralistes nationaux et internationaux, mais également entre les chercheurs des autres disciplines proches (histoire, sociologie, etc.).

Avant de clore, je voudrais exprimer mes vifs remerciements au Professeur Ssi Mohammed NACIRI, qui a bien voulu présider cette séance, en signe de son estime à ses collègues et à la personne de l'hommagé. Mes remerciements vont aussi aux amis venus de l'Allemagne, de France, de la Tunisie et de l'Algérie, pour leur participation volontaire en se prenant en charge ;

Les collègues marocains, professeurs et étudiants, ont tous répondus présents de façon inconditionnelle, nous leur en sommes reconnaissant ;

Une note spéciale est réservée à Monsieur le Doyen de la FLSH Rabat et à son staff pour son soutien financier, technique et moral de l'événement.

Nos remerciements vont, également à toutes celles et à tous ceux qui ont œuvré pour que l'évènement prenne forme, notamment le Ministère de l'Enseignement Supérieur, le Centre National de la Recherche Scientifique et Technique, l'Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme et, l'Institut Royal de la Culture Amazighe, pour leurs soutiens financiers et leurs contributions à l'organisation de ce colloque. A tous les partenaires, nous disons merci infiniment.

Aussi, voudrons-nous profiter de cette cérémonie pour remercier et rendre, hommage au nom du GREMR, à Monsieur le Prof. Mohamed AIT HAMZA qui a piloté une multitude de projets de recherche et a contribué à la promotion de la recherche sur les espaces ruraux au Maroc. Brillant professeur, il a contribué à l'encadrement, à la formation de nombreux étudiants et doctorants actuellement enseignants chercheurs dans les différentes universités et cadres dans des administrations. Les professeurs El FASSKAOUI et JADAOUI et autres, en feront les témoignages.

Enfin, nos remerciements s'adressent à tous ceux qui ont bien voulu répondre favorablement à notre invitation, en assistant à cette cérémonie d'ouverture et à ce colloque dont les travaux démarreront dans quelques instants.

Vous souhaitant grands succès, je vous remercie pour votre attention.

Prof. Asmae BOUAOUINATE
Université Hassan II, Casablanca

Mot du Comité d'organisation du Colloque

Monsieur le Doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat,
Monsieur le Recteur de l'Institut Royal de la Culture Amazighe,
Monsieur le Directeur de l'Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme,
Monsieur le Chef du département de Géographie,
Monsieur le Coordinateur du Groupe de Recherche sur le Monde Rural,
Chers professeurs : marocains
Nos hôtes allemands, français, tunisiens et algériens,
Chers étudiants et étudiantes,
Aimable assistance,

Au nom du comité d'organisation, je vous souhaite la bienvenue à ce colloque international sur « ***les transformations et formes d'adaptation des espaces ruraux*** », organisé par le GREMR en hommage au Professeur Mohamed Aït Hamza et à l'occasion du 60ème anniversaire de l'université Mohammed V.

L'objectif d'une telle manifestation est triple : humain, scientifique et culturel.

- **humain** : car elle rend hommage au Professeur Mohamed Aït Hamza, éminent géographe, distingué par son parcours d'enseignant très pédagogue, par son profil de chercheur chevronné « homme de terrain par excellence » et par la pertinence de ses écrits. Faisant, il a marqué positivement plusieurs générations, par sa compétence, par ses liens d'amitié, voire de fraternité avec tous ceux qui l'ont côtoyé d'une façon ou d'une autre.

- **scientifique :** car le colloque vise à saisir les mutations socio-spatiales et les stratégies d'adaptation, outre la pertinence des outils de planification, de développement et de gouvernance dans les milieux ruraux en marges. Sujets, de prima-abord chers à notre professeur hommagé.

- **culturel,** car la rencontre constitue une plateforme où plusieurs générations de chercheurs, confirmés ou débutants, auront l'opportunité d'échanger et de revisiter certaines expériences entamées par les équipes dans lesquelles l'hommagé a, longtemps œuvré.

Je tiens donc à remercier tous nos partenaires dans cette entreprise, les comités d'organisation et scientifique, et les participants, pour les efforts déployés afin de réussir ce colloque. Merci, chacun en son nom, pour la pierre qu'il a apportée à l'édifice.

Mesdames et Messieurs,

Si je ne doute pas un seul moment de l'apport que ces deux journées de travail nous livreront, j'insiste à ce qu'on œuvre tous, et par la même force, à ce que les actes de cette manifestation soient publiées et ce le plus rapidement possible.

Mesdames, Messieurs,

En vous renouvelant nos remerciements pour cette mobilisation et cet engouement, le comité d'organisation souhaite plein succès à vos travaux.

Avant de clore, je m'honore de céder la parole au Doyen des géographes marocains, le Professeur Ssi Mohammed Naciri pour présider la séance. Merci.

La coopération scientifique maroco-allemande Avec Mohamed Aït Hamza

Herbert Popp

Dès la fin des années 1980, s'est développée une coopération scientifique intense et de haut niveau entre des chercheurs marocains et allemands, surtout en géographie. Un nombre remarquable de chercheurs marocains et allemands ont amorcé un dialogue scientifique, ont organisé des activités scientifiques bilatérales et ont développé ensemble des projets de recherche. Mohamed Aït Hamza a participé à ces activités de façon décisive.

Dans le témoignage que je présenterai ici, j'insisterai particulièrement sur l'importance du rôle qu'a tenu Mohamed Aït Hamza dans ces initiatives.

1. Les colloques maroco-allemands

C'est à la fin des années 1980 qu'a été créé un forum scientifique qui a permis d'établir un dialogue fructueux entre les chercheurs des deux pays. Cette initiative prise par Abdellatif Bencherifa et moi-même s'est concrétisée dans la fameuse rencontre scientifique maroco-allemande de Passau, en 1989, sur le thème :« Le Maroc : espace et société » (*Figure 1*). Ainsi a débuté une pratique devenue traditionnelle qui s'est prolongée jusqu'aujourd'hui et dont la dernière manifestation concrète est la 9ème rencontre qui s'est tenue à Meknès il y a trois ans.

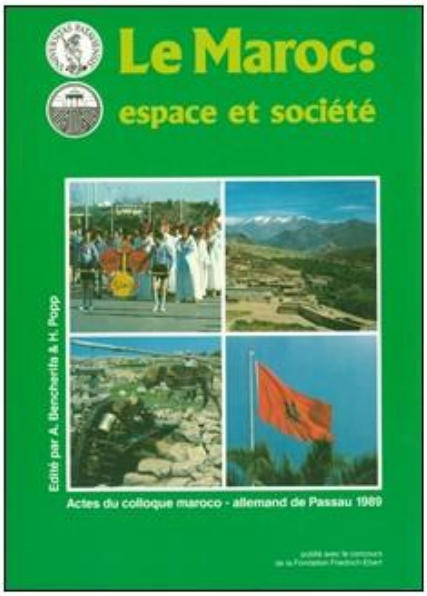

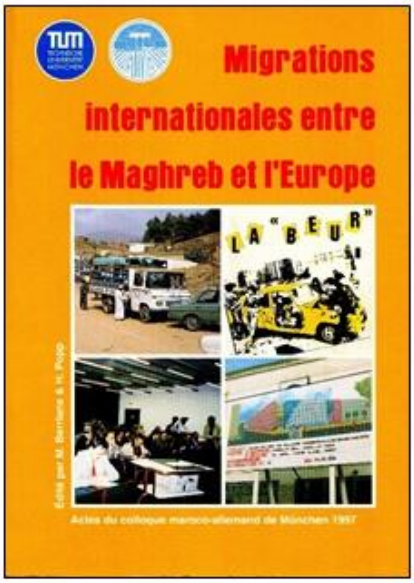

Figure 1 : Couverture des actes du colloque maroco-allemand de Passau, 1989

Figure 2 : Couverture des actes du colloque maroco-allemand de München, 1997

Au début, Mohamed Aït Hamza n'avait pas encore intégré le groupe des chercheurs participants. Sa première participation remonte au 4ème colloque, celui de Munich, en 1997, tenu sur le thème des « Migrations internationales entre le Maghreb et l'Europe : effets sur les pays de destination et d'origine » (*Figure 2*). Mohamed Aït Hamza y a présenté une étude de cas sur le douar de Bouteghrar, sur le versant méridional du Haut-Atlas.

Pour les colloques de 2004 et 2011, ses responsabilités se sont accrues puisqu'il a accepté d'y jouer le rôle de co-organisateur marocain, aussi bien pour la 7ème rencontre sur « Une nouvelle perception des montagnes marocaines » (*Figure 3*) que pour le 8ème colloque sur « L'héritage colonial du Maroc » (*Figure 4*).

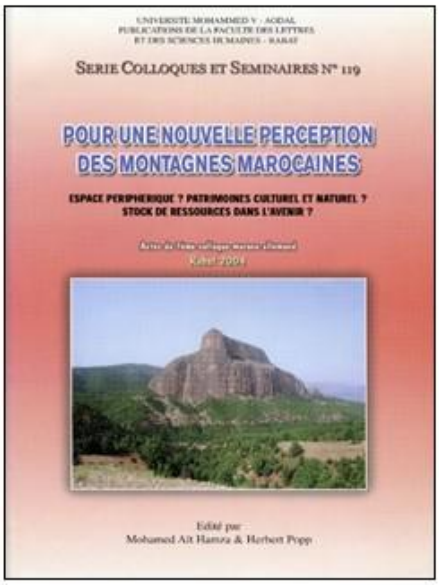

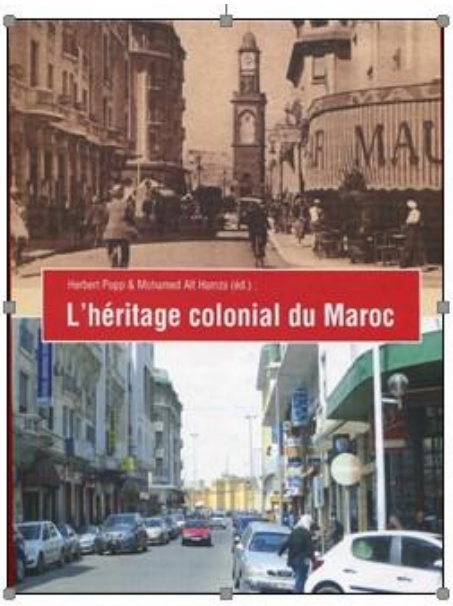

Figure 3 : Couverture des actes du colloque maroco- allemand de Rabat, 2005

Figure 4 : couverture des actes du colloque maroco-allemand de Bayreuth, 2011

Au dernier colloque, celui de Meknès en 2014, il fut aussi un des intervenants avec sa contribution sur « Patrimonialisation et touristification d'Aït Ben Haddou ».

2. Les formations de 3^{e}cyclepuis de DESS interuniversitaire sur « Le développement rural régional du Maroc »

Une seconde initiative concernant la formation d'excellents étudiants marocains dans la cadre d'un troisième cycle puis d'un DESS a fait l'objet d'une convention entre l'Université de Rabat et, successivement, de trois universités allemandes : celles de Passau, de l'Université Technologique de Munich et de Bayreuth. Cette action prise à l'initiative d'Abdellatif Bencherifa et de moi-même, qui a été financée pendant 10 ans par la GTZ allemande (aujourd'hui GIZ), a pu compter sur la participation de Mohamed Aït Hamza dès le début.

De conception assez moderne, cette formation était fondée sur la dispense de cours mixtes impliquant des professeurs des deux pays : Mohamed Aït Hamza y était associé à Walter Kuhn de l'Université Technologique de Munich. Leurs cours étaient consacrés à « La recherche sociale empirique », c'est-à-dire une méthode d'observation fondée à la fois sur des enquêtes standardisées et des entretiens libres ou semi-directifs. Plusieurs stages de terrain avec nos étudiants ont été organisés en relation avec ce type d'enseignement. J'ai surtout gardé le souvenir de stages efficaces dans le Souss-Massa (*Figure 5*), le Haut-Atlas central (*Figure 6*), à Aït Ben Haddou (*Figure 7*) et dans l'oasis de Skoura.

Figure 5 : Les étudiants du DESS en stage : sur le barrage de Youssef Ben Tachine au Massa

Figure 6 : Les étudiants du DESS en stage : dans le gîte d'étape de BouTaghrar, Haut-Atlas

Ce DESS maroco-allemand n'existe plus, hélas. C'était pourtant un diplôme extrêmement efficace, ce qui est bien démontré par le fait que tous les diplômés de cette formation ont trouvé, très rapidement, des postes intéressants au Maroc, alors même qu'ils étaient issus d'une Faculté des Lettres !

Figure 7 : Les étudiants du DESS en stage : dans une tighremt à Aït Ben Haddou

Mohamed Aït Hamza a été l'un des enseignants les plus engagés dans cette action et a largement contribué à sa réussite.

3. Les projets bilatéraux de coopération scientifique maroco-allemande

Après une participation assez brève au projet « Ré-migration Nador » de 1992 à 1994, Mohamed et moi-même avons réalisé, entre 1996 et 1998, un projet sur le tourisme de montagne, plus précisément, sur les randonnées pédestres au Maroc, abordant le rôle des acteurs nationaux et locaux ainsi que le problème de sa durabilité. Le réseau de communication et de partenariat scientifique ne se limitait pas à la seule organisation de colloques et à un enseignement de grande qualité. Quelques-uns des acteurs impliqués ont pratiqué une forme de coopération plus intensive, et parmi ceux-ci étaient Mohamed Aït Hamza et moi-même.

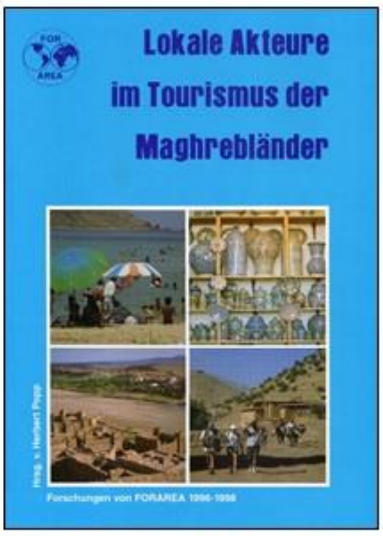

Figure 8 : Couverture des actes du projet de recherche sur le tourisme de montagne dans les pays du Maghreb, sponsorisé par FORAREA

L'étude de cas réalisée concernait le Haut-Atlas central entre Aït Bou Guemez et Boutaghar, c'est-à-dire la région du Jebel Mgoun (*Figure 8*). Nous avons complété cette recherche par la production d'un document pratique sous forme d'une carte touristique du Haut-Atlas central (*Figure 9*), en allemand seulement dans sa première édition. Cette publication a cependant connu un succès indéniable auprès des randonneurs. Ce projet a été soutenu par le programme de recherche FORAREA du Land de Bavière.

Pour répondre à la question de savoir si les acteurs locaux du tourisme de montagne – guides, muletiers, cuisiniers, gîteurs, etc. – jouent un rôle important sans être soumis aux tour-opérateurs nationaux marocains et internationaux européens, nous avons mené une étude supplémentaire sur le tourisme de montagne, en choisissant, cette fois, en 2001-2003, le Jebel Saghro. Pour cette région, nous avons réalisé une nouvelle carte touristique destinée aux randonneurs mais, cette fois, en versions allemande et française (*Figure 10*).

Le résultat scientifique de cette étude a été un peu surprenant pour nous car il démontrait que les organismes internationaux du tourisme dominent cette activité et ses acteurs, même dans une région aussi périphérique que le Jebel Saghro. Notre carte touristique apportait, cependant, une lueur d'espoir. En effet, grâce à elle, les randonneurs ont déjà pu, dans beaucoup de cas, éviter de se soumettre aux grands opérateurs en s'adressant directement aux gîtes et aux guides locaux, échappant ainsi aux contraintes de la *global valuechain*. Ce projet a été soutenu par la DFG, l'Association Allemande pour la Recherche Scientifique.

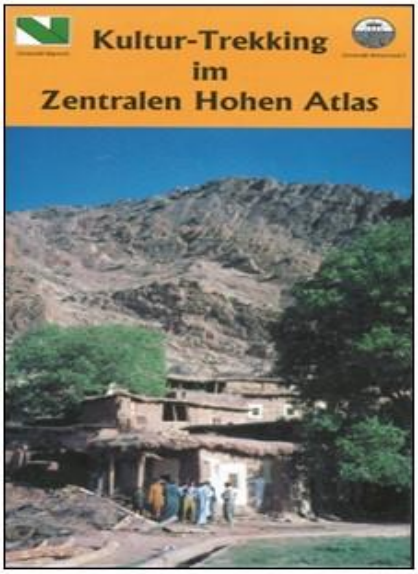

Figure 9 : Couverture de la carte de Trekking du Haut-Atlas central

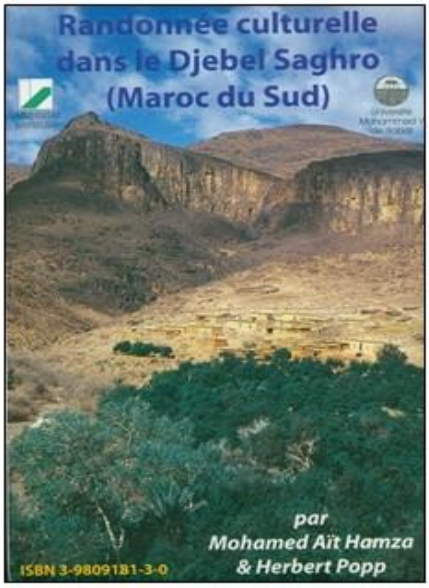

Figure 10 : Couverture de la carte de trekking du Djebel Saghro

Lorsque Mohamed Aït Hamza était devenu moins disponible en raison de ses nouvelles charges en qualité de directeur du Centre des Études Historiques et Environnementales de l'IRCAM, nous avons élargi notre partenariat scientifique à un collègue plus jeune, Brahim El Fasskaoui. Nous avons alors décidé d'étudier le patrimoine matériel et culturel que représentent les greniers collectifs, les *igoudar* du Maroc. Après les résultats très prometteurs déjà obtenus en Tunisie sur les *ksour* de ce pays (*Figure 11*), nous avons entrepris une étude similaire dans l'Anti-Atlas marocain. Ce travail long et très pénible a duré pas moins de trois ans et il a donné lieu à un ouvrage commun, publié en 2011, « Les agadirs de l'Anti-Atlas occidental » (*Figure 12*).

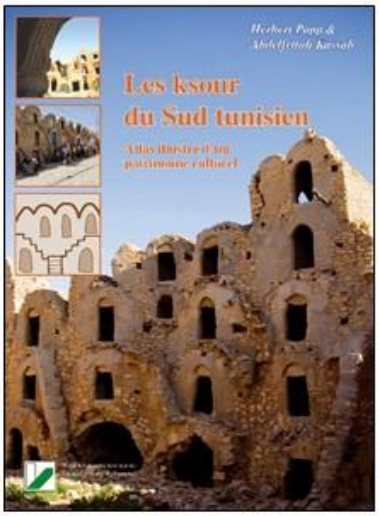

Figure 11 : Couverture de la monographie sur les greniers collectifs (ksour) de la Tunisie

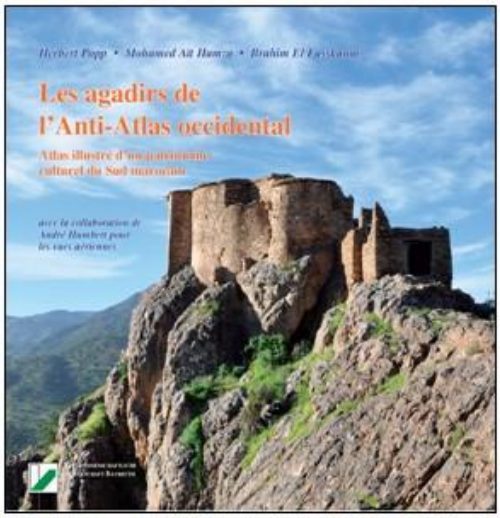

Figure 12 : Couverture de la monographie sur les greniers collectifs (igoudar) de l'Anti-Atlas occidental

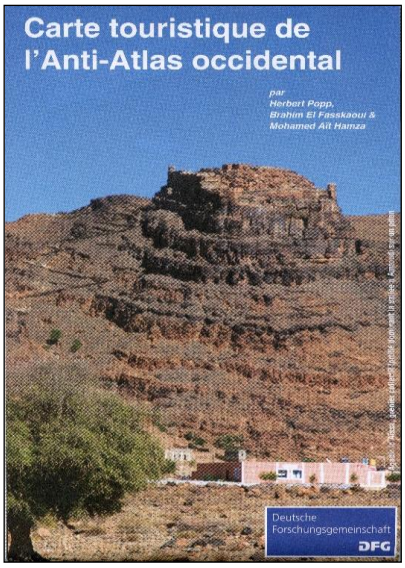

Profitant de notre connaissance du terrain, nous avons, pour la troisième fois, produit un document susceptible de favoriser un tourisme durable, c'est-à-dire une carte touristique de la région, mais publiée cette fois-ci en trois langues, français, allemand et anglais (*Figure 13*). Elle s'adresse surtout aux touristes se déplaçant en voiture et elle est très demandée par ces derniers. Ce travail de recherche a aussi été soutenu par la DFG allemande.

Figure 13 : Couverture de la carte touristique de l'Anti-Atlas occidental

4 Conclusion

En conclusion, je crois que l'on peut dire que le rôle joué par Mohamed Aït Hamza dans le réseau de recherche maroco-allemand a été déterminant pour le bon fonctionnement et la réussite de ce dernier. Durant toute la longue période de nos relations, il a été un partenaire compétent et très fiable. Personnellement, j'ai beaucoup appris sur le Maroc grâce à Mohamed. Notre collaboration a toujours été empreinte de confiance et de fidélité et le plus important dans nos relations c'est que nous sommes devenus de grands amis (*Figure 14*). Je souhaite évidemment que cette amitié résiste à l'épreuve du temps et de la distance. Merci, Mohamed, pour tout !

Figure 14 : L'auteur avec Mohamed Aït Hamza à un bon moment ensemble

Bibliographie

Aït Hamza, Mohamed & Herbert Popp (2000) : Carte de trekking « Kultur-Trekking im Zentralen Hohen Atlas ». Carte thématique à l'échelle 1/100.000ème. – Bayreuth : Naturwissenschaftliche Gesellschaft.

Aït Hamza, Mohamed & Herbert Popp (2004) : Carte de trekking « Randonnée culturelle dans le Djebel Saghro (Maroc du Sud) ». Carte thématique à l'échelle 1/100.000ème. – Bayreuth : Naturwissenschaftliche Gesellschaft.

Aït Hamza, Mohamed & Herbert Popp (éd.) (2005) : Pour une nouvelle perception des montagnes marocaines. Espace périphérique ? Patrimoine culturel et naturel ? Stock de ressources dans l'avenir ? – Rabat. 237 pp. (= Université Mohamed V-Agdal. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Série : Colloques et Séminaires, n° 119).

Bencherifa, Abellatif & Herbert Popp (éd.) (1990) : Le Maroc : espace et société. Actes du colloque maroco-allemand de Passau 1989. 286 pp. – Passau : Passavia Universitätsverlag (= Passauer Mittelmeer studien, Sonderreihe, vol. 1).

Berriane, Mohamed & Herbert Popp (éd.) (1998) : Migrations internationales entre le Maghreb et l'Europe. Actes du 4èmecolloquemaroco-allemand de München 1997. 268 pp. – Passau : L.I.S. Verlag (= Maghreb-Studien, vol. 10).

Popp, Herbert (éd.) (1999) : Lokale Akteure im Tourismus der Maghrebländer. Forschungen von FORAREA 1996-1998. 207 pp. – Passau : L.I.S. Verlag (= Maghreb-Studien vol. 12).

Popp, Herbert & Mohamed Aït Hamza (éd.) (2012) : L'héritage colonial du Maroc. Actes du 8èmecolloquemaroco-allemand de Bayreuth 2011. 340 pp. – Bayreuth : Naturwissenschaftliche Gesellschaft (= Maghreb-Studien, vol. 17).

Popp, Herbert, Mohamed Aït Hamza & Brahim El Fasskaoui (2011) : Les agadirs de l'Anti-Atlas occidental. Atlas illustré d'un patrimoine culturel du Sud marocain. 500 pp. – Bayreuth : Naturwissenschaftliche Gesellschaft.

Popp, Herbert, Brahim El Fasskaoui & Mohamed Aït Hamza (2013) : Carte touristique de l'Anti-Atlas occidental. Carte thématique à l'échelle 1/150.00ème. – Bayreuth : Naturwissenschaftliche Gesellschaft.

Popp, Herbert & Abdelfettah Kassah (2010) : Les ksour du Sud tunisien. Atlas illustré d'un patrimoine culturel. 400 pp. – Bayreuth : Naturwissenschaftliche Gesellschaft.

Mohamed Ait Hamza :
Le chercheur rigoureux, le collègue complice, et l'ami de toujours

Abdellatif Bencherifa
Professeur des Universités et géographe

Le titre que j'ai donné à cette contribution résume en fait l'appréciation que je me fais du Prof. Mohamed Ait Hamza à l'aune de la relation étroite qui nous a réunie tous les deux. J'ai eu en effet le privilège de le connaitre déjà à partir de la fin des années soixante-dix, furtivement il faut dire. Mais quelques mois plus tard (nous sommes alors en 1980), il rejoindra le département de géographie de la *Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat*, et c'est là que lui et moi avions scellé une relation de collégialité et d'amitié qui, quarante ans plus tard, demeure toujours aussi forte et aussi intacte qu'au premier jour.

Ait Hamza est un personnage fascinant à bien des égards, et c'est peu dire que de relever qu'il est loin d'être « conventionnel ». A ce propos, j'aimerais m'aventurer à affirmer que les structures fondamentales qui ont façonné sa personnalité, puis « *déterminé* » les contenus liés à son parcours académique sont d'abord à chercher, me semble-t-il, dans son terroir natal du *Bas-Mgoun* (soit autour de *Kalaat Mgouna*, juste avant que cet oued ne se jette dans le *Dadess,* et aux rives adjacentes vers l'amont) ; les attributs environnementaux et culturels sont ceux d'un milieu oasien berbérophone « typique », c'est-à-dire un milieu aride, avec une exubérance d'artefacts qui sont fortement le produit de systèmes d'irrigation intensifs, d'une « horticulture » à base de labeur humain sans compter, et où les fortes densités et le ratio productif per capita demeurent limités ; d'où en même temps une organisation sociale adaptée, dans laquelle on retrouve une culture de l'entraide collective, de la solidarité horizontale, de la parcimonie pour « tenir », d'une joie de vivre bien connue dans le monde aride, d'une démarche de résolution des

« conflits » et de recherche du compromis à l'avantage de tous, voire d'un relativisme dans toute chose.

Et en effet, il m'a été donné dès 1981, lors d'une excursion mémorable de plusieurs jours dans ce qui était aussi devenu son terrain de thèse de 3ème cycle, d'expérimenter directement ces observations, puis de les vérifier lors de plusieurs autres excursions et recherches communes dans les deux décennies qui ont suivi, durant lesquels nous avons été associés en termes d'activités pédagogiques ou scientifiques. Je mentionnerais des recherches conjointes qui ont été entreprises dans les Chtouka-Massa, le Souss, la région de Nador, le Todgha, le Maroc Oriental, et j'en oublie peut-être encore. Je mentionnerais aussi les activités conduites ensemble à l'international (avec la France, la Suisse, et l'Allemagne.) Dire donc que Mohamed Ait Hamza fut juste un collègue et un ami n'est donc pas usurpé : il a été présent dans une grande partie de mon parcours et l'a marqué incontestablement.

Le personnage Ait Hamza est connu pour sa gentillesse extrême, pour le sourire constant que son visage exprime, pour un « sang-froid » olympien qui ferait bleuir bien des Anglais, et pour une capacité à positiver dans l'adversité, y compris dans les situations où c'est loin d'être évident. Sur plus de quarante années de relations collégiales et amicales que j'ai eu avec Mohamed Ait Hamza, jamais il ne m'a été donné d'observer quelque chose qui va à l'encontre de cette gentillesse et de ce sang froid. Homme de parole et de confiance, Ait Hamza a bien des attributs de l'homme sage et mystique auquel fait référence, de manière abstraite, la littérature…

Mohamed Ait Hamza est aussi, et c'est bien à propos naturellement, l'un des géographes Marocains qui auront, par leurs contributions multidimensionnelles, marqué d'une trace indélébile leurs parcours. La lecture de son curriculum vitae le prouve amplement. Sans vouloir être réducteur par manque d'exhaustivité dans les références (qu'on ne manquera pas de retrouver ailleurs dans cette publication,) je voudrais

relever rapidement quelques-unes des contributions de Mohamed Ait Hamza à la connaissance en science sociale sur le Maroc rural, là justement où il est aujourd'hui une référence incontournable ; là aussi où, du reste, apparait le « déterminisme » du terroir mentionné auparavant. Navigant tantôt à travers la rigueur du protocole méthodologique normatif du chercheur, et puisant tantôt dans les ressources de son vécu d'origine, il est parvenu à faire émerger une pratique d'une géographie humaine *comme une science sociale par excellence*, où le déploiement des activités humaines sur l'espace ne sont compréhensibles que par une connaissance fine de la société et des mécanismes de son fonctionnement, c'est-à-dire de tout ce qui a trait aux relations sociales et aux comportements et attitudes individuelles et/ou collectives. En faisant prévaloir la primauté de l'analyse à micro échelle fouillée, qui s'arrête aux rapports matériels et symboliques, aux statuts et au genre, aux relations de pouvoir et de dépendance, au dynamisme lié au facteur temps qui fait évoluer ce qui, stéréo typiquement, était envisagé comme du domaine de l'immuable, Mohamed Ait Hamza a été un pionnier dans la pratique géographique marocaine. Ses apports en matière de connaissance renouvelée des écosystèmes oasiens, ses éclairages sur le jeu de pouvoir à base symbolique ou matériel, ses immersions sur le sens des héritages culturels matériels et immatériels, ses incursions dans les problématiques identitaires (et la liste est longue) sont autant de directions qui ont rafraichi le champ de la pratique géographique. Le monde des oasis, la montagne, l'habitat ksourien, le statut de la femme oasienne, les conséquences sociales de la migration internationale sur le milieu rural, etc., sont autant de sujets où s'est exprimé de manière convaincante et originale son talent de chercheur rigoureux et autorisé.

M. Mohamed Ait Hamza
L'exemple même de l'intellectuel organique

Prof. Ahmed BOUKOUS
Recteur de l'IRCAM

Mon cher collègue et ami, Professeur Ssi Mohamed Aït Hamza,

Il m'est particulièrement agréable de participer à cet hommage qui vous est rendu aujourd'hui dans cette institution où nous avons été formés et où nous avons contribué à former plusieurs promotions d'étudiants.

Je voudrais saluer cette initiative prise par vos collègues et vos étudiants du département de géographie. Une initiative louable qui témoigne de la culture de la reconnaissance pour ceux qui cultivent le partage de la connaissance.

Au nom de l'IRCAM, je voudrais également vous rendre hommage pour votre contribution à la connaissance de l'environnement de la culture amazighe, à l'importance du relief, de la flore, de la faune, de l'habitat, des techniques agricoles, à l'approche empathique d'une population qui souffre de l'aléa climatique, forcée à l'exode, à l'exil économique, à l'urbanisation sauvage...

Votre passage par l'IRCAM nous a appris combien votre apport à la connaissance de la culture amazighe est important pour une appréhension globale et concrète des faits culturels. Avec vous, nous avons appris que la culture est quelque chose de vivant, quelque chose qui est loin d'être une abstraction. Par vos recherches, vous nous rappelez que derrière la culture, il y a des femmes et des hommes qui vivent dans un environnement marqué par la précarité, un environnement qui impacte durablement et durement le devenir de la culture d'expression amazighe. Les travaux que vous avez réalisés à l'IRCAM, vos publications et celles auxquelles vous avez participé ont

rehaussé la qualité de l'édition amazighe. Grâce à vous et à vos collaborateurs, je salue ceux qui sont présents aujourd'hui dans cette salle, grâce à vous la connaissance académique sur la culture amazighe a pu atteindre une hauteur de vue inédite dans le champ des études marocaines.

Vous êtes le produit exemplaire de l'école publique, la preuve que l'éducation peut aider l'individu à passer de l'échoppe, en tant qu'apprenti artisan-artiste auprès de Lhajj, votre père, à la chaire de géographie auprès d'éminents chercheurs, et de la condition humble de l'élève studieux du Dadès à la qualité d'expert national et international en matière de développement rural.

Merci Ssi Mohamed de nous avoir ouvert les yeux sur la dimension environnementale de la culture et de la langue amazighes pour comprendre les véritables enjeux de la transformation de l'espace et leur impact sur le changement culturel et linguistique.

Portez-vous bien et que Dieu vous protège.

Prof. Abdellah LAOUINA

Université Mohammed V, Rabat

Je dois avouer que je n'ai pas eu la chance de côtoyer Si Mohamed Aït Hamza, aussi souvent que j'aurais aimé le faire, notamment lors des dernières années, du fait de nos préoccupations respectives, assez éloignées. Pourtant, les fois assez rares, où nous avons travaillé ensemble, et pendant lesquelles, je l'ai fréquenté avec assiduité, j'ai eu la chance de vivre des moments d'un grand intérêt et d'un plaisir inégalé. Car, fréquenter sur le terrain un collègue d'une si grande gentillesse, d'une simplicité et modestie sans égale, et en même temps un chercheur d'une curiosité sans limite, jointe à une connaissance pointue de ce qu'il présentait, tout cela rendait très enrichissantes nos sorties communes de terrain et nos séances de séminaires.

Quelques étapes principales structurent ce laps de temps durant lequel nous avons eu quelques occasions de nous fréquenter.

Lorsque Mohamed Aït Hamza a été mon étudiant de licence, le sérieux et l'assiduité étaient les caractéristiques fondamentales de son comportement. Il n'était sans doute pas passionné de Géomorphologie, mais je retiens en mémoire l'étudiant modèle, notamment dans les séances d'exercices de cartes et lors des excursions. En 1995, dans le cadre d'un projet coordonné par Chris Reij, avec Miloud Chaker et Hassan El Abbassi, nous avons mené un travail commun sur les techniques traditionnelles de Conservation des Eaux et des Sols « CES », dans différentes régions du Maroc. Dans le cadre de ce projet, Mohamed Aït Hamza a proposé de réaliser un travail sur le flanc sud du Haut Atlas. Nous avons tenu plusieurs séances de discussions, dans un premier temps pour préparer une méthodologie de recherche, puis pour confronter nos résultats et coordonner une présentation marocaine structurée autour d'une synthèse et de quatre études de cas, portant sur des environnements et des contextes sociaux variés, le Rif occidental, le Rif oriental, le Maroc nord-oriental et le Haut Atlas central. Une publication

commune a été insérée dans l'ouvrage coordonné par Chris Reij, Ian Scoones et Camilla Toulmin : « Techniques traditionnelles de conservation de l'eau et des sols en Afrique », Editions Karthala, 1996, 360p.

Dans le cadre du Réseau RELOR, initié par Mohamed Berriane, un groupe de recherches s'est constitué autour de la thématique de la spatialisation des formes et techniques de gestion durable des terres. Nous avons eu à discuter des limites entre les grands systèmes de CES au Maroc. Mohamed Aït Hamza a montré sa parfaite connaissance du contexte haut atlasique, lors des discussions que notre groupe a eues en sa présence et celle de Lakbir Ouhajou et qui avaient pour but de confronter les limites physiques et écologiques d'une part et les délimitations sociales d'autre part. Lors d'une sortie de terrain, portant sur le bassin moyen du Mgoun, dans le cadre d'un projet UNESCO sur la Gestion Conservatoire des Eaux et des Sols, porté par la « Chaire UNESCO-GN de Gestion de l'Environnement et Développement Durable », nous avons pleinement profité, aux côtés de Mohamed Aït Hamza, de sa connaissance approfondie des milieux et des sociétés atlasiques. Ses présentations successives, à mesure que nous remontions la vallée vers l'amont, face à des douars et des paysages à la fois pittoresques et complexes, nous ont confirmé l'étendue de son savoir et la profondeur de ses analyses. Le rapport que nous en avons fourni à l'UNESCO a été reçu très favorablement.

Curieusement, je n'ai pas eu l'occasion de côtoyer si Aït Hamza dans les territoires oasiens et les problématiques de gestion de l'eau et de la rareté dans ces milieux présahariens. Par contre, je suis sûr que le fait de consacrer à cette thématique le colloque organisé en hommage à un chercheur de grande valeur constitue un choix tout à fait légitime.

Au cœur d'une expérience pédagogique et de recherche scientifique féconde (GREMR)

(Ssi Mohamed AIT HAMZA : Professeur de proximité, et chercheur compétent)

Prof. Moussa KERZAZI

Université Mohammed V, Rabat

Membre fondateur et coordinateur du GREMR (2001-2015)

Chers collègues, étudiants chercheurs, Mesdames et Messieurs

J'ai le grand plaisir de prendre la parole devant vous, à l'occasion de la tenue de cette grandiose manifestation scientifique, ce « Colloque international », portant sur le thème fort intéressant :"Transformations et formes d'adaptation dans les espaces ruraux ". Organisé au sein de l'université Mohammed V de Rabat, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, amphithéâtre « Charif Idrissi », on y rend l'hommage mérité, à la fois à notre Faculté et université pour son 60ème anniversaire, mais aussi à notre collègue et ami, Professeur Mohamed AIT HAMZA, géographe et membre actif du staff pédagogique de cette institution.

Recrutés comme professeurs assistants, le 14 novembre 1980, après un bref passage dans l'enseignement secondaire, nous avons passé ensemble plus de 37 ans d'enseignement et d'encadrement dans cette université.

Ssi Ait Hamza, devenu Professeur de l'Enseignement Supérieur et chercheur éminent, spécialiste du développement rural, était durant les années 1970, étudiant au département de géographie, dans cette même université, avant de joindre l'ENS pour entamer sa carrière au Lycée Moussa Ibn Nouçair à Khemisset.

Aujourd'hui, nous fêtons deux moments forts : celui de la célébration du 60ème anniversaire de notre université Mohammed V, où nous

avons eu l'honneur de poursuivre nos études supérieures depuis la fin des années 1960 et le début des années 1970 ; et celui de l'hommage rendu à Ssi Ait Hamza par ses collègues ; aussi bien du GREMR, que ceux du département de géographie, de l'IRCAM, de l'INAU, et ses étudiants, dont la majorité, aujourd'hui, affiliés au Forum des jeunes géographes.

Grâce à son engagement et à ses expériences pédagogique et scientifique, Ssi Ait Hamza était parmi les fondateurs du GREMR (1er oct. 2001) et de l'UFR de notre école doctorale dont il était directeur, "Développement local et aménagement rural dans les pays du Maghreb" (2003), au sein de la FLSH-UM5 Rabat. Neuf parmi les lauréats docteurs de cette UFR, exercent, aujourd'hui, comme professeurs dans différentes universités du Maroc. Les souvenirs des séances d'encadrement collégiales avec la collaboration des collègues Feu LAKHAL Mokhtar, AL ASSAAD Mohamed et moi même, resteront à jamais gravés dans les esprits. Les étudiants en gardent certainement de bons souvenirs. Les qualités humaines de Ssi AIT HAMZA, sa modestie, sa manière de valoriser les chercheurs, nous ont tous marqués. Si, aujourd'hui, on lui rend hommage, c'est par mérite sincère.

Durant plus de trois décennies, et en coordination étroite avec ses collègues du GREMR, Ssi Ait Hamza a veillé sur la coordination de trois ouvrages importants : « *Méthodes de recherches dans le milieu rural marocain* (2004) » ; *« La géographie appliquée au Maroc*, 2005 » ; et un ouvrage international, réalisé avec la collaboration de l'Union Géographique Internationale (UGI-CDDSR), et de l'ANAGEM, intitulé : "*Produits agro-touristiques et développement local*", publié à l'occasion du 10ème anniversaire du GREMR, en 2011 . La collaboration de Mr. Bryant Christopher, Professeur titulaire à l'université de Montréal et Président de la Commission de l'UGI sur le Développement Durable et les milieux Ruraux, à la coordination de cet ouvrage, avec la participation d'éminents chercheurs internationaux, est un grand honneur à nous tous.

Ce témoignage serait incomplet si je ne rendais pas hommage à tous les professeurs initiateurs de la coopération marocco-allemande, en

premier lieu, notre collègue Herbert POPP, entouré de ces collègues allemands, français et tunisiens (Büchner, H.J ; Kuhn, W ; Kagermeier, A ; Adam, J ; Humbert, A ; et Kasseh, A.) et à Mr Bencherifa, A., ex-coordinateur de l'équipe de professeurs marocains, ayant participé à ce programme. Le caractère intensif, innovant de cette formation – encadrement, assuré par les deux équipes, a secrété une crème de 5 promotions d'étudiants, aujourd'hui, tous responsables dans l'administration du territoire ou à l'université.

Je profite, également, de l'occasion pour rendre hommage au Feu Jean Le Coz, qui dans le cadre d'une action intégrée (1988-1992) a initié la coopération franco-marocaine entre l'université Mohammed V (FLSH-Département de géographie) et l'Université Paul Valéry Montpellier III (Laboratoire de l'Espace rural) en collaboration avec les Chefs de départements de l'époque : Professeur Ismail ALAOUI et Feu Ahmed EL GHARBAOUI. Ssi Ait Hamza y était membre actif. L'action a été gratifiée par la publication d'un ouvrage collectif intitulé : "*Aspects de l'Agriculture irriguée au Maroc* », édité par les Professeurs Ismail Alaoui et Pierre Carrière (1992).

Partant de ce solide socle, nous avons étendu notre collaboration à d'autres institutions (IRCAM, INAU), mais et surtout à lancer l'idée d'un Forum de jeunes étudiants chercheurs en géographie pour servir de relais. Cette nouvelle structure a déjà donné ses fruits au niveau de notre université, mais aussi à l'échelle nationale.

Avant de clore, et pour l'histoire, j'aimerai rappeler les principaux jalons de ce processus pédagogique et scientifique, en 5 points :

a) La première structure pédagogique de 3ème Cycle, option rurale, a été crée au début des années 1990. Elle était pilotée et encadrée par les deux collègues ruralistes : Professeur Ismail ALAOUI et Abdellatif BENCHERIFA et épaulée par d'autres collègues du département de géographie dont Ssi Ait Hamza;
b) La coopération franco-marocaine (Action intégrée, période 1988-1992) dans le cadre d'une structure informelle réservée à la géographie rurale, au sein du département (FLSH-UM5), où nous avions travaillé ensemble. Cette structure coordonnée par notre collègue A. Bencherifa, et ensuite par moi-même a organisé la 1ère rencontre scientifique des chercheurs ruralistes, au début des années

1990, et dont le fruit était la publication d'un ouvrage collectif en 1994, sur les « *Mutations socio-spatiales dans les campagnes marocaines* », coordonné par les Professeurs Bencherifa et Ait Hamza.

c) La coopération marocco-allemande, soutenue par la GTZ, à partir de 1995, était à la base d'un programme de recherche-formation soufflant une nouvelle ère au sein de notre département. Les moyens logistiques, scientifiques, mis à la disposition des chercheurs étaient conséquents (matériel informatique, véhicules, stages au Maroc et en Allemagne, accompagnement). Elle était à la base d'une formation solide offerte à des dizaines de cadres et de doctorants.

d) Soucieux d'assurer la continuité à ses actions, et ce depuis sa création, le GREMR, a multiplié ses actions pédagogiques au profit des étudiants. Outre de nombreux stages et excursions, il a organisé 4 tables rondes, 2 colloques nationaux et deux colloques internationaux. Le bilan scientifique et pédagogique durant les 16 années, est globalement positif : Publication de 8 ouvrages collectifs et de 4 Thèses d'Etat (y compris celle d'Ait Hamza) et 13 docteurs lauréats encadrés.

e) A partir de ce solide socle, différentes conventions de coopération, ont été formalisées ou simplement instituées entre notre groupe de recherche et d'autres partenaires (INAU, IEA, IRCAM, Forum des jeunes géographes, ADMER…) L'encouragement de notre Faculté (Doyens et administrateurs...), l'engagement des membres du groupe de recherche, tous étaient à la base du bilan positif réalisé. Nous espérons qu'avec ce colloque international et l'ouverture du site-web dédié au groupe :(www.gremr.ma), le GREMR, comme prolongement de ces expériences, ouvrira une nouvelle page et inaugurera une nouvelle ère.

Je souhaite un bon séjour à nos collègues allemands, français et tunisiens, qui ont encore une fois, concrétisé, l'amitié marocco-allemande, marocco-française et marocco-tunisienne et l'esprit de la coopération féconde. Je remercie tous les collègues nationaux, les jeunes étudiants chercheurs, qui ont répondu présents à notre invitation, par leur présence et leur participation scientifique à ce colloque.

Je profite de l'occasion pour saluer le travail sérieux du comité d'organisation du GREMR, et tous ceux ayant œuvré pour la réussite de cet événement.

Pour clore, je souhaite parfaite santé à notre collègue et ami Ssi Mohamed Ait Hamza afin qu'il puisse continuer ses activités scientifiques et pédagogiques.

Souvenirs et témoignages d'un étudiant devenu ami fidèle

Prof. Brahim EL FASSKAOUI

Université Moulay Ismail, Meknès

Quelle belle tradition que celle de Colloque et Mélanges offerts à un géographe émérite par ses collègues et amis ! Quand on m'a fait l'honneur de présenter un témoignage à l'occasion du colloque offert au professeur Mohamed Aït Hamza, il m'a fallu un peu d'effort pour faire remonter à la surface mémorielle les souvenirs impérissables d'un ancien étudiant vis-à-vis de son professeur, dont toute la réputation a été bâtie sur un socle qui envoûtait et forçait à l'admiration : science et talents pédagogiques, humanisme et respect de l'autre ; tolérance et refus de la complaisance ; rigueur et générosité.

L'honneur qui m'a été fait d'écrire ces quelques lignes de témoignage dans les pages des Actes du Colloque qui lui sont offerts s'explique par la forte amitié qui nous lie depuis longtemps. Cela fait plus de trois décennies que j'eus l'immense chance de croiser le chemin du professeur Mohamed Aït Hamza (et de faire le mien avec son aide plusieurs années plus tard) dans le même amphithéâtre, Charif El Idrissi de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, où se déroulent les travaux du Colloque en son honneur. Alors étudiant en deuxième année d'histoire-géographie à la Faculté des Lettres d'Agadir, j'ai effectué, en 1986, une visite de famille à Rabat pendant laquelle j'avais la chance d'assister à la soutenance de son mémoire de 3ème cycle (DES) en géographie de Mr Aït Hamza.

En exposant les résultats de ses recherches sur le bassin de l'Assif Mgoun, j'ai eu l'impression que Mr Aït Hamza parlait à ma place sur le système géographique où j'ai grandi et évolué. Depuis cette soutenance, j'ai pris la décision de faire de la géographie et de la géographie rurale, mon parcours académique. Fut-ce un bon choix ?

Jamais je n'aurai imaginé le grand privilège que j'ai eu toute au long de ma carrière accompagnée par le Professeur Aït Hamza. Comme tous les étudiants de ma génération et de celles qui ont suivi, j'ai bénéficié de sa générosité, de son écoute et de ses conseils. Il m'a adopté scientifiquement en supportant mes inquiétudes ; Il m'a impliqué dans plusieurs projets scientifiques et programmes d'expertise et de consultation. Il m'a introduit dans son vaste réseau académique, aussi bien au niveau national qu'international. Bref, je voudrais lui dire, c'est un privilège d'avoir sa confiance comme professeur, ami et collègue.

Les occasions étaient nombreuses pour côtoyer le Chercheur Aït Hamza sur des terrains difficiles et variés. En dépit de ses responsabilités pédagogiques et administratives, il insistait d'être souvent là où il trouve son bonheur, le terrain. Sa grande expérience, sa patience et son endurance, mais aussi son caractère "d'humouriste" ont toujours rendu agréables nos missions de terrain. Ses lectures et ses remarques sur les recherches que nous avons effectuées, sont toujours pertinentes.

Suite à ces aventures partagées, je me permets de résumer la carrière du professeur et ami, Mr Aït Hamza sous forme de quatre piliers :

- La science et les talents pédagogiques : Il m'est un grand devoir de souligner l'inégale polyvalence pédagogique du professeur Aït Hamza. La diversité de ses enseignements apportait la preuve de son immense savoir dans des domaines aussi variés que la géographie humaine, la sociologie, l'histoire, mais aussi l'environnement au sens large. Ces apports externes à ses matières de spécialisation ponctuaient, en transversal, ses champs de connaissances propres alliées à une maîtrise parfaite des différents sujets et questions abordés.
- L'humanisme et le respect de l'autre, quel qu'il soit, sont, une seconde nature chez le professeur Ait Hamza. Jamais, au cours de sa carrière, je ne l'ai vu fâché, ou montrer le moindre signe ou geste d'agacement, ou prononcer un mot déplacé. Dans une grande sérénité,

il savait communiquer le respect de l'autre, car il était convaincu que sa semence portera ses fruits.

- Une tolérance qui rejette toute complaisance : Le talent du professeur, ici, réside dans sa capacité de combiner une conduite tolérante vis-à-vis de ses étudiants, de leurs faiblesses et lacunes avec un extraordinaire refus de toute forme de complaisance. Quelle que soit la proximité avec quelconque de ses étudiants, il n'a jamais accordé la moindre facilité imméritée. Cette attitude est due à son respect hautement éthique à sa noble profession d'Educateur et d'Enseignant-chercheur.
- Rigueur scientifique et homme de terrain : La communauté des géographes connait et estime les travaux précurseurs du professeur Mohamed Aït Hamza, en particulier dans le domaine de la géographie des montagnes et des oasis et sous l'angle singulier d'expert auprès des organismes nationaux et internationaux de développement. Sa connaissance minutieuse de ces milieux est le fruit de longues années d'observation du terrain. La variété de ses axes de recherche, impressionne, à l'image de la diversité géographique de ses terrains.

Le professeur Aït Hamza fait partie des grands enseignants-chercheurs qui ont fait de ce métier, non pas seulement le choix d'une carrière, mais celui de toute une vie, et qui le conduira à semer des pépinières dans toutes les universités marocaines, voire étrangères. Puissent, ces quelques lignes incrustées, dans les beaux Mélanges publiés en son honneur, être à la hauteur de l'homme et du Professeur Mohamed Aït Hamza.

Témoignage au nom des lauréats du cycle supérieur en Géographie d'Aménagement et du Développement Rural Régional, et de l'UFR « Aménagement et Développement Local dans les pays du Maghreb »

Prof. Mohamed JADAOUI

Université Ibn Zohr, Agadir

M. Le président,

Chers professeurs,

Chers collègues et amis,

Chers étudiants,

Cher Professeur AIT HAMZA,

C'est pour moi un immense plaisir et un grand honneur de prendre la parole au nom de mes anciens (es) collègues lauréats (tes) du cycle supérieur en Géographie d'Aménagement et du Développement Rural Régional, et de l'UFR « Aménagement et Développement Local dans les pays du Maghreb », dont vous, Professeur Mohamed Aït Hamza, étiez le coordonnateur, pour vous témoigner notre reconnaissance et notre profond respect.

Ces lauréats, cher Professeur, sont devenus comme vous l'aviez souhaité, des responsables de haut niveau à l'échelle de l'administration publique, des enseignants-chercheurs et des chefs d'entreprises. Ils sont là où ils sont, aujourd'hui, grâce à vous, grâce à votre accompagnement de proximité. Vous étiez pour nous plus qu'un professeur : un parrain, un coach, qui nous mettait sans cesse en confiance, votre disponibilité et votre disposition n'étaient jamais prises en défaut.

Aussi, voudrions-nous vous dire que le respect et l'admiration pour vous étaient et restent indéfectibles. Avec vous nous avons appris les démarches de travail sur le terrain, l'art d'observer, mais aussi l'art de patienter pour éviter d'émettre des jugements hâtifs : vous nous disiez « *Attention ! Attention ! Méfiez-vous des conclusions rapides* ».

Vos conseils résonnent encore dans nos têtes. Lors de notre première sortie dans le sud marocain, vous nous disiez « *puisque vous avez choisi ce cursus, vous avez choisi de travailler avec ces populations du Maroc profond* ».

20 ans après, nous vous confirmons que c'était le bon choix, grâce à l'amour et à la passion du métier que vous nous avez injecté et grâce aux valeurs profondes dont nous nous sommes imprégnés auprès de vous et auprès de toute l'équipe d'encadrement dont une grande partie est ici présente.

C'est pourquoi il nous est difficile de parler de ssi Mohamed Ait Hamza sans parler des professeurs allemands et marocains auxquels nous rendons hommage en cette précieuse occasion.

Enfin merci cher professeur de nous avoir offert ces grandes retrouvailles, autant avec nos professeurs qu'avec nos anciens collègues.

Témoignage du fils aîné du Professeur Aït Hamza

Wadia AIT HAMZA
World Economic Forum, Genève

J'aurai aimé trouver des mots pour m'exprimer, mais je ne crois pas qu'ils existent. Je ne crois pas qu'ils existent car j'ai essayé depuis longtemps de les trouver afin d'exprimer mes émotions, mes pensées, et mes sentiments envers un homme qui a touché la vie des centaines de milliers de personnes.

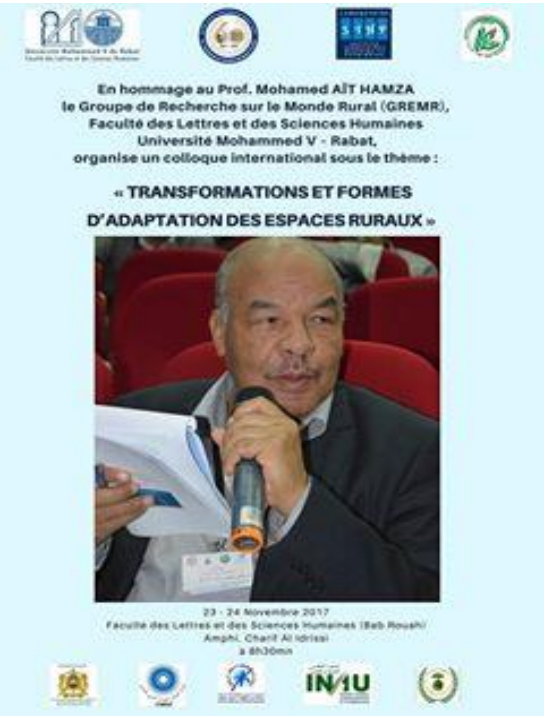

Une personne qui a inspiré, éduqué, aidé, enseigné différentes générations d'hommes et de femmes qui construisent le Maroc d'aujourd'hui. Je ne crois pas que des mots, paragraphes ou même des livres pourraient résumer ce qu'il a donné à la grande famille d'Aït Hamza, à sa région natale, Kelaat Mgouna, à son pays le Maroc.

C’est avec fierté, que la plus importante université au Maroc, ainsi que divers centres de recherche et instituts ont collaboré pour organiser un colloque international afin de lui rendre un hommage bien mérité.

Cher papa Moh Aït Hamza, enjoy ton grand hommage, tu mérites tous les honneurs du monde, car tu as tout donné pour nous donner tout. Une grande fierté et l’honneur d’être ton fils.

Mot de remerciement de l'Hommagé :

Le parcours d'un enseignant - chercheur, géographe

Mohamed AIT HAMZA
Université Mohammed V, Rabat / IRCAM

Chers amis, chers collègues, chers étudiants, Mesdames, Messieurs,

Je tiens tout d'abord à remercier vivement les membres du Groupe de Recherche et d'Etude sur le Monde Rural (GREMR) et le Département de Géographie pour avoir pensé à me rendre hommage à l'occasion de mon départ à la retraite administrative,

Je tiens à remercier également, toutes les institutions et les personnes qui n'ont pas hésité un moment à répondre présentes et à soutenir cette manifestation :

- Le Ministère de l'Enseignement Supérieur ;
- La Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, à sa tête le Doyen, Prof. Jamal Eddine El Hani ;
- L'Institut Royal de la Culture Amazighe, à sa tête mon ami le Prof. Ahmed Boukous.
- L'Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme, à sa tête mon ami le Prof. Adidi Abdelaziz
- Le Centre National de la Recherche Scientifique et Technique ;
- Mes remerciements les plus sincères vont également au Professeur Herbert Popp qui s'est mobilisé pour donner à la manifestation corps et âme. Les Professeurs Walter Kuhn, Hans Büchner, Andreas Kagermeier, Jürgen Adam, André Humbert, Chadia Arab, El Kassah Abdelfettah, qui ont fait un aussi long déplacement de l'Allemagne, de la France, et de la Tunisie pour

témoigner de leur amitié à mon égard, qu'ils trouvent, tous, dans ce mot l'expression de mes sentiments les plus sincères.

- Mes vifs remerciements vont aussi à tous mes collègues, amis enseignants des différents départements de géographies au Maroc et ailleurs, nombreux, ils sont, je ne peux pas les citer par leur nom, ici présents ou qui se sont exprimés à travers la toile ; qu'ils trouvent tous dans ces mots le signe de l'amitié et de la chaleur habituelle qui nous ont toujours unies.
- Mes reconnaissances vont également à tous mes enseignants, qui durant mes années de formation, m'ont inculqué l'amour de ce métier noble : celui d'enseigner, et puis à ceux qui m'ont initié à la recherche et à l'amour de ceux qui ne s'expriment pas, dans le soi-disant langage moderne : les paysans.
- Je n'ose pas clore cette liste sans adresser mes vifs amours à mes étudiants, qui sans eux, mon existence n'aurait pas de sens et aux membres de ma famille qui m'ont toujours entouré d'amour et de chaleur.

Mesdames et Messieurs

Si je suis aujourd'hui ici, et si je suis ce que je suis tout court, c'est grâce à vous tous et à l'effort d'accompagnement fournis par vous tous. Partant, et sans prétendre citer tous ceux qui ont marqué mon parcours, je retrouve dans ce que je suis, les traces de mon père que Dieu ait son âme. Artisan chevronné, toujours soucieux de bien faire et de faire du bien, sans se soucier du retour. Il m'a inculqué le sens de l'amour, de la droiture, de la patience et surtout celui de ne jamais épargner l'effort d'aimer ce qu'on a choisi de faire. Il faut aimer ce qu'on fait.

- Faisant un retour dans le temps, je retrouve aussi dans ce que je suis, les traces de mes instituteurs (droiture, amour du métier, communication à travers l'estime de l'autre),
- Les traces du Professeur Abdellah Hamoudi, qui en 1968, encore élève que je suis, m'a permis de faire mes premiers pas, en tant

qu'enquêteur, auprès des populations astreintes au déplacement par le barrage El Mansour Eddahbi à Ouarzazate;

- Au Lycée Mohammed V à Marrakech, j'ai eu la chance d'avoir comme enseignants des Professeurs chercheurs comme M. **Simoneau** (Gravures rupestres), M. **Bougali** (Philosophie), et d'assister à des conférences accompagnées d'exposition de tapis (Albert Flint) et des enseignants de musique (My El Mostapha). Tout cela a éveillé en moi, très tôt, la curiosité, l'amour, le respect de ma culture et celle des autres;
- Atterri à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, après le Baccalauréat, le système de l'époque, nous a imposé l'orientation vers l'Histoire-géographie. Les travaux pratiques (études de cartes), les sorties de terrain, malgré les faibles moyens et la difficile reconversion après l'année blanche (3ame El File, 1973) comme disait le défunt **A. El Gherbaoui**, nous ont permis de s'initier à l'observation et à l'approche favorisant l'analyse avant la synthèse en tenant compte de la complexité et de la relativité des phénomènes.
- A l'Ecole Normale Supérieure de Rabat, le cours de pédagogie spéciale, initié par le Prof. **Zegour** M, focalisé sur "le travail par objectif", ceux du "micro enseignement" ne m'ont pas laissé indifférent.
- Après l'obtention du DEA, j'ai intégré le Département de géographie, après un passage rapide dans l'enseignement secondaire (Lycée Moussa Ben Nouçair à Khémisset). Pris en charge, avec mes collègues stagiaires, par notre éminent Professeur **Driss El Fassi**, il m'est impossible de faire fi de ces cours de travaux pratiques, préparés et testés ensemble, sous son regard (analyse des cartes, sorties terrain). Cours que j'avais partagé avec d'autres enseignants et évidemment avec mes étudiants.
- L'expérience d'encadrement des stages de découverte de la nature, du ruralisme, à côté du feu **P. Pascon, Si M. Naciri, Mme Chiche** et autres collèges enseignants de l'IAV Hassan II, entre 1980 et

1984, a éveillé en moi l'amour de la nature, de la terre, des paysans et surtout le goût du travail en équipe. Ces stages m'ont aussi aidé à découvrir plusieurs régions du Maroc, terre et homme.

- Mes sorties sur le terrain de thèse, encadré par les Professeurs Mhamed Belfquih, Abdellatif Bencherifa, Abdellah Laouina, Miloud Chaker, Rachida Nafaa, Tamim et Aziz Iraqi (INAU), m'ont appris à (1) prendre distance des faits pour mieux les comprendre, (2) la nécessité d'associer des regards étrangers pour voir les vrais aspects de ce qu'on a l'habitude de voir chaque jour (théorie de miroir), (3) et la nécessité de recourir aux autres disciplines pour mieux comprendre. La mise en œuvre de cette approche en m'intégrant dans les études du Projet Haut Atlas Central (**PHAC**) (Ministère de l'Intérieur / PNUD), a ouvert devant moi la porte vers la recherche de l'applicabilité dans ce que je fais (recherche empirique).
- Mon intégration dans des projets de recherches initiés par les Professeurs **Herbert Popp** et M. **Abdellatif Bencherifa**, constituait une étape cruciale. Le Projet Nador, constituait une expérience unique. Outre les contraintes du mois de Ramadan, celles de la rigueur allemande (restitution chaque nuit), auxquelles s'ajoutent celles de la nature du terrain (la langue, l'accès très difficile), m'ont obligé, accompagné de Abdelkrim Merzouk, encore étudiant, à des adaptations difficiles.
- Le travail sur « l'impact de la migration sur l'agriculture et le potentiel migratoire » avec M Bencherifa, basé sur la cartographie et l'administration d'un questionnaire d'une vingtaine de variables pour environ 1300 parcelles est une expérience unique (Massa). L'enquête s'est déroulée dans des conditions très difficiles, mais édifiantes. Celle-ci a débouché sur d'autres enquêtes de terrain autour de la commercialisation des légumes et des fruits dans le Souss et celle visant à étudier les stratégies paysannes face à la sécheresse, menée avec la collaboration de M Chaker à Laayoune et Chichaoua.

- Le projet d'un Master Maroco-Allemand initié par les Prof. Herbert Popp et Bencherifa, piloté par la suite par M. Berriane, reste une icône particulière dans mon parcours et celui de nos étudiants lauréats. Outre l'implantation d'une unité de formation à la cartographie assistée pilotée par le Prof **Kagermeier**, outre de nombreux stages, j'ai initié en ce qui me concerne deux expériences avec les Professeurs **Kuhn W.** de l'Université de München et le **Prof H. Büchner** de Mayence, un cours de méthodologie empirique et un autre sur l'habitat rural (deux professeurs dans la salle pour un même cours) suivi de sorties de terrain (stage dans la vallée du Mgoun et celle de Todgha : une marche de quatre jours).

- Le projet sur le tourisme rural avec M. Popp a constitué l'occasion de parcourir à pieds les sentiers du Haut Atlas Central, le Saghro et l'Anti-Atlas pour élaborer des cartes touristiques. L'expérience, basée sur des séjours de terrain longs et continus, était une occasion pour discuter, observer, corriger, ajuster mutuellement des points de vue (stage pour les étudiants marocains et allemands dans la vallée des Ait Bouguemez et dans le Saghro). Outre de nombreuses publications auxquelles ce projet a donné lieu, il a permis le contact avec d'autres enseignants chercheurs de tout horizon.
- Mon expérience avec le Prof H. Popp s'est fortement enrichie après le lancement d'un projet sur les greniers collectifs dans l'Anti-Atlas. Cette expérience vécue avec la collaboration du Prof. **El Fasskaoui**, de l'étudiant Hamid Ait Said, était très édifiante. Son sujet, son terrain, sa méthodologie, sa concrétisation et la diffusion de son résultat reste unique. Elle a permis de côtoyer et de façon intime les Professeurs **Humbert, El Kassah, Jürgen** et encore d'autres.
- Mes expériences avec les services forestiers (Banque Mondiale) m'ont aussi appris à mettre d'autres considérations en lice dans les

études terrain. Les études dans le cadre du Projet « forêt Développement Rural Intégré (forêt-DRI) » avec un bureau d'étude allemand m'ont permis de piloter une équipe (Aderghal, El Haki…) dans le cadre des enquêtes englobant le plateau d'Oulmès, l'Atlas de Beni Mellal et la vallée d'Ahançal.

- L'étude sur la « gestion des aires protégées », m'a conduit à parcourir le Maroc de Jbel Moussa au Nord, à J. Chakhar près de Figuig et de la Lagune de Khenifiss au Sahara à Tamga près de Zaouit Ahansal, accompagné des collègues **Faiçal Benchekroun** et **Mohamed Yessef et autres.** Cette expérience est, pour moi, unique. Outre sa thématique, son terrain, sa population cible, ses acteurs (forestiers), cette étude a nécessité des techniques de recherche et des adaptations diverses et complexes.
- Les travaux menés dans le cadre de la faisabilité d'un Projet FAO/ Eaux et Forêts sur la chasse des mouflons à manchettes dans le Parc de Toubkal et à Oulmès, m'ont permis de côtoyer de près les forestiers, les acteurs du tourisme de chasse, les autorités et les experts internationaux.
- Les travaux entrepris dans le cadre du Projet de Conservation de la Biodiversité par la Transhumance dans le Haut Atlas Central (CBTHA/ PNUD): (a) « **les institutions traditionnelles de gestion »** (Commune Ighil N'oumgoun, Imi n'Oulaouen, Ghessat) et l'étude sur les (b) « ***structures et tendances de la transhumance au Maroc*** ». Menées dans des équipes, ces études m'ont donné l'occasion de côtoyer des chercheurs et des acteurs de terrain de toutes sortes et surtout de s'efforcer à élaborer une méthodologie spécifique à ce genre de sujet (5 ateliers régionaux : Bouarfa, Jerada, Khenifra, Errachidia et Goulemim).
- Le travail avec des sociologues comme les Prof. **Dris Bensaid, El Mokhtar El Harras**, était, pour moi, une occasion d'assimiler de nombreux concepts et méthodes sociologiques. La participation à des enquêtes sur le trachome, sur la malnutrition dans les provinces d'Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Tata et Figuig, accompagnés des

étudiants m'a ouvert beaucoup de pistes. L'intégration dans un réseau d'experts en matière de développement auprès des organismes internationaux (HKI, USAID) (4 ans de terrain), a été, sans doute, d'une grande utilité dans ma formation.

- Les études menées au sein des équipes multidisciplinaires, en vue d'élaborer le SDAU des vallées Dades-Todgha (El Fasskaoui, El Haki, Ait Ouzdi) et le SRAT de la Région Rabat Salé Zemmour Zaër (Kerzazi, Aderghal, Chaker, Hanzaz outre des ingénieurs…) étaient aussi utiles dans ma formation. Outre la multitude des acteurs à rencontrer et à interviewer, la nécessité de faire intervenir plusieurs disciplines faisait défi. Les contacts quasi quotidiens nécessaires pour harmoniser les visions, avant et après les travaux de terrain, la préparation des synthèses et des ateliers de restitution, y forment une école de haute qualité. C'était aussi l'occasion pour aiguiser les outils de nos étudiants doctorants (Ait Ouzdi, El Haki, Ait Said, Bentaleb, …)
- Je ne peux pas conclure ce survol, qui reste certainement incomplet, sans parler des contacts et frottements que nécessitait le travail au sein du département de géographie et ses groupes de recherche. Il suffit juste de rappeler qu'à l'unanimité, les collègues des autres départements de la Faculté, considéraient notre département comme l'un des plus dynamiques (efficacité, efficience, dynamisme, friction, apports aux étudiants et à la Faculté). Ainsi, et à maintes reprises les doyens qui se sont succédés à la tête de cette institution, ont insisté sur l'importance du département de géographie, comme composante de la Faculté des Lettres (monnaie rare, nous qualifiait le Doyen Jaafar El Kettani). Faire sa place dans un tel département où 3 générations d'enseignants se côtoyaient, n'est pas une évidence, ni une mince affaire ; tout cela à un moment où les départements fraîchement implantés dans différentes facultés régionales attendent à chaque fois le dernier mot de Rabat *(programmes, réformes, organisations*) ; le lancement et le pilotage de l'Unité de Formation

doctorale en géographie rurale (UFR), le lancement du Groupe de Recherche sur le Monde Rural (GREMR) étaient une œuvre très difficile à un moment où les géomorphologues et les urbanistes régnaient. Mais les intimes relations nouées avec mon collègue **Kerzazi,** vrai militant, à côté des collègues **El Assaad** et le défunt **Lakhal**, nous ont secourues. La pépinière que constitue, aujourd'hui le Forum des Jeunes chercheurs Géographes, nous a donné raison et nous rassure.

- Cette expérience m'a aussi aidé à endosser des responsabilités lors de la constitution de notre coopérative d'Habitation de 6 immeubles à Hay Riad en assumant la tâche lourde du trésorier pendant 8 ans. C'est une école sans égale. Gérer l'argent des autres, gérer les entreprises, gérer les contacts avec diverses administrations, satisfaire les exigences des enseignants qui vivent dans les nuages des théories, et en sortir indemne (pas trop malade), n'est pas évident ;
- L'école que faisait l'Association des géographes dans cet environnement n'est pas des moindres. Membre du bureau (trésorier) pour plus de 20 ans et président durant 4 ans, j'ai pu participer à l'organisation de plusieurs manifestations scientifiques nationales et internationales (excursions, colloques, tables rondes, etc.)
- L'expérience vécue à l'IRCAM n'est pas la moindre dans ce parcours. Avec les Professeurs ***Boukous et El Moujahid***, les cadres administratifs, les collègues Directeurs des centres de recherche, les chercheurs, venant d'autres disciplines que la mienne, j'ai beaucoup appris sur le plan scientifique, pratique, mais aussi humain.

- Tout ce parcours, s'il n'avait pas eu un soubassement estudiantin, n'aurait valu rien dans la carrière d'un enseignant. Ayant encadré ou membre de jury d'une centaine, sinon plus de thèses (au Maroc et à l'étranger), entre le 3ème cycle, le Doctorat et l'Habilitation, je pourrais dire qu'une partie de mon devoir est bien accomplie, mais prétendre constituer une école, c'est trop dit, car le profil des étudiants a beaucoup changé. J'espère néanmoins, tel que j'ai profité des autres, qu'une partie de mon moi, intime, continuera à profiler entre les bancs de cette illustre Faculté et à jamais.

Mesdames et Messieurs

La dette envers vous tous est lourde, quoique que j'en dise, mes mots restent en dessous de ce que je sens, le silence est plus expressif.

Mille mercis.

Rabat le 23 novembre 2017

CURRICULUM VITAE

Prof. Mohamed AIT HAMZA
Né en : 1951 à Kelaât Mgouna (Ouarzazate, Maroc)
Département de géographie Faculté des Lettres, BP. 1040, Rabat ;
Directeur du CEHE et CEAS à l'IRCAM, Rabat
GSM (00212) 661 08 96 47
E –mail « maithamza2007@gmail.com

Formation et qualification

Licence 1970-1975 ; Option : Géographie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat,

Diplôme pédagogique, 1976-1977, Ecole Normale Supérieure de Rabat.

Certificat des Etudes Approfondies (C.E.A) 1978-1979. Option : Géographie humaine ; FLSH Rabat.

Diplôme des Etudes Supérieures (DES). Mai, 1986 à la FLSH, Rabat.

Thèse d'Etat en Géographie sociale. Janvier 2000.

Postes occupés et expériences professionnelles

Directeur du Centre des Etudes Historiques et Environnementales (CEHE) 2007-2011 et du centre des Etudes Anthropologique et Sociologiques (2012) à l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM)

Professeur d'Enseignement Supérieur à l'Université Mohammed V, Rabat, 2000 – 2007

Professeur d'Enseignement Supérieur Assistant, Université Mohamed V, Rabat 1985 -2000 ;

Assistant à l'Université Mohammed V, Rabat 1980 – 1985 ;

Professeur d'Enseignement Secondaire à Khémisset de 1977 – 1980 ;

Professeur Stagiaire ENS, Rabat 1976 -1977.

Professeur Chercheur / Consultant (Départements publics : Ministère de la Culture, Ministère de l'Intérieur, Ministère de l'Agriculture, Ministère de l'Habitat, Le Haut-Commissariat aux Eaux et Forêt et la Lutte Contre la Désertification)

Consultant auprès des ONG Internationales (PNUD, B M, FAO, USAID, ENDA Maghreb, MRC, Helen Keller International…)

Membre ou consultant auprès des ONG Nationales ou Locales (ADMR : Association pour le Développement du Monde Rural ; ADRAR, Association de Développement du Draa (ADEDRA), AMSED, Carrefour des Associations…)

Membre fondateur et Trésorier de la Coopérative d'Habitation Al Atlas (entre 1982 et 1992),

Président de l'Association Nationale des Géographes Marocains (*ANAGEM*), 2006-2010 ; Vice-président 2010-2012. Trésorier depuis 1999)

Membre fondateur de l'Association Nationale des Géographes Ruralistes Marocains (*ANAGERM*)

Membre du Comité de Rédaction et de lecture de la Revue de Géographie du Maroc (*RGM*) ;

Membre du Comité de Rédaction et de lecture de la Revue de l'IRCAM (*ASINAG*) ;

Membre du Comité de Lecteurs dans le Conseil arabe des Sciences sociales (Liban).

Expérience du terrain.

1. Réalisation d'une étude sur l'expérience des coopératives d'habitation à Tanger, pour l'Office du Développement des Coopératives (ODCO), Rabat, 1986.
2. Participation à la recherche sur la relation entre l'émigration internationale et l'agriculture dans la zone de Souss-Massa. Dir. BENCHERIFA Abdellatif. 1990-1991.
3. Participation à la recherche sur la commercialisation des primeurs et

agrumes dans le Souss, pour Le Ministère de l'Agriculture. 1991.

4. Réalisation d'une étude sur le projet d'aménagement du ksar Ait Ben Haddou (Ouarzazazte), pour le Ministère des Affaires Culturelles Rabat. Décembre 1991 - Février, 1992. (PNUD/ CERKAS) Centre de Conservation des Kasbahs du Sud.
5. Participation à l'enquête sur l'impact de l'émigration dans la Province de Nador. Mars- Avril 1993, (Accord inter-universitaires entre l'Université Mohammed V de Rabat, Maroc et l'Université de Passau R.F.A.).
6. Co-chercheur dans le projet sur les stratégies de paysans face à la sécheresse au Maroc. Avec la collaboration de Ms. BENCHERIFA A. et CHAKER M. de l'Université Mohamed V et le Dr. Will Swearingen de Montana State University (USA).
7. Réalisation de 2 enquêtes sur les formes d'organisation communautaire dans le cadre du Projet de développement du Haut-Atlas. (1993 et 1995) (PNUD) ;
8. Gestion de l'environnement au Maroc : cas de la ville de Mohammadia et Settat. Avec la collaboration Mr. J. Wollf. Projet GTZ
9. Participation à l'enquête avec le Prof. Büchner H. sur « les formes d'organisation d'habitat chez les Aït Atta du Bas Todgha » Oct 1995.
10. Réalisation d'une enquête sur les impacts socioculturels du tourisme de montagne dans le Haut-Atlas central. (Avec le Prof. H. POPP), Sept. 1997 et sep 1998. (Soutien GTZ);
11. Etude sur les barrières à la chirurgie du Trichiasis dans les Provinces oasiennes d'Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Tata et Fguig. Helen Keller International. 1998.
12. Réalisation d'une étude sur « les besoins en formation des techniciens communaux » ENDA Maghreb ; nov. 2001.
13. Etude socio-économique de la réserve de biosphère des palmeraies sud marocaines (Oasis) (Projet UNESCO / MARA). Avec la collaboration de Ouhajou L., Bounar A. et Mounatasser E. (2000);
14. Enquête sur les carences en micronutriments dans la palmeraie d'Agdez (oasis du Draa): Ministère de la Santé, Helen Keller International. 2000.
15. Membre du groupe de recherche (IMPETUS) sur la gestion de l'eau dans le bassin du Draâ(Oasis) Projet interuniversitaires (Univ. Allemandes et Univ. Marocaines, ORMVAO, DMN…).
16. Projet sur le tourisme de montagne dans la Saghro. Avec le Prof. Herbert Popp, Univ. Bayreuth en Allemagne (soutien de la DFG et

GTZ) (2003-2004).

17. Membre du Groupe de Recherche sur le Monde Rural (GREMR) Université Mohamed V; FLSH, Rabat (depuis 2001).
18. Consultant dans le domaine du développement communautaire et l'approche participative auprès d'Helen Keller International (1998-2002). Zone d'intervention les provinces oasiennes de Zagora, Ouarzazate, Errachidia, Tata et Figuig (Réalisation des monographies et des études préliminaires aux interventions : douar Taliouine, Tafergalte, Rbat, Zorgane, Agdez, province de Zagora, province d'Errachidia, Province de Ouarzazate…)
19. Participation à la réalisation d'un film documentaire sur " Les nomades du Haut Atlas" réalités et perspectives : Télévision Marocaine Ch. 1, 2001.
20. Réalisation de « l'étude sur les institutions locales » dans le cadre du Projet de conservation de la biodiversité par la transhumance dans le versant sud du Haut Atlas Central. PNUD/ ORMVAO/ CBTH, 2002.
21. Participation à la réalisation du Projet de Développement Rural Intégrédes Zones forestières et péri forestières dans les provinces de Khemisset, Kenifra, Azilal et Beni Mellal. « Evaluation sociale » Ministère des Eaux et Forêts /Banque Mondiale / ECO Consult de Frankfurt. (2003)
22. Etude : Etude socioéconomique : valorisation des ressources ; Projet sur la Gestion des Aires Protégées et SIBE, HCEFLCD ; SIBE de Tamga, (2004/2005)
23. Etude : Etude socioéconomique : valorisation des ressources ; Projet sur la Gestion des Aires Protégées et SIBE, HCEFLCD ; SIBE de Khenifis (2004/2005)
24. Etude : Etude socioéconomique : valorisation des ressources ; Projet sur la Gestion des Aires Protégées et SIBE, HCEFLCD ; SIBE de J. Moussa, (2004/2005)
25. Etude : Etude socioéconomique : valorisation des ressources ; Projet sur la Gestion des Aires Protégées et SIBE, HCEFLCD ; SIBE de Chekhar (2004/2005)
26. Etude : Etude socioéconomique : valorisation des ressources ; Projet sur la Gestion des Aires Protégées et SIBE, HCEFLCD ; SIBE de Jbel Grouz, (2004/2005) ;
27. Etude sur la cynégétique des mouflons et l'écotourisme dans le Haut-Atlas et le Massif de Oulmès ; FAO/ HCEFLCD (Direction de la Chasse), 2006 (Rapport)
28. Etude sur « Structures et tendances de la transhumance au Maroc »

PNUD/ MARA/ CBTH/, 2006-2008.

29. Coordinateur de l'étude : SDAU (Schéma Directeur d'Aménagement Urbain) des Vallées Oasiennes du Dades – Todgha. Cabinet Begdouri, Rabat, pour la Direction de l'Urbanisme, Rabat (2004/2005) ;
30. Evaluation de l'application de l'approche participative dans le domaine de la gestion des ressources naturelles au Maroc. Equipe de chercheurs de l'IRD / IAV Hassan II et ENFI, Salé. (Résultat publié) 2007.
31. Elaboration du Plan de Développement Communal (PDC) de la Commune rurale de Taghjijt, Province de Guelmim (membre de l'équipe), ADS ;
32. Elaboration du Plan de Développement Communal (PDC) de la Commune rurale d'Ifrane de l'Anti Atlas, Province de Guelmim (Association des Amis d'Ifrane Anti-Atlas), Programme Oasis, PNUD, Agence du Sud.
33. La migration et le risque environnemental : Cas des palmeraies du Draâ Moyen, Mhamid et Ketaoua. Projet EACH-FORT (Union Européenne) (Rapport publié) (2009-2010)
34. Coordinateur de l'étude du SRAT de la Région Rabat-Salé-Zemmour-Zair : CabinetAyad-Etudes, Rabat. 2007-2010) (en cours)
35. Projet de recherche sur les greniers collectifs (Igoudar) de l'Anti Atlas. Patrimoine matériel amazighe et potentialité touristique. Projet interuniversitaire Maroco-allemand (IRCAM- Université de Bayreuth (2007-2012).
36. Membre de la Commission Régionale du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), Région Ouarzazate-Errachidia (depuis mars 2012) (participation aux réunions CR-CNDH à Ouarzazate, Errachidai, Marrakech, Rabat…) ;
37. Animateur du Débat National sur les Terres Collectives (atelier Ouarzazate). Ministère de l'Intérieur ; DAR. Avril 2014.
38. Projet d'étude de caractérisation et voie de développement de la zone de dynamisation rurale « axe Kelâat-Mgouna / Boumalne- Dades » BET : Compétences et formation. ANDZOA, (en cours, 2017-2018)
39. Collaboration dans : Plan de développement Stratégique de la Province de Tinghir (Cabinet BETAF) en cours (2019).

Encadrement

Coordinateur de l'Unité de Recherche et de Formation sur : Aménagement et développement des espaces ruraux maghrébins (UFR) ; Faculté des Lettres de Rabat.

Membre du Groupe de Recherche et des Etudes en Sociologie (UFR de Sociologie et GRES), Faculté des Lettres de Rabat ;

Encadrement des stages et des excursions sur le terrain depuis (Kelaât Mgouna, Tinghir, Skoura, Agdez, Bouguemez, Boulmane, Moyen Atlas, Haut Atlas, Le Gharb…) depuis 1982.

Encadrement des stages de découverte de la nature et du ruralisme (Institut d'Agronomie et Vétérinaire, Hassan II, Rabat (entre 1981 et 1985);

Encadrement des mémoires de fin d'étude (Licence en géographie et en Sociologie) et des Diplômes de DESS.

Encadrement de plusieurs thèses de géographie et sociologie).

Participation au jury de plusieurs thèses de doctorat (géographie, aménagement et sociologie) à travers les universités du Maroc en Algérie, France et l'Allemagne.

Liste des publications

AIT HAMZA M. 1987, *« Les systèmes traditionnels d'irrigation et l'organisation de l'espace au sud du Maroc* ». (en arabe). Revue de la Faculté des Lettres, Rabat, N 13, pp.133-152.

AIT HAMZA M. 1988, *« L'émigration, facteur d'intégration ou de désintégration des régions d'origine ? Cas du bassin-versant d'Assif Mgoun* ». In, Le Maroc et la Hollande. Publication de la Faculté des Lettres de Rabat. Série Colloques et Séminaires, N° 8, pp.161-175.

AIT HAMZA M. 1988, « *Migration internationale et changement dans les campagnes* », in, la Grande Encyclopédie du Maroc, Vol.9, géographie humaine. Edité par T. AGOUMI et BENCHERIFA A. (GEP GREMONA), pp.127-130

AIT HAMZA M. 1988, « *Les coopératives d'habitation : une expérience* ». (en arabe), Revue Dar Al Niaba. N 18, pp.5-13.

AIT HAMZA M. 1991, *« Irrigation et stratification socio-spatiale dans une oasis sans palmier : le cas du Dadès ».* Ouvrage collectif. Aspects de l'agriculture irriguée au Maroc. Edité par El Alaoui My. Ismaïl et P. Carrière, Montpellier, 1991, pp.71-85.

AIT HAMZA M. 1992, *« L'habitat dans le Dadès et le rôle de l'émigration dans son évolution récente »*.in, Le Maroc et la Hollande III. Série, Colloques et Séminaires, N° 22, pp.127-146. Faculté des Lettres, Rabat.

AIT HAMZA M. 1993, « *Le comportement économique des émigrés* ». In : L'émigration marocaine vers l'Europe ; Cahier du Centre d'Etudes sur les Mouvements Migratoires Maghrébins (C.E.M.M.M). Univ. Mohamed I, Ouajda ; pp. 61-74.

AIT HAMZA M. 1993, *« Migration internationale du travail et urbanisation des espaces oasiens : Kelâat Mgouna* ». R.G.M Numéro Spécial. Vol. 15 N. 1 et 2. pp. 127-141. Rabat.

AIT HAMZA M. 1993, *« Equilibre écologique oasien, concurrence et complémentarité* »; In Espace et Société dans les oasis marocaines; Série Colloques, N.6, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Meknes. pp. 77-95. (en arabe)

AIT HAMZA M. 1994, *« Kelaât Mgouna, est-il un centre ? Réflexions méthodologiques* ». In Mutations socio-spatiales dans les campagnes marocaines, Coordonné et présenté par Abdellatif BENCHERIFA et Mohamed AIT HAMZA, Série, Colloques et Séminaires, N. 28; pp. 73-83; Faculté des lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

AIT HAMZA M. 1994, *« L'oasien doit s'exiler pour s'affirmer* ». In, Revue Al Mahjar N° 10-11, 1994. p. 19/20

AIT HAMZA M. Jürgen H. WOLFF, 1994, *« L'environnement et sa gestion au Maroc : administration, cadre juridique et étude de cas sur Mohammedia et Settat* »; In Materialien und kleines chiften, N° 157. Ruhr-Bochum.

AIT HAMZA M. 1995, *« Le dialecte, instrument de recherche en géographie* ». in, Dialectologie et Sciences humaines au Maroc. Série : colloques et Séminaires N: 38, pp. 77-87.

AIT HAMZA M. 1995, « Les femmes d'émigrés dans les sociétés oasiennes (sud du Maroc) », in Le Maroc et la Hollande ; Actes de la 4ème rencontre Maroco-Neerlandaise, Série : colloques et Séminaires N: 39, pp. 159-169.

AIT HAMZA M. 1996, *" La maîtrise de l'eau : Pratiques de CES dans le Haut Atlas marocain "* in Techniques traditionnelles de conservation de l'eau et du sol en Afrique. Edité par Chris Reij, Ian Scoones et Camilla Toulmin. CTA - CDCS - KARTHALA ;1996.

AIT HAMZA M. 1996*, " Emigration et formations sociales au sud de L'Atlas. Cas du douar Amejgag "* in le Bassin du Draa, carrefour civilisationnel et espace de culture et de création. Publications de la Faculté des Lettresd'Agadir, 1996, Pp.61 - 71.

AIT HAMZA M.& Popp H. 1997, *"Auswirkungen der Arbeitsmigration auf die Oasen in Sudmarokko" Impact of Migrant Workers on the oases of Southern Morocco "* in Geographische Rundschau. H3211, Februar 2/ 1997, pp.82 - 88. (en Allemand)

AIT HAMZA M. 1997, *« La migration et les transformations sociales dans un village sud marocain ; Amejgag »*. In Migration internationale et changements sociaux dans le Maghreb. Série Colloques. 7ème, Vol.VII. Université de Tunis I. Pp. 381-403.

AIT HAMZA M. 1999, *« Migration et dynamique de l'espace local : Bouteghrar (versant sud du Haut Atlas central) ».* In M. Berriane et H. Popp (éd) ; Migration internationale entre le Maghreb et l'Europe. Les effets sur les pays de destination et d'origine. Maghreb-Studien, Vol. 10 ; Passau, Pp. 147-158.

AIT HAMZA M. 1998, *« Précipitations et rendements du blé dur et de l'orge en culture bour dans le Maroc du Centre –ouest* ». Méditerranée, N° 1, Pp. 39-44 ; avec participation de A. Douguedroit, C. Durbiano et A. Messaoudi.

AIT HAMZA M. 1998, « *Les céréales au Maroc (centre ouest)* ». In précipitations et cultures céréalières dans le Centre-ouest du Maroc. Méditerranée, N° 1, Pp. 27-32.

AIT HAMZA M. 1999, *„Trekking- Tourismus im Zentralen Hohen Atlas – Beispiel für "sanften Tourismus"* ? in Lokale Akture im Tourismus der Maghrebländer. Maghreb – Studien 12. By Herbert Popp. Passau. Pp. 191-207 (en Allemand)

AIT HAMZA M. 1999, *« Le développement local : Quel espace, Quel interlocuteur* ? » In Espace local : Développement et aménagement. Revue de l'Association des Géographes Tunisiens, N° 15-16 ; pp. 17-26.

AIT HAMZA M. 1999, « *Tigammi n'Iromiyne : tourisme et conflit culturel dans le Haut Atlas central*. » In. Le Tourisme au Maghréb. Diversification du produit et développement local et régional. Edité par M. Berriane et H. Popp. Série Colloques et Séminaires n° 79.

AIT HAMZA M. 2000, « Environnement et stratégies paysannes dans le Haut Atlas central ». In La montagne marocaine, dynamique agraire et développement durable. Edité par Abdellah Laouina. Publication de la Chaire UNESCO-GAZ NATURAL. FLSH, Rabat. Pp, 35-61.

AIT HAMZA M. 2000, *« Le sud marocain et le réveil du local. In Les espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation* ». FLSH, Rabat. Série, Colloques et Séminaires, N° 88 ; pp225-242.

AIT HAMZA M. et autres, 2000, « *Etude socio-économique de la réserve de biosphère des palmeraies du sud marocain ».* Projet Ministère de l'Agriculture ; UNESCO, avec la participation de Mrs Ouhajou L., Bounar A., Mountasser El Madani. 244p (Rapport).

AIT HAMZA M.& Herbert Popp 2000, *„Trekking-Turismus im Hohen Atlas. Beispiel für nachhaltigen Turismus in iener Peripherregion*? "in Geographishe Rundschau, Heft 2, 2-10. Plus Carte et notice (en Allemand)

AIT HAMZA M. et M. ADERGHAL, 2001, *« Les techniciens communaux et la gestion urbaine : étude des besoins en formation ».* (ENDA Maghreb) (Rapport), 50p.

AIT HAMZA M., AKALAY F., BENSAID D., Dr RJIMATI, Dr SAAD, 2002, « L'approche communautaire de HKI dans le programme national de lutte contre les carences en micronutriments ». In the journal of nutrition (25 years of Progress in controlling vitamin A Deficiency: looking to the futur). Vol 132, 95. .

AIT HAMZA M. 2002, *« Le géographe et la montagne au Maroc »,* RGM. Vol. 20, Nouvelle Série, N° 1 et 2, 63-74.

AIT HAMZA M. 2002, *« Mobilité socio-spatiale et développement local au sud de l'Atlas marocain (Dades- Todgha) ».* Maghreb – Studien, Heft 13, 196 p. 6 cartes hors texte. L.I.S. Verlag, Passau.

AIT HAMZA M. et Herbert Popp, 2004, *« Kultur- Trekking imDschbel Saghro (Südmarokko) »* Univ de Bayreuth. Allemagne (Carte + notice) Edition Allemande.

AIT HAMZA M, et Herbert Popp. *2004, « La randonnée culturelle dans le Jbel Saghro* (Sud Maroc) ». Edité à l'Université de Bayreuth en Allemagne. Carte plus Notice. Edition française.

AIT HAMZA M. 2004, *« Recherche Action Participative (RAP) et espace rural marocain* ». In table ronde sur les « Méthodes de recherche en milieu rural ; Publ. FLSH, Rabat, Série : Colloques et Séminaires, n° 113, pp. 37-44. Edité par M. AIT HAMZA et M. KERZAZI

AIT HAMZA M. 2005, *« Elite locale : enjeux et stratégies (Sud Maroc)* » In Dynamique des espaces agricoles au Maroc. Edité par Kerzazi M. et Lakhal M. Pub. FLSH, Rabat, Série Colloques et Séminaires, n° 121, pp. 93-114

AIT HAMZA M. 2005, *« Crise de la montagne et formes d'adaptation (Haut Atlas central, Maroc) »* In Pour une nouvelle perception des montagnes marocaines. Edité par Aït Hamza M et H. Poop. Pub. FLSH, Rabat, Série Colloques et Séminaires, n° 119, pp. 17-24

AIT HAMZA M. 2005, « *Le géographe et le développement local : expérience du Ksar Tilouine*, Province de Zagora ». Publ. FLSH, Rabat, Série : Colloques et Séminaires, n° 113, pp. 27-48. Edité par M. AIT HAMZA et M. KERZAZI

AIT HAMZA M. 2005, « *Espace oasien et urbanisation »*. In: Urbain generations: Post-Colonial Cities. Conferences and Colloquia n° 126. Pub. of

Faculty of Lettres and Human Sciences, Rabat. Edited by D. Richards, T. Agoumy et T. Belghazi. pp: 201-215

AIT HAMZA M. 2007, « *Gestion et économie de l'eau agricole (Bassin du Draa*) » In Eau entre le moulin et la noria. Colloque Maroc –Pays Bas ; Marrakech du 14 au 16 Novembre 2005 (Publication de la FLSH Sidi Atman Casablanca).

AIT HAMZA et al…, 2007, « De la parole aux gestes », (Edit. Dédier GENIN) avec la collaboration des chercheurs de l'IAV, de l'IRD et de l'ENFI. (Publié par l'IRD)

AIT HAMZA, M. 2008, *« La transhumance et le nomadisme au Maroc, Approche méthodologique »*, In, Actes de la 4ème Rencontre des Géographes Arabes, Rabat en 2006. Publication de l'Ass Na. Des Géog. Ma., Rabat

AIT HAMZA M., 2008, « *Tourisme rural et développement durable au Maroc »*. In Acte du colloque international sur le tourisme, secteur de l'économie de substitution et de développement durable. Alger les 12 et 13 avril 2008. Pub. (Sous direct). Ali HADJIEDJ & Jocelyne DUBOIS-MAURY. Université Houari Boumediene. Pp.67-73.

AIT HAMZA, M., 2009, *« Akhfennir et son espace écologique ».* In L'urbanisation de la campagne. Pub. De la FLSH, Série : Colloques et Séminaires, n° 162, pp. 83-98

AIT HAMZA, M., El FASKAOUI B. & FERMIN Alfons, 2009, "*Migration and environnemental change in Morocco: The case of rural oasis village in the middele Draâ valley"*. In EACH-FOR (Environnement Change And Forced Migration Commission. Site: WWW.each-for.eu (44 pages)

AIT HAMZA, M., B. El Faskaoui et Alfons Fermin, 2010, *« Les oasis du Drâa au Maroc. Rupture des équilibres environnementaux et stratégies migratoires* ». In Migration et environnement ; Hommes et Migrations, 1284, pp. 56-69

AIT HAMZA, M. 2010, *« Les coopératives de pasteurs : une expérience et des leçons »*, In Produits agricoles, touristiques et développement local. Actes du Colloque de l'UGI, Rabat juillet 2007, Publication ANGEM, Rabat. Pp. 57-67

AIT HAMZA M. POPP H. et EL FASSKAOUI B. 2011, *« Les Agadirs de l'Anti-Atlas occidental. Atlas illustré d'un patrimoine culturel du Sud marocain* ». Naturwissenschaftliche Gesellschaft Bayreuth.500 p.

AIT HAMZA, M. 2012, *« Nomadisme et semi-nomadisme au Maroc »*. In. Encyclopédie Berbère, Salem Chaker (Dir). Vol. XXXIV, pp. 5602 - 5609. Peeters ; Paris - Louvain –Walpole – MA

.

AIT HAMZA M. 2012, « *Les Agdals du Haut Atlas central : formes d'adaptation, changements et permanences* ». In, Auclair L. et Alifriqui M. ; *"Agdal. Patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain*". (éd) IRCAM & IRD, Imprimerie El Maarif El Jadida, Rabat. pp. 187-207

AIT HAMZA M. 2012, *« Maroc utile, Maroc inutile : mythe ou réalité ?* » In Popp H & Ait Hamza M. (Ed), « L'héritage colonial du Maroc » Bayreuth (2012) et IRCAM, Rabat (2014). Pp.39-48.

POPP H. ; B. El Fasskaoui et AIT HAMZA, M. 2013. *« Carte touristique de l'Ant-Atlas Occidental »*. Naturwissenchafliche Gesellschaft, Bayreuth. Allemagne.

AIT HAMZA M., 2013, « *Les paradoxes d'un territoire migratoire : Anti-Atlas occidental* ». In « Patrimoine architectural au Maroc » Ouvrage collectif coordonné par Ait Hamza M. et Ali Bentaleb, Edition IRCAM, Imprimerie Al Maarif Al Jadida, Rabat. Pp. 9-27.

AIT HAMZA M., 2013, « *La migration et les mutations de l'Anti-Atlas occidental* ». In RGM, n° 1-2 ; Vol. 28 ; Imp. Rabat. Pp. 7-16.

AIT HAMZA M. & AIT SAID H. 2013, « *Mise en tourisme des greniers collectifs : cas d'Id Aissa et Aglouy* ». In, Ait Hamza M. &Popp H. « Les Igoudar : un patrimoine culturel à valoriser ». IRCAM. Pp. 253-264.

AIT HAMZA M. 2013, *« Les architectures en pisé : identité et modernité* » In Ait Hamza M.& Nouhi El Ouafi (Ed) « Préservation et valorisation du patrimoine matériel culturel de la Région Souss Massa- Draâ » IRCAM.

AIT HAMZA M. 2014, *« Patrimonisation et touristification d'Ait-Ben-Haddou »*. In, Patrimoine et tourisme culturel au Maroc. EL Fasskaoui B. & Kagermeier A. (éds) Actes du 9ème colloque maroco-allemand, Meknès, 2014. Pub. FLSH, Univ. My Ismail. Série Actes de Colloques, 43. p. 147- 153

AIT HAMZA M. 2015, *« Emigration et électrification (Bassin d'Assif Mgoun »*. In. Paysages lus du ciel : Hommages à André Humbert. J. P. Husson et M. des haies (Dir). PUN- Editions Universitaires de Lorraine. P. 289-303.

AIT HAMZA M. 2015, « *Mobilité socio- spatiale et développement local au sud de l'Atlas marocain (Dades- Todgha »*. Impr. El Maarif El Jadida. IRCAM, Rabat. (2ème éd.)

AIT HAMZA M. 2016, « *L'enseignement de la géographie à l'université marocaine ». In Organisation et aménagement de l'espace rural au Maroc : Recherche Action.* El Akhal M., Fateh A et Hanzaz M. (édit). Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, 2016. (p : 77-87) (en arabe)

AIT HAMZA M. 2016, *« Aspects des mutations socio-spatiales du bassin d'Assif Mgoun, Haut Atlas central marocain ».* DES en géographie rurale. FLSH, Rabat, Imp. El Maarif El Jadida, Edit. IRCAM, Rabat (en arabe).

AIT HAMZA M. 2017, *« Ecologie de la tribu Imgounn du Haut Atlas central* » In ASMAHRI el. (Coord). Les Institutions communautaire en territoires marocains amazighs. Ed. IRCAM, pp.17-62

AIT HAMZA M. 2017, (Préface, 4 p.) *« Sécurité en eau et gestion des ressources hydriques dans les oasis maghrébines »* in BAHANI Ab. (Coord) Actes du colloque. Publication de l'URS., Imp. Al Marif Al Jadida, Rabat.

AIT HAMZA M. ; BENATTOU M. et FAOUZI H. (Coord), 2018, *« Tourisme, gouvernance, TIC et politique territoriale en Afrique.* » Actes du colloque. Publication de l'Université internationale d'Agadir-Universiapolis. 340 pages.

AIT HAMZA M., 2018, *« Histoire de la ville d'Ouarzazate* », In. [Aperçus sur l'histoire des villes marocaines], Coord. Par Abdelhak Lamrini. Imp. Royale. Rabat. Pp.373-378.

AIT HAMZA M. et Driss AZDOUD, 2018, *« Maroc. Regards en perspective* » Beau Livre. (Direction, Ahmed Boukous ; IRCAM) ; Imp. IMAK, Edition La Croisée des Chemins.

AIT HAMZA Mohamed & Yessef M., 2018 ; *« Structures et tendances de la transhumance au Maroc* ». In. « ***L'aménagement traditionnel au Maroc Entre un savoir-faire hérité et perspectives de durabilité ».*** 4ème Congrès des jeunes géographes. FLSH, Tétouan du 19 au 21 avril, 2018.

AIT HAMZA Mohamed, 2018 ; « *Pastoralisme et gestion des parcours chez les Mgouna du Haut Atlas Central* », In Gestion des ressources locales au Maroc.

Hommage au Pr. Mohamed AIT HAMZA. (Coord.) Ali Bentaleb ; Sabah ; Allach et Aziz Bentaleb. IRCAM (Edit), pp. 99-117 (en Arabe).

AIT HAMZA M. *2019, « Le Questionnaire » In, Guide Méthodologique de recherche en Sciences Sociales. Direction : Kerzazi Moussa ; Ait Hamza Mohamed et Al Assaad Mohamed. Imp. Rabat-Net ; pp. 15-27.*

AIT HAMZA M. *2019, « Méthodes de recherche en Sciences Sociales ; Construction d'une problématique ». In, Guide Méthodologique de recherche en Sciences Sociales. Direction : Kerzazi Moussa ; Ait Hamza Mohamed et Al Assaad Mohammed ; Imp. Rabat-Net ; pp. 37-46 (en arabe).*

AIT HAMZA M., KERZAZI M., et AL ASSAAD M. (Sous Direct); 2019,*« Méthodes de recherche en géographie rurale* ». Actes de la 1ère rencontre du Forum des jeunes chercheurs, Rabat 7-8 et 9 mai 2015. I.U.R.S (Edit) ; Imp. Rabat-Net.

AIT HAMZA M. 2019, *« Les mutations des oasis Dades -Todgha (Sud du Maroc)* ». In, Espace, territoire et société au Maroc : Mutations, Dynamiques et Enjeux. Hommage au Prof. Rachida Nafaa. Coordonné par M. Zhar, A. Ibn El Farouk, A. Bouaouinate et M. Ouadrim. Pub. FLSH, Mohammedia, 2019 ; pp. 225-240.

AIT HAMZA M., 2019 ; « *La mosquée et le Taleb chez les Mgouna du Haut Atlas Central* » In. AIT HAMZA M. & NOUHI El Ouafi, Le patrimoine immatériel dans le sud du Maroc. Actes du colloque de Tiznit (du 28 au 30 mai 2015). Editeur. IRCAM. Imprimerie Bouregrag, Rabat. pp.63-73

AIT HAMZA M. 2020, « Patrimoine culturel et développement local ». In Abderrahim Watfeh et Abdelaziz Faaras (coord) : Sahara atlantique marocain ; Environnement, espace et défis du développement territorial durable. Série : Colloques et Séminaires, n° 202. Pub. FLSH, Rabat avec la *collaboration de l'ANAGEM. Pp. 245-260*

AIT HAMZA Mohamed, 2021 « Les limites écologiques et le développement local au Maroc ». In. Setnay Chami (coord) ; Cahiers « Concepts clés, les limites écologiques et paysages ». Conseil Arabe des Sciences Sociales, Beyrouth. Pp. 69-79. (En arabe)

AIT HAMZA M., 2022, « Habitat et mutations rurales au Maroc » In Actes du Colloque international sur « Transformation et formes d'adaptation des espaces ruraux » Hommage au Prof. Mohamed Ait Hamza. (Coord) Marzouk A : Kerzazi M ; Bouaounate A ; Editeur AUI. T. 2. Imp. Les Approches, Fes.

AIT HAMZA M., (à paraitre)., « Gestion des eaux au Maroc » In, De la participation au développement local, réfléchir et agir au pluriel ; Hommage au Professeur Lakbir OUHAJOU. Univ. Ibno Zohr, Agadir

AIT HAMZA M. et YESSEF M. (à paraître), « structures et tendance de la transhumance au Maroc » In Actes de Colloque de Tétouan, 2018.

Rapports avec diffusion restreinte

Office de développement des coopératives (ODECO). 1987, Les coopératives d'habitation à Tanger, phénomène et expérience. p.80, (en arabe), Rabat.

Ministère des Affaires Culturelles / PNUD/ CERKAS, 1992, Projet de Réhabilitation du Ksar Ait Ben Haddou. Centre de Conservation et de Réhabilitation des Kasbas du Sud (CERKAS) Ouarzazate. P.N.U.D.MOR/90/00/003 2ème phase, Fev.92. (Rapport)

Direction des Affaires Rurales (DAR) et PNUD 1993, Les Mgouna : Etude des systèmes d'organisation communautaire ; Projet de développement communautaire du Haut Atlas central, MOR/92/010. 69p. (Rapport)

Direction des Affaires Rurales (DAR) et PNUD / 1995, Les Mgouna : Systèmes d'action collective ; diagnostic et fonctionnement. Projet de développement du Haut Atlas Central. (MOR /2/010) avec la participation de Mohamed AIT HAMZA, Mohamed TAMIM et Aziz IRAQI (Rapport)

ENDA Maghreb, 2001. Les techniciens communaux et la gestion urbaine : étude des besoins en formation (Oulmes, Temara et Salé). Avec Mr M. Aderghal, (Rapport)

MARA /ORMVA Ouarzazate /PNUD ? 2002, Etude sur les institutions locales. Projet de conservation de la biodiversité par la transhumance dans le versant sud du Haut Atals

HCEFLCD/ World Bank, 2003. Evaluation sociale et identification des groupes cibles : Programme de développement rural intégré des zone forestières et

péri forestières (avec Mr Detriech BUSACKAR). (Provinces. Khemisset, Beni Mellal, Azila et Khenifra), (Rapport) ;

HCEFLCD/ World Bank2005, Projet de Gestion des Aires Protégés (PGAP) GEF- TF 023494-MOR) SIBE : Tamga, Chekhar, Grouz, Khnefis et Jbel Moussa). (Équipe socioéconomique) (Rapport)

Direction de l'Urbanisme, Rabat : SDAU des vallées du Dades Todgha, Phase I et II, Cabinet Begdouri, Rabat. 2003 – 2005 ;

FAO/ HCEFLCD (Direction de la Chasse), 2006, La cynégétique des mouflons et l'écotourisme dans le Haut-Atlas et le Massif de Oulmès ; FAO/ HCEFLCD (Direction de la Chasse), 2006 (Rapport)

MARA / PNUD/ CBTH/, 2008 « Structures et tendances de la transhumance au Maroc » ORMVA Ouarzazate. (Ait Hamza M et Yessef M). (Rapport)

Agence de Développement Social, 2008, Plan de Développement Communal (PDC) de la Commune de Taghjijt, Province de Guelmim. (Rapport) ;

POS\PNUD\ Agence du Sud. 2009, Plan de Développement Communal (PDC) de la Commune d'Ifrane de l'Anti Atlas, Province de Guelmim. (Rapport)

ANDZOA, 2019, Etude de caractérisation et voies de développement de la zone de dynamisation rurale (Axe Kelaât Mgouna – Boumalne Dades). Cabinet : Compétences et conseils, Marrakech, (3 rapports).

MATHU/ Inspection Régionale Draa – Tafilalet, 2021. Elaboration du plan stratégique du développement de la Province de Tinghir. (Rapport diagnostic). Cabinet : BETAF, Rabat.

Signé *Rabat le 1 novembre 2021*

Mohamed AIT HAMZA

Bilan scientifique du GREMR (2001-2022) :

Le Groupe d'étude et de recherche sur le monde rural (GREMR) dont le siège est à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines est fondé le 1er Octobre 2001 par de nombreux géographes ruralistes. Il a comme objectif de promouvoir la recherche opérationnelle et théorique qui traitent des problématiques de l'espace rural maghrébin. Outre cet objectif ultime, le groupe aspire unir des chercheurs et des professionnels autour des thématiques de développement durable, de mutation socio spatiale. Il offre donc, à ses adhérents un espace de réflexion, d'échange et formation.

Organisation de 4 colloques :

- Deux colloques nationaux autour de la « Dynamique des espaces agricoles au Maroc » (2003), et « Organisation et aménagement de l'espace rural au Maroc », (2012) (publication en 2005 et 2016).
- Deux Colloques internationaux : autour des : « Produits agricoles touristiques et le développement local » en partenariat avec l'UGI et l'ANAGEM (en 2007), et Changements et formes d'adaptation dans les espaces ruraux au Maroc (2017) en hommage au Prof. Mohamed Ait Hamza, (Publications en 2016 et en 2022).

Organisation de 3 Tables rondes :

a) Méthodologie de recherche en milieu rural (tenue en 2002);
b) Géographie appliquée (en 2003) et
c) Urbanisation des campagnes (2008) (Voir publication en 2004 et 2010).

Unité de Formation et de recherche (UFR) :

L'UFR, Développement local et aménagement dans les pays du Maghreb, animée par les membres du groupe a décider d'offrir aux étudiants un espace de formation doctorale de haut niveau en

s’appuyant sur les ressources qu’offre l’établissement d’accueil, mais aussi sur des éléments d’appui externes à travers le partenariat avec des universités étrangères (France, Allemagne) : 13 docteurs lauréats dont 10 sont actuellement, Enseignants chercheurs à l’université marocaine.

Lancement d’un site web

Le Groupe a lancé un site (www.gremr.ma) regroupant les différentes informations pouvant intéresser la recherche et la formation (bibliographie spécialisée : articles, publications, revues). Ce site est entretenu par les propre moyens de membres du groupe. Une communication permanente est entretenue avec tous les lauréats géographes, indépendamment de leur poste d’affiliation (environ 400 adresses).

منشورات
مجموعة البحث حول الأرياف (2001–2022)

1– تحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب، تنسيق عبد الكريم مرزوق، موسى كرزازي، أسماء بوعوينات و محمد الأسعد، (أعمال التكريم للأستاذ محمد أيت حمزة) ، منشورات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة الأخوين بإفران. طبع بمؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2022، (المجلد 1 بالعربية).

2– تحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب، تنسيق عبد الكريم مرزوق، موسى كرزازي وأسماء بوعوينات، (أعمال التكريم للأستاذ محمد أيت حمزة)، منشورات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة الأخوين بإفران. طبع بمؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2022، (المجلد 2 بالفرنسية).

– 3– تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب : أبحاث وتدخلات، تنسيق المختار الأكحل، عبد العالي فاتح، محمد حنزاز، (تكريما للأستاذ موسى كرزازي) ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، معهد الدراسات الإفريقية، (جامعة محمد الخامس) ، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، سلسلة ندوات ومناظرات 186، الرباط، 2016، (486 ص؛ بالعربية والفرنسية).

– 4– المنتجات الفلاحية والسياحية والتنمية المحلية، تنسيق موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة ومحمد الأسعد، الناشر الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة ومجموعة البحث حول الأرياف والإتحاد الجغرافي العالمي، الدار البيضاء، 2011، (461 صفحة؛ بالإنجليزية والفرنسية).

– 6– تمدن البوادي بالمغرب، تنسيق موسى كرزازي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 162، الرباط، 2010 ، (207 صفحة بالعربية والفرنسية).

– 7– دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، تنسيق موسى كرزازي والمختار الأكحل. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121، الرباط، 2005، (400 صفحة؛ بالعربية والفرنسية).

– 8– الجغرافية التطبيقية بالمغرب، تنسيق موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 122، الرباط، 2005، (197 صفحة؛ بالعربية والفرنسية).

– 9– البنيات الاجتماعية والمرأة القروية بالمغرب، تأليف موسى كرزازي وتوفيق أكومي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، سلسلة أبحاث ودراسات رقم 39، الرباط، 2004، (118 صفحة؛ بالفرنسية).

– 10– مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، الرباط، 2004، (212 صفحة)؛

Publications du GREMR 2001-2022

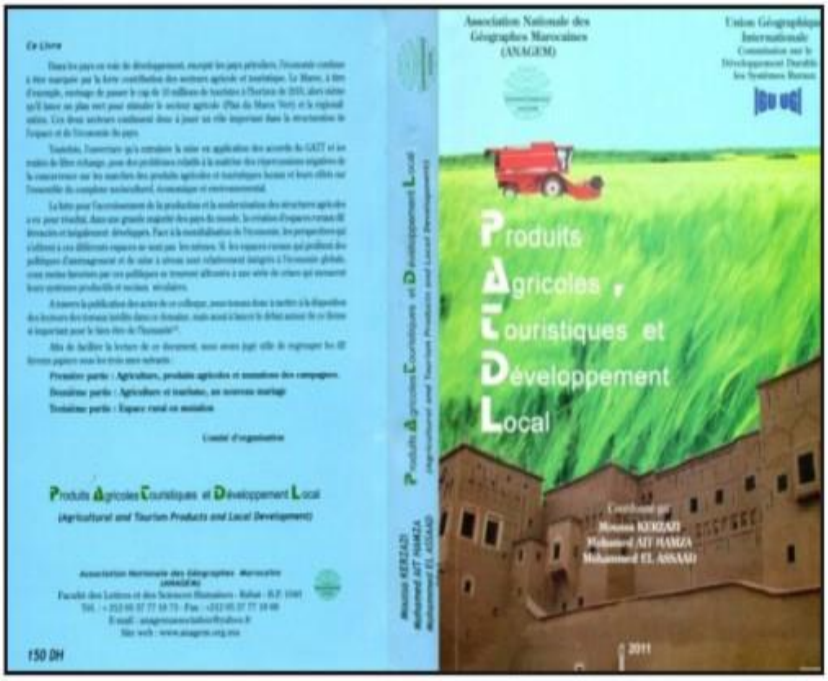

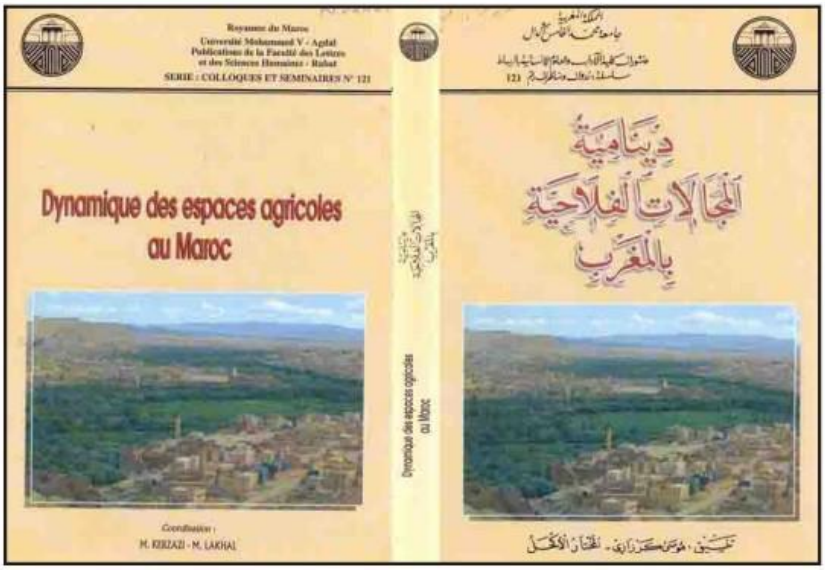

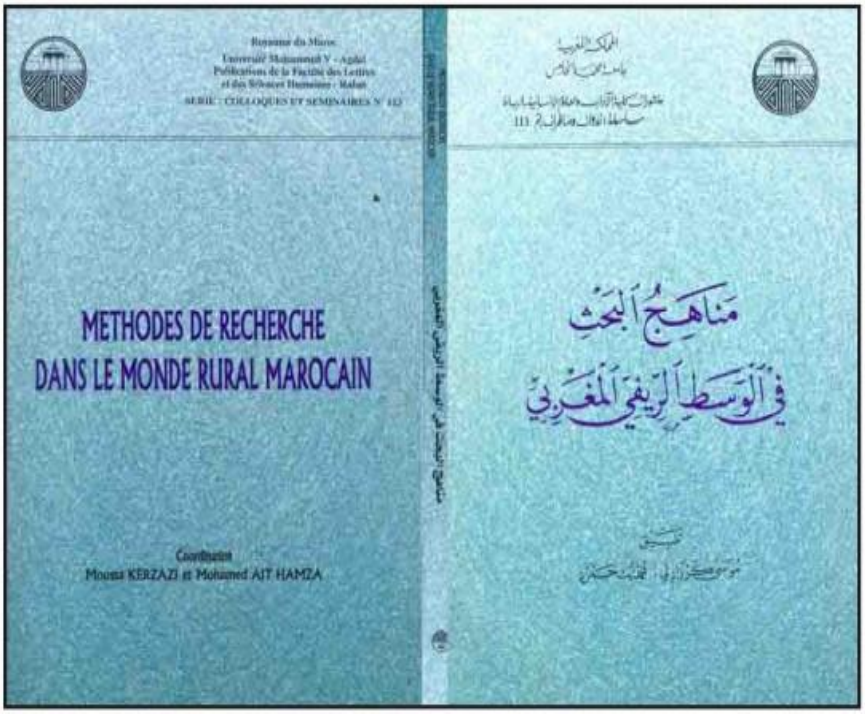
Royaume du Maroc
Université Mohammed V - Agdal
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines - Rabat
SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 113
METHODES DE RECHERCHE
DANS LE MONDE RURAL MAROCAIN
Coordination
Moussa KERZAZI et Mohamed AIT HAMZA
المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس - الرباط
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113
مناهج البحث
في الوسط الريفي المغربي

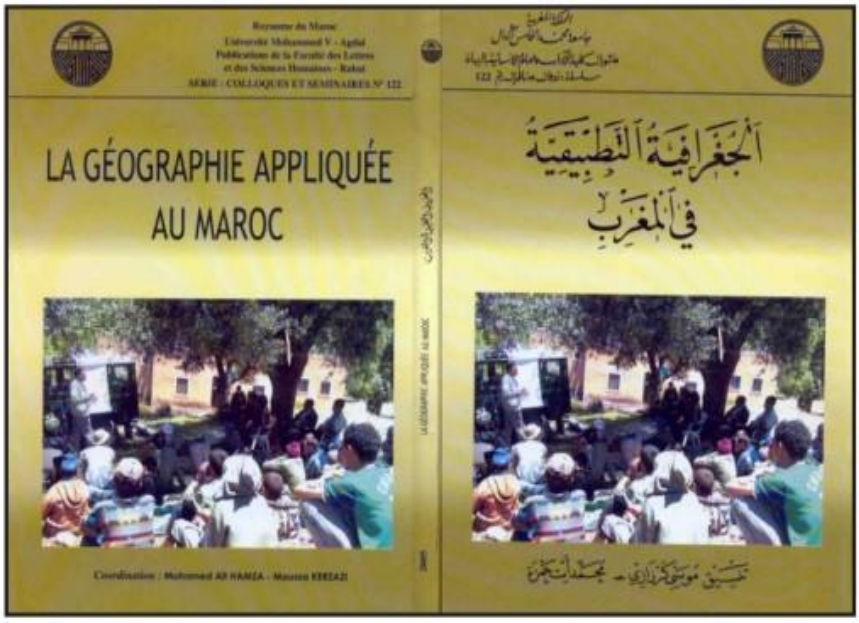
Royaume du Maroc
Université Mohammed V - Agdal
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines - Rabat
SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 122
LA GÉOGRAPHIE APPLIQUÉE
AU MAROC
Coordination : Mohamed AIT HAMZA - Moussa KERZAZI
المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس - الرباط
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة ندوات ومناظرات رقم 122
الجغرافية التطبيقية
في المغرب

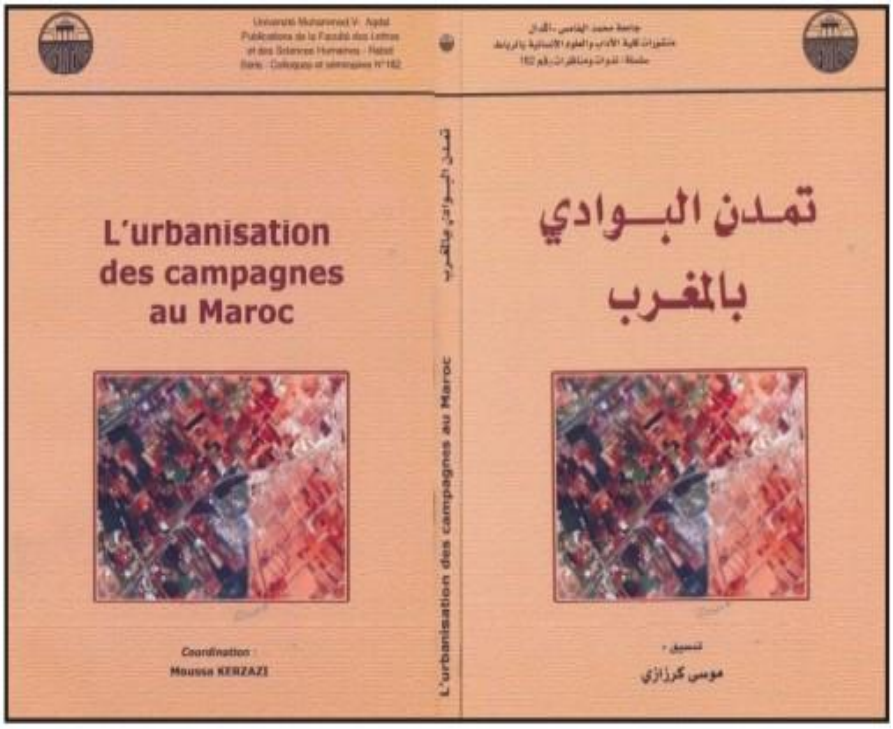
Université Mohammed V- Agdal
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines - Rabat
Série : Colloques et séminaires N°182
جامعة محمد الخامس - أكدال
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة : ندوات ومناظرات رقم 182
L'urbanisation des campagnes au Maroc
Coordination :
Moussa KERZAZI
تمدن البوادي بالمغرب
تنسيق :
موسى كرزازي
تمدن البوادي بالمغرب
L'urbanisation des campagnes au Maroc

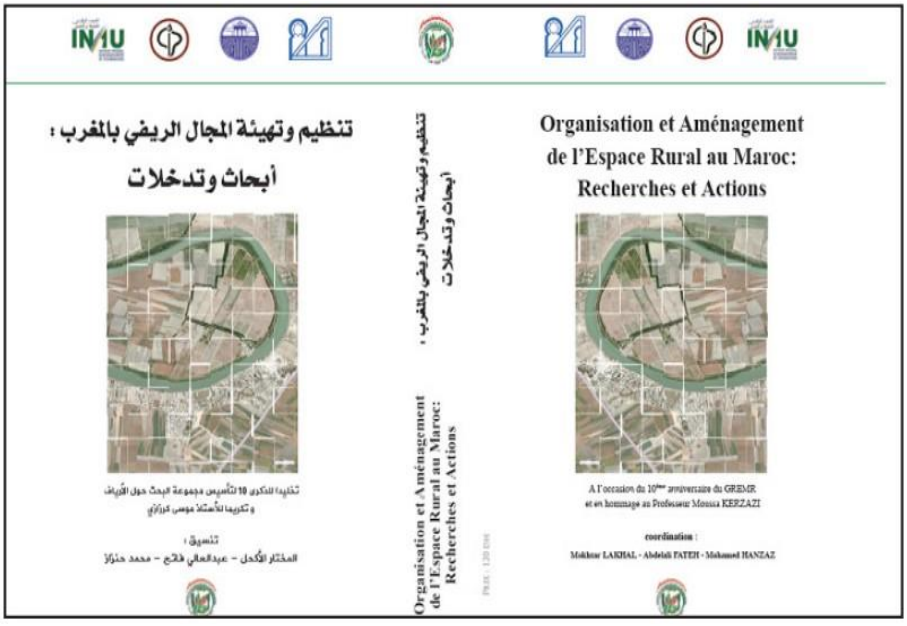
IN1U
تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب :
أبحاث وتدخلات
تخليدا للذكرى 10 لتأسيس مجموعة البحث حول الأرياف
وتكريما للأستاذ موسى كرزازي
تنسيق :
المختار الأكحل - عبدالعالي فاتح - محمد حنزاز
Organisation et Aménagement
de l'Espace Rural au Maroc:
Recherches et Actions
A l'occasion du 10ème anniversaire du GREMR
et en hommage au Professeur Moussa KERZAZI
coordination :
Mokhtar LAKHAL - Abdelali FATEH - Mohamed HANZAZ
تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب :
أبحاث وتدخلات
Organisation et Aménagement
de l'Espace Rural au Maroc:
Recherches et Actions

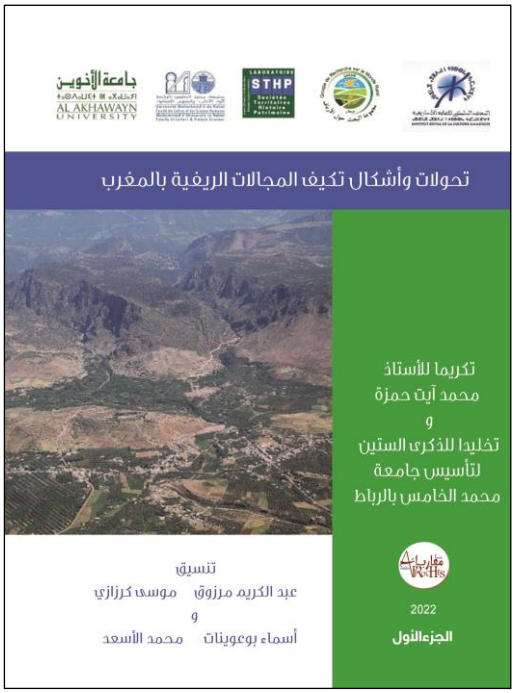
جامعة الأخوين
AL AKHAWAYN UNIVERSITY
STHP
تحولات وأشكال تكيف المجالات الريفية بالمغرب
تكريما للأستاذ
محمد آيت حمزة
و
تخليدا للذكرى الستين
لتأسيس جامعة
محمد الخامس بالرباط
2022
الجزء الأول
تنسيق
عبد الكريم مرزوق موسى كرزازي
و
أسماء بوعوينات محمد الأسعد

جامعة الأخوين
AL AKHAWAYN UNIVERSITY
STHP
Changements et formes d'adaptation
des espaces ruraux au Maroc
En Hommage au Professeur
Mohamed AIT HAMZA
et
A l'occasion du 60 ème
anniversaire de l'Université
Mohammed V de Rabat
2022
Tome 2
Coordination
MARZOUK Abdelkrim KERZAZI Moussa
&
BOUAOUINATE Asmae